يتأمل

# أحوال مصر

## فى نصف قرن

### الكتاب الأول





# أحـــوال مصـــر

## فى نصف قرن

عبد المجيد فراج

يتأمل

# أحوال مصر

## فى نصف قرن

الكتاب الاول

دار إيجى مصر للطباعة والنشر

الكتاب: **احوال مصر**

**الكتاب الاول**

المؤلـف: **د. عبدالمجيد فراج**

الطبعة الأولى: ٢٠٠٠

الناشر: دار "إيجى مصر" للطباعة والنشر والتوزيع

الغلاف: **تامر عبداللطيف**

التنفيذ: **حاتم القاضى**

الصــف: **مدحت سليمان - محمد يسرى - مديحة زكريا**

الجرافيك: Egygraph

**٢/١ش فلسطين - الشطر التاسع - المعادى الجديدة**

**ت: ٥١٦١٠٦١ فاكس: ٥١٦١٣٦١**

e-mail :egymisr@infinity.con.eg

رقم الإيداع : ٣٤٣٠/٢٠٠٠

الترقيم الدولى :977-5973-08-2

مقدمة

# نصف قرن من الآراء والخواطر والأفكار

# نصف قرن من الآراء والخواطر والأفكار

هذا العمل يضم بعض الآراء والخواطر والأفكار التى شغلتنى وشاغلتنى على مدار نصف قرن من الزمان أو أكثر مما أتيح لها أن تظهر فى شكل كتابات نشرتها لى بعض الصحف والمجلات فى مصر وفى بعض الدول العربية منذ عام ١٩٤٦.

ولقد حرصت على جمعها و إصدارها بهذه الصورة بعد أن خضت بها نصف قرن من الزمان بما هى عليه من تنوع ملحوظ فى الموضوعات التى كانت تتجاذبنى فى مسار حياتى مما كانت تتقاطع مع تخصصات غير قليلة.. ولو لمجرد تسجيل وتأصيل أفكار ظلت تراودنى منذ منتصف الأربعينات ولاتزال تراودنى حتى الآن.

أعيد نشرها بغير تحسين أو تصحيح أو تعديل أولا حرصا عليها من الضياع والتناثر وثانيا لأن فيما سبق أن طرحته فيها من أفكار فى ماضى الزمان ما لايزال حيا رغم مضى هذا الكم من السنين.

وقد حرصت على ألا أجرى عليها أى تحسين أو تعديل أو تغيير مع مراعاة التسلسل التاريخى الذى تم به النشر فى الماضى ولعل فى هذا التسلسل خير شاهد على الصواب والخطأ فيما ذهبت اليه وفيما أعتقد أنه لايزال صالحا للعرض ولكنه أيضا قابل للنقد. وقد قلبت كل هذه الصفحات كثيرا قبل أن أدفع بها الى المطبعة وتراءت أمامى صورة القارىء الذى سوف تقع هذه الصفحات بين يديه كما لاحت فى مخيلتى بعض الأسئلة أو التساؤلات التى قد تخطر على بال قارىء أو آخر ممن قد يقرأونها. فقد انقضى اكثر من نصف قرن من الزمان كان المستعمر فى بدايتها يعمل بكل جهده على قمع الأصوات التى طالما ارتفعت ضده بغير كلل أو ملل وكثيرا ما كان المستعمر يتراجع فى مواجهة الثائرين كلما أحس بجدية الصخب والانفعال.. ويهادن الساخطين والثائرين.. ولكن لأجل غير طويل حتى إذا ما صفا له الجو من جديد.. أعاد الكرة مرة تلو المرة لكى يبدأ الفلك فى الدوران أيضا من جديد مثنى وثلاث ورباع.

أما فى ظل الحكم الوطنى الذى عشناه بعد جلاء المستعمر.. فقد كان من المنطقى أن نظن أنه لم يعد هناك مجال للصخب ولا للصياح.. ولم يعد أمامنا إلا أن نجتر ما سبق أن قلناه مثنى وثلاث ورباع.. ولولا أن هذه الأفكار التى اجتررناها والتى أجترها أنا شخصيا فى هذه الصفحات كانت ولاتزال تمثل - فى نظرى - نقط ارتكاز أساسية لتحقيق مستقبل أفضل.. ولولا ذلك لما نشرتها أصلا. لكن الواقع أن بعض القديم من هذه الأفكار لايزال جديدا.. وسيظل جديدا بقدر ما يتكرر اجتراره على مر السنين.

كما أننى وجدت أن إعادة نشر ما سبق نشره فيه تيسير على من لم يسبق له أن رآها أو قرأها وبذلك يتسنى له أن يراها ويقرأها لأول مرة.. أما من يكون قد قرأها أو قرأ بعضها فإن الذكرى تنفع المؤمنين.. بل وقد يكون فى هذا الكتاب فرصة لمن قرأ شيئا منها أن يستكمل منه لنفسه ما لم يسبق له أن قرأ.

وقد راعيت فى تجميع ما سبق نشره أن أعمل على تصنيفه فى فصول يشمل كل منها موضوعات متجانسة رغم ما قد يكون بينها من تكرار أو تضارب «وهذا قليل إن وجد» وهو تكرار قد يبرره ما طرأ عليّ أنا شخصيا من مزيد من النضج فى التفكير أو مزيد من التقدم فى العلم أو التقدم فى العمر والفكر والمعرفة. فالمقالات التى سبق نشرها متناثرة متباعدة تظهر فى هذا المجلد تحت عنوان موحد مستمد من مجال محدد من مجالات الفكر كالاقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو السكان.. إلخ.

وقد يعجب القارىء أو قد يندهش أن كثيرا من الأفكار التى وردت فى هذا الكتاب رغم قدمها لم تسقط بالتقادم ولم يحكم عليها أحد بالإعدام ولم يخدش الزمان حياءها ولاتزال حية لا تريد أن تموت وإنما تنتظر أن تتحقق.

فقد كنت ولازلت وسأظل دائما مطمئنا إلى أن مصر «بل والدول المتخلفة عموما» قادرة على أن تخرج من إسار التخلف وتحطمه فيما لو رتبت أمورها بحيث لا تقع فريسة التطلعات الحالمة والآمال الخائبة وما لابد أن يترتب على ذلك من يأس وإحباط وقنوط.

وأحسب أننى لم أتزحزح عن هذا الاعتقاد الذى تملكنى حتى قبل أن أبلغ العشرين من العمر.. أما وقد مضى على عمر هذا الاعتقاد أكثر من نصف قرن.. حرصت خلالها على صقل ظنونى حتى بلغت داخلى مبلغ الايمان والعقيدة فقد رأيت أن أطرح هنا بعض ما كتبت على مدار هذه السنين الطوال.. إلحاحا منى على كل مفكر أو مسئول أن يتدبر أسباب التخلف لعلنا نقلع يوما ما عن التسليم الخانع باننا متخلفون وأن نكف عن تصور التخلف بالنسبة لنا كما لو كان أولا حتميا وثانيا أبديا وهذا أمر أنا شخصيا أرفضه بل وأعزو ما نحن فيه من تخلف الى تحولنا عن كل الممكن الى كل المستحيل.

بينما أن الحكمة تقتضى ضرورة التمييز بين المستطاع وغير المستطاع وكذلك بين إمكانات التغيير واستحالته ومن ثم لا يصح أن نضيع الجهد فيما لا طائل من ورائه كما لا يصح ألا نحرص على الاستفادة حتى من أوجه الضعف ذاتها والنظر اليها على أنها موطن قوة.

فالتنمية لا تعنى بالضرورة بلوغ ما بلغه المتقدمون بل قد تعنى أن نكتفى «بالتدرج» بمعنى أن نصبح اليوم أفضل حالا مما كنا عليه بالأمس خصوصا وان التنمية ليست مجرد اقتباس أيديولوجية معينة أو استعارة نموذج معين شرقى أو غربى.

بل إن التنمية لا تحدث إلا بتوظيف ما نملك وليس بتوظيف ما لا نملك والتنمية لا دوام لها مادامت هى تنمية خاطفة فما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع.. وهذه هى الموعظة التى لا يريد أن يسمعها أحد.

يضاف الى ذلك أن الارتقاء بمستويات الحياة لابد أن يسانده ارتقاء بمستويات الإبداع الفكرى والاتقان فى العمل وحسن الأداء مع عدم التفريط فى مقدسات هذا الشعب وثوابت هذه الأمة.

كما أن مسألة التخلف ليست بالضرورة نتيجة لضآلة الموارد وانما قد يكون سبب هذا التخلف سوء استخدام هذه الموارد وسوء إدارتها وضعف الإرادة وقصور الخيال وغلبة مصالح معينة لا تتفق مع الصالح العام.

يضاف الى ذلك أن أى مجال اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى أو ثقافى لا تجدى فيه الحلول التى لا تستلهم عادات الناس وأذواقهم وميولهم من واقع تصرفاتهم اليومية دون الارتكان الى نظريات مجردة عادة ما لا تفرق بين مجتمع وآخر أو بين ظروف تاريخية معينة وغيرها والعبرة فى إحراز التقدم تتلخص فى النهاية ومنذ البداية فى اعتبار العملية التنموية عملية متوحدة رغم تعدد جوانبها بمعنى أنه لا يصح التعامل مع جانب منها دون الجوانب الأخرى المتعددة حرصا على التناسق والتكامل والتماسك.

قد نتفق.. وقد نختلف حول عدد من الآراء التى يضمها هذا المجلد والمجلدات التالية التى تم توزيع الفصول المختلفة عليها.. والاختلاف فى الرأى عندى وفى عقيدتى أكثر وجوبا.. ولكننا مهما اختلفنا فإننا جميعا قد لا نختلف على أن تحت السطح فى بلادنا أشياء كثيرة لابد من العمل على تغييرها.. إلا أننى أظن أننا متفقون - أو يجب أن نعترف - أننا كثيرا ما نتعجل الخلاف بيننا حين نصر بكل رعونة على أن الحل هو هذا الشئ أو ذاك دون سواه.

لقد آن الأوان أن ندرك - وأن نواصل إدراكنا إلى حد اليقين - أن للمشكلة الواحدة عدة حلول وأن هذه الحلول العديدة ليست بالضرورة متوازية أو متنافية.. بل قد تتقاطع وتتكامل فيما بينها مع بعضها.. ولابد فى البداية والنهاية أن نبذل قصارى جهدنا لكى نتصدى لأى شخص أو لأى جماعة تتوهم أنها قادرة بمفردها على حماية مستقبل هذه الأمة بدعوى أنهم أكثر كفاءة وأشد غيرة عليها من سواهم.. أو أنهم أكثر وطنية من كل المواطنين.

بمثل هذه الروح تتأكد الديمقراطية فى المجتمع.. فى الربوع وفى الحوارى وتصبح مشاعا للجميع لا أن تظل وقفا على المفكرين والمثقفين فالديمقراطية ليست بضاعة فكرية بل يجب أن تصل الى المعذبين فى الأرض.

المؤلف

# المحتويات

## الفصل الثاني
## في التخطيط والتنمية

# الفصل الثالث
# في المسألة السكانية

# الفصل الرابع
# فى مسألة عدم العمل

الفصل الأول

# مكافحة الاكتئاب الاقتصادى

## ١-١ مستوى المعيشة الذى نريده

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة المساء بتاريخ ١٩٥٨/٨/٣ صفحة ٥)

اختص موضوع مستوى المعيشة بجانب كبير من الخطاب الذى ألقاه السيد الرئيس أخيراً بمناسبة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان، والواقع ان مستوى المعيشة ورغبة الجنس البشرى المتجددة فى الارتفاع به دائماً هو أصل المشكلة الاقتصادية وأساسها وهى مشكلة دائمة ومستمرة يخف أثرها أو يستفحل تبعاً لنوع الوسائل والاجراءات التى تتبعها الدولة لتنظيم العلاقة وخلق التوازن بين الموارد النادرة نسبياً والرغبات أو الغايات التى لا يمكن أن تنتهى أو تقف أبداً عند حد.

ومن هنا كان لزاما أن ترتكز أى محاولة لرفع مستوى المعيشة على دعامتين إحداهما زيادة الانتاج عن طريق زيادة موارد الدولة أو عن طريق زيادة الاستفادة من الموجود منها بالفعل والاخرى رسم سياسة لتوزيع نتائج التنمية التى تترتب على اتباع أحد هذين الطريقين. وهذه الدعامة الأخيرة لا غنى عنها لتحقيق مستوى المعيشة المرغوب فيه إذ انه لا جدوى من أن يستفيد فريق بعينه من نتائج التنمية الاقتصادية دون فريق ولا معنى لأن يرتفع مستوى المعيشة لبعض فئات الشعب على حساب نصيب أناس آخرين.

وقد وردت فى خطاب السيد الرئيس اشارات لا ينقصها الايضاح أو الافصاح الى ان ارتفاع مستوى المعيشة لابد ان يقف عند حد معين، ذلك لأن رغبة الانسان فى الاستزادة من طيبات الحياة رغبة متجددة وحلقة مفرغة لا نهاية لها اطلاقا يترتب على الدوران فيها قطعاً مزيد من اختلال التوازن الاجتماعى وقد بدا ذلك واضحا فى قوله: «اننا لا نستطيع ابدا ان نرفع مستوى جزء من البلد مرة واحدة لنترك الباقى على ما هو عليه لان هذا يترتب عليه تناقض بين أبناء البلد الواحد».

والواقع أننا كدولة ناشئة تعمل جاهدة لتدعيم اقتصادها وزيادة انتاجها لا يجب أبدا ان يكون هدفنا من رفع مستوى معيشتنا هو الوصول به إلى ذلك المستوى الذى وصلت اليه الدول المتقدمة التى تعاقبت الاجيال فيها على استغلال مواردها استغلالا منتظما تجنى الاجيال الحاضرة ثماره على النحو السائد حاليا. فيجب علينا والحال كذلك ان نضع لأنفسنا مستوى خاصا بنا، قد يكون

بالقياس الى المستويات السائدة فى الدول الاخرى متواضعا الا انه سيكون من غير شك أجدى على مجتمعنا وأسرع فى التحقيق من تلك المستويات.

فهل تستطيع مصر مثلا أن تتفق على مستوى معيشى معين ترغب فى تحقيقه لافرادها ولو بالتدريج فى خلال فترة معينة محددة؟ دعونا أولاً نعرف ما هو المقصود بلفظ مستوى المعيشة، لقد اصطلح الاقتصاديون والاحصائيون على تعريف مستوى المعيشة بأنه كميات السلع والخدمات التى يحصل عليها الفرد أو الشعب خلال فترة معينة من الزمن جرى العرف على اعتبارها سنة تيسيرا لعمليات القياس والمقارنة، ومعنى ذلك أن رفع مستوى المعيشة عن المستوى السائد هو عبارة عن اتاحة قدر أكبر من السلع والخدمات لافراد الشعب، وبديهى أن المقصود بكلمة السلع أو الخدمات فى الدول المتخلفة اقتصاديا هى تلك التى تعتبر من ألزم مقومات الحياة الضرورية التى يمكن قصرها على عناصر الغذاء والكساء والمسكن واهمها بالطبع عنصر الغذاء.

وقد جرى الغذائيون فى معظم الدول على تحديد المستوى الغذائى الذى لا يمكن لفرد أن يبقى دونه فى مستوى صحى معين أو على قدر معين من الانتاجية ومن هنا تكون نقطة البداية فى تخطيط السياسة الزراعية للدولة بحيث تعنى بتحقيق هذا المستوى المحدد مالم تقف دونه اعتبارات الدورة الزراعية أو تسمو عليه اعتبارات التجارة الخارجية، بل ان تحديد هذا المستوى الغذائى هو أيضا نقطة البداية فى توجيه تجارتنا الخارجية، إذ انه سيساعدنا على تحديد ما يعوزنا استيراده كل عام للوفاء بحاجات الشعب الضرورية ـ ولا أقول باستهلاكه الشائع لما فيه من اسراف مسلم به من جانب بعض الفئات ـ كما انها ستحدد لنا ما يمكننا الاستغناء عنه من منتجاتنا الزراعية كفائض للتصدير يضمن لنا استيراد ما نحتاج اليه للوفاء بأغراض التصنيع مثلا.

نحن لا ننكر أبدا أن الوصول بالفرد إلى هذا المستوى المتواضع الذى يمكن للغذائيين مثلاً أن يضعوه لنا كحد أدنى لاحتياجات الفرد الغذائية أمر تصادفه عقبات إدارية وتنفيذية تتجلى فى محاولة توصيل الكميات المقترحة الى كل فرد وضمان استهلاك الفرد لما يقترحه الاخصائيون له. الا ان هذه الصعاب لا تقارن أبدا بالصعاب التى تواجهها الدولة عند استمرارها فى ارضاء النزعات الاستهلاكية السائدة دون تدخل أو توجيه، قد يقول قائل ان معنى ذلك ان يشمل نظام البطاقات سلعا اخرى لا يشملها النظام القائم وأن هذا النظام لم يحالفه النجاح منذ سريانه أعواما طويلة ولكن هذا النظام على مافيه من عيوب أو أى نظام مماثل له لن يعنى ابدا أى صورة من صور الحرمان لانه سيكون مبنيا على أساس ما يجب ان يستهلكه الفرد دون المساس بصحته

أو احتياجات جسمه. وهي تجربة مرت عليها دول اخرى كثيرة واعتادتها شعوبها ردحا طويلا من الزمن وعملت على علاج عيوبها على مر الايام والسنين.

على أن نظام البطاقات ليس هو النظام الوحيد الذي يكفل في النهاية الحد من الاستهلاك بل قد تلجأ بعض الدول الى استخدام جهاز الأسعار لصد الناس عن بعض سلع وتشجيعهم على استهلاك سلع اخرى وقد ثبت نجاح هذا النظام في دول كثيرة وثبت نجاحه أيضا في مصر على بعض السلع كالنباتين والفيتولين وغيرهما والقياس هنا مع الفارق ولكنا نضرب بذلك مثلا على أن المسألة مسألة زمن وتعود، ماتوفرت الرغبة والتعاون في العمل على رفع مستوى سكان القرى ولو على حساب الحد من استهلاك غيرهم.

ان الحد من الاستهلاك وسيلة ضرورية لخلق رصيد يخصص للاستثمار ويجب أن يتدبر كل واحد فينا قول السيد الرئيس في خطابه الاخير «إن أي جنيه نضعه في الاستثمار سوف نستطيع أن نفتح به بيتا وتعيش به عائلة» فتزول بذلك أسباب البطالة ويرتفع مستوى المعيشة للجميع. ومن هنا كانت الضرورة الى وجوب الاتفاق على المستوى المعيشي المرغوب فيه محددا بالأرقام حتى نتحاشى نتائج التمادي في رفعه الى فوق المستوى المراد أو المستهدف.

# ١-٢ ثورة الأسعار

## الفرق بين مستوى المعيشة وبين نفقة المعيشة
## ماهو أساس المفاوضات التى تجرى لدفع الأجور؟
## العائلة النموذجية التى تتحكم فى مرتبات الموظفين

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٥ صفحات ١٠ ١١ ١٢ )

حين ينادى الناس بمكافحة الغلاء يعنون أحد أمرين لا ثالث لهما، اما رفع الأجور والمرتبات بما يتكافأ وارتفاع الأسعار، واما خفض الأسعار بما يتلاءم مع مستوى الأجور السائد. ولا تميل معظم الدول إلى المخاطرة برفع مستويات الأجور والمرتبات خشية حدوث آثار تضخمية لا قبل لها بها، ومن ثم تعمد فى معظم الأحوال الى محاولة خفض الأسعار، توفيرا للرفاهية التى تنص دساتير العالم المكتوبة وغير المكتوبة على انها واجب ملقى على عاتق الدولة تجاه رعاياها.

والغلاء وان بدا فى ظاهره اختلالاً فى العلاقة بين الأسعار والدخول، إلا أنه فى الواقع مظهر من مظاهر اختلال العلاقة بين مايعرض من السلع المختلفة وبين مايطلبه الناس منها، فإذا زاد الطلب على سلعة معينة أو مجموعة محددة من السلع، نتيجة لزيادة عدد السكان مثلاً أو لتطور فى أذواق الجماهير أو بفعل استشراء عامل المجاراة والتقليد، دون أن يقابل هذه الزيادة عرض متكافئ من هذه السلع كانت النتيجة الحتمية ان ترتفع اسعار هذه السلع وتبدأ الدعوة الى مكافحة الغلاء بأحد الطريقين اللذين أشرنا اليهما.

والدعوة الى مكافحة الغلاء دعوة عارمة دائماً، فالغلاء يصاب منه كل الناس ولا يصيب منه الا بعض الناس، وواجب الدولة أن ترعى شئون كل رعاياها، ولكنها فى هذا تولى الغالبية العظمى جانباً أكبر من رعايتها. ولذلك فإن حرص الدولة على مكافحة الغلاء، وإن راعت فيه الدولة أصلاً صالح الاغلبية العظمى من الشعب، إلى انه يرعى صالح الاقلية المستفيدة من الغلاء باعتبار أن أفرادها من الشعب وهم يستفيدون ضمنا مما تتخذه الدولة من اجراءات لخفض الأسعار، وان اضرت هذه الاجراءات بمصالحهم الخاصة باعتبار انهم طبقة تستفيد من مراحل الغلاء المتشابكة بين طرفى الانتاج والاستهلاك التى تظهر فى صورة سمسرة وأرباح وفوائد وما الى ذلك.

والدولة حين تعتزم العمل على خفض الأسعار، يعنيها أولاً أن تقيس مدى ارتفاع هذه الأسعار عن مستوى معين لكى تنزل بها اليه أو الى مستوى يقرب منه. وحين تريد الدولة ان تتخذ اجراء تنفيذياً محدداً فى هذا السبيل، لا تستطيع ان تأخذ الأمور بمظاهرها، أو أن تحكم على مجراها اعتباطا، كما لا يمكنها ان تقنع بما يتداول بين الناس من شعارات عن الغلاء، تصفه بانه الوحش الكاسر مرة وبأنه الشبح البغيض مرات، بل لابد لها من ميزان دقيق يعبر لها عن الغلاء بلغة الأرقام. ومن ثم فان الدولة تحتاج قطعاً الى بارومتر أو ترمومتر، يقيس لها ضغط الأسعار أو درجات حرارتها على مدار الزمن وبين فترة واخرى، مثل هذا الترمومتر أو البارومتر، يطلقون عليه فنياً أو احصائيا اسم الرقم القياسى لنفقة المعيشة، وهو رقم له اهميته وكيانه خصوصاً فى الدول التى بلغ فيها التنظيم العمالى اقصاه، فأصبح ينص فى العقود المبرمة بين هذه النقابات من جانب وبين أصحاب الأعمال من جانب آخر، على ضرورة مسايرة مستويات الأجور والمرتبات فيها للتغيرات والتطورات التى يكشف عنها هذا الترمومتر، وينص أيضا على ان تكون هذه المسايرة تلقائية لا تتطلب أى مفاوضات جديدة على الاطلاق.

## ما هو الرقم القياسى

التعريف الكلاسيكى للرقم القياسى أورده ادجورث فى عام ١٩٢٥ حين قال: إن الرقم القياسى ماهو إلا مقياس غير مباشر وفكرة احصائية تكشف عن التطورات والتغيرات التى لا يمكن قياسها بدقة، أو لا يمكن تقييمها تقييما مباشراً فى الحياة العملية ويتم تركيبه بصيغ مختلفة تختلف باختلاف الغرض منه، والتعريف فى هذه الصورة تعريف صحيح فى واقعه، ولكنه غير ذى قيمة عملية فعالة. ومن ثم درج الاحصائيون الممارسون، على تعريف الرقم القياسى بأنه عبارة عن رقم نسبى أو ملخص لعدة أرقام نسبية لقياس التطور أو التغير الذى يطرأ على ظاهرة معينة ـ لتكن مثلاً الأسعار ـ بين فترة واخرى، تعتبر احداها فترة المقارنة وهى الفترة التى تقاس قيمة الظاهرة خلالها، وتعتبر الاخرى فترة الأساس وهى الفترة التى يقاس تغير الظاهرة عنها كأساس.

## ما معنى الرقم القياسى

إذا فرضنا أن سعر اقة السكر كان فى سنة معينة أربعة قروش وأصبح فى سنة اخرى ستة عشر قرشاً أمكن القول بأن الرقم القياسى لسعر السكر فى السنة الأخيرة بالنسبة الى السنة الأولى كأساس، هو ٤/١٦ × ١٠٠ أى ٤٠٠ فى المائة. ومعنى هذا ان سعر السكر فى السنة الأخيرة قد أصبح ٤٠٠ بينما كان فى السنة الأولى ١٠٠ فقط.

## مشاكل عمل الأرقام القياسية

على أن السكر ليس إلا سلعة واحدة من بين عدد كبير من السلع التى ينفق عليها الناس أجورهم ومرتباتهم. ولكن هل يمكن أن تدخل مختلف السلع فى اعتبارنا عند قياس تغيرات الأسعار بين عامين متقاربين أو متباعدين، بديهى أن مثل هذا العمل يعتبر متعذرا، ولذلك لم يكن هنالك مفر من الاختيار بين السلع المختلفة. ومشكلة الاختيار هذه يحكمها شرطان اساسيان:

أولهما: أن تكون السلع المختارة مطابقة لنمط الاستهلاك السائد من واقع الدراسة الواقعية للطباع الاستهلاكية للجمهور، أو متفقا على ضرورتها للاستهلاك من واقع الدراسة النظرية للاحتياجات الغذائية وغير الغذائية.

ثانيهما: أن تكون لهذه السلع المختارة لسنة المقارنة، وجود أصلا فى سنة الأساس، والسر فى هذا ان تجرى المقارنة بين سنتى المقارنة والاساس، على أساس موحد، فلكى يقال مثلاً أن الأسعار قد ارتفعت بين عامين من مستوى معين الى مستوى آخر بالنسبة الى سنة اتخذناها أساسا، لابد ان تكون المقارنة قائمة على أساس مجموعة موحدة من السلع.

فالمشكلة الأولى اذن فى عمل الرقم القياسى لنفقات المعيشة - أو أى رقم قياسى آخر - هى مشكلة اختيار المفردات أو السلع التى يلزم جمع أسعارها لقياس التطورات والتغيرات التى تطرأ عليها بالقياس الى سنة معينة كأساس. ويدخل فى هذا الاختيار، اختيار أنواع وطرز مختلفة للسلعة الواحدة، إذا كان للسلعة الواحدة اكثر من صنف، وإذا لزم تمثيل السلعة الواحدة بأكثر من صنف.

ويترتب على هذا ظهور مشكلة ثانية. فما دمنا سنختار سلعاً متعددة وأنواعا متعددة لبعض هذه السلع أو كلها، وجب علينا ان نفكر فى طريقة لربط هذه الأرقام المتعددة، فى رقم قياسى واحد يقيس تغيرات أسعارها جميعا بين عامين أو فترتين. وهنا يقترح الاحصائيون عدة صياغات تستند كلها الى فكرة المتوسطات فى مجموعها، وتتوحد الارقام المختلفة بذلك فى رقم واحد له مدلوله.

اما المشكلة الثالثة والأخيرة فتتلخص فى اختيار السنة التى تصلح أساساً للمقارنة، فالمعروف أننا حين نقيس أطوال الاشخاص نحرص دائماً على أن يقف الأشخاص على مسطح بدون تعرجات تفسد استواءه. وبالمثل فاننا إذا اردنا ان نقيس ارتفاعات الاسعار، لابد ان نختار مسطحا للاسعار يتميز بالاستواء، أو بعبارة أوضح لابد ان نختار سنة تتميز أسعارها عموماً بالاستقرار أى لم تكن معرضة بحال من الأحوال لهزات اقتصادية غير عادية بسبب أو بآخر.

## تركيب الرقم القياسى لنفقة المعيشة

قبل البحث فى أمر السلع أو الوحدات التى يجب ان يتضمنها الرقم القياسى لنفقة المعيشة دعونا نبدد بعض مايدور فى اذهان البعض من خلط بين مستوى المعيشة وبين نفقة المعيشة، فمستوى المعيشة مصطلح فنى يدل عادة على كمية ما يستهلكه الفرد ـ أو الناس جميعاً ـ خلال فترة معينة من الزمن اصطلح على ان تكون سنة، أما نفقة المعيشة فهى عبارة عن التقييم النقدى لهذا المستوى الكمى حسب الأسعار السائدة خلال السنة.

ولا غنى لنا عن ايهما عندما نريد تركيب رقم قياسى لنفقة المعيشة فى أى عام. لاننا كما قلنا لابد لنا من اختيار مجموعة من السلع لكى نجمع اسعارا عنها. هذه المجموعة هى قطعا تلك السلع التى يتفق على ضرورتها واعتبارها حدا أدنى وأساسيا لحياة الفرد.

والاتفاق على هذا المستوى المعيشى يتم باحدى وسيلتين، فإما ان تجرى دراسات نظرية بواسطة علماء الغذاء والصحة والمتخصصين فى الاسكان والالباس وما الى ذلك، لتحديد الكميات التى يتعين على الفرد الحصول عليها من مختلف السلع، واما ان تجرى ابحاث عملية ميدانية تجمع فيها بيانات عما يستهلكه الناس بالفعل من السلع المختلفة فى فترة زمنية محددة، وهذا ما يطلق عليه اسم ابحاث ميزانية الأسرة.

وبمعرفة أسعار الأنواع المختلفة لكل سلعة، وأسعار السلع المختلفة فى سنتى المقارنة والاساس (على نحو ماذكرنا فى مثال السكر) يمكن تكوين نسب لتغير سعر كل صنف وكل سلعة على حدة. وما علينا بعد ذلك إلا ان نحسب متوسط هذه «المناسيب» أى التغيرات بصيغة أو اخرى من صيغ المتوسطات المعروفة، فنحصل على الرقم القياسى المطلوب.

ولكن الاقتصار على هذا فقط يعتبر اخلالاً لا بأصول الفن الاحصائى ـ ولكن بأبسط قواعد المنطق، فالمعروف ان السلع المختلفة ليست لها درجة أهمية واحدة فى الاستهلاك عند الناس. فحاجة الناس الى الخبز مثلا أشد من حاجتهم الى الكهرباء، وحاجتهم الى الغذاء عموماً أكثر إلحاحا من حاجتهم الى المسكن أو الملبس. وأهمية الخبز ليست مستمدة من أنه القوت الضرورى للناس فحسب بل مستمدة أيضا من ان حاجة الناس اليها حاجة متجددة ومتكررة مرة ومرتين وثلاث مرات بل ربما أكثر من ذلك فى خلال اليوم الواحد. ومن ثم فإن وارتفاع سعره مليما واحدا، قد يكون أشد وطأة على كل الناس من ارتفاع سعر المسكن جنيهاً مثلاً فى الشهر. ذلك لان إيجار المسكن ونفقات الملبس تدفع مرة واحدة على فترات متباعدة، أما ثمن الخبز بل والمآكل عموماً فانه يدفع مرات عديدة وعلى فترات عديدة أيضا ومتقاربة.

العدالة اذن تقتضى الا تتساوى السلع المختلفة أو مجموعات السلع المختلفة، فى المعاملة عند

تركيب الرقم القياسي، بل يجب أن يكون لكل منها ما يستحقه من أهمية. وأهمية السلع المختلفة قد تقاس من واقع نصيبها فى الانفاق العام لأسرة متوسطة الحال، وقد دل البحث الذى اجرى فى مارس ١٩٢٠ تحت اشراف المستر (بنبت) للعائلات التى يتراوح دخلها الشهرى بين ١٢ و ١٨ جنيهاً مصرياً، واتضح منه أن متوسط عدد أفراد الأسرة يبلغ ٣ و٦ شخص أو خمسة أشخاص بوحدة الرجل البالغ، وقد دل هذا البحث على أن مثل هذه الأسرة توجه انفاقها على البنود المبينة حسب النسب الواردة فى الجدول التالى.

| بنود الانفاق | نصيبها من الانفاق الكلى (٪) | |
|---|---|---|
| | حسب بحث عام ١٩٢٠ | حسب تعديلات مصلحة الاحصاء عام ١٩٣٩ |
| سلع غذائية | ٥١,٩ | ٤٥,٠ |
| ملابس مسكن | ١٦,٧ | ١٦,٧ |
| مواصلات | ١١,٧ | ١٦,٠ |
| مصروفات مدرسية | ١,٤ | ٣,٠ |
| مصروفات نثرية | ٦,١ | ٦,٥ |
| مصروفات اخرى | ٦,٤ | ٧,٠ |
| اجمالى الانفاق | ١٠٠ | ١٠٠ |

معنى هذا أن الانفاق على السلع الغذائية قد هبط بسبب مواجهة أعباء أخرى، وتحول الفائض من انفاق العائلة عنه الى ايجارات المساكن، كما ارتفع نصيب المواصلات من هذا الانفاق، اما لارتفاع أجور النقل بالفعل، واما لتفضيل الناس السكنى فى الضواحى.

## فى مصر أرقام رسمية وأرقام غير رسمية لقياس نفقات المعيشة

كانت مصلحة الاحصاء والتعداد تصدر رقما قياسيا لنفقات المعيشة يقيس لنا التغيرات التى تطرأ عليها، على أساس متوسط الأسعار السائدة خلال الفترة من يناير ١٩١٣ الى

يوليو ١٩١٤* ولما تقادم العهد على هذا الأساس بدت الحاجة ملحة لتغيير هذا الأساس باعتبار ان هناك سلعا جديدة لابد ان تكون قد دخلت نطاق الضروريات، وكانت من قبل تعتبر من الكماليات، وان اذواق المستهلكين لابد ان تكون قد تغيرت وتطورت بين عامى ١٩٢٠، ١٩٣٩، وزاد تفضيلهم لبعض السلع على بعضها الآخر وهكذا، لذلك رأت المصلحة نقل الأساس من متوسط أسعار ١٩١٣/١٩١٤ الى متوسط أسعار الأشهر الثلاثة السابقة لفترة الحرب الأخيرة، وهى يونيو ويوليو واغسطس عام ١٩٣٩ = ١٠٠. وبدأت ولا تزال تجمع أسعارا عن ٣٢ سلعة غذائية و٣٢ صنفاً من الملابس تختارها بحيث تتمشى مع الفصول المختلفة وتقيس التغيرات فى أسعار الغذاء والملابس بنسبة اسعارها الحالية الى اسعارها التى كانت سائدة خلال الأشهر الثلاثة السابقة للحرب العالمية المذكورة. أما المساكن فان المصلحة تعتبر مقدار التغير فى سعرها أى ايجاراتها، هو ما تقرره الحكومة فى هذا الصدد. فإذا قررت الحكومة رفعها بنسبة ١٠٪ كان الرقم القياسى لايجارات المساكن ١١٠٪، وإذا قررت خفضها بنسبة ١٥٪ كان الرقم القياسى لايجارات المساكن ٨٥٪. كما دأبت المصلحة على تجميد الرقم القياسى للمصروفات المدرسية فتعتبره ١٠٠ من المصروفات المدرسية فى ١٩٣٩ وقدرها أيضا ١٠٠. وتقيس المصلحة ما يطرأ على بند المصروفات النثرية من تغيرات عن عام ١٩٣٩ كأساس، بما يطرأ على أسعار الجملة - لا التجزئة - من تغيرات عن ذلك العام. ولا شك ان فى هذا خلطا كبيرا لان الرقم القياسى لنفقات المعيشة يجب ان لا يعتمد على أسعار الجملة على الاطلاق.

ثم اعتبرت المصلحة متوسط التغيرات التى تطرأ على البنود السابقة، معبرا عن التغير الذى يطرأ على بند المصروفات الأخرى. أما النقل فإن المصلحة تقيس التغيرات فى نفقاته بما يطرأ على متوسط اجور السكك الحديدية والترام والأتوبيس من تغيرات.

## عيوب الأرقام القياسية الرسمية

يعاب على هذا الرقم القياسى الذى تصدره مصلحة الاحصاء انه ترمومتر غير حساس، ولا يعبر تعبيراً صادقاً عن تغيرات الأسعار. فهو يعتمد اعتمادا كلياً على التسعيرات الرسمية ويستند الى نمط استهلاكى عفا عليه الزمن إذ مضى عليه منذ ١٩٣٩ حتى الآن عشرون سنة كاملة أو

* ظل هذا الرقم ينشر منذ اغسطس ١٩١٤ إلى اغسطس ١٩١٩، ثم توقف نشره، ثم عاد الى الظهور فى الاحصائية الزراعية لشهر يوليو ١٩٢٠، ثم توقف نشره مرة اخرى. وكان يشتمل على الصابون و٢٣ سلعة من المأكولات وسلعتين من الوقود.

يزيد.

ولعل المصلحة تستطيع فى القريب ان تعتمد على بيانات احدث، تستمد من واقع ما أسفر عنه بحث ميزانية الأسرة الذى اجرته مؤخرا، اذ لم يعد منطقياً أبداً أن يقال ان نمط الحياة لازال على ماكان عليه منذ عام ١٩٣٩، كما ان تكوين الأسرة قد تغير عما كان عليه حينئذ. وكل هذه التغيرات تحدث أثرها بالتبعية فى الكميات المستهلكة وفى أنواع السلع المختلفة بل فى الأهميات النسبية لكل بند من بنود الانفاق. وكما تنبهت المصلحة فى عام ١٩٣٩ الى تقادم الأساس الذى حسبت عليه الرقم حتى ذلك التاريخ، فقد آن الأوان لكى تعيد المصلحة النظر فى رقمها الحالى لكى تراعى شتى الاعتبارات التى أوردناها فى متن هذا المقال.

# ١ - ٣ رفع مستوى المعيشة

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الرائد العربى» الكويتية العدد ٨ ـ يونيو ١٩٦١ صفحات ٢٩، ٣٠ )

لا أحسبنى أجاوز الواقع كثيراً إذا أنا أجملت مشاكل المجتمع العربى الجديد تحت هذا العنوان. ولست أقصد بذلك أن رفع مستوى المعيشة باعتباره مشكلة كبرى سوف يقضى بالضرورة على سائر المشاكل الاخرى التى تعتصر حياتنا. والا لكان معنى ذلك اننا نعتبر الدول ذات المستوى المعيشى المرتفع دولاً بغير مشاكل وهذا أمر لا تعززه الوقائع.. فللمشاكل حلقات لا تنتهى سواء فى الدول المتقدمة التى اكتمل نموها أو فى الدول المتأخرة النامية.

ولكن الذى لا شك فيه ـ أن معظم المشاكل التى تحيط بنا وتحف بحياتنا يمكن أن تعتبر مشاكل فرعية بالنسبة لانخفاض مستوى المعيشة كمشكلة أكبر وأعم، وأن رفع مستوى المعيشة هو المشكلة الأم التى تسخر الدول الناضجة معظم جهدها لحلها والتغلب عليها لان رفع مستوى معيشة الشعب هو هدف المجتمعات الانسانية جمعاء.

فإذا نحن سلمنا بأن رفع مستوى المعيشة هو الهدف الأسمى أو النهائى لأى مجتمع وان لكل هدف وسيلة تحقق الوصول الى هذا الهدف كان لزاماً على مجتمعنا العربى الجديد ان يفكر فى نوع الوسيلة التى تضمن وصوله الى مثل هذا الهدف فى أجل محدد موقوت.

وإذا علمنا ان مستوى المعيشة معناه كمية مايستهلكه الشعب من سلع وخدمات خلال فترة معينة من الزمن (سنة مثلاً) فإن رفع مستوى المعيشة لأى شعب فى المستقبل، معناه اتاحة قدر أكبر مما يستهلكه الشعب بالفعل فى الوقت الحاضر من هذه السلع والخدمات. كما يتعين على الدولة أيضاً اتاحة أنواع كثيرة وطرازات أحدث من السلع والخدمات مما يبغى الشعب الحصول عليه، أو مما يتحتم على الشعب الحصول عليه، مما لا يتوافر فى الدولة فى الوقت الحاضر.

وكلنا نعلم أن رغبات الفرد لا نهاية لها، وأن طموحه نحو رفع مستوى معيشته طموح لا حد له.. فإذا علمنا أيضاً أن موارد الفرد مهما زادت قاصرة دائماً عن تحقيق كل رغباته وآماله، وأنه ما من فرد على سطح الأرض إلا ويجد نفسه مضطراً إلى أن يوازن بين مايجب ان يكون وما يجب ألا يكون، أى بين مايجب أن يحصل عليه من طيبات الحياة وما يجب الا يحصل عليه منها، ومن ثم فإن كل فرد منا يحاول ما وسعته الطاقة والجهد ان يعمل على تأجيل تحقيق بعض رغباته

الخاصة فى سبيل تحقيق رغبات اخرى لها فى نظره أهمية أكبر ولها فى رأيه حق الأولوية والسبق. بينما لو توافرت لدى الفرد منا موارد قارون لما وجد نفسه مضطراً على الاطلاق الى مراعاة ترتيب رغباته تبعاً لأولويات وافضليات معينة ولامكنه أن يحصل على ما يريد مما يريد وقتما يشاء وحيثما حل أو أقام.

فإذا ماتزوج الفرد وأصبح رب أسرة كبيرة أو صغيرة تضخم حجم مشكلته وأصبح لزاماً عليه ان يفكر لا فى الموازنة بين رغباته الآجلة ورغباته العاجلة فحسب، وأن يضحى بالاخيرة فى سبيل الأولى ولو الى حين بل ان يفكر أيضاً فى الموازنة بين رغبات أفراد اسرته فيما بينه وبين نفسه.. وأن يحاول ارضاءهم جميعاً فى نطاق موارده المحدودة بحيث لا يحقق لأحد منهم كل ما يصبو اليه على حساب اهمال رغبات سائر الاخوة والأفراد ومن هنا يعالج الأمر بشىء من الحكمة والتدبير فيحقق للجميع اجزاء معينة مما يرغبون فى الحصول عليه ويضحى من رغبات كل فرد بما يعتقد انه أقل أهمية فيرضى بذلك كلا منهم ارضاء جزئياً بدلاً من ان يرضى واحداً منهم ارضاء تاماً، وذلك لكى لا يثير فى نفس أى منهم حزازة، ولكى لا تظهر العائلة الواحدة فى المجتمع بمظهر عدم التجانس إذا هو حابى أحدا منهم على حساب الآخرين.

وما يحدث على مستوى الفرد أو العائلة لابد أن يحدث مثله أيضاً على مستوى الدولة فما من دولة فى الأرض الا وتريد أن يكون لديها كل ما تتمناه، وأن يحصل كل فرد فيها على كل ما يبغيه ويصبو اليه. ولكن ما من دولة فى الأرض أيضا الا وكانت مواردها أعز وأقل من ان تكفل تحقيق كل ما يريد أفرادها، والوفاء بكل رغباتهم. ولا يفوتنا أن ندرك هنا أن الندرة التى نتحدث عنها ندرة نسبية غير مطلقة تخف حدتها وتشتد تبعاً لتواضع رغبات الناس أو جموحها على الترتيب.

هذه الندرة النسبية هى أصل المشكلة الاقتصادية.. بل هى منشأ علم الاقتصاد الكلاسيكى وعلم الاقتصاد الحديث المعاصر الذى يتناول أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريق التخطيط القومى الشامل لمقدرات الأمور فى الدول المختلفة. التنمية اذن هى وسيلة الدول الى رفع مستوى معيشة أبنائها. والتخطيط فى الواقع هو الاسلوب الذى تتبعه الدول الراغبة فى النمو لتحقيق ذلك الانماء.

والدول لا تكف اطلاقاً عن اتخاذ الاجراءات والقرارات لاحداث التنمية يوماً بعد يوم كعملية طبيعية تقتضيها سنة الحياة وطبيعة التطور والارتقاء. فتعمل على زيادة مواردها وزيادة استغلال الموجود لديها من هذه الموارد تدريجيا، ولكنها حين تحس بعدم كفاية هذه الموارد بكافة الاحتياجات تحس أيضاً بأنه لا يمكن ان تترك الأمور تسير فى الدولة حيثما اتفق، ولذلك تشعر بضرورة وضع برنامج يرسم لها طريق الانماء.. يتسنى لها بمقتضاه أن تتم التنمية حيثما وجبت

التنمية.. وألا تهمل جانباً واجب التنمية.. وتهتم بجوانب استغرقت كل امكانياتها.. أو لا تعتبر على نفس المستوى من الأهمية الذى تستأهله جوانب اخرى.

ولكن الدولة لكى يتسنى لها وضع هذا البرنامج أو وضع البرامج المختلفة التى يمكنها ان تختار من بينها ماهو أكثر صلاحية وأجدر بالاتباع وجب عليها أولا أن تستكشف معالم الوضع الاقتصادى والاجتماعى فيها عن الماضى والحاضر، وذلك بمحاولة حصر مواردها الانتاجية ومعرفة الكيفية التى تستخدم بها هذه الموارد فى الحاضر أو التى كانت تستخدم بها فى الماضى لمعرفة التطور الذى طرأ على هذه الموارد وعلى استخداماتها على مدار الزمن.

يمكن للدولة بعد هذا ان تتخذ كل الاجراءات الكفيلة بزيادة ما لديها من موارد وبتدعيم الطريقة التى تستخدم بها هذه الموارد وتعزيز وسائل هذا الاستخدام لكى يزيد الانتاج فيها فى النهاية. ولكن هذا وحده لا يعنى حدوث التنمية المرجوة، لان إحداث التنمية لابد ان يتم بقصد تحقيق غرض معين وهدف محدد فى آجال وازمنة محدودة.. ولما كنا قد اتفقنا على ان رفع مستوى المعيشة هو هدف الدولة المتقدمة والمتأخرة على حد سواء.. فقد لزم ان تزيد الموارد وتتدعم وسائله بما يكفل للشعب ان يستهلك قدراً أكبر مما يستهلكه حالياً وأن تتعدد الأنواع والطرازات عما هى عليه حالياً . ومن هنا وجب أن تعنى التنمية لا بالانتاج فحسب بل أيضاً بالاستهلاك.

ولكن لما كان لا يمكن للاستهلاك أن يزيد إلا بزيادة الانتاج، ولما كان الانتاج لا يمكن أن يزيد إلا فى حدود معينة وبالتدريج فقد وجب ان يتم توازن من نوع ما بين الاستهلاك فى جانب والانتاج من جانب آخر. بيد أن زيادة الانتاج هذه لا يمكن أن تتحقق إلا بتركيب طاقات انتاجية جديدة أو بالمحافظة على الطاقات الموجودة بالفعل حتى لا تفنى ولا تندثر أو باستحداث الوسائل التى تكفل زيادة الانتاج أو .... أو... الخ مما يدخل كله ضمن زيادة الموارد الانتاجية بشتى صورها وفروعها. ومثل هذا لا يمكن تحقيقه فى أى دولة الا بزيادة مايسمى بالاستثمار.. ومن هنا لزم ان تعنى التنمية أيضاً بموضوع الاستثمار.

ولكن إذا تدبرنا الأمر قليلاً أمكننا أن ندرك ان الانتاج قد يزيد ويفيض عما يحتاجه الشعب ومع ذلك قد يظل مستوى المعيشة ماهو عليه دون أى ارتفاع وذلك فى الاحوال التى ترى الدول نفسها فيها مضطرة بحكم ظروفها وطبيعة الأمور فيها الى الاستفادة من ملاءمة هذه الظروف الى انتاج سلع بعينها يستهلك الشعب منها ما يحتاج اليه ويفيض منها قدر لابد للدولة ان تتصرف فيه. وفى الوقت نفسه تعجز الدولة - أيضا بحكم ظروفها وطبيعة الامور فيها - عن انتاج بعض ماتحس هى أو يحس الشعب بحاجته اليه.. فتظل تبحث لها عن عملاء خارجيين تبادل معهم فائض انتاجها مما لا حاجة لشعبها به مقابل حصولها من هؤلاء العملاء على ماتحتاج اليه وفاء لرغبات شعبها..

فتفتح بذلك دائرة كان يمكن أن تظل مغلقة لولا ما أودعه الله فى كل دولة من مزايا نسبية تجعل فى الامكان لكل دولة ان تتميز على دول اخرى فى انتاج سلع بعينها تفيض عن حاجة شعبها وتحتاج اليها شعوب دول اخرى.. فتنشأ بذلك عملية التبادل التجارى بين الدول.. ومن هنا لزم ان تعنى التنمية أيضاً بموضوع التبادل التجارى الدولى أى بالتجارة الدولية أو الخارجية.

ويجرنا هذا بدوره الى التفكير فى موضوع النقد الأجنبى.. والى موضوع التمويل على وجه العموم.. ومنها الى مصادر التمويل الداخلى.. فيبرز أمامنا موضوع الضرائب.. ومنه نستطرد الى بحث الدخول والايرادات.. والحديث عن الدخول يدفعنا الى التفكير فى معنى الدخل.. والى ضرورة زيادته لا زيادة نقدية مجردة بل زيادة حقيقية تكفل للفرد أن يحصل به على قدر أكبر من السلع والخدمات ـ وهنا تبرز مشكلة الاسعار.. ولما كانت هذه الخدمات وتلك السلع لابد أن تصل الى أسواق قريبة من الناس.. فقد لزم ان نعنى أيضاً بمشكلة النقل والمواصلات.. ومشاكل اخرى كثيرة كالادخار والبنوك واعمال الائتمان.. وخلق الرواج.. وتوفير العمل للناس.. ومواءمة الكفاءات لاداء أعمال واجبة الأداء.. وخلق الظروف الملائمة للحياة الكريمة الطيبة بتوفير الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترويحية.. وهكذا.

كل هذا وغيره يدخل ضمن موضوعات التنمية فى أى دولة، وكل هذا وغيره مشاكل يصادفها التخطيط فى المجتمعات النامية الحديثة.. مما سنأتى على ذكره فى مقالات قادمة.

# ١-٤ إكثار الانتاج

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الرائد العربى» الكويتية العدد ٩ ـ يوليو ١٩٦١ صفحات ١٧، ١٨)

إن مشكلة رفع مستوى المعيشة ليست مشكلة مستقلة عن مشاكل أخرى فرعية.. بل انها مشكلة أصلها ثابت فى مشاكل اخرى وثيقة الصلة بها.. بحيث لا يمكن أن تحل الا عن طريق حل مجموعة هذه المشاكل كل على حدة.. بشرط أن تتجمع حلول هذه المشاكل المتفرقة فى اطار برنامج عام يقيم هذه الحلول جميعاً بما يفى بتحقيق ذلك الهدف الاسمى وهو رفع مستوى المعيشة.

ولما كان رفع مستوى المعيشة يعنى زيادة كميات السلع والخدمات التى يستهلكها الشعب وزيادة أنواعها أيضاً فقد كان لزاماً أن يزيد انتاج هذه السلع بالذات أو أن يزيد انتاج غيرها ما يمكن تبادله بما يراد من السلع والخدمات من العالم الخارجي.

فإذا علمنا ان للانتاج عوامله التى تساعد على تحقيقه بمستوى آخر من المستويات المختلفة المحددة. وان هذه العوامل قد اصطلح على حصرها فى أربعة عوامل هى الطبيعة ورأس المال والعمل والتنظيم. وأن من بين الاقتصاديين من يميل الى ادماج العمل مع التنظيم ويعتبر هذه العوامل ثلاثة بدلا من أربعة.. فإن زيادة الانتاج لا تعنى زيادة هذه العوامل فحسب بل تعنى أيضاً زيادة استخدام هذه العوامل أو بالاحرى زيادة كفاءة هذا الاستخدام. بمعنى ان الدول النامية قد لا تجد نفسها مضطرة الى زيادة ماليها من ثروات طبيعية فوق سطح الأرض وفى باطنها فحسب بل تضطر أيضاً الى الارتفاع بكفاية استغلال هذه الموارد الطبيعية واستخدامها ـ بل ان من بين هذه الدول ما تجد نفسها عاجزة عن سلوك المسلك الأول حين تكون قد استوعبت مواردها الطبيعية كل امكانيات الزيادة والتوسع بالفعل فلا تجد مندوحة من التفكير فى مختلف السبل والوسائل التى تكفل رفع الكفاية الانتاجية لهذه الموارد الطبيعية.. ومثل هذا القول منطبق أيضاً على رأس المال سواء فى ذلك رأس المال العامل أو ما كان منه فى شكل أصول ثابتة.

اما العمل فإن زيادة عدد المشتغلين وان كانت هدف الدول المتقدمة والمتأخرة على حد سواء الا ان عنصر الكم هنا قد لا يفيد وحده فى احداث الزيادة فى الانتاج حتى ولو زادت الكفاية الانتاجية لطبقة أو اخرى من الطبقات المختلفة لهؤلاء المشتغلين. اذ ان عملية الانتاج تستلزم ان

يتوافر فى الدولة خليط من الكفايات والمواهب التى تختلط ببعضها فى عملية الانتاج بنسب مختلفة لا يمكن ان يرتقى مستوى الانتاج كماً وكيفاً بغيرها كما ان للعملية الفنية فى الانتاج جوانبها الإدارية والتنظيمية التى قد يعرقل انعدامها سير الانتاج ذاته فى الطريق المرسوم.

لا يكفى اذن ان تكون الزيادة فى عوامل الانتاج المختلفة زيادة فى الكم فقط بل يجب ان تحدث هذه الزيادة أيضاً فى الكيف بمعنى انه لابد من ان يرتقى مستوى هذه العوامل أيضاً. مثل هذا الشرط مستمد فى الواقع من الشروط التى يجب ان تراعى فى زيادة الانتاج نفسه، فلا يكفى ان تزيد كميات الانتاج بل يجب أيضاً أن ترتقى مستوياته الفنية فتزداد الكميات الناتجة وترتقى مستويات المنتجات فى آن معاً.

ولسنا نعدو الواقع فى قليل أو كثير اذا نحن اعتبرنا الطبيعة هى العامل الاساسى فى الانتاج.. أو بعبارة اخرى انها مصدر الخير والرزق لابن آدم منذ خلق الله البرية وقبلها. تسعى فيها الدواب وتاكل من رزق الله ويضرب فيها ابن آدم بقدمه ليقتات من فولها وثومها وبصلها.. ويصنع منها أدواته من جذع الشجر.. ويقيم من ورق الشجر مأواه.. ويغوص فى مائها فياكل منه لحماً طرياً.. ويجد فى لآلئه ومرجانه زينة له فى الحياة الدنيا..

وحتى حين يرتقى الانسان عن مستوى البدائية.. وترتقى معه وسائل استغلاله لما حوله من موارد طبيعية نراه ينظر الى الطبيعة كمصدر اساسى فيزرع الارض ليقتات منها ويضرب فى بطنها بحثاً عن المعادن والخامات التى تقوم عليها الصناعات فى الدول المختلفة.

فكل ماتحمله الأرض لنا فوق سطحها أو فى باطنها يتمثل لنا فى النهاية فى شكل موارد طبيعية يختلف توزيعها بين الدول المختلفة باختلاف المساحات التى تقع داخل تلك الدول وباختلاف طبيعة هذه الموارد والثروات وباختلاف المعالم الجيولوجية والصفات الجيوفيزيقية للأرض التى يعيش عليها سكان هذه الدول على اختلاف جنسياتهم ونحلهم.

فالأرض التى يعيش عليها مجتمعنا العربى مساحاتها شاسعة ولكن جانباً كبيراً من هذه المساحات ليست الا صحارى قفارا وما فى باطن هذه الأرض من معادن غفل مجهول وما بين الضفاف من ثروات مائية لم يستغل الاستغلال الكافى.. وما فوق أرضنا من زرع ونخيل اما ضيق النبت أو ضائع الثمر. فإذا نحن رغبنا فى التغلب على هذا الضيق بالتوسع فى الرقعة المزروعة صدمتنا فى بعض أجزاء وطننا العربى حدود الصحارى التى تحف بالوديان الخضر الضيقة وصدمتنا أيضاً صعوبات الرى وانخفاض مناسيب المياه ومستوياته وندرة الامطار واستفحال الجفاف فى مواسم كثيرة خلال السنة.. فلا تبقى من سبل التغلب على هذا الضيق الا ان نزيد من امكانيات الانتاج لنفس المساحات المزروعة وهذا بدوره يستلزم أيضاً مزيداً من الرى. أى مزيداً

من مشاريع الرى.. ومزيداً من العناية والجهد فى الاكثار مما تنبته لنا هذه المساحات المحدودة الضيقة.. والحرص على تنويع حاصلاتنا.. وتخصيص كل تربة لما تصلح له من المزروعات.. ثم لابد من زيادة الانتاجية باستخدام المزيد من الالات.. ولكن هذا كله لا يحل مشكلة الضياع ومن هنا تلزم مكافحة الافات الزراعية باستخدام المبيدات المختلفة.. وتوفير الظروف الملائمة لخزن المحاصيل ببناء الصوامع أو بتشوين بعض هذه المحاصيل وحفظها إذا كان يلائمها الحفظ والتشوين.

ثم علينا بعد هذا ان نستغل باطن الأرض وما فى أعماق البحار والانهار. فخاماتنا الطبيعية من المعادن المختلفة تستلزم المزيد من البحث والاستكشاف والثروة السمكية مهملة.. فلا نحن استفدنا منها فى الاستهلاك الداخلى بالقدر الكافى ولا نحن يسرنا لها سبب الحفظ بانشاء صناعات خاصة بذلك تساهم فى احداث شيء من الرواج فى الداخل وتساعدنا - إذا صدرناها - على الحصول على ما نحتاج اليه من الخارج.

ولا أحسبنى خارجاً عما رسمته لنفسى من حدود لهذا المقال إذا انا عرجت قليلاً على موضوع الاستيراد بمناسبة ما اثرته من امر الحصول على ما نحتاج اليه من الخارج لان مثل هذا الامر لا يمكن ان نمر عليه مر الكرام.. فلا يكفى الدولة الراغبة فى النمو والساعية اليه ان تستورد من الخارج ما تحتاج اليه لاستهلاكها العاجل السريع بل يجب عليها ان تحيط تجارتها الخارجية بفلسفة الانماء والمزيد من الانماء وذلك لا يمكن أن يحدث إلا اذا حرصت على ان تخصص جزءا كبيراً مما تستورده لغرض هذا الانماء بالذات وذلك بأن تستورد من الخارج ما يساعد على انشاء طاقات انتاجية جديدة تساعدها على زيادة انتاجها المرة تلو الاخرى طفرة أو بالتدريج، وذلك فى شكل آلات ومعدات انتاجية لا فى شكل سلع وخدمات استهلاكية أو على الأقل لابد ان تحرص الدولة على ان يكون نصيب الالات والمعدات فيما تستورده أكبر من نصيب المواد الاستهلاكية العاجلة.

ولكن زيادة هذه الاصول الثابتة فى الدولة لا يكفل لها بالضرورة زيادة الانتاج اذ لابد لها أيضاً من زيادة رأس المال العامل الذى يساند هذه الاصول الثابتة فى تسيير عجلة الانتاج. لان انعدام رأس المال العام هذا أو نقصه قد يؤدى إن آجلا أو عاجلاً الى اهمال صيانة الالات والمعدات، وضعف القدرة على الانفاق على الخامات للانتاج وانصراف المشتغلين عن اعمالهم أو اضرابهم عن هذه الأعمال بسبب عجز الجهاز الانتاجى عن دفع اجورهم ومستحقاتهم.. وعجز هذا الجهاز عن الاستحداث والتجديد بالحصول على احدث ما وصل اليه العلم الحديث من آلات ومخترعات بالتدريج وفى الوقت الملائم لكى لا يتخلف عن الارتقاء بمستوى انتاجه الكمى والكيفى.. فى الوقت

المناسب حرصاً على مستقبل تسويق منتجاته داخلياً أو خارجياً.

اما العمالة فى مجتمعنا العربى الجديد فقد تبدو أقل عوامل الانتاج إشكالاً وصعوبة.. لأن العمالة مصدرها السكان.. والسكان فى الشرق يأتون تباعاً ومن نبع غزير.. فيحق لنا بذلك الا نخاف ولا نحزن ولكن العبرة فى موضوع العمالة كما قلنا ليست بالعدد فحسب.. بل لا بد لنا من ان نعمل على أن تتوافر هذه الاعداد الكافية الوافية باغراض الانماء.. ولكن بمستويات معينة من المهارة والدراية والخبرة والتعليم.. ومن هنا تبرز مشكلة تسعى الدول النامية الى حلها بمحاولة استكشاف الصفات العامة لمواردها البشرية.. والوقوف على معالم الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد.. ثم تحديد أهداف الانماء المستقبلة.. التى يمكنها على ضوئها تحديد احتياجاتها من القوة العاملة لتحقيق هذه الأهداف وتحديد المستويات المطلوبة للعمال والموظفين والفنيين بمختلف تخصيصاتهم. ومثل هؤلاء يلزمهم ولا شك بعض التعليم والتدريب.. ومن هنا يتحتم على الدولة ان تفتح لهم المدارس والجامعات ومعاهد التدريب وتستقبل فيها منهم العدد الكافى الذى يسمح بان يتخرج منهم فى النهاية العدد اللازم لاحداث التنمية بهذه المستويات والمؤهلات المطلوبة.

وهذه أيضاً مشكلة تخطيطية اخرى.. ومن كبرى المشاكل التى يواجهها مجتمعنا العربى الجديد.

# ١ ــ ٥ ترشيد الاستهلاك

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الرائد العربى» الكويتية العدد ١٣ ـ نوفمبر ١٩٦١ صفحات ٧، ٨، ٩ )

ليس من الصعب أن نتصور انه لكى يرتفع مستوى المعيشة لابد أن يزيد الانتاج.. فزيادة الانتاج اذن ليست هدفاً فى حد ذاته ولكنها وسيلة الى تحقيق هدف أسمى هو رفع مستوى معيشة الشعب.. ولكن هل يعنى هذا ان أى زيادة فى الانتاج يترتب عليها بالضرورة ارتفاع فى مستوى المعيشة!! وهل يكفى أن يزيد الانتاج فى أى اتجاه لكى يتحقق هذا الارتفاع فى مستوى المعيشة!؟

أن أى دولة فى الوجود تستطيع أن تزيد انتاجها من المحاجر أو من الاتربة ويظل انتاجها من هذا التراب أو ذاك المحجر يتراكم بغير استخدام ويظل مستوى المعيشة بذلك على ماهو عليه. ومعنى هذا انه لكى يرتفع مستوى المعيشة لابد أن يكون لكل ناتج استخدامه داخل حدود الدولة أو خارجها.

ولكن هذا الشرط ليس بالشرط الوحيد.. فقد تنتج الدولة أشياء تغلب عليها الطبيعة الاستهلاكية المباشرة فيستهلكها الشعب عن آخرها.. وحين يزداد الطلب على هذه المنتجات اما بسبب زيادة عدد السكان او اطراد الرغبة فى المزيد من الاستهلاك لنفس العدد أو بهما معا لم تجد الدولة سبيلا الى مواجهة هذا الطلب المتزايد بتوسيع طاقاتها الانتاجية مثلاً أو بتجديد ما يكون قد بلى من معداتها ووسائل الانتاج التى تملكها وذلك لانها لم تحتط لمستقبل ايامها بتخصيص جزء من انتاجها للوفاء باغراض التوسع فيه مستقبلاً. مادامت هى الانتاج ليس حالة يمكن ان تصل اليها الدولة وتقف عند المستوى الذى تصل بالانتاج اليه بل هو عملية مستمرة متجددة يتعين لاستمرارها وتجددها ان يتنوع الانتاج بحيث لا تستأثر السلع الاستهلاكية به كله أو تختص به السلع الانتاجية كله.. بل يكون قريباً من هذه السلع وتلك فيفى بذلك ببعض حاجات الاستهلاك ويضمن استمرار العملية الانتاجية لتحقيق المزيد من سلع الاستهلاك مع مر الزمن.

وحين نتحدث عن الدولة هنا لا أحب ان ينصرف الى الذهن انا نعنى بها الحكومة. فالدولة ماهى الا مجموعة افراد يعيشون حياة مزدوجة تتمثل فى حصولهم فى الحياة على بعض الحقوق وقيامهم فى الحياة ببعض الواجبات.. فهم يؤدون اعمالا مختلفة متباينة ويتمتعون فى مقابل هذا بنتائج اعمالهم. ومن البداهة ان نتصور ان انصراف الناس عن اعمالهم واهمالهم فى اداء واجبهم فى

المجتمع سوف يترتب عليه ان آجلاً أو عاجلاً ان يحرموا من ثمار ما كانوا يؤدونه من أعمال.

فانتاج الدولة هو إنتاج افرادها.. واستهلاكها هو مجموع استهلاكهم وحرص الدولة على التوسع فى هذا أو ذاك مستمد من حرص أفرادها على التوسع فى هذا أو ذاك.. واحتياطات الدولة هى مجموع احتياطات افرادها، ومدخراتها هى مجموع مدخراتهم واستثماراتها هى مجموع استثماراتهم وهلم جرا.

ونحن إذا كنا قد سلمنا بأن الدولة إذا ارادت توسيع طاقتها الانتاجية كوسيلة لزيادة الانتاج على مر الزمن.. يتحتم عليها ان تخص السلع الانتاجية بجانب من انتاجها والا تنصرف الى انتاج سلع الاستهلاك النهائى فقط، أو ان تحرم نفسها من بعض ما تنتجه من سلع الاستهلاك الأولية أو النهائية وتصدره لكى تحصل فى مقابله على ما تعجز عن انتاجه من تلك السلع الانتاجية فإننا نستطيع ان نتصور دون بالغ جهد ان هذه التصرفات لابد وأن تنعكس آثارها على افراد الشعب فى مجموعة.. بل ان هذه التصرفات لا يمكن فى الواقع ان تتم الا اذا اتجهت تصرفات الافراد تسير فى نفس هذه الاتجاهات.

فلا تستطيع الدولة ان تنتج سلع الانتاج الا على حساب سلع الاستهلاك ولا يمكن للاخيرة ان تنقص أو للأولى ان تزيد الا اذا تحول الناس عن الانفاق على سلع الاستهلاك الا فى حدود ما يلزم وسخروا جزءا من هذا الانفاق لتدعيم صناعات سلع الانتاج فى بلدهم. فإذا كانت الدولة لا تنتج سلع الانتاج فإن انصراف الافراد عن سلع الاستهلاك - ولو جزئياً- يساعدهم على تكوين مدخرات ما كان لها ان تتكون لولا انصرافهم هذا عن سلع الاستهلاك.. ويمكن للدولة فى هذه الحالة ان تستعين بمدخراتها أى بمدخرات الافراد فيها لتكون طاقات انتاجية جديدة تستعين بها على توسيع رقعة الاستهلاك فيها بالتدريج لصالح الشعب المدخر.

الفكرة اذن هى ان الاقتصاد النامى لا يقوى أبداً على تحقيق الزيادة فى الاستهلاك طفرة واحدة، ولكنه لكى يحقق هذه الزيادة بالتدريج لابد أن يحرص دائماً على تدعيم نفسه أيضاً بالتدريج، فإذا كان فى الدولة مزرعة واحدة لابد ان يسعى لكى تصبح المزرعة مزرعتين، وإذا كان فيها مصنع واحد وجب ان يصبح المصنع مصنعين. ولا يمكن ان يتم له هذا الا اذا حرص على الا يستهلك كل ماينتج. فتزداد آلاته ومعداته وتتسع طاقته الانتاجية.. ويجد نفسه باستمرار فى موقف يسمح له باباحة قدر زائد من السلع للوفاء بالحاجات الاستهلاكية المباشرة.

ولست أحب أن يفهم من هذا ان شرط الانماء هو الا يزيد الاستهلاك. فالزيادة المطلقة فى الاستهلاك شىء لابد منه.. ولكن المقصود هنا انه يجب الا يزيد الاستهلاك بنفس نسبة الزيادة فى الانتاج والا وجدت الدولة نفسها دائماً حيث بدأت فى أول الطريق.

فبينما يحقق انتاج السلع الاستهلاكية مغنماً عاجلاً وسريعاً لافراد الشعب يرتفع به مستوى معيشتهم الى حين.. فإن انتاج السلع الانتاجية جنباً الى جنب مع السلع الاستهلاكية يساعد الدولة على تأمين حد ادنى لمستوى المعيشة يظل قابلا للزيادة باستمرار وانتظام بما يرفع مستوى المعيشة بصورة متكررة متجددة.

ولكن هل يعنى هذا ان تفرض الدولة على الشعب الحرمان؟

لا أحسب أن دولة من الدول ترضى ان تعيش وسط المتناقضات ولا يعقل ان تسعى دولة لرفع مستوى معيشة شعبها أى تسعى لاتاحة مزيد من السلع والخدمات لافرادها ومع هذا تفرض عليهم الحرمان.. ولكن المشكلة مشكلة مواءمة وتنسيق.

فالواقع ان عملية الانماء هذه تقتضى اجراء عملية تنظيم أو ترشيد للاستهلاك. ولو نحن بحثنا أحوال الاستهلاك فى مجتمعنا العربى لوجدناه مليئاً بالأمثلة الصارخة على وجود وجوه كثيرة للضياع الكمى والنوعى على حد سواء.

يكفينا لاثبات هذا ان نتصور ان عناصر الاستهلاك فى أى بلد لا تخرج عن مجموعتين.. مجموعة ضرورية ومجموعة كمالية.. فإذا نحن تركنا الاخيرة اما لانها أوضح من ان تستبان أو لانها جدلية يختلف الرأى حول اعتبارها ضرورية أو كمالية. وإذا نحن ركزنا اهتمامنا على الضروريات لوجدناها أساسا تنحصر فى الغذاء والملبس والمسكن.

والغذاء فى أى دولة وبالنسبة لأى شعب تتحكم فى تحديده جملة عوامل، منها العادات والتقاليد ومنها الاعتبارات الغذائية النظرية. فإذا نحن حاولنا ان نوفق بين الجانبين أو ان نأخذ الجانبين بعين الاعتبار لامكننا ان نلاحظ ان اصنافاً كثيرة من انتاجنا الغذائى يمكن أن تكون سلعاً تصديرية دون أن يكون فى هذا اعتداء على التقاليد والعادات أو أن يكون فيه اجحاف بحق الشعب فى ان يحصل على غذائه الكافى الذى تتوافر فيه كل الشروط الصحية السليمة.

يكفينا نظرة واحدة لأحوال معيشتنا لكى نتبين ان بعض ما نستهلكه من خبز مما نلقى به فى سلال القمامة قديداً لا يصلح للاستهلاك كان يمكن أن يظل قمحاً للتصدير أو الا يزرع قمحاً على الاطلاق وتزرع محاصيل اخرى بدلا منه لو اننا اشترينا من الخبز ما نحتاج اليه فقط بغير ضياع فنوفر بذلك على الدولة انتاجاً يمكن ان تستفيد به وبالجهد المبذول فى انتاجه فى وجوه اخرى.

والفاكهة التى ننتجها متنوعة.. يمكننا ونحن فى مراحل الانماء ان نهب جزءا منها للتصدير خصوصاً أن ظروفنا الانتاجية لهذه الأنواع أكثر ملاءمة من ظروف أوروبا مثلاً بما يمكن ان يجعلنا سادة أسواق الفاكهة فيها لو اننا قصرنا استهلاكنا من الفاكهة على أنواع محددة منها.. ولن يكون فى هذا اجحاف على الاطلاق بحقنا فى الغذاء من الفاكهة.

وثمار النخيل عندنا ضائعة.. ولم نحاول حتى الآن فى جانب كبير من وطننا العربى ان نقيم صناعة لتجفيفها أو حفظها بصورة أو بأخرى.. أيضاً لاغراض التصدير.

وغير هذه وتلك.. مظاهر كثيرة لأنواع شتى من الضياع فى الاستهلاك تمثل فى النهاية عبئاً على اقتصادنا القومى وجعلتنا دائماً دولا عاجزة عن استيراد اللازم المفيد بسبب عجزنا عن توفير فائض وافر للتصدير مقابل مايلزم استيراده.

اما ملابسنا ومبانينا فعليها سيماء التقليد والنقل بغير رشد. بينما لو حرصنا على ان تكون هذه المبانى وتلك الملابس نابعة من ضمير حياتنا ومستمدة من طباع معيشتنا لبلغت من البساطة حداً يكفل لنا الاستغناء عن بعض ما نستورده من موادها بما يمكننا من الاستعاضة عنه باستيراد اللازم المفيد لارساء قواعد صناعات قوية وطنية تنهض فى كنفنا.. متراصة متساندة. وأمثلة اخرى كثيرة يمكن أن نكتشفها بمجرد الحرص على الملاحظة والتدقيق.

ولا يفوتنى هنا أن أسجل بعض الملاحظات الخاصة باستخدامنا لمرافقنا الخاصة والمرافق العامة على وجه الاجمال. اذ يجب علينا ان ندرك ان كل ما فى بيوتنا وما تهيئه الدولة لنا فى الشوارع والطرقات ان هو الا جزء من الثروة القومية. وبقدر اساءة استخدامنا لكل هذه الممتلكات الخاصة بنا أو الخاصة بالدولة بقدر ما تتكبد الدولة ونتكبد نحن كأفراد من انفاق لاستبدالها أو صيانتها. ولذلك نرى انفسنا دائما وقد اصاب القدم كل ما نملك بمعدل سريع.. فبدلا من ان نبنى منزلاً جديداً ترانا دائماً نصلح منزلاً قديماً وبدلا من أن تشق الدولة طريقاً جديداً أو تضىء شارعاً جديداً نراها تنفق معظم مالها فى صيانة طريق قديم أو فى اصلاح أعمدة الاضاءة فى نفس الشارع القديم.

وفى دور الحكومة.. مكاتب وحجرات يصيبها البلى والقدم لمجرد اننا نسىء استخدامها فتبلى وتضمحل وتصبح غير ذات قيمة تذكر بعد ان كانت تكونٌ جزءا كبيرا من الثروة العامة أو تنفق عليها مبالغ متتابعة وعلى فترات كان يمكن ان تبتعد وتطول لو اننا حرصنا عليها من الكسر أو الاتساخ.

ونحن لا نعلم فى كل هذا ان تصرفاتنا تعود فترتد الى نحورنا من جديد.. فبدلا من ان ننتج كل عام شيئاً جديداً ترانا نصون نفس الشىء القديم وبدلا من ان نستورد بقصد الاضافة والتنمية.. ترانا نستورد بقصد الصيانة والاحلال والتجديد..

ولست هنا أعارض الصيانة والتجديد.. فهما من غير شك أسس لازمة للمحافظة على الطاقة الانتاجية.. ولكنى اعتقد ان فى امكاننا أن نجعلها تتم على فترات متباعدة.. لكى نستطيع أن نستفيد من وفورات هذه الأبواب فى خلق طاقات جديدة.. لبناء هذا المجتمع الجديد.

# ٦-١ الأمن الغذائى والفجوة الغذائية

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ٨٣/٤/٢٠ ـ الطبعة الاولى، ص ٧ )

غريب أن يكون فى مصر ستة ملايين فدان.. وتعجز هذه الملايين الستة عن إطعام ٤٥ مليوناً من البشر فكيف يعجز الفدان عن إطعام سبعة أشخاص مع علمنا ان المساحة المحصولية أكثر من ستة ملايين فدان. دولة زراعية عريقة تحولت عن الزراعة الى ماتصورت انه يحولها الى دولة أكثر مالاً وأعز نفرا وأرادت أن تحيل الصحراء الى أرض زراعية ولكنها أرادت أيضا ان تزرع الأراضى الزراعية بالمبانى والعمارات ثم إذا بها تستورد الغذاء.

والفجوة الغذائية التى نواجهها.. أو التى يقال اننا نواجهها لها أبعادها السطحية ولها ابعادها الدفينة فالابعاد السطحية للفجوة الغذائية التى يتحدثون عنها، ونستمع اليها ان الطلب على السلع الغذائيـة أشد ضراوة من المعروض من هذه السلع، ولكن الابعاد الدفينة لا تقف ـ ولا يصح ان تقف ـ عند مقارنة العرض بالطلب بل يجب أن تتجاوز ذلك للتحقق من أن الطلب على هذه السلع أو تلك طلب رشيد. وأن العرض من هذه السلع أو تلك.. عرض نشيط بمعنى اننا لابد أن نتأكد من أن الطلب على كل السلع له مايبرره وله جدواه وله شرعيته.. وان العرض من هذه السلع له أيضاً جدواه وجديته وله كذلك جودته التى يجب أن يتحلى به كل انتاج كفء.

وسياسة الأمن الغذائى لابد أن ترتكز الى تقدير الاحتياجات الغذائية للناس استناداً الى بحوث الغذاء التى يقوم باعدادها العلماء المتخصصون فى التغذية بما يكفل حصول الجسم على الغذاء الذى يساعده على القيام بوظائفه بتوليد الطاقة وصيانة الانسجة والخلايا من التلف وتنظيم دورات الجسم المختلفة مع مراعاة التنويع. ويقتضى عنصر التنويع ضرورة إعداد قوائم للطعام ـ قوائم مدروسة ـ يقال فيها انه لكى يستطيع الجسم البشرى ان يقوم بوظائفه لابد أن يتعاطى صاحب هذا الجسم ـ يومياً ـ هذا القدر من الطعام وبأنواع مقترحة. وهذه الأنواع المقترحة والكميات الموصوفة لابد ان تكون نابعة من عادات الناس انفسهم ـ أو على الأقل ألا تكون متعارضة تعارضا جذريا مع هذه العادات وذلك لكى يكون للوصفات الغذائية أو الوجبات الغذائية جدواها ولكى يمكن الاستجابة اليها دون جهد أو مقاومة.

وقد حدث هذا فى مصر بالفعل ولكن منذ زمن بعيد فقد قام بعض الباحثين ـ فيما مضى ـ بدراسة الطباع الغذائية لمصر والمصريين تمهيداً لوصف مايلزم مصر وسكانها من أطعمة على

مدار السنة وما يقتضيه هذا الهدف من سياسات. وقد وجد هؤلاء الباحثون انه رغم مايوجد فى الغذاء المصرى من تجانس بين أفراد الشعب عموماً الا انهم لاحظوا من واقع المسح الفعلى للعادات والطباع الغذائية ان هناك فروقاً طفيفة فى هذه العادات بين مناطق مصر المختلفة.

ولذلك فقد قسم هؤلاء الباحثون مصر الى أربع مناطق غذائية هى حضر مصر على وجه العموم ثم ريف الوجه البحرى ثم ريف الوجه القبلى الذى يسود فيه الرى الدائم وذلك الذى يسود فيه رى الحياض.

ورغم ما أصاب هذه القوائم من قدم أو تقادم الا ان ملاءمة هذه القوائم فيما تطرحه من أسس موضوعية لا يمكن ان تسقط بالتقادم فالعبرة من وراء هذه القوائم أن يكون هناك تقييم واقعى للاحتياجات الغذائية للجمهور دون ان تتصادم هذه الاحتياجات مع عاداتهم وطباعهم الغذائية ودون ان تتصادم هذه العادات والطباع الغذائية مع وفاء الغذاء الموصوف باحتياجات الجسم البشرى.

ولسنا نريد الخوض فى كثير من التفاصيل الفنية التى تعتمد عليها هذه التقديرات ولكننا نريد فقط ان نبرز أهمية مثل هذه القوائم ذات الأطعمة الواجبة والملائمة لكل منطقة أو فريق. فهذه القوائم هى نقطة البداية التى يتم على أساسها تحويل هذه الاحتياجات اليومية الفردية.. الى احتياجات لجميع السكان.. فى السنوات المتعاقبة ثم يتم بعد ذلك تحويل هذه الاحتياجات الغذائية الى محاصيل زراعية باستخدام معاملات فنية يعرفها المتخصصون ويتعاملون فيها ثم يتم تحويل هذه المحاصيل الزراعية الى أراضٍ زراعية أى الى فدادين أكاد أجزم انها لن تتجاوز الملايين الستة التى يعتمد عليها - أو يجب ان يعتمد عليها - سكان مصر فى غذائهم.

ربما تكون هذه القوائم قد تقادمت - ولكن لا أظن ان هناك صعوبة كبيرة فى ان يقوم علماء الغذاء المتخصصون باعداد قوائم طعام أحدث يمكن الاستناد اليها فى تقدير الفجوة الغذائية - ان وجدت - يبقى بعد ذلك انه إذا استقر الرأى على قوائم طعام نموذجية.. فانه لا مناص من ان تكون هناك حملة توعية غذائية يدرك الناس من خلالها أهمية ماهو موصوف لهم من اغذية يومية بالاضافة الى ضرورة توعيتهم بان كثيرا مما يستهلكه الناس عفوا أو بالصدفة هو بالفعل غذاء وان فلسفة الغذاء لا تكمن فى امتلاء البطون بقدر مجرد الحصول على القيمة الغذائية التى يحتويها هذا الغذاء الذى درج الناس على تعاطيه دون ادراك لقيمته الغذائية بالفعل. فالألبان عند الناس جميعاً سوائل والسوائل فى نظر الناس ليست من قبيل الغذاء، والفول السودانى واللب وما الى ذلك يعتبرها الناس مجرد تسالى رغم القيمة الغذائية التى تتوافر فى كل منها.

فلنحاول إذن أن نرى الفجوة من زاوية موضوعية قائمة على تقدير واقعى للاحتياجات الغذائية لجمهرة الشعب مع حث الجماهير على اتباع هذه القوائم - أو على الأقل عدم المغالاة فى الانحراف عنها - مادامت هى أصلا نابعة من عاداتهم وطباعهم الغذائية وليست مفروضة عليهم.

هذه هى نقطة البداية.

# ١-٧ رسالة إلى بهاء

( رسالة المؤلف كما نشرها الاستاذ أحمد بهاء الدين فى عاموده «يوميات»
فى جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٤ )

**«تحية طيبة وبعد..**

**بالاضافة الى ما اقرأه لك. دعنى أطرح سؤالا عن طريقك.**

**والسؤال هو: كيف يعجز الفدان فى مصر عن اعالة سبعة أشخاص (حاصل قسمة عدد السكان على مساحة الأراضى منذ القدم) وحاصل القسمة يمكن أن يسفر عن عدد أقل من السكان للفدان الواحد إذا نحن أخذنا فى الاعتبار - المساحة المحصولية - التى هى دائما أكبر من المساحة الحقلية بحوالى النصف مع ملاحظة اننى أقول «إعالة كاملة ولا أقول «اطعام» فقط؟؟**

**ولعلك تدرك أن حرصى على توجيه هذا السؤال على أوسع نطاق، نابع من اننى لا أريد ان نخلط فى احاديثنا بين الأسباب والأعراض، فإن السبب الرئيسى وراء كل الأعراض التى نتحدث جميعاً عنها هو أن الانتاج فى مصر فى كل قطاع يحتاج الى تحسين فى الكم وفى النوعية.**

**والبدء بالزراعة أمر منطقى فى بلد كمصر. لأنه من المؤسف ان الفلاحين فى مصر. لأسباب عديدة، قد اضطرتهم الأوضاع الى اهمال الزراعة أو هجرها. واضطررنا بذلك الى الالتجاء الى فلاح الدانمرك، نأكل منه الدجاج والبيض والجبن بغير حياء.**

**استحيينا من الزراعة التى لا تستحى منها دول كالدانمرك وهولندا وفرنسا، التى تساعدنا فى بناء قصر العينى وتبنى مترو الانفاق، واندفعنا نحو صناعات دون نظر الى العائد الذى يأتى من ورائها وترتب على ذلك حبس استثمارات يمكن ان تأتى بعائد أكبر لو تحركت مما هى فيه الى أنشطة اخرى لذلك ناديت وسأظل أنادى**

**١- يجب أن نحرص على أن تكون زراعة مصر قادرة على تمويل نهضة مصر مع رعاية نشاط تصدير الزهور.**

**٢- إن خريطة مصر الصناعية فى حاجة الى اعادة نظر.**

**وللحديث بقايا، وشظايا، سأحاول ألا احتل بها عامودا إن استطعت الى ذلك سبيلاً.**

**د. عبدالمجيد فراج**

**عميد معهد الاحصاء جامعة القاهرة**

**- أهلا بتعليقاتك فى أى وقت. إن سؤالك يبسط قضية تبدو للناس معقدة. صحيح. كيف لا يعول فدان الأرض ستة أفراد، إذا استثمرناه استثمارا كاملا، متطورا؟**

**انك تعزز رأيى الدائم: ان مواردنا كافية. والمشكلة فى هبوط انتاجيتنا. وسوء ادارتنا لهذه الموارد.**

# ١ - ٨ أقصر الطرق لبحث قضية الدعم

( بقلم المؤلف لما نشرته جريدة الإهرام بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧ صفحة ٧ )

دعونى أدور حول هذا الموضوع من منطلق مايدور حولنا اليوم من مناقشات حول موضوع الدعم الذى انشغل به المشتركون فى المؤتمر الاقتصادى عام ١٩٨٢ نصف فترة انعقاد ذلك المؤتمر وأصبح نفس الموضوع يطل علينا بين الحين والحين فى مواسم بعينها فتنشغل به الأمة تماماً كما انشغلت الأمة فى قديم الزمان بالمطالبة بعودة سعد باشا زغلول من منفاه حتى إذا ماعاد فرحت الأمة بانتصارها على الانجليز فى هذا الصدد كما سوف تفرح الأمة ببقاء الدعم وبقاء كل العوامل التى أدت الى ايجاد الدعم.

ولكى نبدأ من جديد

أقول إن من البدهيات التى يخجل معظم المتخصصين فى الاقتصاد من ذكرها لانها كما قلت من البدهيات أنه لابد أن تباع السلعة بسعر (مجز) وأن تشترى بسعر (عادل). ومن البدهيات أيضاً أن السعر المجزى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أمكن تغطية تكاليف الانتاج (وزيادة) وأن السعر العادل لا يمكن ان يتحقق إلا إذا كان هذا السعر يضع السلعة فى متناول أيدى الراغبين فى الحصول عليها بدخولهم النقدية التى فى جيوبهم بالفعل وبهذه الصورة يتحقق للبائع ربحه ويتحقق للشارى بعض الادخار من دخله الذى قد تتيسر له بعد ذلك سبل استثماره لمصلحة الانتاج من جديد وهكذا دواليك.

هذا التبسيط الشديد للبدهيات ليس فيه تبديد يذكر للفكر الاقتصادى أو نظرياته ولعلنا لسنا فى حاجة الى أن نقول أيضا إن البائع والمشترى هنا ان هما إلا رمزان لأى فرد أو هيئة أو مصنع أو حقل أو مؤسسة أو... أو.. الخ ذلك لأن أدوار البيع والشراء يلعبها كل هؤلاء وأولئك فى هذا المجتمع وفى كل مجتمع.

هذه مقدمة.. وهى مقدمة ضرورية يمكننى بعدها أن أقفز الى موضوع الدعم نفسه الذى هو فى نظرى اعتراف صريح من أجهزة الانتاج السلعى والخدمى فى الدولة على ان انتاجها لم يكن كافيا لمواجهة الطلب عليه ومن ثم فإن أسعار بيع هذا الانتاج تكون مرتفعة فوق مايمكن ان تحتمله دخول المستهلكين.. وهذا الوضع يتطلب مايلى:

١ـ إما خفض سعر السلعة لكى يتناسب مع مقدرة المشترين على الشراء ـ وهذا ما قد لا يمكن عمله خشية ألا يمكن تغطية تكاليف الانتاج.. ومن ثم تكون هناك خسارة.

٢ـ أو خفض تكاليف الانتاج لكى ينخفض سعر البيع ـ وهذا ما قد لا يمكن تحقيقه.

٣ـ أو رفع الأجور النقدية وبذلك يدخل الاقتصاد القومى كله فى مباريات سباق الأسعار والأجور فكلاهما يحاول أن يلحق بالآخر فى تتابع حلزونى منتظم كما يعلم المتخصصون.

٤ـ أو دعم أسعار بعض السلع وهذا لا يختلف فى كثير أو قليل عن رفع الأجور النقدية مادامت محصلة الإجراءين هى تخفيض عبء الأسعار الباهظة على الجماهير رغم ان لكل من الاجراءين آثاره الخاصة به على مستوى الاقتصاد القومى.

ولكى نتلمس أسباب العلاج دعونا نعيد صياغة هذه الأمور فى صورة تصرفات وسلوكيات انتاجية واستهلاكية.. نجملها أيضا فيما يلى:

١ـ مراجعة خريطة الانتاج بما يكفل استبعاد كل الأنشطة التى ثبت عجزها عن تغطية احتياجات السوق أو تغطية المديونية رغم دعمها وتدعيمها فى الماضى.

٢ـ مراجعة قوائم الاستهلاك بما يكفل استبعاد السلع التى لا ضرورة لها ولا ضير من حرمان الناس منها كل الناس وبعبارة أخرى وبدون اسفاف فى التبسيط يتعين:

أـ زيادة الانتاج وترشيده لمواجهة الطلب مع الحرص على نوعية الانتاج وعلى خفض تكلفة الانتاج أى الارتقاء بانتاجية كل منتج من المنتجين.

ب ـ الحد من الاستهلاك وترشيده بما يحد من الضغط على انتاج قاصر أصلا عن الوفاء بالمطالب الجارية للمستهلكين.

ولكى يتسنى للدولة أن تفعل هذا وغيره فى هذا المجال وفى غير هذا المجال لابد مما يلى:

## أولاً ـ فى مجال الانتاج:

١ـ التحقق من أن منابع الانتاج الطبيعية فى مصر مستغلة أمثل استغلال. وانها تنتج بالكفاءة المرجوة كما وكيفاً.

٢ـ عدم التمادى فى انتاج مالا تحسن منابع الانتاج انتاجه وعدم التمادى فى اضافة منابع جديدة للانتاج فيما لا يمكن أن تحسن هذه المنابع انتاجه.

٣ـ التوجه بالتعمد وسبق الاصرار الى الزراعة والى الصناعات التى تعتمد أساسا على المنتجات الزراعية:

## ثانياً - في مجال الاستهلاك:

١- تحديد السلع التى تدخل فى نطاق الاحتياجات الأساسية.

٢- تحديد الكميات التى تلزم الفرد واسرته من هذه الاحتياجات الأساسية.

٣- هذه الكميات من الاحتياجات الأساسية لابد من ان تصل إلى أصحابها ومستحقيها بالسعر الأساسى وليكن سعر التكلفة بعد التأكد من أن سعر التكلفة هو أدنى حد للتكلفة.

٤- يسمح بتجاوز الحدود الدنيا للاستهلاك من الحاجات الأساسية إذا كان هناك فائض منها ولكن بأسعار تصاعدية.

## ثالثاً - اتباع نظام الأسعار التصاعدية:

بعد حصول الأسرة بالسعر المحدد على مايمكن اعتباره حدا أدنى لاحتياجاتها الأساسية من غذاء وملبس يمكن فرض أسعار تصاعدية على ماقد ترغب الأسرة فى الحصول عليه من سلع بعد هذا الحد الاستهلاكى الموصوف. ويمكن تقسيم هذه المستويات الاستهلاكية الى شرائح كمية يتحدد لكل شريحة كمية سعرها الخاص بها تصاعديا.

بمعنى ان جهاز الانتاج سوف ييسر للمستهلكين كميات محددة بسعر مخفض وكميات اخرى اضافية تتصاعد اسعارها بزيادة المطلوب منها.

فالسكر مثلاً يمكن ان يصرف الكيلو الأساسى منه أو الكمية المفروض انها تمثل احتياجا حقيقياً للفرد أو الأسرة بسعر مخفض أو سعر معقول بينما لو زاد الطلب فوق الكيلو الأول يكون له سعر أعلى وفوق الكيلو الثانى يكون له سعر أكثر ارتفاعا وهكذا.

ومثل هذا الاسلوب أو التحديد يمكن ان يطبق على البنزين وعلى الأقمشة.. الخ باتباع نظام أو اخر من النظم المعروفة التى تنظم هذه العملية والتى يمكن للكثيرين المساهمة فى اقتراح وسائلها وارساء قواعدها.

يتضح من كل ذلك ان قضية الدعم مرتبطة بسياسات الانتاج وسياسات التوزيع وانه لا يمكن علاجها بمعزل عن سياسات الاقتصاد القومى كله ولا يصح ان تعالج كمجرد مظهر من مظاهر العجز فى الميزانية الذى يجب ان يتحتم تغطيته.

أما اذا كان القصد هو مجرد تخفيف العبء على الميزانية أو تحويل العبء من فوق كاهل المنتجين الذى لا يحسنون الانتاج ومن فوق كاهل المستهلكين الذين لا يحسنون الاستهلاك الى كاهل دافعى الضرائب الذين لا يحسنون هم أيضاً دفع الضرائب. فإن العملية بذلك تصبح عملية حائرة ومحيرة يهون أمامها التفكير فى توزيع مبلغ الدعم نقداً على كل الناس وهذا أمر ليس من العسير حسابه وليس من العسير تنفيذه، وذلك بأن يحصل الناس على نصيبهم من الدعم نقداً

وعداً (٢,٥ بليون جنيه ÷ ٥٠ مليون نسمة مثلاً) أى حوالي خمسين جنيهاً سنوياً أى حوالى أربعة جنيهات شهرياً لكل فرد يضرب فى عدد أفراد أسرته، وهذا المبلغ يكفى لتغطية نفقات الحصول على السلع التموينية للأسرة، وعلى سلع استهلاكية تطول الطوابير أمام الحصول عليها، وبهذا نكون قد ضربنا أكثر من عصفور بحجر واحد.

العصفور الأول: اغلاق باب المناقشة فى موضوع الدعم الى الأبد.

العصفور الثانى: الغاء وزارة التموين وأجهزة إدارية أخرى ومنافذ توزيع كثيرة، وعدد غفير من الموظفين تنوء بحركتهم محافظة القاهرة ومدن أخرى كثيرة فى مصر.

العصفور الثالث: إذكاء روح الأمل فى مزيد من الانتاج الرشيد والاستهلاك الرشيد والعزوف عما لا يصح انتاجه وما لا يصح استهلاكه فى ظروف المجتمع الحالى وأوضاعه الاقتصادية الجارية.

العصفور الرابع: ترشيد اللهفة الاستهلاكة وتخفيف حدة الزحام والضغط على المرافق بما فيها المواصلات والارتفاع بمستوى المسئولية عند المستهلكين بحيث لا يطلبون إلا ما يحتاجون اليه وفى حدود المبلغ المنصرف لهم كبدل نقدى يغنيهم عن الدعم.

العصفور الخامس: وضع أسس جديدة لانسان مصر ومصر المستقبل التى لا يصح ان يقف مواطنوها موقف الاستجداء الرخيص فى كل موقع من مواقع العمل الانتاجى خصوصاً فى القطاع الحكومى الذى أصبح يعكس مظهراً من مظاهر التصدق على المواطنين، وكذلك فى كل موقع من مواقع الاستهلاك التى أصبحت مظهراً من مظاهر المن على المواطنين.

وعصافير أخرى كثيرة يمكن أن تصاب بهذا الحجر الواحد الا وهو الغاء الدعم، وصرف البديل النقدى له وهو مبلغ جد زهيد.

## ١ - ٩ خمسة ميم.. وبعدها يصبح المصرى منتجا!!

( حديث للمؤلف نشرته مجلة «اكتوبر» العدد ٤٨١ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٢ صفحة ٢٦ )

فى الآونة الأخيرة برزت على سطح القضايا فى مصر بشكل حاد قضية الانتاج.. ربما انتبهت مصر الى هذه القضية متأخراً.. وربما طغت كثير من المشاكل الداخلية والخارجية عليها فى السنوات الماضية وجعلتها على هامش الاهتمام.. وربما سوء التخطيط وعدم الأخذ بالأساليب العلمية هو السبب فى تراكم أوراق هذه القضية واهمالها.. المهم ان هذه القضية أصبحت الشغل الشاغل لكل مصرى الآن بعد ان بلغ الأمر من الخطورة الى الحد الذى أصبحنا فيه نستورد حوالى ٧٠٪ من غذائنا.

ولا يخفى على أحد أن الانتاج كعملية اقتصادية لم يعد منفصلاً بحال من الأحوال عن السياسة.. بل إن الاقتصاد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح سلاحا لا يقل فى خطورته - إن لم يزد - عن أقوى الأسلحة التى تعتمد عليها الشعوب فى حربها إما دفاعاً وإما هجوما وإما ضغطاً وإما تجويعاً.

وفى مصر الآن ظهرت ثلاث دعوات: الأولى: دعوة لسداد ديون مصر.. والثانية دعوة لترشيد الاستهلاك.. والثالثة: لزيادة الانتاج وتكثيفه.. تلك الدعوات التى ينادى بها ويتبناها الآن كل مسئول فى مصر بدءا من رئيس الجمهورية الى أقل مستويات المسئولية.

وبرغم شهامة هذه الدعوات ونبل مقصدها فإن أخطرها وأهمها على الاطلاق هى الدعوة الى زيادة الانتاج.. فبدونها لن نستطيع أن نسدد ديون مصر.. وبدونها سيصل بنا الترشيد الى حد الفقر (وتقطع الأحزمة البطون) كما يقولون. والتساؤلات المطروحة الآن.. كيف نزيد الانتاج؟.. وهل الانسان المصرى بوضعه الحالى غير منتج؟.

وإذا كان الأمر كذلك.. فما هو السبيل لجعله مواطناً منتجاً؟!

كل تلك التساؤلات وغيرها كانت مثار مناقشات طويلة عقدت لها حلقة دراسية بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية التابع لجامعة القاهرة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.. وكان عنوان هذه الدراسة: السكان وتنمية الموارد البشرية وتخطيطها.. ضمت الدراسة مجموعة كبيرة من أساتذة الجامعات المتخصصين فى الاقتصاد والتخطيط والبحوث والقوى العاملة وعددا أكبر من

الدارسين من رجال الإدارة.. ومع هؤلاء كان لمجلة أكتوبر أكثر من لقاء:

يتحدث أولاً الدكتور عبدالمجيد فراج عميد معهد الدراسات والبحوث الاحصائية. فيقول: إن تنمية الموارد البشرية ليست عملية لحظية أو وقتية.. بل إنها عملية تتواصل حلقاتها وتتشابك حول الانسان.. فالانسان هو العنصر الأساسى فى أى عملية انتاجية، وذلك من خلال ميمات خمس. وهى: المنزل والمعبد والمعهد والمشغل والمعاش (بعد التقاعد).. وهذه المراحل الخمس تعنى باختصار الاهتمام بالانسان فى معظم مراحل حياته، والاطراف المسئولة عن هذه المؤسسات تتعامل مع الإنسان بهدف تربيته وتدريبه وتشكيله وتأهيله بما يساعده على تحقيق المردود المرجو من تنمية الموارد البشرية للفرد وللمجتمع معاً، فليس التدريب وحده هو الذى يؤدى الى تنمية الموارد البشرية بهذه الأبعاد المترامية.. ففى هذه الأبعاد تتواصل مسئوليات واختصاصات أجهزة ووزارات مختلفة يجب ان تعمل جميعها على رعاية الانسان فى مصر.

وأسأل الدكتور فراج: إذا اعتبرنا أن نظرية الميمات الخمس هى الهدف الذى يصبو اليه كل مسئول عن التخطيط فى مصر، فما هى الوسيلة الواجب اتباعها للوصول الى هذا الهدف؟.

يجيب: أولا على الدولة وبشتى الوسائل اتباع السياسات التى تتصل بتحقيق الاستثمار فى الثروة البشرية من أجل انمائها ونموها تراكميا على مر الزمن.. مثال ذلك الاستثمار فى الصحة والتعليم والرياضة والسياحة والعبادة والتسلية والترويح.. الخ.. مما يمكن ان يطلق عليه اسم الاستثمار التحميلى.

ثانيا: سياسات طويلة المدى للتخطيط الاجتماعى والاقتصادى، سواء كانت هذه السياسات تتعلق بالانتاج أو الاسعار أو الاجور، وذلك فى قطاعات الانتاج المختلفة السلعية وغير السلعية.

ثالثا: سياسات تتعلق بتحقيق التوازن بين الفوائد والمزايا التى تتحقق للفرد، وتلك التى تتحقق للمجتمع من وراء عملية تنمية الموارد البشرية لبناء الكيان القومى داخليا من ناحية.. ومن ناحية أخرى لمعاونة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى خارج الحدود بناء على رغبة تلك الدول.

رابعاً: سياسات تتصل بسلوكيات العمل وصيانتها من التدهور على مر السنين منذ غرسها فى الانسان اثناء طفولته والحرص على انمائها خلال فترة الشباب، والتمسك بها خلال سنوات العمل ضمانا لعدم إهدار العمل كقيمة وحضارة وأسلوب حياة.

كل ماسبق ـ يواصل عميد معهد الاحصاء ـ يتطلب التنسيق بين هذه الجهات المعنية بما يكفل الاستفادة المثلى من الطاقات المتاحة، بالاضافة الى متابعة وتقييم السياسات ونشر الوعى التدريبى ووضع أسس تحويل خطط تنمية القوى البشرية ودراسة موقف العرض والطلب فى

مختلف قطاعات الدولة.

من أهم معوقات الانتاج - بالاضافة الى ماسبق - الخلل الذى يحدث فى توزيع العمالة على مستوى الدولة، فقد حدث تكثيف فى بعض الجهات على حساب جهات أخرى فى البلد الواحد.. من هنا تأتى مشكلة الهجرة الداخلية.. وعن هذه النقطة يتحدث الدكتور سيد عبدالمقصود الاستاذ المساعد للاقتصاد فيقول: لقد عانت الدول الكبرى فى بداية حركتها نحو التقدم والرقى، خاصة بعد الحرب الثانية، من عدم التوازن فى توزيع جهود التنمية.. وعندئذ لجأت هذه الدول الى التخطيط الاقليمى.. استفادة من تجارب الآخرين، فنحن أيضا فى مصر استطعنا ان ندرك اهمية هذا العنصر من عناصر التنمية، لذلك صدر القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ سنة ١٩٧٧ بتقسيم مصر الى ٨ أقاليم كل منها يشمل عدة محافظات، وجاء التقسيم على الوجه الآتى:

- إقليم القاهرة ويشمل محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية..
- إقليم الاسكندرية ويشمل: الاسكندرية والبحيرة..
- إقليم الدلتا ويشمل محافظات: المنوفية والغربية ودمياط وكفر الشيخ والدقهلية.
- إقليم قناة السويس ويشمل: بورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية وشمال سيناء وجنوب سيناء.
- إقليم مطروح ويشمل محافظة مطروح فقط.
- إقليم شمال الصعيد ويشمل: بنى سويف والفيوم والمنيا.
- إقليم أسيوط ويشمل: محافظتى أسيوط والوادى الجديد.
- إقليم جنوب الصعيد ويشمل: سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر.

كان الهدف بطبيعة الحال من هذا التقسيم هو وجود بلدان وسيطة بين المدن الكبرى والقوى والمحافظات تتمتع بنوع من الاستقلال والاكتفاء الذاتى فى الانتاج وفى القوى البشرية والموارد بحيث تكمل هذه الاقاليم بعضها بعضا عن طريق التنوع والانفراد بإنتاج معين لكل اقليم والعمل على تكثيفه، ولكن هل نجحت هذه التجربة؟

يجيب الدكتور سيد عبدالمقصود على تساؤلى قائلاً: للأسف إن التركيز فى مصر مازال يقع على القاهرة والاسكندرية كمدينتين كبيرتين، لذلك فإن تيار الهجرة الداخلية مازال يصب فيهما حتى الآن.

وتعود أهمية التخطيط الاقليمى الى الآتى:

- يتفاوت الحيز المكانى فى الدول النامية تفاوتا كبيرا فيما يختص بالاستغلال المكانى للموارد الطبيعية من ناحية، ومن ناحية أخرى فى استغلال العنصر البشرى بخصائصه الاجتماعية

والثقافية والاقتصادية.. ومعظم الدول النامية يعانى اقتصادها من الازدواجية الاقليمية، فالأولى هى وجود قطاع حديث أو قطاعين، وباقى القطاعات تعانى من التخلف، والثانية تواجد اقليم أو اثنين يتميز بالتقدم والتصنيع والتحضر النسبى، وباقى أقاليم الدولة تعانى أيضا من التخلف.

{ مشكلة البطالة التى تعانى منها الدول النامية، يصعب حلها على المستوى القومى أو المحلى.. بل تجب مواجهة المشكلة على مستوى متوسط بين الاثنين، وهو المستوى الاقليمى نظرا لعدم قابلية بعض عناصر الانتاج للانتقال بل للتجزئة.

{ إن المدن الكبرى لا تستطيع تحمل مايرد اليها من الريف فى شكل هجرة داخلية سواء هجرة سكان أو هجرة عمالة.. وهذا الموقف ينذر بمشاكل اقتصادية وحضارية كثيرة لكلا الاقليمين: الاقليم المهاجر منه والمهاجر إليه.. لذلك يجب مواجهة هذه المشكلة بتنمية اقليمية واسعة تأخذ فى اعتبارها المناطق الريفية الزراعية المتاخمة للمناطق الحضارية والتى ينزح منها المهاجرون.

{ لابد من خلق قدر معين من البنية الأساسية.. (الهياكل) سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، وتتمثل فى شبكة الطرق: السكك الحديدية والموانى والمطارات وخدمات التخزين ومصادر القوى الكهربائية والقوى المحركة.

المرأة نصف المجتمع.. فهل من المعقول ان يغفل المخططون وهم يخططون لزيادة الانتاج عن طريق رعاية عناصره الأولية والاهتمام بها.. هل من المعقول ان يغفلوا دور المرأة؟!.

عن هذا العنصر تتحدث الدكتورة إنعام عبد الجواد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية.. تقول: هناك عديد من الجهود التى بذلت من أجل إحداث تغييرات فى المجتمع.. حقيقة ان هذه الجهود وجهت لكل من الريف والحضر وللرجال والنساء، إلا أن الملاحظ ان معظمها كانت لصالح الحضر ولصالح الرجل.. الأمر الذى نتج عنه انحسار مشاركة المرأة الريفية على وجه الخصوص، فعلى سبيل المثال.. المرأة القروية هى أكثر قطاعات المجتمع المصرى تعرضا للأمية، يعنى ان فرصتها فى التعليم هى أقل الفرص، هذا إذا تحدثنا عن التعليم بمستواه العام.. أما عن التعليم الفنى فنجد ان معظم المدارس الفنية وأيضا المراكز التدريبية تتركز فى المدن وترتبط بالصناعة كبرامج الكفاية الانتاجية ونظام التلمذة الصناعية الخ..

نضيف الى ذلك ان معظم هذه المدارس وتلك المراكز تعانى أساسا من نقص الامكانيات المادية والوسائل التعليمية.. الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى انحسار الفرص المتاحة للاناث.

وتحدد الدكتور انعام عبدالجواد أهم المعوقات التى تقف فى طريق مشاركة المرأة ـ خاصة الريفية ـ فى التنمية كجزء لا يتجزأ من عناصر الانتاج فتقول:

{ غياب المدخل الشامل للتنمية الريفية، وهذا يعنى ان أى استراتيجية للتنمية لابد ان تقوم على

أساس الترابط والتداخل بين مختلف عناصر وطاقات المجتمع، وأن إغفال دور المرأة فى هذه العملية يمكن أن يفقد التنمية طاقة هائلة.

{ الثقافة وشيوع الأمية، وعن هذا تتحدث الدكتورة انعام قائلة: إن القيم والعادات الراسخة فى اذهان الناس حول المرأة ودورها تؤثر على نشاط المرأة داخل المجتمع.

{ قلة الوقت لدى ربة البيت لانشغالها فى المنزل وتربية الأطفال.

{ وجود بعض التقاليد والأعراف التى تمنع المرأة من المشاركة فى الحياة العامة.

{ اقتناع الرجل بأن القوامة له فقط وبأن المرأة لا يمكنها إلا أن تشارك فى مجالات معينة.

{ عدم ايمان غالبية الرجال في الريف بكفاءة المرأة فى الأعمال الهامة والمشاركة فيها بنفس كفاءة الرجل.

{ ايمان المرأة نفسها أو غالبية النساء فى الريف خاصة غير المتعلمات بقلة كفاءتهن فى العمل وعدم القدرة على المشاركة بنفس كفاءة الرجل.

وأخيرا.. من الطبيعى.. والطبيعى جدا أن نشكو ونضج بالشكوى من زيادة عدد السكان، ونلح باستمرار وإصرار فى تنظيم النسل، فى الوقت الذى لم يأخذ فيه تنظيم وإعداد هذه الموارد البشرية الاعداد اللازم من وقتنا وجهدنا الكثير.. والأكثر من ذلك أننا اتخذنا من هذه الزيادة شماعة نعلق عليها كل سلبياتنا، ونسينا تماما أن زيادة السكان إذا كانت نقمة على دول لا تحسن إعداد وتربية وتدريب ابنائها، فهى نعمة على دول تحقق ذلك وتجيده تماما.. فكل طفل جديد يولد معناه طاقة جديدة وذراع أخرى قوية أضيفت للمساهمة فى البناء والرقى والحضارة.. علينا إذن أن نبدأ.. ولنبدأ من البداية ولتكن البداية من الميمات الخمس.

# ١ – ١٠ لكى لا تستحى العين.. من أمريكا

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» في العددين ٩٠٤، ٩٠٥
بتاريخ ١٢ مايو ١٩٨٦ صفحة ٢٦، ٢٧ ثم ١٩ مايو ١٩٨٦ صفحة ٣٠، ٣١ )

**الذى يطعم الفم**
**تستحى منه العيون**
**هكذا علمونا**
**وهكذا كانوا دائما يقولون**
**وأمريكا.. كما هو معروف.. تعطينا القمح**
**أى انها تطعم الفم**
**ومن ثم لابد أن تستحى منها العين**

**بمعنى أن مصر لا تستطيع.. أو على الأقل لا يليق بها.. من باب النوق - أن تغضب أمريكا.. أو أن تقف منها موقفاً يترتب عليه ان تغضب أمريكا منا ومثل هذا الوضع بيننا وبين أمريكا قد يرضى به فريق منا.. وقد لا يرضى به فريق ثان.**

**فالفريق الأول قد يرضى.. لانه يريد أن تكون لأمريكا علينا دالة وأن يكون لنا بدورنا عليها دلال.**

**والفريق الثانى لا يرضى.. لانه يرى فى مثل هذه العلاقة نوعاً من التبعية التى تفرضها ذات النفعية.. التى يرضى بها الفريق الأول ولكن الأمر الذى لا يكون عليه غبار وقد لا يختلف عليه فريق.. وفريق.. هو ان صداقة مصر بأى دولة لا يصح أن تحكمها النفعية.. ولا يليق ان تتحول الى تبعية.**

**أى أننا نريد أن تكون صداقتنا بكل الدول صداقة متجردة.. صداقة بغير اضطرار.. أو انجرار.**

**ولكن هل يمكن ان يتم ذلك.**

**وإذا لم يكن هذا ممكنا.. فى منطق العلاقات الدولية التى تقوم على تبادل المصالح وحماية كل طرف لمصالح الطرف الآخر.. كأى صديق فهل يمكن لمصر ان تستغنى عن قمح أمريكا.. دون أن تستغنى عن أمريكا أو أن شعب مصر قد أصبح شعبا «مفجوعا» أو «فجعانا» لا تكفيه لكى يعيش تلك الملايين الستة من فدادين مصر.. التى تعلم كلنا - كما علمونا - أنها «أبرك» من تسعة ملايين فدان من حيث ماتنتجه لنا من محاصيل. وهل صحيح أن الفدان المحصولى الذى يقع داخل حدود مصر.. قد أصبح عاجزا عن إعالة خمسة اشخاص من أبناء مصر.. ولا أقول إطعامهم فقط.**

وهل يجب ان نسكت ـ يائسين ـ على ما وصل اليه نصيب الفرد فى مصر من انتاج الخضروات والفواكة والدواجن واللحوم.

وهل يمكن أن نسكت على انه فى عام ١٩٨٣ كان متوسط نصيب الفرد فى مصر من بعض أنواع الخضروات وبعض انواع الفواكه على النحو التالي:

| الخضروات | متوسط نصيب الفرد بالكيلو جرام خلال العام | الفواكه | متوسط نصيب الفرد بالكيلو جرام خلال السنة |
|---|---|---|---|
| الطماطم | ٦٢,٢ | البرتقال | ٢٧,٠ |
| الكوسة | ١٠,١ | | |
| الكرنب | ٨,٣ | البلح | ١٠,٢ |
| الباذنجان | ٦,٤ | العنب | ٧,٥ |
| الخيار | ٦,١ | | |
| الفلفل | ٣,٥ | الموز | ٣,٧ |
| الفاصوليا الخضراء | ٣,٥ | المانجو | ٣,٣ |
| القلقاس | ٢,٤ | | |
| الخس | ٢,٣ | الجوافة | ٢,٥ |
| الجزر | ٢,٣ | اليوسفى | ٢,٣ |
| الملوخية | ١,٨ | | |
| البامية | ١,٥ | التين | ٠,٣ |

وهل يصح ان نقبل ان متوسط نصيب الفرد فى مصر ( فى عام ١٩٨٠) من كل أنواع المذبوحات (ماعدا الخنزير) لم يكن يتجاوز ٦٥٠ جراما خلال العام كله أى حوالى ٥٤ جراما فى الشهر كله.

إن الأسرة المكونة من خمسة اشخاص فلم يكن يصيبها فى ذلك العام سوى ٢٧٠ جراما (أى أكثر بقليل من ربع كيلو) من اللحوم (خلال السنة) بالاضافة الى خمس دجاجات ونصف لهذه الأسرة الخماسية.. أيضا طوال العام.

وهل الغذاء الذى يطلبه المصرى «الفجعان» غذاء تستحيل مواجهته من انتاج مصر نفسها.. وهل يحتوى على سلع أو اصناف يستحيل انتاجها.. أو يعجز الخيال المصرى عن تصورها.. ونحن جميعاً نعلم ان الشعب المصرى لا يطلب الكافيار.. ولا أظنه يريد أن يأكل شرائح السمك السالمون بعد تدخينه.

فالمصرى معروف بأن احتياجاته من الغذاء محدودة ومعروفة محليا ودوليا فهو يكفيه ان يتوافر الفول والعدس والأرز من حوله.. لكى يأكل من كل منها على حدة.. أو لكى يخلط بعضها معا فى شكل «كشرى».

وعلى حد علمى.. لست أتصور ان المصرى اذا هو بالغ قليلا فى مطلبه من الغذاء بجانب هذه الأصناف الثلاثة من الفول والعدس والارز فلا أظنه يتهور الى أبعد من طلب الملوخية والبامية.. أما عنصر البطاطس.. فما كان يجرؤ بيت فى الريف وفى بعض المدن على استضافته.. الا إذا استضاف معها مأمور المركز تحية وتكريما له ببعض مايأكله الفرنجة المتمدينون.

فهل يمكن للملوخية والبامية.. أو حتى للبطاطس.. أن ترهق المعنى الذى أذهب اليه.. وأن تزيد من العبء الذى يمكن أن تتحمله الملايين التسعة من الفدادين المحصولية..؟؟

أنا لا أظن ذلك

فحتى تحت ظل هذا المطلب «التعسفى» من البامية والملوخية (الذى لاحظنا انه فى سنة ١٩٨٣ لم يكن متوسط نصيب الفرد من أى منهما يزيد على اثنين كيلو خلال العام كله) أقول انه حتى تحت ظل هذا الطلب التعسفى بجانب الفول والعدس والأرز.. لا يمكن أن يوصف شعب مصر بانه شعب يتطلع الى مالا يمكن.. أو انه شعب يجب ان نتسول له طعامه. أو أن نستدين له ليأكل.

ذلك لان شعب مصر لا يطلب المستحيل.. لغذائه.

إذن فشعب مصر لا يطلب المستحيل لغذائه، وأن هناك أطعمة خمسة بخلاف الخبز هى الفول والعدس والأرز والبامية والملوخية، لو حرصنا على توفيرها بالكميات اللازمة لهذا الشعب لكفانا هذا مؤونة السؤال.. وضعف الحال.. وهواننا على الناس..

بل اننا لو تجاوزنا هذه السلع الخمس والخبز.. وتمشينا مع توصيات العلماء علماء الغذاء الذين يقيسون الاحتياجات الغذائية للناس بمعايير محددة لاستنكرنا أن تعجز مصر عن ان تفى بحاجات الغذاء لأهل مصر تدعيما لسياسة الأمن الغذائى المطلوب والمرغوب، ناهيك عن حاجات الشعب من الملبس والمسكن التى كانت ولازالت وستظل معروفة باسم الحاجات الأساسية حتى عند الفرنجة الذين يسمونها أيضا Basic Needs هناك معايير محلية ومعايير دولية لكل هذه الاحتياجات قد يمكن بفحصها وتطبيقها ان نتوصل الى صورة لما يجب ان نفعل.

ففى حالة الغذاء مثلا يقول علماؤه انه تتحدد الاحتياجات منه باعتبارات أربعة:

أ - سعرات حرارية لازمة لتوليد الطاقة لبذل النشاط.

ب - كميات كافية لتوليد هذه السعرات الحرارية.

ج - تنوع فى الأصناف لتحقيق فكرة الغذاء المتوازن

د - الطباع الغذائية السائدة فى المجتمع بما يحقق الاستساغة والاستطابة.

وقد قام اسلافنا فى الاربعينات (ولا أدرى ما هو الموقف الآن) بتقسيم المجتمع المصرى الى أربع مناطق غذائية متميزة فى ضوء المتاح فيها من الاصناف وكذلك فى ضوء الطباع الغذائية السائدة فى كل منطقة وقدروا لكل منطقة الاحتياجات الغذائية اللازمة والمستساغة أو المستطابة

لكل رجل بالغ أما معنى كلمة الرجل البالغ.. فهى عند أهل العلم فى علم التغذية هى الوحدة التى يقيسون بها الاحتياجات الغذائية ولكن هذا التدقيق لا يعنينا هنا.

وقد استعان هؤلاء العلماء واستعنت أنا من بعدهم فى الخمسينات بنتائج المسح الميدانى الذى قاموا به فى تقدير الاحتياجات الغذائية لهذه المناطق الأربع باستخدام هذه الكميات المعيارية.

ويعنينى لاثبات الفكرة.. أن أعرض بعض هذه النتائج ولكن فى صورة شمولية مبسطة دون ان اتعرض لذكر بيانات كل المناطق الغذائية الأربع اذ يكفينا للتدليل على ضرورة مثل هذا المنهج ان اقتبس الكميات الأعلى فى كل حالة لما يحتاجه الذكر البالغ من اصناف محددة لها شيوعها ولها شعبيتها لكى تكون لها مصداقيتها.. بجانب الكميات المحددة من مصداقية باعتبار انها قد توصل اليها علماء متخصصون وبيان هذه الأصناف المطلوبة لشعب مصر وكمياتها الوافية بما يحتاجه الجسم من مقتضيات غذائية كفيلة بتوليد الطاقة وكافية لبذل النشاط.. كانت على النحو التالى:

**احتياجات الرجل البالغ يوميا.فى مصر من الغذاء**

| الصنف | الكمية اللازمة يوميا بالجرام | جملة السعرات الحرارية اليومية |
|---|---|---|
| الخبز | ٥٠٠ | ١٢٦٥,٠ |
| اللحوم | ١٥ | ٣٥,٢ |
| العيش | ٨٠ | ٣٦٩,٢ |
| الفول | ٨٠ | ٢٣٥,٢ |
| الأرز | ٢٠ | ٧٢,٤ |
| الخضروات طازجة ومطبوخة | ١٥٠ | ٣٣,٠ |
| البصل | ١٢٥ | ٦٠,٠ |
| الجبن القريش | ١٢٥ | ١٢٠,٠ |
| العسل الأسود | ١٠ | ٢٧,٦ |
| الطحينة | ٥ | ٣٠,٢ |
| الزيت | ٢٠ | ١٨٠,٠ |
| السكر | ٢٥ | ١٠٠,٠ |
| الفواكه | ١٠٠ | ٥٠,٠ |
| الألبان | ٥٠ | ٥٥,٥ |
| جملة السعرات الحرارية | | ٣٥٣٤ |

فإذا كانت هذه هى احتياجات مصر الغذائية وهى متواضعة ومتواضعة فهل يعقل أو يقبل ان تعلن مصر عن عجزها عن اطعام اهلها من هذه الاصناف وبهذه الكميات.

وهل هى عاجزة بالفعل عن توفير هذه الكميات اللازمة لكل فرد منا لكى يعيش وينتج.

اننى أشك.. فى صحة ما نصف به انفسنا من عجز.. ازاء هذه الاصناف الشعبية وكلها أنواع مألوفة وعادية وليس من بينها كما قلت من قبل صنف اسمه الكافيار أو السمك السالمون بشرائحه بعد التدخين.

ولكن الذى حدث.. والذى اظن انه يحدث اننا قد أعلنا عجزنا عن ملاحقة الاستهلاك الفعلى فى تزايده على مر السنين وربما نكون قد انصرفنا عن انتاج اللازم الى انتاج ما لالزوم له أو اننا استبدلنا الذى هو ادنى بالذى هو خير.

نعم إن الذى حدث اننا نقيس الاستهلاك على النحو الذى يحدث به هذا الاستهلاك وترتب على ذلك ضرورة زيادة الاستهلاك عاما بعد عام دون نظر الى مقدار الحكمة التى يتم بها هذا الاستهلاك وبدون اعتبار لأنماط الاستهلاك السائدة التى ربما تكون أنماطا طائشة.

فالذى يعيد النظر فى الاطعمة السابق ذكرها ـ والتى حددها علماء علم التغذية ـ لا يمكن ان يتصور ان مصر عاجزة عن تدبيرها ومن ثم فلا يمكن ان يتصور ان مصر لابد ان تقبل على أمريكا فى طلب هذه الأصناف أو ان أمريكا يجب ان تتولى تدبيرها لشعب مصر.

هذه الكميات التى حددها علماء علم التغذية هى فى رأيى المدخل الطبيعى والوحيد لكى نكف عن التسول واستجداء الغذاء من أمريكا أو من غيرها.

بل هى المدخل الطبيعى والوحيد.. لكى لا يفلت الزمام من أيدينا ونصبح عالة على الغير الى أبد الآبدين.

فلماذا اذن لا نعمل على تدبيرها.. لكى نغلق الباب فى وجه استيراد الغذاء حتى يمكن بعد ذلك ان تستمر صداقتنا لأمريكا.. بصورة أقوى وأمتن ولكن بغير استجداء لغذاء مصر والمصريين ولكى تسترد مصر كرامتها الغذائية ولكى لا تستحى العين من أمريكا.

# ١-١٣ استثمار التخلف المصرى!

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ٩٠٦ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦ صفحة ٢٦، ٢٧ )

لا توجد فى العالم دولة بغير موارد.. فالدولة الجرداء من الموارد.. ليس لها وجود.

فالشمس والقمر.. مورد

والأرض والسماء.. مورد

والأرض الزراعية.. مورد

والأرض الصحراوية.. مورد

والورد والزهر.. مورد

والشوك.. بدون الورد.. مورد

وهكذا.. وهكذا.. كل شىء حولنا مورد.. أو لابد أن يكون.. لانه لا شك يمكن أن يكون أما ان يظل شىء من هذه الموارد.. أو من بعض هذه الموارد.. أو أن تظل كل هذه الموارد فى أى دولة معطلة بغير استغلال فتلك قضية أخرى.

فقضية البشر وما يعلمون.. وما يعملون.

البشر الذين إذا قالوا.. فقد يقولون مالا يفعلون وإذا فعلوا.. فقد يفعلون مالا يتقنون.

وإذا أتقنوا.. فقد يتقنون.. مالا جدوى منه

ومالا طائل من ورائه.. ومالا طلب عليه!!

لابد إذن أن نسلم.. بأن هذه هى القضية.. فنحن فى مصر مثلاً

نريد أن نصنع مالا نملك..

ثم نعطى مالا نملك.. لمن لا يستحق..

ونستمر فى ذلك حتى بعد أن نعلم وبعد أن نكتشف..

أننا لا نستطيع ان نصنع مالا نملك

ولا نستطيع أن نعطى مالا نملك لمن لا يستحق.

ولكن الأمر الذى لا يمكن الطعن فى صحته.. أو دقته من جانب أى دولة متخلفة.. ومن جانب أى دولة متقدمة.

أن الدول المتخلفة.. مهما كان فيها من ثروات كامنة إلا أن الثروة الوحيدة الواضحة للجميع فى تلك الدول.. هى ثروة التخلف فالدول المتخلفة.. ربما لا تمتلك إلا التخلف..

إذن فلماذا لا نواجه الواقع.. ولماذ لا نختصر الطريق عندما نتحدث عن التنمية فى الدول المتخلفة.

نعتبر - أول ما نعتبر - أن التخلف الذى تعانى منه الدول المتخلفة هو أحد ثرواتها وانه لابد من استثمار هذا التخلف.. بادىء ذى بدء.

وهذا يتواءم مع المنطق الذى ينادى بضرورة أن تعتمد التنمية على استغلال اكثر الموارد وفرة.. وليس على استغلال أكثر الموارد ندرة..

فإذا كان لدى هذه الدول رصيد ضخم من الأمية والأميين كان أول مايتعين على مثل هذه الدول ان تفعله هو أن تستثمر هذه الأمية وتستفيد من هؤلاء الأميين.

وحتى إذا كانت الدولة لا تملك إلا القمامة.. فانه يتعين على هذه الدولة - أول مايتعين - أن تستثمر هذه القمامة وتستفيد من وجود هذه القمامة باعتبارها موردا أساسيا من موارد الدولة.

وإذا كانت الدولة بطبيعتها.. دولة ترابية أى يكثر فيها التراب.. كان أول مايتعين على هذه الدولة أن تفعله هو أن تعمل على تحويل التراب الى طين ثم تحويل الطين ربما الى فخار.. ثم تحويل الفخار الى قوارير.. وأصص وأوان. وأوعية.. ثم تعمل بعد ذلك على تلميع هذه الأوعية بفعل حرارة الأفران.. لكى تسر الناظرين.. فى بلادنا.. وفى غير بلادنا.

وقد يكون عند هذه الدول المتخلفة شىء من القش.. أو من سعف الشجر.. أو من النوى.. أو من اللوف.. أو ماشابه.. ولكنها - للأسف - لا تنظر الى شىء من هذا الذى لديها.. على انه مورد من الموارد.. أو أنها تصلح أساسا للتنمية.. بل تستنكف.. من ذكر اسماء هذه الأشياء على أنها موارد.. وتستنكرها.. ولا تلتفت اليها.. ظنا من هذه الدول المتخلفة ان التنمية لا يمكن ان تتم الا من خلال أرقام ضخمة للاستثمارات.. أرقام محترمة بقدر ما على يمين هذه الأرقام من أصفار ترتفع بها الى حجم الملايين.

ومن ثم نرى الدول المتخلفة تتجه فى جهود التنمية الى أضيق الأبواب - وليس أوسعها - والى أفدح الاستثمارات - وليس أقلها - وتترك هذه الدول ما يمكن ان يكون - من بين مشاريع التنمية - ماهو أيسر تحقيقا واسرع عائدا - وأرفع جودة.. وأقرب الى الاتقان.. بحيث تستطيع اذا هى انتجته ان تنافس به بلادا اخرى.. وتعمل من خلال تسويقه عالميا.. على اصلاح ميزان مدفوعاتها.. وبذلك يعتدل سعر الصرف لعملتها إزاء العملات الأخرى.. فتنصلح لها أمور اخرى.

إذن فالواجب يقضى.. ألا تترفع دولة متخلفة عن انتاج شىء لمجرد ان الاستثمارات المطلوبة

لانتاجه استثمارات ضعيفة أو هينة.. فان انتاج هذا الشيء الذى يبدو للبعض تافها.. أشرف وأكرم من أن نمد أيدينا للحصول على رغيف الخبز (سلفة) أو (صدقة).

والموضوع على هذه الصورة التى عرضتها به.. لا يقتصر على توخى الحكمة فى ضرورة تشغيل الموارد الضائعة أو الراكدة.. واختيار مايمكن انتاجه.. والتفوق فى انتاجه.. بل ينسحب هذا القول أيضا على اختيار التكنولوجيا التى تناسب أوضاع الدول المتخلفة.

فلا جدوى من اختيار تكنولوجيا غريبة لا تتناسب مع مستويات فهمنا أو خلفيات أدائنا.. بل ان خير أنواع التكنولوجيا هو ماكان (أكثر الفة) و(أقل كلفة).

فاختيار التكنولوجيا المناسبة.. بما فى ذلك تطويع التكنولوجيا لمقتضيات الحال وتطبيعها على ظروف المجتمع.. هو نوع من أنواع المواءمة المقصودة التى تكفل استثمار التخلف.

ومن هنا تبدو أهمية تجربة اليابان.

فقد علمتنا اليابان ضرورة المحافظة على القطاعات التقليدية (المتخلفة) جنبا الى جنب مع القطاعات العصرية (المتقدمة).. لكى يتم تمويل التقدم من وفورات التخلف.

فالقطاعات التقليدية فى اليابان (وفى غير اليابان).. أجورها عادة منخفضة ومن ثم فان هامش الربح فى هذه القطاعات كبير.. ومن ثم أيضا فقد أمكن لليابان ان تستفيد بهذا الهامش فى تمويل القطاعات العصرية التى هى بطبيعتها عالية التكاليف.

وقد تفوقت اليابان بالفعل فى صناعات عديدة على أمريكا نفسها.. واضطرت أمريكا الى الانسحاب من انتاج سلع معينة تفوقت اليابان على أمريكا فى انتاجها لان اليابان ركزت فى كل ما تنتج على الاستفادة من المزايا النسبية التى تتمتع هى نفسها بها. وأولى هذه المزايا وفرة المهارات اليدوية.. والمواهب.

ومصر قادرة على استغلال مهاراتها ومواهبها الطبيعية.

بل ان قدرة مصر على ذلك تجعلها قادرة على تحقيق جودة أعلى.. واتقان أكثر.. وانجازات أيسر.. وعائد أسرع.

وبذلك يتسنى لها أن تستولى على أسواق لا تجرؤ دولة اخرى على ان تنافسها فيها..

فهل من. مدكر.

# ١-١٢ نحن لا نطلب الكافيار

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١١ صفحة ٤٦ )

أن تعتمد مصر فى غذائها على الخارج.. فى القرن العشرين بعد أن بلغت من العمر سبعة آلاف عام تلك إذن هى الاسطورة الكبرى.

أسطورة تقوم بتمثيلها مصر فوق مسرح مصر الأخضر ويبدو أن مصر أصبحت تقف على خشبة المسرح العالمى وعلى خشبة المسرح القومى وجلة مترددة.. فى أن تقوم على هذه الخشبة بدور المنتج الأصيل فإذا بها لا تتخلف عن تصدير الغذاء فحسب بل إنها أيضا تعتمد على استيراد غذائها من الغير حتى ولو كان هذا الغير.. من غير ذوى المروج الخضراء.

فهل عجزت غيطان مصر. عن أن تعول ابناء مصر.

وكيف يكون هذا الوضع مقبولا؟ خصوصا إذا علمنا أن غذاء شعب مصر غذاء متواضع ليس من بين بنوده الكافيار.

صحيح أن الشعب المصرى له سلعته الغذائية المفضلة شأنه فى ذلك شأن كل شعوب العالم فلكل شعب سلعته الغذائية المفضلة إلا أن الشعب المصرى يتميز عن شعوب اخرى كثيرة فى العالم بان سلعته الغذائية المفضلة فى الصباح هي.. سلعته الغذائية المفضلة ظهرا وهى نفس السلعة التى يفضلها فى المساء هذه السلعة هي الفول المدمس.

فهل أصاب (العقم) غيطان مصر بحيث لم تعد قادرة على (انجاب) الفول المدمس بالقدر الكافى لنا جميعا.

الا يمكن حساب كميات الفول اللازم تدميسها لاطعام شعب مصر... طبعا يمكن..

ولكن لنفرض جدلا..أقول.. لنفرض جدلا.. وهذا غير معقول أن (إنجاب) الفول بالقدر الكافى له امكاناته (المفتقدة) عندنا فإنه لا يمكن ان يعقل ان غيطان مصر عاجزة عن انجاب اطباق اخرى بجوار الفول.. ولو من قبيل التنويع.

خصوصا وان هذه الأطباق الأخرى أكثر تواضعا حتى من الفول (المدمس).

وللحديث بقية.. فى هذا الموضوع بالذات.

# ١-١٣ غيطان مصر

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠٠٥ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٨ صفحة ٦٩)

لا يمكن أن نصدق

أن غيطان مصر عاجزة عن انتاج غذاء مصر والمصريين

ولا يمكن أن نصدق

أن الفدان فى مصر عاجز عن اعالة ثمانية أشخاص أو حتى عشرة.

ففى مصر خمسون مليوناً من البشر

وفيها ستة (أو قل خمسة) ملايين من الأفدنة

ولا شك أن هذه الملايين الخمسة من الأفدنة.. قادرة (بل لابد أن تقدر) على اعالة خمسين مليونا من البشر خصوصاً أن هذه الملايين من البشر ـ كما سبق ان قلنا ـ لا يطلبون الكافيار وانما يطلبون الفول المدمس.. أو شيئا منه.

ويطلبون شيئا من البامية والملوخية

وبعض الأرز والعدس

وقليلا من الخس والخيار

ثم انهم يريدون شيئا يطحنونه.. ويعجنونه.. ويصنعون منه الخبز.

ويبدو اننا شعب لا يعنينا لون الخبز..

فنحن نأكله.. وتعودنا على أن نأكله.. أبيض وأسود وبالألوان.

ومادام القمح الذى يأتينا من الخارج (سلفة) أو (صدقة) يذهب عنه بياضه عندما يصل الى مصر ويصبح فى سواد الليل أحيانا عندما يتحول فى مصر الى رغيف..

فلماذا كل هذا القمح (المستدان) أو (الممنوح)

ولماذا لا نصنع الخبز من شىء يتمتع فى الأصل بالسواد

فإذا نحن اضفنا الى السلع الثمانية الزراعية التى سبق ذكرها شيئا من اللحم أو الدجاج أو السمك ثم شيئا من الفاكهة.. ولو فى شكل بلحة فى كل (طقة) أو وجبة لوجدنا ان الشعب المصرى

**لا يطلب لغذائه إلا عشر سلع أو فلنقل خمس عشرة سلعة من باب الاحتياط فهل نحن عن ذلك عاجزون.**

**وهل أعلن الفدان فى مصر عن عجزه (الى الأبد) عن إعالة ثمانية أشخاص نقول إعالة.. ولا نقول إطعام ثمانية أشخاص..**

**إذا كان الأمر كذلك.. وإذا كنا فعلا عاجزين فعلى الله العوض.. كل العوض..**

**ولكننا لا نصدق.. أننا عاجزون.**

# ١ - ١٤ الشعب دائماً.. فى قفص الاتهام

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠١٨ بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٨)

أبحاثنا العلمية ـ وخاصة فى مجال الدراسات الاجتماعية والجنائية ـ فى حاجة الى وجهة جديدة تتوجه اليها فمن الملاحظ ان معظم هذه الأبحاث تنتهى الى نتائج تبدو وكأن الأبحاث قد بدأت أصلا لكى تصل اليها.

ولعل فى هذه الوجهة الجديدة التى نطالب بها ما يساعد هذه الأبحاث على الوصول الى نتائج تخفف من حدة إدانة هذا الشعب وهى النتائج التى يحلو لمعظم الابحاث الحالية ان تنتهى اليها والتى كثيرا بل دائما ماتضع الشعب فى قفص الاتهام بل فى كل اقفاص الاتهام فالشعب فى نتائج هذه الأبحاث هو الذى لا يصون وانما يبدد وهو الذى يسرف فى الاستهلاك بلا حدود.

وهو الذى يتخلف عن الانتاج بلا ضمير وهو الذى لا يسهم فى الادخار.. ولا يحقق الاستثمار المطلوب والمرغوب ثم انه هو الذى لا يريد أن يكف عن الانجاب.

فهل كل هذه الاتهامات صحيحة.

وهل صحيح أن الشعب.. هو المتهم.. وإذا كان الأمر كذلك فهل الشعب هو المتهم الوحيد.

وهل هذا الشعب أهل لكى تلصق به وتنسب اليه كل الرذائل ماظهر منها ومابطن وهل ليس لهذا الشعب فضيلة من الفضائل؟.

اذن لماذا لا تكشف هذه البحوث الا عن العيوب والنقائص بل ان بعض مافى هذا الشعب من محاسن مجردة كالصبر والطاعة وأدب المعاملة والمجاملة.. تترجمه هذه الأبحاث بل قد تترجمه جميعا الى خنوع واستكانة ومداهنة.. أى أيضا الى رذائل ونقائص وعيوب.

ربما كان فى بعض هذا الذى نفعل شيء من الصحة والصدق ولكن ألا يخشى من كثرة مانصبه على رأس هذا الشعب من اتهامات ومن كثرة مانلومه على مايفعل مما نرى انه لا يصح ان يفعل ومن كثرة ما نلومه على مالا يفعل مما نرى انه يجب ان يفعل ماقد يؤدى بهذا الشعب الى اليأس والاحباط.

**نحن فى أشد الحاجة الى بحوث تستهدف ـ عمدا ـ اكتشاف مافى هذا الشعب من مزايا وفضائل وذلك لانتشال هذا الشعب من وهدة اليأس والاحباط التى وقع فيها بالفعل.**

**وكذلك لكى يخرج هذا الشعب ـ شعب مصر ـ من قفص الاتهام.. بل من كثير من اقفاص الاتهام المتعددة.. التى درجنا على ان نضع الشعب المصرى فيها.. ربما ظلما وعدوانا.. على الأقل فى أحيان كثيرة.**

# ١ – ١٥ قولوا لنا ماذا نأكل

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢٠ بتاريخ ٨/١ /١٩٨٨ صفحة ٩١ )

فى مصر معهد للتغذية والتغذية علم له أصوله ولكن المتخصصين عودونا أن يتحدثوا الينا بلغة غير مفهومة ولا يمكن أن تكون مفهومة فلا معنى عند غير المتخصصين مثلا لما يقوله هؤلاء العلماء من أن الفرد منا يحتاج الى كذا جرام من البروتين وكذا جرام من الدهنيات.. وكذا جرام من النشويات.. الخ.

وكذلك لا معنى عند غير المتخصصين لما يقال من اننا نحتاج الى كذا سعر حرارى إذا كنا من الموظفين الجالسين أو كذا سعر حرارى إذا كنا من العتالين.

ولا معنى عند غير المتخصصين لما يقال لنا من اننا نحتاج الى نسبة من البروتين الحيوانى أكبر مما نحتاجه من البروتين النباتى الموجود فى زيت الأذرة أو زيت الزيتون أو زيت السمسم ولا معنى عند غير المتخصصين لما يقولونه لنا من أن مايحتاجه الانسان لا يتجاوز خمسين جراما من الدهون.

نعم لا معنى لكل ذلك فى عرف امثالنا من البشر العاديين غير المتخصصين إذ كيف يستطيع أى واحد منا ان يعرف وزن الدهن الذى يتعاطاه فى الشيكولاته مثلا أو جوز الهند أو الكاكاو.

إن المطلوب لأمثالنا من البشر.. هو قائمة طعام نعم.. قائمة طعام تحتوى على سلع بنفس الاسماء التى تباع بها فى الأسواق فنحن لا نذهب الى الفكهانى مثلا لنشترى كيلو من فيتامين جيم.. بل نشترى منه كيلو من البرتقال.. دون ان نعرف كمية الفيتامين التى يحتويها البرتقال ونحن لا نذهب الى الخضرى لنشترى منه كيلو من الحديد.. بل نشترى منه كيلو من السبانخ.. ولا ندرى كمية الحديد التى يحتويها هذا القدر من السبانخ..

ونحن لا نذهب الى القصاب (الجزار) لنشترى منه الكيلو من البروتين الحيوانى بل نشترى منه كيلو من اللحم.. دون ان نعرف كمية البروتين الحيوانى داخل هذا اللحم وذلك فإننا نطلب من السادة المتخصصين فى التغذية ان يترجموا لنا كل مصطلحاتهم الغذائية الى سلع.. من تلك السلع التى تباع وتشترى باسمائها المعروفة.

قولوا لنا بوضوح.. وأيضا ببساطة.. ماذا نشترى بالضبط.. فى كل يوم وفى كل موسم.. من

**هذه السلعة أو تلك.. وبالاسم التجارى المعروف فى الأسواق.**

**ثم قولوا لنا ماذا نأكل (مما نشترى) فى كل وجبة.. ولكن ليس بالأوزان بل بالقطعة أو بالملعقة أو بالحفنة.. حتى تفهم.. وحتى نأكل ما يجب أن نأكل.. فتتحقق بذلك دعواكم الى محاربة سوء التغذية.**

**أما ما تقولونه لنا عن علمكم.. فهذا لا يصل الى عقر الدار ولا الى أعتاب البيوت.. يا أيها المتخصصون.**

# ١ - ١٦ البكاء على سكان مصر

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢١ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٨ صفحة ٩١ )

الانفجار السكاني.. اصطلاح رهيب.. وهو أيضاً اصطلاح ارهابى، ولكن هذا الارهاب وتلك الرهبة لا يصح أن تعترض طريق المناقشة الحرة لهذا الموضوع.. أو لأى موضوع آخر.. تتحدد على أساسه معالم مصر المستقبل.

نعم لقد وصل سكان مصر الى خمسين مليونا.

ولكن هل فى هذا الامر مفاجأة.

ألم نكن جميعاً نعلم ان عدد سكان مصر سوف يصل يوما ما بل وفى عام بعينه الى خمسين مليونا

فإن كنا لم نكن نعلم.. وهذا غير صحيح ولكى لا تحدث للناس مفاجأة أخرى.

ولكيلا تأتينا الأيام بصدمة من هذا النوع الساذج

أريد أن أسجل وأنبه ان سكان مصر سوف يصلون يوماً ما الى ستين مليونا، كما أنهم سوف يصلون يوماً ما الى سبعين مليونا، ثم الى مائة مليون، ولن يستطيع أحد منا ان يوقف هذا النمو أيا كان شأنه وسلطاته ولن يستطيع أحد منا أن يبطئ هذا النمو أبدا فى الأجل القصير أو الأجل الطويل.. فقد نستطيع ونستطيع ونستطيع الا ان عدد سكان مصر لن يعود مرة اخرى الى عشرين مليونا ولن يقل يوما ما عن خمسين مليونا وسوف يصل حوالى عام ٢٠٠٠ الى ستين مليونا لذلك فقد لزم أن يكون لنا موقف آخر.. من المسألة السكانية فى مصر بدلا من كل هذا البكاء والعويل.

وبدلا من التهديد بالويل والثبور وعظائم الأمور.

لابد ان تتأهب مصر لإعالة ستين مليونا وسبعين مليونا ومائة مليون فهذا قدر مصر الذى لا مفر منه ولا فكاك وهذا أمر لا مساومة فيه.

فمهما انخفضت معدلات المواليد أو معدلات النمو فسوف يكون هناك نمو سكانى.. سيصل بنا الى هذه الاعداد طال العهد أو قصر ولابد من التجاوب مع هذه الاعداد القادمة لاننا لا نستطيع صدها أو ردها الى حيث جاءت.. حين تكون قد جاءت ولا داعى لتعليق الآمال الفادحة على

مستقبل قد لا نرى فيه أعداد السكان أقل حجما مما هو متوقع لها احصائيا بكل الحسابات والفروض الدنيا والعليا والمتوسطة. إذن دبروا لهم احتياجاتهم الغذائية والسكنية وغيرها من الآن فقد قضى الأمر بشأن جانب من هذه الاعداد القادمة.

فلنكن اذن على مستوى المسئولية فى الوفاء باحتياجات البطون الحاملة واحتياجات ما سوف تقذف به هذه البطون الحاملة .. رضينا أم كرهنا.. دبروا للاعداد المستقبلية المؤكدة طعامهم وشرابهم وكساءهم وسكناهم لكيلا نبدو فى نظر التاريخ.. وفى نظر حقوق الانسان.. كما لو كنا فعلا مقصرين.. فى حق القوى الحاملة.. والقوى العاملة.

# ١ – ١٧ تعالوا.. نزرع مصر

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٨٨/٨/١٥ صفحة٩١ )

من الذى سوف يزرع مصر..

مصر العامرة بالاراضى الزراعية..

نعم عامرة.. لأن الطين الأسود فى مصر يغطى ستة ملايين من الافدنة وهذه الملايين الستة من الأفدنة ـ وحتى لو كانت أقل من ستة ـ مساحة شاسعة لا يصح الاستهانة بها فهى قطع متجاورات.. صنوان وغير صنوان.. تسقى بماء واحد ويمكن ان تؤتى أكلها كل حين.. بإذن الله.

ولكن يبدو أننا لا نعرف بالضبط بماذا نزرعها ويبدو أننا لا نعرف بالضبط من الذى يجب أن يزرعها هذان هما السؤالان الحائران.. فى ذهنى أنا على الأقل أسارع فأقولها قبل ان يغضب أحد أو يمتعض.

هل نزرعها بالحاجات الغذائية الاساسية للاستهلاك المحلى.. أم نزرعها بسلع التصدير وهل نزرعها لتغذية الانسان وحده.. أم لتغذية الحيوان وحده أم لتغذية الانسان والحيوان معاً.

وهل هناك مانع أو تعارض بين أن نفعل كل هذا، وأن نفعل كل ذاك فنزرع للانسان المحلى.. ونزرع للحيوان المحلى ونزرع أيضا للتصدير وهل هناك مانع من أن نزرع أيضا للتصنيع.

فينجح التصنيع عندنا بلا منازع.. مادام قائما على استخدام اكثر الخامات وفرة!! وليس قائما على أكثر الخامات ندرة

إننى اتساءل فقط.. لاننى لست محشورا فى زمرة الخبراء الزراعيين وأريد ان اتساءل أيضا من الذى يجب ان يزرع أرض مصر السوداء.

هل هو المالك الغائب.. أم المستأجر المحتل؟

وهلا يمكن تيسير مهمة هذا وذاك بشرط ان نطمئن مسبقا بان كلا منهما يصلح ان يكون فلاحا منتجا!!

إذ انه لا يعقل ولا يصح أن يعقل

أن فدان مصر (الأسود) يظل عاجزا عن أن يعول (حاليا) ثمانية أشخاص أو حتى عشرة أشخاص

كلام نكرره وسنظل نكرره ولكن من زوايا مختلفة.. وحتى لو كررناه من زاوية واحدة.. فان الفكرة جديرة بالالحاح والاصرار فالفدان يمثل ٤٢٠٠ متر مربع ومعنى ذلك ان الطفل الرضيع (فى مصر) لا يقل نصيبه من أرض مصر (السوداء) عن ٤٠٠ متر مربع

وهذه المساحة لا يمكن ان يصدق أحد انها عاجزة عن ان تعول شخصا واحدا بمفرده طفلا كان أو شابا أو رجلا أو كهلا ذكرا كان هذا الشخص أو أنثى.

خصوصا وأن هذه المساحة تكفى لاسكان اكثر من شخص واحد.. ولا تسألونى كم، كما ان هذه المساحة تكفى لاطعام اكثر من شخص واحد.. ولا تسألونى كم، كما ان هذه المساحة تكفى لعدة أشخاص.. ولا تسألونى كم - ان يحققوا فائضا من انتاج الأرض (السوداء) لمقايضتها بما يحتاجونه من طيبات الحياة الاخرى فهذه الامتار الاربعمائة المربعة (السوداء) أوسع من أن يحتكرها شخص واحد بمفرده - خصوصا اذا كان طفلا رضيعا وهذه الامتار الاربعمائة المربعة (السوداء) أوسع من أن يلتهم خيراتها وثمارها شخص واحد بمفرده - خصوصا إذا كان طفلا رضيعا.

وهذه الأمتار الاربعمائة المربعة (السوداء) يكفى ركن صغير منها لسكنى عدد من الناس من كل الأعمار واطعامهم والباسهم وتزيين بيوتهم بالرياحين والورود والزهور وتزويدهم بالفاكهة والعطور والعقاقير الطبية وأعشابها لا تقولوا ان هذا حلم صباح أو خيال وحتى اذا كان فان حقائق المستقبل قد لا يبنيها الا الخيال.. ناهيكم عن أحلام الصباح فما بالكم إذا كنت أستلهم الواقع فيما أكتبه.. ولا أعتمد لا على الخيال.. ولا على أحلام الصباح.. استلهم واقع الأرض التى لا يحملها أحد ولا يمكن ان يحملها أحد على كتفيه ويرحل استلهم واقع الانسان المصرى الذى لا تتجاوز طموحاته إلا أن يملأ بطنه بالغذاء المتواضع.. المعروف لكل المستويات الرئاسية والشعبية.. مهما تعددت أنواع هذا الغذاء.. ونادرا ما تتعدد فى معظم البيوت..

استلهم واقع الشارع المصرى الهادىء الوديع.. الذى يجب أن نصلى جميعا من أجل ان يظل هادئا ووديعا ولكن هل يصح ان نكتفى بالصلاة وحدها.. لمواجهة كل هذا الواقع.. أو الابقاء عليه.

# ١ - ١٨ حد الكفاف..وخط الفقر؟

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٩صفحة ٩١ )

صندوق النقد الدولى يقول إن ٣٨,٥ فى المائة من الأسر المصرية كانوا يعيشون عام ١٩٨٧ تحت خط الفقر (انظر جريدة الوفد الصادرة يوم الخميس ١٩٨٨/٧/٢٨ فى الصفحة الأولى) وأن هذه النسبة كانت ٣٠ فى المائة عام ١٩٨١ وارتفعت الى ٣٣,٨ عام ١٩٨٤.. ولاتزال ترتفع.

وقد تحدثنا من قبل عن تضاعف الدعم مائة مرة خلال عشرين عاما رغم ان السكان لم يزيدوا سوى مرة ونصف مرة خلال نفس المدة.

كما تحدثنا من قبل عن امكان مصر أن تزرع فدادينها السوداء بحيث لا يعجز الفدان كما هو عاجز حاليا عن اعالة ثمانية أو عشرة أشخاص.

كما تحدثنا قبل ذلك أيضا عن أن هذا لا يمكن أن يكون مستحيلا خصوصا إذا أدركنا ان هذه العلاقة بين الأرض والناس تعنى أن كل رضيع فى مصر يخصه بالفعل حوالى أربعمائة متر مربع من أرض مصر السوداء.

كل هذا قلناه.. وسنظل نردده آملين أن نقترب يوما ما من وضع يكفينا مذلة السؤال ويعفينا من استقبال القروض والمنح والمعونات.. والا ظللنا كذلك الى الأبد.

والذى يعنينى أن أضيفه اليوم أننا يجب أن نكون حذرين فى مناقشاتنا العلمية (الموضوعية) ان نتبادل من الألفاظ والمصطلحات ماقد لا يكون له معنى واحد فى أذهان الجميع.. أو ما قد لا يكون له مقياس واحد فى نظر المحاسبين أو الاحصائيين أو الاقتصاديين أو الاجتماعيين.

فحد الكفاف أو خط الفقر لا يمكن ان يتحدد (أو يحسب) إلا بعد الاتفاق صراحة على عدد من الضروريات الأساسية للانسان.

والضرورات الأساسية وإن كانت تتحدد فى كل بلد بوجه عام بالمآكل والملبس والمسكن.. إلا أن كل واحدة من هذه الضروريات قد تأخذ اشكالا مختلفة فى كل بلد من بلاد العالم وتختلف هذه الأشكال (أو الأنواع) باختلاف طباع البلد وعاداته وسلوكياته وامكانات البلد ذاته.

فما قد يعتبر ضروريا فى بلد ماقد لا يعتبر كذلك ـ بل قد يعتبر كماليا ـ فى بلد آخر سواء كان فى الغذاء أو الكساء أو الملبس.. والأمثلة على ذلك كثيرة.

فالاقمشة الصوفية لا يمكن أن تكون ضرورية فى بلد حار قائظ والأقمشة الحريرية لا يمكن أن تكون ضرورية فى بلد بارد قارس البرد والبلد البارد يحتاج فيه الناس الى ان يأكلوا الزبد (وغيره) لتوليد الطاقة والبلد الحار يتناول الناس فيه المرطبات لتخفيف الحرارة والمسكن الدافىء ضرورة فى البلاد الباردة والمسكن البارد ضرورة فى البلاد الحارة.

نحن إذن فى حاجة الى أن نناقش البنك الدولى فى الكيفية التى توصل بها الى تحديد حد الكفاف.. وخط الفقر.

ولست أظن انه قد بناها على سلة من الضروريات التى يحتاجها الشعب المصرى.

كما اننى لا أظن انه قد استند فى ذلك الى تحديد الاحتياجات الواجبة وانما ربما يكون قد استند الى الاستهلاك الفعلى.. وليس الاستهلاك الفعلى دائما متفقا مع الاحتياجات الضرورية.

ولست أظن أن البنك الدولى (أقصد خبراءه) قد قاموا بتحديد السلع الغذائية التى يحتاجها - ولا أقول يستهلكها - كل فرد على أساس طبيعة عمله والمناخ والعمر وحجم الجسم وما إلى ذلك.

كما لا أظن ان البنك الدولى وخبراءه قد سمعوا عن بحث علمى تم فى مصر بالفعل (قديما) وحدد فيه أصحاب هذا البحث احتياجات هذا الشعب الغذائية المستمدة من واقع الحياة المصرية.. ومن إمكانات الحياة المصرية.. دون تهوين من شأن المستويات الغذائية الموصوفة عالميا.. وسعراتها الحرارية.. وبروتينها.. ودهنها.. وفيتاميناتها وخلافه.

ومثل هذا البحث العلمى (القديم) لابد أن يتكرر حتى لا نتخبط مع الغير فى تحديد خط الفقر (اعتباطا) وحتى ننتج ما نحن فعلا فى حاجة اليه من غذاء وكساء ومأوى.. دون أن نيأس ودون أن ندخل فى متاهات الاحباط المستمرة.. وكى نستطيع (يوما ما) ان نحدد حد الكفاف وخط الفقر بغير بلبلة.

# ١٩٠ـ١ الدعم زاد.. فهل أفاض على البلاد

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥ صفحة ٩١ )

ارتفع الدعم مائة مرة خلال عشرين عاماً ارتفع من ثلاثين قرشا الى ثلاثين جنيها مصريا فقد كان حجم الدعم الاجمالى عام ١٩٦١ حوالى تسعة ملايين من الجنيهات وكان عدد سكان مصر فى ذلك الوقت ٢٧ مليون نسمة أى أن نصيب الفرد من الدعم فى عام ١٩٦١ كان ثلث جنيه.

أى أن الدولة كانت توزع جنيها واحدا كدعم لثلاثة أشخاص فكان نصيب كل فرد منهم ثلاثة وثلاثين قرشا وثلث القرش.. فى المتوسط.

أما فى عام ١٩٨٠ فقد أصبح حجم الدعم الاجمالى ١٢٧٠ مليون جنيه أى أكثر من مليار وربع مليار من الجنيهات مصرية. وكان عدد سكان مصر فى ذلك الوقت ٤٣ مليون نسمة أى ان نصيب الفرد من الدعم فى عام ١٩٨٠ قد أصبح أكثر بقليل من ثلاثين جنيها مصريا زاد اجمالى الدعم - بين هذين التاريخين - أكثر من مائة وأربعين مرة، بينما لم يزد عدد السكان الا مرة ونصف مرة أو أكثر بقليل وكان يتعين - لو أن الزيادة السكانية - هى المسئولة الوحيدة عن الدعم الا يزيد اجمالى الدعم بأكثر من مرة ونصف مرة ولكن يبدو ان هناك - قطعا - أسبابا اخرى غير الزيادة السكانية.

وقد جاء ذكر بعض هذه الأسباب الأخرى ضمن حديث السيد رئيس الجمهورية الى الاعلاميين كما نشرته جريدة الأخبار فى ١٩٨٨/٦/١ فى الصفحة الثالثة فقد قال الرئيس، إذا اعتمد حجم الدعم على زيادة معدلات الاستهلاك وزيادة السكان فان ذلك يعنى مستقبلا غير محسوب العواقب.

وحين يأتى ذكر هذين العاملين منفصلين فيما ادلى به الرئيس من حديث للاعلاميين فانه يعنى بالضرورة انهما عاملان منفصلان فزيادة السكان وان كانت تصاحبها طبعا زيادة فى الاستهلاك.. إلا ان هذه الزيادة قد لا تكون بالضرورة بسبب أى ارتفاع فى معدلات الاستهلاك السائدة أصلاً.

كما أن الزيادة فى معدلات الاستهلاك السائدة أصلاً يمكن أن تمثل بمفردها - وبغير زيادة فى السكان أو فى معدلات نموهم - مستقبلا غير محسوب العواقب.

مثل هذه الرؤية والتدقيق الذى ذهب اليه السيد الرئيس فى حديثه الى الاعلاميين نحن فى حاجة

اليه فى دراسة الظواهر المختلفة الاقتصادية والاجتماعية بحيث نسرد كل العوامل المؤثرة فى الظاهرة محل الدراسة ونحاول ان نفصل بين العوامل الأصلية.. المتوطنة فى جانب والعوامل الطارئة فى جانب آخر. كما يجب ان نفصل بين العوامل الرئيسية فى جانب.. والعوامل الفرعية أو الجانبية أو المساعدة فى جانب آخر.

فليس من المعقول ان نعزو كل شئ.. الى عامل واحد نعلل به كل أسباب تخلفنا.

أن نتساءل عما إذا كان الدعم قد حقق اهدافه واذا لم يكن قد حقق اهدافه.. فما هو السبب.. أو ماهى الأسباب؟؟ هل يصل الدعم فعلا الى مستحقيه.. وهل يخفف الدعم عبء الحصول على السلع الضرورية بالذات) أم أنه يعم ويشمل سلعاً اخرى ليست ضمن السلع الضرورية (جدا).. وماهى المعايير المستخدمة لتحديد أنواع السلع التى يجب ان تدعم.. وإذا كانت كل الضروريات مدعومة فلماذا نسمع عن الغلاء والغلو وارتفاع الأسعار.

لابد أن هناك خللا فى حلقة ما.. من حلقات الدعم ومن يعترض (على هذا الكلام) فليتقدم.

## ١-٢٠ وزراء المجموعة الاقتصادية.. لعلهم مظلومون!!

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢٥ بتاريخ ١١/١٤ /١٩٨٨ صفحة ٩١ )

حديثنا عن مصر.. وعن اقتصاد مصر.. قد تحول كله الى أموال ونقود.. الى موازين وموازنات.. فالموازنة العامة تعانى من عجز قدره كذا.. والميزان التجارى.. يعانى من عجز قدره كذا.. وكذلك ميزان المدفوعات.. وهلم جرا..

فهل هذا الحديث يكفى لبناء مستقبل مصر.. أو حتى لتصحيح المسار الاقتصادى؟

اظن - وأرجو ألا أكون مخطئا - ان التعبيرات والمصطلحات والمعايير بل والعمليات النقدية والمالية كلها لاتعدو أن تكون مجرد وسائل مشروعه.. ومطروقة.. وربما مرموقة أيضا لتسهيل وتيسير تقييم أجهزة الانتاج السلعى والخدمى ومدى قيامها بوظائفها الانتاجية وتحقيق العملية الانتاجية ذاتها.

ورغم ان هذه العمليات الحسابية والرياضية تساعدنا على قياس حجم الفجوات.. وحجم العجز فى كل هذه الأنواع من الموازنات والموازين الا انها قد لا تكفى أبدا لتحريك الفكر حول ضرورة سد هذه الفجوة وتغطية العجز.. كما لا يصح ان نستغنى بها عن تثبيت قواعد العملية الانتاجية المحلية.. أو عن تثبيت قواعد الأجهزة التى تقوم بهذه العملية داخل الدولة.

أظن - وأرجو ألا أكون مخطئا - ان القضية الأولى تكمن فى ضرورة الالتفات الى الاقتصاد القومى من جانب الأداء السلعى بالذات بهدف تهيئة كل العوامل التى تساعد الاقتصاد القومى على مباشرة اختصاصاته ووظائفه.

فإذا أضفنا الى ذلك ان وظائف الاقتصاد القومى تحتاج الى توصيف شأنها فى ذلك شأن توصيف الوظائف التى يشغلها الأفراد حتى تدرك القطاعات الانتاجية بل كل وحدة انتاجية.. حدودها وحقوقها والتزاماتها..

وإذا أضفنا الى ذلك انهم قالوا فى قديم الزمان.. وسالف العصر والأوان.. «إذا أردت أن تطاع.. فأمر بما هو مستطاع».

فإن كل المدافع التى يحلو لنا أن نصوبها دائما الى وزراء المجموعة الاقتصادية سوف تبدو كما لو كانت بالفعل مدافع ظالمة خصوصا وانها مدافع لم تساهم ولا تساهم ولن تساهم فى حل

**مشاكل مصر الاقتصادية.. حتى فى جوانبها المالية والنقدية.**

**ذلك لان هؤلاء الوزراء - أى وزراء المجموعة الاقتصادية - فى (معظم) اختصاصهم ولا أقول فى (كل) اختصاصهم.. لا يملكون إلا ان ينظروا الى الاقتصاد القومى بكل الأمل فى بداية السنة المالية.. وبكل الواقعية فى ختام السنة المالية..**

**أى إن وزراء المجموعة الاقتصادية يعرضون علينا فى البداية مايجب أن يتم من أعمال خلال السنة المالية ثم يعرضون علينا فى النهاية نتائج ماتم من اعمال خلال السنة المالية.**

**وكل هذه الأعمال لا تقع ضمن اختصاص هؤلاء الوزراء أنفسهم بل تقع ضمن اختصاص غيرهم من الوزراء.**

**ولكن سواء كانت المسئولية تقع على عاتق هذا الفريق من الوزراء أو ذاك فإن المسئولية الوزارية فى الحالين مسئولية جماعية مشتركة أو على الأقل هذا ما أظنه.. أو مايجب ان يكون والمسئولية الوزارية الجماعية.. مفهوم لابد ان نردده جميعا.. ومعنى لابد أن نحرص عليه جميعا.. مساهمة (متواضعة) منا فى سداد ديون مصر الدستورية.**

**ولكن من أين نبدأ؟.**

**لا أظن ان أحداً يمكن أن يختلف على أن التقدم والنمو فى أى دولة انما يبدأ فى الغيطان.. غيطان الزراعة.. وغيطان الصناعة.. وغيطان التجارة..**

**ويكفينا من وزراء المال والاقتصاد والتخطيط ان يضعوا لنا من السياسات المالية والاقتصادية مايكفل تحريك العمل داخل هذه الغيطان.. إلا أن كانت هناك سياسات أخرى لازمة لتحريك العمل داخل غيطان مصر المختلفة.. ويمكن للعارفين بها أن يطرحوها.. من أجل مصر.**

# ١ - ٢١ إعادة جدولة الديون.. هل هى مطلب قومى..

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨ صفحة ٩٢ )

لم يعد واضحا أو معروفا ماإذا كانت اعادة جدولة ديون مصر.. قد أصبحت مطلبا قوميا لمصر أم أن اعادة الجدولة.. قد أصبحت مكرمة دولية.. من العالم الدائن.. نحو مصر.

وقد علمنا ان يوم الخميس ١٩٨٨/٦/٣٠ قد شهد سيلا من اللقاءات لابرام عدد من الاتفاقات الثنائية بين مصر وبعض الدول التى بلغ عددها ست دول هذه الدول الست هى جزء من ثمانى عشرة دولة كانت مصر قد توصلت الى الاتفاق معها تحت مظلة نادى باريس الى اعادة جدولة ستة مليارات من الدولارات هى ليست الا جزءا من جملة ديون مصر البالغ حجمها الاجمالى ٤٣,٩ مليار دولار.

كذلك فان هذه الاتفاقيات التى وقعتها مصر مع ست دول فى ١٩٨٨/٦/٣٠ لم تغط سوى ٨٦٥ مليون دولار.. من ستة مليارات لثمانى عشرة دولة من ٤٣,٩ مليار دولار اجمالية. هذه الدول الستة هى:

| اسم الدولة | سويسرا | استراليا | بريطانيا | كندا | السويد | النرويج |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الديون بالمليون دولار | ٣٢٠ | ٢١٤ | ٢٠٠ | ٦٢ | ٥٠ | ١٩ |

أما اليابان فالمباحثات تجرى بينها وبين مصر ـ أو لعلها قد جرت وانتهت ـ على اعادة جدولة ٣٠٩ ملايين دولار مستحقة على مصر لصالح عشرين مؤسسة.

ولعلنى لا أنبئ سرا إذا قلت إن مصر سوف تلجأ مرة أخرى الى نادى باريس لاعادة جدولة خمسة مليارات اخرى من الدولارات لغاية نهاية عام ١٩٨٩ وذلك حتى يتسنى لمصر ان تتنفس الصعداء فتدخل بعد ذلك فى مديونيات جديدة.. إذا أرادت.

أنا شخصيا أشعر بقلق كبير ان تظل ديون مصر ومديونيتها بلا نهاية مرئية.. ولا أحب ان تظل مصر مدينة (أى مديونة) مدى الحياة.. حياتى.. وحياة أجيال قادمة.

وما هو عدد الاجيال القادمة التى سوف تظل مدينة (أو مديونة) للخارج وهل نحن عاجزون بالفعل عن سداد الديون.

**وكيف يكون ذلك وقد قرأنا فى الصحف ان مصلحة الضرائب قد جمعت خلال سبعة شهور فقط ١١١٣ مليون جنيه (من ١٩٨٦/٧/١ الى ١٩٨٧/١/٣٠) أى بواقع ١٥٩ مليون جنيه فى الشهر الواحد فى المتوسط أو بمتوسط خمسة ملايين جنيه يوميا.**

**أقول هذا وأنا مدرك بالطبع ان العلاقة بين حصيلة الضرائب وسداد ديون مصر ليست بالضرورة علاقة مباشرة.**

**وان حصيلة الضرائب فى فترة زمنية معينة قد لا تكون بالضرورة عن نفس الفترة الحالية أو السابقة بل قد تكون حصيلة تراكمية لعدة فترات زمنية متتالية أنا مدرك لكل هذا ولغير هذا.**

**ورغم ذلك فإنه لا جدال فى ان حصيلة الضرائب تعكس حجما معينا من النشاط الاقتصادى عن فترة أو عن فترات معينة.**

**وان هذا الحجم لا يمكن ان يترك وشأنه بل لابد من ان نتعقب أساليب التصرف فيه. ومنافذ انفاقه حتى يمكن وضع الضوابط التى تضمن عدم تبديده.. والتى تضمن أيضا تنويع الناتج القومى وتسويقه.. بحيث يساهم هذا الناتج القومى فى سداد ديون مصر.**

## ١-٢٢ لانريد أن نصدق.. ألا كرامة لجنيه فى وطنه

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٥ صفحة ٩١ )

عندما حددت الحكومة سعر الدولار الأمريكى.. بما يقترب بهذا السعر من سعر السوق السوداء فى ذلك الوقت..

وظل الدولار يرتفع.. ويرتفع.. يمثل ماكان يحدث قبل ان تحدد الحكومة سعره..لكى تحد من سعره (الأسود).

بدا لنا كما لو كان الدولار الأمريكى تستهويه تلك الجولات التى يختال فيها امام هذه الاجراءات.. دون حياء.

كما بدا لنا كما لو كان سعر الدولار لن يستقر.. ولن يهدأ.. وان الفجوة بين سعره (الرزين) وسعره (القلق) أو بين سعره (الرمادى) وسعره المتحرر (الأسود) لن يملأها شىء أبدا.

ولم يغب عن الكثيرين منا ـ سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين ـ أن الدولار فى مصر قد أصبح سلعة بليدة لا يستجيب العرض منها لكل أنواع الاحتياجات.. ولكل أنواع الطلب عليه.

وان اختلال التوازن بين المعروض من أى سلعة وبين الطلب عليها يجعل سعر هذه السلعة يشتعل.. ويزداد هذا السعر اشتعالا إذا لم يتحلى الطلب على هذه السلعة بشىء من الحياء.. فينكمش... ولما كان طلبنا على الدولار الأمريكى لا يتحلى بهذا الحياء.. فإن سعر الدولار بذكائه المطلق ـ أو حتى بغير ذكاء ـ سوف يظل يعلو ويعلو بلا رابط ولا ضابط.. فى الوقت الذى سوف يظل فيه الجنيه المصرى.. يهبط ويهبط.. أيضا.. بلا رابط ولا ضابط.

ولما كان من المعروف عند الاقتصاديين.. وغير الاقتصاديين.. أن الأسعار ـ أسعار أى سلعة ـ لا يمكن أن تكف عن جنونها.. إلا إذا حدث شىء (وأقول شيئا) من التوازن بين عرض هذه السلعة فى جانب والطلب عليها فى جانب آخر.

لذلك فان العرض من الدولار الأمريكى.. فى مصر.. لابد أن يزيد وكذلك فان الطلب على الدولار الأمريكى.. فى مصر.. لابد أن يقل فهل هذا أو ذاك ممكن.. أو ان كليهما.. أصبح من باب المستحيلات..؟

هل من المعقول ان الانتاج المصرى لا يستطيع أن يجتذب الدولارات لشرائه وهل من المعقول ان

الانتاج المصرى العريق قد فقد قوته المغناطيسية بحيث لا يستطيع زيادة حصيلة مصر من الدولارات.

وكذلك ألا يمكن لتهافتنا على الدولار ان يقل وينخفض.. لكيلا تصبح للدولار كل هذه القيمة السلطوية علينا فى مصر (حكومة وشعبا) ولا نجنى من وراء هذا التهافت الا تدهور قيمة الجنيه المصرى.

ان هذا الأمر يتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص والعائلات والافراد... انه امر يتعلق بالقطاعات الانتاجية والقطاعات الاستهلاكية على حد سواء لكى يزيد الطلب على الجنيه المصرى.

وبذلك يسترد الجنيه المصرى.. كرامته فى وطنه.

# ١-٢٣ تعزيز قوات الأمن.. الغذائى

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة الأهرام الاقتصادى الأعدد ١٠٧١بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٤ صفحة٧٧، والأعدد ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣١ صفحه ٩١ ، والأعدد ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٧صفحه٩١ )

الدولة الزراعية العريقة فى الزراعة حين تتحول عن الزراعة عمدا، وتتجه بكل العناد الى ما تتصور انه يجعلها دولة أكثر مالاً وأعز نفرا فإذا بها تنتهى الى غير ذلك. فلا هى أكثر الدول مالا.. ولا هى أعز الدول نفرا.

مثل هذه الدولة لابد أن تلتفت (ولو متأخرا) الى اعتبارات الأمن الغذائى.

هذه الدولة الزراعية العريقة فى الزراعة يمكننا أن نحيى اصرارها على تحويل الصحراء الى أرض زراعية الا ان اصرارها على ان يصاحب هذا الاصرار اصرار آخر على تحويل الأراضى الزراعية الى مبان وعمارات كان لابد ان يؤدى بها فى النهاية الى أن تستورد الغذاء والى ان تستدين من أجل الغذاء والى ان يختل فيها الأمن الغذائى فتجد نفسها فى النهاية وجها لوجه امام ثغرة.. هى الثغرة الغذائية أو الفجوة الغذائية..

هذه الفجوة الغذائية.. تعودنا جميعا على ان نناقشها ونبحثها فى أبعادها السطحية.

أما أبعادها الدفينة.. فقلما يناقش هذه الأبعاد الدفينة أحد فالأبعاد السطحية تنحصر فى التحذير من أن الطلب على الغذاء قد أصبح وسوف يظل أشد ضراوة من المعروض من هذا الغذاء.

أما إذا اردنا ان نتجاوز الأبعاد السطحية الى الأبعاد الدفينة فانه يتعين علينا سواء كنا أكاديميين أو كنا تنفيذيين ان نبحث فيما إذا كان الطلب على الغذاء طلبا رشيدا.. وفيما إذا كان المعروض من الغذاء عرضا نشيطا.

ومثل هذا التوجه يقتضى حشد وتعزيز قوات الأمن الغذائى المسلحة بالعلم ووسائل تحليل المضمون الغذائى وفنون الانتاج المتفاعلة مع المتغيرات المؤثرة المتعددة.. لكى يتيسر لهذه القوات ان تكشف ما إذا كان الطلب الجارى على الغذاء له مايبرره.. وما إذا كان لهذا الغذاء المطلوب جدواه عند الناس.. وما إذا كانت لهذا الطلب شرعيته وعدالته لكل الاطراف ذات العلاقة.

كما يتعين على هذه القوات (قوات الأمن الغذائى) ان تكتشف ما إذا كان المعروض من هذا الغذاء له جدواه.. وله جديته وانه يتمتع بالجودة التى يجب ان يتحلى بها كل انتاج كفء وقور

بحيث يكون هذا المعروض قادرا على مواجهة الضغط الشرس (!) على موارد مصر الغذائية.. والزراعية على وجه العموم وبحيث يحقق للناس الاشباع الغذائى المرسوم والمنظوم.

ويتوقف نجاح قوات الأمن فى عملها على توافر مجموعة من المعلومات والتعليمات التى يتيسر لها أداء مجموعة من العمليات اللازمة لتحقيق هذا الأمن ولا يمكن ان يكون الأمن الغذائى استثناء من هذه القاعدة.

ولكى تؤدى قوات الأمن الغذائى عملها بكفاءة لابد من جهود مساندة يراعى فى بذلها مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية مما قد يمكن ايجازه فيما يلى.

أولاً: لابد من تنشيط بحوث الغذاء وهى بحوث يتولاها متخصصون فى التغذية.

ثانياً: لابد أن يستهدف هؤلاء الباحثون من وراء عملهم البحثى ان يصدروا لنا قوائم طعام متوازنة تكفل للجسم قيامه بوظائفه المعروفة الا وهى:

أ ـ توليد الطاقة

ب ـ صيانة الانسجة والخلايا من التلف وتجديدها

ج ـ تنظيم دورات الجسم المختلفة

ثالثاً لابد ان يحرص هؤلاء الباحثون ـ وهم عادة حريصون بحكم تخصصهم ـ على توافر عنصر التنوع داخل قائمة الطعام الواحدة لان تنويع الغذاء ركن أساسى فى سلامة التغذية وفعاليتها.

رابعاً: لابد من الالتزام بان تكون محتويات القوائم المختلفة المقترحة نابعة ومستوحاة من عادات الناس وطباعهم الغذائية وإلا فانها لن تلقى من الناس قبولا.

خامسا: لابد من حملة توعية وإرشاد غذائى يتبين للناس من خلالها مافى الأطعمة المختلفة من إثم ومنافع.

مثل هذه الحملة هى المفتاح الحقيقى لمعرفة ما إذا كان الطلب الحالى على الطعام طلبا رشيدا. خصوصاً وأننا جميعا نعلم أن الثقافة الغذائية فى الدول المتخلفة ـ ومن بينها مصر ـ ثقافة ضحلة فقليل منا من يدركون أهمية ماقد يوصف لهم من غذاء واف بكل احتياجات الجسم.

وقليل منا من يدركون ان فلسفة الغذاء لا تكمن فى امتلاء البطون وإنما تتمثل فى إدراك القيمة الغذائية لما نتناوله من طعام.

وقليل منا من يدركون ان كثيرا مما يدخل الافواه غذاء، وأن مانستهلكه عفوا ونحن وقوف أو ونحن مشاة.. أيضا غذاء وان اللبن والمشروبات الاخرى ليست مجرد سوائل مائية ولكنها أيضا

**غذاء وان المكسرات واللب والفول السودانى ليست مجرد تسالى بل انها بالفعل غذاء.**

**وان الساندويتش غذاء.. والبلحة غذاء.. والعنب غذاء والجرجير والمقدونس الذى نقضمه ونمضغه.. أيضا غذاء ناهيك عن الوجبات السريعة بين الوجبات.**

**والغريب العجيب اننا بدأنا مسيرتنا (الرسمية) فى البحوث الغذائية منذ أكثر من نصف قرن.. فأين نحن الآن من نصف قرن مضى..**

منذ نصف قرن مضى من الزمان.. أو يزيد وفى يوم ٣١ مارس من عام ١٩٣٩ على وجه التحديد صدر قرار وزير الصحة المصرى آنذاك بانشاء اللجنة الدائمة للغذاء وكان هذا القرار استجابة متلكئة للتوصية التى صدرت فى عام ١٩٣٧ عن عصبة الأمم توصى فيها كل الدول المتباطئة بالمسارعة فى تكوين هذه اللجان وكان من صلاحيات هذه اللجنة الدائمة للغذاء فى مصر ان تتولى عمل الأبحاث المتعلقة بأحوال الغذاء فى مصر وأن تتخذ مايلزم من الاجراءات لتحسين مستويات التغذية فيها.

وبدأت اللجنة اجتماعاتها وأوصت فى اجتماعها الثانى فى يونيو ١٩٣٩ بانشاء خمس وحدات لعمل المسوح الغذائية الشاملة احداها للقاهرة ووحدتان للوجه البحرى ووحدتان للوجه القبلى.

وجاءت الاعتمادات المالية ولكن بعد لأى قصير: الفان من الجنيهات فى ميزانية عام ١٩٤٢/٤١ لانشاء وحدتين ثم ما يكفى لانشاء الوحدات الثلاث الباقية ولكن فى ميزانية ١٩٤٤/٤٣.

وبذلك تعين على مصر ان تقوم بأول مسح غذائى شامل فيها وذلك بتقسيم مصر الى أربع مناطق غذائية متميزة فيما بينها من حيث استهلاك الغذاء والطباع الغذائية التى هى فى الحضر غيرها فى الريف وهى فى ريف الوجه البحرى غيرها فى ريف الوجه القبلى وهى فى ظل رى الحياض غيرها فى ظل نظام الرى الدائم فى نفس هذا الوجه القبلى.

وأسفر المسح عن صدور قوائم طعام أربع للوفاء بالاحتياجات الغذائية ومستمدة من الطباع الغذائية لهذه المناطق الغذائية الأربع.

ومن هنا يمكن ان يبدأ عمل قوات الأمن الغذائى على أسس علمية سليمة فنحن اذن نريد قوائم طعام حديثة.. يمكن على أساسها تحويل الاحتياجات الغذائية الى محاصيل.. ثم تحويل المحاصيل الى مساحات.. وبذلك يكون لكلمة التركيب المحصولى معنى علمى مفهوم.

ولست أظن ان قوائم الاربعينات مستحيلة التحديث

فالباحثون فى شئون الغذاء لم ينقرضوا.

ومعهد التغذية لا يزال فى شارع قصر العينى.. لم يندثر.. ووزارة الصحة موجودة فى شارع

مجلس الشعب، ووزارة الزراعة موجودة أيضا.. ولكن فى الدقى.

وبين هذه الجهات الرسمية المسئولة يمكن ان يستقر الرأى على اعتماد وصفة غذائية ممكنة انتاجيا.. ومقبولة جماهيريا.. بمعنى انها على الأقل لا تتصادم مع طباع الناس وعاداتهم الغذائية.. ولا تتعارض مع قواعد الصحة العامة.

بهذا المنهج العلمى المعتمد.. تقاس المشاكل الغذائية لشعب مصر.. ويتحقق الوعى الغذائى لشعب مصر.. وترسم خطط الانتاج الزراعى وسياسته ويتم تطويق الثغرة.. وسد الفجوة الغذائية.. من أجل شعب راغب فى الاعتماد على الذات.. فى غير عزلة عن عالم اليوم أو عالم الغد.

# ١ - ٢٤ من سول إلى القاهرة.. سألت القلب ألا يحزن

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠ صفحة ٧٧ )

درجات الرقى بين الدول تختلف

ومن ثم لابد ان تختلف الرؤية الى درجات التخلف

فعواصم العالم فى نظر أصحاب هذه العواصم.. تعتبر مدنا راقية

هكذا ينظر أهل كينيا الى نيروبى.. وأهل نيجيريا الى لاجوس.. وهكذا ينظر أهل مصر الى القاهرة.

وهذه النظرة لها مايبررها.. قطعا.. أولا لأن كل عاصمة من هذه العواصم تتمتع بما لا يتمتع به الريف فى أى دولة من هذه الدول وثانيا لأن مدن العالم المتخلف لا يمكن ان ترقى الى مستوى مدن العالم المتقدم فى لمح البصر نظرا لعجز الموارد الاقتصادية ونظرا ايضا لانعدام الطموح.

ومن ثم فانه يكفى ان تختار مصر أى مدينة فيها كعاصمة لمصر.. لكى تقف هذه المدينة على قدم المساواة مع فيينا أو واشنطن أو لندن.. أو طوكيو أو سول.. حتى ولو كانت هذه المدينة اسمها طوخ أو طلخا أو طهطا.

ولما كانت مدينة سول حية فى خاطرى باعتبارها آخر ما رأيت من عواصم الدول التى زرتها (٦٢ دولة)

ولما كان الاجتماع العلمى الذى دعيت الى الاشتراك فيه مؤخرا والذى عقد فى مدينة اسمها بوسان (٤ ملايين نسمة) فى كوريا الجنوبية كان يناقش موضوع الحضرية وامكان مقارنتها بين دول العالم فقد تأكد عندى انه قد اصبح لزاما على كل دولة الا تكتفى بقياس درجة الحضرية فيها طبقا لما تراه مناسبا لها وحدها (وهذا أمر لا أعارضه بالضرورة) بل يجب أيضا أن يكون هناك تصور لما يمكن أن يكون عليه تصنيف المدن والعواصم بناء على مواصفات مستمدة من خواص العواصم العالمية المختلفة كلها.

ولكن هل هناك فعلاً صفات مشتركة بين عواصم العالم المختلفة، وإذا كان الأمر كذلك فما هى الصفات المشتركة بين عاصمة كالقاهرة وعاصمة مثل بانكوك وعاصمة مثل عمان وعاصمة مثل نيودلهى وعاصمة مثل سول.

هل يجوز لنا ان نقارن بين عاصمة الهند أو عاصمة الصين فى جانب وبين القاهرة فى جانب اخر ونحن نعلم سلفا ان الحجم السكانى لعاصمة الهند لا يتجاوز واحدا فى المائة من الحجم السكانى للهند كلها بينما ان الحجم السكانى لعاصمة مصر يكاد يبلغ ربع الحجم السكانى لمصر كلها.

ان العبرة فى مثل هذه المقارنات ليست بالحجم المطلق للسكان ولا بالمساحة الكلية للأرض التى يعيش عليها السكان ولكن العبرة بالعلاقة بين هؤلاء السكان وتلك المساحة وما يترتب على ذلك من كثافات سكانية عالية أو منخفضة..

يضاف الى ذلك عنصر هام آخر الا وهو اللمسات الحضارية التى يكسو بها أهل هذه البلاد وعواصمها نوع الحياة البشرية فيها فإذا ببلد مثل سول مثلا تزهو على عدد من العواصم المحيطة بها بفضل ما يبذله الكوريون من جهد لتنسيق الحياة فى بلادهم.. وللارتقاء بمستويات الأداء البشرى فيها.. وللارتفاع بدرجات الاستمتاع الانسانى بمثل هذه الخدمات..

أقول قولى هذا.. وأرجو الا يترتب على مثل ماذكرت أى شعور بالاحباط. كما أرجو الا تصاب القلوب بشىء من الحزن.. من جراء هذه المقارنات الدولية.

# ١ ـ ٢٥ التقدم البطىء... فى التقادم السريع

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ صفحة ٧١ )

**التهافت على كل جديد..**

واللهفة على استيراد كل حديث.. فى أى مجال.. لابد لها من اطار بل اطارات يتم داخلها محاصرة هذه اللهفة وذاك التهافت فمن المعروف ان كل اتجاهات التنمية ونواياها تستند فى أساسها الى استيراد كل حديث بدعوى الا يتخلف العالم المتخلف أصلا عن ركب الحضارة ومسايرة هذا الركب. الا ان فى هذا الاتجاه.. خطورة.. إذا نحن عممناه واطلقناه بغير ترشيد.. ذلك لأن حركة التجديد والتحديث فى العالم المتقدم.. الذى يقود هذه الحركة.. ويقودنا بالتبعية الى اشتهاء نواتج هذه الحركة وأحيانا الى اشتهاء مخلفاتها..

هذه الحركة السريعة والمتسارعة تجعل كل مايستورده العالم المتخلف متقادما.. بعد وصوله الى الدول المتخلفة على مهل.. ثم بعد تركيبه فى الدول المتخلفة على مهل.. ثم بعد تشغيله فى الدول المتخلفة أيضا على مهل.

فمن الملاحظ ـ وليس هذا سرا لا يصح ان يذاع ـ أن المسافة الفاصلة بين وقت الطلبية.. ووقت التشغيل مسافة عادة ما تكون طويلة فى الدول المتخلفة.. وبذلك يظل التخلف فى الدول المتخلفة على ماهو عليه بسبب طول هذه المسافة وأيضا بسبب سرعة المخترعات والاكتشافات فى الدول المتقدمة ومن ثم سرعة تقادم مايصل الى الدول المتخلفة من معظم الالات والأجهزة والمعدات وازاء ذلك فقد أصبح لزاما على الدول المتخلفة أن تحرص فى سياسات الشراء والتزويد والحيازة.. على اقتناء مالا يتقادم من هذه المعدات بسرعة.. أو أن ينشط العاملون فى هذه الدول فى سرعة الاستفادة من الحديث قبل تقادمه.. وقبل أن يهدد مثل هذا التقادم كل جهود التنمية والتقدم وليس هذا التحذير موجها الى كل القطاعات.. فشركات الطيران فى أى دولة ـ حتى ولو كانت هذه الدولة متخلفة ـ لابد ألا تتخلف عن مسايرة الحديث والمستحدث مادامت قد دخلت المجال الجوى لكى تتنافس مع الشركات العالمية الأخرى فى نقل الركاب أو حتى فى نقل البضائع.. ولذلك لابد ان تتنافس مع هذه الشركات فى الحصول على كل جديد.. مهما كانت مخاطر التقادم ولكن المهم بالنسبة لقطاعات أخرى كثيرة ان تحرص على ألا تصاب آلاتها ومعداتها وأجهزتها.. بالتقادم السريع.

# ١-٢٦ وللتخلف أيضاً...نظرية

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد١١٠٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ صفحة ٧٥ )

إذا كانت نظرية التنمية تنص على بعض الشروط اللازمة للتخلص من التخلف فانه لابد أن تكون هناك نظرية تقابلها تختص بالتخلف وتنص على بعض الشروط اللازمة لبلوغ التنمية.

ومن بين هذه الشروط أو ربما أولها أن يكون للتنمية قطاع يقود الاقتصاد كله نحو التقدم.

ولعلنا نعترف ان القطاع الوحيد الذى لا تخطئه العين بل قد لا ترى العين سواه فى الدولة المتخلفة بوجه عام.. هو القطاع الحكومى.. أو بالاخرى قطاع الأداة الحكومية..

لانه هو الكيان الوحيد فى أى دولة متخلفة.. الذى يمكن أن يسمى بحق كيانا مؤسسياً ملموساً

ومن هنا يصبح القطاع القائد Leading Sector للتنمية فى الدول المتخلفة هو هذا القطاع الحكومى الملموس.

وليس معنى هذا انه القطاع المطالب بإحداث التنمية أو بالخروج من أزمة التخلف..

ولكنه قطعاً هو القطاع الذى يجب ان يطالب بالا يقف فى وجه التنمية ومريديها.

فانه حتى لو اختارت دولة متخلفة ان تستند استنادا كليا الى القطاع الخاص فى التنمية والخروج بالدولة من دائرة التخلف. فإن القطاع الحكومى يستطيع ـ بقدرة قادر ـ أن يقف فى وجه التنمية ويعطلها.

ومن الواضح ان الذى نعنيه بالقطاع الحكومى هنا.. انما هو أنا وأنت وهو وهى وهم وهن.. ممن جلسنا على أنفاس هذا القطاع كموظفين وأصبحنا بسبب المعاملة الهمجية التى نعاملها كموظفين للمواطنين أصحاب الحاجات أصبحنا سبب اللعنة التى تنصب على هذا القطاع من كل صاحب حاجة تظل بغير قضاء.. ويعود صاحبها الى داره مهزوما محسورا.

ونحن لا ندرك ونحن نعطل مصالح الجماهير.. أننا نحن أنفسنا من هؤلاء الجماهير أصحاب المصالح التى نتوجه لقضائها يوما ما من عند أمثالنا من الموظفين الذين تعودوا ـ مثلنا ـ ان يعطلوا قضاء مصالح أصحاب الحاجات.. وبذلك ترد الينا نفس المعاملة السيئة التى نعامل بها أصحاب الحاجة الوافدين الينا.

ونشرب من نفس الكأس.. نبدأ فى الشكوى من بطء الاجراءات والتعقيدات.. وننسى أننا لسنا أفضل فى معاملة الجماهير ممن يعاملوننا من أمثالنا من موظفى الحكومة.

هذه الدائرة الشريرة.. بطلها.. وفتاها الأول.. موظف الحكومة.. محترف العقد التى لا يريدها ان تحل.. ومتفوق المهارة فى ابتداع العقبات.. ومتزعم البلادة الاقتصادية والاجتماعية. فى بلاد.. يمكنها لولاه.. أن تتقدم وان تتحطم تحت أقدامها هذه النظرية.. نظرية التخلف.

# ١ - ٢٧ القطاع العام.. بين المزاد العلني.. ونقل الملكية

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١١٠٨ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٩ صفحة ٥١ )

لا أظن اننى فى حاجة الى أن أبدأ بالقول بأن القطاع العام اصطلاح لا ينقل الى العقل المفكر جملة مفيدة يناقش المرء من خلالها أى جانب من جوانبه الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الايديولوجية.

فالقطاع العام يتكون ـ فى كل دولة ـ من عدة مشاريع ولا يمكن الحكم على القطاع العام هكذا (بالجملة) بل لابد من فحص مكوناته من المشاريع المختلفة.. وفحص أو دراسة المشاريع لا يمكن أبدا أن يتم أيضا (بالجملة) فلكل دراسة جزئياتها التى لابد من تحديدها منذ البداية قبل وضع أى مشروع على المشرحة فما بالك بالقطاع العام كله.

ونحن نحمد الله اننا نقرأ للباحثين والدارسين تحليلات جيدة لأوضاع بعض مشاريع القطاع العام يستطيع المرء أن يستشف منها ماذا يمكن أن ينتظر كل مشروع من هذه المشاريع من مصير.

إلا أن الأمر الذى لا يمكن ان يكون فيه جدال أن القطاع العام ليس معروضا فى المزاد العلنى (أو السري) ولا يصح أن يكون.

فليس فينا من يقبل أن تبيع الحكومة مشروعا رابحا لمجرد أننا لا نستلطف القطاع العام (!).

وليس فينا من يتصور أن هناك من يقبل أن يشترى من القطاع العام مشروعا خاسرا.. لمجرد أنه وطنى غيور...

هذه اذن هى القضية.

فالمشروع الرابح لا يصح أن يباع.. رغم انه قطاع عام حتى ولو وجد من يشتريه.

والمشروع الخاسر لن يجد من يشتريه.. حتى ولو حرصنا على بيعه.

ولكن الأرجح أننا نريد أن نرفع عن كاهل الحكومة أو بالاحرى عن كاهل الادارة الحكومية عبء التعثر فى انجاز المهام الانتاجية التى تقتضى حسن التوقيت فى اصدار القرارات والانضباط ومسايرة التطورات التكنولوجية العالمية المعروفة بتواليها وتسارعها يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة.

والإدارة الحكومية فى كل مكان ليست معروفة بالحماس والحمية فى اتخاذ القرارات النافعة أو المجزية وإن كانت معروفة عالميا بانها شديدة الانضباط فى اطار قرارات الجزاءات والعقوبات والاستقطاعات وما الى ذلك.

ومن ثم فان بعض مشاريع القطاع العام (الخاسرة) فى حاجة الى أن يرعاها قلب عطوف.. ولعلنا نجد من داخلها من هم أشد حرصا عليها من أولئك الذين يطالبون ببيعها فى المزاد.

الحل الطبيعى اذن ان ننقل ملكية هذه المشاريع الخاسرة الى أيدى العاملين فيها ولو بالمجان.. وان كان هذا أمرا لابد أن أتركه لمن يقومون أو يمكنهم أن يقوموا بدراسة كل مشروع على حدة لوضع نظام يسير لنقل الملكية.. قلت بالمجان.. وأضيف أو ربما بالتقسيط المريح.

فهؤلاء العاملون داخل هذه المشاريع الخاسرة هم الوحيدون الذين سوف يحرصون على أن تربح هذه المشاريع لكيلا تضيع مصالحهم ومصالح أولادهم ولا أظن أننى أقول شيئا عجباً.

# ١-٢٨ صندوق النقد الدولى...وخط الفقر المصرى

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١١١١ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٣٠ صفحة ٦٣ )

نشرت احدى الصحف المصرية فى مجال حديثها عن الدعم وجدواه أن دراسات خبراء صندوق النقد الدولى قد أشارت إلى زيادة نسبة الأسر المصرية التى تعيش تحت (خط الفقر) من ٣٠ فى المائة عام ١٩٨١ الى ٣٣,٨ فى المائة عام ١٩٨٤ الى ٣٨,٥ فى المائة عام ١٩٨٧.

وفى رأيى أن النقل حتى عن صندوق النقد الدولى أمر تحوطه كل المحاذير ولا أقول بعض المحاذير ففكرة خط الفقر ليس لها وجود ذلك لأنه ليس هناك خط واحد للفقر فى كل الدول بل هناك خطوط للفقر ولكل دولة خط خاص بها.

وحتى لو اتفقنا على أن أساس تحديد خط الفقر هو الاحتياجات الأساسية للانسان Basic Needs من المأكل والملبس والمسكن كما كنا نوصى بذلك منذ أواخر الخمسينات وكما بدأت توصى بذلك المنظمات الدولية مؤخراً فإن هذه الاحتياجات الأساسية تختلف من دولة الى دولة بل من قرية الى قرية داخل الدولة الواحدة.

ومن العجيب أن اسلافنا فى الاربعينات كانوا قد قاموا بأبحاث ميدانية محترمة عن الطباع الغذائية للشعب المصرى وقاموا على أساس ما هو سائد منها وماهو مستساغ بتقدير احتياجات الشعب المصرى من غذائه السائد والمستساغ فى أرجاء مصر.. بعد أن تبين لهم أن مصر ليست مجتمعا غذائيا واحدا وانما هى أربعة مجتمعات أولها مجتمع الحضر وثانيها مجتمع ريف الوجه البحرى وثالثها ريف الوجه القبلى تحت الرى الدائم ورابعها ريف الوجه القبلى تحت رى الحياض.

وتوخى الباحثون أن تكون كمياتهم الموصوفة من السلع المختلفة السائدة والمستساغة وافية بشروط الغذاء الكافى المتوازن.. أى أن تكون كافية لتوليد السعرات الحرارية الضرورية وأن تكون أيضا متنوعة تكفل للجسم أن يقوم بوظائفه بما فيها من بروتين وشحومات وأملاح معدنية وكربوهيدرات وفيتامينات.

وكانت هذه الدراسة التى لا أنساها محل تقدير الجميع.. فحصلت عليها.. وعكفت على دراستها واستعنت بها فى إعداد رسالتى للماجستير فى انجلترا وكانت عن التخطيط الاقتصادى والاجتماعى.. وحصلت بمقتضاها على تلك الدرجة العلمية فى عام ١٩٥٤.

مثل هذه الأبحاث الغذائية كانت تتم فى الأربعينات.. فهل هى ياترى تتم الآن فى الثمانينات والتسعينات.. وهل هى ياترى تصدر وتنشر كما كانت هذه الأبحاث تصدر وتنشر فى تلك السنوات الخالية.

ثم هل هناك أبحاث مناظرة تقوم بها الجهات المسئولة عنا فى مجالات المسكن والملبس أيضا.. كيف نحدد الاحتياجات الأساسية منها للفرد وللعائلة فى ضوء كل الطباع والعادات والسلوكيات والظروف المناخية لمصر.. ومناطق مصر المختلفة.. فهل ياترى هناك أبحاث تقوم بها الجهات المسئولة عنا فى مجالات السكن والملبس كالأبحاث التى كانت ـ والتى يتعين أن ـ تقوم بها الجهات المسئولة عنا فى مجال الغذاء.

إذا كانت هذه الأبحاث موجودة.. فهل استند اليها صندوق النقد الدولى فى تقدير نسبة الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر فى مصر.

وإذا لم تكن هذه الأبحاث موجودة.. فعلام استند خبراء صندوق النقد الدولى فى تقدير نسبة الذين يستظلون بخط الفقر المصرى.. الاجابة عند صندوق النقد الدولى نفسه..

# ١ - ٢٩ يا فقراء العالم.. انبهروا.. ولكن لا تنسوا أن تزدهروا

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١١١٥ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨ صفحة ٧٩ )

فحتى من بين المثقفين بيننا نحن المصريين.. وبيننا نحن العرب بل وفى العالم النامى بأسره من يكتفون بالانبهار الشديد السعيد أو الانبهار البليد بما يقدمه العالم لهم من انجازات متقدمة ومتسارعة فى مجالات العلوم والفنون والتكنولوجيا (والكمبيوتر).

شأنهم فى ذلك شأن الذى تعجبه الوجبة الجاهزة سابقة الصنع فى بيت يستضيفه أو فى مطعم فاخر أو غير فاخر.. ويظل فاغرا فاه مشدوها بما يرى.. فيسيل لعابه.. فيذوق.. ثم يتلمظ.. وينحصر اعجابه بالحياة فيما تلمظت به شفتاه.

وعلماء العالم النامى سوف يظلون بهذا الشكل متفرجين.. شأنهم فى ذلك شأن الذين يقفون على حواف الملاعب يشاهدون المباريات ويعجبون باللاعبين والهدافين (الذين يسجلون الأهداف كرة بعد اخرى أو كرة دون أخرى).. ومادام هذا هو اختيارهم أو مبلغ جهدهم فسوف تظل مواقعهم دائما كالمتفرجين المشاهدين للمباريات الرياضية.. وكذلك للمباريات التى تتم كل يوم على كأس العالم فى التنمية والتقدم.

فهل هذا يليق.

وهلا يستطيع أمثال هؤلاء (فى العالم النامى أو النايم) أن يعادلوا هذا القدر الخطير من الانبهار بقدر مناظر من الحماس لانتاج وتقديم الوجبات التكنولوجية التى تلائم الفقر الذى يريدون الفرار منه. ولكنه ملاقيهم.. فى كل ركن من أركان مجتمعاتهم التى لا ينفعلون بها ولا يخترعون لها.. بتلك التكلفة الملائمة للمستوى الاقتصادى والاجتماعى لهذه المجتمعات.. والتى تعفى هذه المجتمعات الفقيرة وتعفى فقراء هذه المجتمعات من أن يدفعوا دماء قلوبهم ثمنا لهذه الاختراعات المستوردة (التى تبهرهم ولا حراك) والتى يلقى بها العالم المتقدم - لا فى طريقهم - ولكن فوق رؤوسهم.. لكى يسيل لعابهم. ويتلهفون عليها.. ويحصلون عليها بابهظ الأثمان.

وسيظل الانبهار مستمرا.. بين الأساتذة والعلماء.. صغارهم وكبارهم.. وبسذاجة فاقت سذاجة أهل الريف.. وعليه العوض..

# ١-٣٠ الاقتصاد القومى..لمن؟

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١١٢١ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٩ صفحة ٧٧ )

نعم.. كلنا نعلم أن الاقتصاد القومى ملك لكل المواطنين وإن كانت إدارة الاقتصاد القومى لا يمكن أن تكون فى يد كل المواطنين.

فهناك متخصصون فى إدارة الاقتصاد القومى.. فى كل دول العالم ولكن المهم أن نتعرف على هؤلاء المتخصصين ونتوصل اليهم لكى نعهد اليهم بهذه المهمة البالغة الدقة والحساسية والصعوبة.

ومن هنا يثور التساؤل بل تثور عدة تساؤلات.

مثلاً من الذى يمكن أن يدير الاقتصاد القومى، ومن الذى يمكن أن يعهد اليه بمهمة تشغيل موارده، ومن هو الأقدر على تشغيل هذه الموارد.

وبعد أن يبت فى كل هذا .. تثور عدة تساؤلات أخرى مثلاً من الذى يحق له أن يتقاسم عوائد تشغيل الموارد هل يتقاسمه العاملون.. دون العاطلين، وهل يتقاسمه من بين هؤلاء العاملين.. أولئك الذين ينتجون دون غير المنتجين.

ومن الذى يتقاضى النصيب الأوفى من هذه العوائد هل يتقاضاه أولئك الذين ينتجون القدر الأكبر من الانتاج.. إلخ الخ الخ.

لا أظن أن هناك شبهة فى أنه بينما أن مسئولية إدارة الاقتصاد القومى مسئولية متخصصة. إلا أن حق اقتسام ثمار هذه الإدارة لابد أن تكون مشاعا للجميع... يصدق هذا القول على كل المجتمعات على حد سواء.

ولكن هناك اختلافا فى طريقة توزيع الثمار وتحديد الانصبة تحدده اختلافات الأنظمة.. السياسية والاقتصادية فليس هناك مجتمع يمكن أن يستمر ويتواصل إذا هو أغفل حق الانسان فى الحياة.. وهذا كلام يصدق على كل النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ولابد لكل الأنظمة ـ مهما اختلفت ـ ان تكفل حق الحياة للجميع حتى مع ايماننا بأن العمل حق والعمل واجب والعمل شرف إلا أن هناك حقوقاً حتى للعاطل المحروم من فرصة العمل الغائبة ولذلك فان حق الحياة لابد ان يكون مكفولا حتى إذا سقط عن المرء حق العمل.

أما العازف عن العمل وهو الذى لا يعتبر عاطلا فى ظل أى نظام اقتصادى فهل له الحق فى مثل هذا الحق الذى نسميه حق الحياة؟... لعل الاجابة موجودة فى ميثاق حقوق الانسان.

# ١-٣١ من هو رجل الأعمال؟

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى»
العدد ١١٢٢ بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٠ صفحة ٣٧ )

أو كل من لا يستطيع أن تكون له مهنة أخرى.

إن رجال الأعمال أنفسهم يرفضون هذا التعريف وذاك.

فرجل الأعمال عندهم هو الشخص الذى يقيم مشروعا لحسابه أو يساهم فى مشروع ويكون شخصا شريفا ملتزما مثقفا يعرف ماله من حقوق وما عليه من التزامات لوطنه ومواطنيه.

ورجال الأعمال يستنكفون ويستنكرون أن يتشرف بهذا اللقب أى شخص يتهم بتهمة مخلة بالشرف أو فيها عنصر الاستغلال أو لا يراعى مصلحة وطنه.

هذا مايؤكده رجال الأعمال فى وثيقة عثرت عليها بين أوراقى وهى صادرة عن اللجنة الاقتصادية لمجموعة رجال الأعمال بالاسكندرية.

ولست أريد أن أجادل رجال الأعمال فى رؤيتهم لأنفسهم.. فهذه الرؤية من حقهم.. ولكنى فقط أود أن أشير الى أننى أخشى أن يكون قد تم صك هذا التعريف من واقع ظروف البيئة وتطورات الأحداث التى تمر بها مصر أو كانت مصر تمر بها على مدى سنوات طويلة متتالية.

أو ربما تم صك هذا التعريف دفاعا عن المهنة من واقع الرغبة فى تبرئة رجال الأعمال مما قد ينسبه اليهم سواهم من عيوب وملاحظات وفى كلا الحالين لا أظن أن كل هذا كان يستلزم من رجال الأعمال أن يحتاطوا له فى تعريفهم بأنفسهم أو تعريف الناس بهم فقد كان يكفيهم مثلا ولا يزال يكفيهم أن يقولوا إنه لا توجد مهنة فى أى دولة فى العالم محصنة ضد التهم.. ولا توجد جماعة عاملة كلها من الشرفاء ليس فيها مستغلون.

وكذلك فاننى لا أظن أن رجل الأعمال يجب أن يكون بالضرورة مثقفا.. وإن كان لا مانع من أن يكون كذلك.. كما قد لا يكون رجل الأعمال بالضرورة ممن يعرفون ماعليهم من التزامات إزاء الوطن وإزاء المواطنين.

ولا أظن أن هناك مانعا أن تكال التهم لرجال الأعمال.. ولكن العبرة بثبوت التهمة طبقا لقواعد واضحة ومعلنة.. وبحيث لايدان أحد قبل أن يأخذ حقه من الدفاع العلنى.

ولذلك فإنني أشعر أن تطوع رجال الأعمال باصدار هذا التعريف عن أنفسهم فيه قسوة على أنفسهم.

فكل جماعة يمكن أن تكون محل اتهام.

إذن فلا داعي لأن تظلموا أنفسكم.

ولا تقولوا إن هناك مهنة بريئة من الانحراف.

فالعبرة في عدم الانحراف ليست في أن الشخص من رجال الأعمال أو من أساتذة الجامعة أو انه من المثقفين.

فهذه المهن جميعها ليست قرائن فاصلة على حسن الخلق والشرف فالمهن كلها سواء في تعرضها أو عدم تعرضها للانحراف والعبرة في النهاية.. بنوع التربية الذي صادفه المرء في صغره وفي صباه.. قبل أن يشب عن الطوق.

# ١ - ٣٢ مقاييس الفجوة المائية فى مصر

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٤/٧/٣ صفحة ٨ )

قد يوحى العنوان باننا بصدد موضوع احصائى فقط.

ولكنه فى الواقع موضوع سياسى من أوله الى اخره رغم مايتخلله من أرقام وتقديرات، فبقدر اتساع الفجوة المائية أو ضيقها.. يحدد المفاوض المصرى فى مفاوضات توزيع مياه النيل.. موقفه بين التشدد والتساهل.. بين الترفع والتهافت بغير اجحاف بحقوق الآخرين وبدون تفريط فى حق مصر.

ومما لاشك فيه أن استيعاب مفهوم الفجوة يساعد على زيادة الثقة فى التقديرات الاحصائية لهذه الفجوة.. حيث ان التقديرات تتعدد بتعدد المفاهيم ومن ثم بتعدد التعاريف وكذلك تختلف التقديرات باختلاف الفروض التى تبنى عليها تقديرات الفجوة وكذلك باختلاف الأساليب المستخدمة للتوصل الى هذه التقديرات.

ورغم بساطة فكرة قياس الفجوة المائية باعتبارها الفرق الحسابى بين المتاح من الموارد المائية فى جانب والاستخدامات المائية فى جانب اخر، إلا أن هذه العلاقة رغم بساطتها يمكن أن تسفر عن عدة تقديرات للفجوة المائية.. بتعدد تعاريف مفهوم الموارد وبتعدد تعاريف مفهوم الاستخدامات.

وأكاد أجزم بأن التقديرات المستقبلية للفجوة المائية المصرية.. المبنية بالطبع على تقديرات مستقبلية للموارد والاستخدامات المائية.. تستند الى معيار واحد هو سريان معدلات الماضى على المستقبل كما هى بدون أدنى تصرف أو تعديل أو تغيير عما هى عليه الآن.

وهنا تكمن خطورة الاعتماد على تقديرات الفجوة المائية المتاحة رسميا والتى تعتمد الجهات الرسمية فى الوصول اليها وحسابها على امتداد معدلات استهلاك الموارد المائية السائدة وهى ماهى عليه أو ما قد تكون عليه من تبديد وفواقد.

ولتدارك هذا الوضع فان الجانب المصرى فى مفاوضات مياه النيل قد يجد نفسه أكثر قدرة ومرونة فيما لو كان تحت يده عدة تقديرات للفجوة المائية تعتمد فى جانب الاستخدامات، ولن أتحدث هنا عن جانب الموارد، على فروض متعددة قد نذكر منها هنا ثلاثة فروض على وجه

التحديد:

الفرض الأول: استمرار الاستهلاك بالمعدلات الجارية

الفرض الثاني: انخفاض الاستهلاك عن المعدلات الجارية

الفرض الثالث: ارتفاع الاستهلاك عن المعدلات الجارية

وبذلك يتيسر للمفاوض المصرى مجال للحركة بين ثلاثة تقديرات على الأقل للفجوة المائية، ونقول على الأقل، يمكننا ان نطلق عليها الحد المتوسط أو المعتدل Medium Variant والحد الأدنى Low Variant والحد الأقصى High Variant.

ويمكن القول بأن تقدير الحد الأقصى للفجوة سوف يعكس كل صور التبديد والاستهتار بالموارد المائية والضياع والفاقد وما الى ذلك كما سوف يتضمن تقدير الحد الأدنى للفجوة المائية كل أساليب الترشيد والتدبير والاقتصاد فى استخدام الموارد المائية وسوف يقع الحد المعتدل أو المتوسط بين هاتين النهايتين.

والحديث عن ترشيد استخدام المياه فى المستقبل يجرنا الى دراسة كل القطاعات المستخدمة للمياه للتأكد من امكان الترشيد ومداه فى كل منها.

وقد حصرت لنا الجهات الرسمية القطاعات المستخدمة للموارد المائية فى مصر على انها أربعة قطاعات هي: القطاع المنزلى والقطاع الزراعى والقطاع الصناعى وقطاع الملاحة.. وتقدر استخدامات كل منها للموارد المائية حاليا ومستقبلا أيضا حسب المصادر الرسمية على النحو التالي:

الاستخدامات المائية للقطاعات المختلفة بمليارات الأمتار المكعبة فى السنوات المبينة

ولما كنت لا استطيع الخوض فى أمر ترشيد استخدام المياه فى القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والملاحة) إلا أننى واثق أن وزارة الرى والوزارات الأخرى الفنية المعنية قادرة فيما بينها على ابتداع تصورات لترشيد الاستخدامات المائية فى هذه القطاعات ما يساعد على ضغط الفجوة المائية عما تفصح عنه التقديرات المتاحة حاليا عن هذه الفجوة فى المستقبل.

أما القطاع المنزلى فان اقتراحات الترشيد فى استخداماته للمياه يمكن أن يطرحها كل مواطن وأى مواطن.. ولكنى سوف أحرص هنا على ان أضيف الى ما سبق طرحه والدعوة اليه فى الماضى من ضرورة بعث الوعى عند الناس وايقاظ الضمائر النائمة وتحسين السلوكيات ورفع الشعارات لغلق حنفية الست سنية ذلك لأننى أعتقد أن مثل هذه الدعوة لا يمكن أن تصادف من النجاح أكثر مما تصادفه الدعوة الى تحديد النسل فكلتاهما مسألة شخصية تتم خلف أبواب مغلقة ويصعب التأكد من نتائجها كما يستحيل فرض الرقابة على الناس لتنفيذها واتباعها.

وأتصور أن الأجدى من ذلك أن نلتفت الى أمور ثلاثة:

١ـ هيئات المرافق الرسمية للمياه فى القاهرة وغيرها من المحافظات ومشكلة نقص العدادات الصالحة للتركيب والعجز عن صيانة واصلاح العدادات العاطلة ولجوء المرفق الى استخدام متوسطات القراءة التى يشكو منها الجمهور.

٢ـ مهنة السباكة على مستوى الجمهورية كلها والتى اضمحلت لأسباب عدة منها هجرة أكثر الفنيين فيها الى الدول العربية واصابة العائدين منها بالغرور والتعالى على مهنتهم الأصلية.

٣ـ صناعة الأدوات الصحية وإلا فلابد من استيراد الحديث منها من الخارج بغير تردد. على ان الحرص والتدقيق فى ضرورة ترشيد استهلاك المياه فى القطاع المنزلى لايصح أبدا ان يحجب الجهود المناظرة فى القطاعات الانتاجية السابق ذكرها ذلك لان استهلاك القطاع المنزلى تافه وضئيل لا يتجاوز ٤,٧٪ من جملة الاستهلاك فى الأعوام ١١٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠١٠ ولن يتجاوز أبدا ٦٪ فى عام ٢٠٢٥، ولا أظن ان استهلاك المياه العكرة فى رى حدائق القطاع المنزلى يستحق الترشيد، إلا إذا أفتى البعض بضرورة ذلك واقترحوا له مايناسبه من اجراءات. ويطرح البعض بجانب جهود الترشيد ضرورة زيادة المعروض من الموارد المائية ويذكرون من بين وسائل تحقيق هذه الزيادة مسألة تكرير أو تجديد أو اعادة تدوير المياه المستخدمة ويقدرون حجم هذه الزيادة بمليارات الأمتار المكعبة ٨,٤ ـ ١٤,٧ ـ ١٨,٤ فى السنوات ١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠١٠ على الترتيب وقد يمكن مسايرة هذا الاتجاه وتأييده إذا ماعرفت التكلفة وكذلك بعد الاطمئنان الى ضرورة تكرير المياه السابق استخدامها إذا كان الهدف هو استخدامها فى قطاعات الانتاج وليس فى القطاع المنزلى. ناهيك عن انه يمكن وضع علامة استفهام امام القفزات التى تمثلها التقديرات المذكورة اعلاه عن المياه المطلوب تكريرها إذ إن القفزة الأولى تمثل ٦,٣ مليار متر مكعب خلال ٧ سنوات من ١٩٩٣ الى ٢٠٠٠ بينما لا تمثل القفزة الثانية سوى ٣,٧ مليار متر مكعب على مدار فترة أطول قدرها عشر سنوات من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠.

وفى النهاية فان سد الفجوة المائية أو تضييقها أمر حيوى ولازم ولكنه ليس مسئولية وزارة الرى وحدها بل لابد للوزارات الاخرى ان تلتزم امامها، ولا يكفى ان تتعاون معه،ا باستخدام ارشد للمياه المتاحة لكل منها.

وكلها امال ليست بعيدة المنال على وزير الرى الحالى المشهود له بالجدية والمقدرة الفنية والوعى السياسى الملحوظ.

# ١ -٣٣ مفاتيح الجودة المصرفية

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٣ صفحة ١٠ )

المصارف - عموم المصارف - هى الوسيلة المشروعة المعلنة فى كل المجتمعات لتحريك الموارد الراكدة فى تلك المجتمعات يستوى فى ذلك المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة.. كما يستوى فى ذلك أن تكون هذه الموارد فى حوزة الأفراد أو فى حوزة العائلات أو فى حوزة الشركات أو مما شابه من مؤسسات بما فى ذلك المصارف ذاتها أو حتى إذا كانت هذه الموارد لاتزال فى حوزة الطبيعة على طبيعتها. هذه هى المصارف كما يجب أن تكون إذا هى لم تكن كذلك ومصارفنا فعلا ليست كذلك تماما إذ ربما هى نصف كذلك أو فلنقل انها جزء من كذلك الذى لابد أن تكونه إذا ارادت ان يصدق فى وصفها لفظ المصارف المعروف.. وتصبح كالمصارف المعترف بها والمعروفة.

ولكى تصبح مصارفنا كذلك (ونقصد بذلك مصارف الدول النامية عموما) يتعين عليها أن تفتح لنفسها أبواب المستقبل.

والمفاتيح اللازمة لفتح أبواب المستقبل امام هذه المصارف قد لا تملكها هذه المصارف بالكامل فى الدول النامية.. بينما مصارف الدول المتقدمة تمتلكها وهى قادرة على استخدامها بل انها قادرة على أن تصنع فى كل يوم وكل عام مفاتيح جديدة للمرور الى هذا المستقبل واختراقه والتعايش معه.

من بين هذه المفاتيح التى تمتلكها المصارف فى الدول المتقدمة سوف أقتصر على ذكر ستة فقط وربما تكون هناك مفاتيح أخرى لا أعرفها.. إلا أن الذى أعرفه أن مصارفنا فى الدول النامية لابد انها تمتلك بعض هذه المفاتيح الستة أو ربما تملكها كلها دون أن أدرى.. ولذلك فإننى سوف أبدأ بتعداد هذه المفاتيح الستة.. وعلى كل قارىء أن يقرر ما إذا كانت هذه المفاتيح الستة مملوكة لمصارفنا من عدمه.

وسوف نحاول فيما يلى تفهم كنه هذه المفاتيح الستة حرصا على ألا تضيع المعانى والتبعات والمسئوليات خلف ستائر العناوين الموجزة المبهمة ولكيلا تظل أى واحدة منها مبنية للمجهول.

**المفتاح الأول:** التفانى فى خدمة العميل المصرفى سواء كان فردا أو أسرة أو مؤسسة كل أولئك يريدون أن يجدوا لدى المصرف الذى يتعاملون معه شيئا من الخبرة التى يفتقدونها فى

أنفسهم لامدادهم بالنصح المالى والنقدى والقانونى بغض النظر عن حجم تعاملهم مع هذا المصرف أو ذاك.

والنصح هنا لا يصح أن يقتصر على شرح أنواع الحسابات المتاحة عن المصرف للعميل أو على شروط فتح هذه الحسابات أو على القيود المفروضة على السحب منها أو الايداع فيها أو أصحاب الحق فى التوقيع أو الحدود الدنيا والعليا لفتح الحسابات واغلاقها.. أو حركة الحساب وركوده ومايتنظر الحساب الراكد من مصير.. أو مصائر الحسابات بعد وفاة أصحابها والتزامات الورثة وحقوقهم.

كل هذا وارد ومطلوب ولكنها جميعها أوليات مصرفية يعرفها معظم موظفى البنوك فى الدول النامية ولكن معرفة مسطحة لا يساندها أى حماس أو حرص على تبصير العميل بمنافع كل بند منها ومزالقه.

كما أن الاقتصار فى مصارف الدول النامية على أداء هذا الجانب الأولى البدائى التقليدى من العمل المصرفى يجعل هذا العمل بليدا ساكنا راكدا مالم تكن وراءه روح العشق.. عشق العمل وعشق العميل.. بحيث يحس العميل انه امام عالم متجدد فيه فى كل يوم (أو فى كل زيارة) جديد.

ثم اننا إذا تجاوزنا ماهو مرئى أمامنا من خدمات رغم قصورها بدليل الإقتصار على منافذ معدودة بعضها للصرف وبعضها للإيداع دون دراسة لأطوال الطوابير ودون تحديد الحد الذى يمكن صرف الشيكات عنده دون التقيد ـ فى كل حالة مهما صغرت ـ بروتين لم يعد مستساغا فى كثير من بنوك العالم.. أقول إذا نحن تجاوزنا عما هو مرئى وتخيلنا أسس النظام المصرفى المتبعة حاليا فى مصارف الدول النامية. لحرصنا على ان تخضع هذه النظم لبعض التعديلات ينصب بعضها على كشوف الحسابات التى يكاد بعضها يعز على العين المجردة ـ قراءته ولا حتى بالعدسات ـ رغم انه صادر من أجهزة الكمبيوتر الموقرة التى تزودت بها معظم هذه المصارف ـ إن لم تكن جميعها لا فى مقارها الرئيسية فقط ولكن كذلك فى الفروع.

**المفتاح الثانى:** تحقيق الأمن والأمان والاطمئنان من الانصاف للجهاز المصرفى فى أى مكان ان نقرر بادئ ذى بدء أن مفتاح الأمن والأمان والطمأنينة لاتمتلك المصارف منه إلا نصفه، اما النصف الاخر لهذا المفتاح فانه يقع خارج عتبات البنوك.

ونحن هنا لانقتصر فى اشاراتنا الى الأمن البوليسى ـ الذى تحول بقدرة قادر إلى قطاع خاص فى كثير من المرافق ولم يعد مثل هذا الأمن خدمة سيادية ولا واجبا سياديا ولا حقا سياديا ـ بل نريد ان نشير كذلك ورغم ذلك الى ضرورة ان تتولى الدولة هذه الوظيفة السيادية حتى رغم توافر هذه الخدمة من جانب القطاع الأمنى الخاص.

كما لابد ان نشير أيضا الى الاطمئنان والأمان الذى يجب أن يتمتع بهما المودعون بمعنى ان تتعهد الدولة وأن تتعهد الحكومات فى كل هذه الدول النامية لمواطنيها بأنه لن يحدث انقضاض على أموالهم لا بالقسر ولا حتى بالقانون، بل ستظل أموالهم ملكالهم لا تخضع للاستيلاء أو الحجز أو المصادرة.

والحكومة وما يخلقه رجال الدولة والحكومة من مناخ عام يولد الثقة فى نفوس المودعين أو يبعث فى نفوسهم القلق فيهربون بأموالهم من ردهات البنوك الى شتى صنوف المخابىء فى البيوت وتحت البلاطة.

أما ما يملكه المصرف فعلا.. لتحقيق الأمن والأمان والطمأنينة لدى العملاء فانه أيضا كثير وهذا الكثير يبدأ أولاً بالمصارحة أو المكاشفة.. عميل جديد.. إذن فان من حقه ان يعلم.. أو حتى ان يتعلم.. أن أماله وطموحاته ليست كلها قابلة للتحقيق.. ولا حتى على مستوى الخدمة المصرفية البدائية التقليدية وانه لا يصح أن يتوقع من المصرف أكثر مما يتوقع من أى جهة حكومية اخرى، فالخامة التى تعمل هنا وهناك خامة واحدة مع فوارق بسيطة ليس مردها الى المكان ولكن مردها الى تنشئة الموظف منذ الصغر ومدى حماسه لوظيفته ورغبته فى إرضاء العميل وحرصه على الانجاز من أجل الترقى والتقدم.

مطلوب أيضا من أجل تحقيق الطمأنينة والأمان أن تكون هناك مصارحة أو مكاشفة حول أنواع الادخار وأنواع الاستثمار مضمونة الربح مع التأكيد على وأن من بين مجالات الاستثمار ماهو عرضة للمخاطر.

ثم علينا أن نتساءل ما إذا كان لدى مصارف الدول النامية أشخاص متدربون قادرون - ناهيك عن انهم راغبون - فى ادارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.. أو قادرون وراغبون فى توجيه المستثمر الى انواع الاستثمار المختلفة مع توضيح المغانم والمغارم فى كل حالة منها ضمانا لتحقق التوازن الذى ينشده أى عميل بين المخاطر التى يتعرض لها فى بعض أنواع الاستثمار فى جانب والعائد الذى يحصل عليه من أنواع اخرى من الاستثمار فى الجانب الآخر.. وطرح الصيغة التى تكفل تحقيق هذا التوازن وبلوغه مع تأكيد امكانات استمرار المراجعة وتعديل المواقف فى الاجيال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

أما **المفتاح الثالث** فهو الارتقاء المطرد بمستويات الأداء ويستند هذا أو ربما أنه يبدأ بضرورة الاتفاق والتواصى بين البنك فى جانب والعميل فى جانب اخر على استكشاف وتحديد الهدف الذى يتوخاه العميل من وراء رغبته فى الاستثمار.. ويترتب على ذلك بالضرورة حق العميل فى مطالبة البنك - أو فى أن يتوقع من البنك حتى بدون ان يطالبه العميل بذلك - أن يحيطه علما وعملا

بما يطرأ على ماله من تقلبات وتغيرات.

وهذا بدوره يقتضي من العميل ان يقوم بتفويض البنك بادارة استثماراته بعد ان يحدد هو للبنك أهدافه من وراء خوض هذا الاستثمار بأمواله فيوضح للبنك مثلا إذا كان يريد أن يحقق دخلا ثابتا منتظما فى مواقيت معينة شهرية أو غيرها.. أو أنه مثلا يريد ألا يمس استثماراته حرصا على أن تتزايد أمواله على مر السنين أو انه يريد أن يحقق ربحا خاطفا فى أجل قصير.. ثم بعد ان يتقاضاه يفكر فى اعادة استثمار الأصل أو الاكتفاء بما حققه بغير اعادة أما إذا قرر العميل أن يتولى بنفسه إدارة استثماراته ـ بدلا من تفويض البنك فى هذه المهمة ـ فإن بامكانه أن يسند الى البنك ـ اذا شاء ـ مهمة حفظ الأوراق المالية التى اشتراها وتحصيل الأرباح فى مواقيتها دون أن يتولى البنك أى نوع من أنواع توجيه هذه الاستثمارات فى هذا الاتجاه أو ذاك وانما يقوم البنك فقط بالاجراءات الإدارية. أو ربما راق للعميل أن يفوض البنك فى إدارة جزء من استثماراته فقط، ويتولى هو ادارة الجزء الآخر ـ كبر أو صغر ـ وهكذا... كل هذا وارد ومقبول.. بشرط أن تكون مستويات الأداء المصرفى فى الموقع اللائق بها للتلاقى مع رغبات المستثمرين كل فى مستواه. فلا يصح للبنك مثلا ان يتوقع من عملائه ان يكونوا على جانب وافر من الثقافة الاستثمارية فمعظم عملاء البنوك في الدول النامية وإن كانوا أصحاب حسابات إلا أن معظمها حسابات متواضعة. ولكن حتى هؤلاء أصحاب الحسابات المتواضعة يمكن للبنك اجتذابهم الى نوع أو آخر من أنواع الادخار أو الاستثمارات ولكن هذا يقتضى مستويات معينة من الاداء من جانب موظفى البنوك فى هذه الدول قد تختلف فى طبيعتها، ولكن لا يصح أن تختلف فى كفاءتها عن مستويات الأداء فى الدول المتقدمة.

ففى الدول المتقدمة.. ترتقى مستويات الأداء لملاحقة ارتقاء مستويات الثقافة عند العملاء المودعين والمستثمرين.. بينما فى الدول النامية قد يكون معنى الارتقاء بمستويات الأداء عكس هذا تماما أى ان مستويات الأداء المصرفى لابد أن تتواءم (فى موضوع الاستثمارات بالذات) مع عقليات العملاء، وهى عادة عقليات مترددة متخوفة دون أن يحول هذا التواؤم بين الموظف وبين الجمع بين الطريقين فيرتقى فى مستويات أدائه بحيث يحسن التعامل مع الراغبين فى الاستثمار فنجد المثقفين منهم والعارفين بشئون الاستثمار فى جانب وغير المثقفين منهم والمترددين والمتخوفين فى جانب آخر.. وهذا عبء لابد أن تتحمله المصارف وموظفوها فى الدول النامية.. وذلك بتدريب موظفيها لا على اتفاق العمل فحسب.. ولكن على ترويض العملاء أيضا وبذلك ترتقى مستويات الأداء فى الدول النامية.

المفتاح الرابع: مواكبة العالمية: هذا مفتاح ليس من السهل امتلاكه فى مصارف الدول النامية

لانه ببساطة - يقتضى أن يكون البنك فى مثل هذه الدول على اتصال دائم ووثيق بكل الأسواق العالمية.. مالية كانت أو غير مالية.. وأن تكون لبنوكنا مقاعد دائمة فى غرف التبادل والتعامل المشتركة فى عدد (ما) من عواصم العالم المالية مثل زيورخ وفرانكفورت ولندن وهونج كونج.. أو غيرها وهى ميزة لا تتوافر الا لبعض البنوك العالمية (بحق) وفروعها.

ذلك لان العالمية لا تعنى مجرد الوجود فى العالم أو عواصمه ولكنها فى الواقع تعنى أكثر من ذلك.. انها تعنى مثلا أن يتعامل البنك تعاملا تجاريا لصالحه وصالح عملائه فى عديد من الأشياء والأصناف كالمعادن النفيسة والعملات الأجنبية والاسهم والسندات.. كما تعنى اشتراكه فى المضاربة على المستقبل وكل ذلك لابد ان يتم فى اطار من السرعة الواجبة والدقة اللازمة. والكفاءة المطلوبة.. والمعرفة الواسعة والدراية المحنكة.. غير المسبوقة ولعلنى بذلك أكون قد أوضحت.. وان لم أكن قد أسهبت.

المفتاح الخامس: شحذ ملكات الابداع قد يمكن القول بدون خطأ يذكر أن اهتمامات المستثمرين تنحصر تاريخيا وتقليديا فى أمرين اثنين لا ثالث لهما ألا وهما تعظيم العائد على استثماراتهم وتعظيم الامان لهذه الاستثمارات.

وسوف يظل هذان الامران محط اهتمام المستثمرين مهما تغيرت الأدوات والأجهزة والنظم فى العالم كله.. وهذه كلها خاضعة لقنوات الابداع ومتطورة بسرعات فلكية يصعب مجاراتها على مايبدو.

فهذه الابداعات السريعة الفلكية تقتضى سرعة رصد الأحداث والوقائع التى تمر بها الأسواق المالية لا يوما بعد يوم ولكن لحظة بلحظة وهذا امر يتجاوز قدرة المستثمر العادى بل يفوق قدرات كل المستثمرين.

ومعنى ذلك ببساطة أن إدارة عنصر المخاطرة أصبحت عبئا ثقيلا لا يقوى عليه المستثمرون ومن ثم كان لزاما على البنوك ان تتحمله.. ولا غرو فى ذلك فان البنوك فى نظر المستثمرين هى الشريك القدير.. القدير على المتابعة.. والقدير على الادارة.

وأحسب أن بنوك الدول النامية لابد أن تتابع - إن لم تكن تتابع بالفعل - صور الابداع التى تطرحها بنوك - أو بعض بنوك الدول المتقدمة.

فمن صور الابداع عند تلك البنوك - بنوك الدول المتقدمة - مثلا ضمان عائد الاستثمار كما ان لديها من صور الابداع مايسمونه خيارات الابداع ومن صور الابداع أيضا لدى هذه البنوك فى بعض الدول المتقدمة مايطلقون عليه اسم المشاركة المحمية فى الاسهم.

**Protected Eqiuty Participation (PEP`S)**

ولا تسألوني ما هي تفاصيل هذه الصور أو النظم لأن المصرفيين أقدر على سبر غورها واستجلائها واستقصاء ماهو أمامها وماهو خلفها أو وراءها.. ومن يدري فلعل من بين مصارفنا في الدول النامية ما هو ممارس لهذه النظم بالفعل ولكن دون أن ندري بل لعل من بين بنوكنا من يعلم انهم في الخارج قد اخترعوا أو ابتدعوا ـ خارج محيطنا ـ أسلوبا جديدا للمستثمرين يتلخص في أن يقدم المستثمر سنداته التي اشتراها.. لتكون قرضا للغير.. وفي هذه الحالة يحصل من المقترض على عمولة بالاضافة الى العائد الذي تحققه له هذه السندات.. وفي هذه الحالة يضمن البنك بالطبع لصاحب السند الأصلي ان يسترد سنداته في نهاية مدة القرض.

المهم انني لا أظن ان هذه البنوك (القوية المحترمة) في الدول المتقدمة تفعل كل ذلك من قبيل اللعب بالنار.. بل انها تتقدم بهذه الابداعات في شكل صور مختلفة لتشجيع المستثمرين.. على اعطاء أموالهم لهذه البنوك والشركات وللمؤسسات لكي يتم وضعها في مواضع انتاجية منتجة ومثمرة ومربحة.. الى الحد الذي يكفي لاشباع رغبات المستثمرين بعد استقطاع كل المصاريف الادارية التي تتقاضاها المصارف على هذه المعاملات في كل أنحاء العالم بما في ذلك مصارف الدول المتقدمة رغم انها لا تساعد المستثمر على تحقيق عائد أكبر اذن لهان على المستثمر أن يؤدي لها مصاريفها الإدارية على غير مضض.

**المفتاح السادس والأخير:** تهيئة فرص التنوع: خطأ كبير ان تظن المصارف في الدول النامية وقياداتها أن مهامها تنحصر فقط في:

١ـ شراء الأسهم والسندات وبيعها.

٢ ـ التعامل في الأسواق المالية.

٣ـ فتح الودائع الموقوتة.

٤ـ إدارة المحافظ الاستثمارية.

٥ـ المتاجرة في العملات الأجنبية.

ذلك لان هذه البنوك مطالبة بتقديم خدمات اخرى نحسبها نحن أنها غير مصرفية رغم انها كذلك مثل تقديم المشورات القانونية والضريبية، بحيث لا يقتصر تقديم هذه الخدمات الى المؤسسات والشركات فقط التي تتعامل مع هذه البنوك بل لابد أن تمتد يد العون من البنوك الى الأفراد والعائلات.. كما يحدث في الدول المتقدمة بمثل هذه المشورات القانونية والخصوصية وهو أمر على جانب كبير من الأهمية إذا أردنا ذلك.

## ١ – ٣٤ حديث المدينة.. ترشيد استهلاك المياه

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام» بتاريخ ١٨ /١٩٩٧/٥ صفحة ١٠)

الويل والثبور وعظائم الأمور لا نهدد بها إلا الأسرة والقطاع المنزلى بمجمل أفراده فى أى نقص أو عجز أو عيب نرصده فى المجتمع.. إذ إننا لا نجد من نلومه على أى شيء يحدث فى هذا البلد إلا الناس.. ونظل نلوم الناس على كل العيوب فى هذا المجتمع ونتمادى فى اللوم. ثم تنتشر الملامة كسرطان الزجاج ويظل الشعب دائما متهما خلف القضبان. ثم تكتب النيابة صحيفة الادعاء وتتلوها على كل من هب ودب فإذا بها جميعا ـ بجميع بنودها ونصوصها ـ موجهة ومنصبة على الأهل والأحباب من كل الأعمار داخل المنزل كما لو كان كل شيء خارج المنزل على مايرام.

وموضوع ترشيد استهلاك المياه يدخل ضمن نطاق الاشياء التى تتوجه به الحكومة والكتاب والمفكرون الى القطاع العائلى راجين ومتوسلين وداعين وناعين ولائمين.. بأمل أن يتولى القطاع العائلى نيابة عنا جميعا سد الفجوة المائية وذلك بمراعاة الاكتفاء بملء فنجان من الماء للحلاقة وملء كوز من الماء للوضوء وملء جردل من الماء للاستحمام ثم محاولة استخدام سقوط هذا الماء من فوق الذقون والأكواع والأجساد فى مسح البلاط.

الجميل فى هذا الموضوع أن مثل هذه الارشادات لا يصح رفضها بل يجب الحث عليها ليس بالضرورة بكل هذه الدعوة الى التقتير والتقشف فى استخدام المياه بل ربما بنصفه. ثم بربعه ثم بهذا التقشف كله ولكن بالتدريج.

إلا أن كل هذا الجهد المبذول فى توجيه القطاع العائلى لن يؤثر إلا فى نسبة ضئيلة من جملة استهلاك المياه فى مصر. فمن الثابت أن نصيب القطاع العائلى برغم الاسراف وقبل أى ترشيد لا يتجاوز ٤,٧٪ من جملة استهلاك المياه فى عام ١٩٩٣ ومن المخطط له فى الوثائق الرسمية أن يصل الى ٦٪ فى عام ٢٠٢٥.

أما الحجم المطلق لهذه المئويات فإنه لا يتجاوز بمليارات الامتار المكعبة إلا ٢,٩ فى عام ١٩٩٣ ولن تصل فى عام ٢٠٠٠ الى أكثر من ٣,١ ثم ٣,٦ فى عام ٢٠١٠ ثم ٥,١ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٥.

هذا هو نصيب القطاع المنزلى من جملة الموارد المائية المصرية وهو نصيب لا يمكن أن يكون ذا بال إذا ماوضعناه جنبا الى جنب مع الاستخدامات المائية فى القطاع الزراعى ثم القطاع

الصناعى ثم قطاع الملاحة بهذا الترتيب التنازلى.

فقد كانت الاستخدامات الفعلية للموارد المائية المصرية فى عام ١٩٩٣ والاستخدامات المختلطة للقطاعات المختلفة فى المستقبل تؤكد لنا أن ترشيد استهلاك المياه أشد وجوبا عند قطاع الزراعة باعتبار أن هذا القطاع هو المستهلك الأعظم للمياه وليس القطاع المنزلى الذى يأتى فى الترتيب حتى بعد قطاع الصناعة.

إلا أن ترشيد استهلاك الزراعة للمياه ليس أمراً سهلاً ولكن الفنيين قد يكون لهم فى ذلك سبيل محمود. فهم مثلاً يدعون الى تعديل التركيب المحصولى بما مؤداه تقليص المساحات المزروعة بالمحاصيل الشرهة للمياه مثل الأرز وقصب السكر، وأنا لا أدرى ماذا قد يكون رد الفعل من جانب الزارعين من الفلاحين والملاك، ومع ذلك فقد تكون لوزارة الرى والوزارات الفنية الأخرى تصرفات أخرى وتصورات أخرى تساعد على خفض استهلاك المياه عند هذين القطاعين المهمين.

أما القطاع المنزلى فحسبنا لإنصافه فى هذا الصدد أن نتذكر ونذكر الناس جميعاً أنه ليس من السهل على هذا القطاع اصلاح مايفسده المقاولون المسئولون عن السباكة داخل البيوت والدواوين. فمعظم السباكين الذين يستبيحون كرامة المهنة والصنعة فى استهتار خليع بعد أن هاجر الى الخارج أكثر الفنيين المقتدرين وتركوا وراءهم صنايعية أقل قدرا وقدرة.

ثم إن المتوافر فى السوق من الأدوات الصحية ذات الجودة ليست بالأسعار التى تجعلها فى متناول الراغبين الشاكين المتأزمين من سوء مايشترونه من أدوات تتناسب أسعارها مع ميزانياتهم بغض النظر عن جودتها وتظل المياه تتقاطر وتفيض داخل منازل لا تملك إلا ان تتذمر ثم تفيض المياه خارج المنازل بسبب مايصيب المواسير من كسر أو انفجار، فتغلق المياه عن المواطنين ويجأرون بالشكوى من انقطاع المياه ويتملكهم الخوف مما قد ينتشر من أوبئة وأمراض وقاذورات إذا استطالت مدد انقطاع المياه التى جعل الله منها كل شيء حى.

ثم لابد أيضا من الاشارة الى أهمية الالتفات الى شبكة المياه وما يشكو- أو ما كان يشكو- منه المسئولون عن مرفق المياه من عدم توافر العدادات وعجزهم عن صيانة واصلاح العدادات العاطلة والتجاء حسابات المرفق الى استخدام متوسطات القراءة بغير قراءة واعتبار انه ليس فى الامكان ابدع مما كان.

# ١ – ٣٥ ممارسة التسول الدولى!

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٥ )

قد لا يكون للدول المتخلفة خيار فى استهلاك ما يستهلكون فى الدول المتقدمة. ولكن ليس لها خيار فى مستويات الجودة التى يحددها المنتجون سلفاً لمستهلكيهم فى الدول المتقدمة خارج حدود التخلف المقيم. وفى الوقت نفسه نحن - فى الدول المتخلفة - عاجزون عن إقناع هؤلاء المتقدمين باستهلاك ما ننتجه بمستويات الجودة أو بالاحرى عدم الجودة التى تتسم بها منتجاتنا. وهذه الاشكالية تحتم علينا أن نتدبر معنى الجودة، ومعنى الكمال فى ظل عدم القدرة على التصدير، وربما عدم الرغبة فى التصدير، فاستهداف الجودة فى الانتاج المحلى بالمستويات العالمية مرتبط بالرغبة فى التصدير أو بإحلال الناتج المحلى (الجيد) محل الواردات (الجيدة). ولكن ليس كل المستهلكين فى الدول النامية باحثين عن الأجود، سواء كان مستورداً من الخارج أو كان انتاجه محلياً. فهناك فى هذه الدول قطاع كبير من المستهلكين لا يملكون القدرة على شراء الأجود واقتنائه أو استهلاكه. ولذلك فإن الجودة عندهم قد تحتل - بل غالباً ما تحتل - المرتبة الثانية بعد السعر. فاعتدال السعر عندهم أهم بكثير من تميز الجودة. وهذا أمر لا يصح أن يكون مدعاة للخجل. ولكى لا نخجل دعونا نستفيد من تجارب الدول المتقدمة نفسها، مثل تجربة بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

فقد كنا هناك، فى أوائل الخمسينات نشترى بأسعار معقولة منتجات بريطانية جيدة مخصصة للاستهلاك المحلى وممنوعة من التصدير، وفى المقابل كانت هناك سلع مناظرة لهذه السلع نفسها مخصصة للتصدير باسعار متميزة وممنوعة على الاستهلاك المحلى. نحن إذن ازاء موقف يتحتم فيه على الدول المتخلفة أن تزاوج بين نوعين من الانتاج المحلى. احدهما متميز للتصدير والآخر بتكلفة أقل تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين. فالسوق المحلى لن يقوى على سداد الاثمان الباهظة التى تقتضيها وتتقاضاها الواردات الاجنبية ذات الجودة الأعلى. معنى ذلك أن هناك موجبات اجتماعية للانتاج المحلى بغض النظر عن صلاحية مثل هذا الانتاج للتصدير. إذ لا يمكن للدول المتخلفة أن تضحى باحتياجات شعوبها اليومية ولا يمكنها أن تفرط فى حقوق الفئات التى لا تستطيع أن تدفع الثمن الباهظ الذى تقتضيه مستويات الجودة العالية المرعبة فى البلاد التى تنتج للتصدير الى بلاد العالم الثالث بالذات، فضلاً عن أن هذه الدول المتخلفة لن تستطيع أن

تصنع ما يصلح للتصدير لسداد قيمة هذه الواردات.

فإذا ترددت الدول المتخلفة فى الالتزام بالانتاج لتغطية احتياجات شعوبها أولاً، فإنها سوف تجد نفسها فى مأزق لا تحسد عليه. فلا هى قادرة على الوفاء باحتياجات شعوبها ولا هى قادرة على التصدير لشعوب الغير، فخوف الدول المتخلفة من انتاج ما هو ليس بالضرورة أجود الأنواع، قد يؤدى بها الى عدم الانتاج أصلا. وبذلك تظل على ماهى عليه فلا هى قادرة على انتاج الجيد، ولا هى راضية عن نفسها إذا انتجت ماهو أقل جودة، ولاهى قادرة على الاستيراد. فمن دون استيراد ماهو أجود، وبغير انتاج ماهو اردأ، سوف يتم تهميش الفئات المحرومة، وتهميش المجتمع بأسره على المستوى الدولى. ومن ثم يتعين على الدول المتخلفة ان تلتزم بالموجبات الاجتماعية فهذا هو الانقاذ الوحيد لها من السقوط الى الهاوية إذا هى لم تجد ماتستورده ولم تجد ما تصدره ولم تجد ما تستهلكه. فالانتاج المحلى، إذن مهما كان مستوى جودته هو الاجراء الوقائى الذى لن تجد أى دولة متخلفة مناصاً من اتخاذه، حرصاً منها على تحقيق التماسك الاجتماعى الداخلى بين مختلف فئات الشعب. يستوى فى ذلك الفئات التى تعودت ادمان كل ما هو مستورد، أو تلك التى لا تطمع فى أكثر من سد احتياجاتها من أى انتاج محلى بأى مستوى من مستويات الجودة، مادام الثمن معتدلاً، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن تهمل هذه الدول ما يمكن أن نسميه الموجبات الاقتصادية التى تتلخص فى تحقيق قدرة الدولة على التنافس مع سائر منتجى السلعة نفسها على المستوى الدولى.

ويقتضى ذلك من جانب الدولة المتخلفة العاجزة حالياً عن المنافسة أن تعكف على تحسين انتاجها بالتدريج الى أن تصل به الى مستوى التصدير بجودة تنافسية وسعر تنافسى.

وفى رأيى أنه لن تستطيع أى دولة متخلفة متساهلة متراخية أن تنتج للسوق العالمية بمستويات الجودة المطلوبة والمفروضة عدلاً أو ظلماً، الا عن طريق إحياء ما مات فى داخل نفوس هذه الشعوب التى عانت ما عانت وقاست ما قاست فى ظل الاحتلال الأجنبى، ثم تحت الحكومات الوطنية أيضاً. مما أورثها اليأس ومن ثم فلابد من استنفار المشاعر الوطنية عند الناس لكى يجيد الانسان فيها ويلتزم بتحسين الجودة فى كل ما ينتجه للتصدير أو حتى لغير التصدير. وهذا الحماس الوطنى هو أدعى وأفعل من أى وعى اقتصادى للالتزام بمستويات الجودة، لأن القضية فى نظرى تتعلق بكرامة الشعوب وحرصهم على كرامة أوطانهم إذا هم كانوا حريصين على التصدير. اما إذا لم يكونوا طامعين فى المنافسة الدولية. فلينتجوا دون مراعاة لاعتبارات الجودة. وليستمروا فى ممارسة التسول الدولى الذى اعتادوه، وربما استمرأوه.

# ١-٣٦ تجارة العرب مع العرب والعالم

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٨/١/٣ صحفة ١٧)

حين يتحدثون عن السوق العربية المشتركة، لا يجدون سبباً يدللون به على ضرورة قيام هذه السوق الا التباكى على أن حجم التجارة البينية (أى بين الدول العربية) لا تكاد تزيد على عشرة فى المائة من حجم تجارتهم مع العالم الخارجى ككل. ومن هنا يبدأون الانين، ثم الحنين، الى أن نكون أمة واحدة. ويقولون أه لو اننا كنا متساندين، وآه لو لم نكن متنافسين، فنحن ننتج نفس المنتجات فى كل دولة عربية. ومن ثم فنحن لا نكمل بعضنا الآخر. ذلك أن الدول العربية لو تكاملت، لامكن لواحدة أن تعطى الأخرى ربع غزال وتأخذ منها نصف خروف، أو على الأقل هكذا يظن الذين يتحدثون عن السوق العربية المشتركة.

هذه النظرة تدل على أننا من هواة الشجب والمشاجب. إذ إننا بحسب ما نظن، لو لم يتخصص أحدنا فى تربية الخراف وأحدنا الآخر فى تربية الغزلان، فلن تكون هناك وحدة عربية أو سوق عربية مشتركة، بل سيظل خروف كل واحد منا خروفا فى بلده ويظل غزال كل واحد فينا غزالاً فى بلده. يقولون هذا وينسون فى زحمة الاشجان أن تماثل السلع فى كل الدول العربية لا يحول بالضرورة دون قيام سوق عربية مشتركة. إذ ان هذا التماثل، ان كان يغنى دولة عربية عن التعامل مع شقيقتها العربية بمعنى أنه يعوق قيام سوق مشتركة للعرب، إلا أنه لا يعوق تكتل العرب لتجميع هذه السلع المتماثلة بحيث تتكون منها جبهة للتعامل ككتلة واحدة مع العالم.

ان العبرة فى ايجاد هذه السوق أن تكون خراف العرب جميعاً قابلة للتصدير لغير العرب بعد نبع بعضها محلياً، وأن تكون غزلان العرب جميعها مطلوبة عند هواة الغزلان فى الخارج بعد أن نستخرج لأنفسنا من بعض دمائها ما نشاء أو ما يشاء الغير من المسك.

القضية، اذن أشمل وأبعد وأعمق من مجرد زيادة حجم التجارة البينية بين كل البلاد العربية، ذلك لاننا لابد أن ندرك ان هناك سوقاً عالمية لابد أن يكون لنا وجود فاعل فيها كمصدرين وليس فقط كمستوردين. وهذا يقتضى أن يحسن العرب العمل ـ بعد ان احسنوا القول واتقنوه ـ وذلك بأن يجتمعوا ويعملوا على تدشين سلعة عربية تتوحد الجهود لاتقان صنعها بالمواصفات التى ليس بعدها مواصفات، والتى تضمن تفوقاً فى الجودة أو فى علاج الندرة، بما يكفل غزوها للأسواق

الأجنبية، وبعد أن تركت للغير مهمة غزو الفضاء الذى كان فى الماضى غزوا عربياً لا شك فيه بواسطة عباس ابن فرناس، على حد علمنا مما تلقيناه فى المدارس فى المرحلة الابتدائية.

والسوق العربية المشتركة ربما على خلاف السوق المشتركة بين العرب ـ ليست مجرد دكاكين وشوارع، ولكنها مفاهيم وقواعد تتأسس عليها هذه السوق من منطلق واحد الا وهو الإصرار على ضرورة وجود هذه السوق للتعامل مع غير العرب كمصدرين ثم كمستوردين ـ وليس العكس ـ وذلك من خلال رؤية واضحة لمقتضيات اقامتها. ولعل من أولى هذه المقتضيات ضرورة استبيان أهداف هذه السوق ووظائفها. هل هى تقليص اثار المنافسة بين الدول العربية فى الأسواق العالمية، أم هى حشد أسباب المنافسة الجماعية العربية ازاء عالم لا رحمة فيه ولا هوادة، أم انها فقط وبالذات تحقق نوعاً من التكامل بين الدول العربية مع احلال الانتاج العربى المحلى، محل الواردات غير العربية.

وأياً كان الهدف، فإن الأمور التى لا مفر منها تتمثل فى جهود نذكر منها ما يلى على سبيل المثال لا الحصر:

١ـ رسم خريطة الانتاج العربى بما يفصح بوضوح عن امكانات زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية.

٢ـ رسم خريطة الصادرات العربية الى غير العرب بما لابد أن يؤدى الى تقليص التنافس المنفرد من جانب كل دولة عربية مع غيرها من الدول العربية على نفس الأسواق غير العربية بحيث يفضى كل ذلك الى تكتيل المنافسة الجماعية للدول العربية مجتمعة ازاء الغير.

٣ـ رسم خريطة الاستثمار وتوزيعه بين أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة سواء فى الزراعة أو الصناعة أو خلافهما وذلك فى كل دولة عربية بما يتناسب مع امكاناتها الذاتية وما سوف يحقق التكامل بينها، ولكن ازاء الغير.

مثل هذا التكتل فى شكل سوق عربية مشتركة (وليس فقط فى شكل سوق مشتركة للعرب) سوف يحقق لهذه الدول العربية قوة تفاوضية أكبر مما قد تتمتع به كل منها فيما لو بقيت خارج هذا التكتل. ولكن المؤسف اننا أنشط فى صناعة الاتفاقات وصياغتها منا فى صناعة التقدم وصياغته، ذلك لان لدينا اتفاقية لاقامة السوق العربية المشتركة منذ ١٩٦٤، وتبعناها باتفاقات اخرى عن حرية التبادل التجارى، ثم عن حرية انتقال العمالة، ثم عن حرية انتقال رؤوس الأموال.

فهل نحن ياترى فى حاجة الى اتفاقات جديدة أم اننا فى حاجة فقط الى تحريك المياه الراكدة التى فى جوف هذه الاتفاقات، بحيث يتم تنفيذ ما يمكن تنفيذه منه ولو على مراحل.

# ١ - ٣٧ المستثمر الصغير.. والمشروع الكبير

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢ صفحة ١٠)

التنمية تحت أى نظام اقتصادى.. حرا كان أو مخططاً.. تعتمد فيما تعتمد على توافر الاستثمارات، والاستثمارات تحت أى نظام اقتصادى.. لابد أن تأتى من المدخرات، والمدخرات تحت أى نظام اقتصادى.. تمثل نسبة من دخل الفرد أو الجماعة... هذه النسبة غالبا ما تكون نسبة ضئيلة - حتى إذا هى زادت على الصفر - عند أصحاب الدخول الضئيلة.

وصغار المدخرين كثيراً ما يضلون الطريق إذا هم رغبوا فى توظيف أموالهم المتواضعة فكانوا يذهبون بها الى شركات توظيف الأموال التى استولت فى بداياتها على كميات لا بأس بها من مدخرات المواطنين.. ولما حدث من هذه الشركات ما حدث ارتضى كل مدخر صغير (أو متوسط) لنفسه أن يضع ما لديه فى البنوك فى صورة أو أخرى من صور الايداع إما فى حساب جار أو فى حسابات التوفير أو فى شهادات استثمار أوفى ودائع.. إلخ.

ورغم أن البنوك غالباً ما تتولى توجيه ما يتجمع لديها من المدخرات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة الى الاقراض فيتحقق لها بذلك هامش ربح هو عبارة عن الفرق بين سعر الفائدة المدين الذى تدفعه للعملاء الذى يقل طبعا عن سعر الفائدة الدائن الذى يدفعه المقترضون الى هذه البنوك مقابل اقتراضهم منها.. كما أن البنوك قد تتوجه ببعض مدخرات المودعين للمشاركة فى مشاريع معينة أعتقد أن معظمها مشاريع إسكان.

ولست أظن أن بين هذه البنوك من يحرص على أن يقيم وينشئ مشروعا عملاقاً يطمئن المواطن العادى الى أن البنك قد قام بدراسته وتقييمه لكى يجتذب هذه الأموال الحائرة فى أيدى هؤلاء الذين هم من فئة المستثمر الغشيم والمدخر الحريص أو الجبان.

واجب البنوك هنا ألا تكتفى بتحويش أموال الغير لديها وإقراضها لغير هذا الغير والاكتفاء بهامش الربح بين ما تتقاضاه وما تدفعه.

كما أن واجب هذه البنوك ألا تكتفى بدراسة المشاريع التى يتقدم بها المستثمرون اليها لتبرير حصولهم على القروض من هذه البنوك بل يتعين عليها ان تتولى هى نفسها طرح مشروعات انتاجية خاصة بها بعد أن تطمئن الى أهمية هذه المشروعات وسلامتها وجداوها الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية دون الاكتفاء بمشاريع الاسكان التى تتبارى البنوك فى مساندتها ومساندة شركات الاسكان والتنافس مع المقاولين والمهندسين أو مساندتهم فى هدم الفيلات وبناء العمارات.. الخ.

أقول لو أن البنوك اتجهت الى طرح مشروعات للغذاء المزروع والغذاء المصنوع والكساء والعلاج والتداوى لكان هذا أجدى على المجتمع ولاستطاع صغار المدخرين ان يتهافتوا عليها ثقة منهم فى نوايا بنوك مصر بدلا من أن يقعوا فريسة فى يد شركات توظيف الأموال وتضيع أموالهم عليهم وعلى المجتمع وعلى الاقتصاد القومى بأسره.

إذا كان الناس يظنون أن البنوك التجارية لا يصح لها أن تقوم بأى عمل استثمارى.. فمعنى ذلك اننا نريد من البنوك الا تساهم فى أى عمل انتاجى.. وإذا كانت الكتب قد حرمت على البنوك التجارية ان تمارس نشاطاً استثماريا.. فإننا يجب ألا ننسى أننا نحن الذين كتبنا هذه الكتب ونحن الذين وضعنا هذه القاعدة وذلك لحماية النظام المصرفى من بعض الاثار الضارة التى قد تترتب على مجازفات استثمارية خاصة.

أليس فى الامكان وضع الضوابط اللازمة لتحاشى مثل هذه الاثار الضارة ثم اليس فى الامكان أن تخصص هذه البنوك داخلها أو بجانبها أو خلف مبناها قسماً مستقلاً أو حتى شباكاً مستقلاً.. له إدارته المستقلة، وله مساره الواضح المستقل عن كل الأقسام (التجارية) الاخرى فى البنك ولكن تحت نفس القيادة.

ان الاقتصاديين المتخصصين خارج مصر يدعون الى ان ننشىء البنوك التجارية داخلها أو بجوارها أو خلفها شيئا أشبه ما يكون بانه بوتيك للاستثمار بل انهم قد اسموه بالفعل Corporate Finance Boutique لكى يقفزوا فوق القيود الحديدية التى وضعتها البنوك فى العالم الثالث حولها، وهم الآن يأملون فى تدشين فكرة الاستثمار للبنوك التجارية النائمة الناعمة.

وفى رأى هؤلاء الاقتصاديين المتخصصين خارج حدود مصر (المحروسة) ان هذا المخرج لا يؤثر على انشاء بنوك الاستثمار للاستثمار وحده.. الا أننا فى الدول النامية عادة ما نتهيب دخول بنوك الاستثمار.. وعادة مالا يدخلها الا كبار المستثمرين المليونيرات أو المليارديرات. أما المدخر أو المستثمر الصغير فإنه يخشى ـ وله الحق فى أن يخشى ـ انه إذا دخل بنوك الاستثمار فإنهم سوف يفحصونه فحصاً اكلينيكياً سوف يفشل فيه من غير شك.

فالبنوك لها مواصفاتها ومتطلباتها من طلاب القروض الكبار الذين لهم بدورهم أوصافهم عند كل بنك يترددون عليه طلبا للاقتراض وهم فى هذا عالمون بمقتضيات هذه العملية.. من قدرة على

العرض والمساومة حول أسعار الفائدة.. كما أن لهم جاذبية خاصة وعلاقات متنامية داخل هذه البنوك من كثرة ترددهم عليها وتعاملهم معها.

اما الجهلاء بفن الاقتراض وأصول الاستثمار فانهم يحجمون عن دخول بنوك الاستثمار عرفاناً بقدر النفس وهو فى نفس الوقت يحجم عن عرض أمواله (المتواضعة نسبياً) على البنوك التجارية (حالياً) لانها ليست (قد المقام) والبنوك التجارية غافلة عنه وغافلة عن كل من لا تطأ قدماه أرضها.. مكتفية بأن تجتذب من المواطنين من لا ترقى مدخراته الى حد الاستثمار فى المشروعات الانتاجية ولا تطمئن نفسه الى الاحتفاظ بها فى بيته ولا الى تسليمها للمغامرين.. ومن ثم فإنه يودع مدخراته فى البنوك إما فى حساب جار أو فى حسابات التوفير أو فى شكل ودائع أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية أو.. أو.. وتظل هذه الأموال فى خزائن البنوك تنتظر الزبون الراغب فى الاقتراض بضمانات محددة.. رغم اننا نسمع بين الحين والحين عن قروض ضاعت على البنوك بسبب سلامة النية وسوء نية المقترض أو سوء تصرفاته رغم ما قدمه للبنوك من ضمانات.

# ١ - ٣٨ هل يمكن استنساخ طلعت حرب؟!

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٩ صفحة ١١)

قديماً قالوا: إذا مات منا سيد قام سيد.

ولكن يبدو أن هذا لا يصدق دائماً فى كل حالة ولا يصدق على كل الاسياد أو ربما انه لا يعنى ان لكل سيد بديلاً مطابقاً للسيد الذى مات.. وبذلك فإنه عندما يموت منا - أو من سوانا - سيد لا يقوم بالضرورة عندنا أو عندهم سيد جديد..

وحتى إذا قام فإنه لا يحل بالضرورة محل السيد القديم بنفس المقاس.

ولعل من أقوى الأدلة على ذلك أن من بين الأسياد الذين قاموا عندنا لم يأت حتى الآن بديل لطلعت حرب مؤسس نهضة مصر.

وطلعت حرب - لأولئك الذين ربما لم يسمعوا عنه من قبل - لم يكن مجرد مؤسس أول بنك وطنى فى مصر، بل هو فى الواقع مؤسس كل بنك وطنى أتى بعد بنك مصر فهو رمز النهضة المصرفية فى مصر تدين له كل قيادات المصارف المصرية حاليا وسابقاً بوجودهم حيث نراهم الآن - وإن كان بعضهم لا يدركون - أنه لولا طلعت حرب لما تقلد واحد منهم موقعه ولما اتجه الاف المصريين الحاليين الى دراساتهم المصرفية وتخصصاتهم المصرفية المتفرعة المتشعبة.

بل إن طلعت حرب قبل كل هذا وذاك قد اقترن اسمه بكل ما هو مصرى فى مصر بفضل ما وفقه الله اليه من استمالة المصريين القادرين والأقل قدرة وغير القادرين الى التكاتف لانشاء شركات بنك مصر العتيدة الوطيدة والتى كان يمكن أن تستمر عتيدة وطيدة لولا ما أصابها من لمسات الإدارة المعاصرة بسبب المستويات المتواضعة التى تقلدت هذه المناصب.. أو ربما بفعل اثار السنين.

والعجيب أن الإدارة المصرفية المعاصرة لم يعد يعنيها أن تقول لنا بين الحين والحين انه كان فى مصر شخص اسمه طلعت حرب.. فهم لا يقولون مثلاً إن بنك مصر قد أسسه طلعت حرب بل يقولون تأسس بنك مصر - هكذا كما لو كان بنك مصر قد أسس نفسه فى ٢ ابريل ١٩٢٠ (راجع الأهرام ١٩٩٨/١/١٤ صفحة ٨).

وليس اسناد نشأة بنك مصر الى طلعت حرب من قبيل رد الفضل لأصحابه فحسب ولكنه أيضاً

تأصيل لا لتاريخ البنك وحده بل هو تأصيل لبدء شرارة النهضة الاقتصادية التى اشعلها طلعت حرب فسرت نارها فى هشيم الاقتصاد الوطنى فى ذلك الحين بل إنه لولا طلعت حرب لما اتخذ بنك مصر شكل الشركة العربية المساهمة اعتبارا من ١٢ فبراير ١٩٦٦ ولما أصبح له اليوم بجانب مركزه الرئيسى ٢٤٢ فرعاً بالتمام والكمال.

كما انه ليس من العدل ان يقال إن الغرض من إنشاء البنك كان مقصوراً على مباشرة جميع الخدمات المصرفية والمالية المصرح بها للبنوك التجارية كما أصبح حاله وحال البنوك جميعاً طبقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى المعدل بالقوانين أرقام ٥٠ لسنة ٨٤، ٢٧ لسنة ٩٢، ٩٧ لسنة ١٩٩٦ وغيرها من القوانين المنظمة لأعمال البنوك.

ذلك لان العدل يقتضى ان نؤكد ان أغراض إنشاء بنك مصر كانت تتجاوز مجرد الاغراض المصرفية المعروفة.. فقد كانت اغراضه تتمثل فى ذهن طلعت حرب أغراضاً وطنية.. وكيف لا.. وبنك مصر كان هو الثمرة الاقتصادية لثورة عام ١٩١٩ باعتبار أن الروح العامة التى أوجدتها الثورة فى النفوس كان لها أثرها فى نجاح الدعوة الى تأسيس بنك وطنى فى مصر كانت الدعوة الى انشائه قد ظهرت فى الواقع إبان الثورة العرابية (راجع ثورة ١٩١٩ لعبد الرحمن الرافعى الجزء الأول الطبعة الثالثة ص ١٦٧) ثم مالبثت هذه الدعوة ان تجددت قبل الحرب العالمية الأولى.. وقبل ظهور ثورة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات على وجه التحديد ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذى كان يمكن أن يكفل لها النجاح.

مما دعا المرحوم عمر بك لطفى الى ان يقول فى خطبته التى القاها يوم ٣١ يناير ١٩٠٩.

«إنى وإن كنت أحبذ فكرة إنشاء بنك وطنى كبير لكنى أظن أن هذا المشروع سابق لأوانه، وأن الأفكار لم تهيأ بعد لقبوله وفى اعتقادى أن خير نظام يحسن إدخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادىء التعاون.

ثم لم يلبث عمر بك لطفى أن عزز هذه الدعوة فى خطبته التى القاها فى ٢ مايو ١٩١١ أى بعد خطبته السابقة بحوالى أكثر من عامين حين قال:

«إذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موفقين اليوم إلى إنشاء مصرف عام.. فعلى الأقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليتخلصوا على الأقل من شر المرابين».

ثم إذا بطلعت حرب بعد شهور وبحلول نوفمبر ١٩١١ يصدر كتابه عن «علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة»، وقد دعا طلعت حرب فى كتابه الى انشاء البنك الوطنى ولكن دعوته لم تتحقق فى عام ١٩١١.. رغم ان طلعت حرب لم تكن تعوزه الهمة والعزيمة والكفاية

اللازمة لتحقيق هذه الدعوة ولكنه لم يجد من الأمة فى سنة ١٩١١ من الاستعداد لتأييد دعوته مثلما وجد فى عام ١٩٢٠.

بعبارة أخرى فإن الدعوة التى اطلقها طلعت حرب الى تأسيس البنك الوطنى بنك مصر لم تلق قبل ثورة ١٩١٩ ما لاقته بعد ثورة ١٩١٩ من مناصرة الأمة وذلك لأن الروح العامة للثورة قد بعثت فى النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة الى تأسيس بنك مصر.

وحرى بنا أن نذكر أن روح ثورة ١٩١٩ قد طوقت المجتمع كله وطافت به يميناً وشمالاً شرقاً وغرباً فانتشرت الجمعيات التعاونية (جمعيات التموين الخيرية) فى العواصم والمدن والقرى فى عام ١٩٢٠.

وطلعت حرب لم يؤسس بنك مصر لكى يكون بنكاً تقليدياً ولكنه أنشأه لكى يؤدى وظيفة اقتصادية مرموقة كنواة أو بادرة لتأسيس شركات أخرى لها دورها الذى بدأت منذئذ فى ادائه براً وبحراً وجواً فكان أن أنشئت شركة مصر للملاحة.. وشركة مصر للسياحة.. وستوديو مصر وشركة مصر للغزل والنسيج.. الخ ومالبث أن ترتب على هذا الجهد أن أصبح فى مصر صرح صناعى.. أو فلنقل قلعة صناعية لها وزنها لا داخل مصر وحدها بل على مستوى الوطن العربى.. ثم على المستوى العالمى (على الأقل فيما يتعلق بالصناعات القطنية).

وقد حرص طلعت حرب على ألا تتركز كل هذه الأنشطة فى القاهرة بل توزعت بين المحلة الكبرى وكفر الزيات وبنى قره ونجع حمادى وأبى قرقاص والحوامدية وكفر الدوار.. فكان بنك مصر (فى العشرينيات) بمثابة مصدر الاشعاع الاقتصادى لمصر ولكل أقاليم مصر ومديرياتها (التى تسميها الآن محافظات).

ولا أحسبنى الآن (فى التسعينيات) فى موقع أدنى مما كنا عليه فى العشرينيات ولا يصح أن يكون بنك مصر الأمس.. أقدر من البنوك المصرية اليوم التى أصبح عددها بفروعها بالآلاف على إنشاء المشاريع الاقتصادية بطول مصر وعرضها.

لقد اسهم بنك مصر تحت قيادة طلعت حرب بمفرده ثم بزمرته وجماعته مساهمة سخية جادة فى بناء صرح صناعى (انتاجى) فى مصر عن جدية ووعى..

كل ذلك من أموال المصريين وحدهم وبجهد الشارع المصرى وحده. فماذا ونحن حولنا اليوم عدد لا يستهان به من المستثمرين المصريين الذين شهدت لهم مصر وشهد الخارج لهم بالكفاءة وسعة المعرفة.

ألا يمكن لمصارفنا أن تحذو حذو طلعت حرب (وبنك مصر) وتفعل مافعله الرجل فى العشرينيات والا تكتفى بالاقراض ومنح التسهيلات الانسانية لبعض أصحاب المشاريع الفردية أو العائلية..

وألا تكتفى أيضا يمنح القروض لغرض الانشاءات والمبانى.. فمصر والمصريون فى حاجة الى رعاية بنوكها لها ولهم.. بأن تتبنى هذه البنوك مشروعات انتاجية ذات الناتج السلعى الملموس.. كى لا نظل نتحسر على طلعت حرب الذى لا يمكن استنساخه.. إلا إذا عاد الى الحياة.. ولم يبق إلا أن ينزل المستثمرون الحاليون.. ساحة طلعت حرب.. لكى يخوضوا معركة أظنها تهون بجانب المعارك التى خاضها طلعت حرب بشراسة وحكمة.

# ١ ـ ٣٩ ...بل التفوق العربى المشترك أكرم

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٨ صفحة ١٠ )

السوق العربية المشتركة.. هدف عربى مشترك. يشترك العرب فى التوجه نحو تحقيقه ولكن بدرجات متفاوتة من الحماس. وهم على اختلاف درجات حماسهم يتصورون أن ضآلة حجم التجارة بين الدول العربية أمر مخجل لابد من علاجه، ولابد من زيادة حجم هذه التجارة البينية.. وأن السبيل الى ذلك هو انشاء السوق العربية المشتركة.. كأنما هى الدليل الوحيد على قوة العرب وتضامنهم!!.

ولكننا لا ندرك أننا بذلك قد وضعنا أنفسنا فى مأزق يبعث على شماتة الشامتين.. وان شماتة الشامتين سوف تظل قائمة وباقية على مر السنين والى يوم الدين طالما انه ليس هناك ضمان لزيادة حجم التجارة بين الدول العربية.. حتى بعد قيام السوق العربية المشتركة.

فهل ياترى لا يوجد للسوق العربية المشتركة هدف بديل قد يكون فى تحقيقه اعلاء لشأن العرب وتثبيت لتضامنهم وحض على نمائهم؟

ماذا مثلاً لو قررنا نحن العرب جميعاً انه ليس من الضرورى ان تزيد حجم التجارة بيننا وبين أنفسنا.. بل الاجدر بنا ان تزيد حجم التجارة بيننا وبين غير أنفسنا.. بيننا وبين الناس.. بيننا وبين الآخرين.. أليس هذا أجدى.. واكرم؟

بمعنى اننا بدلا من أن نجادل بعضنا بعضا فى سبيل الحد من التنافس العربى بين العرب يمكننا أن نحاول السكوت على ازدواج نفس الانتاج بين الدول العربية، بمعنى عدم الاصرار على منع الآخرين من العرب من انتاج ما تنتجه دولة عربية أخرى.. كما لا يعنى ذلك الاستغناء عما ينتجه العربى الآخر من نفس السلعة وإنما يعنى ان يتنافس كل العرب فى كل الدول العربية فى تحسين نوعية انتاجهم ولو من نفس السلعة.. لمواجهة العالم الخارجى.

فإذا ما استمر انتاج السلعة الواحدة بمواصفات (عالمية) موحدة ومؤكدة وإذا اتفقنا فيما بيننا ـ نحن العرب ـ على الالتزام بهذه المواصفات المتفق عليها سلفاً والمستوحاة من المواصفات العالمية فإن معنى ذلك أن العرب ـ مجتمعين ـ سوف يصبحون كتلة قادرة على التصدير الجماعى لسلع بعينها بالاضافة الى قدرة كل منها على التصدير المنفرد.

لو تم ذلك فإن معنى ذلك زيادة قوة الأمة العربية (مجتمعة) فى التفاوض الجماعى ازاء الغير ومن ثم تحقيق المزيد من النشاط التجارى المشترك ربما فى اطار سوق عربية مشتركة ولكن بمفهوم جديد.

وبديهى أن الأمر لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية أو بدافع الحماس ولكن من خلال دراسة امكانات التفوق العربى المشترك فى انتاج سلعة واحدة (أو عدد معين من السلع) يتم تسعيره تسعيرا دولياً يكفل الاقبال عليه دوليا مع ضبط وسائل تسويقه دولياً بما يكفل صموده فى وجه المنافسة العالمية التى نعلم جميعاً انها سوف تزداد شراسة على مر الأيام والسنين.

هنا يتعين على العرب - من خلال جامعتهم العريقة التى جاوزت خمسين عاماً من العمر المديد - إن شاء الله - أن يدرسوا مقومات الجودة (الجماعية) - لأى سلعة يتم الاتفاق على انتاجها فرادى أو جماعات.. ودراسة أسباب القدرة التنافسية (الجماعية) وامكانات التسويق (الجماعى) وبذلك تصبح المهمة الجديدة والهدف الجديد للتعاون العربى المشترك فى مجال التجارة الدولية هو توزيع الأدوار التسويقية بين الدول العربية لتسويق نفس السلعة أو نفس الخدمة التى تشترك فى انتاجها أكثر من دولة عربية بدلا من البكاء على فائض مشترك لا يستطيع أو لا تريد الدول العربية التعامل فيه فيما بينها، وبذلك نخرج من منطق القمع الذى يستهدف التراضى على امتناع دول عربية عن مزاحمة دول عربية اخرى فى انتاج ماتنتجه تلك الدول.

وبدلا من ان تتكاثر مظاهر السلطوية بين الدول العربية. يمكن أن تتكاثر بدلا منها أسباب التعاونية بينها فى تسويق نفس الشىء خارج حدود كل الدول العربية.

والفيصل فى تحقيق النجاح كما هو معلوم يكمن فى عنصر الجودة.. وهنا يمكن الاتفاق الجماعى على ان تنزل الدول العربية الى الاسواق العالمية متكاتفة فى شكل كتلة عربية موحدة عقدت عزمها وصممت على مراعاة بلوغ أعلى مستويات الجودة فى كل ما تنتجه وعقدت عزمها أيضاً على تحقيق فائض (مشترك) يكفى استهلاكها ولو من نوعيات أقل جودة من نفس المنتج اذا كانت اسواقهم المحلية فى حاجة الى استهلاك هذا المنتج بالذات.

مثل هذا التنويع فى مستويات الجودة وفرزها فرزا أول وثانياً وثالثا ورابعاً معمول به حاليا فى كثير من المنتجات العربية فى كل سوق من الأسواق العربية ولكن للاسف ان الفرز الأول فى بعض الاحيان لا تتوافق جودته مع الجودة المطلوبة عالمياً... هذه واحدة.

اما ان نعمل من الآن على زيادة (حرارة) التجويد بحيث نرقى الى مستويات التصدير العالمية فهذا أمر وارد وما عدا ذلك مما اهو أقل جودة أو بلا جودة فإنه يمكن ان يظل داخل كل سوق أو

يتم تبادله فى الدائرة العربية العتيقة. وليس هذا اختراعا أو بدعة فهذا هو ما تتبعه دول اخرى أوروبية، ان تحتفظ لنفسها بكل ما لايرقى الى مستوى التبادل التجارى العالمى أو مايسيء الى السمعة العالمية للدولة المنتجة.

وقد كان هذا هو اسلوب انجلترا (تحديدا) فى اعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد عشنا فيها نستهلك فى الداخل مالا يليق بانجلترا ان تصدره للخارج بل كانت هناك فى نفس هذه الانجلترا سلع تصنع خصيصاً للسوق المحليةاسمها Utility Items اما ما يتم تصديره فلابد ان يكون باعثا على الفخار للدولة المصدرة باعثا على ابهار المستوردين لدرجة ان من بين ما كان معدا للتصدير.. ما كان يحجز للاستهلاك الداخلى اذا كان معيبا عملاً بالمثل القائل عندنا «البايرة على بيت أبوها».

وأحسب أننا اذا انتهجنا هذا النهج فاننا سوف نستطيع بذلك ان نكفكف الدمع المنهمر والذى استمرأنا استمراره حزنا على فشل التعاون العربى أو السوق العربية المشتركة.. رغم ان سبل نجاحها مضمون فيما لو غيرنا اتجاه البوصلة بدلا من ان ننعى على كل دولة عربية حرصها المستميت على ان تستمر فى انتاج ماكانت ومازالت وما ستظل تنتجه الى يوم الدين، حتى ولو كانت تنتجه دولة عربية أخرى.

فلنعمل اذن على تشجيع كل دولة عربية على ان تنتج ماتريد وأن يتم التنسيق فقط فى مجال التسويق العالمى بشرط أن يسبق ذلك تنسيق أو اتفاق على مستوى الجودة الذى يشد المستهلكين من خارج الدائرة العربية فى الأسواق الغربية وبأسعار مجزية للعرب اجمعين وعادلة للعالم أجمع.. مادام شرط الجودة قد تحقق.

وعله من المناسب أن تحذو الدول العربية فى تحقيق هذا المنهج حذو الأوابك OAPEC فيما يتعلق بالبترول.. إذ يتم الاتفاق سلفاً على الكميات التى يتم انتاجها خشية الاغراق أو البوار كما يتم الاتفاق على برامج التنقيب وكميات المخزون أيضاً بدافع تحاشى الاغراق وتحاشى البوار.

بذلك نحمى السلع العربية من البوار.. ويتم لنا ما نريد وما سبق دائماً أن أردناه.. ويبدو أننا اجهضناه.. كفكر وسياسة اطلقنا عليها اسم السوق العربية المشتركة انسياقاً مع فكر وسياسات الدول الأوروبية (مع الفارق) وبنفس الصورة التقليدية المعتادة.. بغير مواءمة أو ابداع.

قد آن الآوان بعد هذا الإجهاض ان نساعد على تحقيق حمل جديد وولادة جديدة من خلال خصوبة فكرية أكثر جدوى وأقل عنتاً وأرحب صدراً وأوسع أفقاً.. والله المستعان من قبل ومن بعد.

# ١ - ٤٠ الخصخصة فى غابة القوانين

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٩٩٩/٤/٥ صفحة ٣٠ )

تعودنا أن نسمع عن قانون الغابة.

ولكنا لم نتعود أن نسمع عن غابة القوانين.

ومع ذلك فإننا نعيش فى وسط غابة من القوانين.

وكما ننادى بضرورة قطع الأشجار من الغابات، فإننا لابد أن ننادى بقطع عدد من القوانين من غاباتها. لقد أصبح الأمر ضرورة منذ زمن بعيد.. ناهيك عن تضاعف هذه الضرورة بمناسبة الخصخصة.

ولكنها ضرورة قائمة على كل حال خصخصة أو لا خصخصة، فقد لا يعلم الكثيرون أنه قد صدر فى مصر حوالى ستة آلاف قانون فى فترة لم يتجاوز مداها ثلاثين عاماً أى أنه لم يكن يمضى على مصر يوم واحد فى تلك الحقبة دون أن يصدر فى هذا اليوم الواحد نصف قانون أو بالأحرى كانت القوانين فى مصر تصدر بمعدل قانون واحد كل يومين.. فلم يكن يمر يومان دون أن يصدر فى مصر قانون جديد.

فإذا نحن تجاوزنا دائرة التهكم والتندر على هذا الاسراف التشريعى المقيت قد يكون من المفيد أن نتساءل عما إذا كانت هذه القوانين قد حققت ماكان مرجوا تحقيقه من وراء إصدارها بهذه السرعة الشيطانية الفائقة.

كما قد نتساءل أيضا عما إذا كان صدور هذه القوانين كل فى حينه لم يسفر فى الواقع إلا عن كثير من التناقضات بسبب اللهفة على اصدارها وعدم التريث فى دراسة الموجود منها والمنشود من ورائها.

وأغلب الظن أن تتابع صدور القوانين وتلاحقها وتراكمها قانونا بعد قانون قد أدى من حيث لا يدرى أحد الى ايجاد تناقضات من حيث أردنا أن نسد بعض الثغرات التى ربما تكون قد احتوتها القوانين السابقة وفى كل مرة نكتشف ثغرات جديدة حتى فى القوانين التى أصدرناها لسد ثغرات سابقة.. وهكذا مرة تلو الأخرى بهدف سد الطريق امام المتحايلين على كل قانون سابق.. تحايلاً يكسر قيودها وعوائقها وكوابحها رغم أنف المشرعين.

بل إن أغلب الظن أن النية كانت تتجه تباعاً الى تحصين الضمانات والقيود بمزيد من الضمانات والقيود والعوائق والكوابح فى القوانين المتتالية حتى بلغت ستة آلاف قانون بالعدد أو أكثر.

ومما لا شك فيه أن هذا الاسراف أو الانفلات التشريعى قد أثر من حيث ندرى أو لا ندرى على مصالح الأفراد والعائلات ووحدات الانتاج المختلفة.

فنحن نستعين بالمحامين للدفاع عنا حين نريد الاختصام.. ونعتمد عليهم فى انتزاع حقوقنا من خصومنا إذا كنا مظلومين أو لتغليب ظلمنا على الخصم إذا كنا ظالمين.

وإنى وإن كنت لا أدرى شيئا عن نوعية القوانين الستة آلاف التى صدرت خلال الحقبة المذكورة وأجهل تصنيفها الى تشريعات مدنية أو إدارية أو جنائية.. الخ، إلا أننى أعلم علم اليقين وأكاد أجزم بأنه لا يمكن لأى محام أن يستوعب مضمون ومفهوم كل هذه الآلاف من القوانين.

ومن ثم يتوه المحامى ويتوه معه موكلوه وتتوه فى المحاكم حقوقهم ويطول السعى وراء هذه الحقوق.. خصوصاً إذا ما فوجئ المحامون فى ساحات القضاء أن هناك قوانين قد استجدت ولم يكونوا بها عارفين.

فما بالك إذا أدركنا أن مصر الآن تريد - أو يراد لها - أن تتخصخص فى وسط هذه الأحراش القانونية الشائكة التى لا مهرب منها إلا إليها. ذلك باستثناء القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩٣ الذى قيل لى انهم قد عبأوا فيه كل الفتافيت ذات العلاقة من قوانين الدولة وأحسب أنها لا تزيد فى العدد على عشرات أو ربما مئات فما بالنا بالآلاف الستة التى لابد قد زادت منذ انعقاد مؤتمر العدالة فى القاهرة الذى انقضى عليه حوالى عشر سنوات والذى استقيت هذه المعلومات من اضابيره ووثائقه ومستنداته.

ولست أظن أن الذين فكروا فى هذه التشريعات وأصدروها قد خطر على بالهم ان المحامين سوف يتعثرون أو ربما أرادوا للعدالة ان تتعثر.. ولكنهم قطعاً لم يفكروا ولو للحظة واحدة انه ستكون بمصر دعوة للخصخصة أما وقد ارتفعت الأصوات بهذه الدعوة فقد أصبح مطروحاً على الملأ مشكلة الملاك والمستثمرين الجدد.. كيف يأمن هؤلاء شر هذه الآلاف الستة من القوانين. وكيف يمكن للمالك القديم فى ظل هذه الالاف من القوانين أن يوصى القائمين على التطبيق من أتباعه وموظفيه بمراعاة الهدف الذى يتجلى علينا كل يوم كمطلب مستهدف دون اعتبار - أو حتى آخذين فى الاعتبار - كل هذه النصوص التى هى فى صلب كل هذه القوانين القائمة.

البيئة التشريعية إذن فى حاجة الى تنقية من بعض النصوص المعاكسة لتحقيق هذا الهدف،

هذا إذا صح أننا جادون فى تحقيق هذا الهدف بغض النظر عن رؤية كل فرد منا للموضوع من وجهة النظر السياسية أو التاريخية أو الايديولوجية.

فالدولة هى التى أرادت لنا فيما مضى أن يكون فى مصر قطاع عام يكبر وينمو ويترعرع، والدولة هى التى تريد لنا الآن أن يكون فى مصر قطاع خاص يكبر وينمو ويترعرع. وهذا يتطلب تطهير الغابة من كل هذه القوانين أو على الأقل يقتضى التنسيق بدءا بفك الاشتباك بين هذه القوانين المتعاقبة المتراكمة حتى لا يصطدم هذا القطاع أو ذاك بعقبات تعوق مساره إذا هو اكتشف فجأة انه قد رسم مساره فى ضوء قانون جاء من بعده قانون ينسخه ويلغيه ويهدره.. ولكن دون أن يعلم ودون أن أعلم ودون أن نعلم.. خصوصاً أنه لا يقوى على متابعة الناسخ من هذه القوانين والمنسوخ على مدار الأعوام الثلاثين أو أكثر.

ولعل المطلوب باختصار هو أن يتولى أهل الاختصاص إدماج وضغط كل هذه القوانين بحيث تظهر من جديد فى مجموعة أقل عدداً وأفعل أثراً، وأكثر هضماً بما يجعل من الممكن للمسئولين عن هذا القطاع أو ذاك أن يستندوا اليها باعتبارها مجموعة مركزة.. لا يأتيها التناقض من أى اتجاه. وأظن أن هذا أمر ممكن بل هو فى الواقع واجب وطنى حتمى. حتى لا تضيع كل الجهود الجادة سدى... أو هباء.

لابد إذن من وجود لجنة متخصصة تعكف على فحص القوانين المتراكمة فى الدولة وفرزها واستبعاد مالا لزوم له منها.. وادماج المتماثل منها وايضاح الغامض فيها.. بقصد تحصين حق المواطن المستثمر وغير المستثمر.. وذلك بإتاحة نصوص واضحة له وللمحامين فى غير لبس أو ابهام وتصفيتها كلها ـ بعد الفحص والفرز ـ فى حفنة محدودة يخف على المحامين حملها فى الذاكرة (مثلا) ويخف على القضاة عبء التحقق من مدى استمرارها أو انتهاء آمادها أو صدور ماقد يكون قد ألغاها أو قام بنسخها أو بإبطال مفعولها من القوانين الأخرى المتتالية من بين تلك القوانين المتسارعة المتعجلة.

# ١ -٤١ الفقر ليس خطأ ولكنه سقف وقاع (ومصر لا يصح أن تجوع)

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٤ صفحة ٤٤، ٤٥ )

خطوط الفقر التى يتحدث عنها بسطاء الخبراء على مستوى العالم ببراءة لا يمكن أن تكون صالحة لكل زمان ومكان.. فلكل دولة ظروفها و لكل زمان مستواه.

والفقر ـ سواء رضى الغرب أو الشرق أو كرهوا وسواء رضينا نحن أو كرهنا ـ هو العجز عن استيفاء الاحتياجات. وهذه الاحتياجات لا تتحدد دائماً ـ ولا بالضرورة ـ على أساس الاستهلاك الفعلى.. خصوصاً أن الاستهلاك الفعلى فى عديد من الدول ليس دائماً متطابقاً مع الاحتياجات الضرورية للانسان.. وقلما يتطابق حتى ولو.

واحتياجات الفرد من الغذاء مثلاً تتحدد فى ضوء اعتبارات كثيرة أصبحت بحكم الوعى الغذائى المتزايد بين الناس معروفة للكثيرين.. يدخل فى هذه الاعتبارات نوع الفرد ذكراً أو أنثى.. وعمر الفرد، وعمل الفرد قائماً أو قاعداً فى المكتب أو الحقل أو المصنع، ليلاً أو نهاراً، تحت الأرض أو فوق سطح الأرض.. وحجم الإنسان ووزنه والمناخ الذى يحيط بالإنسان فى بيته.. أو فى عمله.. حرارته وبرودته.. وارتفاعه أو انخفاضه عن سطح البحر.

كل هذا معروف ومتفق عليه.. إلا ان ما يتجاهله الناس أحياناً أو كثيراً هو أن الاحتياجات الغذائية للفرد وللناس وللشعب وللدولة.. لابد أن تستمد من واقع العادات الفعلية للناس.. ولابد أن نستلهمها من الامكانات الوطنية للبلد محل البحث.. حتى ولو كانت هذه الامكانات متواضعة أو فقيرة لأن العبرة فى الاحتياجات الغذائية أن تفى بمواصفات معينة كالسعرات الحرارية التى تتولد عن استهلاكها.. وكمية البروتين والدهون والفيتامينات التى يحتوى عليها هذا الغذاء مهما كان مستواه متواضعاً من حيث كونه منتجاً محلياً غير مستورد.

الذى يعنينا ضرورة أن يوفىَّ الناس حقوقهم من الغذاء المتوافر فى الدول المتخلفة، خصوصاً إذا كان يفى بالاحتياجات المطلوبة لهم علمياً ومعملياً وفسيولوجياً، وهذا ماتم بحثه فى مصر فى الأربعينيات.. ولكن بواسطة الأمريكان الذين اكتشفوا بالبحث العلمى الدقيق وبالمسح الميدانى على وجه التحديد أنه كان فى مصر فى ذلك الحين أربع مناطق غذائية. فقد اكتشفوا أن الطباع

الغذائية للمصريين تختلف باختلاف المكان الذى يعيشون فيه وأوصافه فالحضر المصرى كله لا يختلف ناسه فيما يتناولون من أطعمة، بينما يختلف أهل الريف فيما يأكلون حسب كونهم من سكان الوجه البحرى أو من سكان الوجه القبلي.. بل إن ريف الوجه القبلي يختلف سكانه فى غذائهم حسب كونهم كانوا يعيشون فى ظل نظام الرى الدائم أو فى ظل نظام الحياض فى ذلك الوقت.

هذا المنهج يقدم لنا المدخل والنتيجة فى آن معاً. ذلك لأنه يفصح عن إدراك بليغ لما بين الناس وبين المناطق وبين الدول من تفاوتات فى مستويات المعيشة ومستويات الحياة.. وليس أدل على ذلك من أنهم - أولئك الأمريكان بالاستعانة طبعاً بعلماء مصر المرموقين قد اكتشفوا أو لعلهم أدركوا قبل أن يكتشفوا أن لكل لسان مذاقا، وأن لكل مذاق لسانا، وأن الناس قد يختلفون، وقد يتفقون على أى نوع من الغذاء، هؤلاء يستطيبونه وأولئك لا يطيقونه، ومن ثم فإن ما يعتبر فى أوروبا أو أمريكا غذاء لا غنى عنه، قد يعتبره الغير غذاء لا قيمة له.. وما قد يكون هناك غذاءً طيبا قد يعتبره الغير غذاء بلا مذاق.. إذن فليس فقيرا من لا يجد الكافيار فى مصر، وليس فقيراً من لا يجد الفول المدمس فى أوروبا، ولا يتعين أن يكون غنياً من يريد أن يشترى فاكهة الكيوى فى نيوزيلنده بينما لابد أن يكون غنياً من يريد هذه الكيوى فى مصر.

من الظلم إذن لمصر وغيرها من الدول النامية أن يقاس الفقر فيها بمقياس الفقر الأوروبى أو الأمريكى.. ومن العبث ان يكون مقياس الغنى الأوروبى والأمريكى دليلاً يهتدى به الأغنياء المصريون لابد إذن لهذه الدول غير المتقدمة أن تنظر داخل نفسها لكى تكتشف وتدرك أو لكى تدرك وتكتشف ان هناك فى داخلها أشياء كثيرة لها خصوصيتها، وأن ارتفاع أسعار التفاح لا يعنى بالضرورة أى إفقار للفقراء، على عكس ارتفاع أسعار الفول الناشف والعدس والأرز.. وهى الأغذية الطبيعية والتلقائية والعفوية لكل فقير.. وأيضاً لعديد من الأغنياء.. وعلى ذلك فإن رفع أسعارها يزيد الفقراء فقراً.

وبنفس المنطق يمكننا أيضاً أن نتحدث عن الملبس والمسكن والمواصلات وعدد من الخدمات.. ففى حالة الملبس مثلاً لا يمكن أن تكون الأقمشة الصوفية ضرورة فى بلد قائظ الحر.. ولا أن تكون الأقمشة الحريرية ضرورية فى بلد قارس البرد.. ولا يمكن للبلاد الباردة أن تستغنى عن الزبد لتوليد الطاقة فى أجسامهم، بينما لا يمكن لبلاد الحارة أن تستغنى عن المرطبات لكسر حدة الحرارة، وهكذا تنسحب هذه الملاحظات على عديد من المجالات التى يستخدمها عديد من الباحثين «الطيبين» كأساس للقياس بين الدول قياساً لا ينصف إلا الأغنياء ودول الأغنياء والدول الغنية.

نحن إذن فى حاجة مستديمة الى تجديد أفكارنا بتجديد مساعينا نحو اكتشاف أنفسنا ومعرفة أنواع الفقر التى نعانى منها هل هو فقر أولى يعجز فيه الدخل عن الوفاء باحتياجات الحياة أو هو فقر ثانوى يكفى فيه الدخل للوفاء بهذه الاحتياجات ولكنه لا يفى بسبب السفه المتمثل فى انفاق الدخل الكافى فى غير حكمة أو انه فقر مطلق أو لعله فقر نسبى، لعلنا بعد كل ذلك ندرك انه ليس للفقر خط واحد فى كل مكان وفى كل زمان.. وإنما للفقر حدود.. الحد السفلى هو قاع الفقر، والحد العلوى هو سقف الفقر أو قاع الغنى.. وبين هذين الحدين يمكن أن تتوازى أو تتقاطع خطوط كثيرة، ولكنها ليست خطوطاً متماثلة أو متشابهة.. فرغم ان كل خط من هذه الخطوط له مضمونه الغذائى والكسائى والسكنى إلا أنه فى مجمله يمثل محلا مختاراً لفرد أو لمجموعة أو لدولة كلهم اختاروا أو وضعتهم الظروف على هذا الخط. وخط الحياة التى يسلكها كل منهم بدخله الوفير أو المحدود، ولكن بمستوى معيشى مقبول من حيث الغذاء والملبس والمسكن.

من المؤكد أن هناك خطوطاً أعلى من خطوط، ولكن الأدنى منها يمثل أعلى حد للفقر باعتباره أسفل كل الخطوط.. والأعلى منها يمثل أدنى حد للفقر باعتباره أعلى كل الخطوط وهو أكثرهم متاخمة لأدنى خطوط الغنى.. التى هى أيضا لها سقفها وقاعها.

هذه إذن مساحات يتراكب بعضها فوق بعض، ولكى تحتل أى دولة مساحة داخل أى مساحة من هذه المساحات، لابد أن تعلن بكل وضوح انه لا يعنيها إلا أن تمحو فقرها من داخلها من واقع ماتملك، وما تمتلك لأنها قادرة - دون أن تدرى - على أن تحقق لكل مواطن فيها قائمة غذاء كافية شافية.

# ١-٤٢ عولمة.. ولكن بلا ترويع.. ولا تمييع

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام الدولى» بتاريخ ١٩٩٩/٦/١١ صفحة ٧ )

العولمة ظاهرة لا يمكن تجاهلها.. إذ لابد من استقبالها والتعامل معها بلا تهيب أو ترويع.. فهى فى البداية والنهاية تستهدف وتستند الى نمو التجارة العالمية ونمو الأسواق العالمية لرأس المال والسلع والخدمات وتعمل - فيما تعمل - على عولمة أنظمة الانتاج وانتشار الاتصالات السلكية واللاسلكية عالمياً. ولعلنا بالتدقيق فى قراءة هذه الأهداف نكتشف أن العولمة لا تعدو أن تكون ظاهرة طبيعية وعادية وليس أدل على ذلك من أن بعض هذه الأهداف كان يسير فى هذا الاتجاه طوعا أو عمداً.. تلقائياً أو تخطيطياً. سواء تحت شعار العولمة أو حتى بدون هذا الشعار.. ويكفينا للتدليل على ذلك أيضاً أن نذكر أن تجارة البلدان النامية وهى التى لم تكن تتجاوز معدلات نموها واحدا فى المائة سنوياً قد ارتفعت الى ٨ فى المائة سنوياً خلال الفترة ٩١ ـ ١٩٩٥. حتى قبل أن ترفع العولمة رأسها.. وقبل أن تعم وتنتشر رسمياً.. وقبل أن تدق الأبواب.. وقبل أن تفرض وجودها من خلال منظمة التجارة العالمية.

كما أن عدد المحادثات الهاتفية الدولية خلال العقد الماضى قد ارتفع من أربعة مليارات دقيقة الى ستين مليار دقيقة كما بلغت قيمة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية حوالى ستمائة مليار دولار بما فى ذلك الخدمة المحلية.. وكانت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية قد ظلت تنمو منذ بداية التسعينات بمعدل ٥ فى المائة سنوياً بالإضافة الى اتساع وتزايد قوة اجهزة الكمبيوتر واتساع نطاق انتشارها وبالإضافة الى تشعب وتضخم شبكة الانترنت بما لها وما عليها من آثار ومآثر فى علم الاتصالات وعالم الاتصالات.

كذلك زادت وتوسعت وتعمقت شبكات الربط بين الشركاء والشركات فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وذلك بفضل انخفاض تكاليف الانتاج فى البلدان النامية عنها فى البلدان المتقدمة.. وتطور نظم النقل وابتداع السبل لتطبيع وتطويع ونقل التكنولوجيا ممن يملكونها الى من لا يملكونها فأصبحت السلعة الواحدة (كالسيارات والأجهزة الالكترونية مثلاً) تصنع أو تجمع بعيداً عن الدولة الأم أو الشركة الأم التى تصدر السلعة منها أو باسمها.. فإذا بنا نراها تصنع أو تجمع فى بلدان نامية، وإذا بأجزائها واشلائها تتوزع وتتفرق بين هذه الدول النامية أو بعضها ثم

تجمع أو تصنع حيث يراد لها أن تجمع أو تصنع دون أدنى حرج.

وقد حدثت بالفعل تطورات وظهرت اتجاهات فى أنشطة كثيرة كالانشطة المالية والتسويقية والانتاجية والتقنية والمعلوماتية.. وكذلك فى حركة الأموال وحركة البشر سواء كانوا سواحاً أو مديرين أو منظمين أو مصممين أو منفذين. وكلها ظواهر يصعب على أى دولة أن تقف بمنأى عنها أو أن تقف منها موقف المتفرج بل إنها تفرض على كل دولة حتمية الانفتاح.. ولكن بلا خوف ولا رهبة ولا تهيب ولا ترويع. ذلك لأن العبور الى عصر العولمة لا يتطلب إلا ان تحتل سلع الدولة أو خدماتها موقعاً متميزاً.. فى المكانة والجودة.. بأن تتفوق الدول فى انتاج شىء أو أشياء مختلفة ـ كثيرة أو قليلة ـ وأن تتميز أيضا فى الأداء فالتميز ليس ـ ولا يصح أن يكون ـ حكرا على دولة أو دول بعينها فتصبح بذلك أهلاً لأن تسمى دولة أو دولا متقدمة.. كما أن التخلف ليس ـ ولا يصح أن يكون ـ حكراً على دولة أو دول بعينها فتصبح بذلك أهلاً لأن تسمى دولة أو دولا متخلفة، أو نامية.

فليس فى العالم كله على اتساعه دولة واحدة متفوقة أو متميزة فى كل شىء.. وليس فى العالم كله على اتساعه دولة واحدة متخلفة فى كل شىء ـ فلكل دولة قطعاً نقاط تتميز بها عن سواها وتتفوق فيها على سواها. ولكل دولة مهما كانت متميزة نقاط أخرى تتخلف فيها عن سواها. بمعنى أن نقاط الضعف تختلط بنقاط القوة فى كل دولة بلا استثناء.. مع التفاوت طبعاً بين الدول فى درجات اختلاط القوة بالضعف أو امتزاج نقاط القوة بنقاط الضعف.

ومن هنا تنشأ الحاجة ـ فى كل دولة وفى الدول النامية بالذات ـ الى توليد الجسارة والجرأة وعدم التهيب إزاء موجة العولمة التى حتى إذا أردنا أن نعترف بانها موجة عارمة كاسحة فإن هذا أدعى وأوجب أن يعمل كل فارس فينا على أن يحفظ توازنه فوق حصانه لكى لا يقع تحت سنابك الخيل.. فالفارس الحق فى هذا المضمار هو الذى ينجح فى استثمار نقاط القوة فيه وفى حصانه، وذلك بالإعداد والاستعداد بما عنده من قوة ومن رباط الخيل، لكى لا يخرج من المعركة أو حتى من السباق بغض النظر عن موقعه فى طابور المتسابقين.

الوضع إذن يحتم على كل دولة نامية ـ بلا أدنى مكابرة ـ أن تسخر نقاط القوة فيها للتعايش مع واقعها فلا تزاحم الآخرين إلا فيما تتميز فيه.. فتتحاشى وتتباعد بينها وبين الاصرار على التسابق مع المتميزين فيما ليس لها فيه تميز أو تفوق يذكر.

فلابد لكل دولة (نامية بالذات) أن تركز على انتاج ماتحسن صنعه فقط وعلى أداء ماتحسن أداءه فقط، وأن تدرك من البداية بلا أدنى حياء أو خجل، وأيضاً بلا تورط أو مكابرة أن هناك أمورا لا يصح أن تغيب عن بال المفكرين والمخططين والمنفذين والسياسيين والاقتصاديين وولاة الأمور فيها تلك هى: ـ

أ ـ أنه لا جدوى من انتاج مالا يمكن تسويقه.

ب ـ أنه لا جدوى من تسويق ما لا يمكن بيعه للغير.

جـ ـ أنه لا يمكن البيع بسعر لا يكون مجزياً للمنتج البائع.

د ـ أنه لا يمكن الشراء بسعر لا يكون عادلاً للمشترى.

إذن فالمناط النهائى فى قضية التميز وتحقيق الجودة هو فى خفض تكاليف الانتاج وهذا لا يتأتى الا بحسن استثمار الموارد (المادية الملموسة والمالية والبشرية والبيئية) وكذلك بمراعاة حسن الصنعة واتقان الأداء.

إلا أن مراعاة الجودة والحرص عليها لا يكفى فيه مجرد الاهتمام بالمنتج النهائى وحده بل لابد من مراعاة الجودة فى كل مرحلة من مراحل الانتاج، وذلك من منطلق خفض التكلفة لأن الاهمال فى أى مرحلة من مراحل التصنيع معناه ارتفاع التكلفة، وهذا بدوره يعنى بوار الناتج وكساده، وخصوصاً فى المجتمعات التى يعيش فيها أصحاب الدراهم القليلة النادرة.

إذن فجودة المنتج وتجويده والاستمرار فى تجويده فى كل مرحلة من مراحل انتاجه ضرورة حتمية لا مهرب منها باعتبارها هى جواز المرور الرسمى والشرعى الى عصر العولمة وهذا رهن بقدرة المنتج واصراره على الصمود أمام شراسة العولمة بمواصفاتها التى لا نريد ن ننظر اليها فى الدول النامية إلا باعتبارها مواصفات تعسفية.. ومن يدرى فلعلها بالفعل كذلك.

وسواء كنا نعمل فى اطار العولمة أو فى غير اطارها أو سواء بسبب العولمة أو بغض النظر عنها فاننا لابد أن نعترف بأن توخى جودة الانتاج أمر محمود فى حد ذاته ومطلب مطلوب ومشروع، ومن ثم فإننا لابد أن نتمسك فى الدول النامية بضرورة تحقيق هذه الجودة على الأقل فى تلك السلع التى ليس من العسير علينا تحقيق الجودة فيها، وذلك بمراعاة مواصفات معينة قد تكون دولية، وقد تكون اقليمية أو قد تكون محلية فالخيار لايزال فى يد الدول النامية ـ أو على الأقل بعضها ـ حتى فى عصر العولمة.

وهذا يقتضى منا أن ندرك ان المواصفات القياسية ليست فى الواقع من صنع الدول بل هى فى الواقع من صنع الانسان.. وذلك عن طريق البحث العلمى الذى يؤدى بتراكمه فى أى مرحلة من مراحل هذا التراكم الى احداث التقدم التكنولوجى، إما فى تدرج مسلسل أو فى قفزات والذى يؤدى بتراكمه أيضاً الى الابداع والتوصل الى المخترعات.

ولسوف نعاود الحديث

# ١ -٤٣ طريق الدول النامية الذكية إلى العولمة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام الدولى» بتاريخ ١٩٩٩/٧/٩ صفحة ٧ )

**مما لاشك فيه أن نجاح أى دولة فى التعايش فى عصر العولمة رهن بإدراكها ان للعولمة مناخها الذى يفرض عليها ان تتفهمه . فمن الثابت مثلا ان عالم اليوم يشهد تراجعا ملحوظا فى نصيب الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى فى عدد من الدول المتقدمة باعتباره عالما تسوده المعلومات وتحل فيه الخدمات كمصدر مهم للقيمة المضافة محل الصناعة مما أدى بالبعض الى القول إن الغرب يعيش مرحلة ما بعد الصناعة.. لصالح الخدمات بالذات .**

**ولكن هذا الادراك يجب ان يصاحبه ادراك آخر بان هذا لايعنى نهاية الصناعة والتصنيع.. وانما يعنى أن العالم فى اجتيازه مرحلة الصناعة الى مرحلة المعلومات لن يقضى على الصناعة والتصنيع.. تماما كما اجتاز العالم مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعة دون أن يقضى على الزراعة.. وأن انخفاض نصيب الصناعة من الناتج المحلى الاجمالى لصالح الخدمات لايختلف فى طبيعته عما حدث للزراعة فى الماضى لصالح الصناعة.**

**فمناخ العولمة الذى يتعين أن تتفهمه الدول النامية.. يتميز بلا مركزية السلطة ولا مركزية اتخاذ القرارات وشيوع المشروعات الصغيرة أو بالاحرى تفتيت العملية الانتاجية الضخمة الى عمليات انتاجية اصغر.. وبذلك تحل المشروعات الصغيرة محل المشروعات الكبيرة الضخمة مما سوف يترتب عليه تغير فى حجم الوحدات الصناعية وتطوير فى اشكالها ونظم ادارتها.**

**هذا على الاقل هو المصير الذى تتوقعه الدول المتقدمة لنفسها بما قد لاينطبق بالضرورة بحذافيره على الدول النامية.. فالدول النامية يفصلها بين ماهى عليه ومايجب ان تكون عليه مسافات طويلة.. على عكس الدول المتقدمة التى لاتفصلها نفس المسافات بين ماهى عليه ومايجب ان تكون عليه.. ومن ثم فان التوائم والتلاؤم مع مقتضيات المستقبل فى الدول المتقدمة سوف يكون غالبا اكثر يسرا واقرب منالا منه فى الدول النامية .**

**فالدول النامية لايصح (بل لاتستطيع) أن تسقط من حساباتها فى محاولاتها مجاراة الدول المتقدمة أو محاكاتها أو التأسى بها أن عمر الصناعة فى الدول المتقدمة أطول من عمر الصناعة فى الدول النامية وأرسخ قدما الا أنه قد انقضى على بدء وجود الصناعة فى الدول المتقدمة حوالى**

ثلاثة قرون بينما أن من بين الدول النامية مالايزال قابعا فى مرحلة ماقبل الصناعة والتصنيع.

كما أن الأثر الناجم عن تراجع نصيب قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول المتقدمة لايمكن أن يكون هو نفس الأثر الذى يمكن أن تأمل فيه الدول النامية فى حرصها على التحول عن قطاع الصناعة لصالح قطاع الخدمات، فقطاع الصناعة فى الدول المتقدمة أكثر رسوخا من نظيره فى الدول النامية.. وقطاع الخدمات فى الدول المتقدمة لايقل رسوخا عن قطاع الصناعة وكلا القطاعين فى الدول النامية يعتبر قطاعا هزيلا فى صورته النسبية والمطلقة بالمقارنة بوضع القطاعين فى الدول المتقدمة.

فقطاع الخدمات فى الدول النامية ضعيف الانتاجية رغم ضخامته النسبية على عكس الحال فى الدول المتقدمة حيث تتساند فيها الصناعة والخدمات فى تماسك لايمكن إنكاره أو تجاهله. وبديهى أنه لاتوجد دولة يمكنها أن تعيش على قطاع متورم من الخدمات وقطاع هزيل أو متداع من الصناعة كما لايمكن لدولة أن تستغنى عن صناعة أو أخرى من الصناعات الشائعة أو النادرة كالصناعات الغذائية أو الدوائية أو الالكترونية أو حتى الحديد والصلب.. فكل دولة تريد داخلها صناعة أو أخرى من الصناعات الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة.

كما أنه لايمكن لدولة نامية أن تقنع بالمعلوماتية وحدها ولا بالاتصالات وحدها ولا بالسياحة وحدها وكذلك الحال فيما يتعلق بكثير من الانشطة المثلى التى يعج بها قطاع الخدمات.. فأى نشاط واحد فيها مهما تألق وانطلق.. قد لايكفى لتوليد الحياة واستمرارها فى مثل هذه الدول النامية.

ويضاعف من صعوبة الموقف بالنسبة للدول النامية أنها عادة ماتكون عاجزة عن مسايرة ركب الحضارة فى نفس العصر ونفس الاوان.. فما بالك اذا هى أدركت أن الصناعة فى المستقبل لن تكون نسخة مكررة من صناعة القرن الثامن عشر ولا حتى من صناعة الخمسينات أو الستينات لانها سوف تكون بالضرورة صناعة متطورة تستند الى تطورات تكنولوجية وادارية حديثة تعمل على الحد من التلوث والوقاية منه.. وربما قد تتجه فى المستقبل الى العزوف عن استخدام الطاقة او أن تستخدمها ولكن ربما ليس بالقدر الذى لايزال شائعا حتى الان . فضلا عن انها سوف تعمل على ايجاد مواد جديدة والاقتصاد فى استخدام الخامات الطبيعية.. وتتجه الى تصغيرحجم الوحدة الانتاجية وتلتزم بلامركزية الانتاج.. وذلك بالاعتماد على تقنيات لم تكن معروفة من قبل فى الاتصالات والمعلوماتية الحديثة ونظم الادارة المتطورة.

وفى زحمة هذه التغيرات سوف تتخذ التجارة الدولية وضعا متميزا يكون فيه البقاء للاصلح والتجارة الدولية كما هو معلوم عادة مايتنازعها اتجاهان هما التحررية والحمائية.. ونحن فى

الدول النامية لابد ان نتعامل مع الاتجاهين والاستفادة من الاتجاهين في آن معا.

فنحن مثلا لايصح أن نفوت على أنفسنا فرصة الاستفادة من انفتاح الاسواق والنفاذ اليها من خلال تنمية القوى الذاتية والقدرات التنافسية لمجتمعاتنا كما لايجوز لنا ان نفوت على انفسنا الاستفادة من فرص الدعم والحمائية المشروعة من خلال تكوين التجمعات الاقليمية التى تشكل نوعا من الاعتماد الجماعى على الذات والتعامل الجماعى مع الغير.

بل قد يكون من الأوجب على الدول النامية أن تعمل على التوسع فى الاستثمار المشترك وزيادة الانتاج المشترك بين بعضها البعض اما فى المجموعة ككل، واما فى مجموعة صغيرة من بينها سواء بين دول الجوار او بين الدول التخوم وذلك لتخفيض اثر عنصر المخاطرة التى لابد ان تواجهها كل دولة منها على حدة اذا هى لم تبادر بالالتحام معا للتعاون والتساند فى شكل عدد من المجموعات الصغيرة او فى شكل مجموعة كبيرة.

ولعل فى قيام مثل هذه التجمعات بين الدول النامية مايساعد على تدفق او انسياب رءوس الاموال من العالم الغربى.. وهذا بدوره قد يساعد على ايجاد نوع من التوازن الاقتصادى الدولى.. مما قد يساعد الدول النامية على مواجهة موجة العولمة باطمئنان اكبر.

هذا علما بان منظومة الجات تبيح وتسمح باقامة التجمعات التجارية الاقليمية (مناطق التجارة والاتحادات الجمركية) وان عدد هذه التكتلات قد زاد بالفعل على مستوى العالم وبمعدلات متسارعة اذ بلغ عددها ٨٥ تنظيما فى عام ١٩٩٣ وان لم يخرج منها الى حيز التنفيذ سوى ٢٨ تنظيما فقط .

وحرى بكل دولة نامية أن تعمل على تقدير مدى فائدة وفاعلية مثل هذه التجمعات اذا هى انضمت اليها على مستوى أو اخر من مستويات التعاون، عربية كانت او افريقية او اسيوية او اسلامية او مسيحية . وأن تتدبر امكانات زيادة فاعليةمثل هذه التجمعات التى تنوى الانضمام اليها او تنوى المشاركة فى اقامتها.. وذلك فى ضوء تجارب التجمعات الاخرى للدول الاخرى النامية او المتقدمة .

فكلنا نعلم أن أكثر هذه التنظيمات الاقليمية نجاحا فى الماضى هى تلك التى قامت بين الدول الصناعية العريقة وهما على وجة التحديد

ا ـ الاتحاد الاوروبى

**Europian Union (EU)**

ب ـ ومنظمة التجارة الاوروبية الحرة

**Europian Free Trade Association (EFTA)**

ذلك لان ماحققه هذان التجمعان المذكوران لم يتحقق بعد لتجمعات اخرى تزعمتها الولايات المتحدة الامريكية وقامت بالفعل، ولكن بين دول صناعية احدث مثل:

أ ـ مناطق التجارة الحرة مع كل من اسرائيل ودول الكاريبى

ب ـ منطقة التجارة الحرة مع كندا والمكسيك

North American Free Trade Association (NAFTA)

ج ـ منتدى التعاون الاقتصادى الاقليمى لدول آسيا والمحيط الهادى وهو احدث التجمعات

Asia and Pacific Economic Community (APEC)

وهو ويضم الولايات المتحدة الامريكية واليابان واستراليا والصين والدول الصناعية الاسيوية الجديدة كما يضم ايضا بعض دول امريكا اللاتينية ويهدف هذا المنتدى الى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الاعضاء بحلول عام ٢٠١٠.

ورغم حداثة هذه التجمعات الا ان مجرد انشائها ونجاح التجمعات الاقدم يمكن ان يكون خير حافز للدول النامية الاخرى ان ترفع درجة استعدادها لتشكيل مجموعات أخرى لمواجهة المنافسة الأجنبية ليس فى الاسواق الخارجية فحسب ولكن أيضا داخل حدودها وعلى أرضها هى ذاتها.

وأحسب أننا فى الدول النامية على وعى ودراية وعلم تام بالشروط التى يجب توافرها لمواجهة المنافسة.. فالدول النامية لن تنجح فى مواجهة هذه المنافسة الا من خلال الالتزام بعدة امور نذكرها هنا على النحو التالى :

أ ـ زيادة انتاجية العامل زيادة مطردة الى ان تبلغ اقصاها فى كل نشاط وفى كل وحدة انتاجية داخل كل نشاط .

ب ـ رفع معدلات الادخار والاستثمار.

جـ ـ رفع كفاءة استخدام وغلة هذه الاستثمارات

د ـ تحسين جودة المنتجات.

هـ ـ اتقان مهارات التسويق والتفاوض من أجل اقتحام اسواق جديدة ومجالات جديدة واعدة .

د ـ ومن ثم الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادى فيها.

وللحديث طبعا بقية

# ١-٤٤ عصر العولمة.. عصر المواصفات

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٤/٧/٣ صفحة ٧)

آن الأوان للتفكير فى اختراق جدار الصمت الرهيب الذى يخيم على الواقفين والجالسين والركع السجود كلما جاء ذكر العولمة على أى لسان وفى أى مجلس.

فالكلمة لها فى الكثير من النفوس وقع الصاعقة.. وهو أمر لابد أن يقف عند حد. اذ يجب أن نكون قادرين على استقبال العولمة بلا ترويع ولا تمييع وبلا هلع أو فزع وكذلك بلا دلع.

مثل هذا التوازن والتماثل والانضباط كاد يضيع فى زحمة الاضطراب النفسى والذهنى والفكرى الذى أحطنا به موضوع العولمة بترسانة الانذارات والتحذيرات دون أى قليل من الوصفات التى لا شك أنها كثيرة.. لمواجهة العولمة ومتطلباتها ومقتضياتها.

فصيحات التصدير التى تتعالى يوما بعد يوم وتتعالى بسببها صيحات التجويد. تخفى وراءها وبين طياتها أن ثمن الجودة المتزايدة والتحسين المطرد تكلفة لابد من دفعها، وأن هذه التكلفة اذا جاوزت حدودا معينة فسوف تضرب التصدير فى مقتل فبلوغ المستويات الأعلى للجودة ليس أمرا مستحيلا ولكن المستحيل هو تحقيق الجودة بتكلفة مجزية للمنتج وعادلة للمستهلك سواء كان هذا المستهلك داخل الديار أو خارج الديار.. أى سواء كان الانتاج للاستهلاك المحلى أو للتصدير.

فالتعامل مع العولمة يقتضى ـ شأن ما يقتضيه أى تصرف رشيد ـ تغطية التكلفة التى تكبدها المنتج دون اجحاف بالمستهلك وتحقيق عدالة الاسعار للمستهلك دون إجحاف بالمنتج.

من ناحية أخرى ـ أو لعلها نفس الناحية ـ فإن عصر العولمة هو عصر المواصفات.. اذ لا جدوى من تغطية التكلفة وتحقيق عدالة الاسعار.. لتسويق منتج فاقد الجودة.. أو عاطل المواصفات.

المواصفات اذن والالتزام بالمواصفات هى مربط الفرس فى عمليات التصدير والاستيراد وفى موضوع العولمة عموما ولكى لا نفزع ولا نجزع من عجزنا عن تحقيق المواصفات العالمية فى كل شىء فإننا يجب أن ننظر بكل تؤدة وروية الى نوعين من المواصفات

**النوع الأول:**

مواصفات تحكمية ومحكمة، وهى تلك التى تحكم وتتحكم فى انتاج الآلات والأجهزة الدقيقة بالذات.. وعموم الآلات والأدوات التى يتحتم على صانعيها مراعاة الدقة فى قياساتها وقياسات

قطع الغيار اللازمة لها.. وهذه عادة ما تكون مواصفاتها أو مواصفات بعضها بالمليمتر وأجزاء المليمتر مما يعرفه المهندسون وتقع فى دائرة اختصاص العديدين من المتخصصين فى العلوم الاساسية كالأطباء والصيادلة والكيميائيين.. ومن اليهم.

أما النوع الثانى من المواصفات فلا يتصف الالتزام به بالاحكام أو التحكمية التى تتصف بها مواصفات النوع الأول ذلك لانها تتصل بسلع أو خدمات يمكن أن تتراوح دقة مقايساتها بين حدين أحدهما حد أدنى والآخر حد أقصى أو بالاحرى تقع المواصفة فى مجال ممتد.

وتقع الأطعمة والملابس ومعظم السلع الاستهلاكية فى اطار هذه النوعية من المواصفات المرنة.. فقد أثبتت تجربة المهندس العظيم حسن فتحى فى مصر مثلا أنه يمكن أن تكون للبناء مواصفات متنوعة دون الاضرار بتحقيق خدمة السكن ذاتها.. وقد شهد العالم كله لحسن فتحى بهذه التجربة.

وقد سمعت أخيرا من السيدة/ ميرفت تلاوى وزيرتنا للشئون الاجتماعية أن نيوزيلندة قد توصلت الى أن تبنى منزلا من غرفتين وصالة لا يستغرق بناؤه الا ثلاث ساعات ونصف ويمكن للمعماريين أن يضيفوا الى هذه الابداعات. ابداعات أخرى وستظل مصر تتطلع اليهم وإلى سواهم من أهل الاختصاصات الاخرى لتحقيق آمال الجماهير فى بلوغ مستوى حياة أفضل خصوصا للفئات الدنيا من شرائح المجتمع.

الواضح إذن أن مصر قد أفلحت عن طريق المهندس حسن فتحى فى طرح أفكار جديدة تفيد الاسكان الشعبى وتتفق مع ظروفنا المناخية وقد شهد العالم كله بذلك مما يثير الاندهاش من وقوف المعماريين والمقاولين فى مصر موقف الحياد السلبى ازاء هذه التجربة.

بل ان بريطانيا نفسها كانت لها تجربة أخرى شهدناها ولمسناها ومارسناها عندما كنا هناك خلال سنوات البعثة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية اذ انها كانت تصنع بعض الاشياء بمعيارين مختلفين احدهما للاستهلاك المحلى والاخر للتصدير من نفس الشيء وكانوا يطلقون على بضاعة الاستهلاك المحلى Utility items ولم يكن فى هذا المسلك ما يشين بريطانيا فى نظر مواطنيها وسكانها من امثالنا من الاجانب بل كان هذا الاسلوب الذى كانت بريطانيا تتبعه محل تقدير وتوقير واحترام واعجاب من جانب كل مواطن بريطانى وكل اجنبى خصوصا وأن بريطانيا قد استطاعت بهذا الاسلوب أن تفى بمستويات التصدير الأعلى والارقى.

وكانت بريطانيا تعزز موقف صادراتها بمنع تصدير كل ما لا يليق بسمعة بريطانيا فى الاسواق الخارجية فكانت تحجب عن الاسواق الخارجية كل ما لا يطابق المواصفات المحكمة التى تستقيم

مع المركز التصديرى لاقتصاد بريطانيا العظمى وسمعتها.. وكانت تتيح هذا المرفوض أو المحجوب (عند المنبع) للاستهلاك المحلى تحت اسم **Export reject** بلا غضاضة أو خجل ويعلم الله أن المستهلك العادى ما كان يمكنه أن يلحظ فى هذا المرفوض أى عيوب الا ما يوضحه له البائع فى أكبر المحلات المعروفة سواء فى العاصمة أو فى المدن الاخرى بما فى ذلك أعظم الماركات التجارية لأطقم الصينى مثلا مما كان يتاح للمستهلكين المقيمين.

فلماذا لا نستطيع نحن اذا أردنا أن نتحول الى اقتصاد تصديرى أن نصنع نفس الشيء بمستويات متفاوتة فى الجودة (فرز أول/ فرز ثانى/ فرز ثالث.. الخ) تماما كما كانت بريطانيا تفعل خلال الحرب العالمية الثانية وحدها.. بحيث يقتصر التصدير على الفرز الأول مثلا ويبقى ماعدا ذلك للاستهلاك المحلى لكى لا يعيش الداخل فى ظل الحرمان وبهذا يستطيع أن نقوى على المنافسة خارج الديار وداخل الديار فى أن معا وحيث أن الجودة (ومنتهى الجودة) هى شرط اساسى لنجاحنا كدولة مصدرة.. فإن خفض التكلفة وخفض السعر هى الشرط الاساسى لنجاحنا ليس كدولة مصدرة فقط ولكن أيضا كدولة مستوردة ومواجهة شراسة السلع الواردة فى محاولات لن تنتهى لابادة الانتاج المحلى حتى بغير الاغراق.. بشرط الا يصل انخفاض السعر الى حد العجز عن تغطية تكاليف الانتاج بما فى ذلك الاجور التى لابد ألا تنخفض الى حد العجز عن الشراء.

وأخيرا فإن الجودة لا يمكن أن تكون بدعة بيننا أو تحديا لنا تأتى به العولمة ذلك لان الاتقان له عندنا قدسيته لأن الله يحب اذا عمل أحدنا عملاً أن يتقنه، كما أن الوفاء بالحاجات المحلية للانسان له أيضا عندنا قدسيته ويكفينا لذلك أن نتذكر المثل الشعبى الشائع بأن ما يحتاجه البيت يحرم على الجامع.

فهل من مدكر.

## ١ – ٤٥ المعونات الأجنبية... منظمات ودول

الحديث عن المعونات الأجنبية بالإدانة أو التمجيد .. بالاستهجان أو الاستحسان حديث موصول لا يمكن أن ينتهى لا فى العالم المتقدم ولا فى العالم المتخلف مادام فى العقل والقلب والنفس والفؤاد بقية .. عند الناس مسئولين وغير مسئولين .. فى الحكومة .. أو بين صفوف المواطنين.

ولذلك فنحن جميعا فى حاجة إلى الارتكاز فى حديثنا على استلهام إطارات محددة تحول بيننا وبين الشطط أو الانزلاق فى متاهات نحن فى غنى عنها. فلا يكفى فى الحديث عن المعونات أن رفرف عن أين تأتى هذه المعونات أو أين تذهب بل لابد من أن نتعرف على طبيعة هذه المعونات طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة .. مؤقتة أو مستديمة مشروطة أو بغير شروط .. وكذلك لابد من التعرف على نوعية هذه المعونات هل هى اقتصادية مثلا أو عسكرية أو ما إلى ذلك.

وتأتى المعونات على المستوى الدولى من هيئات ومنظمات دولية كالبنك الدولى وهيئة التنمية الدولية ولمشروع التنمية للأمم المتحدة ومشاريع المعونة الفنية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وبنك التنمية للدول الأمريكية والبنك الافريقى للتنمية والبنك الأسيوى للتنمية.

وتحاول هذه المنظمات بطريقة أو بأخرى أن تراعى مبدأ عدم التحيز إلى دولة أو ضد أخرى أقول تحاول بقدر الامكان .. وهى بذلك تحاول أن توزع معوناتها بشكل عادل - ولا أقول متعادل - بين الدول المختلفة فى ضوء ما هو متوافر لدى هذه المنظمات والهيئات من معلومات تقدمها هذه الدول ذاتها إلى هذه المنظمات عن أعداد السكان وحجم الموارد وما تتلقاه من معونات ثنائيه من دول شقيقة.

وبمناسبة الحديث عن المعونات الثنائية فإن المعونات الأمريكية تأتى فى المرتبة التالية للمعونات التى تتلقاها الدول المتخلفة من المنظمات والهيئات الدولية.. بل إن المعونات الأمريكية لا تقل كثيرا كثيرا عن حجم المعونات التى تقدمت بها المنظمات الدولية مجتمعة إذ بلغت المعونات الامريكية ١٢٤ مليار دولار مقابل ١٣٤ مليار دولار قدمتها المنظمات الدولية خلال الفترة من

١٩٤٦ إلى عام ١٩٨١ (٣٥ عاما كاملة).

أما المعونات السوفيتية فانها لم تتجاوز ١٨ مليار دولار على مدار فترة ربع قرن من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٧٩ تليها المعونات الصينية وإن كانت لم تتجاوز خمسة مليارات من الدولارات خلال نفس الفترة.

والحديث عن أمريكا فى جانب وعن السوفييت والصين فى جانب آخر يجرنا إلى اكتشاف أن عدد الدول المانحة يختلف بين المعسكرين الغربى والشرقى فقد كان عدد الدول المانحة اثنتين وعشرين دولة من المعسكر الغربى مقابل ثمانى دول مانحة من المعسكر الشرقى .. وقد نذكر بالمناسبة أنه كان فى مقدمة الدول المانحة للمعونات أربع أو خمس دول عربية بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠.

وتتألف المعونات الأمريكية من معونات اقتصادية ومعونات عسكرية .. تقدمها أمريكا إلى عدد من الدول إما فى شكل منح أو فى شكل قروض. علما بأن أمريكا هى أولى الدول فى الانفاق العسكرى .. ومع ذلك فإن هذا الانفاق لا يمثل ضغطا على أبواب الانفاق الأخرى كالتعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الأساسية وذلك على عكس ما يحدث فى دول أخرى كبيرة غيرها.

والانفاق العسكرى فى أى دولة لا يكفى فيه التعبير عنه بحجمه المطلق فهذا الحجم المطلق لا معنى له ولا مغزى له مهما بلغ من الضخامة .. لأن العبرة فى ذلك بمدى منافسة الانفاق العسكرى لأوجه الانفاق الأخرى خصوصا فى المجالات الحيوية كالتعليم والصحة وما إلى ذلك من الخدمات الأساسية.

وتتضح أهمية هذا الاحتياط إذا نحن تذكرنا أنه من المعروف عالميا أن شهية المؤسسة العسكرية مفتوحة دائما لشراء السلاح فهى تتمسك دائما بشعار المزيد وهل من مزيد .. وذلك لأن التسليح هو كل شيء بالنسبة لهم مهما كانت التضحيات من أجله خصوصا فى الدول التى تتعرض أو تتوقع أن تتعرض لاخطار الهجوم عليها من خارجها ومن ثم يتعين عليها أن تكون دائما مستعدة لصد أى هجوم قد يقع عليها.

كما أنه من المعروف عالميا - أيضا - أنه حيث يوجد حكم عسكرى يكون قطعا للعسكريين دلال كبير على خزينة الدولة لأغراض التسليح وغالبا ما تكون لهم قدرات غريبة فى التأثير على أهل السياسة من المدنيين الذين عادة ما يكونون ميالين بل حريصين على إرضاء العسكرين.

ومن ثم فقد يكون من الضروري وضع الأسس اللازمة لمنع طغيان الانفاق العسكري على أوجه الانفاق الأخرى التي سبق أن ذكرنا أمثلة لها. ولعل في الامكان محاصرة المبالغات المتوقعة في هذا الصدد مراقبة نسبة الانفاق العسكري إلى حجم الناتج القومي الاجمالي.

إلا أننا يجب أن نتذكر أنه لا الحجم الكلي للانفاق العسكري ولا نسبة الانفاق العسكري إلى غيره من أوجه الانفاق الأخرى أو حتى نسبته إلى حجم الناتج القومي الاجمالي .. يمكن أن يدل دلالة قاطعة على مدى الاستعداد العسكري للدولة.

وانما يدل هذا وذاك على مدى الارهاق المالي في تلك الدولة .. إذ أنه عادة ما تكون هذه الظاهرة منسوبة إلى مقام صغير بطبيعته ومن ثم فإن الانفاق العسكري الباهظ ينعكس في شكل نسبة باهظة تتجاوز حدود الامكانات المتاحة في مثل تلك الدول.

والعبرة في النهاية بمدى العبء الذي يتحمله المواطن في تلك الدول . هذا العبء يتمثل في ارتفاع نصيب الفرد من عبء الانفاق العسكري في المتوسط وما يدفعه هذا المواطن (في المتوسط) لتمويل هذا السباق العسكري .. مما يتجاوز عادة ما ينفقه هذا المواطن (في المتوسط أيضا) على تعليم أولاده أو على علاجه وعلاج أسرته.

وقد يمكن مساندة هذا المقياس بمقياس آخر للتدليل على مدى إفراط الدول أو تفريطهم في الدفاع عن أنفسهم وذلك بحساب نصيب الجندي من جملة الانفاق العسكري .. ومنه يتضح أن نصيب الجندي من الانفاق العسكري في الدول المتقدمة قد لا يقل عن خمسة أمثال نظيره المحسوب للدول المتخلفة ومع ذلك فقد لا يكون عند الدول المتخلفة ـ حيلة في الملاحقة رغم اتساع الفجوة في نسبة الانفاق العسكري بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على النحو المشار إليه.

ذلك لأن المعونات الأجنبية قلما تأتي لغير للمحظوظين.

الفصل الثاني

# التخطيط والتنمية

# ٢-١ الناس..والتخطيط

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» فى يومى ٣، ٤ مايو ١٩٦٠ صفحة ٦ )

الناس من حولنا يتحدثون عن التخطيط، والناس من حولنا يتساءلون عن التخطيط وكان لابد من أن يلتقى التساؤل والحديث لكى يتم شىء من النفع العام ولو فى عجالات سريعة. على اننى حين أهم بالكتابة لا أحب أن أدعى اننى قادر على الوفاء بحق الموضوع وتناوله فى شموله الواجب له فأنا أول من يعلم ما يبذله اعلام التخطيط فى هذا البلد من جهود مضنية فى سبيل وضع اطار الخطة العامة للدولة واعادة وضعه وتعديله ومواصته بين يوم وآخر كما اننى لا استطيع أن أدعى ايضا اننى سوف أثير فى هذه السلسلة كل ما يمكن أن يكون قد ثار فى أفئدة الناس من تساؤلات.

للتخطيط فى أذهان الناس معان مختلفة. منهم من يحسب انه شق الشوارع وتنظيم المدن.. ومنهم من يظن انه بناء المساكن. ومنهم من يقول انه ينصب على التعليم أو ينصرف الى الصحة.. ومن هنا نشأت فى غضون السنة الأخيرة بالذات أقسام وأقلام وإدارات كلها تحمل اسم التخطيط.

ولكن التخطيط العام الشامل للدولة يعنى مفهوما آخر فهو لا يقتصر فقط على تخطيط التعليم ولا على تخطيط الشوارع ولا على تخطيط الصحة بل هو كلها جميعا إلا أن الخطة العامة الشاملة للدولة ليست هى كما قد يحسب بعض الناس مجموع الخطط الجزئية التى يمكن أن تنشأ فى كل وزارة على حدة.. وان كانت تتفتت إلى خطط الوزارات والإدارات فالخطة العامة لا تتجمع عندها أو فيها الخطط الجزئية ولكن تتفرع عنها هذه الخطط الجزئية.

ورغم هذا الاتفاق على معنى التخطيط العام فان له ايضا فى أذهان الناس معانى متشعبة فمن قائل إن التخطيط عملية انسانية، ومنهم من يقول انه عملية اجتماعية ومنهم من يؤمن بأنه عملية اقتصادية.. وكل هؤلاء وأولئك لم يجانبوا الواقع فيما خلعوه على التخطيط من تسميات.. فالتخطيط عملية تجمع بين كل هذه السمات والأهداف.. لأنها عملية تخص البشر ووجود البشر يخلق فى إثره مشاكله الانسانية والاجتماعية ومن هنا كان لزاما على التخطيط أن يلبس المسوح الانسانية والاجتماعية والاقتصادية.. لأنه عملية بشرية أولا وقبل كل شىء.

أجل.. فمن أجل الناس ابتدع الناس التخطيط، ابتدعوه لكى يسدوا للفرد حاجته فى المجتمعات التى يعز فيها التوازن بين الموجود والمنشود وتتضاءل فيها الموارد إذا ما قورنت بالغايات والنهايات. وتصل الدولة الى هذا التوازن اما بالعمل على تواضع غايات سكانها أو بالعمل على زيادة استغلال مواردها أو بهما معا.. الأولى بالحد من الاسراف فى التوالد والمغالاة فى المستويات المعيشية والثانية بزيادة الطاقات الانتاجية أو زيادة استغلال ماهو موجود فيها بالفعل.

يتضح لنا من هذا ـ وبقليل من الخيال ـ ان الدولة حين تعمد الى التخطيط لرفع مستوى معيشة افرادها لابد وأن تهدف ايضا وفى نفس الوقت الى الاعتماد على الافراد فى بلوغ ما تراه مناسبا من المستويات المعيشية المختلفة.. لأنها لا تستطيع أن تفيد الفرد إلا إذا احسنت الاستفادة من هذا الفرد ومن هنا قد لا نجافى الواقع كثيرا إذ نقول إن عملية التخطيط ما هى إلا عملية «إفادة بحسن الاستفادة» لأنها تعمل على افادة البشر بحسن الاستفادة من البشر. لأنهم فى الواقع على التخطيط عبء وهم فعلا للتخطيط تكؤة وسند ـ ومن حيث تزدوج وظيفة الانسان تزدوج ايضا وظيفة التخطيط.

يتعين على التخطيط اذن أن يبين لنا احسن الطرق التى نستطيع بها أن نحصل على ما نريد أن نستهلكه. بل ان التخطيط يرجى منه أن يعطينا أكثر مما نستهلكه لأنه يعمل على رفع مستوى المعيشة. ومستوى المعيشة تعبير كمى ونوعى يدل على كمية ونوعية ما يحصل عليه الفرد أو الافراد من مجموع السلع والطيبات والخدمات فى خلال فترة معينة ومن هنا يزداد عبء التخطيط ثقلا، لأنه لا يهدف الى الوفاء بحاجات كائنة بالفعل فحسب بل يحاول جاهدا ايضا ان يرتفع بمستوى حاجاتنا لكى نساير ركب الحضارة العالمى فى الذيل او حتى على الضفاف.

ولكى يتسنى للتخطيط أن يفعل ذلك لابد له من وضع خطة لاستغلال الموارد الموجودة فإذا ما عجزت وجب عليه أن يضع خطة لما يجب أن يضاف على الموارد من موارد جديدة ولكى يتم له كل هذا لابد له من مال، والمال عند اصحاب المال من المستهلكين ولو ترك هذا المال لهم لما أعيتهم الحيلة فى انفاقه.. ولكن الدولة فى موضوع التخطيط تحرص دائما على أن يضع الناس أموالهم فى وعاء جديد غير بطونهم.. هو «وعاء الاستثمار».

ولكن كيف؟!!

كيف يمكن التوفيق بين هذين المتناقضين التخطيط يريد ان يرفع مستوى معيشتنا.. أى يريد منا أن نستهلك اكثر مما نستهلك أى يريد منا أن ننفق.

وفى الوقت ذاته يريد منا أن نضع مالنا فى وعاء جديد.

فهل الأمر على ما يبدو عليه فى ظاهره من تناقض!

وهل صحيح انه لكى نرفع مستوى المعيشة لابد من أن يزيد نصيب المرء فى الاستهلاك.. وأنه لكى نرفع مستوى المعيشة ايضا لابد من الحد من الاستهلاك حتى تتوافر الأموال للاستثمار وهل بين هذين القولين شىء من التناقض.

دعونا نتفق أولا على أن الأمة لم تستوعب كل امكانياتها فى التنمية وأن هناك أنواعا كثيرة من الإسراف والتبذير والإهمال.. فى كل المستويات الاستهلاكية والانتاجية.. وأن مجموع ما يتوافر من ضبط الاسراف وتلافى التبذير وتقليل الاهمال قد يفيد فى رفع مستوى معيشة بعض الناس ولا أقول بالضرورة كل الناس.

ثم دعونا نتأمل تسابق الناس على الحصول على كل ما يشاءون أو بعضه فى الوقت الذى يروق لهم وما يتبع هذا من زيادة الهوة الفاصلة بين طبقات المجتمع.. إذ يرتفع مستوى معيشة البعض بمعدل أسرع من ارتفاع مستوى معيشة البعض الآخر.. ويزداد بذلك اختلال التوازن بين المستويات المعيشية فى المجتمع.

ثم دعونا ايضا نتفق على أن الارتفاع بمستوى المعيشة ليس له حد أو نهاية. وأن حاجات الانسان لا يمكن أن يقف اشباعها عند حد.. ومن ثم فسوف تنصرف جهود الدولة أى جهود المشاريع المختلفة فيها الى اشباع رغبات هؤلاء الناس سواء بانتاج المزيد مما يريدون أو باستيراده.. ويصبح الأمر سباقا بين الفرد ورغباته فى جانب وبين الدولة ورغبات الفرد فى جانب آخر.. وبديهى أن رغبات الفرد أقوى عليه من نفسه وأن الدولة - أى دولة - اعجز فى انتاجها من أن تلبى كل ما يريده الفرد وهو عجز يؤيده ويعززه وجود المشكلة الاقتصادية فى كل دولة من دول العالم بصورة أو بأخرى.

ماذا يتعين على الدولة إذن أن تفعله؟

الدور الذى يتعين على الدولة أن تلعبه لا يخرج فى جوهره عن الدور الذى يلعبه رب الأسرة فى أسرته. فأفراد الأسرة لا تقف رغباتهم وهواياتهم عند حد والطفل فيها لا تصرفه عن رغبته فى احدى اللعب إلا لعبة أخرى إذا فشلت حيلة الوالدين. كما أن الأم فى الأسرة لا يصرفها عن الرغبة فى الحصول على زى جديد إلا العقل والحكمة والتفاهم فان فشلت فبالأمر وسوء الاستماع.

ورب الأسرة فى كل هذا انما تعييه مشكلة اقتصادية لا تختلف فى جوهرها عن المشكلة الاقتصادية للدولة وهى موازنة الموارد بالمطالب والرغبات فى وقت معين. ومحاولة الارتفاع بمستوى الاسرة وأفرادها فى وقت مقبل. فهو يريد أن ينفق بعض ماله على المطالب الحالية ويريد أن يخصص بعض ماله للمطالب الفجائية ثم يريد أن يخصص بعض ماله للارتفاع بمستوى أسرته بعد عمر قصير أو طويل. فإذا هو حابى أحد هذه الأبواب الثلاثة لكان هذا على حساب البابين الآخرين كما انه حتى إذا فرضنا أن البابين الآخرين ليس لهما فى ذهن رب الاسرة وجود فان اقتصاره على الباب الاول لا يجعل الامر اكثر يسرا لأنه لا يستطيع أن يحابى بعض البنود داخل نفس الباب إلا على حساب بنود أخرى.ومن هنا يحرص رب الأسرة الحكيم على أن يحدد لأسرته ولنفسه عدد ونوع البنود اللازمة لهم. قد لا يجعل رب الأسرة فى التفاصيل ولكنه قد يترك لزوجته أن تحدد السياسة العامة للتغذية فى الاسرة بأن تقرر مثلا عدم تناول الدجاج إلا مرة فى الشهر وعدم شراء اللحم إلا مرتين فى الاسبوع.. والاقتصار على استهلاك انواع معينة من الفاكهة.. الخ وتستمر الاسرة على هذه السياسة الثابتة حتى تصيب رب الأسرة علاوة أو زيادة فى المرتب، أو غيرها تبدأ الاسرة فى انتهاج سياسة غذائية أخرى بأن تقبل مثلا على بعض ما كانت تحجم عنه من أغذية.

وما يقال عن الغذاء يقال ايضا عن الكساء والمسكن وسائر وجوه الانفاق الأخرى.

والدولة للمجتمع بمثابة رب الاسرة للأسرة. من حقها أن تصرفهم عن ألوان معينة ترى الدولة ألا قبل لها بتحقيقها.. ومن حقها ان تحدد أنواعا معيشية من الغذاء والكساء والمسكن يجدر بأفرادها أن يتمتعوا بها وألا يتمتعوا بسواها ولو الى حين.. والدولة فى هذا تكون حريصة كل الحرص على ألا ترضى فريقا على حساب فريق تماما كما يحدث فى الاسرة عند ارضاء رغبات افرادها فلكى ترضى الاسرة رغبات كل افرادها ونظرا لأنها لا تملك ما يكفى لارضاء كل هذه الرغبات فإنها تحاول أن تهبط بمستوى الرغبة الى الحد الذى تحقق فيه الاشباع للجميع.. لا للبعض على حساب البعض الآخر.

ولذلك كان من أهم المهام التى تقع على عاتق التخطيط أن يتولى تحديد المستوى الذى يجب على الدولة أن تسعى الى تحقيقه تحديدا كمياً وسلعياً ثم يبحث التخطيط بعد هذا فى امكان توفير هذا المستوى لمن لا يجدونه بالفعل. فإذا ضاقت مواردنا الانتاجية عن تحقيقه فما هو احتمال تحقيقه عن طريق الاستيراد.. وإذا لم يمكن استيراده فما هو احتمال الاستعاضة عنه بمنتجات أخرى محلية.. وإذا أمكن الاستيراد فما هى احتمالات التصدير مقابل ما نستورده ومن أى السلع ومتى

أو هل يمكن تطوير السياسة الانتاجية الزراعية والصناعية.. الخ لمجابهة هذه المطالب بالذات..
وإذا امكن كل هذا فما هى السياسة التى يجب أن تتبع لكى تقع الحاجات فى ايدى المحتاجين اليها لا أن تصل إلى من لديهم منها مزيد ومزيد.

يعنينا اذن أن نحدد نوع السلع التى يجب على الشعب أن يستهلكها أو بالاحرى تلك التى يتعين على الدولة أن تجعلها فى متناول الشعب.. وأن نحدد الكميات التى يجب أن تتوافر بها هذه السلع بالذات لكى تفى بحاجات المحتاجين اليها.. ثم بعد ذلك نقرر سياسة التصدير والاستيراد فى ضوء هذه الحاجات ثم ترسم سياسة التوزيع بما يكفل وصول هذه السلع بالكميات المقررة لمن يحتاجون اليها.

بهذا نكون قد وضعنا حدا أدنى للاستهلاك لا يمكن أن يقال معه إن مستوى معيشتنا منخفض.. ونكون فى نفس الوقت قد وضعنا حدا أعلى للاستهلاك لا يختلف فى جوهره ومدلوله وأهدافه عن وضع حد أقصى للملكية.. يستطيع الفرد بعد الوصول اليه ان يخصص مايبقى فى جيبه للاستثمار.

فإذا ماتجمعت أموال الاستثمار لدى الدولة على مدار سنوات خمس أو عشر مثلا.. أمكنها بعد ذلك أن تعيد النظر فى هذا الحد الادنى او الأقصى لتحدد من جديد نوع السلع التى يمكن ان تتاح للافراد.. وقابليتها للانتاج محليا بالكميات المرغوبة أو إمكان استيرادها، والتصدير من الانتاج المحلى مقابلها وتوزيعها بما يكفل وصولها لمن يريدونها.

وهكذا.. فى كل مرة.. وبعد كل حصيلة استثمار يمكن أن يعاد النظر فى المستوى المعيشى بما يمكن رفعه مرة ومرة ومرات على فترات متباعدة.. ويتحقق فى كل مرة للناس كسب جديد وتزداد سبل التجاوب بين التخطيط والناس.

# ٢-٢ التنمية الاقتصادية في ضوء سياستنا الخارجية

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «المساء» المصرية بتاريخ ١٩٦٠/٨/٢٥ صفحة ٣ )

لا أستطيع أن ادعى الإلمام بكل مشاكل مجتمعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى لو اننى استطعت مثل هذا الادعاء لما استطعت أن أدعى معرفة حل لها مجتمعة أو متفرقة.

فمشاكلنا الاجتماعية كثيرة، ومتعددة، ومشاكلنا الاقتصادية عريقة ومتشعبة، نبت بعضها نبتا تلقائيا، فإذا به بيننا نراه ونلمسه ونحسه ولا نقوى على مهاجمته بالسرعة الواجبة نظرا لما أصابه من عوامل الزمن التراكمية.. فبقى القديم على قدمه.. وضاع الجديد فى عراقة القدم..

ولكن عجزنا عن الإلمام إلماما تاما بمشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء فى تفاصيلها أو عمومياتها لا يمكن أن يعنى أبدا أن ننتزع أنفسنا منها جميعا ونحصر اهتمامنا فيما بين أيدينا من مشاكل ضيقة ولا حتى بدعوى التخصص أو التفرغ لأن بعض هذه المشاكل الضيقة لا يمكن أن يحل حلا ناجعا إلا بنمو الوعى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لدى كل صاحب مشكلة سواء كانت هذه المشكلة فردية خاصة بالفرد ذاته او عامة تتصل بعمله او بالمجتمع المحدد النطاق الذى نعيش فيه.

كيف يمكن أن نتوقع من اطبائنا فعلا ان يستقر بهم المقام فى الريف عن طيب خاطر إلا إذا كانوا على جانب من الوعى الاجتماعى وكيف يمكن لسيداتنا أن يضعن من مستحضرات التجميل ما ينتج محليا إلا إذا كن على جانب من الوعى السياسى والاقتصادى، وكيف يمكن أن نتصور أن يكون الاقتصادى ناجحا فى رسم سياسة الدولة الاقتصادية إلا إذا كان على جانب من الوعى السياسى والاجتماعى معا.. وهلم جرا.

لاجدال إذن فى أن هذه الجوانب كلها مرتبطة ببعضها البعض ولا يصح أن ينتزع المرء نفسه من كنف احداها لينصرف الى الأخرى بكليته. التنمية الاقتصادية فى بلدنا هذا وفى كل بلد غيره هدف من اهداف الحياة تسعى اليها الحكومات بطريق أو آخر من طرق الترشيد أو التوجيه أو المشاركة أو التحكم ولكن هذه الحكومات أو الدول فى سعيها نحو التنمية الاقتصادية انما تريد

بها تحسين حال المجموع ورفع مستوى معيشتهم إلا أن الارتقاء بمستوى المعيشة له وسائل متعددة ويتم الاختيار بين هذه الوسائل المتعددة داخل حدود تمليها السياسة الخارجية للدولة وأهدافها القومية ومعالم المجتمع موضوع التنمية سواء من هذه المعالم ما عفا عليه القدم أو ما ينشأ منها ويستجد.

## أهداف سياستنا الخارجية

فالسياسة الخارجية عامل يحدد من غير شك طبيعة التنمية الاقتصادية فى اى بلد من البلدان. ففى جمهوريتنا العربية المتحدة مثلا لا يعقل ان يتجاهل المفكر الاقتصادى المشتغل بمشاكل التنمية الاقتصادية أن من أهداف سياستنا الخارجية التى تنبثق من صميم إرادتنا تأكيد كياننا وتوطيد استقلالنا فى المجال الدولى لصيانة مصالح الأمة العربية وان هذه السياسة طالما اعلنت فى غير مواربة او مواراة وقوفها ضد الاستعمار باعتباره خطرا يهدد سلام العالم واستقراره ويعوق التطور الطبيعى للشعوب ويهدد حقها فى تقرير مصيرها.

كما يجب علينا ايضا ان نتنبه الى ان الاستعمار قد تعددت وجوهه واساليبه وصوره إذ اننا وان كنا قد امسينا به فى صورة واحدة تقليدية معروفة فقد اصبحنا لكى نسمع عن دعوته المتكررة الى تكتلات اقتصادية ليست فى الواقع إلا ستارا يخفى الاستعمار وراءه من غير شك اغراضه الاصيلة.. ووسيلة يشد بها قبضته على الشعوب الصغيرة المنتجة للمواد الأولية فى افريقيا وآسيا بالذات ويستمر بواسطتها فى احتكار اسواقها وربط عجلتها بمصالحه العالمية وتعطيل تطورها الاقتصادى.

## من هنا يبدأ التخطيط

هذا المفهوم العام لسياستنا الخارجية وهو مفهوم عشنا فيه اعواما وأبى المؤتمر العام للاتحاد القومى إلا ان يذكرنا به فى قراراته التى طلع بها علينا.. هذا المفهوم ركن اساسى من اركان الفكر الاقتصادى فى مجتمعنا الجديد.

فلا يعقل مثلا وقد عانينا من الاستعمار ما عانيناه.. كما اننا قد خبرنا اسلوب الاستعمار فى فرض حصاره الاقتصادى علينا وجربناه اقول لا يعقل ان يتجاهل المشتغلون بالتنمية الاقتصادية اهمية التزام سياسة الاكتفاء الذاتى للدولة ـ ولو التزاما مرنا ـ وذلك درءا لكل ما قد يعود علينا من اعتمادنا الاقتصادى على الخارج من اخطار.

## الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح

ولست أعنى بهذا ان نغلق الحدود دون الصادرات والواردات فقد ذكرت وأعود فأكرر أن التزام سياسة الاكتفاء الذاتى لابد أن يكون التزاما مرنا.. فكما انه ليس من الحكمة فى شىء أن تعتمد الدولة فى الحصول على سلاحها من الخارج يمن به عليها متى يشاء ويمنعه عنها حينما يريد. كذلك الحال فى لقمة العيش وقوت الشعب لابد من توافر رصيد واف منه يقى الدولة شر نكايات الاستعمار حين تحدثه نفسه بفرض المجاعات علينا فرضا.. وقد كان هذا سبيلنا فى إفشال مؤامرات الحصار الاقتصادى التى دبروها لنا فيما مضى.

على ان هذا لا يعنى ان نستهلك من الانتاج جملته بل انه يستوجب ألا نستهلك من الانتاج جملته فنحن على أبواب سياسة واسعة للتصنيع ولابد لنا ان نستورد من الخارج عتاد هذه الصناعة وعدتها ولذلك وجب ان يكون لدينا فائض ندفع به ثمن ما نستورده من الحاجيات التى تلزم الصناعة فى أطوارها المتعاقبة.

## فائض التصدير

ولتدبير هذا الفائض لابد أن نضع لأنفسنا حدا نقف عنده فى الاستهلاك نستطيع ان نبادل ما زاد عنه بما نريده من مستلزمات الصناعة.

ولكن هل تستقيم هذه الفكرة مع اهداف التنمية الاقتصادية فى بلدنا؟

المعروف اننا نقوم بالتنمية الاقتصادية لكى يرتفع نصيب الفرد من الدخل القومى وأن زيادة الدخل النقدى للفرد قد لا تعنى شيئا فى حد ذاتها إذا سبقتها الاسعار فى الارتفاع وسابقتها وأن العبرة فى زيادة الدخل هى زيادة ما يمكن أن يحصل عليه الفرد بهذا الدخل الزائد من سلع وحاجات وطيبات.

أى اننا نريد للفرد أن يصعد الزمن به الى مستوى معيشى أعلى فيحصل مما يستهلكه على كميات اكبر ويضيف الى ما يستهلكه انواعا لم يكن يستهلكها من قبل عجزا منه وقصورا من دخله عن الوفاء بها.

كيف اذن نريد للناس أن يحصلوا على ما لم يكونوا يحصلون عليه من قبل ونريد منهم فى نفس الوقت أن يضغطوا حاجاتهم ومطالبهم ويقللوا استهلاكهم؟

## ركب الحضارة العالمى.. وركب الحضارة القومى

الإجابة على هذا السؤال وإزالة ما قد يبدو على الموقف من تناقض أو لبس يتطلب الاتفاق على أمرين لا يصعب الاتفاق عليهما:

أولاهما: ان مجتمعنا مجتمع بسيط مطالبه وحاجياته الاستهلاكية بسيطة وأنا أعنى بالمجتمع هنا الغالبية العظمى من شعب الجمهورية العربية المتحدة.

ثانيهما: أن مطالب الانسان ورغباته لا حد لها ولا نهاية وأن موارد كل واحد منا ضئيلة مهما تضخمت إذا قورنت بهذه الرغبات والمطالب، فكلما ازداد دخل الفرد منا تكالبت عليه احتياجات متعددة وتولدت لديه رغبات متجددة.

الحقيقة الأولى لابد أن تثير اهتمامنا بما حولنا وأن تدفعنا دفعا لأن نتفحص مجتمعنا وحال الغالبية العظمى من الشعب.. ماذا يأكلون وماذا يشربون وماذا يلتحفون وبماذا يكتسون. وسوف ندرك بدون تردد أو ابطاء أو صعوبة أن نصيب هؤلاء من كل هذا بل وضعفه وما يمكن أن يكون عليه نصيبهم من غير هذا فى ضوء بساطة احتياجاتهم لا يمكن بحال ان يستوعب كل ما ننتجه محليا بجانب انهم لا يمسون ولو من بعيد شيئا مما نستورده اللهم إلا كوسيلة من وسائل الانتاج. مثل هؤلاء إذن مهما ارتفع استهلاكهم فانه لن يتجاوز الحد المعقول وان كان لا بأس من الترشيد والتوجيه بما يمنع التلف والضياع فيما يستهلكون.

اما الحقيقة الثانية فانها لا تخفى على احد منا من كثرة ما نعلمه عن طبيعة النفس البشرية ورغبتها دائما فى المزيد. هذه الرغبة فى المزيد هى العائق الحقيقى دون نمو الاستثمار بما تفرضه على الفرد من مواصلة فى الاستهلاك عن وعى وغير وعى. ولقد اشار السيد الرئيس منذ عامين فى خطابه بمناسبة افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان الى ضرورة الوقوف بالاستهلاك عند حد معين واحسبه كان يخاطب جمهرة القادرين دون تخصيص إذ لا يعقل أن يترك حبل الأمور على غاربه دون ترشيد فالاستطراد فى الاستهلاك يمثل عبئا جسيما على اقتصاد الدولة القومى خصوصا وأنه يشمل الواردات والانتاج المحلى معا.. وكل زيادة فى الاستهلاك مما يستورد يمثل عبئا جديدا على الانتاج المحلى.. الذى تتضافر الجهود للارتفاع به وبمستواه الى حد كفاية الاستهلاك المحلى بالكاد.

## مستوى معيشة قومى

حرى بنا إزاء كل هذه الصعوبات والعوامل ان نتدبر امرنا وأن نضع لأنفسنا مستوى معيشة قومى نابع من صلبنا والا تستهوينا مستويات المعيشة التى تنعم بها دول اخرى لا تشترك معنا

فى عادات او طباع أو تقاليد فليس معنى ان يلبس غيرنا الحرير ان نلبس نحن الحرير. إذ لا يجب أن ننسى أن الدول التى تلبس اليوم الحرير قد مرت بأطوار لم يكن لديها من هذا الحرير شىء واننا فى طور النمو وأن اطوار النمو لها ضريبتها اذ يجب أن نكتفى بقدر ما من الزيادة فيما نستهلك لكى يذهب باقى دخلنا فى وعاء الاستثمار فإذا ما نضج فيه عاد الينا مرة اخرى بمزيد من الاستهلاك والعبرة فى كل هذا بعدم ارهاق الاقتصاد القومى دفعة واحدة واستهلاك كل ثمراته دفعة واحدة.

## الأسرة والدولة

ولكى لا يبدو ما قلناه بدعة مستهجنة دعونا نتدبر ما يحدث فى الأسرة - أى أسرة فى مجتمعنا او فى اى مجتمع آخر.

فالدولة ذات الموارد المحدودة لا تختلف فى شىء عن الاسرة ذات الموارد المحدودة لابد ان تلتزم فى انفاقها بالحدود التى تفرضها هذه الموارد عليها وهى فى انفاقها لا تستنفد كل مواردها وانما تحتاط لمستقبل ايامها بتكوين رصيد ولو ضئيل تواجه به مطالبها الفجائية وتستعين به على صعود سلم الحياة وارتقائه تدريجيا.

فهى بهذا لا تستطيع الوفاء بكل رغبات افرادها ولابد لها لكى ترتقى وتصعد سلم الحياة ان تضحى ببعض مطالبها العاجلة فى سبيل مطلب آجل كما انها لابد أن تؤجل رغبات بعض افرادها فى سبيل تحقيق مطالب البعض الآخر.

ولكن رب الاسرة فى عمله هذا يحرص دائما على أن تظهر الاسرة امام الناس بمظهر التجانس فلا يبدو احد افرادها بالغ الاناقة وآخر رث الثياب. وكما لا يستطيع رب الاسرة ان يقف مكتوف اليد اذا اشتط احد افرادها فى انفاقه على مطالبه فكذلك الدولة لا تستطيع ان تقف مكتوفة اليد اذا اشتطت مجموعة من الناس فيها او فريق من سكانها فى تحقيق مطالبها الاستهلاكية فى صورة انعزالية عن المجتمع.

## ماذا نريد لمجتمعنا؟..

نخلص من كل هذا إذن الى ان نقطة البداية فى كل مجهود يبذل فى سبيل التنمية الاقتصادية ان نعرف اولا ماذا نريد ان نصل اليه.. ماذا نريد ان نحققه؟! اى مستوى نريد ان نرتفع اليه!؟.. هل نريد أن نرتفع شيئا عما نحن عليه أو ان نصعد بارتفاعنا إلى عنان السماء؟! هل نريد الخبز أو الكافيار.. هل نريد أن نلبس الخيش أو الكتان أو النايلون والداكرون. هل نريد بيوتا صحية من

الآجر أو من الطوب الاحمر البلدى أو الافرنجى ، هل نحن نريد أن نساير ركب الحضارة العالمى بأى ثمن سياسى أو اننا نريد المحافظة على استقلالنا السياسى.

لست فى حاجة الى أن أعود مرة أخرى الى صدر المقال لكى اختار بين كل هذه المترادفات. اننا دولة لنا كيان سياسى ينبع من ذاتنا ولنا أهداف قومية محددة وخاصة بنا.. ولنا عدو واحد هو الاستعمار فى كل مكان.. وهذا يفرض علينا ألا نجهد أعناقنا بالتطلع الى سماء الاقتصاد ويكفينا ولو مؤقتا ان نرى صورة النجوم فى صفحة النهر حتى لا تعوق أطماعنا الاستهلاكية تنفيذ مبادئنا السياسية التى اكدناها والتى هى فى الواقع تعتبر الدرع الواقى للصرح الاقتصادى الذى نحاول ان نبنيه. يجب ان نتخلى دائما وأن نقلع دائما عن اناقة التفكير وألا نحرص على الاقتباس بقدر حرصنا على المواءمة والملاءمة وأن نتعرف على الحاجات الاقتصادية لهذا الشعب على وجه التحديد لا التخمين ثم نحدد أهدافنا على هذا الضوء.

## كيف يكون التخطيط فعالا مجديا؟..

هذا التعرف والتحديد فى رأيى هو أول المقتضيات الضرورية اللازمة لانجاح المخطط فى وضع خطة لتنمية اقتصاديات الدولة وهنالك مقتضيات كثيرة لا بأس من أن نذكرها هنا سردا لا تفصيلا:

١- ان تكون أهداف الخطة واضحة ومحددة وأن تكون قابلة للتنفيذ عمليا.

٢- أن يكون لدى الدولة من الاشخاص والكفاءات ما يكفى التزامات الخطة ويكفل نجاحها إذ إن نقص الكفاءات لا يقل خطورة على الخطة من نقص الأموال.

٣- ان يكون المجتمع مستعدا ومتأهبا لقبول فكرة التخطيط والخطة ذاتها.. بمعنى ان يحس المجتمع بحاجته الى التخطيط كوسيلة واسلوب وهذا عندى دور للاتحاد القومى يجب ان يلعبه إذا أريد للخطة عندنا أن تنجح وتؤتى ثمارها.

٤- لابد أن يكون الوقت المحدد لبدء التنفيذ كافيا لإعداد الخطة بعد دراسة مشاريعها المختلفة حتى لا يدفع بالخطة الى التنفيذ فى عجلة تعود على الخطة بالانتكاس.

٥- لابد من توافر المال اللازم لتنفيذ البرنامج الموضوع وان كان توافر المال قد يقل أهمية كعنصر من عناصر انجاح الخطة فى أى بلد من توافر الرجال الذين يوكل اليهم تنفيذها.

**بلورة الهدف ..**

إذا سلمنا بأن رفع مستوى العيش يعنى حصول الفرد على كميات اكبر وأنواع اكثر من السلع والخدمات فهلا حاولنا أن نعرف ماذا يستهلكه الشعب حاليا بالفعل؟

إذا كنا نتحدث عن الشعب باعتباره الغالبية العظمى فهؤلاء أمرهم معروف وما يستهلكونه ايضا معروف ولكن لا بأس من أن نعرف تفاصيل هذا الاستهلاك ولا يجب أن نقتنع بهذا بل يجب أيضا ان نعرف ما تستهلكه الأقلية.. وهذا ما تسعى الى الاجابة عليه ابحاث ميزانية الاسرة.

ولكن نتائج هذه الأبحاث لا تكفى.. لا يكفى أبدا أن نعرف ماذا يستهلك الناس.. بل يجب أن نقيم مدى وفاء ما يستهلكونه بحاجاتهم وهذا يتطلب أن يكون لدينا مقياس نقيس به مدى وفاء هذا الاستهلاك بالحد الأدنى للاحتياجات.

ومثل هذه المقاييس تعوزها فى جمهوريتنا ابحاث جدية ولابد أن تجند الجهود للقيام بها فى غير ابطاء.

وهذه الأبحاث يجب أن يجند لها الغذائيون والمعماريون وسائر الحرف الأخرى على أن نناشدهم أن يضعوا لنا معاييرهم الغذائية والسكنية.. قومية تتناسب مع امكانياتنا وتستمد وجودها من ضمير حياتنا لا أن يضعوا لنا معايير مستوردة.. فالاستيراد سهل ميسور ولكن قد لا يتلاءم مع طبائعنا وقد لا يتفق مع مراحل البداية فى النمو الاقتصادى لدولة نامية اقتصاديا كدولتنا.

هذه الدراسات والابحاث نقطة ارتكاز حيوية لكى نعرف موضع اقدامنا قبل أن نخطو. لأنها تلقى الضوء على ما يجب أن ننتجه أو نستورده وتحدد لنا الكميات اللازم انتاجها أو استيرادها من سلع محددة معروفة من واقع هذه الدراسات التى تحدد الاحتياجات ولا أقول المطالب.

وثمة مغنم اخر يعود علينا من وراء هذه الدراسات هو اننا اذا عرفنا ما يكفينا ـ ولا اقول ما نريد ـ وعرفنا ما نستطيع أن ننتجه أمكننا ان نحدد بالضبط ما يمكن ان نزود به العالم الخارجى من صادرات وما يمكن ان نستغنى عنه من واردات فيخف بذلك الضغط على العملات الاجنبية. كما اننا بواسطتها نستطيع ان نضغط الاستهلاك ضغطا علميا لا يبدو فيه اجحاف بصالح المستهلكين.. لأن الاحتياجات يجرى تقديرها فى هذه الدراسات على ضوء الاعتبارات العلمية والعملية معا فلا تعود بالضرر على أحد.

ولكن هذا المدخل لا يخلو من صعاب وعقبات.. إذ اننا لكى نضمن وصول الاحتياجات الى ذويها دون زيادة لابد لنا من ان نستعين مثلا بنظام البطاقات او بجهاز الاسعار.. فاذا ثبت مثلا ان سلعة معينة لها فى بلدنا اكثر من بديل ننتجها كلها محليا وأن واحدا أو اثنين منها يكفيان

احتياجات الشعب وجب علينا أن نستعين بباقيها فى تغطية وارداتنا وذلك بالعمل على تقليل استهلاكها داخليا باستخدام جهاز الاسعار مثلا. ولن يكون فى هذا اجحاف بحق أحد.. وإذا كان انتاجنا من البلح مثلا يفوق اضعافا مضاعفة مقدار استهلاكنا منه.. وجب علينا ان نعرف بالضبط مقدار هذا الفائض لحفظه وتصديره محفوظا بصورة أو اخرى.

فتقدير احتياجاتنا اذن من واقع صميم حياتنا له فوائد ومغانم شتى ليس اقلها ان صناعات ريفية كثيرة قد تنمو وتزدهر لتفى بأغراض الاستهلاك المحلى بأنواقه المتباينة فنقى انفسنا بذلك شر استيراد السلع الاستهلاكية لكى نستفيد بهذا الوفر فى استيراد سلع الاستثمار التى هى فى الواقع اشد ضرورة ولزوما من سلع الاستهلاك.

وأخيرا.. لم اكن اقصد بهذا المقال ان يكون جامعا شاملا وانما هى افكار راودتنى وأردت ان اجمع شتاتها فى ذهنى دون تنميق لكى نتعمق فى دراستها ونتأمل آثارها ونسير بآمالنا على الدرب نحو الأهداف القومية الواعية التى رسمتها سياستنا الخارجية

# ٢-٣ فكرة التخطيط القومى

( بقلم المؤلف كما نشرته لجنة التخطيط القومى - مصر - يناير ١٩٦١ )

**تمهيد**

لو توافر فى جيب كل واحد منا من المال ما لا ينتهى ولا ينضب لأمكن لكل واحد منا أن يحصل على مايريد مما يريد فى أى لحظة، وأى آن، دون أدنى تفكير أو تأجيل. ولكنا كثيراً ما نفكر فى اقتناء ما نرغب فى اقتنائه اياماً وشهوراً وأعواماً، ونؤجل الحصول عليه أياما وشهوراً وأعواماً لأننا لا نجد فى جيوبنا فى الوقت المناسب المال المناسب لشراء ما نعتبره مناسباً بل وضرورياً من الحاجيات المختلفة.

ولما كانت مطالب الانسان لا تقف أبداً عند حد، ورغبته فى الاستزادة من طيبات الحياة رغبة متجددة لا نهاية لها فإن المال المتوافر عند أى فرد منا فى أى لحظة معينة يقصر دائماً عن الوفاء بكل الرغبات والحصول على كل السلع والخدمات ومختلف الطيبات.

ولذلك نرى الأسرة العاقلة تحاول الحياة دائماً فى حدود مرسومة وتعمل على أن تكون نفقاتها فى حدود مواردها ولا تزيد انفاقها إلا بالقدر الذى تسمح به الزيادة فى مواردها على مر الزمن. فهى توازن دائماً بين ماليديها من موارد وما يمكن أن تحصل عليه من حاجيات وإذا زادت احتياجاتها فجأة دون أن تقابل هذه الزيادة زيادة فى مواردها كان لزاماً على هذه الأسرة أن تسلك أحد طريقين لا ثالث لهما: اما أن تقترض لتسد حاجاتها المتزايدة أو أن تعيد النظر فيما تستهلكه بالفعل من حاجيات من سلع وخدمات وتضحى ببعض ما تستهلكه للوفاء بما طرأ عليها من ضرورة الحصول على حاجيات أخرى، وهى فى هذا تقوم أيضا بعملية موازنة بين مواردها واحتياجاتها.

وعملية الموازنة هذه هى فى الواقع عملية تخطيط تختلف تفصيلا واجمالا باختلاف الظروف فقد لا تقف عند حد الموازنة بين الموارد الاجمالية والاحتياجات الاجمالية للأسرة بل تتعداها الى اجراء الموازنة أيضا بين احتياجات كل فرد فى هذه الأسرة واحتياجات أخيه ويدرس رب الأسرة مدى الحاح حاجة كل واحد منهم بالمقارنة بحاجة الآخر فيعمل على تحقيق الحاجات الأشد الحاحا لكل منهم.

ولذلك يسعى رب الأسرة الى اقناع كل فرد فيها بالتنازل عن بعض مايريد لانه يعلم انه لا يستطيع فى حدود ما عنده من موارد أن يحقق لكل فرد كل ما يريد وانه لو حقق كل ما يريده فرد أو اثنان فى الأسرة من حاجيات لما أمكنه أن يحقق مثل هذا للباقين وبهذا يكون قد أرضى فريقاً واغضب فريقاً آخر فيختل نظام الأسرة فى الداخل ويختل أيضاً مظهرها أمام الناس إذ يبدو فريق منها أمام الناس بمظهر أرقى وأعلى من مظهر الفريق الآخر وهذا وضع لا يمكن أن يرضى به رب الأسرة الواحدة.

### التخطيط القومى

الدولة بمواردها المحدودة لا تختلف فى شيء عن الأسرة بمواردها المحدودة لابد أن تلتزم فى انفاقها بالحدود التى تفرضها هذه الموارد عليها. والدولة حين تنفق يجب ألا تستنفد كل مواردها من الانتاج وانما يجب ان تقتطع جزءا منه تقوم باستثماره والاستفادة به فى مستقبل أيامها، وتستعين به على صعود سلم الحياة بأفرادها والارتقاء بهم تدريجياً.

وموارد الدولة هنا ليست موارد نقدية فحسب، بل ان الموارد النقدية مهما تضاعفت وتضخمت لا يمكن أن تفيد الدولة فى شيء الا إذا وجدت هذه النقود ما يمكن أن تشتريه من مواد لازمة للانتاج وما يمكن أن تستأجره من أيد عاملة لازمة لتنفيذ وتحقيق هذا الانتاج. فالعبرة اذن ليست بتوافر النقود ولكن العبرة بتوافر المواد الخام للصناعة والأراضى للزراعة والمياه للرى و.. الخ. ولابد فوق كل هذا من توافر الايدى العاملة لا بأعداد معينة فحسب بل وبمؤهلات معينة ومستويات فنية مطلوبة ولازمة. وحتى لو توافرت كل هذه العوامل فلن يغنى توافرها هذا عن توافر الرغبة فى العمل والحماس له. وكل هذه أمور لا يمكن تحقيقها فى لحظة بل تستنفد من الدولة جهوداً مضنية لتكوين هذه الموارد المختلفة واعداد الناس لاستخدامها واستغلالها اعدادا فنياً ومادياً ومعنوياً.

فالدولة بهذا لا تستطيع الوفاء بكل رغبات أفرادها فجأة ولابد لها لكى ترتقى وتصعد سلم الحياة أن تضحى ببعض مطالبهم لتحقيق مطالب أكثر الحاحاً. وأن تؤجل تحقيق رغبات بعض أفرادها فى سبيل تحقيق مطالب البعض الآخر. والدولة فى كل ذلك تحرص دائماً - تماماً كما يحرص رب الأسرة - على أن تظهر الدولة كلها امام الناس فى الداخل والخارج بمظهر التجانس بقدر الامكان والا يكون التفاوت بين أفراد الدولة الواحدة تفاوتاً صارخاً.

والدولة الرشيدة كالأسرة الرشيدة لا يمكنها أن تستمر فى الاقتراض من الغير الى الأبد. وهى إذا اضطرت الى الاقتراض فلابد أن تحرص على السداد فى مواعيد ثابتة تلتزم بها مقدماً عند

الاقتراض ولا تستطيع أن تتلكأ فيها والا جر عليها هذا التلكؤ أوخم العواقب وضير منه كل فرد فيها أن آجلاً أو عاجلاً.

والتخطيط هو الاسلوب أو الوسيلة التى تستطيع بها الدولة أن تتكشف موقفها الحاضر وترسم مستقبلها بحيث تحقق التوازن بين ما لديها من موارد وما يريد المواطنون من احتياجات وطريقها فى ذلك هو الاستفادة من مواردها اقصى استفادة واستغلال هذه الموارد أقصى استغلال يسد حاجات المواطنين فى الداخل ويسدد ما علينا من التزامات للخارج مقابل ما نستورده من مواد أولية واحتياجات لا تقوم الدولة بانتاجها محليا.

التخطيط اذن ليس فكرة مستحدثة.. فهو كما قلنا دستور الأسرة الرشيدة. ودستور الدولة الرشيدة. وقد سبقتنا اليه دول كثيرة أحست كما نحس اليوم بالحاجة اليه فلجأت اليه لكى تحقق للناس أهدافا ما كان لها أن تتحقق لو ترك حبل الأمور على غاربه دون تخطيط أو ترشيد.

## التخطيط للناس وبالناس

فمن أجل الناس اذن ابتدع الناس التخطيط. ابتدعوه لكى يسدوا للفرد حاجته فى المجتمعات التى يعز فيها التوازن بين الموجود والمنشود وتتضاءل فيها الموارد إذا ما قورنت بالغايات والرغبات. وتصل الدولة الى هذا التوازن اما بالعمل على تواضع رغبات سكانها أو بالعمل على زيادة استغلال مواردها أو بهما معاً. والدولة فى هذا أو ذاك تعتمد أولاً وآخراً على الناس فى بلوغ ماتريد. إذ لا يمكن للدولة أن تفيد الناس إلا إذا أحسنت الاستفادة من الناس. ومن هنا قد لا نجافى الواقع كثيراً إذا قلنا إن عملية التخطيط ما هى إلا عملية «إفادة بحسن الاستفادة». افادة البشر بحسن الاستفادة من البشر. فالناس على الدولة عبء يتعين عليها أن تستجيب لمطالبهم وتحقق رغباتهم وهم للدولة تكؤة وسند لا يمكن أن يقوم للانتاج فيها قائمة بدونهم. ومن حيث تزدوج وظيفة الانسان فى المجتمع تزدوج أيضاً وظيفة التخطيط كعملية انسانية أولاً وقبل كل شىء.

## التخطيط لتحقيق أهداف محددة

ولكن التخطيط لا يمكن أن يكون عملية ناجحة إلا إذا تحددت الأهداف التى يتعين على التخطيط الوصول اليها فى أزمنة معينة.

وقد حددت الدولة بالفعل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بمضاعفة الدخل القومى فى عشر

سنوات *. ولكى يتم هذا لابد من زيادة حجم النشاط الجارى فى الدولة سواء فى ميدان الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو النقل والمواصلات أو الخدمات على اختلاف أنواعها.

ولكى يزيد الانتاج فى قطاع الزراعة مثلاً أو فى قطاع الصناعة أو فى أى قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد القومى لابد أن يزود كل واحد من هذه القطاعات بمزيد من الخامات والالات التى تلزم لتحقيق هذا الانتاج. ولما كان بعض هذه الخامات والآلات قد لا يتوافر فى الداخل ومن ثم يتعين استيراده، فقد كان لزاما على الدولة ان تغطى جانب الاستيراد هذا بمزيد من الصادرات من الانتاج المحلى لكى لا تصبح الدولة مدينة باستمرار اذا طال عجزها عن الأداء.

ومعنى هذا انه يجب علينا الا نستهلك كل ما ننتجه فى الداخل. فنحن على أبواب سياسة واسعة للتصنيع ولابد لنا من أن نستورد من الخارج عتاد هذه الصناعة وعدتها ولذلك وجب أن يكون لدينا فائض من انتاجنا ندفع به ثمن ما نستورده من الحاجيات التى تلزم الصناعة فى اطوارها المتعاقبة وتلزم القطاعات الاخرى أيضاً لتحسين أساليب الانتاج فيها وتطويرها والارتقاء بمستوى كفاءة هذا الانتاج.

## مطالب الشعب ومطالب التنمية

قلنا إن هدف الخطة التى وضعتها الدولة هو مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات بحيث يستطيع الناس ان يحصلوا بهذا الدخل على أكثر مما يحصلون عليه بدخلهم الحالى ويستمتعون بأكثر مما يستمتعون به حاليا من طيبات الحياة. ولكنا قلنا أيضاً ان تنمية اقتصادنا القومى سوف تعتمد لأجل ما على المزيد من الاستيراد من غير الكماليات واننا يجب أن نعمل على سداد ثمن الواردات لكى لا نصبح دولة مدينة للغير وذلك بزيادة حجم الصادرات. وقلنا إننا إذا أردنا أن نحقق فائضاً للتصدير لابد وأن نعمل على عدم استهلاك كل ماننتجه والا فسوف نجد انفسنا دائماً حيث بدأنا.

كيف اذن نريد للناس أن يحصلوا مستقبلاً على ما لم يكونوا يحصلون عليه من قبل ونريد منهم فى الوقت ذاته الا يستهلكوا كل ماينتجون؟.

المقصود هنا هو ان يحرص كل فرد فينا على عدم المغالاة فى الاستهلاك، فالنفس البشرية

---

* المقصود بالدخل القومى هو مجموع مايتحقق للأفراد من أجور (بصفتهم عمالا) أو مرتبات (بصفتهم موظفين) أو ايجارات (بصفتهم ملاكا لأراضى أو عقارات) أو فوائد وأرباح (بصفتهم أصحاب رءوس أموال).

بطبيعتها راغبة دائما فى المزيد، هذه الرغبة فى المزيد هى العائق الحقيقى دون نمو الاقتصاد القومى فى مجموعه لانها تحتم على الفرد مواصلة الاستهلاك عن وعى وعن غير وعى. وإذا سار الحال على هذا المنوال فسوف تتصرف جهود الدولة الى تدبير مواد الاستهلاك المختلفة لاشباع رغبات الناس، فإذا لم يتيسر لها زيادة الانتاج المحلى مما يريدون لجأت كل حين الى استيراده. وبذلك سوف نجد أنفسنا نستورد من الكماليات والسلع الاستهلاكية ما يعوقنا عن استيراد الآلات والمعدات التى تساعدنا على خلق طاقات جديدة تغذى انتاجنا المحلى بالتدريج لكى يكبر ويصبح قادرا على سد حاجاتنا المتزايدة عاما بعد عام.

وإذا تمادى القادرون على الانفاق فى استهلاكهم فان غير القادرين لن يجدوا ما يحتاجون اليه، وإذا وجدوه فقد لا يقدرون على دفع ثمنه المرتفع بسبب تمادى القادرين على طلبه ومساهمتهم بذلك فى رفع سعره. ومن هنا كان لزاما على القادرين ان تتواضع مستويات استهلاكهم لكى يتسنى لغير القادرين أن يحصلوا على نصيبهم بثمن معقول، وكما قال السيد الرئيس فى حفل افتتاح مصنع الحديد والصلب بحلوان فى عام ١٩٥٨ «إننا لا نستطيع أبدا أن نرفع مستوى جزء من البلد مرة واحدة لنترك الباقى على ماهو عليه لان هذا يترتب عليه تناقض بين أبناء البلد الواحد».

## حق الناس على التخطيط وحق التخطيط على الناس

إذا كان من حق الناس على التخطيط ان يعمل على رفع مستوى معيشتهم، فمن حق التخطيط على الناس ان يسهموا معه فى هذا المضمار. ولقد سبق ان ذكرنا أن التخطيط للناس وبالناس. كما سبق أن ذكرنا جانباً مما يتعين على الناس عمله لنجاح الخطة والتخطيط إلا وهو عدم المغالاة فى الاستهلاك.

وبديهى ان كل مالا ينفق على الاستهلاك سوف يقتصده الناس فى هيئة مدخرات إما فى جيوبهم أو فى خزائنهم الخاصة أو فى البنوك أو صناديق التوفير. وسوف يجد الناس مجالا لتشغيل مدخراتهم هذه فيما ورد فى خطة الدولة من مشاريع متعددة تسعى الدولة الى اقامتها لصالح الناس.

ولن يتحقق هذا الصالح الا إذا استخدم المقتدرون أموالهم لتمويلها وحولوا مدخراتهم بذلك الى استثمارات تساهم فى اقامة صرح اقتصادنا القومى وتعمل على تشغيل ايد عاطلة تمثل فى الواقع عبئاً علينا جميعاً وكما قال السيد الرئيس فى نص خطابه الذى أشرنا اليه: «إن أى جنيه

نضعه فى الاستثمار سوف نستطيع أن نفتح به بيتا وتعيش به عائلة». وما دمنا سوف نستطيع أن نفتح بيوتاً ونساعد عائلات على ان تعيش فان الدخل سيزيد ويتحقق لكل عائلة من هذه العائلات مستوى لم تكن تتمتع به من قبل لولا وجود هذه المشاريع.

وهكذا يمكننا فى كل عام أن نقيم مشروعاً جديداً لنفتح به بيوتاً لعائلات لم يكن لها موارد تتعايش منها.. فينتجون ويستهلكون ويحققون دخولا ما كان لها أن تتحقق ويرتفع مستوى معيشة الغالبية العظمى طبقا لخطة موضوعة واضحة الأهداف.

# ٢ ـ ٤ سلوك الفرد

( بقلم المؤلف كما نشرته لجنة التخطيط القومى ـ مصر ـ فبراير ١٩٦١ )

المجتمع ـ أى مجتمع ـ تتحدد صورته فى النهاية بمجموعة تصرفات سائر الأفراد الذين يعيشون فيه.. وتصرفات الفرد وسلوكه فى المجتمع لا تخرج عن كونها تصرفات انتاجية.. أو تصرفات استهلاكية.. أو تصرفات استثمارية..

فالفرد فى هذا المجتمع إما عامل ينتج.. أو عاطل لا ينتج ويريد أن ينتج أو لا يريد.. وسواء أنتج هؤلاء الأفراد أم لم ينتجوا فإنهم يستهلكون ما يريدونه أو ما يجدونه أو ما يستطيعون الحصول عليه من سلع وخدمات.. ومن بين مجموعة المنتجين والمستهلكين فى المجتمع من يقتصدون ويدبرون ويدخرون.. ومنهم من لا يدخرون.. ومن بين المدخرين منهم من يفكرون فى تكوين وسائل الانتاج وأدواته إما بطريق المساهمة الكاملة أو بطريق المساهمة الجزئية.. وهذا ما يعبر عنه اقتصاديا أو فنيا بالاستثمار.

ولكى يرتفع مستوى المعيشة ويرتقى مستوى الاستهلاك فى أى مجتمع لابد أن يرتقى مستوى الانتاج ويزيد.. ولكى يزيد الانتاج ويتحسن لابد أن يرتفع مستوى الاستثمار فى هذا المجتمع.

ومقومات هذا الارتقاء كله فى يد الافراد.. إذ لا يمكن أن يرتقى مستوى الانتاج إلا بجهودهم وعملهم.. وإذا لم يبذل الأفراد جهدهم وعملهم لرفع مستوى الانتاج فلن يمكن لمستوى استهلاكهم أن يرتقى.. ولا يمكن لهذا المستوى الاستهلاكى أن يطرد فى الارتقاء إلا إذا حرص الناس على ألا يستهلكوا كل ما ينتجون واقتصدوا بعض ما ينتجون فى شكل مدخرات يستخدمونها فى زيادة انتاجهم أو يأتمنون عليه من يستخدمونها فى زيادة انتاج البلاد، حتى يتيسر لهم الحصول على ما يصبون اليه من زيادة مستوى الاستهلاك أى رفع مستوى المعيشة.

### حقوقنا فى المجتمع.. وواجباتنا نحوه

كلنا نعيش فى مجتمع واحد.. له تنظيماته وتقاليده وعاداته وأبواب نشاطه وعيوبه ومحاسنه وليس فينا من لا يعرف عيوب هذا المجتمع.. أو من لا يستشعر شيئا من محاسنه وفضائله.. ويصيبه شىء من مزاياه.

ولا يمكن لكل واحد منا أن يتصرف على هواه بما يرضى رغباته الخاصة دون أدنى رابط ينظم علاقته بالناس.. ويحدد حقوق الناس عليه.

فكل واحد فينا يعتبر مساهما ولو جزئيا فيما فى هذا المجتمع من محاسن ومسئولا ولو جزئيا عما فيه من عيوب..

وإذا كان من حق كل واحد منا على المجتمع أن يتمتع بطيباته وثمراته.. فمن حق المجتمع عليه أن يشارك بجهده وعمله فى ارتقاء هذا المجتمع.. وذلك بتذليل ما فى هذا المجتمع من صعاب وما يعترضه من مشاكل.. وكذلك بزيادة ما ينتج فى هذا المجتمع من طيبات.

فالأعمال التى يقوم بها كل فرد منا.. والواجبات التى يلتزم بها كل شخص منا تجاه الحكومة أو الشركة أو المصنع الذى يعمل فيه.. ليست فى الواقع مصالح الحكومة وحدها أو الشركة بعينها أو المصنع بذاته ولكنها مصالح مجتمع بأسره.. ومصالح جيل بأسره.. لو تهاون واحد منا فى أدائها.. فإنه فى الواقع يتهاون فى توفير القوت للناس.. ويتهاون أيضا فى توفير الاستقرار للناس.. وهؤلاء الناس هم نحن.. بأشخاصنا.. وأمهاتنا.. وأولادنا.. وأزواجنا وعائلاتنا.. وأخواتنا.. وكل هؤلاء.. ينتظرون البت فى أمورهم وشكاواهم ومشاكلهم وينتظرون ايضا غذاءهم.. وكساءهم.. ومأواهم ولابد لكى تتحقق لهم رغباتهم أو بالأحرى لكى تتحقق لنا رغباتنا - أن يساهم كل فرد فينا بنصيبه فى جهاز الانتاج القائم.. ويقوم بواجبه الملقى على عاتقه سواء أكان هذا الواجب إداريا بالمعنى المتعارف عليه أو انتاجيا بالمعنى المتعارف عليه.

فإذا كانت الدولة ترغب فى رفع مستوى معيشة الشعب بمضاعفة الدخل القومى خلال سنوات عشر فلن يمكنها ذلك إلا بزيادة الانتاج.. وقد حددت الدولة هذه الزيادة فى كل قطاع انتاجى على حدة فقدرت أن ينمو الانتاج الزراعى خلال السنوات العشر من ٥٧٤ مليون جنيه الى ٩١٠ ملايين جنيه وأن يزيد انتاج قطاع الصناعة والكهرباء من ١٠٩٤ الى ٢٥٠٠ مليون جنيه وأن تزيد حركة البناء والتشييد لكى تصل الى ١٦٧ مليون جنيه فى نهاية السنوات العشر ويزيد كذلك انتاج القطاعات الأخرى من خدمات وتجارة ونقل ومواصلات وبنوك وتأمين وما الى ذلك من ٧٤٢ مليون جنيه الى ١٣٦٤ مليون جنيه.. فيزيد بذلك انتاج المجتمع كله من سائر القطاعات عن ٢٥٢٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ ويصل الى ٤٩٤١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٩/١٩٧٠.

ولن تستطيع الدولة أن تبلغ هذه الأهداف المتزايدة الا اذا عمل الزارع والصانع والتاجر والبناء والطبيب والمهندس والموظف و... إلخ وكل واحد فينا على زيادة انتاجه بما يكفل الوصول الى هذه الأهداف.

### الدور الاستهلاكى للفرد:

هذا عن الدور الانتاجى للفرد.. اما عن دوره فى الاستهلاك.. فيتلخص فى أن كل فرد منا لا يكره الحصول على ما لا يحصل عليه من السلع والخدمات ولا يكره الحصول على المزيد مما يحصل عليه بالفعل من هذه السلع والخدمات ولكن حصول الفرد على المزيد من كل شىء أمر مستحيل.. بينما أن حصوله على ما يحتاج اليه امر واجب وضرورى ومحتم.. إذا ما ثبتت حاجته اليه وشدة ضرورة هذا الشىء له.

ومن هنا تبدو مسئولية الفرد فى ضرورة تحديد ما يحتاج اليه والاستغناء عما لا حاجة به اليه. لأنه لا يمكن بغير هذا أن تفى الدولة بحاجات الناس وتحقق مطالبهم.

إذ كيف يمكن أن تحقق الدولة هذه الحاجات الضرورية وأن تزيد المعروض منها باستمرار.. إذا تمادى الناس فى استهلاك الكماليات.. ولم يوازن الفرد منا بين ماهو ضرورى له ومالا حاجة له به.. وكيف يمكن لمن لا يجدون القوت أن يجدوه إذا درج القادرون على الاستحواذ على ما يريدونه من انتاج الدولة ويلقى بكثير مما لا يريدونه فى صفائح القمامة فى كل بيت وفى كل مسكن وفى كل دار.. نحن نريد مزيدا من القمح.. ونلقى مزيدا من بقايا الخبز دون استهلاك. وتشترى سيداتنا ملابس كثيرة لكل واحد منها غرض معين ومناسبة معينة.. رغم أن هذه المناسبات لا تتكرر خلال العام الواحد إلا مرات معدودة يكفى لها رداء واحد على مر السنين.. وتتفنن كل واحدة منهن فى مجاراة أحدث ما يخرج به مصممو الازياء دون أدنى تفكير فيما اذا كانت هذه التصميمات تتلاءم مع طباعنا وتقاليدنا وامكانيات الدخل العائلى نفسه ناهيك عن الامكانيات الانتاجية للدولة بأسرها.

### أين تذهب أموال الدولة:

ان السلوك الذى يلتزمه كل فرد فينا وكل عائلة من عائلاتنا فيما يتعلق بطعامنا وملابسنا وما الى ذلك من أبواب الانفاق يتكرر بصورة أو أخرى فى مناحى الحياة المختلفة.

ففى منازلنا ومكاتبنا مثلا أثاث وآلات وأدوات ومعدات كثيرة.. يتعين علينا أن نحسن استخدامها ونحسن صيانتها حتى لا نحتاج فى كل آن وكل حين الى تجديد وإحلال الجديد محلها ونحرم أنفسنا من تحقيق مطالب أخرى نحتاج اليها فى رفع مستوى معيشتنا كأفراد، أو مجتمع.

وفى الطريق العام ممتلكات نملكها جميعا.. ويجب علينا أن نرعاها ونعتنى بها أو على الأقل لا نفسد فيها لكيلا يترتب على هذا الافساد انفاق مزيد من المال على اصلاحها وصيانتها.. فتضيع

أموال الدولة فى الاصلاح دون الانشاء والتعمير.. ومال الدولة هذا هو مالنا جميعا ندفعه من جيوبنا فى شكل ضرائب ورسوم وغيرها.. وإذا كان من حقنا أن تعود الينا حصيلة الضرائب والرسوم التى ندفعها فى شكل مزيد من السلع والخدمات.. فمن واجبنا ان يصون كل واحد منا ما تحت يده من مختلف الموارد ويرعاها ويضمن بقاءها أطول مدة ممكنة وذلك باستخدامها أحكم استخدام.. حتى يعفى الدولة من انفاق المزيد من المال عليها ويعفى نفسه بالتبعية من دفع المزيد من المال اليها..

فإذا راعينا الحكمة فى كل تصرفاتنا وعملنا على صيانة ممتلكاتنا وممتلكات الدولة توفر لدينا ولدى الدولة فائض يمكن أن يساهم فى العملية الانتاجية بانتاج المزيد مما نريد، بدلا من أن ننفقه نحن وتنفقه الدولة فى الابقاء على كل ماهو موجود على حاله.

ولا يعنى استخدام هذا الفائض الفردى أو الحكومى تحقيق مزيد من الانتاج وتنويع هذا الانتاج فحسب بل يعنى أكثر من هذا.. تحقيق العمالة لمن لا يعملون.. وهؤلاء يتقاضون مقابل أعمالهم أجورا ومرتبات تزيد بها ايرادات العائلة فتنفقها فى الحصول على ما لم تكن تستطيع الحصول عليه من قبل.. ويقتصده البعض لشراء ممتلكات صغيرة أو كبيرة تدر لهم دخولا منتظمة تضمن لهم استقرارا معيشيا لم يكن ليتحقق لولا حرصهم أصلا على مراعاة الحكمة فى تصرفاتهم.. وتوخى صالحهم وصالح الدولة فى كل ما يصدر عنهم من سلوك وأعمال، سواء أكانوا.. منتجين.. أم مستهلكين.. أم مستثمرين.

# ٢-٥ قطرات العسل

( بقلم المؤلف كما نشرته لجنة التخطيط القومى - مصر - فبراير ١٩٦١)

يحكي أن واليا أصابه المرض فجأة.. وحزنت عليه الرعية كلها.. وأرادت أن تقدم له هدية تعبر بها عن مكنون حبها له وتعلقها به.. بشرط أن يشتركوا فيها جميعا فردا فردا.. اشتراكا متكافئا لا يفوق نصيب الغني فيه نصيب الفقير.. ولا يتميز الكبير فيه علي الصغير..

وكان لابد من التفكير في وسيلة تكفل تحقيق هذا التكافؤ التام في المشاركة..

فأفتي حكيم من حكمائهم بوضع وعاء كبير في وسط المدينة.. يضع فيه كل فرد منهم قطرة واحدة من العسل.. حتي إذا ما امتلأ الوعاء.. رفعوه في الصباح هدية الي الوالي باسم الشعب كله.

وانفض الجمع.. ووضع الوعاء الكبير في وسط المدينة.. وبات الجميع في انتظار شروق الشمس.. وتوجهوا الي الميدان الكبير.. وكشفوا الغطاء عن الوعاء.. فلم يجدوا فيه قطرة واحدة من عسل!!!

وساد الوجوم وجوه الحاضرين.. وتبين لهم أن كل واحد منهم قد هان عليه أمر قطرة العسل.. واستهان بها.. وحسب أن الوعاء سيمتليء من قطرات العسل التي سيضعها سواه.. وأن قطرته لن تزيد أو تنقص من امتلاء الوعاء.. فظل الوعاء بذلك علي حاله.. فارغا حتي الصباح!!

## مجتمعنا في حاجة الي كل قطرة من قطرات حياتنا

هذه القصة الرمزية تتكرر حولنا في كل يوم وفي كل حين.. فالمزارع في حقله.. والصانع في مصنعه.. والموظف في مكتبه.. والطالب في معهده.. وكل واحد منا في مجري حياته اليومية.. وفي كل ساعة من ساعات هذه الحياة اليومية.. يمارس روتين الحياة ولا يكاد يحس أن كل تصرف من تصرفاته وكل عمل يقوم به.. ما كان يمكن أن يتم لولا ما يقوم به الغير من اعمال.. وأن هذا العمل في الوقت ذاته انما يساعد الغير علي أداء ما يقومون به من اعمال وأن مجموع هذه التصرفات والاعمال الجزئية.. أي التي يقوم بها كل فرد منا علي حدة.. تنعكس آثارها في النهاية

علي الصرح الاكبر الذي يتدفق انتاجه حولنا ويتوافر لنا من جراء هذا التدفق كل ما نتمتع به من خدمات وطيبات.

فلو استهان كل واحد منا بما يقوم به ظنا منه انه لن يقدم أو يؤخر في مجري حياته أو حياة الآخرين لأصبحت حياتنا فارغة مثل الوعاء الكبير دون قطرة واحدة من عسل. لأن كل مجهود مهما بدا في نظر صاحبه ضئيلا أو تافها انما يتساند مع مجهودات الآخرين وينتج عن هذا التساند في النهاية عمل كبير.. فأي تواكل في أداء هذه المجهودات الصغيرة.. أو أي استهانة بها علي ضآلتها.. إما أن يحول دون تمام العمل في ذاته أو أن يظهر هذا العمل في النهاية منقوصا لا يخلو من كثير من العيوب.

## التساند والتكامل بين قطاعات الاقتصاد القومي

هذا التساند والتكامل تمليهما طبائع الحياة.. فكل واحد منا لا يستطيع الحياة بدون سواه.. فالطعام الذي نأكله واللباس الذي نلبسه والبيوت التي نسكنها ليست من صنع رجل واحد وانما اشتركت في صنعها مجهودات عديدة.

فلابد لنا من الغذاء لكي نعيش.. ولابد لنا من الزراعة لكي نحصل علي هذا الغذاء.. ولابد للزراعة لكي تنتج الغذاء من آلات ومعدات وأسمدة وخزانات لحجز المياه وترع ومجاري لكي تجري فيها هذه المياه الي الحقول.. ولابد لانتاج الآلات والمعدات والأسمدة من مصانع.. ولابد لهذه المصانع من مادة خام يأتي بعضها من الزراعة ويأتي بعضها الآخر من مصانع أخري في الداخل والخارج ثم لابد أن تتدفق تيارات الانتاج في المجتمع بحيث تصل من حيث يتم انتاجها الي حيث يراد استخدامها.. ويتطلب هذا وسائل تغليف وحزم وربط وناقلات من طرازات متعددة إذا لم يكن من الميسور انتاجها محليا فلابد من استيرادها.. ولابد لهذه الواردات من صادرات تقابلها وإلا ظلت دينا في عنق الدولة يتعين عليها أداؤه ان آجلا أو عاجلا بمزيد من الصادرات من مجموع السلع والخدمات التي يتوفر علي انتاجها جهاز الانتاج المحلي المترابط المتكامل المتناسق.

لا جدوي إذن أن تحاول الزراعة بلوغ عنان السماء في أهدافها إلا إذا اطمأنت الي ان الصناعة قادرة علي مدها بما يلزم لبلوغ هذه الاهداف.. واطمأنت الي أن الدولة فيها من وسائل النقل ما يكفي لنقل هذ المنتجات الصناعية اليها ونقل منتجاتها الزراعية الي حيث يريدها الناس. ولا جدوي من أن ترسم الخطط الباهرة لتعمير كل جزء من أجزاء معمورتنا الصغيرة وبناء المصانع والمساكن والقاعات الفسيحة إلا إذا كنا علي يقين من توافر الاسمنت والطوب والرمل والزلط

والحجر والحديد والمسامير والزجاج وغير ذلك من مواد البناء.. ولا يمكننا أن نقرر استيراد شيء من الخارج إلا إذا ثبتت ضرورته وحيويته لتغذية هذه الاهداف المتعددة لكل قطاعات الاقتصاد القومي بل لا يمكننا ان نقرر استيراده بالفعل إلا إذا كانت قدرتنا علي الوفاء بحق ما نستورده محققا في الاجل القصير أو الأجل الطويل.

ومن هنا تبرز مسئولية كل فرد فينا فى هذا المجتمع تجاه المجتمع الجديد.

حاجاتنا متعددة..

ومطالبنا متزايدة..

وطموحنا نحو مستقبل أسعد.. لا حد له ولا نهاية.. ومواردنا محدودة.. ولابد من العمل علي زيادتها لمواجهة مطالبنا المتزايدة ولابد لنا إزاء كل هذا من أن نوازن في كل لحظة من لحظات حياتنا بين ما نريد وما يفيد.. وأن نوازن دائما بين ما تحت أيدينا من موارد وما يمكن أن نفيد منها في قضاء مطالب المعيشة والانتاج.

## حياتنا في حاجة الي تطوير

ان المعالم التفصيلية للمجتمع الجديد لم تتحدد بعد..

ولن تتحدد هذه المعالم إلا إذا تحددت معالم الحياة الخاصة بكل فرد وتحددت معالم الحياة العامة وامكانياتها وحدودها لدي كل فرد.. وكل هذه المعالم دائما في تطور مستمر.

ليس من العسير علي أحد منا أن يطمع في الحصول علي أي شيء وأن يرنو الي بلوغ كل شيء.. ولكن تحقيق كل هذه الأشياء وبلوغها بالفعل أمر بالغ العسر لا علي الفرد فحسب بل علي قطاعات الانتاج ذاتها.

فإذا رغب الناس في مزيد من الخبز مثلا كان علي المطاحن أن تنتج مزيدا من الدقيق وهذا يعني أن تنتج الحقول مزيدا من القمح وأن يحصل الفلاح علي مزيد من الأسمدة والآلات والماء.. وأن تنتج المصانع هذه الآلات والأسمدة أو أن تستورد وأن يشق المهندسون والعمال المصارف والترع.. ألخ..

فإذا ما تعددت المطالب والرغبات كان علي الامكانيات المتاحة أن تزاد أو أن يحسن استغلال الموجود منها بمضاعفة كفاءة كل فرد قائم بعمل معين في هذا البلد..

وهنا يتحدد لكل فرد منا واجبان وتقع علي عاتقه مسئوليتان:

أن يحسن ما يصنعه ويتقنه.. وأن يحسن تحديد ما يريده دون مغالاة أو تبذير.

## واجباتنا في المجتمع الجديد

قلنا إن المجتمع يكمل بعضه بعضا..

وأن جهود أفراد هذا المجتمع مهما صغر شأنها في نظر القائمين بها واعتبروها غير ذات قيمة في حد ذاتها.. ايضا تكمل بعضها البعض..

وبالعكس فان أي مغالاة أو تماد في سلوك خاطيء.. تتراكم آثاره وتتصارع.. وتمثل في النهاية عبئا علي الافراد وعلي المجتمع..

فمجتمعنا هذا مجتمع قديم.. توارثنا فيه عادات وتقاليد متعددة.. ونحن اليوم نعيش في داخل محصلة هذه العادات والتقاليد المتوارثة.. ونكتسب في الوقت ذاته عادات جديدة.. معظمها وافد لا يتفق مع امكانياتنا المحدودة..

في كل دولة من دول العالم طباع وعادات وتصرفات نابعة من صميم المجتمع وطبيعته.. يأكلون ما تنتجه أرضهم.. ويلبسون ما تنتجه مصانعهم.. ويتحايلون علي الحياة بما يتفق وظروفهم.

فيركبون الدراجات لكي يخففوا الضغط علي وسائل المواصلات.. ويستخدمون من المنسوجات ما يناسب طبيعة أجوائهم حارة كانت أو باردة ولا يبالغون في طهو ما لا حاجة لهم أو لضيوفهم به.. ولا يسكنون في بيوت يتعذر عليهم المحافظة علي نظافتها وصيانتها بغير خدم.. ولا يشترون من الحاجيات فوق حاجاتهم..

أما نحن.. فعلي كل مستوي.. وفي كل مجال.. نري عامل المجاراة يتحكم فينا تحكما مطلقا لا هوادة فيه.. عرباتنا طويلة طول الدهر.. وتستهلك من الوقود ما لا طاقة لنا به ويمكن لعربات اصغر أن تؤدي نفس العمل بتكلفة أقل كما أن هذه العربات الطويلة لا تتناسب مع أطوال الطرق عندنا.. تناسبها مع أطوال الطرق في الدول التي يشيع فيها استخدام هذه العربات الكبيرة.. ومركبات النقل عندنا أنيقة ولكنها لا تلبث أن تبلي لأننا نشتري وحدات قليلة بمال كثير ويمكننا أن نشتري بذلك المال مركبات أرخص.. تراعي فيها البساطة وتتلاءم مع مناخ لا تمطر فيه السماء ولا يشتد فيه قرس البرد ولاتنزل الثلوج.. ومدارسنا تقام علي أعمدة من حديد ويمكنها أن تبني من السمار وتعمل أكثر من مرة في النهار وتضم عددا أكبر من التلاميذ وبتكاليف اقل وتطورات الأزياء في الخارج تجتذبنا ونتحمس لها اكثر مما يتحمس لها اهل البلاد التي تحدث هذه التطورات وتستحدثها.. وأمثلة أخري كثيرة.. دونها الحصر والتخصيص..

ولكن دوام الحال علي هذا المنوال لا يرجي منه خير كبير.. فلابد أن تتواءم تصرفاتنا وتتلاءم مع فجر الفكر الجديد.. ومنطق المجتمع الجديد.. مجتمع يعمل فيه الفرد لنفسه وللناس ويعمل فيه

الناس للناس.. وتعمل فيه الدولة بكل امكانياتها لهم.. مجتمع تحاول الدولة أن تعبيء كل موارده. وأن يبلغ استغلال هذه الموارد فيها أقصي مستوي لتحقيق مستوي معيشة أرفع..

هذا المستوي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بذل كل فرد فينا جهوده.. واستغل كل فرد فينا الامكانيات المحيطة به.. زمنية كانت أو مادية ملموسة أو محسوسة وحاسب كل فرد فيها نفسه كل يوم عن عمل يومه.. وفكر كل واحد فينا مرة ومرتين قبل أن يتصرف تصرفا معينا أو يقوم بإجراء معين..

لأن مثل هذه التصرفات.. لها انعكاساتها علي الفرد نفسه.. ولها آثارها علي المحيطين به.. ولها آثارها علي البعيدين عنه.. ولها آثارها علي مستقبل جيل.. نريد لأفراده أن يكونوا اسعد حظا منا.

# ٢-٦ ماذا يريد التخطيط.. وماذا يراد من التخطيط؟

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٩٦١/٢/١ صفحة ١٤، ١٥ )

أشار «الأهرام الاقتصادى» فى عدده السابق الى ثقل الأعباء المتتالية التى تلقى على عاتق الشركات والهيئات والبنوك من جراء تعدد الطلبات الاحصائية من جهاز الاحصاء المركزى تارة ومن أجهزة احصائية أخرى (!) تارة أخرى، وكذلك من جراء غموض بعض المصطلحات التى أوردها جهاز التخطيط المركزى فى استماراته التى أعدها بقصد متابعة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم الجنوبى.

والإشارة هنا تتناول جهازين منفصلين - ومتصلين فى الوقت نفسه - من أجهزة الدولة هما جهاز الاحصاء المركزى وجهاز التخطيط، وتتناول ايضا اجهزة اخرى لست فى حل من أن أذكر أسماءها تفصيلا مادام الأهرام الاقتصادى قد آثر الاجمال والتعميم وكذلك لكيلا أخطىء الحصر والتخصيص.

ولست براغب هنا أن أقف موقف الذائد عن حوض أحد.. فليس فيما أشار اليه «الأهرام الاقتصادى» لوم يتعين دفعه، وليس فيما تشكو منه الهيئات والشركات والبنوك عيب يتحتم ستره. بل الخير كل الخير - لصالح دولة نعيش فيها جميعا ونترقب خيرها جميعا - أن نتداول اطراف الدولة المختلفة الرأى فيما تلاقيه من صعاب لكى يتحقق للدولة ماتبغيه من تقدم وارتقاء.

المشكلة - كما أراها - مشكلة فجر جديد نعيش فيه أو على الاقل نحاول أن نعيش فيه. فالدولة إذ عز عليها غموض حالها على نفسها. أرادت أن تستبين هذا الحال لكى تعرف مواردها ما ظهر منها وما بطن.. وكذلك لكى تعرف امكانيات استغلال هذه الموارد بصورة أو بأخرى وفاء بحق هذه الاعداد المتزايدة من الأنفس.. وذلك لكى تتصرف فى هذه الموارد تصرف الحكيم بحيث تستغل هذه الموارد فى هذا الاتجاه وذاك استغلالا يحقق فى النهاية نمو المجتمع نموا تتوافر فيه شروط التوازن بين كل قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة، بحيث لا يستفيد قطاع إلا فى الحدود التى يمكن لهذا القطاع فى نطاقها أن يساعد قطاعا آخر على النمو أو على الأقل لا يعوقه عن النمو.

والأمر الذى لا شك فيه أن الدولة لا تستطيع أن تخطو فى طريق السداد فى هذا الصدد قيد

أنملة دون الاستناد الى الأرقام وإلا كانت اعمالها وابحاثها من قبيل الرجم بالغيب.

ولا تستطيع الدولة أن تتخذ القرارات وترسم السياسات للمستقبل على أساس الحدس والتخمين لأن هذه السياسات وتلك القرارات انما تمس مصير الأمة فى صميمه.

ومن هنا تبدو ضرورة توافر المعلومات والمزيد من المعلومات على مر الزمن، إذا أريد لمستقبل هذه الأمة أن يتحدد بأقل ما يمكن من الخطأ الناجم عن الارتجال.

وتلتفت الدولة حولها فترى قطاعات متعددة: زراعة وصناعة وتشييد وخدمات ولكل قطا ع من هذه القطاعات مكوناته الادارية والفنية والتنظيمية، ولكل جزء من أجزاء هذه المكونات مطالبه المالية والطبيعية والبشرية.. وتقف الدولة برهة لتفكر..

من أين للدولة أن تلم بكل هذا إلا إذا قام كل طرف من هذه الاطراف بتقديم حالته حاضرا ومستقبلا من واقع خبرته بنفسه وبأهدافه ووسائله؟ ومادام لكل نشاط فى هذه الدولة وزارة تمثله.. فلابد أن هذه الوزارة تعلم مدى مساهمة الحكومة فيه مساهمة كاملة أو جزئية، ولابد أنها تعلم ايضا مدى مساهمة الناس (القطاع الخاص) فى كل وجه من أوجه هذا النشاط.

أرادت الدولة ان تحدد معالم هذه المساهمة فقالت انها تريد أن تعرف ماذا يريد كل قطا ع أن يقوم به من نشاط جديد فى المستقبل، بشرط أن يكون هذا النشاط قد تم بحثه وتمت دراسته بحيث أصبح خليقا بأن يعتبر مقترحا بمشروع.. ومادامت قد تمت دراسته الدراسة الواجبة فلابد أن تكون هذه الدراسة قد تضمنت فيما تضمنت، تقديرا لما يلزم هذا المشروع من أموال (محلية وخارجية) لشراء الأراضى والآلات والمعدات ووسائل النقل وما الى ذلك.. ومادامت قد تمت دراسته ايضا فلابد اننا نعلم ضمن ما نعلم مقدار ما سوف يحققه هذا المشروع من انتاج (تقديرى) ومن عمالة (تقديرية) ومن دخول جديدة (تقديرية) و.. و.. الخ.

هذا عن الجديد أما عن القديم القائم من المشاريع فإن الدولة تريد أن تعلم ما اذا كانت هذه المشاريع قد استوعبت كل امكانيات التوسع الكامنة فيها لكى تحكم على مدى ما يمكن ان تساهم به مثل هذه المشاريع فى خطة المستقبل النامي.. ولا يصح ان يكون هذا المطلب صعبا او عسيرا لأن هذه المشاريع قد قامت فعلا بأعمالها فى الماضى وتحقق عن قيامها بهذه الاعمال انتاج (محقق) وعمالة (محققة) ودخول (محققة) ومادامت هذه الدخول وتلك العمالة وذلك الانتاج لن يقف مجراها عند نقطة معينة، بل سيتوالى جريانها عاما بعد عام. ومادمنا قد مارسناها سنوات طويلة وخبرنا اتجاهاتها أعواما عدة.. فلن يستعصى علينا أن نعرف ماذا سيكون عليه الحال فى أعوام قادمة بافتراض ثبات الظروف أو تغيرها فى هذا الاتجاه أو ذاك.

ولكن المشكلة فى رأيى مشكلة تنظيمية بحتة. فالتنظيم التخطيطى القائم فى الدولة ككل والذى يبحث موارد الدولة واستخداماتها واحتياجاتها ايضا ككل، لابد ان ينتقل بروحه الى كل فروع الدولة وبصورة مصغرة بالطبع. فلابد لكل مشروع أو هيئة أو مؤسسة أو وزارة أن تكون على علم تام بمواردها المالية والطبيعية والبشرية وعلى علم بالطريقة التى استخدمت بها هذه الموارد فى الماضى والتى تستخدم بها فى الحاضر والتى يمكن أن تستخدم بها فى المستقبل. ثم تقدر على ضوء الظروف والافتراضات المختلفة ماذا سيكون عليه الحال فى المستقبل، وما هى الاحتياجات المالية والطبيعية والبشرية التى تكفل الوصول الى المستوى المرتقب أو المنشود.

ولن تستطيع وزارة أو مؤسسة أو هيئة أو مشروع أن يفعل كل هذا بصورة أقرب الى الدقة، إلا إذا توافر لديه جهاز تخطيط مصغر تتجلى فى أذهان اعضائه مفاهيم التخطيط الجديدة.

نعم لقد انشأت الدولة مكاتب ولجانا للتخطيط فى كل وزارة وهيئة ومؤسسة ولكن انشاء هذه اللجان وتلك المكاتب شىء وبلوغ المراد من انشائها شئ آخر.لا يجدى فيه ان تجتمع هذه اللجان لتنفض أو تنفض لتجتمع، إذ يجب أن تكون هناك اتصالات دائمة مستمرة بين أعضاء هذه اللجان، وبين التخطيط لكى تستبان مفاهيم الألفاظ المستحدثة فى اطار الخطة ويتفق الطرفان فى النهاية على تفسير واحد للمصطلحات المستخدمة فى اطار الخطة وهى وان كانت مصطلحات واسعة المعنى إلا انها قليلة العدد والتخطيط يرحب بل يرى من واجبه ان يرحب بمعرفة الصعاب التى تعترض تطبيق هذه المصطلحات فى كل قطاع لكى يعاون على حلها إذا كانت هذه الصعاب ناجمة اساسا عن غموض مدلولات هذه المصطلحات.

وبهذه الطريقة يمكن أن يتغلغل التفكير التخطيطى من أعلى الى اسفل وأن تشاع المشاكل من القاعدة الى القمة فى مستويات مختلفة لكى يقف الكل على مشاكل الكل ويتعاون الكل على حل هذه المشاكل.

أما إذا كانت الصعوبة فى عدم توافر البيانات على الاطلاق أو عدم توافرها بالصورة التى تريدها اجهزة الاحصاء والتخطيط، فعلاج هذا ـ على الأقل فى رأيى ـ أن يتم تنظيم البيانات داخل كل وحدة انتاجية أو إدارية فى الدولة تنظيما يكفل فى النهاية الوصول الى وصف رقمى لكل صغيرة وكبيرة تدور داخل هذه الوحدات الاقتصادية المختلفة.

والطريق الى هذا يلزمه أولا وقبل كل شىء فهم واضح لطبيعة العمل داخل كل جهاز من اجهزة الدولة.. ولا أحسبنى اتجاوز الواقع اذا قلت ان أى وحدة ادارية وانتاجية فى هذا البلد، انما تقوم أولا وقبل كل شىء بعملية اقتصادية.. ومعنى هذا أن لها عوامل انتاج معينة ولها مستلزمات

محددة لتحقيق هذا الانتاج، ويترتب على احداث عملية الانتاج فيها تحقيق عوائد معينة للمشتركين فى عملية الانتاج. ثم بعد هذا أو قبله.. فإنها تساهم بصورة أو أخرى فى القيام بوظيفة أو أخرى من الوظائف الاقتصادية فى المجتمع، ألا وهى الانتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع. فلو استطاعت كل منها أن تشخص وظائفها فى ضوء هذه المعالم الرئيسية، وحرصت كل منها بعد ذلك على أن تحصل على وصف رقمى لكل خطوة من هذه الخطوات، وعهدت بهذه المسئولية الى مكتب أو جهاز صغير فيها.. لأمكنها أن تستجيب لأى طلب من طلبات التخطيط والاحصاء مهما تعددت اجهزة الاحصاء.. ولا يشترط فى هذا الاستعانة بالآلات بل لا يجوز استخدام الآلات بعد تجربة العملية يدويا والاطمئنان على حسن سيرها يدويا لفترة كافية.

وجدير بالذكر ان اجهزة الاحصاء لا يمكن أن تتوحد بالمعنى الذى قد يتبادر الى اذهان البعض.. فقد يمكن توحيد العمل الاحصائى فى الميدان، ولكن القول بأن جهازا احصائيا واحدا فى الدولة يستطيع أن يفى بالمطالب الاحصائية لكل هيئة أمر يأباه المنطق ا لسليم لأن لكل هيئة أغراضها التى تخدمها الاحصاءات ومن هذه الاحصاءات ما يطلب بقصد الابحاث ومنها ما يطلب بقصد تحسين الإدارة.. ووسيلة كل هيئة فى هذا بالضرورة خلق خلية تنظيمية جديدة للاحصاء والتخطيط.

وبغير هذا لا يمكن أبدا أن تزول أسباب الشكوى.. ولن يتسنى لجهاز التخطيط ان يقوم بوظيفته الاساسية بمحاولة التنسيق بين موارد القطاعات المختلفة.. واحتياجاتها بما لا يتعارض مع تحقيق احتياجات القطاعات الاخرى وفق ما تمليه ضرورة التمشى فى نمو سائر القطاعات تمشيا لا تعارض فيه او اختلاف، لكى يتم فى النهاية تحقيق النمو المتوازن الذى يمكن بمقتضاه تنفيذ الخطط الجزئية المرسومة أو المطلوبة لكل وحدة من الوحدات الاقتصادية التى تكون الهيكل الاقتصادى والاجتماعى العام للدولة.

# ٢ - ٧ الاقتصاد والاجتماع والتنمية

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٩صفحة ٣٤، ٣٥ )

تعتمل النفوس دائما بذكر التنمية كلما هامت هذه النفوس فى بيداء التخلف رثاء وبكاء على الدول المتخلفة أو تطلعت الى سماء الرفاهية صعودا وصمودا على طريق الارتقاء والتقدم فى الدول الغنية. ولعله ليس من المبالغة فى شىء أن يقال أن كلمة «التنمية» كانت ولاتزال فى عداد الغيبيات التى لا يمكن تجسيدها إلا عن طريق الشواهد والقرائن والمفارقات، وكل هذا لا يجعلها كائنا ملموسا محسوسا شأن الكائنات المادية المختلفة.

بل لعلنا لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن التنمية ليست مضمونا واضح المعالم والتركيب ولكنها مفهوم عام تتعدد اطاراته وتختلف النزعات والاهتمامات باختلاف الامكانيات وتعدد مواقع التعزيز والتركيز المثلى.

من أجل هذا قد لا يكون لهذه الكلمة تعريف محدد رغم كثرة الاجتهادات فى قذف تعاريف لها يمنة ويسرة. ولا ضير فى هذا العجز عن التعريف بل لعله الخير كل الخير لأن معنى التنمية إذ هو لا يتبلور رغم اجتهاد المجتهدين خير ضمان لهذا المعنى ألا يتحوصل وألا يتقوقع فى نطاق لا يمكن إلا أن يكون ضيقا مهما اتسع.

فالتنمية إذن مفهوم كلما أفسحنا مجاله كان ذلك أدعى الى الشمول والإلمام بمقتضيات التنمية ومكوناتها استنادا الى الهياكل ذات الصور المتعددة فى المجتمع الواحد وتعزيزا لهذه الهياكل واحياء لما يكون قد اندثر منها وتشييدا لما تثبت الحاجة اليه من جديد هذه الهياكل ومستحدثها.

وقد حرص المفكرون والمؤلفون فى موضوع التنمية بالفعل على ان يفسحوا المجال امام مفهوم التنمية لكى ينمو ويتسع ويزداد شمولا. فما لبثت الافكار فيه وحوله يأخذ بعضها بخناق بعض حتى أصبح لزاما وضع الفواصل الوهمية بين الجوانب التى امكن تمييزها فى موضوع التنمية بحيث يسهل على الدارسين التخصص فى جوانب محددة ازاء العجز البشرى عن التفرع فى كل الجوانب على حد سواء، وحتى يمكن من واقع هذا التخصص خلق نوع من التكامل يضمن عدم اغفال عنصر الشمول المستهدف فى عملية التنمية.

ولعل أوضح ما توصل اليه المفكرون فى موضوع التنمية أن للتنمية جوانبها الاقتصادية

وجوانبها الاجتماعية وحمل الاقتصاديون موضوع التنمية على عاتقهم فكان لهم فضل المبادرة والتبكير فى فتح مغاليقه بما تيسر لهم من بيانات واساليب وبقيت الجوانب الاجتماعية موضع تفكير المفكرين يتناولها الكثيرون منهم، ولكن ليس بمثل ما يسره القدر للاقتصاديين من جرأة هم أجدر الناس بها فى تناول الجوانب الاقتصادية وعلاجها.

ولسنا هنا فى معرض تغليب جانب الاقتصاديين على جانب الاجتماعيين فى بحث موضوع التنمية، كما أننا لا نريد بالضرورة أن ننتحل الاعذار لما يمكن أن يقال عن عدم وضوح الاسهام الفعال لعلماء الاجتماع فى موضوع التنمية. إذ الواقع ان أى محاولة من جانب هؤلاء العلماء البحث فى هذا الموضوع، تكتنفه بعض المشاكل وهى مشاكل يثيرها فى معظم الاحوال علماء الاجتماع ويطرحونها على الاقتصاديين للمناقشة.

## المشكلة الأولى:

تتلخص فى أنه ليس من السهل فى واقع الأمر وضع حد فصل بين ما يمكن أن يسمى جانبا اجتماعيا للتنمية وما يمكن أن يسمى جانبا اقتصاديا للتنمية كجانب مناظر له. حقيقة أن هناك اجراءات اقتصادية تناظرها اجراءات اجتماعية فى عملية التنمية، ولكن وجود هذه الاجراءات وتناظرها لا ينفى عن التنمية هدفها الاساسى ـ الذى هو هدف اجتماعى بطبيعته ـ ألا وهو تحقيق المزيد من رفاهية البشر.

ومن هنا قد لا يبدو غريبا أن يذهب البعض الى القول بأن الاجراءات الاقتصادية التى تنفذ لتحقيق التنمية ان هى فى الواقع إلا إجراءات وسيطة لتحقيق هدف اجتماعى بحت.

إذ إنه يجب ألا يغيب عن البال فى غمرة حماسنا لهذه الفكرة. ان من بين اجراءات التنمية ومن بين أهدافها ايضا ما قد يصطبغ بصبغة اقتصادية بحتة لا يترتب عليها بالضرورة تحقيق هدف اجتماعى ما لم يصاحبه اجراء اجتماعى واضح محدد. فزيادة الانتاج مثلا هدف اقتصادى قد لا تتحقق زيادة الرفاهية بالضرورة بمقتضاه حتى ولو كان تزايد الانتاج اسرع من تزايد السكان إذ يجب لكى يتم هذا ان يصاحب هذا الاجراء الاقتصادى البحت اجراء اجتماعى مناظر يحرص فيه المشرع على حسن توزيع الدخل بعد زيادته. والأمثلة كثيرة على أنواع الاجراءات الاقتصادية البحتة التى قد لا تتمخض عن تحقيق أهداف اجتماعية ما لم تصاحبها اجراءات اجتماعية محددة.

فموازنة الميزان التجارى مثال لها، وكذلك موازنة ميزان المدفوعات والعمل على زيادة حصيلة النقد الاجنبى، وابرام اتفاقات الدفع، وزيادة عرض السلع، وزيادة الاجور.. الخ.

يقابل هذا امثلة اخرى من الاجراءات، والأهداف الاجتماعية البحتة التى يلزم لبلوغها أو

تحقيقها اجراءات وأهداف اقتصادية موازية كبناء المستشفيات وعلاج المرضى وبناء المدارس لتعليم النشء وارساء قواعد الاخلاق والتقاليد وترابط العائلة واستتباب الأمن.. الخ كلها امثلة لاهداف اجتماعية بحتة ليس لها من صبغة اقتصادية إلا من طرف خفى.

كما أن هناك مجموعة ثالثة من الاجراءات والأهداف التى قد تصطبغ بالصبغتين الاقتصادية والاجتماعية معا. فالتعليم دون مرحلة معينة قد تغلب عليه الصبغة الاجتماعية، وان راودتنا فيه اهداف اقتصادية فى الاجل الطويل. كما ان التعليم فى المراحل المتقدمة تتغلب عليه الصبغة الاقتصادية دون أن تسقط عنه الصبغة الاجتماعية التى قد تتحقق عن طريقه مستقبلا فى شكل مزيد من التثقيف والرفاهية وترشيد السلوك فى العائلة وفى المجتمع على وجه العموم. وليس التعليم إلا مثالا واحدا من الامثلة التى يمكن أن تصطبغ بالصبغتين الاجتماعية والاقتصادية معا، ومن أمثلته الأخرى: رفع المستوى الصحى، وتنظيم الاسرة، والحد من تعدد الزوجات.. الخ.

مثل هذا الامتزاج فى شتى صوره يتعذر معه التزام جادة الفصل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية للتنمية فى اطارها التفكيرى العام الشامل على اعتبار ان التنمية عملية موحدة لا ينفصم جانباها، ومن هنا جاءت التسمية باللغة الانجليزية التى مهما حرصنا على الأمانة والدقة فى نقلها الى العربية لما دلت الترجمة على مضمون هذا التعبير.

ثم تأتى المشكلة الثانية. وتتلخص هذه المشكلة فى أن كثيرا من الألفاظ التى تستخدم فى مناقشة مشاكل التنمية ليس له مدلول اقتصادى واضح محدد. فعملية التنمية تنطوى، رضينا أو كرهنا، على نوايا للتغيير و«النوايا» و«التغيير» كلمتان لا يمكن أن يتسع لهما قواميس الاقتصاديين على الاطلاق.. ويأتى بعد ذلك سيل من التعبيرات المتداولة بين الاقتصاديين فى مجرى أحاديثهم وكتاباتهم عن التنمية كالميول أو الاتجاهات والسلوك وكلها تعبيرات لا تمت، أو بالأحرى لم تمت بعد، الى الاقتصاد بصلة. وتقع خارج اطار الموسوعة الاقتصادية. بل إن البعض يذهب الى أن صدور الاقتصاديين قد لا تتسع لبحث مدلولات مثل هذه التعبيرات أو التقدير فى انعكاساتها من قطاعات الاقتصاد وشرائح المجتمع على هذه الشرائح والقطاعات مما يستدعى بالضرورة اسهام من هم أرحب صدرا من الاقتصاديين بمثل هذه المتاهات اللفظية للسعى وراءها بالتقنين والترشيد.

ويزيدون على ذلك أن قائمة التغيير فى حد ذاتها تستثير النفس البشرية وتثير فيها مشاعر لا علاقة لها بالاقتصاد،إذ إنها مشاعر نفسية اجتماعية فالنفس لا تستطيع أن تقف من كلمة التغيير موقف الحياد إذ إن كلمة التغيير ذاتها قد تثير فى النفس نوعا من الاشمئزاز عند البعض وقد تدعو الى التأهب والاحتياط عند البعض الآخر، مما يستوجب عند علماء النفس مثلا تحاشيها وأن تستبدل بها تعبيرات تكون أخف على النفس وأكثر قبولا عند الناس.

# ٢ – ٨ مدخل إلى التنمية الاجتماعية
# المجتمع.. الاقتصاد القومى.. والتنمية الاجتماعية

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ٣٢٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٥ صفحة ٣٠، ٣١ )

**فى مقالى السابق عن الاقتصاد والاجتماع والتنمية حرصت على أن أبين مدى الترابط والتداخل والتفاعل بين ما يمكن أن يسمى بالجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية للتنمية ولعله فى الامكان والحال كذلك أن نعتبر أن لكل ظاهرة اقتصادية أو لكل وضع اقتصادى أسبابه الاجتماعية ونتائجه الاجتماعية وكذلك الحال بالنسبة الى الظواهر والأوضاع الاجتماعية فان لها ايضا اسبابها ونتائجها الاقتصادية.**

**ولكن هذا التداخل لا يعوق الكتاب والمفكرين عن ان يتحدثوا عن المجتمع وعن الاقتصاد القومى دون أن يثير ذلك فى الأذهان أى خلط بين ما يمكن أن يعنيه كل مصطلح من هذين المصطلحين، ودون أن نعتبر كلا منهما كيانا قائما بذاته، ولا أقول منفصلا عن الآخر لأنهما فى الواقع وجهان مختلفان بصورة واحدة رغم أن الصورة فى الحالين قد لا تكون بالضرورة غير باهتة المعالم والحدود.**

**ولعله ليس من قبيل التبسيط فى العرض فحسب أن نتصور أن المجتمع والاقتصاد القومى ان هما إلا مسرحان مختلفان قد يكون لاعب الدور فى كل منهما واحدا انما يضطلع فى كل منهما بدور يختلف عن دوره على خشبة المسرح الاخر، كما أن المناظر التى نراها على مسرح المجتمع تختلف عن تلك التى يمكن أن نشهدها على مسرح الاقتصاد القومى. ولسنا فى حاجة فى هذا المجال الى ان نزيد العرض تعقيدا بأن نتصور تداخل المسرحين بما قد يعنى أن احدهما جزء من الآخر.**

**فقد لا يجد علماء الاجتماع صعوبة مثلا فى أن يعتبروا المجتمع أعرض مساحة وأوسع مضمونا من الاقتصاد القومى بحيث يمكن أن يشمله كجزء منه. وكيف لا وعلم الاجتماع فى نظرهم يختص بدراسة حياة المجموعات الكبيرة والصغيرة وبدراسة العلاقات الاجتماعية شكلا وموضوعا دراسة تعتبر فى نظرهم ايضا اساسا لنسيج المجتمع. ومن هنا ينظرون الى الاقتصاد القومى على انه واحد من الهياكل الاجتماعية المختلفة التى يتولى الناس داخله القيام بمهام الانتاج والتوزيع**

والاستهلاك. فالاقتصاد القومي في نظرهم لا يعدو ان يكون جزءا من النظام الاجتماعي في مجموعه وأن السلوك الاقتصادي والتصرفات الاقتصادية ليست إلا واحدة من أنواع عديدة من السلوك والتصرفات الاجتماعية المختلفة. مثل هذه النظرة لا يرضى عنها بالطبع رجالات الاقتصاد وعلماؤه ولو انتفت هذه النظرة عند اولئك أو تم الرضى عن هؤلاء لما جاد الزمان بكلا الفريقين أو لاندمجا.

نعود اذن الى العلاقة بين ما أسميناه بالمسرحين، فنجد المخرج على مسرح الاقتصاد القومي يهتم باكتشاف العلاقة بين الموارد المحدودة والغايات التي لا نهاية لها بينما يهتم المخرج على مسرح المجتمع باكتشاف أحوال معيشة الناس. إلا أن التميز بين المجتمع والاقتصاد القومي في ضوء ما سبق ذكره، ليس في الواقع تمييزا قاطعا وقد لا يكون بالضرورة تمييزا مرضيا عنه من جميع الاطراف، فالعبرة في تصور هذين المسرحين ان نتجاوز مرحلة السكون على كل منهما الى مرحلة الحركة.

وعامل الحركة هنا ينسحب حتى على كل ماهو ساكن بطبيعته. فالمناظر الطبيعية التي تحيط بنا يمكن ايضا ان نعتبرها مسرحا من مسارح المجتمع (أو الاقتصاد القومي) وهي بحكم طبيعتها ساكنة ـ أي انها لا تدخل في عداد المنقول ـ ومع ذلك فان تقييم المنفعة التي تعود منها على الناس تختلف باختلاف العوامل الحركية التي تحيط بها فزيادة اشباع الراغبين من التمتع بهذه المناظر تتوقف مثلا على درجة حرارة الجو، وسرعة الريح واتجاهه، ودرجة الوضوح والرؤية، ومدى اشراق الشمس أو اضاءة القمر.. و... و... الخ من العوامل المتغيرة التي تجعل تقييم المنفعة الناجمة عن هذه المناظر الطبيعية يختلف باختلاف هذه العوامل بين حين وآخر في المجتمع الواحد.

كذلك الحال بالنسبة الى الموارد الطبيعية الكامنة في باطن الارض، فان قيمتها تختلف في حالة السكون عنها في حالة الحركة شأنها شأن المناظر الطبيعية الكامنة فوق سطح الارض وتقوم في ذلك العوامل الجيولوجية والعوامل الطبيعية والكيميائية بدورها وهي كما لا يخفى عوامل متغيرة ايضا تنقل الوضع بتغيراتها من حالة السكون الى حالة الحركة.

ومن هنا نرى ان الاسماء والمصطلحات التي نطلقها على الاشياء ـ المجتمع مثلا والاقتصاد القومي ـ لا تعني في الواقع نهاية المطاف في الاجتهاد وانما هي بداية الطريق نحو استكشاف الفوارق بينهما، وأن هذه الفوارق لا تتوقف على ما نريد ان نخلعه على كل منهما من وظائف محدودة أو هياكل نمطية بقدر ما تتوقف على طبيعة الدور الذي يقوم به ممثلو الأدوار في كل منهما لا في حالة السكون فحسب بل في حالة الحركة ايضا.

والحديث عن هذه الأدوار في حالتي السكون والحركة يجرنا بالضرورة الى أن نتصور أن الحياة

الاقتصادية مليئة بمن قد لا يكون لهم دور يؤدونه أو من يقومون بأدوار عرضية أو ثانوية. وما دمنا لا نستطيع أن نستبعد من لا دور لهم من مسرح الاقتصاد القومى فاننا لا نستطيع بالاسلوب نفسه أن نستبعد من مسرح المجتمع من لا دور له. نرد على ذلك اننا إذا دققنا النظر. فسوف نجد اننا فى الواقع لا نغفل أمر العاطلين العجزة والاطفال على مسرح الاقتصاد القومى ومن ثم فاننا لا نستطيع أن نغفل أمر نظائرهم على مسرح المجتمع.

معنى هذا اننا بانتقالنا من دراسات السكون الى دراسات الحركة للمجتمع انما نحاول ان نخلق المقارنة بين المجتمع والاقتصاد القومى فى عمليات التنمية بما لكل منهما من مكونات ـ فيما لو امكن التمييز بينهما ـ وأن نعمل مبدئيا على توحيد المفاهيم عن الثوابت والمتغيرات فى كل منهما، بحيث يتم التناظر بينهما فنستطيع بحق ان نسلم بأنه مادام الاقتصاد القومى يضم ذوى الأدوار الرئيسية وذوى الأدوار الثانوية ومن لا دور لهم. كذلك يمكن للتنمية الاجتماعية أن تنطلق من هذا الواقع فتعتبر أن من بين افراد المجتمع من قد تخوله ملكاته وتكوينه واستعداده وتطلعاته الى القيام بالأدور الرئيسية وأن من بينهم من قد يقوم بالأدوار الثانوية بينما لا يقوم البعض الآخر بدور فعال.

وغنى عن القول ان الاسترسال فى مثل هذه الأفكار التى تهدف الى تقنين هياكل المجتمع ومكوناته، على غرار ما بذل من جهود فكرية الى تقنين هياكل الاقتصادالقومى ومكوناته، لا يمكن أن يقف عند حد والاسترسال مفيد فى مثل هذه الافكار بتطارح الرأى بين المتخصصين فى الميادين المختلفة بدعوى ما قد يؤدى اليه هذا الاسترسال من ارساء قواعد التنمية الاجتماعية على اسس تحليلية واضحة يستفاد منها فى تحديد مواطن الداء وتشخيص العلوم الاجتماعية تشخيصا يستند الى القياسات الهيكلية والكمية بمقاييس يمكن الاتفاق عليها.

غير انه من الواضح من كل ماسبق أن استيضاح الفوارق بين المجتمع والاقتصاد القومى لاغراض التحليل من اجل التنمية تعترضه العقبات نفسها التى تحول دون استيضاح الفوارق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وقد سبقت الاشارة اليها فى المقال السابق وقد تتضح الرؤية إذا نحن تحاشينا ولو بصفة مؤقتة استخدام لفظ «التنمية» واستبدلنا به لفظ «التخطيط» فى الجانبين إذ سوف نرى عندئذ أن طبيعة العملية التخطيطية ذاتها تزيل بعض الحرج الذى يصادفنا فى التمييز بين التنمية الاقتصادية فى جانب والتنمية الاجتماعية فى جانب آخر. فالتخطيط من اجل التنمية عملية فنية تحتاج الى بيانات تفصيلية واساليب تحليلية متميزة يحسن فى استخدامها واتباعها ألا تختلط الظواهر بعضها ببعض بما يذهب الدقة عنها وعن عملية التخطيط ذاتها.

فالمشاهدات والبيانات التى يمكن ان يتم على اساسها التخطيط الاقتصادى تختلف ولو جزئيا عن تلك التى يمكن ان يتم على اساسها التخطيط الاجتماعى. فكل منهما يعالج مجموعة مختلفة من المتغيرات تدخل فى عملية التنمية منفصلة وتتفاعل كمدخلات ولكن النتائج الناجمة عن التفاعل لا يسهل فيها التمييز بين المدخلات الاصلية على الاطلاق اجتماعية كانت هذه المدخلات او اقتصادية.

ولكن هذا المزج والاندماج يضيف الى متاعب الباحثين متاعب جديدة حين يحرصون على قياس الناتج الاجتماعى والناتج الاقتصادى كل على حدة. فالتعليم الابتدائى وان كان تعليما عاما يؤدى كخدمة اجتماعية وينبعث اساسا من دوافع اجتماعية لا دخل للبواعث الاقتصادية فى تشكيله، إلا انه قد يثمر ثماره الاقتصادية بمزيد من التعليم فى مراحل لاحقة والتدريب المهنى الذى ينصب على مهنة محددة ينبعث اساسا من دوافع اقتصادية قد لا يكون للقيم الاجتماعية دخل فيه، ومع ذلك قد تنعكس اثاره على المجتمع فى شكل تصرفات اجتماعية لم تكن موجودة من قبل وجوده. ومن هنا يهتم الباحثون بقياس ما يسمى بالتكلفة الاجتماعية فى الحالين وبقياس تكلفة الفرصة البديلة وهى مقاييس لها لزومها فى التخطيط بشقيه الاقتصادى والاجتماعى على حد سواء.

والتخطيط الاجتماعى فى مدلوله العام قد يتوفر على تطوير اتجاهات الناس ومعايير سلوكهم عن طريق التعليم وغيره من الوسائل التى تساعد على تحريك الرغبة فى التنمية الذاتية وبلوغ ما ينشده الفرد لمجتمعه ولنفسه. كما قد يسعى التخطيط الاجتماعى الى تحقيق نوع من الاصلاح فى التشريعات أو فى سبل الادارة وتيسير التبادل الفكرى بين افراد المجتمع، كما قد يعمل التخطيط الاجتماعى على تغيير الاحوال الاجتماعية عن طريق اقتراح بعض السياسات والبرامج التى تؤثر كما وكيفا فيما هو متاح للناس من طيبات وخدمات وما يمكن ان يكون فى متناول ايديهم منها.

ولعل السعى وراء كل منطلق من هذه المنطلقات الثلاث يستوجب تكاتف العديد من الكفايات والتخصصات مما يعزز ما سبق أن ذهبنا اليه فى مقالنا السابق وفى هذا المقال عن الصورة التشابكية بين الاقتصاد والاجتماع ولذلك فسوف نجتزىء من بين كل هذه المنطلقات لأنفسنا بواحد منها وليكن الاخير على سبيل المثال وسوف نرى أن مثل هذا المنحى فى التخطيط الاجتماعى يتطلب ان يتفق على مجالات محددة يمكن للمخطط الاجتماعى ان يقوم بتشخيص الأوضاع فيها وأن يتقدم بمقترحاته لتنمية هذه المجالات من واقع الدراسة والتحليل.

والدراسة والتحليل فى كل مجال من هذه المجالات تقتضى باديء ذى بدء تعرف بعض الاسس والاعتبارات التى يمكن أن تنطلق الدراسة منها ويبنى التحليل عليها بوسائله المعروفة ناهيك عما يصادف المخطط فى هذه الميادين من صعاب.

## ٢ - ٩ التخطيط: الكلمة التى تتردد على كل لسان

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «ابو ظبى» بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٩ )

ظلت كلمة التخطيط تزحف على حياتنا خلال أكثر من ربع قرن وما لبثت أن احتلت هذه الكلمة معظم المواقع المتقدمة فى كل مجلس أو حديث.. بل إنه حين يحتدم النقاش ويطول الجدل تفاجئنا كلمة التخطيط وسط المعارك الكلامية وكأنها هى الحصن والسند تلوكها الأفواه كأنها هى العذر والذنب فى آن معا فأصبحت بذلك هى الكلمة التى نتوكأ عليها ونهش بها على كل نقاش وقد يكون لنا فيها مآرب أخرى.

وقد استخدمت كلمة التخطيط ولاتزال تستخدم لكى تعنى معانى متعددة ومفاهيم مختلفة واستقبل العامة هذه المفاهيم وتلك المعانى كما أراد لها مستخدموها أن تكون وامتثلوا لما صور لهم أو تصوروه أنه معنى التخطيط فأصبحت الكلمة تعنى عندهم الوسيلة المثلى لحل كل المشاكل وحل المشاكل كلها.

وأحيطت الكلمة بشىء من الهيبة والوقار وفات العامة أن يتنبهوا الى أن الخاصة قد تطوعوا بتفتيت هيبة الكلمة ووقارها فيما بينهم فإذا بفريق منهم يستخدم الكلمة لكى تعنى تخطيط المدن والطرق.. وإذا بفريق آخر من الخاصة يقصد بها تخطيط الانتاج.. وفريق ثالث يطلقها على الاقتصادكله.. وهكذا.. وهكذا.. ولكن اختلاف الخاصة فيما بينهم حول احتكار الكلمة لمعنى معين أو ميدان بعينه لم يحجب عن العامة ما حرص الخاصة على بيانه لهم من أن التخطيط كفيل بتحقيق الرفاهية فى المجتمعات التى ليس فيها رفاهية أو تحقيق مزيد من الرفاهية حيث توجد الرفاهية أصلا.. أما حيث تتفاوت موارد الناس ودخولهم فقد فهم العامة أو أفهموا أن التخطيط هو الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة وبلوغ العدالة الاجتماعية بالذات.

وأصبح للكلمة وقع السحر فى كل النفوس وفاتنا جميعا أن ندرك أن التخطيط ليس هو الوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس هو الوسيلة لرفع الكفاية الانتاجية وليس هو الوسيلة لضمان حق التعليم للجميع.

وليس هو الوسيلة لرفع مستويات الدخول ولكنه لا يعدو فى الواقع أن يكون وسيلة لوضع الاسس العلمية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أو ذاك أو كل هذه الأهداف مجتمعة.

## مدلول التخطيط

إذن فكلمة التخطيط وحدها أصبحت عاجزة عن نقل مفهومها الى الناس بل لقد اختلط مدلولها فى أذهان الناس بحيث اصبح من الضرورى وصفها بالصفة التى يراد تمييزها وتأكيدها بها بحيث تعنى ما يراد أن تعنيه الكلمة عند استخدامها لتخطيط المدن مرة وللتخطيط الاقتصادى والاجتماعى مرة.. وهكذا ورغم أن استخدام كلمة التخطيط فى شتى المجالات لا يعوق تحقيق مراميها فى هذا المجال أو ذاك إلا أن توضيح هذه المرامى أمر ضرورى.

فإذا نحن سلمنا بأن التخطيط لا يستهدف إلا مرمى واحدا هو التنمية وأن التنمية لا تقتصر على قطاع معين بل تتجاوز حدود القطاعات وتطل على هذه القطاعات اطلالة شمولية فان التخطيط بذلك يبدو لنا بصورته الحقيقية وهى الصورة الموسوعية التى لا مفر منها والتى لا يستطيع الاحاطة بها أو تحملها إلا فريق متنوع التخصصات ولا يستطيع القيام بمسئولياتها إلا فريق يتميز أعضاؤه بالمرونة والتعاطف مع ميادين التخصص المختلفة. وإلا فانه إذا تصور أحد أصحاب التخصصات المختلفة أن التخطيط مجاله هو وحده وحكر له هو وحده ومن ثم فهو وحده الذى له حق الهيمنة والاحتكار فان العملية لن تتضح معالمها الحقيقية ولن تتجلى أبعادها الرئيسية للجميع على الوجه الأكمل.

## الإنسان هدف التخطيط

هذه المقدمة ضرورية من حيث المبدأ لتبرير بعض ألوان الغموض التى اكتنفت معنى التخطيط رغم الممارسة بل ان الممارسة هى التى كشفت عن هذا الغموض الذى أحاط بمدلول كلمة التخطيط وأبعاده ومعالمه ومناهجه وأصبح من اللازم والحال كذلك أن تبذل الجهود بغير تردد بتدريب الناس لا على مناهج التخطيط وأدواته فحسب بل لتدريبهم ايضا على تفهم التخطيط بروحه الحقيقية. التخطيط الذى هو من أجل التنمية.. التنمية الى هى للانسان وبالانسان. الانسان الذى لا تكاد تحول بينه وبين آماله وأمانيه ومطالبه وأهدافه وطموحاته أى حواجز، الانسان الذى يكاد لا يكف عن الشغف والتمنى والطلب والمطالبة سواء كان هذا الانسان فى حالة احتياج أو كان فوق مستوى الحاجة.

الانسان الذى هو هدف التنمية.. وأداتها.. فلولا الانسان ما لزمت التنمية ولولا الانسان ما كان يمكن لأى تنمية أن تتم.. فالتنمية بالإنسان ومن أجله.. هو الذى يعمل لها.. ويكدح.. لكى يستطيع فى النهاية أن يجنى ثمارها ولو بعد حين.

ومن المعروف أو لعله من الواضح أن المرء يمثل عبئا على كاهل المجتمع طيلة حياته وذلك منذ أن يولد.. بل وحتى قبل أن يولد وقبل أن يرى النور.. ولكن المجتمع لا يستطيع أن يعتمد على الانسان كمورد من موارده أو كثروة من ثرواته إلا بعد أن يكتسب هذا الانسان فى الحياة أعواما متراكمة من العمر.. يستوى خلالها على عوده ولا يمكن الاعتماد على هذا الانسان كثروة أو مورد إلا بعد أن يقضى فى معاهد العلم والتدريب أعواما من الدرس والتحصيل يتسع بها أفقه وتنمو بها مداركه.

بعد هذا وبعد هذا فقط يستطيع الانسان أن يساهم فى سوق العمل عضليا أو عقليا أو ذهنيا أو فكريا.. ويستطيع بذلك أن يمتطى صهوة السنين تدرجا فى الارتقاء وذلك بمقدار قوته وقدرته على تنمية طاقته وتفجير ملكاته. وعندئذ يتقمص الانسان شخصيتين فى آن معا ويلعب دورين فى آن واحد: دور المستهلك الذى شب عليه منذ أن ولد.. ودور المنتج الذى يتم اعداده له بعد مرور عدة سنوات على مولده.

## ازدواج وظيفة الانسان

ولعل فى هذا الازدواج الوظيفى للانسان وفى تأخر انتاجه عن استهلاكه ما يفسر بعض جوانب المشكلة الاقتصادية لمجتمع هذا الانسان الذى هو نحن جميعا.. لا فى الدول النامية أو المتخلفة فحسب بل فى كل دول العالم بما فى ذلك الدول المتقدمة المزدهرة الراقية فهذا أمر تتساوى فيه المجتمعات جميعا لا فرق فيه بين دولة غنية أو فقيرة لأن مراحل العمر والطباع البشرية التى تتصل بهذه المراحل موحدة بين شتى الدول.. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فى حلقة قادمة إن شاء الله.

# ٢ – ١٠ تنمية الإنسان من المهد إلى اللحد

( بقلم المؤلف كما نشرتهجريدة الفجر «ابو ظبى» بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٩ )

**ازدواج وظيفة الإنسان**

وقفنا فى مقالنا السابق عند ظاهرة الازدواج الوظيفى للانسان وهى التى قلنا عنها انها قد تفسر ولو جزئيا بعض جوانب المشكلة الاقتصادية للمجتمع الذى يعيش فيه هذا الانسان. ذلك لأن الانسان لا يلعب دوره منتجا ومستهلكا فى آن معا منذ لحظة ولادته ولكنه يبدأ حياته مستهلكا ولا يكاد ينتج إلا بعد انقضاء سنوات عديدة على بدء استهلاكه.

فكأن الانسان يظل عقدا من الزمن أو بعض العقد وهو يلعب دور المستهلك المواظب فى الاستهلاك بينما لا يستطيع أن يحشر نفسه فى زمرة المنتجين إلا إذا اكتسب خواصا وصفات معينة بعضها ذاتى كالعمر وبعضها الآخر يستمده الفرد من الكيان المجتمعى الذى يحيط به أو بالأحرى من المحيط الذى يعيش فيه. من أمثلة هذه الصفات مثلا الحالة التعليمية للفرد ومهنته ومرتبه والحالة الاجتماعية وما الى ذلك من صفات لا يستطيع المرء العطاء إلا بعد أن يكتسب شيئا منها بالتدريج ثم يزداد عطاؤه لمجتمعه على مر السنين فيخف عبؤه على المجتمع بالتدريج ثم ينتقل بذلك الى جانب الموارد مع استمرار بقائه فى جانب الأعباء كما كان ويمضى الزمن ويتوافر شروط أخرى كثيرة بالطبع يقترب الجانبان من حد التوازن بالتدريج ثم قد يصبح جانب الموارد أرجح من جانب الأعباء.

ولعلنا نعلم جميعا أن الموارد التى تقع تحت تصرف المجتمع - أى مجتمع من المجتمعات - تختلف من مجتمع الى آخر ولكنها كلها تنحصر فى نوعين أساسيين مهما كان نوع المجتمع أو طبيعته. هذان النوعان هما الموارد البشرية والموارد غير البشرية.. وهذه الأخيرة قد تتفرع بدورها الى موارد طبيعية وموارد مالية وهكذا .

وليس الانسان هو المورد الوحيد بين هذه الموارد الذى يمكن أن يمثل عبئا على المجتمع فكل الموارد فى الواقع يمكن أن تكون موردا وعبئا فى آن معا وذلك لأنها لابد أن تصان من التلف والضياع والنفاد.. وكذلك الانسان.

## الاستغلال والصيانة

فالاستغلال الكفء للموارد وصيانتها صيانة واعية.. هما الركنان الأساسيان لأى خطة حكيمة من خطط التنمية إذ إنه بدون الصيانة لا يمكن أن ينجح استغلال الموارد ولا يمكن أن يعود بما يجب أن يعود به من عائد الى المجتمع بل ان الصيانة واجبة حتى لو انعدم الاستغلال نهائيا وإلا تهالكت المجتمعات وأهلكت ونوت الحضارات ودالت الدول.

فالمخطط الحق يجب ألا يلهيه أحد الجانبين المذكورين عن الآخر بل يجب أن يركز جهوده دائما على الصفة الثنائية أو المزدوجة للانسان ولغير الانسان من الموارد غير البشرية.. وكل هذه الموارد هى التى يسميها الاقتصاديون عوامل الانتاج وهى الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم ولكن هذه الصفة الثنائية تبدو ذات خطر كبير فى حالة عنصر العمل بالذات لأن اهمال هذا العنصر كمورد أو كعبء يمكن أن يؤدى الى نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة وليست الحال كذلك فيما يتعلق بالموارد الأخرى فى المجتمع.. الموارد غير البشرية.. ولعل ذلك هو السر فى الاهتمام العظيم الذى تلقاه الدراسات البشرية من جانب المعنيين بشئون التنمية.

## التنمية عملية متشابكة

فالتنمية ليست كما قد نتصور لأول وهلة عملية اقتصادية فحسب كما أنها ليست عملية اجتماعية فحسب أو عملية مادية أو عملية روحية أو عملية عصرية أو عملية تقليدية بل انها كل هذه العمليات مجتمعة لأنها أولا وقبل كل شىء عملية انسانية بشرية تتناول أو يجب أن تتناول الجوانب المختلفة لحياة الانسان وتحيط بكل هذه الجوانب من حيث كون الانسان انسانا اولا وآخرا وقبل كل شىء.

كما ان الانتاج ليس هو الوظيفة الاجتماعية الوحيدة فى أى مجتمع وقد لا يكون بالضرورة هو الدافع الوحيد للفرد لأن رغبات الفرد فى أى مجتمع من المجتمعات كثيرة متعددة متناثرة وكثيرا ما تكون هذه الرغبات متعارضة كما ان الوظائف الاجتماعية فى المجتمع كثيرة ودوافع الحياة عند الانسان متعددة ولعل اكبر برهان على ذلك أن الانسان لا يحيا حياته كى يحقق للمجتمع وحده اهدافه وهو لا يبدو ويجب ألا يبدو كما لو كان آلة صماء كما أن المجتمعات التى يعيش البشر فيها لا تبدو فى الحياة كما لو كانت عنابر أو ورشا كبرى تصطك فيها اسنان الآلات ببعضها أو تسير طبقا لمجموعة من القواعد والنظم والمعادلات والمتطابقات.

## التنمية للانسان من المهد الى اللحد

فإذا نحن قلنا إن التنمية ماهى إلا متابعة الانسان ورعايته والعناية به من المهد الى اللحد وذلك بمحاولة الاستدلال على حاجاته وتحقيقها والاستدلال على امكاناته واستغلالها والاستدلال على جوانب القصور فى الانسان وتهذيبها وذلك لافادته والاستفادة منه الى اقصى حد ممكن، ما كان فى هذا القول تجاوز على الاطلاق فهو لا يلبث أن يولد حتى تصبح الرعاية الصحية حقا من حقوقه طيلة حياته ثم يشب عن الطوق فيطرق باب العلم ثم يريد أن يعمل فى مهنة قد لا يكون علمه كافيا لممارستها فتنشأ الحاجة الى تدريبه ثم يتزوج فينجب بعد أن كان قد انجبه أبواه ثم يتدرج فى الوظائف فيدير بعد أن كان يدار وهكذا تدور الدائرة وتحكم حلقاتها ويفنى أناس ويأتى بعدهم خلق جديد.

وغنى عن البيان أن أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها مهما تعددت فانها تسعى وراء هدف واحد هو فى الواقع هدفها الاصيل ألا وهو الارتفاع بمستوى المعيشة على مر السنين تدريجيا. ومن هنا يستمد الجدل منطقه حين يناقش موضوع التنمية فلكى يرتفع مستوى المعيشة لابد من زيادة الدخل القومى وهذا يتطلب استخدام الطاقات الانتاجية الموجودة أو اضافة طاقات جديدة من بشر ومعدات وآلات. وهذا بدوره يستلزم الارتفاع بكفاءة رأس المال المستخدم أو الاستزادة منه أو انتهاج المنهجين معا وهذا بدوره يتطلب مزيدا من الادخار لاتاحته للاستثمار من جانب الوحدات الانتاجية المختلفة وكذلك من جانب الافراد وهذا بدوره قد لا يتيسر إلا بمزيد من الدخل الذى قد لا يتحقق إلا بإضافة طاقات انتاجية جديدة ومزيد من رأس المال ومزيد من الادخار ومزيد من الاستثمار وهكذا دواليك.

# ٢ – ١١ التساند.. بين الموارد..

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الفجر» «أبو ظبى» ١٩٧٩/١٠/١٧ صفحة ٤ )

أظننا قد أدركنا من نهاية مقالنا السابق أن التنمية عملية متصلة وأنها سلسلة عن الحلقات التى لا نكاد نفرغ من إحداها إلا لكى نبدأ حلقة أخرى. فرفع مستوى المعيشة يتطلب زيادة الدخل وزيادة الدخل تتطلب زيادة الادخار وزيادة الادخار تتطلب زيادة الاستثمار وهكذا.

## التنمية دائرة مفرغة

وشأن كل الدوائر المفرغة فان الدائرة المفرغة للتنمية التى أتينا على ذكرها فى سرعة وايجاز لابد لكى تدرس من أن نختار لدراستها نقطة بداية فى مكان أو آخر منها وإلا فسوف لا يكون للتنمية بداية أو نهاية فإذا نحن تصورنا ان الدولة الراغبة فى التنمية قد تختار أن تكون نقطة البداية فى هذه الحلقة المفرغة رفع مستوى معيشة الشخص أصبحت المعادلة محل الموازنة أن يزيد حجم الانتاج الكلى بمعدل يفوق معدل نمو السكان فى كل عام.

ومن المعروف أن زيادة حجم الانتاج الكلى قد تتحقق إما بزيادة استغلال الطاقات الانتاجية الموجودة بالفعل أو بزيادة هذه الطاقات نفسها أى باضافة طاقات جديدة اليها أو بالاثنين معا وهذه الإضافة تتطلب مزيدا من رأس المال فى شكل سلع وخدمات استثمارية كالآلات والمعدات والطرق والكبارى والسدود والقنوات وما الى ذلك.

إلا أن هذا لايصح أن يعنى أن المعدات والآلات كفيلة وحدها بتحقيق المعجزات نحو أهداف التنمية إذ اننا يجب ألا ننسى أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تزيد من حجم الانتاج الكلى كالحوافز الاقتصادية والاجتماعية والأدبية مثلا وكذلك التنظيم ودرجة التعليم والتدريب وغير ذلك من العوامل التى يترتب على غيابها أو عدم وفائها بأغراض التنمية أن يضيع رأس المال هباء مهما كان رأس المال كبيرا أو وفيرا فرأس المال وحده إذن لا يغنى توافره عن ضرورة توافر عوامل أخرى متعددة وسوف يزول العجب حول هذا القول إذا نحن ادركنا أن من بين العوامل اللازمة للتنمية بجانب رأس المال الصحة مثلا فان لم يكن مستوى صحة المنتجين مقبولا فهل يستطيعون الانتاج بغير ارهاق وكيف يمكن الاطمئنان على استمرار الانتاج بغير توقف ومادام

الانتاج بغير الصحة يظل مهددا بالتوقف فكيف يمكن ضمان الوفاء باحتياجات الناس من هذا الانتاج وكيف يمكن اكتساب ثقة الجماهير من خلال ضمان استمرار حصولهم على ما يحتاجون اليه من المنتجات حينا بعد حين.

كما أن من بين العوامل التى تساعد الانتاج على الاستمرار ايضا، الغذاء فان لم يكن الغذاء كافيا من حيث الكم ويكون ايضا من حيث النوعية وافيا بحاجات الجسم فإنه لن يمكن للفرد أن يقف على قدميه أو يسيطر على قواه فكيف يمكنه إذن تحقيق المستويات الانتاجية التى يكون قد تعهد بانتاجها لصالح نفسه ولصالح غيره من المستهلكين.

## التعليم والتدريب والانتاج

ومن أمثلة هذه العوامل ايضا التى قد تبدو بغير علاقة مباشرة مع الانتاج نود أن نذكر أيضا مستويات التعليم والتدريب أو الدراية بفنون الانتاج وطرقه وأساليبه ونظمه ومعاييره مما يجعل عملية الانتاج تتعثر بين الحين والحين انتظارا لمن يدرى أو من يعلم كيف يتعامل مع الجديد والمستحدث من الآلات والعدد وكذلك من يعلم ويستطيع صيانة القديم صيانة لائقة تساعد على استمرار هذه العدد وتلك الآلات فى الانتاج.

وكما يمكن أن تظل العدد والآلات عاطلة بلا حراك إذا لم تجد القوى البشرية التى تديرها وتحركها فان الموارد الطبيعية يمكن أيضا ان تظل عاطلة عن الاستغلال لعدم وفرة المعدات كما أن الموارد البشرية ذاتها قد تظل عاطلة إذا هى لم تجد المعدات والموارد الطبيعية اللازمة لتشغيلها فى عمليات التنمية.

معنى ذلك أن الموارد بأنواعها المختلفة طبيعية كانت أو بشرية أو عددا وآلات هذه الموارد المختلفة الانواع يعتمد بعضها على البعض الآخر اعتمادا كاملا فان نقص أحد هذه الأنواع أو عدم كفايته أو كفاءته انما يؤدى الى خمول النوع الآخر من الموارد مهما توافرت كمياته ومهما تعددت أصنافه ونوعياته فهناك تساند كامل بين تنمية أى مورد من هذه الموارد وبين تنمية الموارد الأخرى.

مثل هذا التساند أو الاعتمادية والتشابك بين الموارد المختلفة لابد من أخذه فى الاعتبار عند الحديث عن التنمية ولكن مقتضيات التحليل عند وضع خطط التنمية تتطلب الفصل بين هذه التشابكات بمعنى اننا كلما نصل بالتحليل الى مداه يتعين علينا أن نفترض ثبات بعض العوامل لكى نركز على متابعة أو تعقب التغير الذى يطرأ على البعض الآخر.

وإلا فكيف يستطيع المخطط أن يتابع كل شيء في آن معا أو أن يخطط لتنفيذ كل شيء في آن معا وبعبارة اخرى اكثر دقة من وجهة النظر التخطيطية الفنية فان المخططين لا يستطيعون أن يسمحوا لكل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بأن تتغير كل ظاهرة منها على هواها دون ضابط أو رابط أو بالأحرى دون تنسيق أو بعبارة أخرى دون أن يحسبوا أثر كل تغير في ظاهرة منها على الظواهر الأخرى المرتبطة بها أو المشتبكة معها أو المساندة لها وإلا فقد التخطيط معناه ومبناه وصارت كل التصرفات والتغيرات عفوية.

مثل هذا الوضع يؤدى في النهاية الى صورة متكاملة للمجتمع في نواحيه الاقتصادية والاجتماعية الصورة المستقبلية التي ينشدها المخططون ويتحسسون من خلالها أبعاد المستقبل ويضعون من خلالها الخطوات التنفيذية اللازمة.

# ٢ -١٢ الإنسان.. العبء والسند

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «آبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٨ صفحة ٤ )

قلنا إن دائرة التنمية ـ شأنها شأن كل الدوائر ـ انما هى فى الواقع دائرة مفرغة وأنه لكى نستطيع دراستها أو متابعتها لابد من ان نختار نقطة نبدأ منها تطبيق الفكر التنموى.. وقلنا إن الدولة قد تختار أن تكون نقطة البداية هى رفع مستوى المعيشة للشعب ومن ثم تحدد بالتبعية ضرورة أن يكون معدل زيادة الانتاج أسرع من معدل نمو السكان كل عام.

ولكن قد تكون نقطة البداية المختارة هى معدل النمو السكانى بمعنى أنه فى مسعانا للارتفاع بمستوى المعيشة وبناء على تحليلنا لأسباب انخفاض هذا المستوى قد نجد أن السبب الرئيسى فى ذلك كله هو ارتفاع معدل النمو السكانى ومن ثم يتعين العمل على خفضه خصوصا فى تلك الأجزاء أو فى تلك الدول التى تكون قد ارتفعت فيها معدلات النمو السكانى بسبب انخفاض الوفيات فيها نتيجة لتحسن المستوى الصحى.. دون أن يوازى ذلك انخفاض مناظر فى معدلات المواليد.

وعلى ذلك فانه فى تلك المجتمعات التى يقتنع المسئولون فيها بأن مشاكل التنمية فيها تتركز أو تتبلور فى ارتفاع معدل النمو السكانى فان الجهود تتجه الى توعية الجماهير وتوجيههم الى تنظيم الأسرة وإتاحة وسائل ضبط النسل وفتح المراكز الطبية والاجتماعية ومراكز العناية بصحة المرأة لهذا الغرض وخاصة فى الأحياء الشعبية وفى المناطق الريفية مع تقديم هذه الخدمات وتلك الوسائل للراغبين فيها لقاء أجر رمزى.. وأحيانا بالمجان..

أما فى تلك المجتمعات التى تجد انه لا حيلة لها فى خفض معدل النمو السكانى أو انه لاداعى لذلك فان الجهود تتجه فى هذه الحالة الى انماء موارد الدولة وتحسين استغلال مواردها الى الحد الذى يمكن به التصدى لمواجهة مشاكل التزايد السكانى السريع وقد يتم ذلك باستخدام الطرق التى تساعد على زيادة الانتاج وعلى ترشيد الاستهلاك وتوفير الخدمات وخلق ميادين جديدة للنشاط الاقتصادى فى مجالات الصناعة والتجارة وغيرها.

بل ان من بين المجتمعات ما يعمل على رفع مستوى معيشة أبنائه بفتح الأبواب للاتجاهين.. فتشحذ الهمم للعمل على زيادة الانتاج وتوفر للناس اسباب التوعية السكانية فى آن معا.

## المستقبلية والتخطيط

ليس سرا إن يقال أن التخطيط بطبيعته ينسحب على المستقبل فقط ومن ثم فقد لزم أن تسانده عمليات استكشاف المستقبل بكل ما يكتنفه من غموض ويتم هذا الاستكشاف بعمل تقديرات عن المستقبل استنادا الى ما يكون قد سبق أن عرف عن الماضى القريب والبعيد من معالم وأبعاد.

ولا يمكن لأحد أن يتصور أن استطلاع المستقبل يعنى بالضرورة تحديد معالمه على وجه الدقة فان التخصصات الفنية فى هذا الميدان تكتفى فى استطلاعها للمستقبل بتلمس الحدود التى يمكن ان تنحصر بينها قيم الظواهر فى المستقبل.. وهى واعية بأن هذه الظواهر عند حدوثها فى المستقبل بالفعل فانها قد لا تتحقق بنفس القيمة التى تم التنبؤ بها بل قد تنحرف عن هذه القيمة ومع ذلك يستمر الفنيون فى اجراء تلك التقديرات لأنه لا غنى لهم ولا للمخططين عن معرفة ابعاد المستقبل ولو على وجه التقريب.

ونحن حين نقول على وجه التقريب فاننا لا نعنى ان تكون التقديرات المستقبلية خبط عشواء بل إن المقصود هو أن تبنى التقديرات على أسس علمية يمكن أن يتم على اساسها تقدير الدقة فيما وصل اليه الفنيون من تقديرات أو توقعات مع امكان تقييم مواطن القوة والضعف فى عمل هذه التقديرات والتوصل اليها بحيث يستفاد مما قد نقع فيه من أخطاء وبحيث يتم التقدير مرة بعد أخرى على أسس اكثر احكاما وشمولا لجميع العوامل التى قد تؤثر فى مدى دقة التقدير وبذلك يتم تحسين التقديرات والتوقعات وانقاص الاخطاء التى تشوبها بالتدريج وذلك مع استمرار الممارسة وتكرار عملية التقدير مرة بعد أخرى.

ويتعين للقيام بإجراء التوقعات عن المستقبل أن يكون القائم بهذه العملية محيطا بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع موضوع التخطيط وأن يكون ايضا ملما بتقاليده وعاداته ورواسبه وسلوك افراده وعائلاته وما الى ذلك من معالم يمكن أن تساعده فى اتقان مهمته وهو يحاول استطلاع المستقبل بالنسبة لهذا المجتمع.

وثمة صفة أخرى يجب أن يتسم بها من تسند اليه مهمة اجراء التقديرات لبعض معالم المجتمع الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل هذه الصفة هى أن تكون لديه القدرة الكافية على الملاحظة والمشاهدة والتخريج والتفسير والمعايشة بحيث يقوى على التحليل فى ثقة تامة لما يطرح امامه أو ما يقع بين يديه من معلومات وبيانات وان يكون قابلا ومتقبلا للنقد والملاحظات ومستعدا لتعليل أو تعديل ما يصل اليه من تقديرات كلما اتيحت له معلومات أو معارف جديدة لم تكن متاحة له من قبل.

**ولا يعنى هذا أن توافر الخبرة يكفى وحده ضمانا للوصول الى التوقعات المقبولة لما سوف يكون عليه حال بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فى المستقبل لأن من أهم الركائز فى هذا الصدد توافر البيانات اللازمة للوصول الى هذه التقديرات.**

**ومع ذلك فانه فإن مجرد توافر البيانات ليس هو فى الحقيقة نهاية المطاف أو بالأحرى ليس فى توافر البيانات نهاية المتاعب فى عمل التوقعات عن المستقبل إذ لابد من أن تجرى هذه التقديرات فى ظل فروض مختلفة متعددة ومن الواضح أن العبرة فى النهاية بمدى معقولية هذه الفروض وبسلامة بنيانها وبمدى تطابقها مع واقع المجتمع موضوع التخطيط.**

# ٢-١٣ المستقبلية والتخطيط

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٠ صفحة ٤ )

نكرنا فى نهاية الحديث الماضى أن أحدى الركائز التى تلزم للقائمين بالتخطيط هى اجراء بعض التقديرات والتوقعات عن المستقبل.. وأنه لكى يمكن لهذه التقديرات أن تكون على جانب من الدقة.. وإن كان لا يمكن تصور الكمال فيها.. يجب أن يقوم بعمل هذه التقديرات متخصصون يتمتعون بالقدرة على تحليل الظواهر والانطلاق ببصائرهم الى المستقبل ويتمتعون بالخبرة.. كما يجب ان تكون البيانات متوافرة وأن تجرى فى ظل فروض معقولة والا فان التقديرات والتوقعات قد لا تكون على نحو ما يجب أن تكون عليه من دقة واقناع.

## مدى الثقة فى توقعات المستقبل

ومهما تكن الظروف فان ثقتنا فى أى توقع عن المستقبل انما تكون قائمة على أسس أربعة. هذه الأسس الأربعة هى:

### الأساس الأول:

ان أى توقع عن المستقبل لا يمكن أن يكون أكثر صلاحية من صلاحية الفروض التى بنى عليها هذا التقدير بمعنى انه إذا كان أى فرض من الفروض خطأ فإن التقدير الذى نصل اليه عن المستقبل سوف يكون بالطبع خطأ.

### الأساس الثانى:

ان أى توقع عن المستقبل لا يمكن الاعتماد عليه بأكثر مما يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات التى استخدمت للحصول عليه بمعنى انه إذا كانت البيانات التى استخدمت للحصول على هذا التقدير بيانات واهية أو غير دقيقة فان التقدير نفسه يكون تقديرا واهيا ليس دقيقا.

### الأساس الثالث:

الذى يمكن بمقتضاه أن نثق أو لا نثق بما نتوصل اليه من تقديرات عن المستقبل هو أن أى توقع عن المستقبل لا يمكن ان تتجاوز دقته دقة الأدوات التحليلية التى اخضعت لها تلك البيانات التى استخدمت فى الحصول على هذا التقدير.

بمعنى انه إذا كنا لا نملك الأدوات التحليلية الدقيقة أو ربما نملكها ولكننا لا نحسن استخدامها أو لا يوجد عندنا من الفنيين من يحسن استخدامها فإن التقديرات التى نصل اليها لا يمكن ان تكون بنفس الدقة فيما لو كنا قد استخدمنا فيها أدوات تحليلية دقيقة.

الأساس الرابع:

إن أى توقع عن المستقبل لابد أن يؤخذ على انه انما يعبر عن الفترة التى انطلق منها مما يحتم ضرورة الحذر من افتراض سريانه لفترات طويلة مقبلة تتجاوز حدود المستقبل القريب كما يحتم ضرورة مراجعة هذه التقديرات من آن لآخر.

معنى هذا انه إذا كنا قد حللنا المعلومات المتوافرة عن ظاهرة معينة لفترة قصيرة فى الماضى فإننا يجب ألا ننسى أن تطبيق استنتاجاتنا عن المستقبل يجب ألا نغفل أن الماضى لم يكن الا فترة قصيرة، ومن ثم يكون من الخطأ افتراض أن استنتاجاتنا يصح أن تتجاوز تلك الفترة القصيرة الى مسافات طويلة بعدها وعلى ذلك يحسن عدم التمادى فى الاستطراد من فترات زمنية قصيرة الى فترات طويلة فى المستقبل.

يتضح مما سبق أن عملية التخطيط عملية علمية وهى فى نفس الوقت لابد أن تستند الى المعقولية والمنطق والى الواقعية وهنا تبدو أهمية الوجدان عند القائم بعملية التخطيط واحساسيسه المرتبطة باحاسيس المجتمع الذى يخطط له إذ إنه لو أن هناك انفصاما أو انفصالا بين شخصية المخطط وشخصية المجتمع الذى يخطط المخططون له فانه لا جدوى من هذا التخطيط على الاطلاق.

ولذلك فاننا دائماً نؤكد ان فى المجتمعات النامية لابد من أن يسترشد المخططون فى تلك المجتمعات أو المخططون لتلك المجتمعات.. لابد من أن يسترشد هؤلاء المخططون بخبرة أهل تلك المجتمعات لكى يستنبطوا منهم تلك الجوانب الخافية أو الجوانب العفوية التى تتميز بها حياة هؤلاء المواطنين من طباع وتقاليد وعادات لا يستطيع أن يدركها الا المواطن، ولا يستطيع أن يحس بها إلا المواطن، هذه الأحاسيس قد لاتكون من الأسس المحسوسة الملموسة التى يمكن أن يستند اليها المخططون ولكنها - ولا شك - من العوامل الهامة لبناء الخطط التنموية السليمة.

وليس هناك ما يحول بين المخططين من غير المواطنين من أن يزرعوا فى أنفسهم ذلك الاحساس المرهف بمشاكل المجتمع الذى يخططون له، وأن يقتربوا من هذه المشاكل بوعى كامل وصدر مفتوح وعقل مفتوح لكى لا يقع أى واحد منهم فى خطأ فادح بأن يوصى مثلا بمسار معين قد لا يتلاءم مع مزاج السواد الأعظم من الأمة وقد لا يصادف هوى عندهم لانه - أى هذا المسار -

مسار مستعار من اطار معيشى غريب لمجتمع غريب لا علاقة له بالمجتمع موضوع التخطيط.

مما لا شك فيه ان ما قد ينجح فى مجتمع معين من اجراءات وتوصيات قد لا ينجح بالضرورة فى مجتمع آخر حتى ولو كان فى نفس الدولة.. واختلاف الطباع والعادات والأمزجة داخل المجتمع الواحد أمر وارد بل ان هناك اختلافا فى الامزجة داخل الأسرة الواحدة.. ولذلك تبدو أهمية الحرص والحذر فى اعطاء «الوصفات» التخطيطية الموحدة أو السابقة التجهيز دون تشريح هذه المجتمعات ووضع الوصفات الملائمة للمجتمع موضوع التخطيط ككل وللشرائح الاجتماعية التى فى هذا المجتمع كل شريحة على حدة.

وليس العلم هو الركن الوحيد للتخطيط كما أن الاحساس والوجدان ليسا بالضرورة ضمانا كافيا لنجاح المخطط فى منهجه التخطيطى بالنسبة لمجتمع معين فهناك بجانب الركن العلمى والوجدانى أركان أخرى بعضها تشريعى وبعضها الآخر تنفيذى بل أن هناك من أركان التخطيط أركانا تعليمية وتدريبية وكلها من أهم مقومات نجاح التخطيط فى أى مكان.

# ٢ – ١٤ ...وللتخطيط أركانه

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٢ صفحة ٤ )

انتهينا فى حديثنا الماضى الى تأكيد معنى معين من معانى التخطيط التى قد تغيب عن أذهان البعض ألا وهى أن للتخطيط أركاناً لا يصلح ولا يستقيم بدونها وذكرنا من بين هذه الأركان الركن التشريعى والركن الإدارى أو التنفيذى والركن التعليمى والتدريبى وما الى ذلك من أركان هامة.

ولسوف نستأنف حديثنا هنا من حيث انتهينا فنؤكد أهمية هذه الأركان واحدا واحدا ولنبدأ مثلاً بالركن التشريعى وأهميته للتخطيط.

## الأركان التشريعية

فالتشريع مثلاً أحد الأركان الهامة للتخطيط من حيث انه لا يمكن لأى خطة أن تنفذ إلا إذا كان يسندها قانون يسمح للمنفذين بممارسة اختصاصاتهم دون اعتراض من أحد.. وهذا هو أوضح الجوانب فى التشريع بمعنى اعطاء السلطة لمن تراد لهم تلك السلطة لكى يستطيعون القيام بمهام التنفيذ ولكن هناك جوانب تشريعية قد تساعد المخطط ولكن بطريق غير مباشر على أن ينجح فى أداء مهامه إذ إن جوانب الحياة المتعددة تستلزم تشريعات تكفل لها أى تكفل للحياة الانتظام والتقدم ولابد لهذه التشريعات من أن تكون متناسقة غير متعارضة بحيث لا يترتب على تنفيذ أحد هذه التشريعات تعطيل فى تنفيذ بعض الجوانب المتكاملة فى الخطة إذ لا يعقل مثلاً أن يكون هناك تخطيط للأسعار فى غيبة تخطيط الانتاج وتخطيط سياسات الاستيراد والتصدير كما لا يصح ان تكون حركة التعمير والبناء قائمة على غير تشريع أو أن تكون قوانين المبانى موضوعة دون تصور لقوانين تقسيم الأراضى وهكذا.

مثل هذا التساند فى صياغة التشريعات المختلفة يساعد فى تنفيذ الخطط المختلفة أو بالاحرى يساعد على ان تخرج نواتج الخطة فى خير صورة ألا وهى الصورة المتكاملة المتناسقة بين سائر القطاعات تناسقاً فى الشكل وفى الموضوع أيضاً.

## الأركان الإدارية

أما الجوانب الإدارية للتخطيط فلا يمكن بحال من الأحوال أن نتصور تخطيطاً بغير اطار إدارى يحيط به ويحتويه والهيكل الإدارى للتخطيط انما ينبع فى الواقع من مهامه ومسئولياته

وكذلك ينبع من أبعاد التخطيط ورقعته ومساحته فإذا كان للتخطيط مستويات جغرافية تتصاعد من مستوى القرية مثلاً الى مستوى المدينة ثم الى مستوى المحليات ثم الى مستوى الدولة كان لزاماً على التنظيم الإدارى أن يعكس هذه الصورة فإذا تصورنا أيضاً أن للتخطيط كذلك أبعاده الفنية المتشعبة، كان لزاماً أن يتضمن الهيكل الإدارى مثل هذا التشعب ويعكسه إذ أنه لا جدوى من تخطيط لا يحتويه وعاء إدارى يتسم بالشمولية بل إن مثل هذا التخطيط لن تكون له فاعلية على الاطلاق.

من هذا العرض الخاطف لما يجب أن يكون عليه الهيكل الإدارى للتخطيط من شمولية يتضح لنا أن هذا الهيكل الإدارى لابد ان يضم أهل الفكر وأهل الخبرة والممارسات العملية وأهل العلم والفن لكى يجد أهل الفكر أنفسهم جنباً إلى جنب مع الممارسين ويجد هؤلاء وأولئك أنفسهم جنباً إلى جنب مع الأكاديميين الذين يتولون تحليل المعلومات ويتوصلون من خلال هذا التحليل الى نتائج وتفسيرات واستنتاجات تساعدهم هم وغيرهم على وضع أو اقتراح السياسات وبدائلها ثم عرضها على المسئولين عن السياسات العامة لكى يختار المسئولون منها مايتناسب مع الأهداف العريضة للدولة فى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية فى آن معاً.

ومثل هذا الهيكل الإدارى لابد أن يتدرج فى مستويات المسئولية من أدنى المستويات الى أعلاها بحيث تسند الى كل شريحة أو الى كل مستوى من هذه المستويات مهام محددة كما يجب ان يراعى أن يكون كل مستوى من هذه المستويات قادراً على العطاء الى المستوى الآخر بحيث يستفيد كل مستوى برأى المستويات الاخرى الفنية أو التنفيذية.

## الأركان التنفيذية

يجرنا هذا الى الحديث عن الأركان التنفيذية للتخطيط وهنا يتعين علينا ان نتذكر ونتدبر أنه لا جدوى ولا طائل من وراء أى خطة غير قابلة للتنفيذ وهنا يجب علينا أن ندرك ان التنفيذ لا يرتبط بمجرد وجود المنفذين بل يرتبط أيضاً بمعقولية القرارات والاجراءات والسياسات التى يراد تنفيذها إذ كيف نتوقع ان يتولى كل مستوى من المستويات الإدارية أو التنفيذية تنفيذ ما لا يمكن تنفيذه أو ما لا يعقل تنفيذه. لا يكفى أن تتخذ القرارات بل لابد من ترجمة هذه القرارات الى اجراءات تنفيذية قابلة للتنفيذ وأن تسند مهام التنفيذ الى ذوى الخبرة والكفاءة، فالقيام بعملية التخطيط شىء وتنفيذ الخطة بعد وضعها شىء آخر.

يضاف الى هذا انه لا يصح ان تؤخذ مهمة التنفيذ بمعناها الادارى فقط إذ لابد أن نتصور أن

هناك بجانب الهيكل الإدارى هياكل انتاجية تتمثل فى القطاعات التى لابد أن تتولى مهمة الانتاج لتحقيق الأهداف التخطيطية التى وضعت والتى يرجى بلوغها والتى يتعين اعلانها لكى يعمل المنتجون فى القطاعات المختلفة على تحقيقها وغنى عن القول أنه مالم تكن هذه القطاعات قادرة على استيعاب ابعاد الخطة والتفاعل معها والتجاوب معها فان شيئاً مما تحتويه الخطة من أهداف قد لا يتم انجازه أو تنفيذه على الاطلاق بمعنى ان أهداف الخطة قد لا تتحقق على الاطلاق أو هى إن تحققت فقد تتحقق فى غير الأزمنة الموقوتة التى نصت الخطة عليها.

مثل هذا الالتحام بين الصورتين: الصورة الإدارية والتنفيذية فى جانب والصورة الانتاجية فى جانب آخر جديرة بعناية المخططين واهتمام المسئولين على وجه العموم وإلا فسدت فعالية الخطط وفشلت الخطة بأكملها.. هذا التصور المتكامل سوف يكون موضوع حديثنا فى المرة القادمة ان شاء الله.

# ٢ - ١٥ التخطيط إدارة وإرادة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٣ صفحة ٤ )

أنهينا حديثنا فى المرة الماضية بتأكيد نقطة يتعين تأكيدها باستمرار بهدف تأمين بعض أسباب النجاح للخطط التنموية الموضوعة الا وهى التلاحم والتساند بين الهياكل الإدارية والتنفيدية فى جانب والهياكل الانتاجية فى جانب آخر ولعل فى هذا العرض وتأكيد هذه النقطة ما يجعلنا نؤمن بأنه لا يصح للمخططين أن يضعوا من الخطط ما يتجاوز فى متطلبات تنفيذه قدرة الهياكل الإدارية أو الأجهزة التنفيذية المسئولة عن هذه الخطط بما فى ذلك القطاعات الانتاجية فى الدولة موضع التخطيط. بل يجب أن يكون أساس التخطيط عند المخططين قدرة مختلف القطاعات والهياكل الموجودة بالفعل على احتضان الخطة وتبنيها ورعايتها والعناية بها وتنفيذها فى المدى الزمنى المقرر لتنفيذها.

## الأركان الزمنية

والحديث عن المدى الزمنى المحدد لتنفيذ الخطة يجرنا الى القول بأن العبرة فى تنفيذ أى خطة انما هى فى تنفيذها فى مواعيدها الزمنية المحددة. إذ إن الأهداف لا يمكن تقييمها فى مبناها أو فى معناها لمجرد انها سوف تتحقق يوماً ما ذلك لان الأهداف لابد أن تتحقق فى مجال زمنى موضوع ومحدد.

فإذا قيل إن هناك خطة خمسية كان من الضرورى أن تتحقق فى مدى خمس سنوات، ولا يصح أن يترك لها المجال لكى تتحقق فى عشر سنوات، وإذا قيل ان هناك خطة سنوية كان من العبث أن تترك لكى تتحقق فى عامين وهكذا.

ولكن هذا لا يعنى عدم امكان تعاصر الخطط السنوية والخمسية والعشرية فى آن معا وجنباً الى جنب فآماد التخطيط متعددة، منها ماهو قصير الأجل ومنها متوسط الأجل أو بعيد الأجل بل ان وجود الخطط ذات الآجال المختلفة الطول له فوائد كثيرة نذكر منها أن النجاح أو الفشل فى تنفيذ الخطط قصيرة الأجل يساعدنا فى إعادة صياغة الخطط متوسطة الأجل وفى ضوء النجاح أو الفشل فى تنفيذ هذه الخطط الأخيرة يمكن أن تعاد صياغة الخطط طويلة الأجل وهكذا.

ماذا يعنى ذلك؟

إن ذلك يعنى أن الحكم على نجاح أو فشل الخطط المختلفة انما يعتمد أساساً على متابعة تنفيذ تلك الخطط بحيث يمكن الوقوف بين الحين والحين وباستمرار على مدى المحافظة على المواقيت المحددة لتنفيذ كل خطوة من خطوات الخطة وفى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ولكل شريحة من شرائح المجتمع، وبذلك يمكن تدارك ما يكون هناك من تأخير فى التنفيذ ويمكن تعويض هذا التأخير أولا بأول قبل تراكم التأخيرات الى الحد الذى يتعذر معه علاج هذه التأخيرات فيؤدى ذلك فى النهاية الى عدم تحقيق أهداف هذه الخطط فى مواعيدها المحددة.

كما أن هذه المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطط تساعد على اكتشاف ما قد يكون وراء تأخير التنفيذ من صعاب فنية أو اعطال أو تأخر فى وصول المواد الخام أو فى توزيع المنتجات ومعرفة الأسباب الطارئة والأسباب المستديمة التى لا يمكن الغاؤها ليصبح بذلك من الضرورى اعادة صياغة الخطط بحيث تتلاءم وتتواءم مع الأسباب والخصائص الوضعية المستمرة فى المجتمع والملازمة لهذا المجتمع ويترتب على اعادة صياغة الخطط فى ضوء الملابسات والظروف التى تحيط بمسيرة التنفيذ ان يسير التنفيذ بعد ذلك سيرا حثيثا سلساً، لا عقبات فيه ولا نتوءات على الأقل بقدر الامكان.

## الأركان التعليمية والتدريبية

إذا سلمنا بأن التخطيط منهج مقبول للحياة الاقتصادية، وأن التخطيط هو العلاج السليم لكثير من مشاكل المجتمعات.. تلك المشاكل التى قد تتراكم وتتفاقم إذا لم تتداركها هذه المجتمعات بالعلاج فاننا يجب ان نتأهب لمهام التخطيط، وأن نستعد لها، وأن نوطد العزم على تحمل أعبائها وذلك بأن نجعل من هذه المهام حقائق ملموسة محسوسة لكل المسئولين وكل من قد يكونون مسئولين عن التخطيط مستقبلاً.. وذلك حتى تتجسد هذه المهام فى اذهان الجميع وتصبح صورة ملموسة وحية وناطقة فى تلك الاذهان.

ومما لا شك فيه أن عملية التثقيف التخطيطى أو التعريف بمهام التخطيط أو ايجاد الوعى التخطيطى ونشره انما هى مهام مشروعة ومهمة ملحة فى كل مجتمع يريد أن يكون للتخطيط فيه مكان لائق به، وأن يسير التخطيط فيه بغير تعثر.

ولقد يرى أو يراد أن تتم هذه التوعية العلمية أو التنفيذية أو الجماهيرية بدءا بالمدارس ثم الجامعات ثم الدورات المتخصصة المتكررة وهو اسلوب لا شك فى وجاهته بل انه أسلوب يساعد على غرس معانى التخطيط فى نفوس التلاميذ والشبيبة حتى قبل أن يتعرضوا للتخطيط ومهامه

ومسئولياته فى حياتهم العملية.

كما أن الممارسة والمشاركة فى مراحل عمليات التخطيط تحقق جزءا من ذلك الهدف الذى نسعى الى تحقيقه عن طريق التخطيط من أجل التنمية فسوف يتسنى للفرد ان يتعاون ويساهم فى عملية التخطيط وتنمية شعوره بالمسئولية وتدريبه على القيام بالمهام المحددة التى تتطلبها عملية التخطيط.

كما أن ايجاد الوعى التخطيطى أو نشره بين شرائح المجتمع المختلفة صغارا وكبارا ذكورا واناثاً على اختلاف نحلهم ومهنهم وحرفهم وهواياتهم وألوان حياتهم، يستلزم من جانب أجهزة الاعلام جهداً خاصاً يتدرج من القاء الأحاديث، وعقد الندوات، ونشر المقالات الى اعداد المادة الفنية التخطيطية المؤدية لغرض نشر الوعى التخطيطى بأسلوب يتفاوت بين البساطة والاناقة لكى يتلاءم مع كل المستويات فى المجتمع التى تتفاوت فيما بينها من حيث الثقافة والتعليم.

# ٢-١٦ لكى يكون الناس للتخطيط

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر«أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣٠ صفحة ٤)

انتهينا فى الحديث الماضى الى تاكيد أهمية نشر الوعى التخطيطى بين شرائح المجتمع المختلفة وعلى أوسع نطاق ممكن.. وأشرنا الى ضرورة تنوع الجهود التى يجب ان تبذل من جانب أجهزة الاعلام لتحقيق هذا الغرض، كما ذكرنا أن الأساليب التى يمكن اتباعها فى هذا الصدد لابد أن تتعدد فيها درجات تبسيط المعلومات بما يتناسب ويتلاءم مع مستويات المجتمع المختلفة التى ندرك جميعا أنها ـ أى أن هذه المستويات ـ تتفاوت فيما بينها من حيث الثقافة والادراك والفهم والتعليم على وجه العموم.

## توصيل الرسالة

وأنا لست أشك فى أننا جميعاً متفقون على أنه لا جدوى من وراء توصيل رسالة لا تقرأ. وانه لا جدوى من قراءة رسالة لا تفهم، وأنه لا جدوى من وراء فهم رسالة قد لا يترتب على فهم مضمونها اجراء أى عمل أو تنفيذ أية سياسة.

ومن هذا المنطلق ولاننا نريد من الحديث عن التخطيط توصيل رسالة لابد أن تقرأ.. ونريد من وراء قراءة الرسالة أن تفهم.. ونريد من وراء فهم الرسالة ان يتولى المعنيون من شرائح المجتمع المختلفة ـ كل فى موقعه ـ تنفيذ مضمون هذه الرسالة حتى لا يكون مسار التنفيذ (أى تنفيذ الخطة) محفوفاً بأية مشاكل أو مليئاً بالعراقيل والعقبات.

من أجل هذا يتعين علينا ، ونحن نتحدث عن التخطيط وعن الجوانب الفنية للتخطيط، الا ننسى ان الذين نريد منهم ان يتعاونوا معنا فى فهم معالم الخطة ووضع الأسس اللازمة لصياغتها ثم لصيانتها، وذلك بالعمل على تثبيت أركانها وتنفيذ عناصرها وبنودها المكونة لها ومراعاة الدقة فى تطبيقها وتحقيق أهدافها كل هؤلاء ليسوا مضطرين الى شيء من هذا وليسوا بالضرورة متلهفين الى مد يد العون الينا ومواكبة الخطى التى نريد أن نخطوها نحو أهداف الخطة.

وليس هذا من قبيل العناد أو المعاداة، ولكن لأن عنصر المشاركة أو حتى الرغبة فى المشاركة قد لا يتوفر بين المسئولين فى وضع الخطط أو الراغبين فى وضعها أو الراغبين فى تنفيذ الخطط أو

المسئولين عن هذا التنفيذ.. لأن هذه المشاركة وتحقيقها قد يتطلب فى بعض الدول وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً خصوصاً فى بداية عهد تلك الدول بالتخطيط.

## التبسيط والاقناع

ولا تلبث القضية فى هذا الصدد ان تتحول الى قضية تبسيط واقناع. فما من أحد يشك فى أن المسائل الفنية المتخصصة لا يمكن أن يستسيغ الجميع مذاقها، ومن هنا لا يكون مستغرباً أبداً أن تختص القلة القليلة بالقيام بهذه المهمات الفنية التى تتطلبها عمليات التخطيط المتتالية المتعددة وان تستقبل الكثرة ناتج هذه المهام فتقتنع به وتؤديه.

ولكن هذا لا يعنى ان هذه القلة القليلة تأتى الى ميدان التخطيط مؤهلة أو قادرة على استيعاب جوانبه وصيانة مقوماته وأركانه وصياغة فروضه واقتحام معاقله.. إذ ان التخطيط شأنه شأن كثير من مجالات العمل الاخرى له زواياه التى قد لا يعرفها الا من يعمل فى التخطيط ويمارسه ممارسة عملية واقعية.

ليس هناك من ينكر أن العلم الذى نتلقاه فى مدارسنا وجامعاتنا قد أصبح الآن ـ ولم يكن هذا هو الحال من قبل عشرين عاما مثلا ـ أقول قد أصبح الآن هذا العلم يحتوى ويتضمن بعض الوسائل والأساليب والنظم التخطيطية المؤكدة التى اسفرت عنها تجارب التخطيط وخبراته فى البلدان المختلفة.

مثل هذا العلم الذى يتلقاه طلبتنا والذى نلقيه عليهم أو الذى نلقى به اليهم فى مرحلة أو اخرى من مراحل التعليم المختلفة أصبح ولا شك عاملا مساعداً فى تسليح العاملين أو الراغبين فى العمل فى حقل التخطيط وتزويدهم ببعض الأدوات والاساليب التى اثبتت التجارب ضرورة اتباعها وتطبيقها فى مجال العمل التخطيطى.

ولكن الدراية بهذه الأساليب أو ببعض مايسمونه بالنماذج التخطيطية شىء.. والوعى بمدى لزومها وبآفاق حدودها وآماد امكاناتها ووجوه قصورها شئ آخر.

فالجوانب الفنية للتخطيط فى الواقع ما هى إلا وعاء نحاول أن نصب فيه كل مشاهدات الماضى.. كل تصرفات الماضى.. كل خبرات الماضى.. وكل ما يمكن أن يسمى سلوكاً سواء كان هذا السلوك سلوكاً فردياً أو جماعياً.. متكرراً أو متقطعاً.. دائماً أو مؤقتاً.

كل ذلك يأمل ان نستشهد بكل ما حدث فى الماضى أو ان نسترشد به أو ان نحاكيه أو ان نؤكده أو أن نعززه أو ان نخفف منه أو ان نلغيه من فكرنا نهائيا عند التخطيط للمستقبل.. ولكن لا

غنى على الاطلاق من أن نتخذ من الماضى عبرة للمستقبل وان تكون تصرفات الماضى مشعل هداية لنا على طريق هذا المستقبل.. لا لكى نأخذ منها صورة المستقبل ولكن لكى نأخذ من هذه التصرفات التى مضت وانقضت تصوراً لهذه الصورة.. صورة المجتمع فى المستقبل وصورة لتصرفات الناس فى المستقبل.. وصورة لسلوك العائلات فى المستقبل من حيث انماط المعيشة ومستويات الاستهلاك والاذواق وما الى ذلك وصورة لسلوك المنتجين فى المستقبل.

ثم نحدد فى ضوء كل ذلك ما يمكن ان يسمى نهجاً يحسن أن يسير عليه الأفراد، وأن تسير عليه الجماعات فى المستقبل سواء كانوا منتجين أو مستهلكين وسواء كانوا عائلات أو هيئات أو مؤسسات أو جمعيات.

هذا هو التصور الاجمالى لفكرة صياغة الجوانب الفنية للتخطيط وهو تصور ربما نكون قد بالغنا فى تبسيطه.. ولكننا بدأنا بتأكيد ضرورة التبسيط اذا اردنا للوعى التخطيطى ان ينتشر فهو اذن تبسيط مقصود ولكنه خال من الخلل ونرجو ان يكون أيضاً قد خلا عند السادة القراء من الملل... لكى يكون الناس للتخطيط.

# ٢ ـ ١٧ تصنيع الخطة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٥ صفحة ٤ )

انتهينا فى حديثنا الماضى عند نقطة من النقاط التى يندر الحديث عنها فى حديث عام كهذا الذى نسوقه إلى السادة القراء.. وهى فعلا من النقاط التى قد يتحاشى الكثيرون الحديث فيها لأنها بالفعل نقطة يصعب تناولها أو بالأحرى يصعب تبسيطها.

ولكنا مادمنا قد أكدنا ضرورة نشر الوعى التخطيطى وركزنا على أهمية العناية والتبصير بالجوانب الفنية للتخطيط فانه لابد من أن نحاول القيام بهذه المهمة ولو من قبيل التجربة.. وهى مهمة تتطلب التبسيط كما قلنا فى أجلى صوره إذ لا يمكن لأحد أن يتوقع من أحد أن يحيط أو أن يلم بكل التفاصيل الفنية المرتبطة بعملية التخطيط مرة واحدة أو دفعة واحدة أو إلماما تاما كاملا.

فالجوانب الفنية للتخطيط متنوعة متفرعة ومتشعبة متعددة ولا يمكن بل لا جدوى من أن تساق الى مسامع الناس بندا بندا ومن ثم فقد يكون من الضرورى اجمالها فى بنود عامة ـ هذه البنود العامة قد تختلف اسماؤها من شخص الى آخر ولكنها لا تخرج فى ترتيبها وتدرجها وتسلسلها عن كونها ثلاثة بنود أولها تصنيع الخطة وتدرجها وثانيها تسويق خطة وثالثها تنفيذ الخطة.

## تصنيع الخطة

ففيما يتعلق بتصنيع الخطة لا يجوز لنا مثلا أن ننسى اننا نحاول أن نبنى خطة المستقبل من خلال رؤيتنا لهذا المستقبل الذى لم يأت بعد.. وهذا يقتضى ضرورة الحذر من افتراض الدقة والتظاهر بالثقة، أوالتأكد لأن العملية كلها فى هذه المرحلة انما هى فى الواقع عملية تقديرية ولكن فكرة التقدير من الناحية الفنية ليست فكرة مستهجنة بل على العكس فان التقدير من الناحية العملية فى نظرياته وأصوله وأسسه وله إمكاناته وحدوده فالتقدير لا يعنى بالضرورة أنه بعيد عما يمكن أن يصبح حقيقة وبالأحرى لا يضيره أن يكون كذلك ولكن الذى يضير فى الاعتماد على التقديرات أو يعيب الاعتماد عليها أن تؤخذ هذه التقديرات بمعزل عن الحقائق التى وصلت أو أدت بنا اليها أو بمعزل مثلا عن نوع الأدوات التحليلية التى ساعدتنا فى التوصل الى هذه التقديرات أو بمعزل عن نوعية الفنيين أو المحللين الذين أوكلنا اليهم مهمة التوصل الى هذه التقديرات.

## الركائز الثلاث لتصنيع الخطة

إذن فقد يمكن القول بأن مرحلة التصنيع أقصد تصنيع الخطة نفسها تعتمد فى الواقع على الركائز الثلاث الآتية: أولها المعلومات المتاحة عن الماضى ماهو مدى وفرتها وماهو مدى دقتها.. وثانية هذه الركائز التى تعتمد عليها المرحلة (مرحلة تصنيع الخطة) هى الأدوات التحليلية التى تستخدمها لتحليل هذه المعلومات وثالثها أى ثالث هذه الركائز التى نعتمد عليها فى تصنيع الخطة هى القدرة التى يتمتع بها المحللون أنفسهم وامتلاكهم ناصية الكفاءة والقدرة على استنباط العبرة من باطن المعلومات التى يتوفرون على تحليلها ويتمكنون من عمل الاستنتاجات المختلفة فى ضوء ماهو متاح من حقائق عن الماضى وفى حدود ما تسمح به الأدوات التحليلية التى استخدمها هؤلاء أو غيرهم فى تحليل هذه الحقائق.

## وفرة المعلومات زمنيا وموضوعيا

دعونا إذن ننظر أولا الى عنصر توافر المعلومات ووفرتها ومدى دقتها. فليس يكفى أن تتوافر البيانات بل يجب أن تتوافر المعلومات والبيانات بوفرة. والوفرة هنا نشير بها نحن على الأقل الى أمرين: الوفرة الزمنية والوفرة الموضوعية.

فالوفرة الزمنية تعنى أونعنى بها نحن أن تتوفر المعلومات والبيانات على مدار فترات طويلة متعاقبة: خمس سنوات أو عشر سنوات أو عشرين سنة أو أكثر.

فمن الأمور التى لا يمكن انكارها أو التهوين من شأنها أنه كلما كانت المدة التى تغطيها البيانات طويلة ساعد ذلك على أن يكون التحليل كاملا غير منقوص ويكون ايضا معتمدا على الواقع ـ واقع التنوع والتغير الذى لا يمكن أن تبرأ منه ظاهرة من الظواهر.. ولكن لا يمكن أن يظهر هذا التغير والتقلب والتنوع إلا إذا كانت لدينا معلومات عن سنوات طويلة فى الماضى تتيح لهذا التغير والتقلب فى قيم الأشياء أن يظهر أما إذا كانت المعلومات عن الماضى لفترة قصيرة فقط وإذا كانت فرصة ظهور التقلب والتغير أكبر إذا كانت المدة التى تغطيها البيانات أطول فإنه يخشى فى حالة ما إذا كانت الفترة قصيرة أن يضل المخطط فيعتبر بعض الظواهر ثابتة وهى ليست ثابتة إلا لأن الفترة المدروسة عن الماضى قصيرة أو يعتبرها تتغير تغيراً طفيفا غير ملموس وهى ليست كذلك إلا لأن الفترة المدروسة عن الماضى قصيرة. وبذلك تولد الخطة فاقدة الوعى ـ الوعى بحقيقة الظواهر وتقلبها على مدار الزمن.

فطول المدة المدروسة عن الماضى إذن خير ضمان لحسن تقديرنا لصورة المستقبل وتشكيلها

تشكيلات أقرب الى طبيعة الأمور يأخذ فى الحسبان كل ما تكون الظاهرة قد عاقته فى الماضى من تغيرات وتقلبات وتطورات لأن الثبات وعدم تقلب الأحوال من يوم لآخر أو من عام لآخر لا شك أنه من الأمور المصطنعة التى لا يمكن أن تمت الى طبيعة الأمور بصلة لأن طبائع الأمور فى التقلب خصوصا فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتطورة.

## جزء من الماضى وماض جزئى

هذا عن الوفرة الزمنية أى عن توافر البيانات والمعلومات عن فترات زمنية طويلة فى الماضى للاطمئنان الى صلاحيتها لاستكشاف المستقبل على أساسها. أما عن الوفرة الموضوعية فاننا نعنى بها أن تكون المعلومات أو البيانات المتاحة شاملة لميادين متنوعة متعددة فكما أنه لا يمكن أن يستساغ أن نبنى المستقبل على جزء زمنى من الماضى فكذلك لا يمكن أن يستساغ أن نبنى نفس هذا المستقبل على أساس ماض جزئى، لا تغطى معلوماته إلا جزءا من صورة المجتمع أو بالأحرى جزءا من مكوناته أو ربما جزءا من شتى الانشطة الدائرة فيه بالفعل.

وهذا هو موضوع حديثنا المقبل ان شاء الله.

# ٢ - ١٨ صناعة خامات الخطة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٧ صفحة ٤ )

أوضحنا فيما سبق أن أساس التخطيط هو النظرة المستقبلية التى تعتمد فيما تعتمد عليه من مقومات على نفاذ البصر والبصيرة وذكرنا أن هناك نهما الى المعلومات والبيانات فى أية عملية تخطيطة لكى تصبح رؤية المستقبل أمام المخطط رؤية أكثر وضوحا فى ضوء ما تسفر عنه البيانات التاريخية من وصف وتشريح للماضى القريب والبعيد ثم أكدنا على ضرورة أو أهمية توافر المعلومات عن ماض طويل ما أمكن ذلك ثم بدأنا نتحدث عن ضرورة الوفرة الموضوعية للبيانات وأوضحنا ما نقصده بذلك فى ايجاز بسيط فألقينا فى ساحة النقاش بتعبيرين مختصرين أدمجنا فيهما كل ما نقصده بوفرة البيانات والمعلومات زمنيا وموضوعيا فقلنا أن التخطيط لا يصح أن يستند الى جزء من الماضى أو الى ماض جزئى وأوضحنا ما نقصده بضرورة تحاشى الماضى الجزئى فى التحليل ومحاولة الحصول على معلومات عن كل مكونات المجتمع وعن شتى الانشطة الدائرة فيه بالفعل إذ إن الصورة الجزئية لأى مجتمع أو بالأحرى الصورة المبتورة لا يمكن أن تؤدى الى تصور شامل متكامل لمجتمع الغد وهو المجتمع موضوع التخطيط.

ان المنطق المتجرد البسيط يقول إن تصورنا للمستقبل لا يمكن أن تتجاوز ابعاده ابعاد الصورة التى تملكها عن الماضى بمعنى انه اذا كانت لكل صورة مكوناتها فانه بقدر تأكدنا من شمول صورة الماضى لكل المكونات بقدر ثقتنا فى أن صورة المستقبل سوف تنطق بهذه المكونات وتبرزها.. وإلا فكيف يتسنى لماض فارغ أن يعكس نفسه على المستقبل فى شكل مستقبل ممتلىء ومن ثم فإن محاولاتنا لتصور المستقبل لا يصح أن تكون تضخيما للماضى أو ضغطا له ومما لا شك فيه أن سلامة العملية الفنية للتخطيط تعتمد فى صلبها على اكتمال كل العناصر التى يمكن أن تكون محل تمديد أو محل انكماش.

وبعبارة أخرى فان امتلاء الصورة عن الماضى وثراء هذه الصورة بما تحتويه من معلومات يجعل ما تعكسه هذه الصورة عن المستقبل ايضا صورة ممتلئة.. أى تكون هذه الصورة ثرية بالعناصر والتفاصيل التى لا غنى عن معرفتها إذا كنا نريد أن تكون رؤيتنا للمستقبل أكثر وضوحا وأكثر ثراء لكى تساعدنا على السعى نحو هذا المستقبل سعيا جادا مثمرا ولكى تفيدنا

هذه الرؤية فى أن ننحو تجاه هذا المستقبل بنية بلوغ آمالنا المخططة التى نترقب تحقيقها فى المستقبل لكى يصبح بلوغ هذه الآمال المخططة أمرا غير بعيد المنال.

## التصور والتوصيف

إذا كنا نحتاج فى التخطيط للمستقبل أن نحصل على صورة تفصيلية عن الماضى فليس من المعقول أن تأتى هذه التفاصيل فى أى صورة وبغير نظام. وقد أمكن للمخططين بالفعل الاستفادة من بعض ما توصل اليه غيرهم من المتخصصين فى ميادين اخرى وتسخير ما توصل اليه الاخصائيون مثلا من أنظمة واطارات وتصنيفات لخدمة أغراض التخطيط بدءا من توصيف الماضى وانتهاء بوضع تصور للمستقبل بحيث يكون توصيف الماضى توصيفا تفصيليا وقد يكون وصف المستقبل بنفس القدر من التفصيل أو أقل تفصيلا خشية التظاهر بالتأكد من صورة المستقبل تأكد اليقين.

لا يعقل مثلا ان نتكلم عن التخطيط للمستقبل من واقع ماض لا نعرف فيه صورة الموارد التى فى المجتمع سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو مالية أو بشرية.. كما أنه لا يمكن أن يتم تخطيط دون معرفة بعض خصائص هذه الموارد وأماكن وجودها ومجالات استغلالها حرصا على توجيه هذا الاستغلال فى المستقبل توجيها أصلح مما كان عليه فى الماضى.

فالأرض وما عليها وما تحتها لابد أن تكون صورتها واضحة للمخططين والبشر بسائر تخصصاتهم وأوصافهم وأماكن وجودهم فى أعمالهم أو فى مدارسهم.. كل هذا لابد له من وضوح حتى يتمكن المخطط من الاطمئنان الى سلامة أهدافه التى حددها فى ضوء الموارد المتاحة كما ونوعا.. ويبدأ المخطط عادة بمعرفة اعداد البشر وأوصافهم وخصائصهم ثم أماكن استغلال أو تواجد هذا البشر البعض فى المنازل والبعض فى المدارس والبعض فى المصحات والمستشفيات والبعض فى الملاجىء والبعض يعمل فى مواقع العمل المختلفة والبعض لا يعمل.

البعض يعمل فى الزراعة والبعض فى الصناعة والنفط والبعض فى اعمال التشييد والبناء والبعض الآخر فى قطاع الكهرباء وآخرون فى قطاع التجارة وغيرهم فى قطاع المواصلات وغير هؤلاء يعملون فى قطاع الخدمات.

وفى كل قطاع من هذه القطاعات يعمل البعض فى مجالات فنية بحتة ويعمل البعض الآخر فى اعمال إدارية ويقوم البعض بأعمال كتابية ويتولى البعض الآخر اعمال البيع ويعمل البعض الآخر فى العملية الانتاجية ذاتها إما عمالا مهرة أو كعمال نصف مهرة أو كعمال غير مهرة.

ومن بين هؤلاء من يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون لحساب الغير أو لا يعملون على الاطلاق

فى أى نشاط من الانشطة الانتاجية والاقتصادية ولا يمارسون تخصصهم الذى تخصصوا فيه ودرجوا على ممارسته وحرصوا على التمسك بهذا التخصص رغم ما قد يصادفهم من صعاب فى الحصول على فرص العمل التى يبحثون عنها فى التخصص الذى يناسبهم.

وهكذا يمكن تصور الماضى فى قوالب نظامية محددة متفق عليها علميا بين الاخصائيين على انها اطارات أو قوالب احصائية صالحة للتحليل ويعتمد عليها فى هذا الصدد لكى يسفر تحليلها عن صورة الماضى بخصائصه ومشاكله ويتسنى بذلك للمخططين أن يتوفروا على حل هذه المشاكل ووضع المواصفات التى تساعد على عدم تكرار هذه المشاكل فى المستقبل وتخفيف حدة ماهو موجود منها بالفعل أو إلغائها ما أمكن ذلك.

وهذا الأمر يطول شرحه.. ولكن تبقى أهمية التأكيد على الاعتناء بمقومات تصنيع الخطة بدءا بوفرة البيانات والحرص على دقتها وللكلام بقية إن شاء الله.

# ٢ ـ ١٩ ثورة المعلومات

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» ١٩٧٩/١١/٨ صفحة ٤ )

قلنا فيما سبق إن نقطة البداية أو ان العنصر الأول والركيزة الأولى لتصنيع الخطة ولتدعيم العمل التخطيطى على وجه العموم هى توافر البيانات والمعلومات. فمسيرة التخطيط تواكبها عادة ـ ان لم تسبقها ـ مسيرة احصائية تنادى بضرورة الوفرة فى البيانات والمعلومات اللازمة، وتتولى فحص ماهو متاح من هذه البيانات ومدى تأثير ندرة البيانات على سلامة تقديرات المستقبل.

كما ان هذه المسيرة لا تلبث ان تناشد كل العاملين فى حقل التخطيط وفى حقل توفير المعلومات من ضرورة احداث ثورة هادفة رشيدة فى مجال صناعة الارقام بحيث تتوافر فيها الدقة. لكى يمكن الاعتماد عليها فى ثقة للتوصل الى تقديرات عن المستقبل يمكن الاعتماد عليها، وبذلك نرى انه بجانب حرص المخطط على الحصول على بيانات وفيرة متنوعة فانه يكون أيضا حريصاً على أن تكون هذه البيانات دقيقة يمكن الاعتماد عليها.

ذلك لان البناء على أساس خاطئ لابد أن يسفر عن بناء خاطئ وانتفاء الدقة عن بيانات الحاضر ومعلوماته وعن بيانات الماضى ومعلوماته لابد وأن يسقط عن تقديرات المستقبل دقتها ويصبح المتوصل اليه من تقديرات عن المستقبل لا يتميز عن العدم فى شىء وأولى منه الا نجهد انفسنا فى التوصل اليه.

## الدقة

ولا أحسبنى راغبا فى الاستطراد فى نعى التقديرات المستقبلية التى تبنى على أساس غير دقيق أو ان أترحم على كل جهد يبذل للبناء فوق أساس واه وانه يفتقر فى معظم جوانبه وأركانه الى الدقة ولكنى أريد أن أنطلق من هذه البديهية (أو لعلها فعلا مسلمة) الى تأجيل موضوع الدقة والرجوع به الى منابعه.

ان أية معلومات نحصل عليها لابد أن تكون قد جاءتنا فى ظروف معينة وفى تواريخ محددة ومن مصادر بعينها تملك هذه المعلومات وتدلى بها لمن يطلبها بشرط الا يكون فى هذا الطلب اجبار واكراه.

بداية الطريق اذن تكمن فى عدم الاجبار أو الاكراه لأن مجرد الاكراه يفسد عملية جمع البيانات والمعلومات فعملية الحصول على المعلومات والبيانات ليس عملية انفرادية بمعنى اننا لا نحصل من كل شخص على المعلومات أو البيانات بطريق المساومة الثنائية بل ان عملية الحصول على المعلومات والبيانات لها قواعدها وشروطها ونظمها وأساليبها - هى فى الواقع عملية نظامية وقورة تقوم بها أجهزة تكون أحيانا أجهزة حكومية وقد تتولاها فى بعض الاحيان أجهزة غير حكومية وتراعى فى القيام بهذه العملية شروطا وقواعد يعرفها كل من يتصدى للقيام بهذه المهمة فى أى بلد من البلاد.

## مراحل جمع البيانات

ولسنا نريد هنا أن نخوض فى بيان تفاصيل الخطوات التى تتبع للحصول على المعلومات أو البيانات ولكن يكفينا من كل هذه التفاصيل أن نشير الى بديهية لا ينقصها الوضوح وهى ان الحصول على المعلومات والبيانات ليس هدفا فى حد ذاته بل أنه وسيلة الى أهداف محددة تدخل ضمنها دراسة الأوضاع السائدة أو تستكشف معالم مايكون غامضا من جوانب الحياة أو الانطلاق منها الى استنباط بعض النتائج التى تساعد فى فهم بعض الأمور أو تفسيرها لايضاح ما قد يكون عليه المستقبل من صور أو لعل وراء الحصول على المعلومات والبيانات كل هذه الأهداف جميعاً.

ومن ثم لا يليق ولا يصح أن تجرى عملية جمع البيانات والمعلومات من مصادرها دون تحصينها ضد ماقد تحتوى عليه من اخطاء أو دون صيانتها من ان يتسرب الى الذين سيدلون بها أدنى شك فى نوايا جامعى هذه المعلومات والبيانات وذلك حرصا على توفير عوامل الاطمئنان لهم وبذلك يعملون على الادلاء بالمعلومات دون تذبذب أو تخوف أو تردد أو تحريف أو تضليل - وهذا كله يقتضى جهدا ونضيف انه يقتضى كذلك قدوة حسنة.

أما القدوة الحسنة فمرجعها الأول والأخير الى الصدق فى القول لأنه بدون الصدق فى القول سوف تأتى كل المعلومات والبيانات كاذبة مضللة. أما الجهد فانه يتمثل فى ضرورة إحاطة عملية جمع البيانات بالضوابط التى تحول دون ان يتسرب اليها الاستهتار بها أو الاستهانة بأهدافها.

ولكن كيف يتم ذلك؟

مصادر المعلومات فى أية دولة هم الأفراد سواء كانوا أعضاء أسرة أو اعضاء جماعة عاملة. والأفراد فى كل دول العالم انما يلعبون هذين الدورين معا دور الفرد فى الأسرة أو العائلة وكذلك

دور الفرد المنتج فى الحقل أو المصنع أو المتجر أو فى المكتب.

والدولة أو الهيئة التى تجمع المعلومات عن الافراد ومنهم أو عن المؤسسات ومنها، فانها لا تجمعها بغير حساب كما انها لا تجمعها فى كل آن وكذلك فانها لا تجمعها دون نظام أو تنظيم بل انها تحدد أنواع البيانات المطلوبة وصور الحصول عليها والصياغات التى تلزم لاجتلابها بها - ومواقيت اجرائها ونوعية المصدر الذى يدلى بها منزلا كان هذا المصدر أو مؤسسة.

ففى الحالة الأولى تلتقى الهيئة جامعة البيانات برب الأسرة وتحصل منه على معلومات عن الأسرة وفى الحالة الثانية تلتقى الهيئة جامعة البيانات برب العمل أو بمن يعمل عنده وتحصل منه على معلومات عن ظروف العمل ومكانه وانجازاته وما الى ذلك وفى كلتا الحالتين تحرص الهيئة جامعة البيانات على ان تتصف البيانات التى يدلى بها الفرد رب الأسرة وتلك التى يدلى بها الفرد رب العمل أو العامل.. بالدقة أى أن تكون البيانات دقيقة فهل هناك ضمان لهذه الدقة؟

هذا هو موضوع حديثنا القادم ان شاء الله.

# ٢ – ٢٠ الخطط الضالة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» ١٠ /١١/١٩٧٩ )

قلنا فيما مضى إن عملية جمع المعلومات والبيانات عن الحاضر والماضى أساس لرؤية أبعاد المستقبل ولو على وجه التقريب. كما ذكرنا أن هذه العملية ـ مادمنا قد سلمنا بأهميتها وضرورتها ـ لا يمكن أن تتم خبط عشواء بل لابد من أن تتم هذه العملية طبقا لنظم معينة وفى اطارات واضحة المعالم، والا فسدت عملية جمع المعلومات وجاءت الينا ببيانات قد لا يمكن الاستفادة منها أو تسخيرها لخدمة اغراض التخطيط والتنمية.

ولعل وضع نظام معين لجميع المعلومات والبيانات هو خير ضمان لدقة البيانات والمعلومات التى يحرص التخطيط على أن يجمعها من مصادرها. مثل هذا الضمان يتطلب وضوح الرؤية بالنسبة للهدف المرتقب من وراء جمع البيانات والمعلومات.. لأنه إذا كان الهدف غامضا سقط الوضوح أيضا أمام طريق جمع البيانات و امكان شرح أهميتها للناس و اجتذابهم إليها واكتساب ثقتهم فيها.

وعلى ذلك فإن شرح الهدف من وراء هذه العملية واقناع الاطراف المعنية بأهمية هذا الهدف ووجاهته وحيويته وجدواه. هذا الاقناع وذلك الشرح هما فى الواقع الخطوة الأولى فى سبيل اكتساب ثقة الجماهير وتعاونهم فى مد المسئولين بالمعلومات والبيانات الدقيقة.

ولكن هناك خطوات أخرى لا يمكن التهوين من شأنها بل لعل من بين هذه الخطوات مايعتبر من قبيل الاحتياجات الضرورية التى يجب أن تحاط بها عملية جمع البيانات حتى لا تفشل هذه العملية من البداية.

فمثلا لابد من اختيار مواعيد جمع البيانات بما يتناسب مع ظروف الزمان والمكان فلا تجمع بيانات من الناس خلال العطلات مثلا إذا كنا حريصين على ان نلقاهم فى أماكن عملهم، ولا تجمع منهم المعلومات فى أماكن عملهم إذا كانت تتعلق بحياتهم المعيشية فى مساكنهم وظروف الزمان تقتضى أيضا ضرورة مراعاة افضليات فصول السنة الأربعة للقاء هذا الصنف من الناس أو ذاك ممن يحبون قضاء فترات الصيف فى بلاد خارج بلادهم وفى ديار غير ديارهم.

## الميزانية الزمنية والمالية والبشرية

كما انه عند جمع أى بيانات من أى مصدر وكلها بيانات لابد أنها ستفيد عملية التخطيط إن آجلا أو عاجلا فلابد أن تكون لدينا الميزانية الكافية لبدء العملية والانتهاء منها دون توقف اضطرارى فى وسط الطريق.

والميزانية هنا ليست ميزانية مالية فحسب بل هى ميزانية زمنية أيضا تضمن عدم التراخى أو التكاسل أو تراكم التأخير من مرحلة الى مرحلة تالية. وبجانب الميزانية المالية والميزانية الزمنية لابد من أن تكون هناك أيضا ميزانية بشرية يمكن فى ضوئها إعداد الأفراد الذين يراد الاستعانة بهم فى جمع البيانات والمعلومات على اختلاف مستوياتهم ومسئولياتهم سواء كانت هذه البيانات والمعلومات تنفيذية.. أو اشرافية. وذلك كله حتى لا تتعثر عملية جمع البيانات فى نصف الطريق بسبب انعدام كفاءات معينة أو عجز فى عدد هذه الكفاءات.. كان يتعين التنبه الى ضرورتها والاستعداد لها بالعدد اللازم قبل بدء العمل وضمان استمرارهم حتى النهاية.

كما يلزم البت أيضا فيما إذا كنا سوف نجمع البيانات من جميع مصادرها أو من بعض هذه المصادر فقط.. أى من كل مفردة فى المجتمع. والبت أيضا فى شروط اختيار هذا البعض.. هل هو مجرد الرغبة فى لقاء مدير مصنع معين بالذات أو زيارة مؤسسة معينة دون سواها أو التركيز على أسرة معينة دون غيرها الرد على ذلك قطعا بالنفى.

فهناك نظام دقيق لابد أن نلتزم بأصوله وقواعده فى اختيار مصادر المعلومات التى نسعى وراءها ولابد أن نلتزم بهذا النظام حتى نستطيع ان نترجم مانحصل عليه من المعلومات من البعض أو من بعض البعض الى صور أعم وأشمل تعكس صورة المجتمع كله موضوع الدراسة من واقع معلومات عن جزء معين من المجتمع أو عن اجزاء معينة منه.

ناهيك عما يجب ان يبذل من جهد فى الالتزام والانضباط ومراعاة الدقة فى الاستفسار.. كذلك مراعاة الدقة فى الاستماع الى مايقال ونقله بأمانة وبدون تحريف بحيث نتجنب ان نضفى على مانتلقاه من اجابات روحا منا.. أو أن نقوم بتلوينها بلون آرائنا بل يجب التزام الحياد والأمانة فى نقل مانسمعه من معلومات ورصد مانحصل عليه من بيانات.

كل هذا مع ضرورة مراعاة البساطة والموضوعية ووضع القواعد الكفيلة بالكشف عن التناقض فيما نحصل عليه من اجابات مع ضرورة معاودة الاتصال لتفسير بعض مايكون قد غمض من اجابات أو شرح مايكون قد غمض من أسئلة أو ملاحقة من يكونون قد سقطوا سهوا أو من يكونون قد اعرضوا عن التعاون مع جامعى البيانات حين تمت زيارتهم فى مرة سابقة أو فى مرات سابقة.

ولكن هل يكفى كل هذا ضمانا لدقة مانجمعه من بيانات.. هل هناك ثغرة أو ثغرات يمكن أن ينفذ منها الخطأ أو يمكن أن يتسرب منها التضليل فتنعكس آثار هذا التضليل وذلك الخطأ على ماسوف نضعه من خطط فى المستقبل وهل يمكن تحاشى ذلك أو تلافيه.

هذا ماسوف نبدأ به حديثنا القادم إن شاء الله.

# ٢ – ٢١ محاصرة الأخطاء

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٢ صفحة ٤ )

ذكرنا فى المرة الماضية أن هناك ثغرات قد ينفذ منها الخطأ فيما يدلى به الناس من أرقام ومعلومات نسعى للحصول عليها منهم سواء بصفتهم العائلية أو الأسرية أو بصفتهم العملية فى مجالات الأنشطة الانتاجية المختلفة وأنه ليس من المستحب ترك هذه الثغرات مفتوحة بل من المستحسن سد هذه الثغرات بما يصون هذه المعلومات والبيانات من الأخطاء ومن أسباب التضليل حتى نطمئن الى سلامة ما نحاول وضعه من خطط عن المستقبل.

وقد أثرنا فى نهاية حديثنا الماضى تساؤلا أو سؤالا لابد من التصدى له.. إذ تساءلنا عما إذا كان فى الإمكان أن نتحاشى أو أن نتلافى تلك الأخطاء.

## الأسرة والمؤسسة

وللإجابة على هذا السؤال يتعين علينا أن نعود قليلا الى الوراء كى نستعيد ما سبق أن ذكرناه من أننا حين نحصل على بيانات أو معلومات عن أى ظاهرة من ظواهر الحياة فاننا انما نحصل عليها من افراد أو عن افراد بوصفهم اعضاء فى أسرهم وعائلاتهم أو بوصفهم أعضاء فى مؤسسة انتاجية أيا كان نوع الانتاج الذى يقومون به يستوى فى ذلك أنهم ينتجون سلعة أو انهم ينتجون خدمة ويستوى فى ذلك ما إذا كانوا يعملون فى هذا القطاع أو ذاك من قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة كقطاع الزراعة أو الصناعة والنفط أو فى أى قطاعات أخرى كالتشييد والبناء والكهرباء والمواصلات والتجارة والخدمات.

والذين يسعون وراء الحصول على المعلومات أو البيانات انما يعلمون جيدا أن الناس حين يدلون بهذه المعلومات فانهم قد يدلون بالحقيقة وقد لا يدلون.. قد يذكرون الواقع وقد لا يذكرون.. وعذرهم فى هذا أنهم أحيانا قد لا يعلمون وفى أحيان أخرى قد يضللون.

## الخطأ العمدى والخطأ العفوى

فان الناس قد يخطئون فيما يقولونه إما عمديا أو عفويا. فالخطأ العمدى معروفة اسبابه ودوافعه.. وهو ذلك النوع من الخطأ الذى يحدث حين يكون الناس حريصين على اخفاء الحقائق

وذلك بقصد التهرب من الضرائب مثلا فلا يذكرون حقيقة أجورهم أو بقصد التهرب من التجنيد مثلا فلا يذكرون حقيقة أعمارهم أو ربما خجلا من فوات الزواج أو الانجاب فيعمل الإناث بالذات على التهرب من ذكر حقيقة أعمارهن.

فالخطأ العمدى إذن وارد ووارد جدا.

وكيف لا.. إذا نحن سألنا المرء عن عمره وكانت له مصلحة فى التبديل والتضليل!

وكيف لا.. إذا نحن سألنا المرء عن أجره وكانت له مصلحة فى التبديل والتضليل بل كيف لا.. إذا نحن سألنا الشركة عن أرباحها وكانت لها مصلحة في التبديل والتضليل!

أما الخطأ العفوى فان أسبابه عند الناس تكون عادة بسبب الجهل بموضوع ما يسألهم الناس عنه من موضوعات إذ إن فاقد الشيء كما يقولون لا يعطيه.. إذ كيف يمكن لمن لا يعلم شيئا عن حجم الانتاج أو قيمته أن يعطى الحقائق عن هذا الانتاج فى غيبة من يعلمون وكيف يستطيع رب البيت أن يحدد مقدار الانفاق الشهرى إذا كانت ربة البيت هى التى تتولى عنه هذه المهمة شهرا بعد شهر والخلاصة أنه لا يمكن أبدا أن يطمأن الى صحة معلومة أو بيان إلا إذا كان القول صادرا عن صاحب الحق الأول وصاحب القول الفصل فى اعطاء هذه المعلومة أو بالأحرى إلا إذا كان القول صادرا عن أدرى الناس بحقائق الأمور ووقائعها ودقائقها.

ان الذين تخصصوا فى جمع المعلومات والبيانات لا يجدون صعوبة عادة فى محاصرة هذه الأخطاء التى تتعرض لها البيانات سواء كانت هذه الأخطاء عفوية أو عمدية.

أو على الأقل فانهم حتى إذا لم يفلحوا فى محاصرة هذه الأخطاء محاصرة تامة فانهم على الاقل يحاولون التقليل من خطرها بأساليبهم المتنوعة والمجربة.

كل هذه الأمور لها أسباب علاجها ولكن هذا يجب ألا ينسينا اننا حين نتخذ هذا الاجراء أو ذاك فإنما نتخذه خدمة لأغراض التخطيط فلقد سبق أن ذكرنا أن ركائز أى خطة هى المعلومات والبيانات ومن هنا طفقنا نؤكد فى هذا المقال وفى المقالات السابقة على ضرورة توفير البيانات كما أكدنا على ضرورة ألا تكون البيانات متوافرة فقط بل أن تكون ايضا وفيرة زمنيا وموضوعيا ثم اكدنا ايضا على ضرورة مراعاة الدقة. وكنتيجة لحديثنا عن مراعاة الدقة جاء ذكر مصادر الأخطاء التى تتعرض لها البيانات وكيفية مواجهتها ومحاصرتها والتغلب عليها أو التقليل من فداحة آثار هذه الأخطاء التى تنجم عنها.

ولكن هذا وحده لا يكفى لأن التخطيط سواء رضينا بذلك أو كرهنا.. يتصف بالشراهة والنهم الى البيانات فهل فى الامكان دائما اشباع هذا النهم.

هذا ما سوف نتناوله فى حديثنا القادم إن شاء الله.

# ٢-٢٢ الإحصاءات المحنطة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر«أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٥ صفحة ٤ )

حين تساءلنا فى مقالنا الماضى عن إمكان اشباع النهم الى الأرقام الذى يتصف به أو بالأحرى يعانى منه التخطيط والمخططون قصدنا بذلك أن نمهد لموضوع هذا المقال الذى سوف نقدمه اليوم.

ولعل أنسب استهلال لحديث كهذا يتناول طريقة إشباع مطالب التخطيط والمخططين من الأرقام أن نختار لهذه الجزئية عنوانا فرعيا يساعد على متابعة السير فى هذا الحديث ولقد يكون من المناسب أن يكون هذا العنوان الفرعى الأول هو الاستمرارية وأن يكون العنوان الفرعى الثانى هو الدورية.

## الاستمرارية

فان استمرارية صدور المعلومات والبيانات دون تقطع والاتفاق مسبقاً على المواعيد التى تصدر فيها النشرات الاحصائية من الأمور التى لا شك فى أهميتها للتخطيط خاصة، وللمجتمع على وجه العموم ويعنينا هنا أن نشير الى اننا حين نتحدث عن المواعيد فاننا نقصد بذلك أمرين فى آن معا مواعيد الاسناد أى الفترة أو المدة الزمنية التى تسند الاحصاءات اليها فيقال ان هذه العملية الاحصائية أو هذه الأرقام تمثل الواقع فى تاريخ معين وكذلك مواعيد صدور هذه البيانات والاحصاءات فى نشرتها الخاصة بها.

وأهمية هذا وذاك واضحة فمن حق اصحاب الحق فى اتخاذ القرارات أن يتوقعوا أن يكون تحت أيديهم ولو شعاع خافت من النور يساعدهم على اتخاذ قراراتهم إذ كيف يتيسر لأحد منهم أن يتخذ قرارا وهو فى مستودع مظلم لا يكاد يرى منه معالم الحقيقة ولا مقوماتها.

الاحصاء إذن هو الجواب الذى يساعد على تبديد حيرة اصحاب الحق فى استصدار القرارات.. هو الذى يساعدهم على ابصار أبعاد المشاكل وابصار المشاكل التى قد تتولد عن الحلول التى يضعونها لحل تلك المشاكل.

ولا يجدى طبعا أن يكون النظام الاحصائى قادرا على اخراج أو اصدار نشرة احصائية معينة مرة واحدة طول العمر فى الوقت الذى تكون فيه هذه النشرة مطلوبة مرة فى كل عام كما لا يجدى أن يصدرها مرة فى كل عام إذا كانت هذه النشرة مطلوبة ان تصدر مرة فى كل شهر أو ان يصدر

الجهاز نشرة مرة فى كل شهر إذا كانت هذه النشرة مطلوبة ان تصدر مرة فى كل اسبوع أو كل يوم.

فإن شأن ذلك يكون تماما كشأن من قد يدعون القدرة على انتاج السيارات وهم لا يقدرون إلا على انتاج سيارة واحدة خلال العام كله أو قد يدعون القدرة على انتاج اجهزة التليفزيون لمجرد انهم قد افلحوا فى انتاج جهاز واحد خلال عام طويل عريض وهكذا.

إذ ان هناك من الدراسات ما قد يقتضى الحصول على المعلومات من مصادرها على مدار فترات زمنية منتظمة مرة فى كل موسم مثلا وذلك حرصا من هذا النوع من الدراسات على معرفة ما يطرأ على انماط الحياة والمعيشة من تغيرات بين الفصول.

## الدورية

مثل هذه الدراسات لا شك تضار إذا لم تسعفها الأجهزة الإحصائية المختصة باللقطات الاحصائية المتتالية لكى تستكمل الدراسات أشرطتها على التوالى وبدون انقطاع ولكى تكتمل الصورة بالتدريج فلا يكفى أن تجرى الأعمال الاحصائية فى مواعيدها. ولا يكفى أن تنتظم فى فترات اسنادها بيانات الربيع عن الربيع وبيانات الخريف عن الخريف وما إلى ذلك بل يجب ايضا أن تنتظم هذه النشرات فى مواعيد صدورها.

فالاحصاء أو على الأقل بعض أنواع الاحصاءات قد تسقط بالتقادم ومن هنا كان عبثا أو لعله كان عيبا أن تصدر نشرة احصائية أيا كانت بعد الموعد المحدد لصدوره ولو بيوم واحد لأن هذا يفقد الناس الثقة فى جهازها الاحصائى ومدى التزامه بالمواعيد.

بل أن صدور الاحصاءات فى غير مواعيدها المحددة لها تفقد الاحصاء قيمته وتجعل مصير الاحصاءات المتأخرة أن توضع فى متاحف احصائية.. بل إن هذا التأخير يفقد كل عمليات الدولة توازنها فلقد يضطر البعض ازاء تأخر البيانات ان يتولى تقدير الظواهر بأساليبه ثم يدفع بتقديراته هذه بين الناس فتتداولها الأيدى والألسن ويستخدمها كل صاحب حاجة اليها وذلك فى اجهزة الدولة المتعددة حتى ليكاد يظن ان هذه التقديرات هى فعلا احصاءات اصدرتها الدولة والأمر ليس كذلك ثم عندما يحين الحين ويصدر الاحصاء الاصلى من الدولة لا يقيم له الناس وزنا إذ انهم قد استنفدوا أغراضهم من هذا البيان بما اتاحته لهم تلك التقديرات من قبل ليس هناك بديل إذن عن ضبط مواقيت الاحصاءات واصدارها فى مواعيدها لكى تنتظم الإدارة والانتاج فى الدولة عن طريق اجهزتها الادارية والانتاجية فى القطاعين الحكومى والخاص فى آن معا وبذلك تصبح عملية الانتاج الاحصائى عملية لها وقارها لا يمكن اهمالها أو التفريط فيها أو التراخى والتكاسل عنها وإلا ضاعت أو قلت الجدوى من وراء تلك الاحصاءات.

ويكفينا هذا القدر حتى نلتقى فى مقال قادم إن شاء الله.

# ٢ - ٢٣ استصلاح البيانات البور

( بقلم المؤلف كما نشرتة جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢ صفحه ٤ )

قلناها بلا حرج أنه لا يصح صدور بيان إحصائى أو نشرة احصائية بعد فوات موعد صدورها متأخرة وأن مصير مثل هذه البيانات المتأخرة فى بعض الأحيان شأن كل التحف يكون أنسب مكان لها هو المتاحف الاحصائية للذكرى والتاريخ. مثل هذا القول ينسحب فقط على الاحصاءات الدورية التى تتحدد لها مواعيدها خلال العام الواحد والتى عادة ستكون محل حاجة التخطيط ومحل حاجة المنتجين عموماً فى مواعيد محددة أما ما عدا ذلك من احصاءات متباعدة وكذلك بعض الاحصاءات التى ذكرناها فان صدورها يكون خيرا من عدمه حتى ولو صدرت متأخرة بشرط ألا يصبح التأخير عادة أو يتحول الى قاعدة. خصوصا أن هناك حاجة الى اجراء الدراسات التاريخية التى تستلزم دائما الرجوع الى احصاءات قديمة وذلك لاستطلاع الماضى أملا فى استكشاف المستقبل من خلالها وهذا أيضا هدف تخطيطى مشروع خصوصا فى مراحل رسم الخطط وصياغتها وتصنيعها على النحو الذى كنا قد اشرنا اليه سابقاً.

ولعلنا نكون قد لاحظنا ان الحديث عن ضرورة البيانات والمعلومات للتخطيط وللعملية الانتاجية ولإدارة الدولة على وجه العموم قد جرنا الى الحديث عن طرق الحصول على هذه البيانات.. ولعل هذا الموضوع يعتبر تمهيدا طبيعيا ويجرنا تلقائيا الى الحديث عن طرق التعامل مع الارقام، ولكى نفهم موضوع التعامل مع الأرقام لابد لنا من أن نتناول ثلاث نقاط أولها طبيعة الأرقام وثانيها الأدوات التحليلية وثالثها القدرة على الاستدلال والاستنتاج من واقع هذه الأرقام بعد تفسير ماوراءها.

وقد لا نجاوز الواقع كثيرا إذا نحن قلنا ان استنباط الحقائق من الأرقام يتطلب التعايش معها أى انه يتطلب ألا يكون المسئول عن التحليل والاستقراء والاستنتاج بعيدا عن نبضات هذه الأرقام بمعنى انه يجب ان يكون قريبا من ميدان التخصص الذى تقيس هذه الأرقام تحركاته.

ولكن هل يكفى هذا ضمانا لحسن التعامل مع الأرقام وحسن التفسير. لا ليس بالضرورة لأن العبرة ليست بالخبرة فقط ولكن لابد بجانب ذلك من تفهم للروح التى تحكى بها الأرقام قصة الظاهرة موضوع قياس هذه الأرقام.

وباسلوب علمى أوضح لابد للشخص الذى يريد التعامل مع الأرقام أن يكون محيطا بنوع العوامل والمؤثرات التى تكون قد أثرت فى هذه الأرقام وتأثرت بها هذه الأرقام.

وحتى هذا وحده قد لا يكفى بل قد يتحتم أن يكون القائم بالتحليل محيطا وملما بالكيفية التى تم الحصول بها على هذه الأرقام بمعنى ان يكون عارفاً بقصة تكوين الرقم نفسه وطريقة الوصول اليه وطريقة الحصول عليه.

فإذا كنا مثلاً بصدد دراسة تطورات الأسعار لا يكفى أن يكون المختص خبيرا فى الاقتصاد أو فى الأسعار بالذات بل يجب أيضا أن يكون مدركا ان هذه الأسعار قد جاء بها مندوبون زاروا هذا المتجر أو ذاك فى هذا السوق أو ذاك وأن يكون ملما بمدى مايتصف به هذا السوق من نظام أو ذاك المتجر من تنظيم فى مستنداتهم ودفاترهم ومدى الصدق والأمانة التى يتصف بها كلاهما ومدى امانة وعناية مندوب الجهاز الاحصائى الذى كلفناه بالحصول على هذه الأسعار.

هكذا نرى ان معظم الوسائل التى نرتكز عليها فى تقييم جدية البيانات تخرج فى الواقع عن نطاق الطرق الاحصائية، وعن منطقة أو دائرة نفوذ الاحصائيين على وجه العموم، لأنها تعتمد كما سبق أن ذكرنا على حاسة يمكن أن تسمى بالحاسة السادسة التى يساعد تشغيلها على قبول بعض الأرقام أو رفضها بمجرد النظر وبالحس المرهف نحو الأرقام.

هذا عن طبيعة الأرقام.. ويبقى بعد ذلك موضوع الأدوات التحليلية التى يمكن استخدامها فى تحليل هذه الأرقام تمهيدا لاستنباط النتائج منها.. وهنا يجب أن نقف وقفة قصيرة قبل أن نقرر أى الأدوات التحليلية يحسن أن يختارها الباحث أو المحلل لقراءة البيانات واستنباط النتائج فيها. ولماذا يمكن ان يفضل واحدة من هذه الأدوات التحليلية دون الاخرى.

ان الأدوات التحليلية فى أى ميدان تتدرج فى صورها ومضمونها من الابسط الى الاعقد ومن الأرق الى أشدها صلابة. ولكى يمكن لأى محلل ان يبرر سبب استخدام إحدى الأدوات التحليلية فى ميدان دون الاخر لابد أن يكون مطلعا ومتأكدا من نوعية البيانات التى يريد أن يعالجها.

فلكى يمكن تبرير استخدام الأدوات التحليلية الصلبة لابد أن تكون الأرقام نفسها من نفس النوع وعلى نفس الدرجة من الصلابة أما إذا كانت الارقام بطبيعتها هشة كأن تكون تقريبية مثلا فان استخدام الأدوات التحليلية الصلبة لتحليل هذه الأرقام سوف يعمل على تهشيمها إذا لم تكن البيانات قادرة على تحمل ثقل الأداة التحليلية المستخدمة أو سوف يعطينا من النتائج ما هو ليس فى الحقيقة حقيقياً وبذلك تفسد عملية الاستنتاج ونصل منها الى قرارات خاطئة.

معنى ذلك انه لابد من اختيار الأداة التحليلية المناسبة والمتناسبة مع نوعية الرقم موضوع التحليل والا فان التحليل كله يصبح مظهريا لا جدية فيه ولا جدوى من ورائه لانه لا جودة فى نتائجه.

والحديث عن هذا الموضوع يطول ولذلك فاننا سوف نتوسع فيه عند الالتقاء معا فى المقال المقبل ان شاء الله.

# ٢ - ٢٤ ثلاثة جيم: الجدية والجودة والجدوى

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ صفحة ٤ )

انتهينا فى مقالنا السابق عند نقطة جديرة بالتأكيد وكان مؤداها ان البيانات القوية الصلبة يمكن ان تحتمل أدوات التحليل الصلبة أما إذا كانت البيانات رقيقة هشة فإن استخدام الأدوات التحليلية ذات الصلابة فى تحليلها قد يؤدى الى نتائج غير محمودة إذ قد تتحطم البيانات فلا تعزز شيئا له قيمة فى الاستدلال أو الاستنتاج ومن ثم يصبح التمرين كله غير ذى جدية وغير ذى جودة وغير ذى جدوى.

الحذر والجودة والجدوى

فالجدية والجودة والجدوى هى الاركان الثلاثة التى لابد من الالتزام بها عند القيام بعمليات التحليل الاحصائى.

ومعنى ذلك انه فى الدول النامية التى قد لاتكون الاحصاءات فيها على نفس درجة الصلابة والمتانة التى عليها الاحصاءات فى الدول المتقدمة فانه خير لهذه الدول ان تدرك هذه الحقيقة فلا تعمل على إرهاق أرقامها بإخضاعها لادوات تحليلية وصلبة متشددة بل يكفى فى هذه الأحوال مجرد استخدام ابسط الأدوات التحليلية لاستنباط مدلولها ومعرفة النتائج منها.

بل قد نذهب الى أبعد من هذا فنقول ان كثيرا من الظروف التى تحيط بنا فى كثير من الدول النامية أوضح من أن تستبان وان الاحصاءات الدالة على احوال المعيشة وظروفها فى تلك البلاد قد لا تحتاج الى ارهاقها بأدوات التحليل المتينة أو المتأنقة التى ربما تكون المجتمعات المتقدمة قد درجت على استخدامها فهناك بالفعل وسائل بسيطة ومبسطة يمكن استخدامها لمعالجة الارقام فى الدول النامية التى قد تكون فى بداية الطريق أو فى منتصفه على خط التقدم الاحصائى المرتقب.

## الاستنتاج والاستدلال

وبعد جمع الاحصاءات والتعامل معها بتطبيق الأدوات التحليلية المختلفة واستخدامها يأتى دور الاستنتاج والاستدلال ولا نقصد بذلك مجرد الاستقراء وكما نعلم جميعا فإن اللبس قائم بين الاستقراء والاستدلال والاستنتاج فاستقراء النتائج قد لا يتعدى قراءتها واستنباط ماتحكيه هذه

الأرقام من تطورات أو تغيرات بمجرد النظر.

وهذا وحده لا يكفى أو بالاحرى فان هذا وحده لا يستنفد كل امكانات الارقام وكل طاقاتها ولا يفرغ كل الشحنات والمعانى التى تحملها هذه الارقام فهناك إذن تحليلات تتجاوز مجرد قراءة الارقام أو رصد صعودها وهبوطها ولعل اقرب هذه التحليلات الى الذهن ما يركز على تحليل العوامل المترابطة والتى تؤثر فى النهاية على قيمة الظاهرة فى وقت معين.

ثم ان هناك ضرورة لتحليل الظاهرة بحيث نستطيع أن نعرف أى العوامل اكثرها تأثيرا فى هذه الظاهرة فيستطيع المنفذ أو المخطط بذلك ان يزيد أو ينقص من جرعات هذا العامل المؤثر بحيث يحدث التغيير المراد فى الظاهرة.

فإذا نحن وجدنا مثلاً ان من العوامل المؤثرة فى ظاهرة الذهاب الى المدارس مثلا وجود وسيلة نقل عامة وما دام ارتياد المدارس يعتبر امرا محمودا فى كل مكان فإن المخطط أو المنفذ يستطيع ان يزيد من عدد الناقلات التى تنقل التلاميذ الى المدارس من بيوتهم.. إذا أراد.. املا فى ان يزيد هذا الاجراء من عدد التلاميذ الذين يرتادون المدارس أو ان يزيد من درجة انتظام التلاميذ فى الذهاب اليها وعدم التغيب عنها أو التأخر فى الوصول اليها.

وهكذا كلما وجدنا ان هناك اثرا واضحا لأحد العوامل فى ظاهرة معينة امكننا ان نشير على المخطط باستخدام هذا العامل - إذا اراد - لكى يساعد على تنشيط هذه الظاهرة أو ضغطها حسبما تقضى بذلك الظروف أو حسبما تشير به مقتضيات الخطة.

## تكامل التخصصات فى خدمة التفسير

إن عملية الاستنتاج والاستدلال عملية قد لا يستطيع - وفى الواقع لا يصح - ان يستقل بها فرد بعينه مهما كان تخصصه فرغم ان الظواهر متخصصة الا ان تشابك الظواهر عملية جماعية مشتركة يجب ان تتكاتف عدة تخصصات لكى تجلو عن الظاهرة غوامضها من كل جوانبها ولكى تستطيع التعرف على مفاهيمها ومدلولاتها بشىء من الثقة.

وهذا الحكم منطقى فى ظاهره وباطنه إذ ان الظواهر والمشاهدات مهما كانت تبدو تخصصية الا ان العوامل التى تصنع هذه الظواهر لابدوانها عوامل ذاتية وخارجية فإذا فرضنا ان العوامل الذاتية تنتمى الى نفس التخصص فإن تفسيرها يقع على عاتق هؤلاء المتخصصين فى هذه الظاهرة بالذات أما العوامل الخارجية التى تؤثر فى الظاهرة فانها تنتمى الى عدة تخصصات مشتركة ولابد من تجنيد هذه التخصصات لكشف الغطاء عن التفاعلات التى تتم بين هذه العوامل

المتساندة أو المتعارضة ولن يقوى على ذلك الا مجموعة متناسقة منسجمة من المتخصصين فى تخصصات مختلفة متنافرة.

مثل هذه الخطوة الجماعية التى تحتم الاشتراك الجماعى فى تفسير الظواهر والاستدلال من الأرقام على معانيها خطوة ضرورية رغم ما قد يصادفها من عقبات أو محاذير فمن محاسنها انها سوف تعمل على تقريب الشقة أو المسافة الفاصلة بين عدة تخصصات.

وليس هذا بالأمر اليسير ولكنه ليس موضوع حديثنا فى هذه السلسلة رغم ان للحديث بقية ان شاء الله.

## ٢ – ٢٥ والأمر شورى بينهم.. حتى فى التخطيط

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٥ صفحة ٤ )

لعلنا نكون قد أوضحنا وأفلحنا فيما سبق فى التأكيد على ضرورة المشاركة الجماعية فى تفسير المعلومات والاستدلال منها على بعض النتائج التى تصلح أساسا أو يمكن اخضاعها وتطبيقها لكى تصبح اساسا لوضع خطط المستقبل بواسطة المتخصصين.

فلا يصح أن يستقل الإحصاء مثلا بتفسير الأرقام وحده كما لا يصح أن يستقل بهذه المهمة الاقتصادى أو المهندس أو الكيميائى أو المهندس الزراعى أو مهندس البترول.. الى آخره إذ لابد أن يستفيد كل منهم عند مزاولة مهمة التفسير من خبرات أخرى قد تنقصه وهى لا شك تنقصه.. وأصحاب هذه الخبرات لابد لهم أن يتساندوا فى استقراء هذه الأرقام معا.

### الشمولية وتكامل التخصصات

ان تكامل التخصصات أصبح شيئا يميز هذا العصر فلم يعد يجدى فى عصر التخطيط أن ينظر أحد المتخصصين بمنظاره الضيق الى مشاكل المجتمع بل لابد له أن ينظر الى هذه المشاكل من خلال عدة عيون وبمناظار الآخرين.

ونحن حين نقول منظار هذا المتخصص أو ذاك فاننا لا نعنى بذلك حرفية الكلم لأن مبادلة هذا المتخصص منظاره مع منظار متخصص آخر أمر لا يحدث فى الواقع العملى ولكن الذى يمكن أن يحدث أن يجلس هذا الى ذاك أو أن يجلس هذا مع ذاك وأن تجلس كل التخصصات المعنية بالأمر معا ويستمع كل صاحب تخصص الى سواه حتى يستطيع كل منهم أن يصحح ما قد يسيء الآخر فهمه فيما لو ترك بمفرده..

ولكن جلسة واحدة بين التخصصات المختلفة لا يمكن أن تجدى أى لا يمكن أن تذيب الثلوج أو أن تحطم الحواجز القائمة بين التخصصات المختلفة بل لابد من عدة جلسات متصلة لا يدور فيها النقاش بل يدور فيها الحوار بين هذه التخصصات وأصحاب هذه التخصصات لكى يستطيع كل منهم فى النهاية أن يرى غيره فى مرآته وأن يرى نفسه فى مرآة غيره أو سواه فتختلط المعارف

والمعلومات.. ويدرك أو يفهم كل واحد منهم ليس ما يعلمه هو ولكن ما يعلمه سواه ويقدر بذلك أن هناك ما يجهله وأن هذا الذى يجهله له ايضا أهميته وحيويته فى إدارة دفة الأمور وتسييرها.

ان فكرة التنمية فكرة مواءمة بين الممكنات.. وليس كل شيء ممكنا من كل شيء ولكل فرد وفى كل وقت أو تحت كل الظروف ومن هنا تكون المحاولات دائما حريصة على ألا يسبق شيء شيئا وألا تظل القطاعات النشطة معطلة خاملة تنتظر أن تنشط القطاعات الأخرى بل لابد من تسيير كل القطاعات خصوصا تلك التى يساند بعضها بعضا والتى يتسلم احدها ناتج القطاع الآخر ويحرص التخطيط على هذه الخطوة لكى تتواءم سرعات النمو ومعدلاته بين القطاعات المختلفة ولا أقول لكى تتساوى هذه المعدلات ولكى يتسنى لكل قطاع أن يتلقف ناتج القطاع الآخر ويحيله الى ناتج جديد ولكى تدور عجلة الانتاج والتنمية دون فاقد أو خسائر أو تعطيل.

ولكى تتضح فكرة المواءمة أمام أصحاب كل التخصصات المشتركين فى عملية الانتاج والتنمية ويدرك الجميع انهم ليسوا فى تسابق ولكنهم فى مجال تعاون وتكاتف لدفع عجلة التنمية الى الأمام وجب أن تتكون فى كل دولة لجان فنية مشتركة بين مجموعات التخصصات المختلفة يجتمعون فيها معا ليتعاونوا على فهم بعضهم بعضا ويعدل كل منهم من موقفه بما يضيفه الى معلوماته من معلومات سواه ويراجع ما يكون راغبا فى التوصية به من توصيات بالغة من تخصصه المنفرد الدقيق فى ضوء ما يتفهمه من ضوابط وقيود وتنبع من قصور الامكانات التى يحددها له أصحاب التخصصات الأخري.

ومن هنا وبهذا الاسلوب الجماعى المشترك يكون وضع الخطط باستمرار أنجح وأفضل مما لو انفرد بها مثلا الاحصائيون أو الاقتصاديون أو المهندسون الى آخر هذه القائمة لأن تعرض كل تخصص للتخصص الآخر يجعل امتزاج كل منهما بالآخر ممكنا ويتيح لكل منهما أن يقدر ظروف القطاع الآخر وحدوده وطاقاته.

ينقلنا هذا نقلة مباشرة من الحديث عن تصنيع الخطة الى موضوع تسويق الخطة وتنفيذها فليس من الممكن ان تبيع خطة نفسها بنفسها الى كل الناس بل لابد من أن يسبقها حملة دعاية أو دعوة الى الالتفاف حولها ومحاولة انجاحها بتنفيذها فى مواقيتها حتى تسفر الخطة فى النهاية عن بلوغ غاياتها وتحقيق أهدافها.

ولكن يجب الحذر من المبالغة فى الدعاية للخطة وفى تفخيم امكاناتها وطاقاتها وأهدافها لأن الناس قد يصدمون ودائما ما يصدمون إذا لم تسفر الخطة عن تحقيق كل أهدافها أو إذا تعثرت

وهى فى طريقها الى بلوغ تلك الأهداف.

والتعثر وارد دائما فى تنفيذ أى خطة فهناك من الظروف مالا يمكن التنبؤ بها عند وضع الخطط وهذه الظروف قد تعرقل تحقيق بعض الأهداف ومن هنا كان من ضمن فنون وضع الخطط أن تكون هناك قواعد لمتابعة تنفيذ الخطة على ما تم انجازه بالكامل أو منقوصا من الأهداف فى الخطة.

وفى ضوء هذه المتابعة يحدث دائما - وذلك فى كل مكان يكون لديه خطة موضوعة موضع التنفيذ - أن تتم مراجعة الأهداف مرة على الأقل فى كل عام وتعديل هذه الأهداف فى ضوء ما تم انجازه وامكانات التنفيذ كما توضع ايضا خطط سنوية تنبثق من الخطط الأطول أمدا.

# ٢ - ٢٦ ولكل خطة أجلها

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٦ صفحة ٤ )

ذكرنا فى المقال السابق أهمية مراجعة أهداف الخطة فى ضوء الانجازات التى تكون قد تحققت خلال فترة زمنية محددة وأشرنا الى أنه بعد هذه المراجعة يمكن تعديل الأهداف بما يتناسب مع امكانات التنفيذ الفعلية آخذين فى الاعتبار ما صادف التنفيذ من عقبات فى الماضى وما قد يصادفه من عقبات فى المستقبل.

ثم أشرنا الى أن الدول المختلفة التى تنهج منهج التخطيط تحرص على أن تنبثق من خططها خطط سنوية يتوقف على تحقيقها تثبيت أهداف الخطط الأطول أمدا أو تغيير هذه الأهداف.

ولكننا لم نذكر أن الخطط التى تضعها الدول لها آماد ثلاثة، خطط قصيرة الأمد وخطط متوسطة الأمد وخطط طويلة الأمد.

وتتحدد آماد الخطط طبعا بالسنين فالخطط قصيرة الأمد لا يطول أمدها عن سنة واحدة والخطط متوسطة الأمر لا تتعدى آمادها خمس سنوات أو سبع سنوات أما الخطط طويلة الأمد فإن آمادها قد تطول الى عشر سنوات أو أكثر وقد تصل فى بعض الأحوال الى ربع قرن كامل من الزمان.

وكل مرحلة من هذه المراحل لها مشاكلها فى وضع خططها وفى تنفيذ هذه الخطط وفى متابعة هذا التنفيذ فالخطط طويلة المدى يكتنفها غموض المستقبل نظرا للمسافة البعيدة التى تفصلها عنه فى هذه الخطط. فكل العوامل والمؤثرات والمتغيرات قد تكون معروفة عن الحاضر الذى نحياه أو عن الماضى القريب الذى عشناه ولكن هذه العوامل والمؤثرات تكون عادة مجهولة كلما بعدت المسافة بيننا وبين المستقبل.

أما الخطط قصيرة المدى فانها وإن كانت تتصف فى نظرتنا اليها وفى اثناء صياغتها بوضوح معظم معالمها ومكوناتها إلا أن بعض مؤثراتها وعواملها ومتغيراتها ربما تكون عرضة للتغيير المفاجىء بسبب التقلبات المفاجئة التى تصيب هذه المؤثرات والعوامل.

كما أن بعض العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع هذه الخطط قصيرة المدى

مالا يحدث اثره أى ما لا يتضح أثره إلا بعد مرور فترة اطول من مدى السنة الواحدة والتى تحكم فكرة التخطيط قصير المدى وبناء على ذلك فإنه لا يمكن التنبؤ بهذه الآثار أو تقديرها بشىء من الدقة.

أما الخطط متوسطة المدى فلعلها هى الخطط الوحيدة التى يمكن الجمع فيها بين الحسنيين.. فهى ليست بعيدة المدى بالشكل الذى تستحيل معه الرؤية وينعدم التأكد وهى ليست قريبة المدى الى الحد الذى يستحيل فيه على المخطط أن يتحرر من قيود الماضى القريب والمستقبل القريب فى آن معا.

ان التخطيط حين يصنف انواع الخطط حسب آمادها فانه انما يفعل ذلك نظرا لانعدام البديل المناسب.. ومع ذلك فاننى اشعر أن هذا التصنيف لا يتسق دائما مع المنطق وقد لا يعنى نفس الأمد نفس الشىء فى كل الظروف.

فالأمد القصير قد يبدو طويلا فى بعض الظروف والأمد الطويل قد يبدو قصيرا فى بعض الظروف. فنحن إذا نظرنا مثلا الى قطاع التعليم والتدريب فلسوف نرى اننا إذا أردنا أن نخطط لتخريج عدد معين من طلبة احدى الكليات فقد نحتاج الى سنوات طويلة المدى.. بينما إذا نحن أردنا الحصول على عدد معين من ذوى حرفة معينة لا يستغرق التدريب عليها اكثر من بضعة شهور فان الخطة قصيرة المدى فى هذه الأحوال يكون مداها (وهو سنة) أطول بكثير من المدى المطلوب لتدريب اصحاب هذه الحرفة بينما الخطة طويلة المدى فى حالة الجامعيين تكون - رغم طولها - اقصر من المدة المطلوبة لتخريج هؤلاء الجامعيين فتحديد الطول والقصر إذن أمر مرتبط بالفترة التى يتعين فيها تبرير ما يلزم من متطلبات الخطة ومقوماتها وانجازاتها.

فإذا كانت المدة اللازمة لانجاز شىء معين اقصر من طول مدة الخطة كان التخطيط لهذا الانجاز تخطيطا طويل المدى إما اذا كان العكس وكان طول مدة الخطة أقصر من طول المدة اللازمة لانجاز الهدف فان التخطيط فى هذه الحالة مهما طالت مدته يكون فى الواقع تخطيطا قصير المدى.

بل لعلنى لا أبالغ إذا قلت أن العبرة ليست بقصر المدة محل التخطيط أو طولها بل العبرة بقصر النظر وبعد النظر. ومن ثم فان الصفات الزمنية التى يجب اسنادها الى الخطط المختلفة انما يجب أن تنسحب على الآفاق التى تغطيها هذه الخطط وتناولها فيصبح التخطيط تخطيطا بعيد النظر أو قصير النظر بدلا من أن نسميه تخطيطا بعيد المدى أو قصير المدى.

وللحديث بقية فى المرة القادمة ان شاء الله.

# ٢ – ٢٧ تخطيط سلطات التخطيط

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ صفحة ٤ )

إن أداء المهام الفنية التى ذكرناها فى مقالات سابقة يتطلب وجود أو ايجاد جهاز فنى متكامل يطلق عليه فى كل الدول اسم جهاز التخطيط وقد يطلق عليه فى بعض الدول اسم وزارة كما قد تطلق عليه دول أخرى اسم لجنة أو هيئة وتختار لها الاسم الذى يناسبها.

ولعلنا إذا تابعنا النشأة التاريخية لهذه الأجهزة فى الدول المختلفة لوجدنا أنها تلحق فى التنظيم بأعلى المواقع فى الدولة على الأقل عند بداية التخطيط وان كان بعضها قد ظل مرتبطا بهذه المواقع العليا وذلك حرصا من تلك الدول على أن تتمتع هيئة التخطيط بالاستقلال الكافى وكذلك حرصا على أن يكون صوتها مسموعا بين الوزارات باعتبارها جهازا فنيا متخصصا.

ومن هذا المنطلق تحرص مختلف الدول على ألا يكون للتخطيط فيها سلطات أو صلاحيات تنفيذية بل يكتفى من التخطيط بالرأى الفنى فقط.. وقد ثبت بالتجربة العملية أن لهذا المنهج فى التنظيم فوائده إذ إنه قد نأى بالتخطيط عن أن يكون منافسا للوزارات الأخرى أو أن يكون محل منافسة أو غيرة من جانب تلك الوزارات.

مثل هذه التصرفات وباعتبار ما للتخطيط من مكانة قيادية فى تلك الدول.. وما قد يثيره شعور بعض الوزارات بوصاية التخطيط عليهم قد حدا ببعض الناس الى اعتبار محاسن التخطيط فى الابقاء على التخطيط كلجنة أو هيئة دون تحويله الى وزارة من الوزارات التقليدية المعروفة حتى لا يجلب التخطيط على نفسه مشقة الصراع مع الوزارات الأخرى. وحتى لا ينظر الى التخطيط على انه من الوزارات التنفيذية وهو فى الواقع ليس كذلك.

ولكن أيا كان التنظيم والوضعية التى نختارها للتخطيط فى كل دولة فان الذى يبقى هاما وحيويا هو قيام التخطيط بمهامه وواجباته داخل جدرانه الأربعة وبالتعاون والتلاقى والتفاهم مع غيره من الهيئات.

ومن هنا تبرز أهمية مناقشة الهيكل التنظيمى والإدارى للتخطيط وهذا أمر لا تختلف فيه الآراء إلا أن الثابت أن لكل هيكل أو نظام إدارى من الهياكل أو النظم المقترحة محاسنه وعيوبه.

فإذا نحن التزمنا مثلا بتنظيم التخطيط تنظيما قطاعيا بمعنى اننا ننشيء داخل التخطيط

إدارات تناظر القطاعات المختلفة من زراعة وصناعة ونقل ومواصلات.. الى أخر قائمة القطاعات المختلفة في الدول فانه من محاسن هذا التنظيم فكرة التناظر ذاتها بحيث تستطيع كل وزارة فى الدولة أن تحس أن لها داخل جهاز التخطيط من تخاطبه ومن يحمى فهمها فى مجال تخصصها وفى هذا ما فيه من فوائد تيسير التفاهم وحسن التخاطب وسيولة المفاهيم بين الطرفين.

ولكن مثل هذا التنظيم تعيبه الخشية من أن تتحول هذه الادارات والأقسام الى صورة مصغرة للوزارة الموجودة على مستوى الدولة كما أن تماثل التخصص وتطابق التناظر بين الجهتين سوف يحمل هذه الإدارة المصغرة على تبرير كل ما تقوم به الوزارة الأم من أعمال وبذلك قد تسقط عن هذه الإدارة المتخصصة داخل التخطيط مهمة الدراسة والتفكير فى البدائل ومناقشة امكانات التعبير والتحسين فى برامج العمل الذى تقوم به الوزارة المعنية فى مجال اختصاصها وبذلك يفقد التخطيط صلاحيته بالتدريج لدى تلك الوزارة المتخصصة.

أما النوع الآخر من التنظيم فقد يستند الى طبيعة العمليات الفنية التى يحتاج التخطيط الى أدائها ويتولاها التخطيط بالفعل.. وبناء على ذلك تنشأ داخل التخطيط هيئات أو ادارات فنية أو تقنية يقوم بعضها بالتحليل المالى ويتولى البعض الآخر التحليل السلعى وتقوم إدارة أخرى بتحليل الأسعار ويتولى غيرها عمل الموازين السلمية وغيرها يبنى جداول المدخلات والمخرجات.. وهكذا دواليك.

ورغم أن مثل هذا التنظيم يتميز بامكان التفرغ أو التعمق فى المسألة الفنية من واقع الممارسة المستمرة وبذلك يتسنى لهذه الأساليب الفنية أن تتطور.. وأن تطور استخداماتها.. إلا أنه يخشى أن يترتب على الاغراق فيها صرف النظر عن الوظيفة الأساسية للتخطيط ألا وهى وظيفة التخطيط ذاته.. فتنقلب بذلك الرؤية وتصبح الأدوات الفنية وتحسينها هى الهدف وتصبح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هى الأداة لتحسين وتطوير الأدوات الفنية المستخدمة فى التحليل وهذا وضع معكوس تماما.

ومن أجل هذا قد يكون من الأسلم فى التنظيم الإدارى لأجهزة التخطيط أن تجمع بين النظامين بحيث يكون التنظيم أفقيا ورأسيا فى آن واحد معا أى أن يكون التنظيم قطاعيا وفنيا فى آن معا.. فتتحدد بذلك علاقة كل قطاع بنظيره فى المجتمع ويتمتع كل قطاع بامكان تعديل وسائله الفنية وتطويرها ومواءمتها لاحتياجات البحث والدراسة في القطاع نفسه.

وهكذا نكون قد توصلنا الى ترجمة الأعمال الفنية للتخطيط الى هيكل إدارى وتنظيمى للجهاز المسئول عن التخطيط.

ولازال للحديث بقية فى مقالنا القادم ان شاء الله.

# ٢ – ٢٨ التخطيط بين التمركز والتشعب

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الفجر «أبو ظبى» بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣ صفحة ٤ )

فى ختام هذه السلسلة من المقالات نريد أن نستكمل صورة الهيكل أو بالأحرى صورة الهياكل التنظيمية والإدارية المتصلة بالتخطيط واللازمة له. ولقد أتممنا فى المرة الماضية عرض التصور التنظيمى الذى اسفرت عنه خبرات الممارسة والتطبيق من واقع استقراء العمليات التخطيطية التى يجب أن تتم داخل جهاز التخطيط من الناحية الفنية البحتة. إلا أن العملية التخطيطية لها جوانب أخرى ولابد أن تنعكس هذه الجوانب على نوع التنظيم الإدارى للتخطيط بل انها تحدد ايضا معالم هذا التنظيم الإدارى.

فمن المعروف أن التخطيط المركزى لابد له من اطراف واضحة يعتمد عليها فى الحصول على صورة الواقع وتصورات المستقبل ولو بصفة مبدئية إذ يمكن بعد ذلك صقلها داخل جهاز التخطيط نفسه فلو اننا اتفقنا على انه لا غنى لجهاز التخطيط عن الاتصال بغيره من الهيئات والاجهزة والوزارات والادارات المختلفة فى تلك الوزارات كل فى حدود اختصاصه كما اننا لو اتفقنا على ان هناك ايضا ضرورة لكى يمد التخطيط بصره الى الاطراف الجغرافية المترامية للدولة من امارة الى اخرى ومن محافظة الى محافظة ومن مدينة الى اخرى ومن قرية الى اخرى لكان هذا التصور وحده هاديا إلى مايجب أن تكون عليه الابعاد التنظيمية للتخطيط خارج أسوار التخطيط وجدرانه.

معنى هذا انه يمكننا ان نتصور نوعين من التنظيم اللازمين للتخطيط وراء الحدود التقليدية المعروفة. النوع الاول يتمثل فى مندوبين للتخطيط فى الوزارات والادارات والهيئات والاجهزة المختلفة أو مندوبين لهذه الهيئات والاجهزة لدى التخطيط.. أو ربما ضباط اتصال يتولون الرد على تساؤلات التخطيط واستفساراته من داخل تلك الوزارات الأخرى حيثما كانت لذلك ضرورة.

هذه الصور الثلاث أى تعيين مندوبين للتخطيط لدى الوزارات أو مندوبين للوزارات لدى التخطيط أو ضباط اتصال فى الوزارات لتيسير مهمة التخطيط قد لا يتعين تنفيذها كلها بل تكفى صورة منها فقط لقضاء هذا الأمر وتيسير الاتصال بين التخطيط واجهزة الدولة فأى واحدة من هذه الصور يمكن فى الواقع أن تفى بغرض الترابط وتبادل الرأى ومناقشة المقترحات بين التخطيط من جانب والاجهزة الفنية المناظرة له فى الهيئات والوزارات الأخرى فى جانب.

أما النوع الثانى من التنظيم فانه يتمثل فى انشاء علاقة نظامية واضحة بين التخطيط المركزى والمحليات بحيث يصبح للتخطيط فى كل مدينة مثلا أو إمارة مندوب يكون هو صلة الوصل بين الجانبين ويتولى خدمة أغراض كل منهما وتحقيق ما يريده من الجانب الآخر فى يسر وبساطة وسهولة.

ولا يصح أن يفهم ما قلناه اننا نصر على صيغة واحدة للتنظيم المرتقب أو المرموق فقد يفضل البعض أن يعتمد التنظيم لا على مندوبين ولكن على مكاتب اتصال فنية ينشئها التخطيط أو يطلب التخطيط انشاؤها فى الوزارات والمحليات.

ويطلق على هذه المكاتب فى التجارب العملية فى بعض الدول اسم مكاتب التخطيط فى الوزارات أو فى المواقع الجغرافية داخل المحافظات مثلا وقد تضم هذه المكاتب موظفى الوزارات أو موظفى التخطيط أو هما معا ويسند اليها مهمة اعداد الخطط الخاصة بكل وزارة أو محافظة (أى التخطيط الاقليمى) ثم تعمل هذه المكاتب على مراجعة المقترحات التى تأتى اليها من الوزارات أو المحافظات وتنسق بين وزارة التخطيط والوزارات المعنية كل فى حينه فيما يصدر عن الجانبين من آراء ومقترحات وتقديرات وبرامج.

وبعد ذلك تتولى هذه المكاتب وضع البدائل بالتشاور بين الجانبين كما تتولى مهمة متابعة التنفيذ وكذلك تقوم باعداد قائمة أو مذكرات بالموضوعات التى يتعين الفصل فيها بالحوار بين كبار المسئولين من الجانبين حين يجتمع هؤلاء الكبار فى اجتماعاتهم الدورية الخاصة بموضوعات التخطيط بالذات. ويتم تكرار هذا النمط التنظيمى على مستوى المحليات ايضا داخل مجالس المحافظات أو مجالس المدن يكون لها ايضا موظفوها المتفرغون واختصاصاتها الواضحة.

وقد تحرص بعض الدول بجانب هذه التنظيمات على ان تكون هناك لجنة عليا للتخطيط تضم الوزراء ونواب رئيس الوزراء وقد يرأس هذه اللجنة فى بعض الأحوال رئيس الوزراء كما تضم هذه اللجنة ما تشاء من كبار المستشارين وقد ترى بعض الدول أن يكون لها بجانب هذه اللجنة مجلس أعلى للتخطيط.

ولكن الجوانب التنظيمية والإدارية للتخطيط يجب ألا تصرفنا عن التأكيد على ان التخطيط من أجل التنمية انما يتوقف نجاحه لا على المسائل الفنية والتنظيمية فحسب بل يتوقف على حرص الشرائح المختلفة فى المجتمع على انجاح التخطيط وهذا يتطلب كما قلنا ادراكا ودراية واصرارا وكل هذا يتطلب بدوره تدريبا وتثقيفا. ويتطلب التدريب لكى ينجح ويثمر ان نراعى فيه التيسير والتبسيط حين نتحدث عن مقتضيات التخطيط ومضمونه ومهامه.

هذا اذا كنا نريد أن يكون التخطيط.. كما يجب أن يكون.. للناس وبالناس.

# ٢ – ٢٩ عصر المعلومات.. الباهتة

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٢٣ بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٢ صفحة ٩١ )

ألا تكون المعلومة المطلوبة .. موجودة أصلا أو أن تظل أنت تبحث عنها أملا ان تجدها .. ثم لا تجدها فهذه قضية.

وأن تكون المعلومة المطلوبة .. موجودة بالفعل .. ثم تحصل عليها عن طريق المجاملة أو تعثر أنت عليها بنفسك منشورة مثلاً ثم تكتشف أن هذه المعلومة المتاحة .. معلومة غير صحيحة فتلك أيضا قضية.

ولكن أن تسعى وراء معلومة لا يستطيع أحد أن يدلك على صدقها أو كذبها فتلك فى نظرى مأساة لأن الوقت الذى يضيع فى التحقق من صحة المعلومة أو عدم صحتها يفوق بكثير ذلك الوقت الذى يضيع فى تصديق معلومة كاذبة وهذا الوقت يفوق بدوره ذلك الوقت الذى يضيع فى اكتشاف أن المعلومة لا وجود لها أصلا .. بعدما يكون بحثك عنها قد طال.

فانعدام المعلومة لا يكلف من الوقت أكثر من أن يقال لك إنها غير موجودة.. ولا تستغرق هذه الاجابة أكثر من جزء من الثانية.

أقول هذا بمناسبة الشعارات المرفوعة .. والرغبات العارمة لانشاء بنوك المعلومات أملا فى تخزين المعلومات وتجديدها وتحديثها وتبادلها وفى يقينى أنه لا يمكن أن يتحقق هذا الهدف المرغوب إلا إذا تحول الشعار إلى عمل جاد وأقول هذا أيضا بمناسبة ما صادفنى قبل أن أبدا رحلتى إلى بعض دول أمريكا اللاتينية وما صادفته أثناء الرحلة .. مما يستحق الرواية والذكر.. تحت عنوان عصر المعلومات (الباهتة).

وكانت البداية حين حاولت الحصول على تأشيرة لزيارة دولة أوروجواى واختلفت آراء المسئولين فى القاهرة حول وجوب الحصول على التأشيرة على غير جوازات السفر العادية وناقشتنى سفارة اوروجواى بالقاهرة فى هذا الأمر تليفونيا واصروا على أنهم واثقون من أن الجوازات الدبلوماسية والخاصة وجوازات المهمة كلها معفاة من تأشيرة دخول أوروجواى .. وازاء ترددى فى قبول هذه المقولة التى لم أجد ما يساندها من غيرهم من المصادر ارسلوا إلى

فى مظروف خاص جميع الوثائق والخطابات المتبادلة بين مصر وأورجواى فى هذا الصدد.

فحملت هذه المظروف فى حقيبتى .. وسافرت

وحمدت الله أننى حصلت على هذه الوثائق من القاهرة .. وحملتها معى إلى هناك فقد استوقفونى فى الدخول .. فى ميناء مونتفديو الجوى. كما استوقفونى فى الخروج .. من ميناء مونتفديو البحرى واضطررت إلى الدخول مع الاطراف المعنية فى مباريات كلامية.. وجاء المسئولون.. وتمت اتصالات تليفونية. ضاع فيها بعض الوقت .. وأنا اترقب النتائج بغير قلق تقريبا استنادا إلى ما فى حوزتى من وثائق.. أخذوا يدرسونها .. وسلموا فى النهاية بسلامة موقفى تسليما.

وفجأة قفزت إلى ذهنى فكرة المعلومات الباهتة

تلك المعلومات التى ليس وراءها أى شىء من اليقين .. إلا عند اثنين فقط .. هما .. سفارة أوروجواى فى القاهرة .. وسفارة مصر فى مونتفديو... فقد أيقنت .. ولازلت على يقين .. ان هذه المعلومة الهامة .. لم تستقر إلا فى هذين المكانين .. وحدهما.

يحدث هذا بعد ان انقضى أكثر من جيل كامل منذ أول مناداة متحمسة بايجاد نظم المعلومات وبنوك المعلومات .. وبعد أن اجتاح هذا الحماس وزارات مختلفة .. ورغم ذلك يجد الرعايا والمواطنون بل المسئولون أنفسهم فى النهاية بلا معلومات. سيقولون إن الكومبيوتر هو الحل.

وأقول ان الكومبيوتر ليس هو الحل لأن الحل المطلوب يمكن أن يتم .. حتى بلا كومبيوتر .. وبلا كومبيوتر إلى الأبد على الأقل فى الحالات التى لا يعدو حجمها حجم الحالة التى شرحتها اعلاه.

الحل المطلوب .. وبلا كومبيوتر إلى الأبد .. هو انشاء سجل بالجهات المصرية التى يجب عليها أن تعلم أنه قد تم بيننا وبين أوروجواى اتفاقية من هذا النوع وبذلك لا تصبح سفارة أوروجواى فى القاهرة هى المصدر الوحيد (فى القاهرة) ولا تصبح سفارة مصر فى مونتفديو هى المصدر الوحيد (فى مونتفديو)

ونحن طبعا غير مسئولين عن اصلاح نظام المعلومات فى أوروجواى ولكننا قطعا مسئولون عن اصلاح نظام المعلومات (الباهتة) فى مصر وأؤكد أن الاصلاح المطلوب اصلاح يدوى .. لكيلا يتخذ أحد صغار المسئولين هذا المقال سندا له لكى يطالب بكومبيوتر جديد فى مصر التى تنوء تحت أعباء القروض .. وتستحى العيون فيها مما تراه هذه العيون من غذاء ممنوح أو مستورد .. مش كده وإلا أيه !!

# ٢-٣٠ حول أهمية توافر الاحصاءات

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٤ صفحة ٨)

من أهم المسائل التى تشغل بال الباحثين فى شتى المجالات توافر الاحصاءات التى تعتمد عليها الأبحاث فى استقراء الواقع واستشراف المستقبل وقد بذلت الدولة - ولا تزال وستظل تبذل - جهودا مشكورة لتوفير الاحصاءات .. ولم يبق إلا أن نلتفت إلى مواعيد صدور هذه الاحصاءات ومواقيتها.

فالنشرات الاحصائية لا تلتزم بمواعيد الاصدار لأنها تنتظر المواعيد التى تنتهى فيها العمليات الاحصائية - حتى لو طالت مدد الإعداد - وتنتظر المواعيد التى تنتهى فيها المطابع من طبعها وتجليدها - مهما طالت هذه المدد - وأصبحت لا تتداول فى المكتبات العامة والعلمية على النحو الذى كانت تتداول به فى زمن كنا فيه طلابا فكنا نجد مصادر مصر الاحصائية لا فى مصر فقط ولكن أيضا فيما وراء البحار فى مكتبة الكونجرس ومكتبة المتحف البريطانى فى لندن وغيرها من مكتبات الجامعات الاقليمية المتفرقة فى انجلترة.

أما الآن فلسنا نجد مصادرنا حتى فى مكتبات الجامعات أو مكتبات الكليات .. فى داخل مصر ربما لانقطاع الحبل السرى بين هذه المكتبات والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وربما لأن هذه المكتبات الجامعية لم تعد أو لم تصل بعد إلى مستوى المسئولية فى صيانة المطبوعات التى تصلها من هذه الجهة وغيرها وتصنيفها وفهرستها وترتيبها وعرضها على الرفوف لكى تقع عليها أعين الناظرين.

ولكن هذا أو ذاك لا ينفى أن نشراتنا الاحصائية أصبحت تعانى من بطء الاصدار بالاضافة إلى تقادم ما ينشر، ويحق لنا - والوضع كذلك - أن نقيس التخلف والبطء فى اصدار الاحصاءات بعدد الأيام والشهور والفصول والسنين التى يتجاوزها هذا الاصدار لكل نشرة من النشرات الاحصائية على حدة.

ويرجع تجاوز هذه التواريخ المحددة - نظريا أو نموذجيا - لصدور النشرات الاحصائية إلى تراكم نوعين من التجاوزات:

أولهما: تجاوز التواريخ المحددة لاتمام العمليات والأنشطة الاحصائية.

وثانيهما: تجاوز التواريخ المحددة للنشر والتوزيع.

فبرامج التنفيذ الميدانى للانتهاء من العمليات الميدانية قد لا يتم الالتزام بها لظروف ربما لم يعمل حسابها باعتبارها لم تكن مرئية أو ربما قد تم إهمالها رغم أنها كانت مرئية. وبذلك فإن التأخيرات فى كل خطوة لابد أن تتراكم على التأخيرات التالية سواء أثناء الحصر والعد أو أثناء معالجة الأرقام والبيانات أو أثناء الطباعة والتجليد والنشر والتوزيع.

ونحن لا نملك أن نتجاهل خطورة هذا الوضع فالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر هو متعهد توريد الاحصاءات والأرقام - عن مصر - لمصر والعالم طبقا لبرنامج زمنى هو الذى يضعه لنفسه وهو الذى يحدد تواريخه بنفسه وهو الذى يحدد من بين نشراته واصداراته ما هو سنوى وما هو ربع سنوى وما هو شهرى أو أسبوعى (إذا وجدت نشرات أسبوعية) ومعظم اصداراته باللغة العربية وبعضها بل والقليل منها باللغة الانجليزية.

ولكى تكون الكتابة بناءة ومفيدة لكل الأطراف .. نود أن نقدم بعض الأمثلة للفروق الزمنية بين تواريخ الاصدار .. وتواريخ الاسناد التى تمثلها الأرقام فى بعض ما يصدر عن مصر من نشرات احصائية:

ومن أمثلة الاحصاءات السنوية نذكر نشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية - تقسيم دولى - فقد انقضت ست سنوات على بيانات آخر نشرة عن عام ١٩٨٨ التى تم نشرها بتأخير زمنى قدره عامان فى أغسطس ١٩٩٠، وكذلك إنتاج الكهرباء والغاز والبخار ١٩٩٠/١٩٩١.

## أما إحصاءات تجارة الجملة فى القطاع الخاص غير المنظم

فقد انقضت ست سنوات على بيانات النشرة المسندة إلى عام ١٩٨٨/٨٧ وصدرت فى مايو ١٩٩١ بتأخير زمنى قدره ثلاث سنوات وعلى غرار هذه الأمثلة يمكن أيضا الاشارة إلى نشرات: احصاء النشاط الرياضى، الخدمات البريدية الانتاج السمكى، احصاءات الزواج والطلاق .. الخ.

ومن الاحصاءات الربع سنوية نذكر الاحصاءات السياحية: فهى قد تقادمت منذ يناير / مارس ١٩٩١ وتم نشرها بتأخير زمنى قدره ثلاثة شهور فى يونيو ١٩٩١. ونشرة متحصلات ومدفوعات النقد الأجنبى: يرجع تاريخ آخر نشرة فيها إلى الربع الأول من عام

١٩٩٣، وكان يجب أن تصدر هذه النشرة عن أربعة أرباع أخرى حتى مارس ١٩٩٤ فضلا عن أن بيانات الربع الأول من عام ١٩٩٣ لم تنشر إلا في ديسمبر ١٩٩٣ بتأخير قدره تسعة شهور.

والنشرة الربع سنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية - أبريل ١٩٩٢: وأوضح أنه قد انقضى على صدور هذه النشرة عام كامل (وهي ربع سنوية) وأن نشرها في أكتوبر ١٩٩٢ يدل على تأخير قدره ستة شهور.

والنشرة الربع سنوية عن مؤشرات أداء الاقتصاد القومي المصري - يوليو / سبتمبر ١٩٩٢ إذا لم تكن هذه النشرة قد صدرت بعد التاريخ المذكور اعلاه فإنها لابد قد تقادمت بمقدار خمسة عشر شهرا .. فضلا عن أنها تأخرت في الصدور عاما ونصف عام حين صدرت في ديسمبر ١٩٩٣.

ومن أمثلة الاحصاءات الشهرية نذكر الارقام القياسية لأسعار الجملة - أبريل / مايو ١٩٩٣. وقد انقضى عام كامل بما يوازى اثنتى عشرة نشرة كان يجب أن تصدر منذ ذلك الحين .. وكانت تلك النشرة قد صدرت في يوليو ١٩٩٣ بدون تأخير كبير.

والنشرة الشهرية للأرقام القياسية لاسعار المستهلكين - نوفمبر ١٩٩٣ وتقادمت بيانات هذه النشرة بمقدار ستة شهور وقد تم النشر في ديسمبر ١٩٩٣ بدون تأخير كبير.

والخلاصة أننا باستعراض كل ما سبق - ونحن الآن في عام ١٩٩٤ - نجد أن عددا من الاحصاءات التي يتم جمعها قد تقادم وسيظل يتقادم ما لم يكن هناك التزام بالتحديث في موعده أو تغيير دورية التحديث .. كما يتعين الالتزام بمواعيد محددة للنشر بشرط أن تكون قريبة من تواريخ الاسناد حتى لا تسقط قيمتها عند النشر بسبب التقادم .. وكذلك يلزم مراجعة سياسة توزيع النشرات في شكل مطبوع كما تفعل كل منظمات ووكالات الأمم المتحدة دون التعلل بأن البيانات موجودة على أشرطة ممغنطة ويتعين على طالبيها تحديد ما يريدونه منها وإلا فلا.

# ٢ـ٣١ ضرورة تخطيط الاحصاءات القطاعية

## □ الإحصاء للحياة كالفن للحياة

## □ نحن نعارض فكرة المتاحف الإحصائية

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٩٦٠/٥/١ صفحة ١٠، ١١)

من المعروف أن لكل قطاع احصاءاته.سواء عندنا أو عند سوانا والإحصاء داخل كل قطاع لابد أن يخضع أيضاً للتخطيط.. كل قطاع بما يلا ئمة وقطاع النقل مثلاً من القطاعات التى لها خصوصيتها الاحصائية

والنقل كما هو معلوم هو شريان الحياة فى كل دولة فلولاه لانعدمت الحياة فى اطرافها ولدب الموت فى أجزائها وتقطعت أوصالها وانكمشت هى فى النهاية. وهو الذى يصل الناس بالناس ويزيل الحواجز اللغوية ويخفف من حدة الفروق بين اللهجات والعادات والطباع ويقارب بين الأمم.

ولو نظرنا الى النقل من الناحية الاقتصادية لاتضح لنا أنه لا يمكن أن تنبثق تيارات التجارة أو تنشط إلا حيث تختلف الميزات الانتاجية بين المناطق المختلفة من حيث الموارد الطبيعية والمناخ ودرجات المهارة. ولكن هذا النشاط التجارى رهن بتذليل العوائق الطبيعية والصناعية وذلك بتقصير المسافات وتخفيض كلفة النقل وزيادة سرعته لكى يمكن أن تتسع الاسواق ويتم الانتاج على نطاق كبير وتتحقق وفوراته فتزداد الاسعار بذلك ثباتا واستقرارا. ودور النقل فى كل هذا دور الوسيط الذى يساعد على عمليات اكتشاف المواد واستغلالها، ثم توزيع منتجاتها بما يكفل حصول الفرد على طيبات لم يكن له فيها نصيب من قبل لمجرد انه لم يكن من الميسور نقلها. ويكفينا أن نتأمل العرض الهيكلى الآتى لكى ندرك أهمية النقل فى الاقتصاد القومى والدور الذى يلعبه على وجه التحديد.

### الوظائف الاقتصادية للمجتمع

تتلخص هذه الوظائف فى الإنتاج والتوزيع والإستهلاك أما الانتاج فقد يكون سلعياً أو خدمياً والانتاج السلعى ياتى من :ـ

١ـ الزراعة فى شكل محاصيل وحيوانات ودواجن.

٢ـ الصناعة الاستخراجية وتشمل المناجم والاسماك والبترول والغاز

٣ـ الصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة

٤ـ البناء والتشييد الحكومى والصناعى والعائلى

كما تقوم بالانتاج الخدمى هيئات ومؤسسات نذكر منها البنوك ووسائل النقل والمواصلات والتخزين والكهرباء والرى والصرف والخدمات الشخصية والحكومية والاجتماعية.. الخ.

أما التوزيع فانه يتمثل فى التجارة الداخلية (جملة وتجزئة) والتجارة الخارجية (صادرات وواردات) والاستهلاك تمارسه القطاعات المختلفة فى المجتمع أفرادا أو مؤسسات زراعية أو صناعية أو تجارية أو عائلية.

## النقل صناعة

يتضح من هذا العرض أن النقل نشاط انتاجى.. يمكن اعتباره صناعة تنتج خدمة للجمهور ويتم بمقتضاه اضافة المنفعة المكانية والمنفعة الزمانية للسلع والخدمات فيجعلها متاحة حيث يريدها الناس وحين يريدها الناس. ولعل الناس حين يختلفون على بعض انواع النشاط الاقتصادى، ويحتارون فى اعتباره صناعة أو خدمة انما يختلفون لأنهم لم يحاولوا تحديد الوجه الذى ينظرون به الى هذا النشاط. فالنقل مثلا خدمة من حيث ما ينتجه للناس ولكنه صناعة فعلا من حيث ما يستخدمه.. بل يمكن اعتباره صناعة تحويلية على وجه التحديد، فهو يحول كل ما يستخدمه من مواد خام باضافة المسافة والزمن اليها فتترتب على ذلك نواتج مختلفة منها ما يقاس بالكيلو متر ومنها ما يقاس بالساعات.. والى ان يمكن الحصول على هذه الساعات وتلك الكيلو مترات لا يمكن أن يتم أى نوع من أنواع القياس ومن هنا تبدو أهمية الأرقام.. وتبرز المشكلة الاحصائية فى قطاع النقل.. وليكن حديثنا عن السكك الحديدية على سبيل المثال.

## المشكلة الاحصائية

المشكلة الاحصائية غير ذات وجه واحد إذ أن لها وجوها متعددة فحيث لا يوجد بيانات على الاطلاق يمكن مهاجمة المشكلة الاحصائية بجمع البيانات.. اما اذا توافرت البيانات فقد تبدأ مهاجمة المشكلة بالتفكير فى تنظيمها والعمل على عرضها عرضا احصائيا سليما وحيث لا يوجد للمشكلة هذا الوجه أو ذاك.. ربما استطعنا ان نهاجم المشكلة من وجه ثالث ينحصر فى بحث مدى دقة البيانات وكيفية امكان الاستفادة منها وذلك بتوفير أدوات التحليل الاحصائى، وبناء

التفسيرات الاقتصادية المختلفة على ضوء ما يسفر عنه التحليل لهذه الأدوات المعروفة.

وأكاد اجزم يقينا أن الوجه الاول للمشكلة ليس له وجود فى أى مشروع من مشروعات النقل أو سواها. فالأرقام تتوافر داخل أى مشروع توافرا تلقائيا بمجرد نشأته لأن كل عملية داخل المشروع لابد وأن تتم بمقتضى مستند، والمستند يحوى معلومات كثيرة.. إلا أن المستندات لا تلبث أن تتكاثر وتتناثر داخل المشروع ويصبح من الضرورى جمع شتاتها.. حتى يمكن فى النهاية استخراج البيانات منها وتصنيفها وعرضها بالشكل الذى يقربها الى قلب مستخدميها ويجعل من اليسير اخضاعها لوسائل التحليل الاحصائى المعروفة. ومن هنا تبدأ عملية التنظيم الاحصائى.

والتنظيم الاحصائى فن تحكمه كسائر الفنون أسس وقواعد معينة لا يمكن اهمالها أو تخطيها أو الابتعاد عنها. ونستطيع أن نجمل هذه الأسس والقواعد فيما يلى:

١ـ مركزية الجهاز الاحصائى.

٢ـ استقلال شخصيته الاعتبارية.

٣ـ تحديد طبيعة البيانات.

وسنقتصر فى هذا المقال على معالجة الاساس الثالث لأن الأساسين الأولين ليسا فى حاجة الى مزيد من الشرح والتدعيم.

ولتحديد طبيعة الاحصاء فى أى مشروع هناك اكثر من نهج ومنوال يمكن حصرها فى ثلاثة.

أ ـ المنهج المنطقى.

ب ـ المنهج الإدارى.

جـ ـ المنهج الوظيفى.

وايضاح الاختلاف بين بعض هذه المناهج وبعضها الآخر لا يفيد القارىء فى شىء وانما يفيد القائمين بعملية التنظيم بقصد الوصول الى هذه البيانات ولذلك سنكتفى هنا بالاجتزاء دون الخوض فى التفاصيل الفنية.

قلنا إن النقل صناعة تنتج خدمة وأن السكك الحديدية مشروع صناعى تتوافر فيه كل عوامل الانتاج من طبيعة وعمل ورأسمال وتنظيم، ويقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادى من انتاج واستهلاك وتوزيع وتبادل بل انه يخلق التوزيع والتبادل بالذات.

ولكننا لن نفيض فى شرح معنى الطبيعة أو العمل أو الانتاج أو.. الخ فى السكك الحديدية فكلها أوضح من أن تستبان، ولكننا سنقف لحظة عند رأس المال الذى يتكون فى أى مشروع من رأس المال السائل والثابت، إلا أن الجزء الثابت منه فى السكك الحديدية ينقسم بدوره شقين: الساكن

والمتحرك، ونقصد بالأول المحطات والأعمدة والإشارات والقضبان وما الى ذلك، أما الآخر فيقصد به القطارات بما فيه من عربات وما يجرها من قاطرات.

وعلى هذا فانه يمكن ان تتحدد طبيعة احصاءات السكك الحديدية بأنها تتوخى وصف عوامل الانتاج فيها ووصف نتيجة تفاعل هذه العوامل معا، ويتم ذلك عن طريقين احصائيين:

١ـ التعدادات وفيها يتم حصر الموارد أو الموجودات الساكنة والمتحركة والبشرية.

٢ـ الاحصاءات الدورية الجارية التى يمكن بمقتضاها وصف أعمال السكك الحديدية وهى فى حالة الحركة ومدى تناسب هذه الأعمال مع ما تحت يد السكك الحديدية من موارد. فاذا نحن سايرنا المنهج الإدارى قليلا، امكننا أن نقسم هذه الاحصاءات قسمين أساسيين: أحدهما نطلق عليه إحصاءات التشغيل والآخر نطلق عليه اسم الاحصاءات التجارية. فالواقع أن السكك الحديدية تستغل وتقوم بتشغيل ما لديها من موارد لكى تبيع للناس فى النهاية خدمة تقاس بكيلومترات الاطنان والركاب، وتتقاضى منهم مقابل هذا مبالغ معينة تنفق منها على الصيانة والتجديد والإحلال.

## العملية الاحصائية

بعد أن يتم تحديد طبيعة البيانات اللازمة للسكك الحديدية بمنهج أو بآخر من المناهج السابق الإشارة اليها، يتعين على المسئولين تحديد طريقة الحصول على هذه البيانات من مصدرها. وكما ان لكل ظاهرة وحدة تعبر عنها وترتكز عليها احصائياً.. فتعداد السكان مثلا وحدته الاسرة او الفرد، واحصاء الانتاج الصناعى وحدته المؤسسة أو المشروع، فان وحدة اى نوع من احصاءات السكك الحديدية هى القطار والقاطرة.. وكما نبعث باستمارات الاحصاء الى الاسرة أو المؤسسة لاستيفائها فانه يتعين علينا ان نرسل استمارة معينة الى كمسارى القطار لكى يستوفيها عن قطاره، وللسائق أو الحوش أو الورشة لكى تستوفى عن القاطرة التى تعمل فى جر قطار أو تعمل بمفردها فى الاحواش أو على طول السكة والطريق او فى الورشة تحت التصليح أو الاختبار.

كما أن لكل احصاء هدف يخدمه.. وما لم تتوافر هذه الاهداف وتتجدد فان جمع الاحصاءات فى أى مشروع لن يلبث ان يصبح عملية ميكانيكية وهذا لن يساعد فى النهاية إلا على نشأة بعض المتاحف الاحصائية فى كل مكان.. ويتعين علينا لكى نخرج من طور الركود الاحصائى هذا أن يؤمن المسئولون عن كل مشروع أن احصاءات مشروعهم لا تعنيهم وحدهم فحسب، بل تعنى مجموع الباحثين.. وأن مجموع احصاءات كل إدارة داخل المشروع الواحد لابد أن يستفيد منها المشروع بأكملة وأن مجموع احصاءات مشروع متكامل كالسكك الحديدية لابد أن تستفيد منه

مشروعات النقل الأخرى.. وأن تكامل احصاءات مشاريع النقل كلها لابد أن يفيد الدراسات التى تتم على مستوى الدولة. وبهذا تكون الاحصاءات قد خدمت اغراض التخطيط الخاص بكل مشروع على حدة، والتخطيط الخاص بكل قطاع على حدة، والتخطيط العام للدولة لكل القطاعات.

من هذا يمكننا أن نتبين انه لم يعد مناسبا للاحصاءات فى أى مكان أن تعرض فى شكل قوائم الجرد. ولم يعد كافيا أن توضح الاحصاءات للمديرين ومساعديهم والباحثين عموما مجرد الاتجاهات العامة للأرقام وذبذبتها بين الصعود والهبوط بل يجب عليها ايضا أن تبرز العلاقات التى تحكم الظواهر المختلفة داخل المشروع وتتحكم فيها وتعمل على ربط الأبعاد المختلفة ربطا يساعد المسئولين على معرفة نوع التفاعل الذى يتم بين هذه الظواهر ويفسر طبيعة التطورات وكأنه الصعود والهبوط على مدار الزمن.

## اعتبارات التحليل الاقتصادى

إذا أمكننا أن نتفق على أن احصاءات النقل انما تسعى لقياس ابعاد أربعة على وجه التحديد هى: وزن المنقول أو عدد الركاب، والمسافة والزمن والمال وانها لا تكتفى مثلا بمعرفة الوزن او عدد الركاب، بل يجب معرفة المسافة التى يقطعها هذا العدد أو ذاك الوزن. ثم لابد من معرفة الزمن الذى استغرقه نقل هؤلاء وأولئك وما تدره عملية النقل هذه على السكك الحديدية من مال.

إذا اتفقنا على هذا ـ وهذا أمر يسهل الاتفاق عليه ـ فيجب علينا أيضا أن نتفق على ان المقاييس التى تهدف الى قياس هذه الابعاد وربط بعضها ببعض، يزداد نفعها ويعظم جدواها لأغراض التحليل الاقتصادى بقصد التخطيط الخاص أو العام إذا روعى فى عرضها اعتباران هما:

١ـ التصنيف السلعى وتجزئة المسافات.

٢ـ بيان اتجاه النقل.

إذ لا يكفى أبدا أن نعرف اننا نقلنا قدرا معينا من سلعة معينة مسافة معينة بل يجب ايضا ان نعلم منابع الشحنات ومصباتها أى نقط بداياتها ونهاياتها، وإلا كانت احصاءات النقل مجرد وسيلة لتتبع التطورات وهذا ما لم يعد يعول عليه منطق الاحصاء.

مثل هذه الاعتبارات وغيرها لابد ان تتمثل فى ذهن الاحصائى قبل أن يحدد نوع الاحصاءات اللازمة لقطاع النقل.. فدعوى الاحصاء لوجه الاحصاء دعوى متداعية شأنها فى ذلك شأن الدعوى بأن الفن للفن وهو فى الواقع للحياة.

# ٢-٣٢ التنمية وخطوط الفقر.. الكثيرة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧ صفحة ١٧ )

النداءات التى يطلقها صندوق النقد الدولى تحتم - أو فلنقل تناشد - الدول المختلفة أن تعمل على تحديد خط الفقر الخاص بكل منها لمعرفة عدد الأسر التى تعيش تحت هذا الخط. وكذلك لمعرفة تطور هذا العدد على مدار السنين، أملا فى أن يستطيع الصندوق بعد ذلك أن يحكم على مدى تحسن الأوضاع أو تدهورها فى هذه الدولة أو تلك.

والواقع الذى يجب أن ندركه هو أنه لا يوجد، بل لا يمكن أن يوجد، خط واحد للفقر فى الدولة الواحدة. إذ إن هناك خطوطاً مختلفة للفقر الواحد فى الدولة الواحدة فى الوقت نفسه، ناهيك عن تعدد هذه الخطوط على مدار الأعوام.

ذلك أننا حتى لو اتفقنا على أبسط الأسس لتحديد خط الفقر، وهو الاحتياجات الأساسية للإنسان، التى تتلخص فى المأكل والملبس والمسكن. وهو معيار لا يتغير ولا يتبدل منذ قديم الأزل لكل الشعوب، إلا أن هذه الاحتياجات الأساسية تختلف من دولة إلى دولة بل من قرية إلى قرية داخل الدولة الواحدة ناهيك عن اختلاف هذه الاحتياجات من عام لآخر فى الدولة الواحدة والقرية الواحدة.

هذه الاحتياجات الأساسية لا يمكن أن يتم تقديرها اعتباطاً، بل لابد من القيام بأبحاث ميدانية تستلهم مثلاً الطباع الغذائية للشعب على أساس ما هو سائد فيها وما هو شائع وما هو مستساغ فى سائر أرجاء الدولة من أدناها إلى أقصاها. فكما تختلف الاحتياجات من دولة إلى أخرى فإنها تختلف أيضا داخل المجتمع الواحد. إذ إن هذا المجتمع الواحد ليس بالضرورة مجتمعاً غذائياً واحداً. وليس مجتمعاً واحداً بالنسبة للاسكان. وقد لا يكون مجتمعاً واحداً بالنسبة للملبس. ناهيك عن أن هناك فى الدولة نفسها مجتمع الريف ومجتمع الحضر، وهكذا.

فضلاً عن أن تقدير هذه الاحتياجات ومكوناتها المختلفة لا يمكن أن يقف عند حد المعرفة الكمية وحدها، بل لابد أيضا من تقييم مبنى على النوعية أو الكيف، للأطمئنان من خلال ذلك على

أن الكميات «الكافية» هى أيضا وافية، بشروط الغذاء المتوازن مثلا.

مثل هذه الأبحاث الغذائية قد توقفت للأسف، أو ربما هى لا تتم أصلاً فى معظم الدول النامية. وعاد الأمر يتطلب بدء هذه الأبحاث، أو إحياءها وتنشيطها فيما لو كانت قد توقفت فى بعض هذه الدول. ولا بأس من الالتفات أيضا إلى أهمية البدء فى دراسات مثيلة عن الملبس والمسكن والخدمات بشتى أنواعها وصنوفها.

فالأبحاث الغذائية قد اكتسبت أرضية صلبة من كثرة ما قامت به بعض الدول وما نشرته وتنشره منظمة الأغذية والزراعة الدولية، وبعض الهيئات والجامعات المحلية والعالمية، أما أبحاث الإسكان، من حيث تحديد نوعية ومواصفات المسكن اللائق فى المواقع المختلفة فى الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول، فإنها لا شك شحيحة شحاً مطلقاً بدليل ما نراه حولنا فى دول عدة من تنافر فى النماذج التى يتولى المهندسون والمقاولون بناءها.

هذا من الناحية الجمالية البحتة، ناهيك عن الاعتبار المعيشى ومتطلباته داخل المسكن. فليس هناك أى اعتناء بالنمط المعيشى القومى للفئات المختلفة التى من أجلها يبنى المقاولون هذه المساكن المتوسطة ودون المتوسطة وفوق المتوسطة. إذ أنها جميعها مستوحاة من نمط معيشى واحد، وعلى الناس أن يتأقلموا مع هذا النمط عند سكناهم لهذه المساكن التى لا يستغرق تصميمها من المهندسين وقتاً طويلاً فهى حتى إذا لم تكن منقولة من مصادر أجنبية فإنها على الأقل تكرار للنماذج نفسها - أو ربما للنموذج الوحيد نفسه - الذى سبق للمكتب الهندسى تصميمه، وسبق للمقاول تنفيذه. وتظل هذه النماذج المعمارية رمزاً للركود الفكرى والكسل الوطنى عند فئة المهندسين والمقاولين وطاقم المعماريين عموماً خصوصا فى دولنا المتخلفة.

وما دام الأمر قد وصل إلى حد التجميد والجمود فى أحوال البحوث الغذائية، وبحوث الاسكان، فليس بمستغرب أن يكون الأمر كذلك فى حالة الملبس الذى لا يكاد يحظى بأى اعتناء من جانب مصممى الأزياء - إذا صح وجود هذه الفئة فى الدول المتخلفة - الذين يتعين عليهم استلهام البيئة فيما يصممون شأنهم فى ذلك شأن خبراء التغذية وخبراء الاسكان. لكنهم للأسف لا يفعلون.

كيف إذن نستطيع أن نزعم أننا قادرون على تحديد خط الفقر فى أى دولة متخلفة، ونحن لم نصنع المعايير المستلهمة من البيئة. لا فى الغذاء ولا فى الاسكان ولا فى الملبس.

وهذا يدفعنا دفعاً إلى استعارة خطوط أجنبية للفقر نترجمها إلى تكلفة دولارية أو بأى عملة

أخرى، ويتداولها بمنتهى حسن النية أولئك الذين لا يعلمون أنها مبنية على أنماط مستوردة للغذاء والسكن والملبس على الأقل، ناهيك عن الأبواب الأخرى للاحتياجات البشرية الانسانية من صحة وتعليم ومواصلات وسائر الخدمات الأخرى.

وحتى إذا نحن حرصنا على أن تكون لنا خطوط الفقر الخاصة بنا، فإننا يجب أن نتنبه أيضا إلى أن للفقر أنواعاً و تعاريف. فلا يصح أن نخلط مثلا بين الفقر الأولى Primary Poverty، والفقر الثانوى Secondary Poverty. فالفقر الأولى يعبر عن حالة عدم التوازن بين الدخل وتكلفة الاحتياجات الأساسية للانسان، بينما أن الفقر الثانوى حالة تتجاوز حد الفقر الأولى وتتمثل فى انعدام الحكمة فى إنفاق الدخل الكافى للحصول على الاحتياجات الاساسية، فيظل الفرد فى حالة فقر ولكن من نوع آخر. فقر ليس هو النوع الأول ولكنه النوع الثانى.

من الواجب أيضا أن ندرك أن هناك فرقاً بين فقر الدولة وفقر الفرد، وأن أحوال الدول المختلفة لا تسمح لنا بتوقع أى علاقة منطقية بين الاثنين. فقد تقع الدولة الغنية فوق خط الفقر كدولة. ومع ذلك يقع العديد من أفرادها تحت خط الفقر الفردى، والعكس بالعكس. دول نامية ومتخلفة كثيرة تقع تحت خط الفقر كدولة، ولكن يقع كثيرون من مواطنيها فوق خط الفقر الفردى الذى يسعون أو تسعى الدولة إلى تجاوزه عن طريق المعونات أو الاقتراض والاستدانة دون اعتناء بتنمية الموارد الذاتية للمجتمع ككل وتوظيف هذه الموارد المهملة لخدمة الدولة فى مجموعها وخدمة المواطن والارتقاء بكل منهما فوق خط الفقر من خلال جهود التنمية الحقيقية.

أفبعد كل ذلك يصح لنا أن ننساق وراء مفاهيم ومصطلحات ومضامين مبهمة عن خط الفقر الذى تضعه لنا المؤسسات الدولية، دون أن نتحرك لإعداد المعيار الذاتى النابع من ظروف الدولة ذاتها فى كل ناحية من نواحى الحياة؟. إن أهمية هذا التحرك تنبع من ضرورة ألا يتضمن خط الفقر الوطنى أى صورة من صور المظهرية أو التبذير أو الهدر المستورد، وألا يسقط من خط الفقر الوطنى أى عنصر من العناصر الأساسية التى لا يمكن الاستغناء عنها أو لا يصح أن نترفع عنها.

## ٢-٣٣ ليست التنمية مطلوبة من القطاع الحكومي .. المطلوب منه عدم إعاقتها فحسب

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة « الحياة» اللندنية بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٦ صفحة ١٦ )

الشروط اللازمة لتحقيق التقدم أو التنمية لابد أن تكون هى نفسها الشروط اللازمة للتخلص من التخلف. ذلك هو المنطق وتلك هى النظرية ولكن واقع الحال ليس كذلك دائما. فالذين يرصدون التقدم والتخلف يكتفون بمتابعة نصيب الفرد من الدخل القومى وما يطرأ على هذا النصيب من تغيرات بالنقص أو الزيادة، رغم أن ارتفاع نصيب الفرد لا يدل دائما على التقدم. بل يكاد هذا الارتفاع يقترن فى عدد من الدول بصور شتى من ألوان التخلف الاقتصادى والاجتماعى، ومن منافذ عدة.

ولعل من أبرز أسباب التخلف فى تلك الدول هو تخلف الادارة الحكومية، التى هى القيادة العامة لقوات التنمية. فالقيادة فى التنمية لا يقتصر دورها على الوعظ والارشاد. والتنمية لا يصح أن تقف عند مجرد أنها فكرة، بل لابد أن تظهر فى شكل عمل وجهد وإجراءات. ومن هنا يتعين أن تكون هناك قيادة، والقيادة هنا تتمثل فى القطاع الحكومى. فهو القطاع القادر على قيادة الاقتصاد القومى كله، هو الذى يدفع عجلة الاقتصاد القومى أو يعطلها، هو القطاع القائد بلا منازع.

هذا القطاع القائد ليس مطلوبا منه بالضرورة أن يحقق التنمية، ولكن المطلوب منه هو ألا يقف فى وجه مسيرتها. ذلك انه حتى لو اختارت الدولة - أى دولة - أن تعتمد فى إحداث التنمية اعتمادا كليا على القطاع الخاص بهدف الخروج بالدولة من دائرة التخلف فإن القطاع الحكومى يظل دائما هو القطاع المهيمن لأنه هو الذى يستطيع أن يقف فى وجه التنمية ويعطلها. ويستطيع إذا أراد أن ييسر لهذا القطاع الخاص جهوده نحو التنمية والتقدم.

والقطاع الحكومى فى أى دولة - متقدمة أو متخلفة - لا يأتى من الهواء فهو ليس إلا أنا وأنت، وهو وهى، وهم وهن. أى أن القطاع الحكومى يضم كل من يجلسون على كراسى السلطة الحكومية كموظفين.

وليس هناك من بين هؤلاء الموظفين من يدرك انه يعطل بافعاله مصالح التنمية، من خلال عبقريته

التى يبذلها بسخاء لتعطيل مصالح الناس، ظناً منه أن مصالح الناس شىء والتنمية شىء آخر.

وبسبب هذا الموظف، تنصب اللعنات بغير انقطاع على الحكومة التى تمثل فى نظر الناس قوة القهر الاساسية للجماهير صاحبة الحاجة. هذا الموظف القدير هو محترف التعقيد ومبتدع العقبات، ومترعم البلادة الاقتصادية والاجتماعية فى بلاد يمكنها أن تتقدم وأن تحطم «نظرية التخلف»، التى ألفناها ووضعنا لحنها لكى يتغنى بها العالم المتقدم ويعيرنا بها.

هذا الموظف لا يدرك أبدا أن الوقت الذى يضيع فى طلب أى جديد مستحدث من الخارج معناه ببساطة تكريس التخلف، وذلك بسبب تفاعل عاملين أساسيين على الأقل.

أولهما بطء الانجاز فى الدول المتخلفة، والثانى سرعة المخترعات والاكتشافات فى الدول المتقدمة.

فالتقادم السريع لكل ما هو بين أيدينا من إبداعات الغير من آلات وأجهزة ومعدات يهدد كل جهود التنمية، بل إننا مهددون بهذا التقادم السريع فى قطاعات بعينها رضينا بذلك أو كرهنا ولابد أن نرضخ لهذا التهديد. فنحن لا نستطيع مثلا أن نعزل أنفسنا عن كل أنواع التقدم فى كل المجالات. فهناك مجالات لابد لنا أن نساير التقدم الذى يحدث فيها، كمجال الطيران مثلا.

فشركات الطيران فى الدول المتخلفة لا تملك أن تتخلف عن مسايرة ومجاراة الحديث والمستحدث فى هذا المجال، إذا هى أرادت أن تبقى على قيد الحياة، وتنال نصيباً من حركة الطيران العالمية ضمن الشركات العالمية العملاقة خصوصا إذا كانت تتقاسم معها العملاء على نفس الخطوط.

إذن فإن حصول الدول المتخلفة على كل جديد فى المجالات التى تحفظ لها حجم التعامل، دون أن ينصرف عنها إلى المنافسين، أمر لا مفر منه رغم علم هذه الدول المتخلفة سلفاً بأن ما سوف تشتريه اليوم سوف يتقادم غداً رغم انفها بسبب الاختراعات المتجددة، التى يتوصل إليها ويفرضها مجتمع الدول المتقدمة الملهوفة على مزيد من التقدم السريع المتسارع.

أما فى قطاعات أخرى ـ غير الطيران وأمثاله ـ فربما كان فى امكان الدول المتخلفة أن تقنع بما فيها وما عندها من آلات وأجهزة ومعدات ليس هناك ما يبرر استبدالها، خصوصا إذا كان الطلب على منتجات هذه الآلات طلباً ضعيفاً. ومن ثم فحتى إذا أصاب التقادم هذه الآلات فإن انتاجها قد يستمر كافياً فى كمياته ووافياً فى نوعياته.

هذا التنويه بضرورة الحرص على الرشد والترشيد أمر ضرورى إزاء تمادى المتخلفين منا فى اشتهاء كل عصرى حديث وجديد، فى أى قطاع، ولأى غرض، وبأى ثمن، ودون تمييز، ودون حساب للتكلفة والعائد. ولمجرد المظهرية والمنظر.

# ٢-٣٤ توشكى القدر..والحجر..والبشر

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة (الأهرام) بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٠ صفحة ١٠)

ظننت .. وربما قد ظن البعض - أن مشروع توشكى لا يعنى أكثر من مجرد توسعة مساحة الوادى الذى نسكنه..الوادى القديم الذى كانت الشكوى من اكتظاظه بالسكان تزداد يوما بعد يوم وعاما بعد عام وفجأة وبعد ان كنا نسمع دائما أن مصر محكوم عليها حكما مؤبدا بأن يعيش اهلها داخل مساحة لا يمكن أن تزيد أو تزداد لاكثر من خمسة ونصف فى المائة من المساحة الكلية لمصر.

بل وبعد أن كان الكل يهزا ممن يجرؤ - مثلى - أن يقول إنة لابد من كسر حاجز الرعب وإسقاط هذه المقولة بحيث لا تظل هذه المساحة الضيقة ابدية الى يوم الدين وأن هذه المساحة لابد أن تزيد.

إذا بالقدر يسوق لنا من يقول لنا وبالخط الواضح الانيق.

«إن هناك أنماطا درجنا عليها وتآلفنا معها - قديما وحديثا - دون أن يكون لها من النفع والعائد ما يقابل تحكمها فى حياتنا وسلوكنا، مما دفعنا إلى كسر جمود هذه الانماط والخروج من إسارها، ومن ذلك أننا سعينا إلى توسيع نطاق الرقعة المحدودة التى عشنا عليها طويلا».

هذا اذا نحن وقفنا عند صفحة ٤٢ من وثيقة «مصر والقرن الحادى والعشرون » الممهورة بتوقيع الاستاذ الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء..

اما اذا نحن وصلنا الى صفحة ٦٢ فسوف نقرأ « إن أحد أهداف التنمية الشاملة لمصر: «اتساع رحاب التنمية لتمتد فى ربوع مصر تستكشف ثرواتها وتفسح المجال أمام توطين ملايين من المصريين خارج الوادى الضيق الذى لا يتجاوز خمسة ونصف فى المائة من مساحة البلاد » ليتسع الحيز المعمور الى ٢٥ فى المائة من تلك المساحة ، وتمثل السنوات العشرون القادمة مرحلة مهمة فى هذا الانتشار الذى يتيح فتح مناطق

غنية بالموارد الطبيعية يتنامى استغلالها ويتوطن السكان فيها فى نقاط ومواقع تتكامل وتتصل على المدى البعيد »

ولم يكتف رئيس مجلس الوزراء بتأكيد أهمية هذه الزيادة الافقية لمساحة المعمور المصرى بل انتقل إلى تأكيد اهمية التوسع الرأسى فاذا به ينص فى صفحة ٦٩على « ...العمل على تحفيز زراعة الاقطان الطويلة التيلة الممتازة وتحسين الانتاجية والارتفاع بها وتطوير وسائل الانتقاء ...إلخ».

وبديهى أن اتجاه رئيس الوزراء لم يقتصر على حالة القطن وحده بل تناول فى الوثيقة أصنافا أخرى ودعا الى «الاهتمام ببحوث الهندسة الوراثية الزراعية، لرفع كفاءة المنتج الزراعى لاستنباط أصناف ذات إنتاجية عالية باستخدام منجزات العلم المتطورة، بالاضافة الى توفير التقاوى المحسنة والمقاومة للأمراض والآفات .. الخ ..».

ولكن الوثيقة لم تقف عند الزراعة بل تنوعت مضامينها ومراميها فالمساحة الكلية لمشروع توشكى تبلغ خمسة ملايين من الافدنة ..لن تستحوذ الزراعة منها الا على مليون فقط من الافدنة «أو بالضبط ١١١٥٤٠٠ فدان طبقا للوثيقة »

ومع ذلك فإنه حتى هذا المليون فدان ليست كلها صالحة للزراعة الفورية إذ أن ما يصلح منها للاستزراع صلاحية تامة يكاد لا يزيد الا قليلا على نصف مليون فدان ... تليها فى الجودة ٣٨٣ ألف فدان صالحة أيضا للاستزراع ولكن صلاحيتها ليست صلاحية تامة ..ثم إن هناك ١٢٥ ألف فدان صالحة للاستزراع ،ولكن نوعا ما ثم حوالى ١٠٦ آلاف فدان ليست صالحة حاليا .. وبعد ذلك تتبقى من الملايين الخمسة من الافدانة أربعة ملايين فدان «أو بالضبط ٣٩٤٠ ألف فدان »لن تصلح أبدا للاستزراع ومن ثم لا جدوى ولا داعى لبذل أى جهد فى استصلاحها أو استزراعها الى ابد الآبدين ، ولكنها صالحة لابد لعدة أشياء يشير اليها حجم الاستثمارات اللازمة للمشروع ككل التى لا يخص الزراعة منها إلا ٧.٨ فى المائة من الحجم الكلى من الاستثمارات البالغ قدرها ٣٠٥ مليارات من الجنيهات إلى عام ٢٠١٧. سوف يذهب من هذه الاستثمارات حوالى ٣١٪ الى التنمية العمرانية والريفية وقطاع الاسكان بما يعنيه ذلك من أسمنت وحجر..

ثم تستحوذ الصناعة والتعدين على حوالى ٢٧٪ من إجمالى هذه الاستثمارات ثم يذهب ١٧٪ منها الى البنية الاساسية.. وهكذا نرى ان ٧٥٪ من حجم استثمارات المشروع مخصصة للحفر والدق على الحجر ..اما الربع الباقى من جملة الاستثمارات فيذهب ثلثاه تقريبا لنشاط السياحة ويذهب ثلثه تقريبا إلى النشاط الزراعى كما سبق أن ذكرنا.

وغنى عن البيان أن هذا الانفاق على الحجر إنما هدفة النهائى صالح البشر إذ لا حياة للبشر بغير عمران واسكان وصناعة وتعدين وبنية أساسية ناهيك عن الزراعة وتوفير إمكانات السياحة لصالح هؤلاء البشر أيضا . وهكذا تتوزع مليارات الجنيهات بدءاً من ٩٤ مليارا للتنمية العمرانية ثم ٨٣ مليارا للصناعة ، ثم ٥٣ مليارا للسياحة ، ثم ٥١ مليارا للبنية الاساسية ثم ٢٤ مليارا للزراعة على مدار السنوات العشرين القادمة.

هذه المليارات الثلاثمائة أو اكثر سوف تتحمل الدولة منها ستين مليار فقط «أى عشرين فى المائة » والباقى سوف يتحملة القطاع الخاص مصريا كان أوعربيا أو اجنبيا او كل ذلك معا بقدار ٢٤٥ مليار جنيه لغاية عام ٢٠١٧ بمتوسط يزيد على ١٢ مليار جنيه سنويا مقارنة بثلاثة مليارات جنيه سنويا من جانب الحكومة .

إذن فالحجر فى توشكى يمثل نوعا من التحدى .. والبشر فى توشكى يمثل تحديا من نفس النوع .. الحجر لابد منه للبشر من أجل البناء .. والبشر لابد منه للحجر ايضا من أجل البناء يحيط بهذا التصور ضرورة مراعاة بعض الاعتبارات نذكر منها اعتبارين على سبيل المثال لا الحصر..

الاعتبار الأول:

مراعاة ربط اماكن التجمعات العمرانية بمصادر الثروة التعدينية التى يعتبر الحجر اهم عناصرها .. الحجر الذى يتوافر باحتياجات واعدة وتتعدد انواعه وتختلف أشكاله سواء فى شكل أحجار البناء او احجار الزينة، كل واحد منها بانواعها المختلفة

كالجرانيت والرخام والالاباستر أو الاحجار الكريمة كالزمرد والعقيق والياقوت .أما الاعتبار الثاني:

فيتلخص في ضرورة نبذ الزراعات التقليدية التي التزمنا بها في الوادي القديم .. بحيث يكون التوجه في توشكى إلى زراعات تتفق مع الطبيعة الصحراوية كالنخل والزيتون والصبار والبرسيم الحجازى .. هذا البرسيم الذى يعمر طوال العام مما يضمن ولادة الحيوانات طوال العام بما يكفل تنمية الثروة الحيوانية الصحراوية المتمثلة في الجمل والماعز والخروف.

# ٢ – ٣٥ توشكى الإنماء..والإيواء

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٧ صفحة ١٠ )

يتضمن مشروع توشكى إنشاء ٢٧ مدينة جديدة لا يصح الاندفاع الى انشائها دون اعتبار للخبرة التى اكتسبناها فى انشاء مدن اخرى مثيلة فى الماضى القريب أو البعيد، أو على الأقل منذ انشاء مدينة العاشر من رمضان عام ١٩٨٢ فلعل فى انشائها وانشاء المدن الأخرى التى جاءت بعدها ما يساعد على اضاءة الطريق لإنشاء المدن المرجوة فى توشكى (وعددها ٢٧) على مدار الأعوام العشرين المقبلة.

من مفاخرنا التى تتردد دائما على الالسنة المدن الكثيرة التى انشأناها على مدار الأعوام الستة عشر الماضية بدءا بمدينة العاشر من رمضان تلتها مدينة السادات ثم مدن اخرى أذكرها هنا دون مراعاة للترتيب التاريخى وهى مدينة العامرية ومدينة ٦ أكتوبر ومدن ١٥ مايو ومدينة السلام ومدينة العبور ومدينة المنيا الجديدة والأقصر الجديدة والاسماعيلية الجديدة ودمياط الجديدة وبنى سويف الجديدة، وقد انضم الى هذه المدن مجمع الألومنيوم ومجمع أبو طرطور والحمراوين بالبحر الأحمر ومدينة الخدمات بالصالحية، وهناك أيضا عشرة تجمعات حضرية تحيط بمدينة القاهرة.. كل هذا العدد يسجل لمصر انها كانت تنشىء المدن الجديدة بمعدل مدينة فى كل عام فى المتوسط منذ عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٩٨.

ولكن هل نحن أنشأنا بالفعل كل هذه المدن انشاء كاملا متكاملا. بمعنى ما إذا كانت هذه المدن قد استكملت بالفعل كل مقومات المدينة حتى تاريخه؟ السؤال له ضرورته القصوى لكى تكون نظرتنا الى المستقبل نظرة واقعية فى ضوء ما تم انجازه فى الماضى دون افراط فى التفاؤل ودون تفريط فى المستقبل بالافراط فى التشاؤم، ولكيلا يتوه منا الطريق ويفلت منا التقييم الحكيم سوف نحاول ان نستدل على انجازات الماضى من خلال عناصر خمسة قامت هذه المدن من أجلها أو قامت على أساسها، أو كان لابد من توفيرها بعد انشاء هذه المدن الا وهى:

أ ـ الايواء (الهدف السكانى).

ب ـ الاستثمار (المستلزمات الاستثمارية).

جـ ـ فرص العمل. د ـ الخدمات الشخصية.

هـ ـ الخدمات الاخرى.

## (أ) الإيواء (الهدف السكانى):

كان مقدرا ان يتوجه الى مدينة العاشر من رمضان عدد معين من السكان.. وهذا العدد لم يتحقق منه فى عام ١٩٨٢ الا اربعة فى المائة من العدد المستهدف لهذا العام.. كما لم يتحقق للمدينة فى عام ١٩٨٧ سوى ستة فى المائة من عدد السكان المستهدف لهذا العام.. ولم يتحقق للمدينة فى عام ١٩٨٩ سوى ٩,٨ فى المائة من عدد السكان المستهدف لهذا العام.

كما أن مدينة السادات لم يتحقق فيها من السكان سوى ٣,٣ فى المائة من حجم السكان الذى كان مستهدفا لها بعد عشر سنوات من انشائها، واحسب ان المدن الجديدة الاخرى لم تكن أسعد حظا من تلكم المدينتين فيما يتعلق بأهدافها السكانية كل على حدة.

## (ب) المستلزمات الاستثمارية:

المدن الجديدة: ١٥ مايو والعاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر كانت التكلفة الاستثمارية لإنشائها ٦,٢ مليار جنيه، وهو مبلغ يكفى للتدليل على ضخامته ان نقول انه يمثل حوالى ثلث الاستثمارات اللازمة لعمل البنية الأساسية لكل حضر الجمهورية، أو فلنقل إن هذه التكلفة الاستثمارية لهذه المدن الجديدة تمثل ٩٠ فى المائة من جملة تكاليف المرافق فى هذه المدن وثمة طرق اخرى لبيان مدى فداحة هذه التكاليف التى انفقت على انشاء هذه المدن. ففى مدينة العاشر من رمضان مثلا كان نصيب الفرد من تكاليف البنية الأساسية فيها حوالى ٨٠٠ جنيه. وكان نصيبه فى الخدمة ٧٥٠ جنيها وهو الذى لم تتجاوز مساهمته فى شراء الأرض أكثر من خمسة وثلاثين جنيها بمعنى ان الفرد فى مدينة العاشر من رمضان مدعوم بأكثر من عشرين ضعفا لنصيبه فى أى من الخدمات أو البنية الأساسية ومدعوم بحوالى أربعين ضعفا فى الاثنين معا.

وكان يمكن ان يكون مثل هذا الدعم أخف فيما لو حققت المدينة (وكل المدن الاخرى) أهدافها السكانية التى كان يجب ان تتوخاها منذ البداية فتوزع بذلك تكاليف البنية الأساسية وتكاليف الخدمات على عدد أكبر من السكان، ولكن هذا لم يحدث.

## جـ ـ فرص العمل:

على سبيل المثال لا الحصر إذا نحن اطلعنا على ماهو وارد فى بعض التقارير عن مدينة السادات فسوف نجد أن:

- العمالة فى عام ١٩٨٢ لم تتجاوز ٨,٤ من إجمالى العمالة المستهدفة لنفس العام.

› العمالة الصناعية لعام ١٩٨٢ كان مقدرا لها ان تصل الى ٥٠ فى المائة من اجمالى العمالة المخططة لذلك العام. ولكنها للأسف لم تتجاوز ١٥,٥ فى المائة.

› العمالة المستهدفة فى قطاعات الصناعة والخدمات والتشييد والبناء مجتمعة لم تتجاوز ٩,٣ فى المائة من الخمسين الف مستغل التى كانت مستهدفة لهذه القطاعات مجتمعة للمرحلتين الأولى والثانية.

› معظم فرص العمل المتاحة كانت صناعية وكانت تقتضى من المتقدمين لها ضرورة تغيير مهنتهم الاصلية.

› القطاع الخاص الصناعى لم يوفر للأسر حديثة الزواج عملا للزوجين اللذين عادة ما يكونان أحوج للعمل من سواهما فى بداية حياتهما الزوجية.

## د ـ الخدمات الشخصية:

من المدن الجديدة ما ليس فيه حضانة للأطفال الرضع خصوصا فى حى الاسكان المنخفض التكاليف حيث يخرج الزوجان للعمل اضطرارا بسبب محدودية دخل الزوجين. وحتى اذا تصادف وجود حضانة فإنه لم يراع فى تحديد ساعات عملها تلازمها مع مواعيد عودة الامهات من العمل على انه من المعروف انه حتى حين تتوافر الخدمات الشخصية فى أى مدينة جديدة، فإنها عادة ما تكون متمركزة ولا يكون لها وجود فى أحياء المدينة ومناطقها المختلفة المترامية رغم بعد المسافات بين هذه المناطق وتلك الاحياء وبين المكان المركزى الذى تتوافر فيه هذه الخدمات للمدينة بأسرها، فمثلاً قد يوجد قسم واحد للشرطة متمركز داخل المدينة، ولكنه لا يكفى لخدمة مدينة مترامية الأطراف مما يحتم أيضاً تدعيم وتقوية قوة الأمن المتمركزة على مستوى المدينة ككل.

## هـ ـ الخدمات الأخرى:

تشكو المدن الجديدة (القديمة) من ضعف خدمات الانتقال والنقل والمواصلات والاتصالات.. ذلك ان المتاح من وسائل النقل فى هذه المدن يتولاه أصحاب المركبات الخاصة بتكلفة عالية على مستخدميها، أما الاتصالات فإنها تكاد تكون أضعف ما يمكن أو ربما انها قاصرة أو منعدمة أما الخدمات الثقافية والخدمات الترفيهية فإنها ضعيفة رغم ما لهذه الخدمات من أهمية قصوى فى الحد من شدة الانحرافات والأمراض النفسية والعصبية والاكتئاب.

يتضح مما سبق ان انشاء المدن الجديدة فى الماضى كانت تحيط به تفاؤلات وطموحات لم

تتحقق كلها.. ومن الخير كل الخير فيما يتعلق بإنشاء المدن الجديدة فى المستقبل ان تتواضع الطموحات وان تعتدل التفاؤلات وان نتحاشى المغالاة فى تحديد المستويات المستهدفة، وأن يكون دستور العمل فى هذه المدن هو التدرج فى الارتقاء الى المستويات الأعلى وليس القفز العالى الى كل ما هو فوق.

ورغم ان الايواء مطلب شعبى وواجب حكومى الا انه لا معنى له ولا جدوى منه الا اذا كان مصحوبا بالإنماء الذى يشد الناس شدا الى التكسب عن طريق العمل بحيث لا يضطر عامل المدن القديمة الى السفر الى مقر عمله فى المدن الجديدة، والعودة الى النوم فى المدينة القديمة ولا ان يضطر الى العمل فى مدينته الاصلية ثم يسافر لينام فى المدينة الجديدة.. فالإيواء والانماء لابد أن يتلازما فيعيش العامل قرب مقر عمله بعيدا عن المدينة الاصلية، وهذا فى حد ذاته هدف يخفف من حدة الزحام فى المدينة الأم والتزاحم على أبواب الرزق فيها.

والانماء لا يتم عن طريق التشييد والبناء فقط، بل لابد من تكامل عدد من الانشطة المتنوعة، ولابد من تأسيس كل نشاط منها على قواعد متينة تضمن له الاستمرار والإدرار.. ذلك لانه، إذا صح أن التعمير والبناء بالطوب والأسمنت والحجر سوف يضمن الايواء، فإن الإنماء هو الذى يعمل على تغيير شكل الإيواء، ومعناه، فيتحول تلقائيا الى اقامة واستيطان على أننا لابد ان ندرك منذ البداية فى كل ما يتعلق بإنشاء أى مدينة جديدة اننا لا نتحدث عن الحجر والبشر، أو عن الإنماء والإيواء باعتبارها مراحل متتالية تؤدى فى النهاية الى النماء للتوطين وبالتوطين، لكننا لابد أن نعتبرها منظومة من العناصر التى لابد أن تتضافر معا فى حزمة موحدة إذ لابد للنقل من شق الطرق.. ولابد للإيواء من مشاريع الاسكان.. ولابد للإنماء من تجاوز مرحلة الإيواء الى مرحلة الاقامة والتوطن، فلا معنى لأى استيطان فى مكان ما، لا ناقة للناس فيه ولا جمل، أو فى مساحات ليس فيها نماء ولا فى واد غير ذى زرع إلا إذا كان يجاوره بئر زمزم أو البيت الحرام.

# ٢ - ٣٦ توشكى.. النماء

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٠ صفحة ١٠)

أن يصبح للشباب فى مصر نصيب من أرض مصر بالمجان - كما جاء على لسان رئيس جمهورية مصر نفسه - فهذا أمر لابد أن تثلج له كل الصدور وقد كان هذا أملا يداعب خاطرى منذ أكثر من ربع قرن فقد طرحته فى اجتماع فى مبنى أكاديمية البحث العلمى دعا إليه أستاذى العظيم الاستاذ الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى رائد الاحصاء فى الوطن العربى وحضره معى كوكبة من المفكرين والمثقفين الذين أصبح بعضهم فيما بعد فى مواقع المسئولية العليا.. وطرحت على مرأى ومسمع منهم (ومازال بعضهم أحياء يرزقون) أنه لابد من إفراغ الوادى من سكانه بالتدريج ولابد من تمليك بعض أرض مصر لأهلها بالمجان .. وظن الحاضرون أننى كنت أمزح .. ولكننى أكدت لهم أننى لم أكن مازحا وياليتهم اقتنعوا .. ولكن للأسف.

والذى لابد من إدراكه فى هذا المقام أن للنماء شروطه .. وأن من بين هذه الشروط نزوح البشر إلى المكان.

كما أن لنزوح البشر شروطه.. وأن من بين هذه الشروط حدوث النماء نفسه ولكى يصبح لنزوح البشر أثره فى إحداث النماء ولكى يستمر النماء ويواصل اجتذابه للبشر القادر على إحداث الانماء لابد أن يكون لهذا البشر مواصفاته وأن يكون لنزوح البشر جداوله الزمنية.

ولكى يتجه البشر إلى حيث تحدث التنمية..

ولكى تحدث التنمية من خلال نزوح البشر إليها .. لابد من أمرين :

أولهما: وضع المعايير اللازمة لانتقاء الراغبين فى الاستيطان فى توشكى فى

ضوء خطط الانماء الموضوعة تباعا فى المراحل الزمنية المتعاقبة.

وثانيهما: تأصيل روح الانتماء فى نفوس النازحين وغير النازحين على طول الساحة المصرية وعرضها.

وحين نتحدث عن مسألة الانتقاء فإنه ليس فى هذا تفرقة أو طبقية أو أى دا ع للحذر أو الخجل فالمسألة ليست تحيزا إلى نوعيات معينة من البشر ولكن الأمر هنا يكاد لا يختلف عن انتقاء البذور المناسبة لنوع التربة عند المزارعين.

ولكى نقفز فوق هذه الحساسية.. يمكننا أن نتفق ـ أو على الأقل ألا نختلف ـ على أن لكل مرحلة متطلباتها .. فمرحلة الحفر ليست كمرحلة مد الطرق .. وليست هذه المرحلة كمرحلة الانشاء .. وهذه المرحلة ليست كمرحلة التشييد والبناء.. وتلك ليست كمرحلة التشطيبات ثم إن هناك أنشطة تختلف ولا شك باختلاف المناطق .. فمناطق الزراعة غير مناطق الصناعة .. والصناعة أنوا ع .. والخدمات أنوا ع .. وكل واحدة منها لها رجالها ولها نساؤها .. ولها اعتباراتها فى فرض أسلوب الانتقاء الذى يحقق النزوح والإيواء والاستيطان. ولعل من بين أهم الاعتبارات التى يمكن أن تراعى فى تحديد أولويات النزوح إلى توشكى بهدف وضع سياسات واضحة للاستيطان فيها ما يلى:

- الاعتبارات الديموجرافية
- الاعتبارات الصحية
- الحالة التعليمية
- النشاط الاقتصادى والمهنة

فمن الاعتبارات الديموجرافية التى يتعين مراعاتها فى تيسير النزوح أو التهجير إلى توشكى مسألة العمر وفئاته الملائمة ومسألة الحالة الاجتماعية ومناسبتها للمرحلة (أعزب ـ متزوج ـ مطلق ـ أرمل) وعدد الزوجات فى حالة المتزوجين وعدد الأطفال من كل زوجة وأعمار هؤلاء الأطفال أيضا .... وهكذا.

أما الاعتبارات الصحية فإنها تتمثل فى صد المريض والعليل عن التوجه إلى توشكى إلا فى المرحلة التى يطمأن فيها أنه قد توافرت لمثل هذا المريض تسهيلات العلاج التى تيسر عليه الاستيطان.

هناك أيضا الحالة التعليمية ومدى مواءمتها لمقتضيات الانماء المتجدد فى منطقة مثل توشكى التى سوف تطرأ على أحوالها التنموية تغيرات لابد أن تتغير معها نوعيات البشر التى ستحتاجها المنطقة والأنشطة التى تدب فيها تدريجيا وعلى مراحل من نقطة البداية إلى عام ٢٠١٧.

وترتيبا على ذلك لابد أن يصاحب الاهتمام بالحالة التعليمية اهتمامات أخرى مثل التدريب على المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية المتباينة.

وهناك أيضا مسألة توزيع الأدوار بين الداخل والخارج.. وبين النشاط الفردى وأنشطة الشركات .. وبين الحكومة والجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى وتحديد الدور المتوقع من كل منها مما يتعين لتحديده أن تسبقه دراسة متعمقة وفحص خريطة العمل الأهلى - فحصا لا يقل شأنا أو خطورة عن الفحص الاكلينيكى - للجمعيات القائمة حاليا وتصنيفها طبقا لمجالات النشاط، وطبقا لاهتمامات كل منها .. وطبقا لدرجات الفاعلية والتأثير والمصداقية.

كل هذا الذى ذكرناه .. وكل ما لم نذكره إن هو إلا محاولة للتبصير بأهمية مراعاة جميع الضمانات الكفيلة بضمان استقرار الناس بعائلاتهم أو قصر النزوح على حديثى الزواج ضمانا لاستقرارهم هناك لا للعمل ثم العودة ولكن للاستيطان هناك دون رجعة.

فليس الهدف ازاحة الناس من مناطق التكدس إلى توشكى ولكن الهدف هو اجتذابهم إلى توشكى وتثبيتهم بهدف الاقامة والاستيطان ولا يكفى فى ذلك مجرد تقدير الطاقة الاستيعابية لكل منطقة أو حى فى توشكى بل يتعين - فى البداية على الأقل - ألا يذهب إلى توشكى كل من هب ودب .. بل يذهب إليها فقط من تحتاج

توشكى إليه وإلى مهنته وإلى نشاطه وإلى مهارته وإلى كفاءته فى اطار العمر المناسب والحالة الزواجية والأوضاع العائلية المناسبة مع وضع خطة زمنية لاجتذاب واستيعاب هؤلاء البشر فى ضوء ما سوف يتم انجازه من أعمال اقتصادية واجتماعية.

وقد يقتضى هذا الاجتذاب ليس مجرد الانتقاء من الرصيد البشرى الموجود فحسب بل قد تكون هناك حاجة لضرورة احداث نوع من التغيير فى الاتجاهات والسلوكيات وإنشاء نوع من الجدية فى نفوس النازحين وتبصيرهم بالمشاكل والمتاعب التى قد يصادفونها ولكن بكل وضوح وبدون تحريف أو تجميل .. فمتاعب الاستيطان لابد أن تكون واضحة أمام كل راغب فى النزوح لكى يدرك مايتنظره وما يتوقعه خشية أن يكون النزوح بوازع «العنترية» أو «الفتونة».

والحديث عن جهود التغيير يجرنا إلى بحث امكانات التغير عند المتطوعين أو الراغبين فى الذهاب إلى توشكى .. فالتغيير عادة ما يتم من أعلى إلى أسفل Top Down بينما يحدث التغير من أسفل إلى أعلى Bottom Up ولا يخفى على أحد صعوبات التجاوب - فى البداية على الأقل - عند معظم أصناف البشر مع الجهود المبذولة من أعلى لاحداث التغيير ببذل جهود مناظرة من جانب الفرد أو الأسرة أو المجتمعات للمساعدة بالتغير التلقائى أو الموجه.

ولذلك فإنه من المتعين أن يصاحب الدعوة العلوية إلى التغيير شىء من الجهد لاشعار المواطن وأسرته بالأمن والأمان وطمأنة الجميع إلى أن تغيره .. أو استجابته لجهود التغير العلويه لن يصيبه بأى خسارة أو غرم ولا أحسبنى فى حاجة إلى تأكيد أهمية مراعاة هذه الطمأنة عند المناداة بالتغيير ودليلى على هذا ما كانت تصادف جهود الارشاد الزراعى فى مصر من مقاومة من جانب الفلاح .. وكانت له فى هذا مبرراته التى لم تغب عن بال أئمة الارشاد الزراعى فالفلاح الذى عادة ما يعيش عند حد الكفاف لا يمكن إلا أن يكون حذرا وحريصا فى مجاراة وتنفيذ ما يعرض عليه

**من نصائح وآراء .. إذ لا يمكن أن يجازف بتجربة بنور جديدة مثلا ـ رغم التأكيد عليه بأنها تؤتى ثمارا أفضل أو محصولا أكبر ـ خشية أن يخسر المحصول كله إذا هو تحول عما اعتاده واطمأن إلى سلامته فى تدبير احتياجاته التى تكفيه .. وبالكاد.**

**قد تكون مخاوف الناس من قبول التغيير والاستجابة له بالتغير .. وهما لا يصح لهم أن يشعروا به .. ولكنه حقيقة لا يمكن اغفالها.**

# ٢ – ٣٧ قبل توشكى وبعدها .. حتمية الانتماء

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٥/٣ صفحة ١٠)

لعل خير ما نستهل به هذا المقال الرابع عن توشكى هو أن نستعيد إلى الذاكرة بعض ما جاء فى عنوان مقالنا الأول عن «توشكى القدر .. والحجر .. والبشر» المنشور فى هذه الصحيفة يوم ١٩٩٨/٣/١٠ حيث لاح لى كما لو كان القدر قد ساق إلى طريقنا هذا المشروع العملاق لكى تنتقل رؤيتنا لهذا البلد مسافة ١٨٠ درجة كاملة من بلد كان كل المفكرين أو معظمهم من خارج مصر أو داخلها يتباكون على ضيق مساحته التى ما كانوا يظنون أنها يمكن أن تتجاوز خمسة فى المائة من جملتها إلى حالة ابتهاج وسرور وحبور بأن هذا القيد الحديدى سوف يتحطم وتزيد مساحة المعمور فى هذا البلد إلى ٢٥ فى المائة .. والوثيقة الحكومية لا تقول هذا من قبيل الكلام المرسل على ما أظن وأرجو.

ولقد طرحنا فى المقالات الثلاث السابقة ما نتصور أنه مجرد اعتناء متجرد من جانبنا ببعض أبعاد هذا المشروع العملاق بأطرافه المترامية والتنبيه إلى بعض ما يتعين أن نتنبه له من أسباب وعوامل وآثار أو ربما مفاجآت، ولكن هناك أمرا أشد خطرا وعمومية من كل ما ذكرناه .. هذا الأمر لا يقتصر مفعوله على توشكى وحدها .. ولكنه ينطبق وينسحب على كل عمل يتم فى توشكى أو خارج توشكى على نطاق مصر المحروسة بأسرها .. ذلك هو الولاء والانتماء.

والذى نقصده ونعنيه هنا ليس الولاء لتوشكى وحدها .. فالولاء لا يمكن أن يتجزأ .. إذ ليس من المعقول مثلا أن ينصرف ولاء المواطن منا إلى محافظة بعينها بل لابد أن يكون الولاء للوطن الكبير.. كما أنه لا يجوز أن يتفتت الانتماء عند أى واحد

منا بل لابد أن ينصب على الوطن كله وأن ينصرف إلى الوطن كله ذلك لأنه إذا انصرف الناس عن أوطانهم وعن الولاء والانتماء لأوطانهم فى مجملها فإن ذلك سوف يعنى بالضرورة ضعف الولاء والانتماء لكل أجزاء الوطن الأخرى.. وقد يكون من بين هذه الأجزاء توشكى نفسها .. وهنا تكمن خطورة انعدام الولاء والانتماء لمصر (العمومية) والاكتفاء بتخصيصه لجزء ـ أى جزء ـ من هذا الوطن العظيم .. فهذا ما يجب أن يرفضه كل واحد منا منذ البداية .. ودون تردد.

فالولاء والانتماء لأرض مصر كلها خير ضمان ولكل شبابنا الا ينصرف ولاؤهم ـ ولا ولاؤنا ـ وألا ينصرف انتماؤهم ـ أو انتماؤنا ـ للاشخاص أو الزعامات. لأنه إذا حدث هذا فإن معنى هذا عند هؤلاء الشباب أنهم يتعلقون بالشخص ولا يتعلقون بالأرض وترابها الجاف وطينها المبلول .. فإذا ما ذهب الشخص الذى أوقفوا حبهم عليه وولاءهم له .. ذهبوا وراءه .. أو رحلوا بعيدا عن البلد الذى لم يكونوا يحبون فيه إلا أشخاصا معدودين ومعلومين.

ومن ثم فقد أصبح من الضرورى استرداد ثقة الناس فيما تحت أيديهم من نعم وسخاء وأصبح حتميا أن يتجه الشباب إلى مصر كلها بطينها وترابها وكائنها وإنسانها وتخلفها وتقدمها وماضيها (كله) .. وحاضرها (كله) ومستقبلها (كله) وأبطالها وضحاياها كلهم .. وبدون استثناء.

إلا أنه من الملاحظ أن هذا الاتجاه قد أصبح باهتا إذا افترضنا أنه موجود .. ودليلنا على ذلك هذه السلبية (الصارخة) عند الكثيرين والوقوف من الحكومة موقف المتفرج على كل ما تعلنه أو تفعله والوقوف من الدولة موقف الرثاء والترحم كما لو كانت الأمة قد شيعتها إلى مثواها الأخير.

ولعل عند الناس ذرائع تبرر لهم مواقفهم السلبية أو لعل عندهم أعذارهم ـ بالحق أو بالباطل ـ التى تتيح لهم ـ على الأقل فى نظر أنفسهم ـ أن يفعلوا ما يفعلون وأن يتصرفوا كما يتصرفون ولكن من الممكن لكل واحد منا أن يكشف لنفسه بعض هذه

الأعذار التى قد يستخدمها البعض لتبرير مواقفهم السلبية إزاء العديد من مجريات الأمور حولهم.

فقليل من الاجتهاد فى التأمل ورصد بعض أسباب الأنين المكتوم فى صدور العديد من الأفراد بغض النظر عن فروق العمر والمكانة والثقافة .. الخ قد تشير ولو من بعيد إلى قطاعات بعينها فى هذا المجتمع يمكن اعتبارها مسئولة مسئولية مباشرة عن مظاهر السلبية التى سكنت قلوب العديد من الأفراد وشتى المستويات بسبب التصرفات الاستفزازية التى تقوم بها تلك القطاعات مما يجعل من الصعب على شباب هذا العصر وبعض شيوخه الا يتمردوا حتى على أنفسهم ويمعنوا فى الانسحاب والانطواء واجترار الألم والانين.

انظروا مثلا إلى أسرة ـ ناهيك عن أى شاب فيها ـ يواتيه الحظ النادر فى العثور على مسكن يلائمه ـ ولا أقول يستهويه ـ ويأتى يوم الاستلام بعد ما أنفق فى سبيل ذلك ما أنفق فإذا به يبدأ فى إعدادها لسكناه وذلك أولا بخلع كل ما تم تركيبه فى هذا المسكن (الجديد) من أبواب وشبابيك ومواسير وتوصيلات كهربائية وبلاط وما إلى ذلك كى يحل محل كل ذلك أبواب (جديدة) وشبابيك جديدة ومواسير جديدة وتوصيلات كهربائية جديدة وبلاط جديد .. دون أن يدرك القطاع المسئول انه بفعلته هذه انما يبدد رأسمالا قوميا .. وناتجا قوميا .. وجهدا قوميا .. واستثمارات قومية وتتضاعف التكلفة بلا مبرر لا على الفرد صاحب الشأن وحده ولكن على الحكومة والأمة والدولة .. من المنظور القومى الشامل .. مثل هذه الحالة لا يمكن أن تكون وازعا لأى فرد أو أسرة .. إلا للتفكك والانعزال والانحسار والانسحاب والسلبية.

هذه واحدة .. وهى واحدة خطيرة بآثارها الملحوظة على النسيج القومى للأمة وعلى الانسجام المطلوب بين شرائح المجتمع المختلفة.

وإذا نظرنا حولنا بعيدا عن قطاع المقاولات الذى يرعى ما هو مسطر أعلاه .. تصادفنا قطاعات أخرى تسهم أيضا فى نشر الاستفزاز والتمرد والانسحاب

والسلبية قد نذكر منها قطاعات الضرائب والمصارف والمرور .. الخ فنظام الضرائب مثلا شأنه شأن كل الأنظمة الايرادية لابد له من أن يحقق رقما معينا من الإيرادات فى نهاية فترة محددة ومن ثم فإنه يبذل قصارى جهده لتكثيف جهود الجباية .. ولكن هذه الجهود تقع دائما على رءوس المنضبطين من الممولين الذين تطوعوا فى ساعة من ساعات التجلى لتقديم إقراراتهم الضريبية فى مواعيدها المحددة فأصبح لهم بذلك فى مصلحة الضرائب ملفات يمكن بمقتضاها ملاحقتهم ومطاردتهم .. أما أولئك الذين ليس لهم ملفات عند المصلحة .. فإن جهود المصلحة عادة ما تنصرف عنهم ولو على الأقل إلى أن يستطيع الاستدلال عليهم .. ولكن بعد عمر طويل.

ولعل فى نظام الحوافز المتبع فى عدد غير قليل من الهيئات والمصالح الحكومية كالضرائب والجمارك والمرور .. وغيرها وغيرها .. ما يغرى الموظف المسئول على تضييق الخناق على من تتجه الأقدار لهم من عملاء .. فالمشاكس المحترف فى كل هذه المجالات عادة ما يكون أبعد خيالا فى توقيع العقوبات من المسالم الملتزم. فاخطاء الملاكى عند رجال المرور أيسر فى الردع من اخطاء سائقى الحافلات والحاويات واللوريات والميكروباص والتاكسى .. وهكذا فكأن نظام الحوافز لا تقع جزاءاته إلا على رءوس الملتزمين والمنضبطين الذى يدفعون غراماتهم وضرائبهم وجماركهم صاغرين أما المشاكسون وأصحاب القنوات الموصلة .. فإنهم محصنون ضد الغرامات ولا يسهمون فى زيادة حصيلة الحوافز.. والأمر بذلك يستدعى وقفة لتوسيع الخناق على رقاب المنضبطين .. وتضييق الرغبة فى الحوافز لدى الطامعين .. حتى تخف حدة التمرد أو السلبية عند المظلومين.

وقطاع المصارف من خلال العديد من الوحدات المصرفية المنتشرة فى العواصم والاقاليم يسهم أيضا بدور فى نفى صغار المدخرين ومتوسطى الدخل من خلال بطء ايقاعات الحركة داخل المصارف وفروعها وتحميل المتعامل أعباء الصبر على الإجراءات والانتظار فى طوابير المحتاجين والمعوزين .. وياليت ما يتجمع لديهم من

مدخرات هؤلاء المودعين يتحول إلى استثمارات فاعلة وإنما معظم هذه الأموال تدخل إلى سحاحير لكى تخرج منها إلى سحاحير أخرى (ملحوظة السحاحير مفردها سحارة وهو اصطلاح ريفى لشيء يحفظ فيه الخبز واصطلاح علمى لدى وزارة الرى) دون أن تكلف هذه المصارف خاطرها بإقامة مشروعات استثمارية من خلال احتضانها لمجموعات من الأنشطة (غير العقارية) التى تتيح مزيدا من الوحدات والطاقة الانتاجية للناس حتى يكف الناس عن المعاناة وتقل درجات الانسحاب والسلبية فى المجتمع.

ولست قادرا ـ ولا أنا معتاد ـ على تعميم الظواهر الخاصة على المجموع ـ وإن كان هذا التعميم غير مستبعد عند من يملكون النماذج والأمثلة الأكثر ـ إلا أننى أردت بما ذكرت أن اطرح أمام القارىء المسئول وغير المسئول بعض ما قد يساعد على تحريك الحماس عند المواطن العادى لكى يلتحم بجهده وعقله وفكره مع المشروعات الشامخة التى قررت الحكومة بالفعل أن تتبناها.

فهذا الالتحام المنشود لا يمكن أن يتم إلا من خلال استنهاض روح الولاء والانتماء لمصر وبعث روح المواطنة التى هى قطعا أولى بالرعاية فى هذه المرحلة ومثل هذا لا يمكن أن يتم إذا ظن كل قطاع أنه المهيمن على اتجاهات الفرد وسلوكياته.. ولا يزال الأمل يراود كل مواطن غيور الا يزداد انفراط العقد بمرور الزمن والا ندع الفرصة لأحد أيا من كان أن يقول للحكومة: اذهبوا .. وقاتلوا .. إنا هنا قاعدون .. تلك إذن الطامة الكبرى.

# ٢ ـ ٣٨ عن وثيقة القرن الحادى والعشرين .. أريد أن أتحدث

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٩٨ صفحة ١٠)

نعم .. أنا مشتاق وعندى لهفة للحديث عن هذه الوثيقة التى أعدها السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء وهى فى رأيى جديرة بأن تلقى اهتمام كل المفكرين والباحثين باعتبارها سجلا للنوايا وإذا صح أن نقول فى بعض الأمور إنما الأعمال بالنيات .. فإن موضوع الوثيقة بالذات لا يزال ينتظر أن تتجه إليه نوايا الأمة كلها .. وهذا هو بيت القصيد.

وأعتقد أنه ليس من المفيد فحسب بل إنه من الضرورى أيضا أن تتجمع نوايا الأمة كلها للتصدى لقضايا المستقبل بحيث تتلاقى عندها الرؤى المختلفة والمتنوعة والمتشعبة للنقابات والهيئات والجمعيات والمؤسسات .. إلخ بمعنى أننا فى حاجة إلى أن تكون رؤيتنا للمستقبل رؤية مؤسسية .. إذ لا يكفى أن يكون لكل واحد فينا تصوره عن المستقبل بعيدا عن الاعتبارات المؤسسية التى لابد أن يستند إليها المسئولون فى اختراقهم للزمن.

فنحن لا نستطيع أن نغفل مثلا ما تقوله الوثيقة لنا من أن المساحة المعمورة لمصر ليست مساحة جامدة حديدية بل إنها قابلة للزيادة لكى تصبح عشرين فى المائة من المساحة الكلية على مدى السنوات القليلة القادمة. هنا لابد من فحص الجوانب المؤسسية والمساهمة فى إيجاد فكر مشترك لبلوغ هذه الغاية مؤسسيا.

ونحن أيضا لا نستطيع أن نتجاهل ما تقوله الوثيقة من أن الزراعة سوف تختلف وأن الصناعة أيضا سوف تختلف وأن المياه النادرة سوف يكون لها عائدها إذا ما تم توجيهها للصناعة .. وإذا ما تم توجيه الزراعة نحو المحاصيل الأقل عطشا للمياه وأن المسألة مسألة موازنة دقيقة بين الاستخدامات المختلفة .. سواء بين الصناعة والزراعة .. أو بين صور مختلفة من الاستخدامات داخل كل قطاع على حدة.

بمعنى أننا لم نعد ـ بعد صدور الوثيقة ووجودها حاليا بين أيدينا ـ لم نعد أمام ما كنا نظنه

معطيات مساحية مقدسة ولا توزيعات قطاعية مقدسة ولا تركيبات محصولية مقدسة .. فالوثيقة بوضعها الحالى ورغم أنها سجل للنوايا إلا أن ما تحتويه يقتضى من المفكرين والباحثين والعلماء اقتراح الصور المؤسسية اللازمة لحسن الاختيار بين عدد أو عديد من البدائل.

والوثيقة لا تزعم لنفسها أكثر مما تحمل أو تحتمل .. وهى لا تباهى ولا تتباهى بما هو ليس فى الامكان .. بل إنها لا تقفز فوق فكرة المؤسسية لتجميع نوايا الأمة .. ولا تتجاهل هذه الفكرة ولعل فيما قاله السيد رئيس الجمهورية فى الكلمة التى ألقاها يوم ١٩٩٧/١/٩ بمناسبة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد ما يؤيد هذا الاتجاه إذ أشار سيادته فى كلمته إلى أن مصر تدخل عصرا جديدا هو عصر الخروج من أسر الوادى الضيق (لاحظوا كلمة أسر) إلى رحاب مصر كلها. كما ألمح سيادته بوضوح إلى أن روح مصر الوثابة تدعو المصريين جميعا إلى الاحتشاد وراء مشروع قومى عملاق (يمكن) أن يكون مدخل مصر الصحيح إلى القرن الحادى والعشرين.

يضاف إلى ذلك ما جاء فى وثيقة رئيس الوزراء التى استهل سطورها بتأكيد مقولة السيد الرئيس باعتبارها أبلغ تعبير عن مهمة مصر كصانعة للمستقبل. ثم مضى سيادته ليؤكد أن الوثيقة وثيقة فكرية (صفحة ٢٠) وأن التحولات السريعة على المدى القصير تحول دون وضع قالب حاكم للمتغيرات أو برامج تفصيلية بتوقيتات وأرقام محددة .. وأن هذا العمل الفكرى يمكن أن تسترشد به الخطط التى تضعها الحكومة لتوجيه وتسيير العمل الاقتصادى والاجتماعى.. دون أن يحول ذلك أو يمنع من وضع خطط لشريحة زمنية معقولة على مدى عشرين عاما قابلة للتخطيط. كما أضاف سيادته أن الوثيقة تمزج بين انطلاقة الخطوط الفكرية العامة فى زمن مفتوح وبين الاعتبارات الواجب مراعاتها للتخطيط فى اطار زمنى محدد.

هنا تتأكد من جديد فكرة البعد المؤسسى لبناء المستقبل استرشادا بسجل النوايا - الذى هو الوثيقة - مع ما يستتبع ذلك من استيضاح الادوار المختلفة للقطاعات المختلفة لبلورة هذه النوايا لاتاحة الفرصة للتنوع وتعدد بدائل الاختيار.

والوثيقة تدعو إلى ذلك وتحض عليه المفكرين والمثقفين والعلماء والباحثين فهى تصف ما تحتويه بأنه ملامح رؤية مستقبلية ملك لأبناء المستقبل ذاتها - أى الوثيقة - لا تحجر على فكر ولا تصادر رأيا كما أنها تؤكد أن السلف (الذى هو نحن) لا يترك للخلف (أى الابناء والاحفاد والذرية عموما) مشكلات تستنزف منهم الفكر والجهد وتشدهم إلى الوراء بل يسلمونها إليهم بأفضل مما كانت.

وهنا قد يختلف البعض مع البعض حول حجم العبء الذى يمكن أن يتركه السلف للخلف.

والوثيقة لا تترك القارىء فى شك من أنها راعت أربعة عشر اعتبارا فى صياغتها وأنها تضمنت ستة عشر عنصرا هى فى الواقع مكونات الخطط القومية التى عودتنا وزارة التخطيط عليها .. ثم تنتهى الوثيقة بإبراز حرص الوثيقة على تنمية شمال مصر وجنوبها فى آن واحد.

هذا وقد تضمنت الاعتبارات التى راعتها الوثيقة ما يفيد أن دور الحكومة سوف ينصب (ولا أدرى إن كان سوف ينحصر أو يقتصر) أساسا على تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص للاضطلاع بالدور الأكبر فى تحقيق التنمية المنشودة من خلال استثماراته فى مختلف المجالات بما فى ذلك مشروعات البنية الأساسية من طرق ومطارات وموانىء ومحطات قوى .. على أن يقتصر دور الحكومة على القيام بالخدمات الأساسية ومشروعات البنية القومية الأساسية التى لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها أو لا يرغب فى ذلك مع بلورة ثقافة عامة تساعد على وصل ما انقطع من أعمال الرواد العظام من أمثال طلعت حرب وتحويل أجهزة الاعلام عن مواصلة التبشير بدور الحكومة كزارع أو صانع أو تاجر.

ولعل من بين أهم الاعتبارات التى أكدتها الوثيقة مسألة إفساح المجال لتصاعد حرية الرأى والتعبير والانتقال مرحلة بعد مرحلة وتجربة بعد تجربة إلى ديموقراطية راسخة الدعائم ثابتة الأركان مع إيجاد القدرة المجتمعية على استيعاب المستحدثات والدخول فى مجال صناعة الاتصالات وأجهزة الكومبيوتر وتكنولوجيا المعلومات بوصفها تدر قيمة مضافة هائلة تتضاءل إلى جانبها شتى المنتجات الأخرى.

ثم لا تنسى الوثيقة أن تضيف بوضوح شديد إلى ضرورة أن يكون هناك إيمان عميق بالقانون يجعل الالتزام به عملا طوعيا لا خضوعا قهريا وضرورة إرساء قاعدة القبول المتبادل بين القانون والناس بحيث يلتزمون به عن رضا واقتناع.

ثم لا تنسى الوثيقة أن تؤكد دور المجتمع المدنى وأن تنفى عن الحكومة أن تكون مؤسسة خيرية رغم أهمية دورها فى الحفاظ على التوازن الاجتماعى.

تلك هى روح الوثيقة أو بعض منها مما اندرج فيها ضمن القسم الأول منها الذى تجمعت تحته الاتجاهات العامة ووصلت بنا إلى صفحة ستين من ١٨٦ صفحة.

ثم جاءت بعد ذلك ملامح استراتيجية التنمية .. التى أرجو أن تكون موضوع مقال آخر.. ولو بعد حين.

## ٢ – ٣٩ عن وثيقة القرن الـ ٢١ نواصل الحديث

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٣ صفحة ١٠)

وقفت فى المرة الماضية (الأهرام ١٩٩٨/٨/١٥) عند صفحة ٦٠ من الوثيقة البالغ حجمها ١٨٦ صفحة بوعد للعودة الى مواصلة الحديث عن هذه الوثيقة مرة أخرى بدءا بالقسم الثانى من اقسامها الثلاثة ولكن بعد الاشارة الى العناوين العريضة التى تضمنها القسم الأول متضمنا الاتجاهات العامة متمثلة فى تأكيد الدور الاقليمى لمصر - والدور الاجتماعى للدولة - ودور المجتمع المدنى، وانبعاث الإرادة الوطنية، وتواصل النهضة، والتنوع الفكرى، وسياج القانون، ومحورية النشاط الخاص، والتنمية البشرية، والتحول الى مجتمع معرفى، والخروج من القوالب الجامدة وصون البيئة، وثقافة صون المياه، والخروج من الوادى القديم.

وقد يحلو للبعض - وأنا منهم - ان يتساءل عما إذا كانت هذه العناوين الأربعة عشر يمكن ان تمثل التزاما من جانب الحكومة إزاء المواطنين أو إلزاما لنا نحن المواطنين ازاء الحكومة أو بعبارة اخرى ما إذا كانت الوثيقة تصلح عقدا بين الشعب والحكومة. والعقد كما يقولون شريعة المتعاقدين، وعلى كل حال فهذا مجرد تصور.. أو تساؤل قد يحلو للبعض ان يطرحه. أما القسم الثانى من الوثيقة فإنه يضم ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ تحت ستة عشر عنوانا تبدو فى ظاهرها اشبه بالعناوين التى اعتدناها فى خطط وزارة التخطيط متضمنة كل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت سلعية أو خدمية متمثلة فى الزراعة والصناعة والكهرباء والبترول والنقل والتجارة.. كما تتمثل أيضا فى السياحة والاسكان والتعليم والموارد البشرية والصحة والعدل والاعلام والثقافة والرعاية الدينية والرعاية الاجتماعية.

ثم تتناول الوثيقة فى قسمها الثالث موضوع الخروج من الوادى بدءا بالمقدمة ثم تنمية شمال مصر ثم تنمية جنوب مصر وتختتم الوثيقة صفحاتها ببعض الخرائط.

ويعنينا هنا أن نلتقط الخيط من بداية القسم الثانى الذى يشيد بأهمية الخطط الثلاث الخمسية الماضية (١٩٨٢ - ١٩٨٧)، (١٩٨٧ - ١٩٩٢) ، (١٩٩٢ - ١٩٩٧) كقوى ركيزة للانطلاق باستراتيجية التنمية الى الامام عبر قنوات الخطط الخمسية الأربع التى سوف تليها وهى (١٩٩٧ - ٢٠٠٢)، (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧)، (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)، (٢٠١٢ - ٢٠١٧) باعتبار ما تم إحرازه تحت ظل

الخطط الخمسية الثلاث السابقة من قدر معقول من التقدم فى تفكيك البنية القديمة واعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى وإصلاح مؤشرات الاقتصاد الكلى، مما سوف يجعل فى امكان البلاد أن تتجه الى إقامة اقتصاد تصديرى يعمل وفق قواعد السوق الحرة.

بل إن الوثيقة تصف هذه الخطط الخمسية الثلاث الماضية بأنها كانت تمهيدا ضروريا على مدى خمس عشرة سنة لبلورة طموحات كانت بالأمس القريب محض أمنيات وذكرت من بين هذه الأمنيات التى تبلورت كطموحات:

١ـ توليد فرص عمل تستوعب الوافدين الى سوق العمل وتجفيف منابع البطالة فى نهاية الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢).

٢ـ ايجاد قنوات اتصال وتفاعل بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى.

٣ـ اقامة علاقة مشاركة قائمة على التفاهم والثقة بين الحكومة والقطاع الخاص.

٤ـ توفير منتج مصرى يخضع لقواعد جودة عالمية ويفتح لنفسه مسالك الى أسواق غير تقليدية فى اطار منافسة قوية بل وحصول الاقتصاد المصرى على شهادات عالمية بالملاءمة وامتياز بيئة الاستثمار ودخول مصر عالم الأعمال بعد ازالة العديد من المعوقات.

أما الخطط الخمسية الأربع القادمة فإن الوثيقة تتوقع منها تحقيق حزمة من الأهداف اجملتها الوثيقة فيما يلى:

١ـ توسيع الحيز المعمور من ٥,٥ فى المائة الى ٢٥ فى المائة من مساحة مصر لتوسيع رحاب التنمية وفتح مناطق غنية بالموارد الطبيعية.

٢ـ الارتقاء بمعدلات النمو الحقيقى من ٤,٨ فى المائة سنويا الى نحو ٦,٨ فى المائة سنويا، وذلك فى أولى الخطط الأربع المقبلة، ثم الى ٧,٦ فى المائة سنويا فى الخطط الثلاث التالية بلا تعديل ولا تبديل ولا تغيير.

٣ـ الارتقاء بالناتج المحلى الاجمالى من حوالى ٢٥٧ مليار جنيه فى بداية الخطة الأولى الى ١١٠٠ مليار جنيه فى نهاية الخطة الخمسية الأخيرة.

ويمكن تلخيص هذه الحزمة من الأهداف على النحو التالى:

١ـ نسبة مساحة المعمور الى المساحة الكلية ـ ٥,٥٪ عام ١٩٩٧تصبح ٢٥٪ عام ٢٠١٧.

٢ـ معدل النمو السنوى الحقيقى ـ ٤,٨٪ عام ١٩٩٧يصبح ٧,٦٪ عام ٢٠١٧

٣ـ الناتج المحلى الاجمالى (مليارات الجنيهات) تصبح ٢٥٧,٠٠ عام ١٩٩٧يصبح ١١٠٠ عام ٢٠١٧.

٤ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بالجنيه) ٤٢٧٠ عام ١٩٩٧ ـ ١٣٧٥٠ عام ٢٠١٧.

وتتباهى الوثيقة. ونرجو أن يبلغ هذا التباهى محله، بأن التنمية الشاملة لغاية عام ٢٠١٧ قد استكملت أدواتها وانها هيأت المناخ الصالح للاستثمارات الخارجية التى سوف يتم اللجوء اليها كأحد مصادر التمويل لسد فجوة تقدرها الوثيقة بحوالى ٥ فى المائة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحلية المتاحة.

فتحقيق هذه الأهداف يتطلب استثمارات تقدرها الوثيقة بما لا يقل عن مائة مليار جنيه سنوياً لمدة عشرين عاما بما يمثل نسبة لا تقل عن ٢٥ فى المائة سنويا من الناتج المحلى الاجمالى.. وفى تقديرنا انها قطعا نسبة عالية.

ذلك أنه من الممكن أن نتصور ان هذه النسبة وهى لا شك تمثل متوسطاً مأمولا للسنوات العشرين ستكون أعلى من ذلك فى بداية الأعوام العشرين ثم تأخذ، كما نرجو، فى التناقص كلما اقتربنا من نهاية هذه الأعوام العشرين، بمعنى انه إذا كانت مائة مليار جنيه (وهى أيضا متوسط) سوف تمثل أربعين فى المائة تقريباً من حجم الناتج المحلى الاجمالى (٢٥٧ مليار جنيه فى بداية المدة) فإنها لن تمثل سوى عشرة فى المائة تقريبا من حجم الناتج المحلى الاجمالى (١١٠٠ مليار جنيه فى نهاية المدة) هذا طبعا مجرد تبسيط لتفسير معنى المائة مليار دولار وعبئها على ناتج محلى اجمالى آخذ فى الازدياد من ٢٥٠ الى ٥٠٠ الى ٧٥٠.. الخ مليار جنيه.

ولكنه على كل حال عبء ثقيل لابد أن لدى الحكومة أسبابها للتمسك به، ولابد ان لدى الحكومة اساليبها ووسائلها فى تحقيقه وضمان استمراره واستقراره كحجم استثمارى مطلوب فى المتوسط يمكن أن يكون مائة مليار دولار فى بعض السنوات عن كل سنة ويمكن أن يكون أقل أو أكثر فى كل سنة من السنوات الأخرى.

ومناط الحكم فى مدى ضخامة الاستثمارات المطلوبة يرتبط عادة بطبيعة المشروعات المطروحة أو المرتقبة وتوزيعاتها بين القطاعات التى تتفاوت احتياجاتها الاستثمارية عند الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء.

ومن هنا تبدو أهمية الوقوف على نوايا الوثيقة فيما يتعلق بكل قطاع على حدة.. وهو أمر يقتضى تعمقا لا يحسنه ولا يتقنه إلا المتخصصون فى كل قطاع من هذه القطاعات المختارة.. نستطيع من خلاله ان ندرك حجم الاعباء المتوقعة.. التى يتعين على جيل الالفينات ان يتحملها على مدى عقدين من الزمان لغاية عام ٢٠١٧.. ولعلهم بعون الله قادرون.

## ٢-٤٠ عن وثيقة القرن الحادى والعشرين.. مازلت أتحدث

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢١ صفحة ١٠ )

استكمالا للمقال المنشور الأسبوع الماضى نستكمل الحديث عن وثيقة القرن ال ٢١ التى قدمها الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء وتنتقل الوثيقة فى القسم الثانى منها بعد سرد الاتجاهات العامة لدخول مصر للقرن الحادى والعشرين بعد عرض الأهداف بالتفصيل الذى سبق أن ذكرناه، ننتقل الى تناول الاستراتيجيات القطاعية المزمع اتباعها خلال الخطط الأربع التالية للخطط الثلاث التى انتهت فى عام ١٩٩٧. وتطرح الوثيقة أولا ملامح الاستراتيجية الزراعية، وذلك فى صورة معدل نمو حقيقى يدور حول ٤٪ سنوياً ثم فى شكل تركيب محصولى لا يتعارض مع الموارد المائية المتاحة ولا يتمرد عليها حالياً أو مستقبلاً.

ولعل هذا التواؤم المقصود والمطلوب بين الزراعة والمياه هو الذى حدا بالوثيقة الى تحديد مساحة زراعة الارز بما لا يزيد على مليون فدان وتحديد مساحة زراعة القطن بما لا يقل عن ٩٠٠ ألف فدان فى بداية الخطة الخمسية أى فى عام ١٩٩٧بحيث تتناقص مساحة زراعة الأرز فى عام ٢٠٠٢ الى حوالى ٩٠٠ ألف فدان.

ويقترن باستراتيجية التنمية الزراعية استراتيجية أخرى لتنمية الموارد المائية إذ تقول الوثيقة إن المستهدف هو زيادة حجم الموارد المائية من ٦٢,٩ مليار متر مكعب فى السنة الى ٧٤,٦ مليار متر مكعب فى السنة أى بزيادة قدرها ١٠,٧ مليار متر مكعب يتم استخدام عشرة مليارات متر مكعب منها ويتبقى ٠,٧ مليار متر مكعب فى نهاية عام ٢٠٠٢.

هذه المليارات العشرة من الأمتار المكعبة من المياه سوف يتم توجيه حوالى تسعة مليارات منها لاستصلاح ١,٥ مليون فدان بكل من الوادى القديم والجديد بجانب الوفاء بالاغراض الأخرى غير الزراعية.

وابتداء من عام ٢٠٠٢ وخلال تنفيذ الخطط الخمسية الثلاث التالية لغاية نهاية عام ٢٠١٧ ستكون الموارد المائية قد زادت بنحو ١٢,٥ مليار متر مكعب بما فيها ٠,٧ مليار متر مكعب التى سبق توفيرها عند سنة ٢٠٠٢. وهذا القدر من المياه البالغ حجمه ١٢,٥ مليار متر مكعب بخلاف مياه الامطار والسيول سوف يكفى لاضافة ١,٩ مليون فدان اخرى كما سوف يكفى لمواجهة

الاحتياجات الاضافية للشرب والصناعة.

ولكيلا يضيع منا الطريق وتتوه منا المعانى يحسن بنا أن نتذكر اننا حتى عام ١٩٩٧ كان حجم مواردنا المائية ٦٣,٩ مليار متر مكعب جاء تفصيلها فى الوثيقة على النحو التالى:

مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ٣,٧ و المياه الجوفية (الوادى والدلتا) ٤,١ و المياه الجوفية العميقة ٠,٦ مليار متر مكعب.

ويتم استخدام هذه الموارد بتوجيه ٥٥,١ مليار متر مكعب الى الزراعة والباقى وقدره ٨,٨ مليار متر مكعب للوفاء بحاجة الصناعة ومياه الشرب.

أى ان النية متجهة حتى نهاية عام ٢٠١٧ الى استصلاح ٣,٤ مليون فدان (١,٥ مليون حتى نهاية ٢٠٠٢ بتوافر ١٠,٧ مليار متر مكعب اضافى ثم ١,٩ مليون فدان على مدى الخطط الثلاث التالية بتوافر ١٢,٥ مليار متر مكعب حتى نهاية ٢٠١٧).

ولما كانت هناك أراض أخرى قابلة للزراعة لا تقل عن ثمانية ملايين فدان حسب الحصر والدراسات المتاحة حاليا. كما تقول الوثيقة. ومادمنا سوف نستصلح منها ٣,٤ مليون فدان على النحو المبين اعلاه، فإن معنى ذلك انه سوف يتبقى فى مصر ما قدره ٤,٦ مليون فدان بدون استغلال وقابلة للاستغلال بعد عام ٢٠١٧.

فإذا نحن انتقلنا من استعراض الاستراتيجية الزراعية الى استعراض الاستراتيجية الصناعية فإننا سوف نرى من الوثيقة ان معدل النمو المستهدف للصناعة هو حوالى ٩٪ على الأقل.

خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢) ترتفع تدريجيا الى ١١٪ (فى المتوسط سنويا) فى عام ٢٠١٧.

وتشيد الوثيقة بالاثار المتوقعة من وراء استراتيجية التنمية الصناعية المأمولة من حيث إنها أكثر القطاعات قدرة على ايجاد فرص عمل للقوى العاملة ومن حيث تحقيق القدر الأعظم من التنمية الاقتصادية ومن حيث تعظيم القيمة المضافة بالتعميق المستمر للتصنيع المحلى.

ومعنى ذلك ان الوثيقة لا ترى أى تناقض بين مواكبة الارتقاء التكنولوجى وقدرة الصناعة على الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة، وبين زيادة فرص العمل للقوى العاملة، وثانيا من المخطط أن تسير كل منهما فى طريق لا يتقاطعان حتى لا يفسد اتجاه احدهما اتجاه الآخر، وهذا أمر يقتضى منا شيئا من التركيز على تحديد الأنشطة التى تستوعب عمالة أكبر والأنشطة التى تقتضى تكنولوجيا أكثر حتى نحقق ما ارتآه الوثيقة فى الصناعة من انها أكثر القطاعات قدرة على ايجاد فرص عمل للقوى العاملة، كما سبق أن ذكرنا وأكثر قدرة على الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة(!).

وتشير الوثيقة الى اعتزام التنمية الصناعية مضاعفة الانتاج من السكر (لا من قصب السكر ولكن من البنجر وهذا امر محمود) وزيادة انتاج الاسمنت والحديد والصلب بأربعة امثال الطاقة القائمة الآن ومضاعفة انتاج الأسمدة الأزوتية ودعم أنشطة التعدين، ولكن الوثيقة لا توضح لنا ما إذا كانت هذه الزيادات مطلوبة أو انها مجرد تحريك لطاقات دفينة عاطلة أو معطلة، ومن ثم يعز علينا أن تظل كذلك وعلى ذلك لابد من تشغيلها حتى لو انتجت ما لالزوم له.. أو ما لا جودة فيه بمعايير الانتاج والاستخدام العالمية فى عصر العولة، ومقاييس الجودة الصارمة، والوثيقة لاتزال تحتمل أن يكون للحديث عنها بقية.

وليس لمثلى أن يتجاسر على الحديث عن النواحى الفنية التى تصل لطموحات الوثيقة فى الزراعة والصناعة والقطاعات السلعية والخدمية الاخرى لغاية عام ٢٠١٧ فأنا واثق بحكم علاقتى منذ أواخر الخمسينات ببواكير العمل الجاد لاعداد الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩/١٩٦٠ - ١٩٦٤/١٩٦٥ وما حدث بعدها من تواصل جهود كرام العاملين فى اعداد الخطط المتتالية بعد ذلك تحت قيادات اعرفها وتعرفنى وأشهد لها بالكفاءة والجدية والاخلاص والفضل العظيم.. أقول أنا واثق من أن هذه الطموحات قد بناها كتاب الوثيقة على أساس دراسات تفصيلية لمشاريع معينة فى قطاعات محددة مما يصعب معها - لمثلى على الأقل - استبعادها أو حتى مجرد التهوين من شأنها خصوصا ان الوثيقة - وقد أكدنا على ذلك فى كل ماسبق ان كتبناه - لا تدعى لنفسها أنها خطة ولا تزعم لنفسها انها مذكرة تفسيرية أو تنفيذية ولكنها قطعا تمثل رؤية للمرامى التى ينوى كل قطاع أو سوف يحاول كل قطاع ان يصل اليه فى اطار الشروح التى جادت بها الوثيقة على قرائها مما جعلها - كما سبق أن وصفتها - سجلا للنيات. فقطاع الكهرباء مثلاً الذى يحقق فائضاً قدره ٣ مليارات ك. و. س عام ١٩٩٨ تقول الوثيقة إنه سوف يحقق فائضاً قدره ٤٠ مليار ك. و. س فى عام ٢٠١٧ وسوف يصدر الى الدول العربية المجاورة ودول أوروبا، وقطاع البترول تدعو الوثيقة الى تعظيم دوره المحورى باعتباره مصدرا من المصادر المهمة للدخل القومى والنقد الأجنبى وايجاد فرص عمل جديدة.

وقطاع النقل والمواصلات تصفه الوثيقة بانه من أهم القطاعات اللازمة للتوسع فى رحاب التنمية ارضا وبحرا وجوا ويلزم دعمه بما يكفل توفير شبكة المحاور الرئيسية للطرق لربط المناطق المختلفة داخل مصر ومد المحاور الرئيسية شرقاً وغرباً وجنوبا لربط مصر بالدول والمناطق المجاورة فضلا عن توسيع الطرق وانشاء الكبارى وتجديد السكك الحديدية، وربط المدن الجديدة بالخطوط الرئيسية المعمورة وتطوير النقل الجوى. وغير ذلك كثير.

وتظل الوثيقة تسترسل فى سرد طموحاتها فى كل القطاعات الاخرى سلعية كانت أو خدمية بلا استثناء.. فالأهداف طموحة فى السياحة طموحها فى قطاع التجارة طموحها فى قطاع الاسكان والمرافق والمدن الجديدة وكذلك فى التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا والموارد البشرية والقوى العاملة والصحة والسكان والعدل والامن الداخلى والاعلام والثقافة والرعاية الدينية والرعاية الاجتماعية وكلها قطعا طموحات محمودة وان كانت غير محسوبة وغير محدودة لا لتهاون أحد فى حسابها ولكن لأن بعضها غير قابل للحساب بطبيعته ومن ثم غير قابل للتقدير الكمى مستقبلا.. ومن هنا تتغلب التعبيرات الوصفية والنوعية على التعبيرات الكمية.. وتعلو الأكف بالدعاء لصدق النية وصحة العزم وان تأخذ الأعمال طريقها الى الامام لا الى الخلف ونحو التقدم.. لا نحو التخلف ولعلنا نستطيع أن نعود الى الوثيقة مرة أخرى فى مقال قادم.

# ٢-٤١ وثيقة القرن الـ ٢١ .. والخروج من الوادى القديم

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٨ صفحة ١٠ )

**أنا إن أردت أن أقفز فوق بعض ما جادت به الوثيقة من تفاصيل قطاعية اكتفاء بما ذكرته عن بعضها كمثال .. فانني فيما سوف أقفز عليه مكره ... لا بطل.**

**ذلك لأن لكل قطاع من القطاعات فرسانه وخبراءه .. وكل واحد منهم لا شك أقدر منى على أن يدلوا بدلوهم حول ما جاء فى الوثيقة من آمال وطموحات وأفكار ونوايا كل فيما يخصه .. فهذه أمور لا يقوى على تناولها إلا أهل القطاع أنفسهم وهم قطعا على ذلك قادرون. ولعلهم إن شاء الله فاعلون.**

**وهم حين يفعلون - إذا فعلوا - سوف يساعدون الحكومة ولا شك على تثبيت كل ما هو ممكن وتعديل بعض ما لا يمكن وبعض ما هو مستحيل من كل قطاع من القطاعات.**

**لذلك - وعلى كره منى - لابد أن أقفز فوق كل المفارقات القطاعية لكى أصل إلى القسم الثالث والأخير من الوثيقة الذى اختص بفكرة الخروج من الوادى .. وقد تفرع عن هذا القسم الثالث وعنوانه بابان أحدهما بعنوان تنمية شمال مصر والآخر بعنوان تنمية جنوب مصر.**

**ولا أحسبنى فى حاجة إلى مناقشة دواعى الخروج من الوادى القديم فقد عبرت الوثيقة عن هذه الدواعى ببلاغة رقمية ملحوظة إذ ذكرت (صفحة ١٢٧) أن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية قد انخفض من فدان كامل فى بداية القرن الماضى . إلى ٤و٠ فدان فى بداية القرن الحاضر إلى ٣و٠ فدان فى منتصف هذا القرن إلى**

١٣و٠ فدان فى الوقت الراهن (والوثيقة مؤرخة ١٥ مارس ١٩٩٧).

كما أن نصيب الفرد من المساحة المأهولة قد انخفض من ٤و١ فدان فى بداية القرن الماضى إلى ٦و٠ فدان فى بداية القرن الحالى إلى ٤و٠ فدان فى منتصف هذا القرن إلى ٢١و٠ فدان فى الوقت الراهن.

ليس هذا فحسب بل إن الوثيقة قد أضافت أن الخروج من الوادى ليس مجرد اختيار بل إنه مسألة حياة وهذا أمر لا يمكن أن يكون عليه خلاف فلقد طال الزمن الذى صبرنا فيه على البقاء داخل ٥.٥ فى المائة من أرض مصر .. وكانت كل حكومة فى مصر .. تنعى على شعب مصر تزايده وتطلب منه صراحة وضمنا أن يدرك وأن يعى أن هذه المساحة الضيقة مقدسة لا مساومة فيها.

أما أن تأتى الوثيقة وتقول بغير هذا وتهتك قدسية هذه النسبة الضئيلة ثم تبشر بإتاحة ربع مليون كيلو متر مربع للإفراج عن شعب مصر من أسر الخمسة فى المائة من أرضها .. فهذا أمر لابد من تسجيله بعد أن بح صوتنا فى المناداة.. بضرورة زيادة مساحة المعمور فى مصر من المساحة الاجمالية التى تبلغ مساحتها مليونا كاملا من الكليومترات المربعة.

أخيرا اكتشفت إحدى حكومات مصر أننا كنا أسرى .. وأن الإفراج عنا (بعد مضى أكثر من ربع المدة !!) أصبح ضرورة «ومسألة حياة لا لجيلنا وحده ولكن للأجيال القادمة أيضا» (صفحة ١٢٨).

بل ان السيد الرئيس حسنى مبارك الذى كثيرا ما ندد وتندر بالزيادة السكانية ما لبث أن أكد فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر ١٩٩٦ «ضرورة الخروج إلى شرق الوادى وغربه (واستغلال) تلك المساحات الهائلة من أرض مصر التى تمثل رصيدا معطلا وتفتح الآفاق أمام الشعب كى نخرج من الحيز الضيق إلى رحاب أوسع يتمثل فى خريطة عمرانية جديدة تنشر الحياة خارج حدود الوادى إلى امتداد مساحة مصر كلها».. ثم استطرد السيد الرئيس لكى يؤكد على جعل

«الانتشار المخطط والمنظم للسكان فى كل ربوع البلاد أمرا لا بديل عنه» كما تستطرد الوثيقة فى التأكيد أن «البقاء حتى الاختناق فى الوادى وتخومه أمر له عواقبه الوخيمة المصاحبة للزحام فى المسكن والمدرسة والمستشفى والطريق والمواصلات، بل حتى فى النوادى وأماكن الترفيه، ذلك الزحام الذى يؤدى إلى تدهور شامل وتدريجى فى مرافق المدن وفقدها لرونقها الحضارى، ويجعل الجهود المبذولة فى النظافة والتجميل ومكافحة التلوث حرثا فى بحر، فضلا عن خروج المصرى من طبيعته السمحة وتحوله إلى العدوانية».

بل إن الوثيقة تستنكر استنكارا صارخا (صفحة ١٥٤) اكتفاء مصر بأن تعمل وتنمو فى إطار الوادى القديم وحده تاركة ٩٥ فى المائة من مساحتها رصيدا معطلا. ليس من الغريب إذن أن نحرص على الخروج من الوادى القديم وأن يكون طلاقنا لما قلناه فى الماضى عن ضيق المعمور والمأهول طلاقا بائنا لا رجعة فيه مادامت بين أيدينا وثيقة حكومية تؤكد لنا عكس ذلك .. إذا نحن لبينا الدعوة إلى الخروج من الوادى القديم.

ولكن الخروج من الوادى القديم (شأنه شأن الدخول إلى القرن الحادى والعشرين) ليس بالأمر السهل البسيط. فليس للوادى القديم باب نخرج منه، وليس للقرن الحادى والعشرين باب ندخل منه.. كسائر ما نعرفه من أبواب فى بيوتنا ومبانينا.

ذلك لأن الأبواب فى بيوتنا يكفينا لها مفاتيح نديرها يمينا أو يسارا فى ثقب الباب أو مزلاج نزيحه فينزلق يمينا أو يسارا.. أو قد ندفع الباب بيد حازمة أو بقدم واثقة، فإذا به ينفرج مفتوحاً ويصبح ما وراءه مكشوفا ومفضوحا. ولكن الخروج من الوادى أو حتى الدخول إلى القرن الحادى والعشرين مسألة مختلفة تماما، ذلك لأن بيننا وبين ما نريد أن نخرج منه أو أن ندخل إليه حجابا حاجزاً اسمه «المجهول».

والمجهول يحتاج إلى ثقافة وفكر ودراية وعلم .. أولا لكى نتصوره ونتخيله وثانيا

لكى نتعامل معه قبل وقوعه وكل ذلك له مقتضياته ومتطلباته وضروراته التى لابد من الإعداد لها والاستعداد بها. من بين المقتضيات مثلا شىء اسمه الصلاحية فليس كل من يسكن الوادى القديم يصلح للخروج منه إلى موقع آخر .. والصالحون منهم للخروج لابد أن يطمئنوا سلفا إلى صلاحية الموقع الآخر لاستقبالهم، فإذا أضفنا إلى ذلك أن صلاحية الخروج وصلاحية مكان الاستقبال لاستقبالهم .. لا يعنى بالضرورة صلاحية هذا أو ذاك للاستقرار والاستيطان فى مكان غير المكان وزمان غير الزمان.

وعلى ذلك فإن عملية الخروج من الوادى سوف تتحول فى أيدينا رضينا بذلك أم كرهنا إلى عملية فرز وانتقاء وجذب واغراء .. وإلا فإن جهود العمل على الخروج من الوادى القديم قد تذهب هباء فى هباء وتصبح هراء .. وهذا ما لا يرجوه أحد لا فى الأرض ولا فى السماء وفى المقال القادم سوف يكون لنا لقاء.

# ٢-٤٢ وثيقة القرن الحادى والعشرين.. كلمة أخيرة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩٨ صفحة ١٠)

أحسبنى فيما سبق أن كتبته قد توصلت ـ ولكن فى كلمات ملمومة ـ إلى أن مسألة الخروج من الوادى القديم لا يمكن ولا يصح أن تكون مسألة ترحيل بل لابد أن تكون مسألة جذب وإغراء على الرحيل.

وأظننى أيضا قد أوضحت أن المسألة تقتضى الانتقاء بعد الفرز والتصنيف .. انتقاء البشر الذين نريدهم (والذين هم أيضا يريدون) أن يخرجوا من الوادى القديم بغير رجعة إلا ربما لزيارة أو سياحة .. أو ما إلى ذلك.

وأوضحنا فى كلمات قليلة ولكنها كلمات واضحة على ما أظن أن الناس الذين نريدهم أن يخرجوا من هذا الوادى القديم ليسوا نوعية واحدة فمنهم الذكور ومنهم الاناث .. ومنهم المتزوج وغير المتزوج ومن بين غير المتزوجين من قد يكون أعزب أو أرمل أو مطلقا .. وقد يعول وقد لا يعول .. ومن بين المتزوجين من قد يكون حديث الزواج أو ربما بلغ زواجه وبلغ به الزواج أرذل العمر تكدست خلاله على رأسه الهموم والآلام والأمراض والآثام وتعددت ولاداته.. وتفاوتت أعمار أبنائه فمنهم من هو فى سن الرضاعة .. ومنهم من هو فى سن الحضانة ومنهم من هو فى سن التعليم فى هذه المرحلة من التعليم أو تلك .. ومنهم من هو مستقر .. ومنهم من هو مستقل .. ومنهم من هو فى سكن مريح ومنهم من هو فى سكن متعب .. ومنهم من لا سكن له ولا مأوى .. ولا حتى فى أحواش المقابر وساحات الشهداء .. ثم أن بينهم من يعمل .. وبينهم من لم يعمل .. ومن بينهم من كان يعمل وأصبح لا يعمل ومنهم

من لا يريد أن يعمل ... إلخ .. إلخ.

هذه التشكيلة لابد لها من فرز .. فى ضوء احتياجات المكان الذى نريدهم أن يخرجوا إليه.. وهو مكان لابد من إعداده لا لكى يصلح فيه الاستثمار فحسب بل لكى يصلح فيه سكنى البشر القادمين من وادينا القديم إلى غير رجعة.

فإذا نحن انتقينا حديثى الزواج فى القطفة الأولى ربما أفسحنا بذلك لأنفسنا المجال لكى نعمل على توفير فرص التعليم إلى ما بعد توطينهم بثلاث سنوات أو أربع .. وهذا طبعا تأجيل مؤقت لا يمكن أن يكون قاعدة أبدية.

والأفضل طبعا أن تتوافر فى هذه المجتمعات الجديدة كل أسباب العيش والحياة إذ لابد من التعليم ولو بعد حين .. ولكن الذى لا يمكن تأجيله هى وسائل العلاج وأسبابه ومقوماته من أطباء وممرضين وصيادلة بل قد نحتاج فى هذه المساحات الشاسعة إلى مركز علاجى واحد أو مراكز قليلة يتم استدعاء الأطباء منها إلى مواقع المرضى بالطائرة بنظام الطبيب الطائر Flying Doctor المعمول به فى الأماكن ذات الأطراف المترامية فى استراليا مثلا ... ولكن لعل لدى أطبائنا رؤى إبداعية أخرى.

كما أنه لابد من برنامج إسكان سابق على التوطن وليس لاحقا له لكى يذهب المغادر من الوادى القديم إلى حيث يعلم أنه سوف يستقر ويستمر .. لا إلى حيث لا مكان له يقيم فيه هو وزوجه ناهيك عما إذا كنا سوف نقرر استقبالهم كآباء وأمهات بأطفالهم وعندها يأتى التعليم أيضا فى المقدمة.

ولست أريد أن يتصور أحد أننى أطلب من الحكومة - وحدها - الاعداد لاستقبال الخارجين من الوادى القديم بالاستعداد بكل هذه الخدمات وتجهيزها سلفا بل إننى أنادى - ولطالما ناديت حتى فى عصر التخطيط والشمولية - بضرورة أن تكون الاستثمارات والمشاريع الوافدة إلى هذه الأماكن الجديدة فى شكل «بقجة» أى Package لا تقتصر على إنشاء المصنع أو الحقل أو المزرعة فقط بل لابد أن تشمل

ضمن مخصصاتها إنشاء المسكن والمستشفى والمدرسة على نفقة صاحب العمل أو صاحب رأس المال نفسه.

ذلك لأننا نريد من الذين يخرجون من الوادى القديم أن يعتادوا من البداية على الاستقرار لا على الخروج والعودة كل أسبوع أو كل شهر أو حتى كل ثلاثة شهور.. لا بل نريدهم أن يستقروا فى الوادى الجديد والمدن الجديدة استقرار أهل المحافظات الأخرى القائمة حاليا بالفعل فيكون شأنهم شأن أهل الاسكندرية وأهل المنصورة .. وأهل أسيوط وأهل أسوان يزورون ويزارون بين الحين والحين لكنهم لا يتزحزحون عن بلادهم .. وهذا أمل لابد أن نسعى إليه .. ولن يتحقق إلا إذا تشبث الراحلون عن الوادى القديم بالمواقع الجديدة التى سوف ينتقلون إليها.

كل هذا يجب أن نحرص على تأكيده .. ذلك لأن الوثيقة وإن كانت قد عبرت تعبيرا مباشرا عن أهداف التخطيط والانتاج واتجاهاته .. إلا أنها لم تفصح بنفس الوضوح عن اتجاهات البشر ومسالكهم .. إلى حيث يراد لهم أن يتوجهوا بعد انتقاء الصالح منهم للتوجه إلى تلك الأماكن عمريا وأسريا ومهنيا وتعليميا وصحيا إلى آخر قائمة الأوصاف والمعايير خصوصا وأن الوثيقة حين تتحدث عن تنمية جنوب مصر تؤكد بوضوح شديد أنها لا تضيف أرضا جديدة (فحسب) وأنها لا تصنع مشروع نهضة حضارية (فحسب) وأنها لا تخلق أداة لإعادة التوازن إلى الخريطة المصرية سكانيا وعمرانيا واقتصاديا وأمنيا (فحسب) بل إنها تسعى إلى خلق مجال فسيح للبناء والتنظيم والاستثمار، تتاح فيه للمستثمرين التيسيرات المتمثلة فى إعفاءات ضريبية واطلاق حرية القطاع الخاص مصريا وعربيا وأجنبيا فى شتى أنواع الأنشطة الانتاجية والمرافق إلى جانب منح مزايا للعاملين فى المنطقة الجديدة وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة على أسس تخطيطية صحية ومثالية من حيث تشييد المساكن والمستشفيات ووحدات العمل بما يتلاءم مع الطبيعة المناخية للمنطقة.

وأحسب أن الوثيقة لا تنفى عن هؤلاء المستثمرين الذين سوف يحصلون على كل

هذه المزايا أن يساعدوا على إعادة التوازن (بأنفسهم) إلى الخريطة المصرية سكانيا وعمرانيا واقتصاديا وأمنيا بأن تحتوى «بقجة» استثماراتهم على المساكن والمدارس والمستشفيات حرصا على تحصيل الموارد البشرية المصرية من التدهور والاهتراء.

وليس فى هذا أى بدعة أو تعسف لأن توسيع الرقعة المأهولة لن يكون له أى معنى إلا إذا استوطنها البشر وهذا التوطن لن يتم بكفاءة إلا إذا أزيحت عن طريقه كل أنواع القلق الذى ينتاب البشر من جراء نقص فرص التعليم والعلاج ناهيك عن التشرد بلا سكن .. فكل هذه المقومات ضرورات حتمية للتوطن.

يضاف إلى هذا أن الوثيقة تتوخى من بين ما تتوخاه القضاء على الهجرة من بعض محافظات الجنوب واجتذاب مزيد من العمالة والسكان من خارجها (صفحات ١٧٨ ـ ١٧٩).

يبقى أن أعترف بأننى كتبت هذه المقالات الخمس بتشجيع من الوثيقة نفسها التى نصت فى آخر صفحة منها (ص ١٨٦) على أن ما تضمنته لا يعدو أن يكون ملامح رؤية مستقبلية لا تحجر على فكر ولا تصادر رأيا لأنها ملك لابناء المستقبل الذين ناشدتهم هذه الوثيقة أن يؤدوا الأمانة كى تتواصل مراحل ارتقاء مصر جيلا بعد جيل .. فبهذا وحده تكون هذه الوثيقة قد حققت أغراضها.

# ٢-٤٣ توشكى..والوصايا العشر

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٧ صفحة ١٠ )

المقالات الأربع التى نشرتها لى الأهرام عن توشكى (١٠ مارس و٢٧ مارس و ١٠ أبريل و٣ مايو ١٩٩٨) والمقالات الخمس التى نشرتها لى الأهرام عن وثيقة رئيس الوزراء عن القرن الحادى والعشرين (١٥ أغسطس و١٣ سبتمبر و٢١ سبتمبر و٢٨ سبتمبر و٣١ أكتوبر ١٩٩٨) توخيت فى كتابتها جميعا منتهى الدقة فى استثمار المعلومات (الحكومية) المتاحة بشىء من الاستبصار الاكاديمى وبقدر غير قليل من الرغبة الوطنية العارمة فى التبصير بحق المواطن العادى فى أن يمسك بكلتا يديه بتلابيب حلم طالما راوده ولا يزال يراوده فى استرداد اعتباره واعتبار بلده بل واعتبار أمة عربية بأسرها بأن يعيش لكى يرى مستقبلا مليئا بالخيرات والمنافع بعيدا عن المخاطر والمحاذير والمغامرات.

وقد حرصت فيما كتبت على الا أكون عنتريا جسورا ولم أحاول أن أزرع فى النفوس مرارة أو حلاوة بل توخيت الالتزام التام بالحقائق المتاحة. وجدت فى هذه الحقائق ما يكفينى (جدا) كشهادة رسمية على صحة وصدق ما كتبته على مر السنين ناديت فيه بضرورة العمل على زيادة مساحة مصر التى صورروها لنا كما لو كانت مساحة فولاذية لا يمكن أن تزيد على ٥و٥ فى المائة فإذا بنا نسمع الآن أن زيادتها إلى ٢٥ فى المائة ليست أعجوبة من أعاجيب الزمان.

من هذا المنطلق كانت لهفتى على أن أكتب ما كتبته عن توشكى بعد تريث كاد يصل مداه إلى عام كامل كان الناس خلاله قد اعتادوا الحديث عن توشكى حديثا مرسلا وكان البعض قد أطلق خلاله اسم توشكى على بعض حوانيتهم بل إن أحد

الفنادق القائمة قد غير اسمه بالفعل إلى فندق توشكى، فى قلب القاهرة الكبرى وفى أحد شوارع الجيزة بالذات وأصبح الاسم شائعا فى أكثر من موقع وأكثر من مكان لم أكن أبدا مقتنعا - قبل ظهور فكرة مشروع توشكى - بأن مصر مكتوب على جبينها أن ترضى بأن تظل قابعة فى أضيق المساحات فى أرض المليون كيلو متر مربع، وهى مساحة مصر المحروسة .. مصر العربية .. مصر الاسلامية .. مصر القبطية .. مصر الافريقية .. مصر الآسيوية .. ولم أكن أبدا مقتنعا بأن هذا هو قدر شعب مصر (كما كانوا يقولون لنا دائما) الذى لا نصيب له فى هذه الدنيا إلا فى أن تختنق أنفاس رجاله ونسائه وأبنائه وبناته وصغاره وكباره فى أقل من عشر معشار هذه المساحة الضخمة الشاسعة.

أوهمونا بأنه لا مهرب لنا من السجن المظلم الذى لا يتجاوز ٥,٥ فى المائة من مساحة مصر الكلية وقالوها وأعادوها وكرروها حتى بدأنا نكره أنفسنا أو نكره الناس ونكره كل ما يحيط بنا من إنسان وحيوان وجماد .. بل إننا من شدة كراهيتنا للحياة .. كدنا نكره أولاد الناس وأولادنا وأحفاد الناس وأحفادنا .. وكل ولادة جديدة عند الناس أو عندنا وأبناء الخال وأبناء العم وأبناء الأخ وأبناء الأخت وكيف لا .. وقد صوروا لنا أن الأرض قد ضاقت بما رحبت.

كانوا يقولون لنا ذلك .. وكنت أقول غير ذلك .. كما تشهد بذلك مقالات نشرتها باسمى منذ نعومة أظفارى (؟!) أو بالأحرى منذ أكثر من أربعين عاما.. أو فلنقل منذ حوالى نصف قرن .. فقد بدأت بتوصيف الأوضاع السكانية فى مصر فى مجلة روز اليوسف فى أعدادها الصادرة فى ٣ يوليو و١٠ يوليو و٢٤ يوليو و١٤ أغسطس كلها فى عام ١٩٥٠ تحت العناوين التالية: نصف سكان مصر أطفال ومراهقون - سبعة آلاف مصرى فى سيارة واحدة - هل يصبح شعب مصر كله من النساء - أين يذهب سكان مصر ..

ثم بعد عودتى من الخارج بالدكتوراه استأنفت الكتابة عن «الانفجار السكانى

والقاعدة الشعبية فى الشرق الأوسط» (المساء ١٩٥٨/٨/٥) ثم «كيف كان العدوان الثلاثى سببا فى تأجيل التعداد» (المساء ١٩٥٨/١٢/١١) ثم «التعداد الذى انتظرناه ثلاثة عشر عام»! (الأهرام الاقتصادى ١٩٦٠/٩/٥) ثم «الانفجار السكانى حقيقة أم خيال» (مجلة الرائد العربى الكويتية ديسمبر ١٩٦١) ثم جاء عام ١٩٨٢ فكتبت فى الأهرام «هل السكان هم السبب الأوحد لمشاكلنا الاقتصادية» فى ١٩٨٢/٣/١٦ و«كيف نبتعد عن النظرة السوداوية فى موضوع السكان» فى اليوم التالى مباشرة ثم نشر لى الأهرام الاقتصادى على مدار أسبوعين متتاليين «ما الحل فى خصوبة المرأة المصرية» (١٩٨٢/٤/١٢) وبعدها «قبل أن تحددوا نسلهم - أجيبوهم على تساؤلاتهم» (١٩٨٢/٤/١٩).

ثم فى ١٩٨٦/٤/٢٨ نشر لى الأهرام الاقتصادى «كفانا تعللا بالزيادة السكانية والأمية» ثم «السكان جزء وكل» فى ١٩٨٨/٥/٢٢ ثم «لابد من تعدد السياسات السكانية» فى ١٩٨٨/٦/٢٧ ثم «الانتشار السكانى بدلا من الانفجار السكانى فى ١٩٨٩/١/٢٣ ثم «راجيف غاندى عن السكان .. بغير تشنج» فى ١٩٨٩/١١/١٣.

وبعد ذلك جاء دور الأهرام اليومى فنشر لى «التحدى أمام وزارة السكان» (١٩٩٣/١١/٢٤) والمؤتمر بين غراميات الشمال .. وهموم الجنوب. (١٩٩٤/٩/١٨) ثم «تحجيم الأسرة المصرية» (١٩٩٥/٢/٩) ثم أعمدة الحكمة الخمسة فى سياسات مصر السكانية» (١٩٩٥/٦/١٧) ثم «طفل المليار السادس من سكان العالم» (١٩٩٦/١/٣٠)

ثم نشرت لى جريدة الحياة اللندنية «أمريكا وتنظيم الأسرة» (١٩٩٧/٧/١٧) ثم «نحن فى عام المسنين العالمى» (١٩٩٨/٣/٢١) ثم «المعمرون قادمون .. فماذا أعدت لهم الدول والمجتمعات» (١٩٩٨/٩/١٦).

كتبت كل هذا لأننى تصورت - ومازلت أتصور - أو قولوا إننى توهمت - ولكننى مازلت أتوهم - أن مصر جديرة بمساحة أكبر من أراضيها يتوزع فيها سكان مصر

توزيعا أفضل ويمرح فيها هذا الشعب منتجا جادا يستمتع بثمرة جهوده التى توفرها لنا المشاريع القومية الكبرى، وجاء مشروع توشكى ليؤكد لى أنا شخصيا صحة ما تصورته فى ماضى الزمان وسالف العصر والأوان فكان لى بمثابة طوق النجاة.

لم يكن غريبا إذن أن اكتب عن مشروع توشكى الذى كان هو والوثيقة بالنسبة لى بمثابة حكم بيراءتى وأشارة لهذا الشعب الغلبان بكسر حاجز الرعب وتحطيم قضبان السجن المظلم البغيض الذى أغلقوا أبوابه الفولاذية على هذه المساحة التافهة من أرضه الواسعة وكتبوا على هذه الأبواب بسذاجة استفزازية صارخة «فى زيادة الاعداد إبادة للأبناء والاحفاد».

نعم تقول الوثيقة انه فى الامكان توسيع الرقعة المحدودة فى مصر المحروسة من ٥و٥ فى المائة إلى ٢٥ فى المائة .. وانه فى الامكان توسيع الرقعة المحدودة .. وتوسيع رحاب التنمية.. واستكشاف ثروة مصر .. وأفساح المجال أمام ملايين المصريين خارج الوادى الضيق.

وتلك طفرة غير مسبوقة .. إلى آفاق لم تكن فى الحسبان وإلى أرض لم تطأها أقدام بشر .. وتغير واقعها الجغرافى والسكانى .. وتواجه مشكلاتها السكانية الضخمة والآمال الشعبية المتزايدة بحلول كبرى شاملة وحاسمة ..»

ليست هذه كلماتى بل هى كلمات الوثيقة أحيانا .. وأحيانا أخرى هى من كلمات السيد رئيس الجمهورية فى خطاب سيادته فى افتتاح الدورة البرلمانية (راجع الأهرام اليومى ١٩٩٨/١١/٢١ صفحة ٢٤) وهى كلمات لابد لنا كمواطنين أن نمسك بها ونتمسك بها وأن نساعد الحكومة على تنفيذها ونحاسبها على أى تراجع عن أى سطر فيها إلى أن تصبح مساحة المعمور ٢٥ فى المائة بدلا من ٥و٥ فى المائة.

وبديهى انه سيكون لهذا ثمن وتكلفة .. ولكن ما وجه الغرابة فى هذا؟ أليس لكل

شىء ثمن وتكلفة وأرباح وخسائر.. وهل يحول ذلك دون أن نعلن على الملأ وأمام الله والضمير أننا على استعداد لأن ندفع هذا الثمن أو ذاك .. قل أو كثر .. لكى نتحرر من وهم الفقر .. ولكى نلغى من قاموسنا السياسى كلمات الاذلال التى نسمعها دائما كلما أردنا لأنفسنا انتاجا أكبر ودخلا أعلى وأسعارا أقل. كل ذلك نقبله بشرط أن نقطع خطوط التسيب والتسرب والانحراف والهدر والفساد.

وأنا لا أطالب باغماض العيون عن الهفوات والهنات والعيوب والمخاطر والمحاذير .. الخ كما أننى لا أستطيع أن أتصور أن المسئولين يمكن ان يكونوا غافلين عما يتعين القيام به لحماية هذا البلد من أى نكسة يمكن أن تصيبه بسبب نقص الدراسة أو عجز الامكانات فالالتفات إلى هذه الجوانب .. أمر بديهى لا يخفى على أحد وأنا نفسى رغم ضعف امكاناتى وقلة حيلتى سبق لى أن أشرت فى بعض ما كتبته حديثا إلى بعض ما يجب مراعاته لتعظيم الفائدة من وراء اقامة هذا المشروع القومى الكبير وغيره من المشروعات القومية الكبرى لعلنى أستطيع ايجازها على النحو التالى فيما يشبه الوصايا العشر قبل حلول يوم الحشر .. وكلها على لسانى ولا تنسب لسواى.

١ ـ ضرورة ربط أماكن التجمعات العمرانية بمصادر الثروة التعدينية (مقالى بالأهرام ١٠/٣/١٩٩٨).

٢ ـ ضرورة نبذ الزراعات التقليدية والتوجه نحو الزراعات الملائمة للصحراء (مقالى بالاهرام ١٠/٣/١٩٩٨).

٣ ـ عدم الاندفاع فى إنشاء المدن الجديدة دون الرجوع إلى الخبرة السابقة (مقالى بالاهرام ٢٧/٣/١٩٩٨).

٤ ـ وضع سياسة واضحة للاستيطان فى ضوء الاعتبارات الديموجرافية والاقتصادية والصحية والتعليمية (مقالى بالاهرام ١٠/٤/١٩٩٨).

٥ ـ استنهاض روح الولاء والانتماء لمصر بالقضاء على بعض أسباب الانين

المكتوم فى صدور الناس بسبب التصرفات الاستفزازية التى تقوم بها قطاعات بعينها فى هذا المجتمع ذكرنا منها قطاع المقاولات والضرائب والمصارف والمرور .. الخ وأن تحرص جميعها على تحريك الحماس عند المواطن العادى لكى يلتحم بجهده وعقله وفكره مع المشروعات الشامخة ومقتضياتها (مقالى بالاهرام ١٩٩٨/٥/٣).

٦ ـ بلورة ثقافة عامة تساعدنا على وصل ما انقطع من أعمال الرواد العظام من أمثال طلعت حرب (مقالى بالاهرام ١٩٩٨/٨/١٥) وقبلها (١٩٩٨/٤/١٩).

٧ ـ توضيح وتعميق نوايا الوثيقة فيما يتعلق بدور كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى على حدة وذلك لمعرفة وتحديد حجم الأعباء التى يتعين على جيل الألفيات ان يتحملها على مدى عقدين من الزمان على الأقل (مقالى بالأهرام ١٩٩٨/٩/١٣).

٨ ـ محاولة عمل حزمة عادلة وفعالة تمزج بين الأنشطة التى تستوعب عمالة أكبر وتلك التى تقتضى تكنولوجيا أكثر (مقالى بالأهرام ١٩٩٨/٩/٢١).

٩ ـ التدقيق الشديد فى تحديد واختيار وانتقاء من يصلحون للاستيطان فى مكان غير المكان وزمان غير الزمان يمتد مداه عبر عشرات السنين مما يحتم وضع الأسس اللازمة للفرز والانتقاء الكفيلة باجتذابهم واغرائهم للخروج من الوادى القديم إلى الوادى الجديد (مقالى بالاهرام ١٩٩٨/٩/٢٨).

١٠ ـ التأكد من صلاحية المكان للاستيطان البشرى وذلك بالحرص على توفير السلع والخدمات وشتى مقومات الحياة الكريمة فى المجتمعات الجديدة (مقالى بالاهرام ١٩٩٨/١٠/٣١).

# ٢-٤٤ اجتماع.. فى الاجتماع والاقتصاد والسياسة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة (الأهرام) بتاريخ ١٩٩٩/٥/١٠ صفحة ١٠)

غدا «الثلاثاء» ترأس السيدة سوزان مبارك اجتماعا تلتقى فيه بعدد من قادة الرأى والفكر فى مصر والعالم ويشارك فى مناقشاته عدد من الوزراء وكبار المسئولين فى مصر يكشف النقاب عن وجه مصر كما يجب أن يصبح خلال الالفية الثالثة، والتوصل الى صيغة تقترب فيها الاصالة بالمعاصرة وتستوعب أسباب الحداثة وما بعد الحداثة الى ماشاء الله من أزمان وعصور.

هذه الندوة الدولية «ندوة الثلاثاء» تعقدها مصر وتفتتحها سيدة مصر الأولى بعد مضى عام تقريباً على بدء التحضير لها كجزء من جهود التحضير الجاد الواعى للمؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية الذى طال انتظاره أعواما طوالا ولعلنا نستطيع أن نأمل ونتمنى ونرجو ونناشد ألا يقتصر اهتمام الندوة على «المرئى» فقط من الجوانب الاجتماعية بل تتجاوزها الى ماهو «غير مرئى» من هذه الجوانب إذ لا يكفى ان تتناول الندوة أو المؤتمر المزمع عقده بعدها كخاتمة مصرية للقرن العشرين ـ تلك الموضوعات التقليدية التى اصطلح الناس على اعتبارها هى وحدها جوانب اجتماعية كالصحة والسكان والتعليم والعمل والاسكان.. فالجوانب الاجتماعية لأى مجتمع لا يمكن ان تنحصر فى هذه الظواهر الخمس أو الست أو العشر.. وحدها لان هناك من الجوانب الاجتماعية ماهو ليس مرئياً أو بالاحرى ماهو غائب عن الذكر أو خاف أو مختبئ فى ثنايا حركة الحياة اليومية فلا تكاد تراه أعين العلماء والخبراء والمفكرين والمسئولين وغير المسئولين مما يكمن تحت سطح المجتمعات التى تشكو من التخلف الاجتماعى والمجتمعى.

ولعل مما يساعد على تجاوز «المرئى» من الجوانب الاجتماعية الى «غير المرئى» أن ندرك ـ سواء فيما يتعلق بالندوة أو بالمؤتمر العام ـ ان هذه الاجتماعات ليست اجتماعات علمية أو اكاديمية بقدر ماهى اجتماعات للمهتمين والمشتغلين بحركة المجتمع وحركة الحياة وانها ليست ساحات لصراع النظريات المستنبطة أو المستوردة بقدر ماهى محاولة لتحصين نفوس العامة ضد اليأس وحمايتها من الدمار تحت سنابك الخيول الوافدة.

فنحن لا نريد لهذه الندوة ـ ولا للمؤتمر ـ ان يتحول أحدهما أو كلاهما الى «ديفيليه» لاخر صيحة فى الافكار والآراء التى وان كنا نريد ـ أو يريد البعض منا ـ أن ينبهر بها إلا اننا نريد ان نختار

وننتقى منها مايليق لنا وما يليق بنا، مدركين منذ البداية وحتى النهاية تقييم قدرتنا على تصميم الزى الذى يناسب الجسد والا ننبهر بكل الازياء المصممة. ولعلنا نحن معشر الرجال نتأسى بما تفعله أى امرأة انيقة فلا نحشر انفسنا داخل أى زى ضيق ولا نعبئ أنفسنا فى أى زى فضفاض فنصبح فى الحالين مدعاة للهزء والسخرية، فما بالك إذا نحن حاكينا أو قلنا أو حتى اقتبسنا من كتالوجات المصممين انساقا اجتماعية لا تليق لنا ولا تليق بنا فالعبرة ليست بالتباهى بما نفعل.. بل بالتلاقى مع مايتعين حله من مشاكل.. وما يتعين علاجه من آلام وأورام، كما اننا حتى إذا نحن اقتصرنا فى الحديث على الجوانب الاجتماعية التقليدية «المرئية» كالصحة والسكان والتعليم والعمل والاسكان فإن هناك ضرورة لمراعاة عدد من التوازنات فى التعامل معها. وقد يكفينا فى ذلك ان ندرك ان التفاعلات التى تحدث بين هذه العناصر فى أى مجتمع هى أشبه بالتفاعلات الكيميائية، ومن ثم فإن الافراط أو التقتير فى الجرعات فى غير نسب محسوبة يوقع المجتمع فى اختلالات تؤثر على نموه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فلا يبدو فى النهاية نموا متوازنا لتحقيق المجتمع المتوازن الذى هو فى النهاية ـ ومنذ البداية ـ بيت القصيد.

كما انه لا يجدى فى تنمية المجتمع تنمية متوازنة ان تضاف التنمية الاجتماعية فوق التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية مع رج الزجاجة قبل الاستعمال. فهذا أمر لا يضمن التنمية المتوازنة إذ لابد، أن تتعانق الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية مع الجوانب السياسية فى كل حالة تماما كضفائر الشعر خصلة خصلة.

وقد يساعد فى بلوغ هذه الغاية انه ليس من السهل ـ حتى لو أردنا ـ وضع حد فاصل بين الجانبين الاجتماعى والاقتصادى فحتى هدف التنمية الاقتصادية ان هو فى الواقع الا هدف اجتماعى وكل مايتخذه المخططون من اجراءات اقتصادية ان هى فى الواقع إلا اجراءات وسيطة لبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية.

ولكن هناك من الاجراءات الاقتصادية مايتعين ان يصاحبه اجراءات اجتماعية واضحة ومحددة بل وموجهة وعمدية إذ لا يكفى مثلاً ان يزيد الانتاج بمعدل أعلى من معدل الزيادة السكانية بل لابد أن يصاحب هذا الاجراء سياسة عمدية لتوزيع الدخل على الشرائح الاجتماعية المختلفة كما ان معالجات العجز فى الميزان التجارى أو ميزان المدفوعات لابد أن يصاحبها تجسيد واضح للابعاد الاجتماعية لهذه المعالجات كما انه لابد لبلوغ هدف اجتماعى معين من تحصينه بالضمانات الاقتصادية المناسبة.

ولعل من ابسط امثلة التلاحم بين الجانبين موضوع التعليم الذى وان كانت تغلب عليه فى مرحلة

معينة الصبغة الاجتماعية إلا انه يصبح بعد تجاوز هذه المرحلة الاجتماعية عاملا اقتصاديا ثم ينقلب مرة اخرى فيصبح ذا صبغة اجتماعية بما يحققه من رفاهية وتثقيف وترشيد للسلوكيات الخ.

وسواء كان هذا التلاحم موجودا أو منشودا فإن هناك بعض الأمور التى قد تعوق أو تعطل استيعاب فكرة التلاحم وضروراته فالمصطلحات المستخدمة فى الجانبين ليست بالضرورة موحدة وقد يكون من بينها مايختص بجانب دون الآخر فعملية التنمية تنطوى ـ رضينا أم كرهنا ـ على ضرورة وجود نية للتغيير.. ونوايا التغيير لا يتسع لها قاموس الاقتصاديين على الاطلاق.. ومصطلحات اخرى كثيرة قد لا تكون لها قياسات اقتصادية دقيقة مثل مصطلح الاتجاهات والميول والسلوك.. وتنساب فى مجرى هذه التعبيرات والمصطلحات كلمات أخرى مثل كلمة التغيير مثلا وهو مصطلح له دلالته وتوفيره عند البعض ولكنه عند البعض الآخر قد يثير الاشمئزاز أو الاستفزاز ولذلك فإنهم غالبا ما يحورونها ويطلقون على كل حالة يراد تغييرها مصطلحا خاصا بها.

فتغيير المهنة أو المهارة اسمه «تدريب» وتغيير السلوكيات والعادات والطباع اسمه «توعية».. وذلك لان من الناس من قد يستنكف ان يتغير باعتبار ان التغير يوحى بالذبذبة والتقلب ـ ولو فى بعض الأحوال ـ ولكنهم يقبلون برحابة صدر ان يقال عنهم انهم يتعلمون أو يتدربون أو يتناقلون أو يتفاعلون.. الخ كما ان القائمين بعملية التغيير قد لا يرضون لأنفسهم ان يوصفوا بانهم مغيرون ولذلك فقد اختار لهم المجتمع أوصاف المعلمين أو المدربين أو الملقنين والوعاظ أو المرشدين.. الخ قد يمكن القول إذن ان المصطلحات المستخدمة فى أدبيات التنمية منها ماله مذاق اجتماعى ومنها ماله مذاق اقتصادى وان الاقتصاد فى نظر الاقتصاديين هو علم الموارد والغايات.. بينما ان الاجتماع كان فى نظر الكلاسيكيين وربما لايزال فى عرف المحدثين يبحث فى كل مايتصل بالانسان ويؤثر فيه وان كان البعض يقصر استخدام هذا اللفظ على الجوانب التثقيفية فى حياة الانسان والبعض الآخر يقصره على فهم ظروف معيشة الناس وأحوالهم كأفراد أو كمجموعات صغيرة أو كتجمعات كبيرة.

وتبقى بعد ذلك مشكلة القياس الكمى فدرجات الدقة فى القياس تختلف فى المجالين كما أن درجات التحكم فى المتغيرات وعزل قياس كل متغير على حدة وقياس التغير الذى يطرأ عليه بين الفترات المتعاقبة وهو امر لا تعانى منه القياسات فى العلوم الاساسية ذات التجارب المعملية المنضبطة انضباطا يصعب ضمانه فى مجال العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية.

من كل ماسبق يمكننا التوصل ـ لصالح الندوة ولصالح المؤتمر ولصالح المجتمع ـ الى عدد من الملاحظات العامة التى نكتفى منها بذكر مايلى:

أولاً: انه يلزم توثيق التلاحم بين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين فى صياغة أهداف التنمية تضافريا بما يكفل إزالة مايحدث غالبا من تناقض فى استلهام الأهداف التى تفى بتحقيق رفاهية المجتمع ككل وليس فقط بشريحة منه أو ببعض شرائحه من المثقفين وحدهم أو المفكرين وحدهم أو الأغنياء وحدهم.. الخ.

ثانياً إفساح المجال لبحث وتفسير ماقد يبدو بدهياً ـ من ظواهر فى المجتمع والحرص على تحليل وتقييم التغييرات والمفاهيم والمعانى والقيم مهما بدت فى ظاهرها سهلة أو بسيطة أو ساذجة أو بدائية حرصا على التواصل الى رؤية أو نظرية قائمة على استقراء أو استلهام العادات والطباع والاتجاهات والسلوك لسواد الأمة وليس للخاصة والمتميزين وحدهم.

ثالثا: ترويض النفس عند المتخصصين فى أى مجال على الانفتاح على تخصصات أخرى أملاً فى الوصول الى مرحلة يستطيع كل متخصص بوصوله اليها ان يستمرئ ويستوعب المشاكل التى يصادفها الآخرون فى استمراء واستيعاب مشاكله.. مما يؤكد أهمية الحرص على المواءمة بين المتناقضات لكى تصبح المقترحات المشتركة أكثر مناعة وأقل تذبذباً على مدى السنين، مثل هذا الترابط والتداخل والتشابك والتلاحم والتفاعل بين الجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية تحتم حقيقة واحدة لا مهرب منها ولا جدال فيها آلا وهى ان الظواهر والأوضاع الاقتصادية لها اسبابها وعواملها ونتائجها الاجتماعية وأن الظواهر الاجتماعية لها اسبابها وعواملها ونتائجها الاقتصادية واخيرا لا بأس من أن نتساءل أيهما يمكن اعتباره جزءا من الآخر: الاقتصاد القومى أم المجتمع؟.

## ٢ - ٤٥ قمة كوبنهاجن القمة الاجتماعية ومؤتمر التنمية الاجتماعية القادم

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» الدولى ١٩٩٩/٦/٢١ )

شأن كل المؤتمرات الدولية.. التى سبقته.. والتى سوف تأتى بعده.. انعقد مؤتمر القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن.. لكى ينفض بعد أن تناول الحاضرون فيه - ولكن على استحياء - بعض (وأكرر بعض) مظاهر التخلف الاجتماعى أو أسبابه التى حصروها - وظنوا انهم حاصروها - فى ثلاث هى: الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى.

وهكذا نرى أن الفقر قد استحوذ على ثلث الاهتمام وذهب الثلثان الى البطالة والتفكك الاجتماعى.. وحتى فى «ثلث» الفقر اختلطت المعانى ببعضها ولم يحاول المجتمعون ان يتساءلوا - فى كوبنهاجن وحتى الآن بعد كوبنهاجن - عن أى فقر كانوا يتحدثون..

فالفقر يا سادة ليس فقراً واحداً، ولكنه أنواع.. والفقر يا سادة ليس خطاً واحداً ولكنه مساحات.. والفقر عند الفرد غيره عند الدولة.. فكم من دولة غنية أهلها فقراء.. وكم من دولة فقيرة.. بعض أهلها أغنياء.. ومذاق الفقر عند الفقراء يختلف عن مذاقه عند الأغنياء.. وهناك من الفقر ماهو مطلق، وهناك ماهو نسبى.. وهناك فقر الدرجة الأولى **Primary Poverty** وفقر الدرجة الثانية **Secondary Poverty**، ولكى يتحدد للفقر نوع أو لمعرفة مدى حدته لابد من العمل على توافر ثلاث أدوات معاونة:

١- الاتفاق على طريقة للتميز بين الفقراء وغير الفقراء فى كل دولة وفى كل منطقة وفى كل اقليم وهكذا.

٢- التوغل فى الفحص للوقوف على بروفيل الفقر فى كل حالة وذلك للوصول الى صورة تفصيلية لخواص الفقراء فى كل حالة على حدة.

٣- الاستعانة ببعض المؤشرات الفاصلة بين هذا وذاك فى كل حالة لتصوير مستويات المعيشة (بل مستويات الحياة) والدخل والأحوال الاجتماعية للفقراء والأغنياء فى كل حالة.

وبغير هذا الاتفاق لا يمكننا فض الاشتباك الراسخ فى الأذهان حتى الآن بين فقر الفرد وفقر الدولة وبين فقر الفقراء وفقر الأغنياء وبين الفقر المطلق والفقر النسبى وبين فقر الدرجة الأولى

وفقر الدرجة الثانية وبين أغنياء فرز أول وأغنياء فرز ثاني وثالث ورابع.. وهكذا.

كل هذه القياسات لابد أن تتم عن فترة أو نقطة زمنية محددة تنطلق منها لمتابعة كل قياس فيها على حدة على مدار الزمن المتواصل لمعرفة مدى التطور الذى قد يطرأ على هذه المعالم بين الحين والحين سواء من حيث المساحة التى تحتلها درجات الفقر المختلفة هل هى ضاقت أو اتسعت.. ومن حيث بروفيل الفقر هل تغيرت مكوناته، ومن حيث المؤشرات الفاصلة هل تغير حجمها أو اختلفت قيمتها.

ومما لا شك فيه ان قياس الفقر لم يعد يعتمد على مكونات ثابتة وذلك باعتبار أن بعض مظاهر الغنى لم تعد كما كانت منذ عشرات السنين.. إذ تغير مفهوم الغنى ذاته.. فلم يعد غنياً بالضرورة من يملك سيارة أو تلفازا، ولم يعد فقيراً بالضرورة من لا يملك هذا ولا ذاك.

ولكن الأخطر من ذلك والأهم أن موضوع الاحتياجات الأساسية التى كنا نعتمد عليها ـ ولا نزال ـ فى تقدير حجم الفقر ولونه الذى قد يتراوح بين اللون الباهت واللون الداكن للفقر حتى هذا الموضوع لم يعد كما كان محددا بالغذاء والكساء والمسكن فقط.. فهذه الاحتياجات أصبح يطلق عليها اسم العتاد من الاحتياجات الأساسية Hard Basic Needs .

تقابلها أو تكملها حاجات أساسية أخرى كالتعليم وحقوق الانسان والحرية والمكانة والضمان الاجتماعى مما قد تندرج تحت عنوان الاحتياجات الأساسية الوثيرة أو اللينة أو الناعمة Soft Basic Needs.

وأوضح أن احتياجات العتاد تهم كل الناس فى كل المستويات رغم كل المتناقضات التى قد تكون بينهم فى المشاعر والأحاسيس والخلفية والتربية والثقافة..الخ.

أما الاحتياجات الناعمة فليست كلها على نفس الدرجة من العمومية عند كل الناس باستثناء الضمان الاجتماعى مثلاً، وربما التعليم الذى بدأ البعض يعارض فى أحقية كل الناس لكل مراحله بالمجان. وتبقى بعد ذلك حقوق الانسان والحرية والمكانة وهى مسائل ضرورية من غير شك.. ولكنها ليست على نفس درجة اللزومية عند كل الناس على نحو ماهى لازمة وضرورية وحتمية للمثقفين.. الذين يطالبون بها ويصرون على انتزاعها واكتسابها.. وقد يحسنون أو يسيئون استخدامها عن دراية ووعى.

ورغم خصوصية بعض هذه الاحتياجات الاساسية الناعمة إلا اننا يجب ألا نكف عن السعى اليها.. وتوفيرها حتى لمن لا يطالبون بها ربما لانهم فى الواقع لا يعرفون كيف يطالبون بها ولا متى.. فالحفاة والعراة وأصحاب الحقوق الضائعة.. والمصالح التائهة فى المجتمع العريض قد

يفضلون التركيز على المطالبة بالعتاد من الاحتياجات الأساسية أولاً.

وهنا قد يختلف المختلفون.. حول ما إذا كانت العدالة مطلباً عتاديا أو ناعماً.. وعما إذا كانت حرية التعبير مطلباً عتادياً أو ناعماً.. وعما إذا كان تحجيم السلطة مطلبا عتاديا أو ناعماً.. وهكذا.

ولكن القضية لا تكمن فى الاختيار بين ماهو عتاد وماهو ناعم، ولكن القضية تبرز فى فحص مدى مايطرأ على هذا المجتمع أو ذاك من تنمية اجتماعية تتمثل فى النمو الرشيد المتوازن لكل عناصرها فى آن معاً.

ومؤتمر القاهرة القادم عن هذا الموضوع: موضوع «التنمية الاجتماعية» قد ينشغل فى بعض جلساته بفلسفات الحكماء ورغبات الضعفاء والأقوياء من الأوصياء.. وتوجهات العتادات والزعماء من أصحاب القول الفصل فى علم الاجتماع.. وهذا كله مطلوب ومرغوب ومحبوب.. ولكنه لا يكفى.. ذلك لان هناك فى عرض الطريق أناسا لا يعنيهم من أمر التنمية الاجتماعية إلا ان تصل اليهم نامية.. ما أمكن لها أن تنمو.. بأمل أن يتحقق من وراء نموها نموهم.. بأن يصبحوا مثلاً أكثر سعادة (والسعادة تنمية اجتماعية) وحصانة.. وأمناً.. وتكافؤا.. وبلوغا لنوع غائب من الديمقراطية.. ألا وهو ديمقراطية الحفاة.. الذين تبتلعهم دهاليز المصالح الحكومية والمحاكم والضرائب والمرور والبنوك واقسام البوليس والبريد والتليفونات والمدارس والجامعات. يقف كل واحد منهم فى كل واحدة منها فاقد النطق.. ازاء ديمقراطية السلطة وسلطوية الديمقراطية.. والضائع من ساعات العمل والفاقد فى الجهد والارهاق.. وفاقد الجهد لا يعطيه.

# ٢ - ٤٦ بدلا من اختراع التخلف
# خذوا نموذج التنمية من نجيب محفوظ

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرم الاقتصادى» بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٢ صفحة ٤٨، ٤٩)

**لعلنا نعلم أن نجيب محفوظ ليس شخصية مستوردة.. وأن بضاعته التى نال عليها جائزة نوبل هى أيضاً ليست مستوردة. ولكن يبدو أننا لا نريد أن نحاكيها.. ومن ثم فاننا نواصل التخلف واختراع التخلف فى صور شتى يوماً بعد يوم.**

**يحدث هذا عندنا رغم أن التخلف ليس بالضرورة.. ضرورة.. وإذا كان اختياراً فهو اختيار مرفوض.. وحتى إذا لم يكن اختياراً فانه ليس قضاء وقدراً.. وياليته كان.. إذن لرفعنا أكف الضراعة الى السماء نسأل الله اللطف فى ذاك القدر و ذياك القضاء.**

**وإذا كنا قد تعودنا أن نشكو الى الله ظلم الزمان.. رغم اننا نعلم فى قرارة أنفسنا أننا ندرب أنفسنا يوماً بعد يوم على الاحساس بالظلم.. فأصبحنا دون أن ندرى ناقمين ومنتقمين فالواحد منا لا يكاد يصيب مغنما أو يتقلد سلطة إلا ويكون أول همه وآخره أن يوزع الظلم على من هم سواه.**

**ومن هذا المنطلق تعم المظالم.. مظالم الانتقام من الزمن.. رغم أن كل واحد منا يعتبر نفسه - فى نظر نفسه - بريئاً مظلوماً.. لا ظالماً أما مايشعر به من ظلم فإنه لابد أن يتهم به غيره وسواه. فإذا ما صعد هذا الغير الى منصب أرفع أو الى بارئه.. بعد ان يفارق الحياة.. تحولت الشكوى منه عنه الى الزمان.. رغم أن الزمان لا دخل له فيما نحن فيه من مظالم ولا فيما حولنا من مظاليم، وحقاً لقد صدق الشاعر حين قال:**

**نعيب زماننا والعيب فينا**

**وما بزماننا عيب سوانا**

**إذ لا يمكن أن يكون الزمان مسئولا عن أن التخلف قد أصبح عندنا من الأمراض المستوطنة Endemic والمعدية Epidemic فى آن معاً.**

**ذلك لأن سر التخلف عندنا نحن المتخلفين أن علماء التنمية والعاملين عليها حريصون بل ويصرون على أن يكون نيل التنمية بالتمنى، وذلك عن طريق استخدام ما لا نملك وليس عن طريق**

ما نملك.. وبعضهم يطلب لنا التنمية من خلال الاعتماد على أكثر مواردنا ندرة دون النظر الى مالدينا من الموارد الأكثر وفرة.

كما ان خبرات الدول المتخلفة تشير الى انها قد تبلدت وتجمدت وتأخرت بسبب عنادها الطائش فى الاعتماد على ماليس لديها من موارد قابلة للنمو وفاعلة للتنمية.. وترتب على ذلك فى النهاية أن هذه الدول لم تحصد من الناتج القومى الاجمالى إلا ضآلته رغم كل الجهود الضخمة التى بذلتها وتبذلها.. والسر فى ذلك انها لم تنظر حولها لتكتشف ما تملك.. واعتمدت على الغير فيما لا تملك.. ولم تعتمد على الذات فيما تملك ولجأت الى الاستدانة من كل من هب ودب.

وبسبب هذا.. يمكن للاستعمار أن يأتى اليهم صراحة أو ضمنا.. ثم لا يلبثون ان يفتحوا له الأبواب على مصاريعها مرحبين به بل ومهللين. ولعلنا نذكر أن الأمم المتحدة كانت قد خصصت لهذه الدول عشر سنوات أطلقت عليها الأمم المتحدة اسم عقد التنمية Development Decade وذلك من أول الستينيات الى آخرها.. وقد انتهت هذه السنوات العشر من أولها الى آخرها.. ولم تحدث التنمية المأمولة ومات الموضوع وأصبح كل جحا فى العالم مسئولاً عن لحم طوره.

وبذلك وضعت الأمم المتحدة الكرة فى ملعب كل دولة وهذا فى حد ذاته منهج سليم لان التنمية لا يمكن الا أن تكون مشغولية ومسئولية الدولة الراغبة فى النمو.. والشعب الراغب فى النمو.

ولكن الدول المتخلفة لاتزال تبحث عن طريق.. ولاتزال تتلمس أسباب التقدم فى نماذج وضعها أصحابها المتمكنون مثل البروفيسور هيرشمان والبروفيسيرين هارود وزميله دومار.. وهكذا دواليك وظن الناس فى الدول المتخلفة أن ماينجح عند الغير من أهل اليمين.. أو حتى من أهل اليسار.. لابد أيضاً أن ينجح عندنا نحن المتخلفين.. ولكن خابت الظنون.. وكانت قد فاتت هؤلاء الناس فرص كثيرة كان يمكن اقتناصها فيما لو أدركوا انه لا تنمية الا باستخدام أكثر الموارد وفرة.. وليس أكثر الموارد ندرة.

هؤلاء الناس من أهل النجع الاقتصادى أو الكفر الاقتصادى المتخلف (بفتح الكاف) لو أنهم كانوا قد أدركوا انهم قادرون أن يصنعوا مما هو بين أيديهم شيئاً يزيد من الناتج القومى الاجمالى عندهم بأى قدر مهما كان متواضعاً لكان فى الإمكان أن تتم التنمية خصوصاً أن ماهو ليس بين أيديهم من امكانات صعب المنال، إما لأن الحصول عليه له شروطه المجحفة.. أو لعدم ملاءمته لصفات أهل الكفر (بفتح الكاف).

ولو أن أهل الكفر (بفتح الكاف) استطاعوا أن يقنعوا أنفسهم بأن ينتجوا ما يتقنون ماداموا

عاجزين عن ان يتقنوا ماينتجون.. لصلحت عندهم أسباب التنمية ولامكنهم ان يتخلصوا رويدا رويدا من مظاهر التخلف السائدة والتى كان يجب ان تبيد أو تباد لولا انهم عاندوا أنفسهم وتوهموا أنهم قادرون على أن يصارعوا التخلف ويصرعوه.. ولكنهم فشلوا أما نجيب محفوظ فإنه لم يفشل لانه كان دائماً مدركاً ألا ينتج إلا مايتقن.. وكان اتقانه تصوير الواقع ماضيه وحاضره ومستقبله يفوق كل خيال.. وهكذا أضاف الى الأدب العالمى. لانه استهدف ان يضيف الى الأدب المصرى والعربى أولاً.. ومن ثم اعترف به.. وفرح له العالم كله.

فنجيب محفوظ لم يستخدم فى رواياته اسماء افرنجية ولكنه استخدم سى السيد.. وهو أيضاً لم يملأ كتاباته حديثاً عن الشانزليزيه أو بوند ستريت أو فيا فينيتو ولكنه تحدث عن حوارى القاهرة.. والعطفة والزقاق.

وتحقق التميز عند نجيب محفوظ من منطلق الاصالة.. حتى دون أن يخطو خطوة واحدة فى رواياته خارج القاهرة.. هذه المحلية التى اخذت بيده الى العالمية هى التى تفتقر اليها التنمية عندنا التنمية التى يجب ان تستمد اصالتها ـ ومن ثم استدامتها ـ من عناصر الحياة حولنا لا من عناصر الحياة خارج نطاقنا.. مما قد لا نراه إلا إذا أراد لنا الغير أن نراه.

والسؤال الذى طالما طرحته ولا يزال يطرح نفسه طواعية واختيارا هو أليس فى مصر كلها بطولها وعرضها موارد محلية تصلح للانماء وهل لا يمكن ان نبدأ بالاختيار بين هذه الموارد المتاحة.. فنعطى الأولوية للموارد التى لا تستلزم تنميتها عونا أجنبيا أو قرضا أجنبياً أو اعتمادا على الغير أو تبعية مخزية.

وهل لا يمكن لطين مصر الذى نراه أمامنا كل يوم ونعركه بأقدامنا فى كل لحظة.. أن يتجسد فى شكل انتاج نحن نعلم سلفا ان له اسواقا متهافتة فى دول الغرب حيث تستهويهم الصناعات اليدوية (المتخلفة فى نظرنا) والتى اعتقدنا ولازال البعض منا يعتقد انها لا تحقق لنا النماء الذى اخترعنا صورته وسرنا نحوه فإذا به فى نهاية الطريق سراب.

ان نجيب محفوظ صانع نموذج «المحلية» التى ساقته الى العالمية دون حتى ان يستهدفها.. هو النموذج الناصع الذى يجب على كل منا أن يدعو له واليه.. وأن يشايعه كل عاقل فطن لان هذا النموذج حتى إذا لم يحقق التقدم الذى ينشده بعض المتعاجبين بأنفسهم.. والذى نتصور ببلاهة شديدة انه ـ أى التقدم ـ قادم.. فإنه لن يترتب عليه وعلى الالتزام به أى تخلف.

فنموذج نجيب محفوظ.. هو الحل.. حتى فى التنمية الاقتصادية.. ولا داعى للمكابرة.

# ٢-٤٧ رجوع التخطيط.. إلى صباه

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٤ صفحة ١٠)

حين هاجت هوجة العولمة توهم الناس أن الدولة الى زوال وبدأ المفكرون يرفعون القواعد للناس لإلغاء الدولة واختلطت المعانى فى أذهان البعض وتصوروا أن الحكومة هى الدولة وأن الدولة هى الحكومة غير مدركين لشدة الأسف ان الدولة أرض وشعب وحكومة، وأن الحكومة فى الواقع ماهى الا حكومة أرض وحكومة شعب حتى ولو كانت فى المنفى.. ومع ذلك ظن البعض ان عصر العولمة يعنى أن الحكومة لابد أن تذهب وراء الشمس وأن تصبح البوابة بلا بواب.

وزاد الهرج والمرج فى وسط الزحام.. وتحولت الزحمة الى زفة دقوا فيها الطبول وعلت الزغاريد وجلس العروسان: العولمة واقتصاديات السوق.. جنباً الى جنب يستمعان الى أغانى العرس ورقص عوالم العولمة.. ونسى الناس جميعا كل الماضى كما لو كان الماضى قد أصبح ركاما تحت أقدام النظام العالمى الجديد.

وكان من بين ما نسيه الناس فى هذا الزحام شىء كان اسمه التخطيط وكان فى سالف العصر والأوان ملكا يتربع على عرش الاقتصاديات القومية فى عدد غير قليل من الدول بل فى معظم الدول.. بل فى كل الدول بصورة أو بأخرى من الصور التى عرفناها عن التخطيط شكلاً أو مضموناً.. ولم يكن هذا فى وقته بدعة.

بل ان التخطيط لم يكن بدعة حتى قبل أن يصبح ما أصبح فقد اشتعلت فكرة التخطيط فى أذهان المفكرين فيه فى الأربعينات وازدهرت فى الخمسينات لا فى مصر وحدها ولكن أيضا فى دول عربية أخرى وفى دول اسلامية.. وفى دول غير عربية وغير اسلامية فى أركان الأرض واطرافها ولقيت فكرة التخطيط ترويجا من مفكرين لا تجمعهم ايديولوجية واحدة غمسوا أقلامهم فى المحابر وتدفقت كتاباتهم وهم من هم من الاقتصاديين النبلاء المعترف بهم على مستوى العالم كله (حتى الآن رغم رحيل بعضهم عن هذه الدنيا الغرور) وكان من بين هؤلاء بعض العمالقة من أمثال:

| | |
|---|---|
| آرثر لويس | Arthur Lewis |
| وروزنشتاين رودان | Rosenstein Rodan |
| وجونار ميردال | Gunnar Myrdal |
| وراجنار نيركسة | Ragnar Nurkse |
| وراءول بريبيش | Raul Prebish |
| وأوسكار لانج | Oscar Lange |
| وجان تنبرجن | Jan Tinbergen |
| وراجنار فريش | Ragnar Frisch |

وقد كان افتتان هؤلاء جميعا بهذا الاسلوب نابعا من شواهد محددة لفتت نظر الجميع وانبهر بها حتى المتخصصون وكان من بين هذه الشواهد مثلاً:

١ـ اتباع المملكة المتحدة نوعاً من التخطيط الاقتصادى الكثيف خلال الحرب العالمية الثانية ونجاحها فى تطبيقه وتحقيق انجازاته

٢ـ انتصارات الاتحاد السوفيتى فى معاركه الحربية خلال الحرب العالمية الثانية وهو عنوان التخطيط المركزى بلا منافس وقائد مسيرته على رءوس الاشهاد.

٣ـ دعوة الاقتصادى البريطانى الكبير لورد كينز Lord Keynes الى ضرورة التدخل الحكومى على المستوى العلوى العام للاقتصاد القومى من أجل تحقيق العمالة الكاملة.

٤ـ اعجاب العالم كله والعالم النامى على وجه الخصوص بالصفقة الجديدة New Deal التى خرجت من جلباب روزفلت أيضا فى تلك الفترة.

٥ـ اعجاب العالم كله والعالم النامى على وجه الخصوص بمشروع بيفردج اللورد البريطانى العتيق الذى زاغ البصر حوله فى المملكة المتحدة كأساس لإرساء قواعد دولة الرفاهية الاجتماعية هناك فى بريطانيا.

وافترض الجميع أن هذا الفكر وهذه التجارب التى جذبت الانظار وسيطرت على العقول فى عام ١٩٤٥ يمكن تطبيقها على غير المملكة المتحدة وغير الاتحاد السوفيتى وغير الولايات المتحدة الأمريكية بلا حرج وبدون أدنى تخوف وبثقة كبيرة فى النجاح وتحقيق انجازات مناظرة لتلك التى تحققت لهذه الدول الماردة.

وداس جميع هؤلاء المفكرين بنعالهم على اقتصاديات السوق واتهموها بالعجز والقصور فى ظل

غياب كل الشروط الفعالة لتحقيق المنافسة الكاملة التى هى حجر الزاوية فى بناء اقتصاديات السوق. بل انهم ذهبوا الى أبعد من ذلك وقرروا ان اقتصاديات السوق لن تقوم لها قائمة فى الدول النامية إلا بالتدخل الحكومى السافر حيث إن الحكومة - فى تلك الدول - هى الفاعلة الوحيدة القادرة على ايجاد وتحقيق وصيانة شروط المنافسة الكاملة وضمان استمرارها ومن ثم ضمان فعالية اقتصاديات السوق.

هكذا كان الحماس لفكرة التخطيط فى أواخر الاربعينات وأوائل الخمسينات.. وهكذا نشأ الغرام والافتتان به.. علميا وعمليا وسياسياً.. وهكذا بدأ المخططون فى تثبيت أقدام التخطيط ودق أوتاره فى أرض ما كان يمكن لأحد ان يتصور أنها تحتاج الى ان تكون أصلب مما كانت.. وهكذا دخل العديد من الدول والأفراد تحت مظلته.. مظلة التخطيط.

ومع ذلك.. فإنه ماكاد الفلك يدور دورته.. وما كاد فجر العولمة يلوح فى كبد السماء.. سماء الغد.. حتى بدا كما لو كان التخطيط قد أصبح هشيماً تذروه الرياح.. وتوارى المخططون القدماء فى العالم الثالث خلف ستار كثيف من الأسى والحزن والشجن.. وبدا كما لو كان العزاء فى موضوع التخطيط قد اقتصر على تشييع جنازته.. ولا عزاء للسيدات.

ولكن أحدا منهم لم يحاول أن يجادل أو يتشكك فى ان النعش الذى سار وراءه المشيعون.. كان صندوقاً فارغاً يكسوه غطاء.. وانه لا يحمل داخله جثمان التخطيط.. وانها ربما كانت جنازة رمزية لمسايرة الأوضاع.. أو ان الصلاة فيها ربما كانت هى صلاة الغائب.وأن التخطيط فى البداية والنهاية لم يخط الى القبر خطوة واحدة، وانه فعلا لا يزال حياً وإلا فماذا يكون مصير هذه الدول المتخلفة التى لا هى استقلت ولا التخطيط داما.

الواقع والثابت المفيد انه إذا رحل التخطيط عن هذه الدول النامية (بعد وقوع الطلاق) فإن هناك مشروعات يتيمة لابد لأحد ان يرعاها تلك هى مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الاجتماعية فى آن معا وجنبا الى جنب.

والمعروف ان مشروعات البنية الأساسية لا يمكن ان تكون محل اغراء القطاع الخاص، وذلك لانها - كما هو معروف أيضاً - لا تدر ربحا ولا تؤتى ثماراً إلا بعد فوات وقت طويل يكون فيها صاحب رأس المال الخاص قد قضى نحبه ويكون من بين أبنائه وذريته من ينتظر.

ولما كانت مثل هذه المشروعات تحتاجها التنمية وتحتاجها مقتضيات التميز والتنافسية التى هى سمات بارزة وحتمية فى عصر العولمة.. وتحتاجها الأمة بغض النظر عن أى شيء.. ولن تجد من يقوم بها أو يتولاها سوى الحكومة.. ولا أحد سواها.. فلابد إذن ان تتولاها الحكومة.

أما الاستثمارات الاجتماعية للمشروعات الاجتماعية التى يتجدد النهم اليها ويشتد الطلب عليها كل صباح مع صياح الموجوعين الراغبين فى العلاج والاميين وانصاف الأميين الراغبين فى تعاطى جرعات متفاوتة من التعليم داخل المؤسسات وخارجها بالاضافة الى تثبيت دعائم الرضى والقبول والاستقرار عند الناس من خلال توفير الأمن والأمان والعدالة وتوصيلها الى المنازل.. فكلها مشروعات لا يمكن ولا يصح أن ترفع الحكومة يدها عنها بدعوى اعتبارات الخصخصة واقتصاديات السوق والعولمة.

إذن فإنه ليس فى الامكان ان تحكم الدول المتخلفة (ولا حتى غير المتخلفة) على حكوماتها بالاعدام حتى ولو من أجل عيون النظام العالمى الجديد.. فهناك أمور لابد لادائها من أن تكون هناك حكومة.. وحاكمة.. وهذه المسئوليات الحكومية لا يصح ان تكون محل جدل أو مناقشة أو مساومة.. ولا يصح ان تتخلى الحكومة عن أدائها خصوصاً فى الدول المتخلفة.

فلا يصح للحكومة ان تغيب حيث يجب ان تتواجد.. وكذلك لا يصح ان تتواجد الحكومة حيث يجب ان تغيب.

والحكومة فعلا يجب ان تغيب ولكن فى تلك المجالات التى لا تجيد الحكومة ممارستها ومعظمها إن لم يكن جميعها يتصل بالانتاج المباشر فالحكومة عادة لا تستطيع ان تقوم بالعمليات الانتاجية المباشرة.. واقتراب الحكومة من هذه المجالات يعترضه ويعيبه شيوع العديد من المساوىء المعروفة والناجمة عن البيروقراطية الحكومية.. وكلها مساوئ تباعد بين الحكومة وفهم احتياجات الاقتصاد القومى ناهيك عن عدم الاكتراث واللامبالاة داخل أروقة الأجهزة الحكومية وشيوع الفساد وانتشاره.. الخ.

ومادمنا جميعا نعلم ان الحلال بين والحرام بين.

فإنه يصبح حلالا للحكومة ان توظف التخطيط وحراسه الذين هم ربما متنكرون فى ثياب أخر فى فتح مسارين مستديمين للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى للدولة على المستوى العلوى العام للاقتصاد القومى Macro Level

## المسار الأول للتخطيط:

يتحصر فى تصنيف مشروعات البنية الأساسية وكذلك المشروعات الاجتماعية بما يكفل تحديدا واضحا لما يمكن ان يتم منها على يد الحكومة (بلا منازع) ومايمكن ان يسند منه الى القطاع الخاص (بلا منازع) ومايمكن ان يتم بالمشاركة بين الطرفين.

وبديهى ان يكون من أهم مستهدفات هذا المسار هو تنحية الحكومة احيانا وتنحية القطاع الخاص أحيانا أخرى (كل فيما يخصه) عن أن يتولى تنفيذ مشروعات لا تنص الخطة (التى يتولى التخطيط وضعها) على أنها تقع فى اختصاصه فى التنفيذ.

## أما المسار الثانى للتخطيط:

فيتلخص فى وضع الأسس والمعايير الكفيلة لتقييم مشروعات القطاع الخاص من حيث وفائها بالاعباء الاجتماعية للمشروع ذاته ناهيك عن وفائها بالأهداف الاجتماعية للبيئة المحيطة بها مباشرة.. أو للمجتمع ككل.

وقد يكون هناك مسار ثالث للتخطيط نوجزه فى أقصر الجمل المؤدية للمعنى الكبير الطويل، ألا وهى: جعل الثوب الحكومى أكثر بياضا.. وبغير ثقوب وبهذا يعود التخطيط الى صباه.. ويعود الصبا الى التخطيط.

الفصل الثالث

# المسـألـة السكانيه

## ٣ - ١ الانفجار السكانى والقاعدة الشعبية فى الشرق الأوسط

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «المساء» بتاريخ ٥ / ٨ / ١٩٥٨ صفحة ٥ )

نشر قسم إحصاء السكان التابع لمكتب الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية أخيرا تقريرا عنوانه «زيادة عدد سكان العالم فى المستقبل» جاء فيه أن عدد سكان العالم الذى يبلغ الآن حوالى ٢٨٠٠ مليون نسمة لن يلبث أن يصل الى حوالى ٤٠٠٠ مليون نسمة فى عام ١٩٨٠ وأنه قد يتراوح بين ٦٠٠٠ـ ٧٠٠٠ مليون نسمة قرب نهاية القرن الحالى إذ ينتظر أن يبلغ سكان معظم مناطق العالم فى ذلك الوقت أربعة أمثال ماهم عليه الآن وأن يبلغ سكان أمريكا اللاتينية بالذات عشرة أمثال ماهم عليه الآن بينما ينتظر ألا يزيد سكان أوروبا إلا بأقل من نصف عددهم الآن.

وقد استعرضت كل من مجلة الايكونومست البريطانية والنشرة الأسبوعية لمركز الأمم المتحدة للأنباء بالشرق الأوسط هذا التقرير ونعت كل منهما على السكان تزايدهم بالمعدلات الخيالية الجارية التى تضيف الى سكان العالم حوالى ٤٧ مليونا من الأنفس فى كل عام والتى إذا استمرت فسوف تضيق الأرض بساكنيها إذ قد يصبح نصيب الفرد من الأرض فى عام ٢٥٠٠ دون الكيلو متر المربع الواحد بما فى ذلك المناطق القطبية والصحارى وقمم الجبال على حد قول المعلقين.

وقد هال تقرير الأمم المتحدة أن يكون نصف سكان العالم من الاسيويين ونبه إلى أن عدد السكان وكثافتهم فى قارة آسيا قد بلغا حدا أقصى ينذر بالخطر إزاء موجة الانخفاض المنتظمة التى اجتاحت معدلات الوفيات فى معظم مناطق العالم أخيرا وإزاء عدم ميل سكان هذه المناطق للهجرة وضعف احتمالات التصنيع فيها ومن ثم لم يعد البعض يرى مناصا من تشجيع تحديد النسل وإشاعة وسائله فى هذه القارة وفى الشرق عموما وإلا أصبح نصيب آسيا ثلاثة أخماس سكان العالم وهبط نصيب الدول المتقدمة اقتصاديا الى ربع أو خُمس هؤلاء السكان مما سوف يترتب عليه أن يقابل كل أوروبى أربعة من الآسيويين فى أواخر القرن الحالى بينما لم يكن يقابل الأوروبى فى بداية هذا القرن سوى اثنين من الآسيويين.

والتقرير فى صورته التى ظهر بها إشارة انذار جديدة بما اصطلح أخيرا على تسميته بالانفجار السكانى فى الدول المتخلفة تبدو فى ظاهرها نصيحة خالصة يلبس الداعون بها مسوح

الرهبان ويبعثون بها صريحة حينا وبين السطور أحيانا لعلها تنجح فى «مغنطة» الافكار السائدة فى الشرق فى اتجاه معين يجعلها تستجيب فى النهاية لها على مستوى الحاكمين أولا ثم لا يلبث هؤلاء بدورهم أن يعملوا على أن يستجيب لها المحكومون على مر الأيام ودوران الزمن.

أنا لا أنكر أبدا أن رسالة المتشائمين الداعين الى تحديد النسل رسالة لها أركانها وأسانيدها ودعائمها ووجاهتها ولكننى أيضا لا أستطيع أن أغفل آراء المتفائلين المعارضين لتحديد النسل الذين يقولون دائما بأن ضيق الأرض بغذاء البشراء لا يمكن أن يكون ذريعة للحد من أعداد البشر إذ إنه لو استنفدت البشرية كل امكانيات الانتاج من الأرض فانها لن تعدم وسيلة للحد من الاستهلاك والاسراف فيه أو طريقة تجعل استهلاك منتجات الأرض يتم بأقل قدر من الضياع فى الطهو أو القطع أو ما الى ذلك. وحتى حين يتم كل ذلك فان ثروات البحر لم يتم استغلالها بعد بالطريقة المثلى ثم إن جهود الانسان التى فتحت لنا فى الماضى آفاقا واسعة فى ميادين الاكتشافات والمخترعات بشير خير لمستقبل فيه المزيد من هذه المخترعات وتلك الاكتشافات فالأشعة الشمسية مثلا والطاقة الذرية كلاهما يمكن تسخيره لتوليد القوى وخدمة الانسانية وتوفير غذاء البشر بخلق امكانيات جديدة زراعية وصناعية.

والدعوة الى تحديد النسل رغم الدعائم التى ترتكز عليها لها آثارها التى يجب علينا أن نتدبرها قبل أن ننساق وراءها انسياق المقلدين، فحتى إذا نحن سلمنا بوجاهة فكرة تحديد النسل وضربنا عرض الحائط بوجاهة الآراء المعارضة وجب علينا أن ندرك إدراكا تاما أن تحديد النسل شيء والتمادى فيه كسياسة مستمرة منتظمة شيء آخر له أخطر الآثار وأوخم العواقب الاقتصادية والسياسية معاً، فمما لاجدال فيه أن مولود اليوم هو عامل الغد وأن قلة المواليد فى فترة ما تعنى نقص الأيدى العاملة بعد مرور أقل من ربع قرن نقصا قد لا يعوضه انخفاض معدلات الوفيات بل قد يزيد من حدته نمو الميل واشتداد النزعة الى الهجرة على مر الأيام كما أنه لا يجب أن نغفل أننا فى صدر نهضة سياسية جديدة لابد لخدمتها والمحافظة عليها والسهر على رعايتها من قاعدة بشرية شعبية ضخمة يحسب لها العالم ألف حساب خصوصا أنه لم يثبت حتى الآن أن فى العتاد الآلى عوضا عن العتاد البشرى كما أننا فى موقف لا يمكن معه الاطمئنان الى توفر هذا العوض كاملا متكاملا وقت الأزمات.

بقى أن نشير الى الجانب الشخصى لفكرة تحديد النسل. الثابت أن نزعة التناسل عند الافراد تتحكم فيه عوامل بعضها قدرى وبعضها اقتصادى وبعضها الآخر اجتماعى وكلها متعلقة بطبيعة المنطقة التى نعيش فيها والأفراد الذين نعيش بينهم فهم لا يرون فى تحديد النسل معارضة لمشيئة

الله فحسب بل انهم يميلون الى التناسل بدوافع ان بدت فى ظاهرها غريزية إلا أن لها فى نفوسهم جذورا اقتصادية واجتماعية متأصلة. تتلخص الاقتصادية منها فى أن الناس يعتبرون المولود مورد كسب اضافى ومعينا على أعباء الحياة للمستقبل. ويعزز هذا الاتجاه عندهم أن المولود الجديد لن يكلف العائلة شيئا إذ إنه لن يشاركهم إلا الجوع وما أهونها من تضحية ولن يحرمهم من أى لذة فى الحياة بل على العكس قد يضفى على حياتهم بهجة ويملأ على العائلة فراغها.

أما من الناحية الاجتماعية فان التمادى فى الانجاب تحركه عند الافراد الرغبة فى حفظ السلالة وتخليد اسم العائلة وتأمين العلاقة الزوجية من الانفصام فإذا ما اقترنت هذه الرغبة الاجتماعية الشائعة بما هو معروف عن ارتفاع معدلات الوفيات كان طبيعيا وطبيعيا جدا أن يحرص الناس على توفير رصيد بشرى للموت تأمينا لحجم العائلة من الانكماش وتحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من كبر حجم العائلة على نحو ما أوردنا.

مثل هذه الاعتبارات الشخصية والدولية لابد أن ندخلها فى الحسبان قبل الانسياق وراء ركب الداعين لفكرة تحديد النسل أو ضدها. ويجب أن تكون سياستنا وأساليبنا فى هذا الصدد مستمدة من واقع كياننا ومن وحى ضمائرنا وذلك حتى نطمئن إلى اننا سواء اخترنا مكاننا بين هؤلاء أو بين أولئك أو ربما مكانا وسطا بين الفريقين فاننا ستظل دائما من الخالدين.

# ٣ – ٢ كيف كان العدوان الثلاثى سبباً فى تأجيل تعداد السكان

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «المساء» بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٥٨ صفحة ٥ )

ليس تعداد السكان لعام ١٩٥٧ أول تعداد يؤجل عن موعده المحدد له فقد حدث أن أجل تعداد ١٩٤٧ شهرا أو بعض شهر لنفس السبب الذى من أجله تم تأجيل عملية تعداد ١٩٥٧ رغم اختلاف الحادث فى العامين. ونبدأ القصة من أولها فنقول أن التعدادات تجرى فى العالم كله طبقا لأحد أساسين: أساس فعلى وأساس نظرى. ويقتضى الأساس الفعلى أن يتم حصر كل فرد فى مكان إقامته ليلة التعداد بغض النظر عن محل إقامته المعتاد أو الأصلى بينما يقتضى الأساس النظرى احتساب كل فرد فى مكان الإقامة المعتاد حتى ولو كان متغيبا عنه ليلة التعداد وقد درجت مصر على اتباع النظام الأول فتحسب الزوار ضمن سكان البلد المضيف..

ومعنى ذلك أنه لو وجد رجل أو سيدة من دمنهور فى القاهرة ليلة التعداد احتسب ضمن سكان القاهرة. وليست مصر هى الدولة الوحيدة التى تسير على اتباع هذا الاساس الفعلى فإن انجلترا من الدول التى تتبعه أيضا وكان من نتائج اتباعه أن ملكة انجلترا لم تحتسب ضمن سكان انجلترا عند اجراء تعداد سنة ١٩٥١ نظرا لتغيبها خارج الجزيرة البريطانية.

ونظرا لطبيعة هذا الاساس الفعلى ورغبة فى الحصول على بيانات منه ممثلة بقدر الإمكان لواقع الحال كان لزاما أن يجرى التعداد المأخوذ على الأساس الفعلى فى وقت يمتاز باستقرار الناس فى اماكنهم التى اعتادوا الإقامة فيها «فلا يجرى التعداد مثلا فى أثناء موسم اقتصادى أو سياحى أو دينى معين وهذا هو الذى حدا بالمشرفين على عملية تعداد ١٩٤٧ الى تأجيله بعض الوقت عن موعده الذى حدد له أصلا إذ ثبت لهم أن هذا الموعد الذى حددوه سيقع فى نفس موعد الاحتفالات بمولد سيدنا الحسين وسيكون بين سكان القاهرة أناس حضروا من سائر أنحاء القطر لحضور المولد فيها وكان معنى إجراء التعداد فى موعده المحدد له بغض النظر عن هذا المولد أن عدد سكان القاهرة سوف يبدو عند اظهار النتائج متضخما عن حقيقته وهو عكس ما تستهدفه عملية التعداد أساسا.

ليس بدعا إذن أن تعداد مصر لعام ١٩٥٧ قد أجل الى موعد آخر فهذا أمر طبيعى تمليه مقتضيات الأساس الفعلى الذى يجرى تعداد مصر بناء عليه. بل اننى اذهب الى أبعد من ذلك

وأقول أن عدم تأجيل التعداد عن موعده المحدد أمر غير طبيعى مادام قد ثبت للمسئولين أن الذين هاجروا من ديارهم تحت ضغط العدوان الثلاثى لم يعودوا الى اماكنهم المعتادة. وهذا أمر له أهميته القصوى فى حساب المقاييس الاحصائية الحيوية الخاصة بكل منطقة واقليم مما لا مجال للاسهاب فيه فى هذا المقام.

وانه وإن كان مبدأ التأجيل فى حد ذاته له ما يبرره إلا أن الاتفاق على تحديد فترة التأجيل قد لا يكون أمرا مقبولا لدى كل المترقبين لنتائج التعداد.

ان ما قيل وتردد فى تبرير طول فترة التأجيل على حد علمى سببان أولهما توصية من المنظمات الدولية برغبتها فى أن تجرى الدول المختلفة تعداداتها على فترات متقاربة لتيسير عمليات المقارنة بين هذه الدول فاذا صح أن معظم دول العالم تجرى تعداداتها فى سنوات ميلادية صفرية - وهو أمر لابد ان تكون هذه المنظمات قد تحققت منه قبل القيام بتوصياتها فى هذا الصدد - وإذا صح أن دولا أخرى قد قبلت فعلا تنفيذ هذه التوصية فلا محل لأن تعارض مثل هذا الاتجاه إلا إذا كانت أغلبية الدول لا تجرى تعداداتها فى سنوات ميلادية صفرية وعندئذ كان يتعين توجيه الدول الاقلية إلى مسايرة الأغلبية مبالغة فى توحيد أسس المقارنة.

أما السبب الآخر لطول فترة التأجيل فيبدو أنه كامن فيما استقر فى اذهان الناس من ارتباط بين عملية التعداد ومراجعة صحة عدد الاشخاص فى بطاقات التموين وهو عامل له اثره فى صحة نتائج تعداد السكان. فقد حدث بالفعل ان عدد سكان مصر بناءعلى حصر الناس من واقع بطاقات التموين قد بلغ فى عام ١٩٤٢ حوالى ٢٨ مليون نسمة وبلغ فى احصاء أخير لوزارة التموين حوالى ٣٣ مليون نسمة فى حين أن تعداد عام ١٩٤٧ قد أسفر عن حوالى ٢٠ مليون نسمة. وهو رقم قدر معظم الباحثين انه فوق الحقيقة من حيث أن بعض الناس كانوا يتلافون مناقضة أنفسهم فيما كانوا قد سجلوه فى بطاقات التموين عن حجم أسرتهم ومن ثم كانوا على الاقل متأثرين من مبالغتهم فى حصر افراد عائلاتهم بقصد التموين فبالغوا ايضا فى الإدلاء بمعلوماتهم فى عملية التعداد وان لم يكن بنفس الدرجة. وربما بدا لمصلحة الاحصاء والتعداد انها تحتاج لوقت طويل لكى تنزع من أذهان الناس هذه الفكرة وتشرح لهم بأجهزة الدعاية المختلفة التى تسخر عادة فى كل الدول لتهيئة الأذهان لعملية تعداد السكان ان عملية التعداد عملية مستقلة تمام الاستقلال عن ارضاء حاجات أى إدارة أو هيئة أو مصلحة أو وزارة من المعلومات الشخصية الفردية. فالاحصاء علم جماعى تزول فى نتائجه شخصية الافراد موضوع البحث ولا تعرض هذه النتائج إلا الصورة العامة للحالة موضوع البحث عن كل الافراد فى مجموعهم. فإذا

أمكن اقناع الناس بهذه الحقيقة كانت عملية التعداد أوفى بالغرض المقصود منها ولا أحب أن أقول خالية من الأخطاء.

فالثابت أن لبيانات التعداد أخطاء معينة تعانيها كل دول العالم بدون استثناء ـ وأكرر بدون استثناء ـ وان اختلفت بالطبع درجة تعرض بيانات الدول المختلفة لهذه الأخطاء وأبرز هذه الأخطاء ثلاثة على وجه التحديد:

أولها نقص عدد الاطفال دون سن الخامسة عموما عن الحقيقة ومرد ذلك أساسا الى عدم تسجيل الاطفال دون السنة والسنتين من العمر فى استمارات التعداد اما اهمالا لهم أو استهانه بهم أو سهوا. ولعله مما يطمئن أن مكتب التسجيل العام فى انجلترا لا يعتمد أبدا على ما يرد فى استمارات التعداد عن عدد الأطفال دون هذين العمرين بالذات، ويستعيض عنهما بتقدير آخر لأعدادهم مبنى على بيانات أخرى غير بيانات التعداد.

ثانيها: جنوح الناس الى تسجيل اعمارهم فى أرقام آحادها صفر أو خمسة رغم عدم تمثيلها لحقيقة أعمارهم فعلا مما يجعل هذين الرقمين يختصان فى مصر بحوالى ٧٪ من السكان أما الثلاثين الأخرى فانها موزعة على الأعمار التى آحادها واحد واثنان وثلاثة وأربعة وستة وسبعة وثمانية وتسعة.

وثالثها: ان الناس يميلون الى المبالغة فى اعمارهم بعد سن معينة فى الاعمار المتقدمة أى أعمار الشيخوخة خصوصا فى المجتمعات التى ترتبط فيها المكانة الاجتماعية بكبر السن والشيخوخة وهو أمر معروف فى مصر وبلاد الشرق خصوصا فى الأرياف حيث يعتبر الشيوخ مصادر للتاريخ ومخازن للذكريات يتحدثون بها ولم يكن ليستمع الناس اليهم ما لم يعتقدوا أن هؤلاء الشيوخ قد عاصروا حادثا معينا ورأوا بأعينهم مشاهد تاريخية وطنية.

كل هذه العيوب الثلاثة تصيب بيانات الدول المختلفة بغير استثناء وان تفاوتت الدرجات على نحو ما ذكرنا سالفا. ولا يجدى تأجيل عملية التعداد فى علاجها ولا حتى فى تخفيف أثرها لأنها أخطاء ناجمة كلها عن اتجاهات غريزية طبيعية عند الناس عموما ولذلك جرى العرف على قبولها كما هى ومحاولة تصحيحها بعمليات مكتبية صرفة باستخدام القرائن التى تفيد فى هذا الصدد.

من هنا أقف دائما موقف المتفائل بمستقبل الأرقام فى مصر. فهو مستقبل مرتبط فى مصر شأنها شأن دول العالم المختلفة بنمو الوعى الاحصائى ولا أقول زيادة الثقافة أو التعليم. لأن التعليم فى حد ذاته وان كان عاملا هاما من عوامل تقدم الاحصاء إلا أنه ليس بالضرورة كفيلا وحده بإنماء الوعى الاحصائى الذى يعنى قطعا خفض نسبة الاخطاء وقلة عدد مواقع الخطأ فى

البيانات الرقمية فكم من دولة بلغت من العلم شأوا كبيرا ومازالت احصاءاتها تعانى من أخطاء خاصة بشكل أو آخر. وكم من متعلم فى هذه الدول لا يكاد يعير البحث الاقتصادى الالتفات اللائق به.

ليس يعنينا إذن أن نشغل بالنا بتبرير تأجيل تعداد ١٩٥٧ ـ بل يجب أن يكون شغلنا الشاغل ايجاد هذا الوعى الاحصائى عندى وعندك وعند كل الناس.. وان تؤمن أنت وأنا ويؤمن كل الناس بأن خيوط المستقبل لا يمكن أن تتضح إلا إذا أدرك كل واحد منا أنه مسئول أمام نفسه وضميره وأمام شعب بأسره عن صدق التعبير عن حالته برقم حقيقى يغنى الكثير عن تضييع كثير من الجهد والوقت والمال فى التثبت من صحته.

## ٣-٣ التعداد الذى انتظرناه ثلاثة عشر عاما
## • لماذا يجرى التعداد فى منتصف الليل
## • التعداد نقطة الارتكاز لإرساء قواعد الحكم المحلى
## • أول تعداد يشمل الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلسة «الاهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٩٦٠ صفحة ١٠ ، ١١ )

الدولة فى شغل شاغل بالناس.. تريد لهم أن يأكلوا وتريد لهم أن يكتسوا وتريد لهم أن ينزلوا فى منازل صحية ونظيفة.. ولكنها وهى تريد لهم كل هذا، تريد منهم أيضا أن يعملوا وينتجوا ويساهموا فى التخفيف من مشاغل الدولة بهم ومعاونتها على دفع عجلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى إلى الأمام.

والدولة إذ تحاول أن تحدد مسئوليتها قبل الناس.. ومسئولية الناس إزاءها. لابد لها من معلومات وافية عن هؤلاء الناس.. فلا يكفى أبدا أن تعرف أنهم كلهم مصريون أو سوريون أو مواطنون بالجمهورية العربية المتحدة. ولا يكفى أبدا أن تعرف أن من بينهم النساء والشيوخ والأطفال والعجزة والمتزوجين وغير المتزوجين واليتامى والمطلقين.. فكل هذه صفات عامة يشترك فيها البشر فى كل مكان.. ولكن بنسب مختلفة.

هذه النسب والاعداد المطلقة لا غنى عنها لدائرة معارف الدولة.. لأن الدولة حين تضع قواعد مشروع معين.. أو تقوم بتنفيذ سياسة معينة.. تجرى دراسات وأبحاثا تساعدها على وضع أسس هذه السياسات وتلك المشاريع. مثل هذه الدراسات والابحاث لابد أن تستند الى حقائق ثابتة وليس أبلغ فى التعبير عن الحقائق من لغة الأرقام.

ولذلك تعنى الدولة بالحصول على الأرقام، وتتكفل مصلحة الاحصاء بالاتصال بالناس لتجمع منهم البيانات اللازمة عن الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو النقل وتطبعها فى النهاية فى مجلدات مختلفة عن هذه الأوجه المختلفة من النشاط الاقتصادى.

ولكن أقدم هذه الاحصاءات وأعرقها هى احصاءات السكان.. وهى تنصب على الناس أنفسهم من حيث أنهم بشر: كم عددهم.. كم عدد اطفال المتزوجين منهم.. كم عدد اليتامى والمطلقين

منهم.. كم عدد حجرات منازلهم.. لمن يعيش منهم فى منازل، وكم منهم يعيشون بلا مأوى.. ونظرا لأن هذه العملية تتطلب الحصول على بيانات خاصة بكل فرد على حدة، فانها تعتبر من أغلى العمليات الاحصائية ثمنا، لا فى بلادنا وحدها بل فى سائر البلدان الأخرى التى تجرى فيها تعدادات السكان.. ولذلك فإنها لا تجريها إلا على سنوات متباعدة إما كل سنوات خمس وإما كل عشر سنوات.

وقد اختارت مصر أن تجرى تعداداتها السكانية مرة كل عشر سنوات منذ عام ١٨٩٧ وهو ثانى تعداد رسمى يجرى فى مصر بعد تعداد عام ١٨٨٢.. ولكنها حين ارادت اجراء تعداد ١٩٥٧ فى موعده المقرر فاجأتها عوامل اضطرتها الى تأجيله عن موعده. ومن حسن الحظ أن تم التأجيل على هذا النحو لكى يشمل التعداد فى سبتمبر ١٩٦٠ اقليمى الجمهورية العربية المتحدة فى آن معا.

**الأســاس الفــعلى de Facto Basis والأســاس النظرى de Jure Basis** هناك أساسان لاجراء التعدادات السكانية فى كل بلد. أحدهما أساس فعلى يعتمد على حصر الناس حسب أمكنة وجودهم ليلة التعداد حتى ولو لم يكن هذا المكان مكانهم الأصلى. والآخر اساس نظرى يعتمد على حصر الناس فى أماكنهم الأصلية حتى لو لم يكونوا فيها ليلة التعداد. ولما كان هذا الأساس الأخير يتطلب أن يرد كل فرد الى مكان إقامته المعتاد بمعنى أن زوار القاهرة من سكان دمياط مثلا لابد من احتسابهم ضمن سكان دمياط ومعنى هذا أنه لابد من أن يقوم أقاربهم وأهلوهم باعطاء البيانات للعدادين نيابة عنهم أثناء غيابهم فى القاهرة وهذا أمر يشك فى اعتماديته فى بلد لم يكتمل فيه الوعى الاحصائى، ولذلك تلتزم بلادنا بالأساس الفعلى لسهولته وحتى لا يدلى الحاضرون ببيانات عن الغائبين فتكون بذلك محل شك ومظنة.

ولكن التزام هذا الاساس قد يجعل بعض البلاد تبدو أكثر تضخما من حقيقتها. فإذا تصادف أن أجرى التعداد مثلا فى موسم من المواسم الدينية أو الاحتفالات الوطنية لتوقعنا أن يبدو عدد سكان القاهرة اضعاف اضعاف ماهو عليه فى الواقع نظرا لكثرة الوافدين اليها فى هذه المناسبات. ولذلك كان شرطا أساسيا عند اتباع الاساس الفعلى فى أى دولة، أن تجرى التعدادات فى شهر يستقر فيه السكان فى اماكن اقامتهم المعتادة والا يكون من أشهر النشاط السياحى حتى لا تدخل كثرة من الاجانب ضمن سكان الدولة عملا بحكم منطوق الاساس الفعلى.. وأضافوا الى هذا الشرط أن يجرى التعداد فى منتصف الليل حين يكون الناس قد أووا الى ديارهم فلا يفلت واحد منهم من العد والحصر.

ولكن هل يجرى التعداد حقيقة فى منتصف الليل؟

عمليا لا يتم هذا على الاطلاق.. وبيان ذلك أن الذى يحدث هو أن الاستعداد للتعداد يبدأ قبل موعد وقوع التعداد بعام على الأقل، يتوفر خلاله الباحثون والمشرفون على تخطيط الاطار العام لعملية التعداد. ويستعينون فى هذا بخرائط المدن والقرى فيجرون حصرا لها ولطرقاتها وشوارعها ضمانا لعدم اغفال واحد منها، ويحصرون ايضا مساكنها وغيرها من المبانى الأخرى حتى لا يفلت منهم مسكن أو شقة. ثم يقوم المندوبون بمطابقة هذه الخرائط على الواقع خشية أن تكون قديمة فيقوموا بتعديلها وفقا للواقع. ثم يتم تصميم استمارة التعداد ويستشار فى شأنها أولو الرأى ممن لهم دراية بعمليات التعداد أو ممن يستخدمون بياناته لكى يضيفوا اليها ما يحرصون على الحصول عليه من بيانات لم يكن لها فى التعدادات السابقة وجود.. ثم تبدأ عملية التدريب الضخمة لكل من يقع عليهم الاختيار لاجراء التعداد من موظفى الدولة.. حتى إذا ما بقى على ليلة التعداد شهور انتشر آلاف العدادين على النحو الذى نراه حاليا على جدران منازلنا بمناسبة تعداد سبتمبر القادم. فإذا ما بقى على ليلة التعداد اسبوع أو نحوه بدأت عملية الاستقصاء وجمع البيانات من ذويها ولا تكاد تحين ليلة التعداد حتى ينتشر العدادون مرة أخرى ويعودوا الى زيارة المنازل من جديد لكى يضيفوا الى افراد العائلة من يكون قد استجد عليهم من مواليد وضيوف طارئين ويحذفوا من يكون قد تغيب عنها بالوفاة أو المرض أو السياحة وذلك تمشيا مع منطوق الاساس الفعلى الذى سبق أن ذكرناه.

وقد جرت العادة فى دول اخرى ان تترك للأسرة استمارة التعداد يملؤها رب الاسرة بمعرفته، ولكن هذه العادة لا يمكن اتباعها إلا فى الدول التى عم فيها التعليم وارتفعت فيها نسبة المثقفين، ولذلك جرى العرف فى بلادنا على ان يقوم العدادون بملء الاستمارات نيابة عن رب الأسرة من واقع ما يدلى به شفويا اليهم من بيانات عن أسرته.

## مغزى بيانات التعداد

لكل بيان هدف.. ومن ثم وجب أن تكون بيانات التعداد وافية لتحقيق الأهداف الدراسية التى تتوخاها الدولة أو على الاقل لإلقاء بعض الضوء على جوانبها.

فلكى تفتح الدولة المدارس الكافية فى سنة معينة لابد لها من أن تعلم مقدما عدد الذين سيبلغون سن الخامسة فى هذه السنة. فإذا عرفت عدد الاطفال دون العام فى سنة التعداد امكنها ان تحدد عدد الذين سيبلغون سن الخامسة بعد خمس سنوات بعد أن تقدر نسبة معينة لمن يموتون منهم

قبل بلوغ سن الخامسة. وبالمثل فان عدد الاطفال الذين بلغوا سن الثالثة سنة التعداد يمثلون الضغط المتوقع على أبواب التعليم بعد عامين من اجراء التعداد، بعد اسقاط عدد المتوقع وفاتهم.

وإذا عرفت الدولة فى سنة التعداد عدد البالغين أو البالغات من العمر عشرة أعوام أمكنها أن تتنبأ بعدد العائلات المنتظر تكوينها بعد خمسة أو ستة أعوام، ومن ثم يمكنها أن تحدد مطالبهم السكنية فتدبرها لهم. ويمكنها ايضا من حساب عدد المتوقع زواجهم، تقدير عدد المواليد ومن ثم تقدير ما يلزم زيادته من المستوصفات والمستشفيات لرعاية الأمومة وهكذا.

وبيانات الأعمار التى يسفر عنها تعداد السكان، لها ايضا جدواها فى تقدير ما سوف تكون عليه العدة البشرية للجيش فى سنوات مقبلة. وإذا أرادت أن تضع قوانين الشيخوخة مثلا أو إعانة العجزة، أمكنها بتقدير عدد المنتفعين من وافى بيانات التعداد أن تجرى تقدير التكاليف التى قد تتحملها الدولة لعمل التأمينات الاجتماعية الخاصة بهذا الفريق أو ذاك سواء عن الحاضر أو عن المستقبل كما تستطيع الدولة من بيانات الأعمار أن تعرف مدى ما عليه الشعب من شباب أو طفولة أو شيخوخة. وذلك بمعرفة نسبة الشباب فيه والاطفال والشيوخ على الترتيب.

وتسفر عملية التعداد ايضا عن بيانات هامة خاصة بتوزيع السكان حسب الحرف وحسب أوجه النشاط المختلفة. كما تبين عدد العاملين فى المهن المختلفة فضلا عن عدد المتعطلين.. وكلها بيانات تؤدى الى معرفة الاجراءات اللازمة لتحويل عدد منهم من مهنة الى اخرى او من نشاط الى آخر، وتوفير الابواب الجديدة اللازمة لاجراء هذا التحويل خدمة للاقتصاد القومى فى جملته.

ولا تقتصر بيانات التعداد على الاجماليات بل تتعداها الى التفاصيل. فالتوزيع الجغرافى للسكان مثلا من البيانات الهامة التى تساعد الدولة على معرفة مدى التركز فى المناطق المختلفة، فتعمل جهدها على حث الناس على الانتشار فى مختلف المناطق لا توخيا لتعادل العمران فحسب بل ايضا تحاشيا لاخطار الهجمات المعادية على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. فضلا عن أهمية هذه البيانات فى ارساء قواعد الحكم المحلى والتمثيل النيابى لكل اقليم.

ومن بيانات التعداد الهامة. توزيع الناس حسب محل ميلادهم ومحل عملهم وقت إجراء التعداد، ومنها تستطيع الدولة أن تتبين اتجاهات الهجرة بين المدن المختلفة أو بين الريف والمدن. فإذا توقعت استمرار الهجرة مستقبلا الى جهة معينة وجب عليها أن تعد العدة لاستقبال أفواج المهاجرين وتهيئة وسائل الحياة لهم، باعداد المدارس اللازمة لابنائهم مثلا وخلق العمالة اللازمة لهم وانشاء المستشفيات واعداد الاطباء والمرضات ومن اليهن واليهم.

## أخطاء التعداد

لا يخلو تعداد من تعدادات العالم من الأخطاء وإن اختلفت هذه الأخطاء نوعا وكما وخطورة من دولة الى اخرى. وأهم الأخطاء التى كانت شائعة عندنا ويرجى تلافيها أو تلافى معظمها فى تعداد عام ١٩٦٠ يهرب الناس من ذكر أعمارهم الحقيقية هربا من العسكرية أو اخفاء لحقيقة السن عند العوانس أو المتزوجات والمسنات. وقد كان لتشكك الجمهور فى نيات السلطات الحاكمة فى الماضى اثره فى مثل هذه الاخطاء وغيرها تحاشيا لسياسة السخرة مثلا أو خوفا من فرض الضرائب عليهم.

وقد لعب نظام التموين دورا كبيرا فى اضافة اخطاء جديدة الى التعداد فى عام ١٩٤٧ مثلا. إذ ظن الناس أن تعداد ١٩٤٧ انما اجرى لغرض التثبت من التعداد التموينى الذى أجرى عام ١٩٤٢ واسفر فى حينه عن ان تعداد سكان الدولة يبلغ ٢٨ مليونا. فاستمر بعض الناس فى مبالغاتهم حتى لا ينتقص المسئولون من مقرراتهم التموينية ومن ثم لا يزال الباحثون يعتقدون أن ما ورد فى تعداد ١٩٤٧ من ان سكان الدولة بلغوا اكثر من ١٩ مليونا يمكن ان يكون ايضا مجاوزا للحقيقة. ولذلك فمن المهم ان يعلم الناس جميعا انه لا علاقة للتعداد الحالى بأى تعداد سابق أو بيانات اخرى معروفة سلفا وأن سريته لا يمكن أن تباح لأحد، وأن هناك عقوبات صارمة لمن يفشى سرية ما يدلى به الناس لرجال التعداد من بيانات فلا خوف عليهم من أية ادارة او مصلحة حكومية اخرى إذ لا يسمح لأى هيئة أو مصلحة اخرى ان تطلع على هذه البيانات أو ان تستفيد منها استفادة صريحة سافرة وانما تعلن النتائج بصفة عمومية فلا تتضمن شيئا عن شخصيات الناس أو اسمائهم.

وللمعنيين بشئون التعداد امال كبرى فى التعداد فهى عملية ينتظرها الجميع مرة كل عشرة أعوام بفارغ الصبر نظرا لأنها عملية تجرى على الطبيعة وتقوم على اساس الحصر الشامل لكل كبيرة وصغيرة فى الدولة. ومن ثم فانهم يتلهفون على معرفة نتائجها، وعلى التاكد من صحة هذه النتائج ومن هنا تبدو أهمية التعجيل بإصدار بيانات التعداد حتى لا تصبح البيانات تاريخية بحتة اذا تأخر اصدارها.

كما يرجى ان تعمل مصلحة الاحصاء والتعداد على التاكد من صحة البيانات قبل طبعها ونشرها باستخدام الطرق الاحصائية المعروفة بشرط ألا يؤدى هذا التأكد والتمحيص الى التأخير فى نشر البيانات تأخيرا يفقد البيانات كثيرا من أهميتها وفعاليتها لصالح التخطيط الاقتصادى العام.

# ٣-٤ الانفجار السكانى.. حقيقة هو أم خيال؟

( بقلم المؤلف كما نشرته مجله «الرائد العربى» الكويتية العدد ١٤ فى ديسمبر ١٩٦١ صفحة ٢٣ ، ٢٤)

التقارير التى تصدرها الأمم المتحدة والكتابات التى يكتبها المؤلفون الاقتصاديون والاجتماعيون ويتناولون فيها الوضع السكانى فى العالم يصفون فيها الوطن العربى كما يصفون فيها منطقة الشرق الأوسط بوجه العموم بأنها منطقة انفجار سكانى واضح لا شك فيه. وهم يعتمدون فى تصويرهم هذا على أن المنطقة بأجزائها المختلفة تتصف بارتفاع واضح فى معدلات المواليد مما يجعلها منطقة ذات معدل نمو سكانى مرتفع رغم ارتفاع معدلات الوفيات فيها بالمقارنة بأجزاء كثيرة من العالم كله.

وسواء سميت هذه الظاهرة انفجارا سكانيا أو ضغطا سكانيا فإنها ولا شك ظاهرة جديرة بالاعتناء والبحث لكى نتبين مدى ما فى هذا الوصف من تصوير للواقع ومدى ما يحمله هذا الواقع من خطورة على مستقبلنا ومستقبل الاجيال القادمة.

دعونا أولا نتفق على أن الانفجار السكانى او الضغط السكانى ليست أوصافا مطلقة أى انها لا يمكن أن تبنى على أساس النظرة الى الموقف السكانى فحسب.. لأن نمو السكان بأى معدل من معدلات النمو لا يمكن أن تستكشف آثاره إلا إذا قورن هذا النمو بنمو الموارد التى يعتمد عليها السكان عموما فى تدبير أسباب المعيشة والحياة.

ففى الحالات التى ينمو فيها السكان بمعدل اقل من معدل نمو الموارد المتاحة لهم لا يكون هنالك خطر من نمو السكان بهذا المعدل ومن ثم لا يمكن أن تعتبر الدول التى تسود فيها هذه الحالة دولا مهددة بالانفجار السكانى أو دولا ترزح تحت اعباء الضغط السكانى المألوف.. ومثلها الدول التى ينمو فيها السكان بمعدل قريب من معدل نمو الموارد ويساويه. ولكن الدول التى ينمو فيها السكان بمعدل اكبر من معدل نمو الموارد يمكن أن تعتبر نقط ارتكاز للانفجار السكانى ولو بعد حين.

العبرة إذن عند الحديث عن ضغط السكان والانفجار السكانى ليست باعداد السكان المطلقة أو معدلات نموهم فى حد ذاتها ولكن بالعلاقة بين هذا فى جانب وحجم الموارد ومعدلات نموها فى جانب آخر.

فمشكلة الانفجار السكانى إذن ليست مشكلة مطلقة بل هى مشكلة نسبية ومن هنا يكون الحديث عن ضخامة عدد السكان او عن ارتفاع معدلات المواليد، حديثا لا يدل بالضرورة على وجود حالة ضغط سكانى ولا ينذر بالضرورة بوجود حالة انفجار سكانى.

ولكى نحكم على مدى ضغط السكان فى أى بلد.. يتعين علينا أن نبحث فى الواقع عن مدى التوازن بين السكان فى جانب والموارد فى جانب آخر.. فنقارن مثلا بين السكان والمساحة لنعرف نصيب الفرد من الرقعة التى يعيش عليها الناس جميعا فى دولة معينة.. ولكن البعض يعترض على هذه المقارنة لأن بعض الدول تطغى فيها مساحات الصحارى على مساحات الاراضى الزراعية او القابلة للزراعة ولذلك يميل هؤلاء البعض الى استبعاد الصحارى واجراء المقارنة بين عدد السكان والمساحة القابلة للزراعة أو المزروعة بالفعل.. وحتى هذه المقارنة لا تلاقى كل الترحيب من كل الناس لأن العبرة ليست بالزراعة بل بما ينجم عن عملية الزراعة من انتاج وبما يتحقق ايضا من انتاج فى الصناعة وفى باقى قطاعات الاقتصاد القومى.. ولذلك يميل هؤلاء الى مقارنة عدد السكان بجملة الانتاج.. وهناك مقاييس أخرى كثيرة ابتدعها الباحثون ولايزالون يبتدعون غيرها تباعا وعلى مر الزمن بقصد تصوير هذه العلاقة تصويرا يقربنا من الواقع بالتدريج ويساعد الدول على استكشاف موقفها بصورة اقرب الى الكمال والوضوح.

وليس يعنينا هنا أن نثبت أو ان ننفى وجود حالة انفجار سكانى فى المجتمع العربى الجديد.. بل اننا سنسلم جدلا بأن هنالك حالة ضغط سكانى على الاقل فى بعض أجزاء الوطن العربى.. وذلك لكى تنصرف جهودنا إلى تعرف أسباب هذا الضغط على فرض وجوده بدلا من أن تنصرف جهودنا الفكرية الى النقاش والمجادلة حول وجود هذه الحالة او عدم وجودها.

وسواء رضى البعض ان يسلم بوجود هذه الحالة أو لم يسلم فان الامر الذى لاجدال فيه اننا فى كل جزء من اجزاء الوطن العربى فى حاجة ماسة الى رسم سياسات سكانية تهدف فى النهاية الى تخفيف آثار حدة الضغط السكانى فى بعض هذه الاجزاء وتنمية الموارد السكانية فى أجزاء أخرى بحيث نتحاشى وقوع هذا الضغط. ويضطرنا هذا الى ايضاح معنى السياسة السكانية ومدلولها.

السياسات السكانية شأنها شأن أى سياسات أخرى ماهى إلا اساليب محددة تهدف الى وضع ضوابط معينة لتحقيق أهداف محددة فى أزمنة موقوتة. فإذا رغبت أى دولة فى اتباع سياسة سكانية توسعية كان عليها أن تشجع الناس على الزواج والتوالد أو أن تحمى الناس من الأمراض وتؤمنهم شر غائلة الموت بتخفيض معدل الوفيات أو أن تفتح أبوابها للراغبين فى الهجرة اليها من

دول اخرى او ان تفعل كل هذا جميعا. وإذا رغبت الدولة فى اتباع سياسة سكانية انكماشية.. عمدت الى رفع سن الزواج مثلا والحد من الرغبة فى الزواج بوسائل مختلفة والى مناشدة المتزوجين الاقلال من التوالد والى غلق أبوابها دون هجرة الناس اليها وتشجيع هجرة المواطنين منها الى دول اخرى ولا تستطيع بالطبع ان ترفع معدلات الوفيات فيها مهما اقتضى الحال.

وبديهى ان السياسات التوسعية ايسر فى الاتباع من السياسات الانكماشية، فتشجيع الناس على الزواج أمر هين وتشجيعهم على التوالد امر أهون وفتح الباب للمهاجرين رغم ما يحيط بسياسة الباب المفتوح من صعاب التأقلم والاندماج إلا أن هذه الصعاب يمكن أن تذلل بالتدريج على مر الزمن كما أن خفض معدلات الوفيات امر مرغوب فيه. هذا فى حالة الرغبة فى اتباع سياسة توسعية.

ولكن الصعوبة الحقيقية هى فى محاولة اتباع سياسة انكماشية للسكان. وذلك لأن مثل هذه السياسة تعتمد اساسا على خفض معدلات الزواج والمواليد ومثل هذا لا يمكن أن يتم بنجاح الا اذا اعتمدت الدولة فى احداثه على فهم الاسباب الكامنة وراء ارتفاع هذه المعدلات.. لكى تستطيع أن تتخذ من الاجراءات ما يكفل القضاء على هذه الاسباب او على الاقل ما يكفل الحد من مفعولها.

وأحب فى هذا المجال ان أفرق بين العوامل والوسائل فحين يتحدث الناس عن ضبط النسل انما يتحدثون فى الواقع عن وسائله.. ولكنهم قلما يتناولون العوامل الكامنة وراء عدم ضبط النسل.. وهى العوامل التى لا تدفع الناس الى طلب وسائله ومن ثم يستمرون فى التناسل ولا تنجح الدعوة الى تحديد النسل.

الزواج والتناسل مظاهر اجتماعية تتحكم فيها عموما عوامل اقتصادية واجتماعية بل وسياسية الى حد ما.. فالناس فى المجتمعات الزراعية على وجه الخصوص يعتبرون النسل وسيلة من وسائل الانتاج.. إذ يعتمدون فى الانتاج على أولادهم ويفرحون لمولد الصبية الذكور باعتبارهم هم عماد هذا العون وسنده كما انهم يربونهم طمعا فى تأمين مستقبلهم، فيصبح للاباء لدى الابناء العاملين بعض الحقوق والالتزامات التى تقيهم شر غائلة الزمان وتؤمن معاشا مضمونا حتى الممات.

يضاف الى هذا ان مجتمعاتنا مجتمعات فقيرة مهما اختلفت درجات الفقر فيها او الغنى. وانه اذا حرص الاغنياء على عدم التوالد خشية ان ينخفض مستوى معيشتهم المرتفع فإن الفقراء ليس لديهم هذا الوازع لأنهم لا يملكون شيئا يخشون من ضياعه ومن ثم يستمرون فى التوالد ايمانا

منهم بأن أى مولود جديد لن يحرمهم مما لا يملكون ولن يشاركهم إلا فى الجوع.. وليس فى هذا تضحية من جانبهم على الاطلاق.

فإذا اضفنا الى هذا ان كبر حجم العائلة يكسب العائلة مكانة اجتماعية على الاقل فى الريف ويجعلها موضع الهيبة والتقدير والاحترام فى مثل هذه المجتمعات.. أمكننا ان ندرك السر فى حرص الناس على انجاب المزيد من الاطفال.. والاستمرار فى هذا الانجاب دون أن يقفوا عند حد معين خشية أن يأتى عليهم الموت فجأة فيقضى على القليل مما انجبوه واكتفوا به، ولذلك فمن حق الموت على الناس فى مثل هذه المجتمعات المتخلفة أن يحفظوا له نصيبه دون أن يكون فى هذا مساس بحجم العائلة الكبير المرغوب.. ومن ثم يستمر الناس فى الانجاب ليخلقوا رصيدا للموت ورصيدا للحياة فى آن معا.

فإذا نحن أردنا أن نسلك سياسة انكماشية للسكان وجب علينا أن نقضى على هذه الاسباب وأهمها فى رأيى انخفاض مستوى المعيشة.. لأنه اذا ارتفع هذا المستوى وأدرك الناس جدوى هذا الارتفاع واستمتعوا به.. امكنهم ان يجدوا شيئا يحرصون على استبقائه ويخشون ضياعه.. ويحرصون على ألا يفكروا فى أى ميلاد جديد لطفل جديد خشية أن يحرمهم من بعض ما يستمتعون به من طيبات الحياة والمستوى المعيشى المرتفع.

ولكن... ماذا يكون الحال إذا باءت كل نبوءاتنا بالفشل فارتفع مستوى المعيشة وظل الناس على حالهم يتوالدون وينجبون كما كانوا يفعلون من قبل؟ مثل هذه النتيجة بعيدة الاحتمال.. ولكن لنسلم جدلا بأن هذا يمكن أن يحدث.. فهل معنى هذا اننا اصبحنا على حافة الهاوية..؟!

من حسن الحظ أن موجة من التفاؤل بدأت تسود الفكر الاقتصادى والاجتماعى خلال الأربعين سنة الماضية ساعدت على تبديد بعض ما سيطر على اذهان الناس من تشاؤم بمستقبل البشرية فى ظروف النمو السكانى المطرد الذى نشهده فى بعض بقاع العالم.

هذه الموجة التفاؤلية ترتكز فى جملتها على انه لم يثبت حتى الآن ان امكانيات الانتاج المتاحة فى بعض الدول قد استوعبت آخرها.. فهناك فرص كثيرة لزيادة الانتاجية مثلا.. وهناك المخترعات التى ساعدت البشرية فى الماضى على ألا يهبط مستواها المعيشى عما سبق رغم زيادة عدد السكان زيادة كبيرة عما كانت عليه فى الماضى فى العالم اجمع.

وهم فى هذا الصدد يتنبأون بأن كثيرا من الاغذية الطبيعية التى نستهلكها اليوم يمكن أن نستبدلها مثلا بأغذية صناعية وأن الألياف التى تخصص لها مساحات زراعية واسعة يمكننا ان نستعيض عنها بألياف صناعية لكى نسخر الأرض لزراعة غذاء الانسان واننا بدلا من أن نزرع

الارض بغذاء الحيوان ثم نأكل الحيوان نفسه.. يمكننا أن نسخر الارض لغذائنا ونصنع للحيوان غذاء صناعيا يكفيه ولا يضر بنا اذا أكلنا الحيوان.. هذا بجانب تقدم الفنون الانتاجية والتوسع فى انتشار الآلية.. واحتمال استخدام الذرة فى الأغراض السلمية وما قد يترتب عليه من تحويل كثير من الصحارى الى اراض زراعية خصبة على نحو ما يتوقع العلماء.

ويؤيدهم فى تفاؤلهم هذا، كما قلت ان مستوى معيشة العالم بعد زيادة عدد سكانه على مر الزمن لم ينخفض ان لم يكن قد ارتفع عما كان عليه حين كان عدد سكانه اقل مما هو عليه الآن بفضل ما توصل اليه الانسان من مخترعات ومستجدات جعلت مزيدا من طيبات الحياة ملك يديه.. وستجعل المزيد منها يأتى اليه مستقبلا بفضل ما أودعه الله فى الانسان من قدرات وامكانيات علمه بها ما لم يكن يعلم.

## ٣ – ٥ هل السكان هم السبب الأوحد لمشاكلنا الاقتصادية؟

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٢ )

من الممكن أن يقال إن الاقتصاد المصرى يواجه مشكلة سكانية ومن الممكن ايضا أن يقال إن السكان فى مصر يواجهون مشكلة اقتصادية. ولكن ومهما كان الأمر فهل يحق لنا أن نقول إن هذا ما وجدنا عليه اقتصادنا ومن ثم يجب على السكان أن يترفقوا بهذا الاقتصاد عن طريق تخفيض معدلات نمو السكان!! أو أنه يجدر بنا أيضا أن نقول هذا ما وجدنا عليه سكاننا ومن ثم يجب على الاقتصاد أن يترفق بهؤلاء السكان عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادى!!

هناك أرقام تصور للاقتصاديين بشاعة الوضع السكانى وخطورته وهناك أرقام تصور للسكان بشاعة الوضع الاقتصادى وخطورته فعدد السكان كان وأمسى وأصبح فإذا به اليوم كذا والدخل القومى هذا مستواه والناتج القومى الاجمالى هذا حجمه والانفاق القومى الاجمالى هذا مبلغه ونصيب الفرد من هذا وذاك هكذا ومستوى الاستهلاك هكذا ومعدلات الادخار والاستثمار هكذا وهكذا.. وهكذا دواليك.

ولكن الأرقام فى اطلاقها وفيما تجسده من علاقات ونسب لا يمكن ان يكون لها كل هذا التقديس لمجرد انها أرقام بل لابد لكى تتوافر لأى رقم من الأرقام اعتبارات التوقير والتقدير والاحترام ان نستوضح اولا المفاهيم التى استندت اليها هذه الأرقام .

ولست فى حاجة الى أن اذهب بالقارىء بعيدا للتدليل على أهمية ما نقول فأمامى الآن دراسة «أجنبية» عن سكان مصر، وهى دراسة لها وضعها ولها وقعها عند المسئولين - جاء فيها أن معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى كان ٥,٧ فى المائة عن الفترة ١٩٥٥- ١٩٦٥ ثم هبط الى ٢ فى المائة فى السبعينات ثم ارتفع الى ٨,٩ فى المائة عام ١٩٧٥ ثم ارتفع مرة أخرى الى ٩,٤ فى المائة عام ١٩٧٦ والدراسة «الأجنبية» حين تذكر هذه الأرقام تسارع فتلفت انظارنا الى ان الارتفاع الذى نلحظة فى هذه المعدلات ليس ارتفاعا حقيقيا بل هو ارتفاع شكلى راجع الى ان اساس الحساب قد اختلف عما كان عليه فيما قد سلف وهو تحفظ مشكور.

ومثل هذا التحفظ يجب ان يراعى عند حديثنا عن الظواهر المختلفة التى تستخدم الأرقام لتوصيفها كلما تغير اساسها او اساس قياسها او تعريفها او مضمونها او اذا أختلف المعيار

الذى يقاس النمو او الانكماش على أساسه.

فإذا قيل لنا مثلا إن مستوى الشيء قد ارتفع بنسبة كذا وجب علينا أن نعمل على تقييم هذا الارتفاع «أو الانخفاض» فى ضوء أهمية هذا الشيء وكذلك يجب أن نتساءل عن المستوى الاصلى الذى قيست هذه النسبة على أساسه.

فمما لا شك فيه أن ارتفاع سعر الخبز مثلا ولو نقطة مئوية واحدة يمثل عند السياسيين والاقتصاديين والمجتمع ككل خطورة تفوق خطورة ارتفاع سعر الملح آلاف النقط وارتفاع سعر شيء «أو انتاجه» بنسبة ضئيلة عن مستوى مرتفع أصلا يعتبر انجازا اضخم من الارتفاع بنفس النسبة عن مستوى احط وأدنى.

فإذا قيل لنا إن هناك اختلالا فى العلاقة بين السكان والانتاج مثلا - مهما سلمنا بأن هناك زيادة رهيبة فى اعداد النفوس - وجب علينا ان نفحص ما إذا كان الانتاج فى كل قطاع على حدة قد بلغ اقصاه ومنتهاه وأنه ليست هناك وسائل أخرى لم تستخدم بعد لزيادة هذا الانتاج ولزيادة انتاجية العامل وانتاجية رأس المال فى مثل هذا القطاع أو ذاك.

وقد نستطيع فى النهاية أن نرى بشيء من الوضوح انه اذا كان للاقتصاد مع السكان قضية فان للسكان مع الاقتصاد قضايا وقضايا - منها مثلا قضية الانتاج وكفاءته وتنوعه ويتصل بذلك قضية الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات والانشطة والمشاريع المختلفة وثالثها قضية التخصيص والتوطين الجغرافى وانتقال محمد الى الجبل أو انتقال الجبل الى محمد.. ورابعها الاصرار على الانتاج بغض النظر عن بهاظة التكلفة أو مراعاة الانتاج بأقل تكلفة.. وخامسها وسادسها وسابعها.. وكلها قضايا لم تأخذ حظها من المناقشة الواضحة الواعية الصريحة لأسباب تدق على الحصر. من حقنا مثلا أن نتساءل عما إذا كنا قد راعينا بالفعل التوازن الواجب بين الزراعة والصناعة وهل نحن سلكنا سبل التصنيع من اقرب الأبواب - باب الصناعات الزراعية - وهل نحن أقمنا صرح الصناعة لمجرد التحدى أو للوفاء بحاجات الجماهير العاجلة الملحة.. أو الحاجات الآجلة المتأنية أو لتغطية تكاليف الواردات.. وهل نحن استطعنا أن نتحقق حتى الآن من أن ما اخترناه من المشاريع الصناعية هو افضل الاختيارات قاطبة أو اننا اخترنا اكثر المشاريع صلاحية وأسرعها انتاجا وأوفرها عائدا او اننا ربما وقعنا فى غرام المشاريع العسيرة الهيكل - المعقدة التركيب - بطيئة الانتاج ضعيفة العائد ومن ثم فلا دخل يزيد.. ولا ثروة تنمو.. بل موارد تستنزف.

ألا يمكن أن تكون هذه هى نقطة البداية فى معرفة مكمن الاختلال الذى نلاحظه بين السكان والموارد؟

ثم أليس هناك فى أى ركن من أركان هذا المجتمع مجال لمنع التبديد ومحاصرة التبذير الذى ربما قد أدى بنا الى ما أدى بنا اليه من أوجاع لا نكف عن العويل عليها ـ ولا نجد ما نعزو هذه الاوضاع اليه إلا أن نندد باستهتار السكان بمقدرات هذا البلد فى شكل الاسراف فى الانجاب والافراط فى الخصوبة بغير رابط «١».

أين الحقيقة؟ أين البلية؟ أين البلاء؟ هل هم السكان فعلا؟!!

وإذا نحن سلمنا ـ جدلا ـ بأن السكان هم السبب فى بعض ما نعانيه فهل هم السبب فى كل ما نعانيه.. وهل هم السبب «الأوحد» فى «كل» ما نعانيه؟

لا شك أن زيادة السكان تسبب ضغطا على الموارد المحدودة وأن الغايات والنهايات الانسانية غالبا ما تتجاوز الحدود المتاحة من الموارد فى لحظة معينة وبتعريف معين.. الخ.

ولكن هذه هى القضية الاولى والأخيرة لعلم الاقتصاد.. ولولا هذه القضية ما نشأ علم الاقتصاد على الاطلاق باعتباره العلم الذى يبحث فى ندرة الموارد إذا ما قورنت بالغايات وهى مشكلة مستمرة ولذلك فان علم الاقتصاد لا يزال مستمراً. اقول اننا اذا وصلنا فى اقتصادنا القومى ـ وفى أى اقتصاد قومى ـ الى نقطة توازن معينة فسوف لا تنتهى مشاكلنا عند هذا لأننا ـ وغيرنا ـ سوف نبحث عن نقطة توازن جديدة أعلى وأرفع.

نعم.. قد تكون الزيادة السكانية سببا فى الضغط المتزايد على السلع والخدمات والمرافق.. الخ.

ونعم قد نسلم بأن ذلك قد أدى ويؤدى فى معظم الأحوال الى طفح المجارى وازدحام الطرق وسوء حالة التليفونات وانقطاع التيار الكهربائى.. الخ.

ولكن هل الزيادة السكانية هى السبب فى عدم العناية برصف الطرق.. وتكرار نفس الرصف لنفس الطريق.. وعلى فترات متقاربة؟!

وهل الزيادة السكانية هى السبب فيما يلقى به رجال البلدية من اكوام التراب على جانبى الأرصفة نتيجة «ادمانهم» لعمليات الحفر المتقطع أو المتواصل مما يترتب عليه غلق بعض الطرق امام المارة والمركبات وذلك حتى فى اقل المناطق ازدحاما بالسكان.. فأين العذر!!.

وهل السكان هم السبب فيما نراه من تعمد ـ كما لو كان مع سبق الاصرار والترصد ـ فى فتح البالوعات دون غلقها فى وسط الطريق لكى يقع داخلها من يقع ويسقط فيها من يسقط؟ هل السكان هم الذين يفتحون هذه البالوعات ولا يغلقونها بعد فتحها!!؟ هل هم السبب فى وجود بعض مزلقانات السكك الحديدية دون بوابات مرئية؟!

وهل هم الذين يستهويهم التردد على اكشاك دفع فواتير الكهرباء وغيرها اكثر من مرة لكى

يقال لهم فى كل مرة ان هذه الفواتير لم تأت الى الكشك بعد وهى ترقد فى ادراج أو حوافظ فى المركز الرئيسى انتظارا لانتهاء فترة الجرد الشهرى البطىء واعلاء لشعار التزاحم المؤجل على الاكشاك وعلى غير الاكشاك فى طوابير طويلة؟

هل السكان هم السبب فى انخفاض مستويات الأداء؟

هل هم البلية والبلاء!؟

هل هم السبب الأوحد؟!

دعونا نجعل للحديث بقية

# ٣-٦ كيف نبتعد عن النظرة السوداوية فى موضوع السكان

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ )

الأمر الذى لا يمكن قبوله أن يقال أن اصلاح الحال قد اصبح من المحال بسبب موضوع السكان وحده أو أن جهود التنمية تضيع سدى وسوف تذهب هباء بسبب ارتفاع معدلات النمو السكانى وحدها وان السكان يمثلون ضغطا ينذر بالانفجار او أنهم بمثابة قنبلة زمنية ومكانية وتستمر الولولة والعويل الى الحد الذى نعلق فيه حل جميع مشاكلنا على حل المسألة السكانية أولا.

ومثل هذا الاتجاه فى التفكير له خطورته لأن معناه ببساطة اننا لن نستطيع أن نحل أى مشكلة من مشاكلنا إلا إذا حققت حملات تنظيم الاسرة وتحديد النسل أهدافها وحتى إذا حدث هذا فانه فى نظر الخبراء لن يساعد على حل مشاكلنا كثيرا لأننا سوف نصل فى عام ٢٠٠٠ الى ٦٠ مليون نسمة على أقل تقدير.

إذن فهل نحن نرضى بما نحن فيه وما نحن عليه لمجرد اننا عاجزن وسنظل عاجزين عن احراز انتصار جذرى كاسح لكل اتجاهات الخصوبة والانجاب فى الدولة وهل نرضى بتأجيل حل كل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية الى اجل غير مسمى لمجرد أن موضوع الخصوبة والانجاب موضوع قد لا نستطيع التغلب عليه باعتبار أنه موضوع فردى انسانى عاطفى اجتماعى يتوقف القرار فيه على اختيارات الافراد وعائلاتهم وليس موضوعا تنفيذيا تكفى لمعالجته اللوعة أو الدعوة او التشريع أو التقريع.

ورغم أنه لا يصح أن نمانع فى أن تعقد الآمال على هبوط معدلات النمو السكانى بصورة أو بأخرى إلا أنه لن يصح ايضا أن نسمح لأنفسنا بالتسليم والاستسلام امام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

إذ انه لابد ومن وجهة نظر الانماء الاقتصادى والاجتماعى بالذات ان نعتبر النمو السكانى فى مصر احد المعطيات أو المسلمات فى الاجل القصير دون أن نتخذ من هذا الافتراض ذريعة للتقاعس عن بذل الجهود التى تساعد معدلات النمو السكانى على الانخفاض إن آجلا أو عاجلا عما هى عليه الآن.

مثل هذا التسليم بأن موضوع السكان هو أحد المعطيات سوف يعفينا من التمادى فى تصور استحالة اصلاح الحال. وبذلك نستطيع أن نتفرغ بكل جوارحنا لقضايا الانتاج وأن نغير هذه النظرة التشاؤمية التى تعتبر السكان مجرد بلية أو بلاء ونتحول الى اعتبارهم او على الاقل اعتبار بعضهم من أهم مقومات التنمية فى مصر كموارد بشرية يمتلكون فيما بينهم إمكانات وطاقات قابلة للاستثمار استثمارا يعود بالخير على مصر وشعبها رغم أى معوقات.

ولا أحسبنى فى حاجة الى تكرار ما سبق أن قلته فأنا لا أهون من أهمية النظر الى السكان على أنهم أعباء بل اننى أساير هذا المعنى وأطالب باعتبار وجود السكان كأعباء قضية مسلما بها.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فمن المفيد ايضا ان نذكر ان هناك مدارس فكرية حول موضوع السكان تنادى بحل الأزمات السكانية عن طريق إعادة النظر فى الهيكل المحصولى للأراضى الزراعية المتاحة بل انهم ينادون على وجه التحديد بالافراج عن المساحات الزراعية التى تحتلها الألياف الزراعية كالقطن والكتان مثلا والتى يمكن الاستعاضة عنها أو على الاقل عن بعضها بما توصل العلم الى توفيره من ألياف صناعية مثل النايلون والدرالون والداكرون الخ بحيث يمكن استغلال هذه الاراضى فى زراعة غذاء الانسان.

ويتمادى هذا البعض فى تفاؤله على أساس أن مثل هذا الاتجاه يمكن أن ينطبق ايضا على الاراضى الشاسعة التى يشغلها غذاء الحيوان وينادون باخلاء هذه المساحات من غذاء الحيوان واستغلالها فى زراعة غذاء الانسان ثم يتغذى الحيوان على الاغذية الصناعية. بل إن البعض يؤيد استبدال ما يزرعه الانسان لغذائه بما يمكن استطابته من اغذية صناعية تساعد فى الافراج ولو عن بعض المساحات الزراعية التى يمكن تكثيف الزراعة فيها بالمحاصيل التى تشتد الحاجة اليها والتى قد لا يكون لها بديل من الاغذية الصناعية

كل هذه المقترحات بغض النظر عن امكان التنفيذ الفورى لها ورغم أن بعضها قد ثبتت صلاحيته على مستوى العالم بالفعل يجعلنا نتجه بأبصارنا الى آفاق جديدة تبتعد بنا عن النظرة السوداوية الحالكة السواد حول موضوع السكان وما يتعلق بهذه النظرة من اطلاق العنان لليأس من امكان كفاية الموارد للاستجابة لطلبات الانسان أو رغباته أو نزواته. والمسألة كما تبدو مسألة ترشيد وقد يسهم هذا الترشيد فى افساح الامل امام الاقتصاديين والمسئولين على وجه العموم بصورة أو بأخرى.

ويتصل بهذا الاسلوب فى معالجة قضايانا ومشاكلنا الاقتصادية ولكيلا نستمرىء هذا التمادى فى الشكوى من الزيادة السكانية أن نسعى وأن نسعى بجدية الى تكثيف جهودنا لتنشيط

صادراتنا البشرية دون اغفال للاحتياجات المحلية من هذا الانتاج البشرى المحلي.

ولقد يظن وهذا ليس بالضرورة صحيحا أن اتجاه بعض ما فى مصر من ثروة بشرية الى خارج مصر يقوم دليلا على ان فى مصر فائضا بشريا ولكن قد يكون العكس هو الصحيح فى بعض الأحوال لأن مصر تشكو بالفعل من ندرة أو عجز أو نقص فى بعض الكفاءات والمهارات مما أدى بأجور بعض هذه المهن الى الارتفاع الحاد المتسارع ولكى لا تتفاقم هذه الظاهرة وتشتد أزمة مصر المهنية لابد من وضع السياسات التى تشجع على بقاء أصحاب هذه المهن فى مصر سواء منهم من هاجر أو من ينتظر.

## مصر مزرعة المهارات

انطلاقا من أن المصريين فى الخارج ليسوا بالضرورة فائضا عن حاجتها ونظرا لحرص مصر على الاستجابة لطلبات الدول العربية وغير العربية وتلبية احتياجات تلك الدول من ثروة مصر البشرية فإن هذا يجب أن يكون مدعاة الى أن تفكر مصر فى أن تعتبر نفسها مزرعة أو مصنعا كبيرا للمهارات للوفاء باحتياجات السوق المحلية والأسواق الخارجية فى آن معا. وأن نعتبر مثل هذا النشاط نشاطا تصديريا متصلا مع مراعاة تغطية تكلفة انتاج هذه المواهب بل انه لا يوجد ما يمنع من أن تحقق الدولة من وراء هذا شيئا من الربح المباشر ضمانا لكى يصبح هذا الانتاج انتاجا له مردوده الاقتصادى وكذلك لكى يتسنى لمصر توسيع طاقتها الذاتية اللازمة تباعا لتحقيق المزيد من هذا الانتاج التصديرى مع مراعاة تحاشى مخاطر البوار.

وقد تفكر مصر فى هذا الصدد فى استخدام نظام المناوبات فى استخدام ثروتها البشرية خارج حدودها وذلك على الاقل فيما يتعلق بالمهن النادرة او المهن الحاكمة فعمال البناء مثلا يمكن الاستفادة بهم عن طريق انتقالهم من بلد الى آخر ومن دولة الى أخرى ويمكن أن نتصور أن هذا ينطبق ايضا على الأطباء والمهندسين بل لقد ثبت بالفعل ان هذا ممكن فى حالة اساتذة الجامعة إذ توفدهم جامعاتهم فترات محددة من السنة وليس طول العام الى فرع جامعة القاهرة بالخرطوم مثلا وهذا قد يؤدى بنا الى التفكير فى تنظيم الاعارات على هذا النسق لفترات قصيرة قد تتكرر وقد لا تتكرر خلال نفس العام الدراسى بما يوازى مثلا فصلا دراسيا عن كل عام تتركز خلاله المادة العلمية بدلا من نثرها على مدار عام كامل وهذا نظام متبع بالفعل فى التعليم الجامعى فلا تضيع على مصر الفائدة من وراء وجود ثروتها داخلها واستفادة الاصدقاء منها فى الخارج مع ضمان حق هذه الثروة فى الجزء الأوفى كما لو كان هؤلاء الافراد معارين عن سنة كاملة.

ولا يخفف من دعوتنا بضرورة تمسك مصر بعدم تسويق منتجاتها البشرية إلا مقابل عائد ملائم للفرد ولمصر ان العمالة المصرية بل والعربية تتضاءل فى بعض الدول العربية وتنكمش أمام تدفق العمالة الاسيوية الى تلك الدول.

فبالرغم من أن اللغة العربية لم تعد فى تلك الدول العربية من بين معايير التفضيل الحاسمة للعمالة خصوصا فى المهن غير الماهرة وبالرغم من حلول الاشارة فى بعض الاحيان محل الكلام وبالرغم من تحريف اللغة العربية فى التخاطب لتيسير الفهم على الآسيويين وبالرغم من دراية بعض الدول العربية ببعض اللغات واللهجات الآسيوية.

رغم كل ذلك مما قد يهدد مستقبل العامل المصرى والعربى فى بعض تلك الدول بل مما يهدد مستويات الأداء فى بعض الاحوال ومستقبل اللغة العربية فى تلك البقاع إلا أن هناك مهنا معينة لا يمكن فيها أن تستغنى تلك الدول العربية عن الناطقين بها لفظا ومعنى وخاصة مهنة التدريس فى مراحل التعليم المختلفة وهى المهنة التى ننادى فيها باتباع مبدأ المناوبة.

ولا يخفى علينا ان مصر قد زودت كثيرا من الدول العربية نذكر منها على وجه الخصوص البحرين والكويت وأسيا وعمان وقطر والسعودية والامارات فى عام ١٩٧٥ بما لا يقل عن ٢٢ فى المائة مما كانت تلك الدول السبع تحتاج اليه من قوى بشرية فى ذلك العام وهذا يقرب من حوالى نصف ما تستورده تلك الدول العربية من موارد بشرية عربية ومن المنتظر ان تظل هذه النسبة على ماهى عليه حتى عام ١٩٨٥ ولكن العدد المطلق للمصريين اللازمين لتلك الدول يقدر له أن يرتفع من ٣٥٢ الف مصرى عام ١٩٧٥ الى ٧١١ ألف مصرى عام ١٩٨٥ أى انه سيتضاعف عددا خلال السنوات العشر طبقا لتقرير البنك الدولى الصادر فى ١٩٨١/١/٣٠ صفحة ٧ بالانجليزية.

ولا يصح أن تكتفى مصر بأن يقال عنها ان وجود ثروتها البشرية فى الوطن العربى كسب لها وتأكيد لمكانتها فى تلك الدول إذ إن مكانة مصر قد تأكدت لها بالفعل فى تلك الدول حتى قبل أن يعمل فيها أبناء مصر بهذه الأعداد الضخمة.

# ٣ – ٧ ما الحل فى خصوبة المرأة المصرية؟

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ٦٩١ بتاريخ١٢/٤/١٩٨٢ صفحة ١٢ ، ١٣)

حين أقرأ للمتخصصين أو لنفسى - فى تخصصى - يقفز الى ذهنى سؤال وألف سؤال حول معقولية ما يكتبه المتخصصون لغير المتخصصين ثم سؤال عن جدوى ما يكتبه المتخصصون لصناع السياسات والناطقين بلسان الشعب سواء منهم ممثلو الشعب فى المجالس المختلفة أو أولئك الذين بيدهم مقاليد الأمور فى مواقع المسئولية والتنفيذ.

فقد يحلو للمتخصصين عادة عندما يتناولون أى مشكلة أن يقوموا بالتشخيص والتوصيف والتحليل دون ان يدركوا ويمنتهى حسن النية بالطبع - انه لا يكفى أن يضع المتخصص يده على عناصر الموضوع أو المسألة أو المشكلة التى يقوم بتناولها وانما يتعين - لصالح صناع السياسات - أن يضع المتخصصون أمام هؤلاء ما يرونه صالحا من بين هذه العناصر المتعددة كى يكون أداة من أدوات التنفيذ أو وسيلة من وسائل العلاج.

فمثلا كلنا مشغول مؤخرا بالحديث عن موضوع السكان.. وكلنا يساهم بقدر استطاعته فى تغذية الفكر وتحريكه نحو اعداد ورقة عمل تصلح اساسا للمناقشة فى اطار مؤتمر للسكان على غرار المؤتمر الاقتصادى الذى سبق انعقاده فى فبراير الماضى ومؤتمر مصر الغد المزمع عقده مستقبلا.

فالكثيرون منا قادرون على ابراز العناصر التى يمكن ان يقال انها كامنة وراء ما يسميه البعض «بالانفجار» السكانى.. وما يتواضع البعض على تسميته «بالمشكلة» السكانية. وما قد يتعارف البعض وهم القلة النادرة على تسميته «بالمسألة» السكانية.

ولكن الذى يعنى عامة الناس أن يعلموه منا هو ما إذا كانت هذه العوامل قابلة للتعديل او التغيير خصوصا ما هو متصل من بينها بهم وبسلوكياتهم وكأن الناس بذلك يضعوننا موضع الامتحان فيما نظن نحن اننا نفهمه عن الناس وعن سلوكيات الناس.

وكذلك فإن الذى يعنى صناع السياسات والذين يتخذون القرارات فى مستويات التنفيذ المختلفة هو ان يعلموا - منا ايضا - أى نوع من القرارات يجب عليهم أو يمكنهم اتخاذه على المستويين لمعالجة بعض هذه العوامل والاسباب الكامنة وراء ظاهرة النمو السكانى.. هذا النمو الذى يسميه

البعض «رهيبا» ـ ولعلهم على حق فى هذه التسمية.. او لعلهم ليسوا كذلك.

ومثل هذا «المأزق» الذى يضع المتخصصون انفسهم فيه يحتم عليهم ان يكفوا عن الاسترسال فى سرد العوامل والاسباب الكامنة وراء الظواهر المختلفة فى مجتمعنا او عن تلاوة ما تيسر لهم دائما من هذه العوامل تاركين الناس والمسئولين، تاركين الشعب والحكومة فى حيرة مما يراد منهم أن يفعلوه.. وهكذا فى كل أو معظم مشاكل هذا البلد.

وفى رأيى انه يجب عند الحديث عن أى مشكلة ان نفرق دائما بين العوامل التى لا يمكن التصدى لها وتلك التى يمكن مواجهتها بالعوامل المضادة «أو المضادات» مع التمييز طبعا بين آجال التنفيذ القصير منها والمتوسط والطويل.

فمما لا شك فيه ان من بين العوامل ما يمكن ان يصلح للاستخدام كأداة للتغيير ومنها ما لا يمكن أن يكون كذلك كما انه حتى من بين العوامل التى قد تصلح أداة للتغيير ما لا يمكن تسخيره لهذا الغرض لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو حضارية.

فمن المعروف مثلا ان وراء ارتفاع معدلات الخصوبة البشرية وانخفاضها عوامل من بينها شغف الناس بالاطفال او شدة هذا الشغف.. وهنا لابد لنا أن نتساءل.. وماذا عسى أن يفعل الناس ـ عامة الناس ـ والمسئولون ـ كل المسئولين ـ ازاء هذا العامل الذى يكمن وراء هذا النمو السكانى «الرهيب» هل يمكن الغاء الشغف بالاطفال؟ هل يمكن تحديد حجم الشغف بالاطفال؟ هل يمكن ترشيد هذا العامل وتطويعه بحيث لا يظل دائما عاملا مساعدا على سرعة النمو السكانى «الرهيب».؟

مثل هذا العامل فى رأيى عامل ميئوس منه كأداة من أدوات السياسات السكانية.. بينما ان عامل الزواج مثلا أو شدة الحرص على الزواج.. أو ظاهرة التبكير فى الزواج.. باعتبار ان الزواج هو المؤسسة الشرعية الوحيدة للانجاب.. يمكن ان يكون أداة من ادوات السياسات السكانية مع مراعاة الحرص دائما على عدم المساس بالتقاليد المرعية فى هذا المضمار حفاظا على الاستقرار النفسى والعائلى لقطاع الشباب فى مجموعه.

بمعنى انه رغم ما قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة من ان ارتفاع معدلات الخصوبة البشرية مرتبط بارتفاع معدلات الزواج بالتبكير فى الزواج.. فإنه لا يصح ان ينادى باستخدام التشريع للحد من الاقبال على الزواج او لرفع سن الزواج لأن تقاليد المجتمع التى يجب الحفاظ عليها قد تحتم ألا يتدخل التشريع او المشرع فى هذا الامر خصوصا ان نسبة المتزوجين والمتزوجات فى الاعمار الصغيرة نسبة ضئيلة.

كذلك فإن معدلات الانجاب دون سن العشرين عند الإناث هزيلة إذا ما قورنت بمعدلات الانجاب

لفئات العمر الاكبر فئة بعد اخرى.. وهذا ما تفصح عنه الاحصاءات المصرية بالذات: معدلات الانجاب ضئيلة لمجموعة من الاناث التى هى ايضا مجموعة ضئيلة أصلا.

وثمة عامل آخر يورده البعض كأحد العوامل التى تساهم فى خفض معدلات الخصوبة والانجاب ألا وهو الإرضاع.

والناس هنا - عامة الناس - قد يقعون فى حيرة منا إذ كيف نطالبهم بالإرضاع لكى لا ينجبوا.. إذا كان لابد لهم لكى يرضعوا أن ينجبوا ولكن المقصود هنا هو إطالة مدة الإرضاع لأولئك الذين تورطوا فى الانجاب أو لم يستطيعوا أن يتحاشوه.. وهذه نقطة ايضاح ضرورية لكى لا يلتبس الأمر على الناس.

وغنى عن البيان أن صناع السياسات لا يستطيعون الاعتماد أو التعويل على هذه الوسيلة كعامل من عوامل خفض معدلات الخصوبة بالأمر والتشريع.

يتضح مما سبق أن الناس والمسئولين فى حاجة الى ان يتعمق المتخصصون فى دراسة أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة بهدف الوقوف على أنواع العوامل القابلة للتغيير.. مع الاعتماد فى اجراء هذا التغيير على الوعى.. لا على التشريع.

ولعل اقرب الطرق الى ذلك هو أن ينظر الى العوامل المؤثرة فى الخصوبة على انها تنقسم الى قسمين أساسيين: أحدهما يشمل مجموعة العوامل الشخصية أو الفردية والآخر يضم مجموعة عوامل البيئة.

ولقد سبق لنا أن ذكرنا من بين العوامل الفردية أو الشخصية شغف الناس بالاطفال. ورأينا كيف انه من العسير أن نتصور امكان اخضاع هذا الشعور للتوجيه أو الترشيد. ولكن لو تصورنا أن وراء هذا العامل عوامل أخرى فرعية فقد نستطيع أن نتلمس الوسائل التى نستطيع عن طريقها اسقاط الحجة التى تساند بعض السلوكيات الفردية.

فمثلا ان شغف الناس بالاطفال فى دول العالم الثالث - ومن بينها مصر - يزكيه ويدعمه أن الوالدين يعتبران الاطفال عونا لهما عندما يبلغ بهما الكبر ويصبحان عاجزين عن الانتاج والتكسب.. خصوصا فى ميادين الفلاحة والزراعة عموما بمعنى أن الطفل يصبح ضمانا للرزق والدخل للوالدين فى سن الشيخوخة أى انه بمثابة وثيقة تأمين مجانية - أو شبه مجانية.

فهل يستطيع الوعى - أو الدولة أن تقرع هذه الحجة بحجة أخرى.. ولتكن عن طريق تأمين الناس ضد العجز والشيخوخة فى كل أبواب النشاط الاقتصادى وخاصة الزراعة؟ وهل هذا يكفى!؟.

كما أن وراء الشغف بالاطفال والانجاب اشباعا لهذا الشغف.. ان الانجاب فى حد ذاته مطلوب لذاته كشاهد حى على رجولة الرجل وأنوثة المرأة فهل من سبيل الى دحض هذه الحجة!؟

والاطفال عند بعض الناس مجلبة للمكانة الاجتماعية وللاحترام والهيبة لرب الاسرة فى بعض المجتمعات الصغيرة.. وفى هذا اشباع نفسى له كفرد.. ومدعاة للفخر بالعزوة والعصبية.. الناجمة عن الولد الكثير..

فهل من سبيل الى اقناع الناس بغير هذا؟

يضاف الى اسباب هذه السلوكيات وعواملها أن الناس قد اعتادوا أن يفتك الموت بأطفالهم فى سن مبكرة وبعد السن المبكرة ومن ثم فقد حاولوا منذ القدم أن يرتفعوا بمواليدهم الى العدد الذى يضمن أن يبقى لهم بعد الموت من هؤلاء المواليد رصيد.

ومثل هذا الاتجاه ربما يكون فى سبيله إلى الزوال بطبيعته فقد بدأ الناس يلمسون منذ وقت غير قصير أن الموت لم يعد يحصد منهم ومن مواليدهم ما كان يحصده قديما من قبل.

والحرص على الزواج ـ على المستوى الفردى ـ امر محمود لأن العزوبية فى مثل مجتمعاتنا من المظاهر غير المحمودة فى ظل التقاليد المحافظة ولا يمكن ان يقبل معظم الناس ان تستبد بهم العزوبية الى اجل طويل.

فكيف لنا أن نتصدى لمثل هذا السلوك ونقاومه؟! فى مجتمع شرقى التقاليد!!

وكذلك من بين عوامل الخصوبة.. عامل اسمه الفقر.. والفقراء لا يزيدهم الانجاب فقرا!! خصوصا وأن الذين لا ينجبون ليسوا بمنجاة من الفقر.. ومثلهم غير المتزوجين أصلا إذ قد نرى فيهم الحفاة والعراة.

يضاف الى ذلك أن شيوع نمط العائلة الكبيرة يجعل من العسير على الفرد أن يشذ عن هذا النمط.

وفوق هذا فإن الفرد فى بعض هذه المجتمعات يكون عطلا من الهوايات مما يجعل الزواج فى نظر الجميع هواية شائعة أو ربما يرقى الى مستوى الاحتراف نظرا لعدم تعدد أوجه استغلال اوقات الفراغ.

وهناك ايضا ما تجلبه كثرة عدد الاطفال من عطف فى المجتمعات التى تشيع فيها روح البر والاحسان والصدقات وبذلك فإن الانجاب يفتح أبوابا للرزق لا بأس بها.

فهل من سبيل الى هدم هذه التصورات فى أذهان الأفراد وهل من سبيل الى مقاومة النزعة الى البر والإحسان وتحريمها او الحد منها وهل من سبيل الى فتح مجالات الهوايات وتنويع اسباب استغلال أوقات الفراغ.

هذا كله عن العوامل الفردية والشخصية وللحديث بقية.. عن العوامل البيئية.

# ٣ - ٨ قبل أن تحددوا نسلهم.. أجيبوهم على تساؤلاتهم!

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ٦٩٢ بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٨٢ صفحة ٢٢، ٢٣)

انتهينا فى المقال الماضى من الحديث عن العوامل الشخصية أو الفردية التى تكمن وراء ارتفاع معدلات الخصوبة البشرية فى مصر.. ورأينا كيف أن معظم هذه العوامل يرتبط بسلوكيات الفرد وانتمائه الى نفسه ورضائه عنها.

أما العوامل البيئية فقد يكون على رأسها انخفاض الوضع الاجتماعى للمرأة.. مما قد يجعل الحياة المنزلية هى المجال الاول والأوحد لمعظم النساء.. فهل من سبيل لتغيير هذا الوضع؟

ثم هناك ايضا المستوى الثقافى والتعليمى المرأة.. وكذلك الرجل.. سواء بسواء.. وما يتصل بارتفاع هذا المستوى من اطلاق لطاقات البشر فى الارتقاء بمستويات الفكر والرفاهية للمجتمع والحرص على التصدى لكل ما يهدد وجودهم من مجاعات أو أوبئة أو أمراض وبلوغ أرفع مستويات الانتاجية والحرص على عدم هبوط مستويات الخدمة الطبية والصحية والاجتماعية على وجه العموم.. وهذا المستوى التعليمى والثقافى هو الذى يرجى أن يؤدى الى تخفيف حدة النمو السكانى وهو أمر لا يأتى إلا بالتدريج. ومن حسن الحظ أن مستويات التعليم والثقافة - آخذة ومستمرة فى الازدياد.

نأتى بعد ذلك الى مجموعة من العوامل قد لا يؤذن الله لآثارها ان تظهر حتى فى الاجل الطويل إلا إذا عقدنا العزم على ذلك لأنها تتصل جميعا بدرجة الحضرية والريفية. والأمم - كل الأمم حين تسعى الى «تحضير» الريف لا تحاول فى نفس الوقت «تريىف» الحضر.. ومقومات الخصوبة لا تقاس أو بالأحرى لا يصح أن تقاس - بإعداد البشر فلا يصح أن يقال مثلا لقد زاد سكان القاهرة إذن فلقد زاد سكان الحضر فى الوقت الذى لا نرى فيه ارتفاعا فى مستويات الحضرية ومقوماتها.. والحديث هنا قد يطول ولذلك فسوف نتعمد ألا نطيل فيه..

ودرجة الريفية والحضرية فى الدول المختلفة تؤثر فى مستويات الخصوبة من حيث فروق الحياة فى هذين النوعين من المجتمعات.. فحياة الريف تختلف عن حياة الحضر وطبيعة الحياة بالنسبة لكل من الرجل والمرأة فى الريف تختلف عن طبيعتها فى الحضر. ففى الريف تسير حياة الفلاح -

رجلا كان أو امرأة - على وتيرة واحدة ولا تقيم هذه المجتمعات الريفية وزنا إلا لشيء واحد تقريبا هو أن يقوم الرجل والمرأة بواجباتهما العائلية وألا يقصرا في الوفاء بمطالب الأسرة وهي عادة ما تكون مطالب متواضعة.

والمرأة في الريف لا يقاس قدرها بما يقاس به قدرها في المدن.. فهناك طبعا متطلبات العناية بالمنزل من حيث الرتابة والنظافة.. الخ وهذا وارد لكلا المجتمعين ولكن لا قياس بين المنزل الريفي ومنزل أهل الحضر من حيث نوعية الأثاث ولا قياس في نوع الملابس وتنوعها بين المجتمعين..

أما المرأة في الحضر فبجانب ما تتطلبه الاسرة والمنزل منها هناك واجبات اجتماعية.. تغطي مسافات وتستغرق وقتا.. في الزيارات والاتصالات وأداء الواجبات والمجاملات المتكررة مما يفرض مستويات معينة للمظهرية ويجعل وقت المرأة في المدينة موزعا بين عدة مسئوليات اجتماعية.. قد تتعارض مع الخصوبة والانجاب..

وكذلك الرجل تفرض حياة المدينة عليه ألوانا من الطموح لبلوغ مستويات معيشة أرفع.. وبذلك يصبح الانجاب عبئا على الزوج والزوجة وضربا من التضحية بكثير من - أو على الاقل ببعض - الواجبات الاجتماعية وببعض الآمال والأهداف وقضاء على بعض نزعات التطلع والطموح.

والبيئة في الريف تتميز بالبساطة بينما هي في الحضر معقدة مركبة.. يكفينا أن نذكر من مقومات هذا التعقيد المواصلات والسكن ونوع التعاقد ونوع العمل.. الخ.

فشبكة المواصلات في المدينة تثير القلق في نفوس الآباء والأمهات.. فيحرصون على مراقبة أبنائهم أن يخرجوا الى الطريق العام خشية أن يعبروه.. وفي الريف لا يوجد مثل هذا النوع من القلق..

والسكن في المدينة طوابق وارتفاعات.. والأم في الطوابق العليا وبعض الدنيا.. في قلق مستمر على اطفالها خشية أن يطلوا من منافذ هذه المساكن ويتعرضوا لمخاطر السقوط من أعلى ويتصاعد الندم حيث لا ينفع الندم.. أما إذا خرج الطفل من سكنه في الريف.. فإنما يحبو من الدار أو «الخزانة» أو «العشة» الى الطريق.. فلا خطر من سقوطه ولا خطر من أن تدوسه عجلات المركبات ولا خطر من فقده.. لأنه إذا فقدته أمه فسوف تأتي به اليها كل الامهات حتى على غير سابق معرفة.

ولا يوجد في الريف - بقدر ما يوجد في المدن - من الاعمال ما يستلزم التعاقد لضمان الأجر أو مدة العقد أو خشية البطالة.. فالأجر أو عدمه ليس له علاقة مباشرة بالانجاب.. أو بعبارة أدق ليس لانتظام الاجر علاقة مباشرة بالانجاب..

والمرأة فى الريف تعمل ـ ولكن عملها لا يحتم عليها أن تنفصل عن المنزل ولا يستلزم خروجها منه على عكس عمل المرأة فى المدن.. ومن ثم فإن انجاب المرأة فى المدينة قد يقف حائلا دون تنقلاتها وتنقلات الاسرة خارج المنزل ولو الى اجل.. ومن ثم فإن كانت هناك ضرورة للانجاب فى المدينة فهناك بجانبها ومتلازما معها ضرورة المباعدة بين المواليد.

والانجاب فى الريف لا يقلل من اطمئنان الاسرة فى الريف على مستقبلها بقدر ما يؤثر فى حالة الأسرة فى الحضر.. إذا ما فقد العائل عقد العمل مع صاحب العمل او نقص الاجر أو امتنع.

كما انه من الممكن ان تتصور أن يؤجل أهل الحضر انجابهم ـ أو ربما زواجهم لحين حصولهم على تدريب اكثر أو مرتبات أعلى أو وظائف أرقى أو افضل اما فى الريف فأين لزومية التدريب وأين فرص المرتبات الاعلى أو الوظائف الأرقى فسكان الحضر يتابعون آمالهم فى طريق مفتوح اما سكان الريف فانهم يسيرون فى طريق مسدود فليس هناك فارق ملموس بين مستوى المعيشة الموجود ومستوى المعيشة المنشود ..... وهكذا.. وهكذا..

إذن فالعقبات التى صادفت ومازالت وستظل تصادف الجهود المبذولة ـ لتحديد النسل أو خفض الخصوبة البشرية فى مصر «وفى دول العالم الثالث كله» ترجع الى عوامل معظمها لا يمكن السيطرة عليه وتطويعه لخفض معدلات الانجاب.. وانه حتى هذا البعض من العوامل المؤثرة يستحيل التاثير فيه وتغييره حتى فى الاجل الطويل.

وعلى العموم فانه لكى يقتنع الناس بفكرة خفض الخصوبة.. لابد أن تكون اجاباتنا واضحة وصريحة على عدد من الاسئلة التى اتصور انها قد تصدر عن أناس قد نحاول استمالتهم لفكرة تحديد النسل.. أو على الاقل فهى تساؤلات تعتمل بها صدورهم هنا وفى كل العالم الثالث.

فإن مثل هذه الأسئلة ليست سرا يذاع لأول مرة بل لقد طرحت هذه الاسئلة فى عدة مؤتمرات دولية ومحلية حكومية وغير حكومية فى بوخارست وغير بوخارست.. مما اضطر مؤتمر بوخارست أن يرفع شعار «التنمية هى خير مانع للحمل» وشعار «اعتنوا بالناس يعتن الناس بأنفسهم» وغيرها وغيرها..

هذه الأسئلة التى ستظل تنتظر الاجابة هى:

× ماهو العائد المباشر الذى يعود على الفرد الذى يقبل ويرغب ويلتزم باستخدام وسائل تحديد النسل؟.

× هل سيرتفع مستوى هذا الفرد مثلا لمجرد انه يمارس تحديد النسل؟

× إذا كان الأمر كذلك فلماذا يظل مستوى المعيشة منخفضا لبعض من ليس لديهم اطفال؟

× بل لماذا يظل مستوى المعيشة منخفضا لبعض من لم يتزوجوا فى حياتهم على الاطلاق؟

ثم ان هناك سؤالا حائرا ومحيرا مازال ينتظر الاجابة عليه من جانب الدعاة وهو يدور حول معقولية الدعوة الى تحديد النسل فى كل مكان بنفس الحماس وبغير تمييز.

إذ قد يكون مقبولا أن تشتد الدعوة الى تحديد النسل وتحتد فى دول آسيوية مكتظة بالسكان بالفعل ولكن كيف يستقيم ان تشتد الدعوة ايضا وتحتد وبنفس الحماس فى دول افريقية تفتقر.. وتفتقر الى السكان.

هل يمكن أن تكون مثل هذه الدعوة جادة؟

وهل يمكن ان يكون مقصدها صالح البشر والبشرية وهل يمكن أن تكون للتماسيح دموع؟ وإلا فأين صالح القارة فى هذا الخضم الفسيح الغنى بالامكانات وأين صالح دول اخرى كبيرة تشكو من الخواء السكانى أو الانتشار والتناثر وليس فيها شبهة انفجار سكانى واحد؟

ان الذين ينادون بتحديد النسل أملا فى إحداث التقدم الاقتصادى ينسون أو يتناسون ان التقدم الاقتصادى لا يأتى تلقائيا عند تحديد النسل أو بعده.. لأن للتقدم الاقتصادى مقومات اخرى.. ايجابية ووجوبية.. ذكرناها ويذكرها كل العارفين.

خذوا مثلا المستوى التكنولوجى أو المعرفة المكتسبة تدريجيا وتراكميا فى ادارة اجهزة الانتاج فى أى قطاع وفى كل قطاع واختيار انسب المشاريع من بين البدائل العديدة الداخلية والخارجية وبناء أساس القاعدة العلمية التكنولوجية محليا.. الخ.

لنا أن نغفل هذا المستوى ونفرط فى التركيز على فكرة تحديد النسل؟ هل يمكن أن يكون هناك شك فى ان الانتاج والانتاجية واتباع الاساليب التكنولوجية المناسبة - حتى ولو كانت قد تقادمت فى الدول المتقدمة - هى الحلول الطبيعية لمواجهة النمو السكانى - عاليا كان أو منخفضا - فى أى دولة؟

بقيت كلمة انصاف.. وقد يأتى الانصاف أحيانا من الاحصاءات فان الابحاث تعترف بأن متوسط عدد المواليد لكل امرأة فى سن الانجاب قد انخفض وأن متوسط عدد المواليد لكل امرأة متزوجة أيضا قد انخفض.

بل إن متوسط حجم الاسرة يتراوح بين اثنين او ثلاثة أيا كان سن الام اللهم إلا بعد سن الخامسة والثلاثين ومع ذلك فإن متوسط حجم الاسرة بعد هذا العمر لا يصل أبدا الى أربعة.

بقى أن تنظروا معى الى احصاءات المواليد حسب طول مدة الحياة الزوجية وسوف ترون معى أن المرأة المتزوجة تلد طفلا واحدا كل ٥ سنوات فى المتوسط أقول.. فى المتوسط.. فهل هذا كثير.. فى المتوسط؟

# ٣ ـ ٩ كفانا تعللاً بالزيادة السكانية والأمية

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ٩٠٢ بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٨٦ صفحة ٣٠ ، ٣١ )

واضح من العنوان أننى لا أنوى أن أنصف حكام مصر.. من سكان مصر وأننى لا أنوى أن أرثى لمصر.. من سكان مصر ولا أنوى أن أنعى على سكان مصر.. تزايدهم.

فليس من العجيب أن يتزايد سكان مصر ولكن العجيب ألا يتزايد سكان مصر وليس من العجيب أن يتزايد سكان مصر بمعدلات مرتفعة ولكن العجيب أن يتزايدوا بمعدلات منخفضة وليس من العجيب أن يتزايدوا بمعدلات متسارعة ولكن العجيب أن يتزايدوا بمعدلات متباطئة.

وكيف لا ونداءاتنا اليهم لا تحمل أى مضمون مقنع إذا قلنا لهم لا تتزايدوا حتى لا ينخفض مستوى معيشتكم هزأوا منا وقالوا: وهل فى الامكان اخفض مما كان؟!

وإذا قلنا لهم إذا انتم وقفتم عند حد معين فى الانجاب.. فان مستوى معيشتكم لابد أن يرتفع..

سخروا منا وأشاروا بكل أصابع اليد.. الى عديد من الحفاة والعراة الذين لا يمكن أن يعزى سوء حالهم الى الانجاب.. لأنهم حتى لم يقترفوا جريمة الزواج.

والواقع أن تعليق مستقبل التنمية فى مصر الذى هو فى الواقع مستقبل مصر ـ على انخفاض معدل النمو اسكانى أمر لا طائل من ورائه.. وأمل معلق على ما يشبه السراب..

فتعداد مصر اليوم ٤٩ مليون نسمة.. كما يقال لنا.. وهو عدد لا رجعة فيه.. بل إن تعداد سكان مصر فى عام ألفين.. يحددونه لنا من الآن على أنه سيكون سبعين مليونا من البشر.. وهو عدد أيضا لا رجعة فيه.. لأنه لا يمكن تداركه الآن.

فإذا كنا عاجزين عن مواجهة هذه الأعداد المحققة.. فنحن أعجز عن مواجهة ما بعد هذه الأعداد المحققة التى سوف تكون أكبر وأكبر حتى ولو انخفضت معدلات النمو السكاني.. لأن الاعداد المطلقة متزايدة بدون شك.. حتى ولو انخفضت المعدلات التى يتزايدون بها.. فهم بالرغم من هذا لانخفاض فى معدلات الزيادة متزايدون.

علما بأن معدل النمو السنوى لسكان مصر ليس أعلى معدلات العالم فهناك تسعة وعشرون دولة تتفوق على مصر فى هذا المضمار وذلك بناء على مراجعة معدلات النمو السكانى فى ١٨٧ دولة خلال الفترة ١٩٧٥ـ ١٩٨٠.

وأيا كان مستوى معدل النمو السنوى لسكان مصر فانه يجب التعامل معه أولا ثم العمل على خفضه ثانيا.. علما بأن انخفاضه قد لا يحدث إلا فى الأجل الطويل.. ومن ثم لن يحدث هذا الانخفاض أثره إلا فى أجل اطول.

وبعبارة ابسط وأوضح يتعين علينا أن نتعامل اليوم مع ٤٩ مليون نسمة وأن نتأهب بثبات للتعامل مع سبعين مليون نسمة فى عام ألفين فلا جدوى على الاطلاق من الشكوى أو البكاء أو الرثاء.. أمام هذه الحقيقة.

كما أننى لا أرى أى جدوى.. بل اننى لا أرى أى منطق.. فى تعليق مستقبل مصر.. ومستقبل التنمية المصرية.. على موضوع محو الأمية.

الأمية كائن من الكائنات الحية فى مصر لابد من التعايش معها على ماهى عليه.. ريثما يتم خفضها أو محوها فى الاجل القصير.. أو المتوسط أو الطويل..

أما أن يقال.. فى مجتمعنا نحن بالذات.. أن الأمية عائق وعقبة كؤود فى وجه التنمية فهو قول مبالغ فيه ومرفوض..

لأن الأمية لا تحول دون تشغيل الأميين فى أعمال تتناسب مع حالة الأمية نفسها.

ومثل هذه الاعمال الملائمة للأميين.. فى مصر.. كثيرة ووفيرة خذوا منها كنس الشوارع.. واغلاق البالوعات.. وتنظيف وصيانة المبانى الحكومية وغير الحكومية.. والعناية بدورات المياه.. وإزالة التراب المتراكم على المكاتب والكراسى وداخل مركبات النقل العامة والخاصة ورفع مستوى النظافة داخل البيوت.

فكيف نتعلل إذن بأن الأمية هى سبب تخلفنا فى الوقت الذى يمكن للأميين أن ينقذونا من بعض مظاهر التخلف التافهة والتى هى فى نفس الوقت.. مهينة.. وقاتلة لروح العمل بين غير الأميين الذين يتمتعون - رغم انهم متعلمون - بانخفاض انتاجيتهم فى شتى المرافق.. بدءا بالحكومة وانتهاء بقطاع الأعمال.

سواء فى مجال الانتاج السلعى أو الانتاج الخدمى وداخل قطاع التعليم نفسه.. وداخل الجامعات التى هى أعلى مراحل الرقى والتقدم ومع ذلك فانها فى تخلف مقيم..

نحن لا نسوق القول بلا مسئولية.. أو بغير روية أو تفكير.. ولكننا لا نتصور أن ما ذكرناه فيه شيء - ولو ضئيل - من التجني.. أو أن ما نطلبه يدخل فى عداد التمنى..

فلنسكت إذن عن ابداء الاعذار لتبرير ما نحن عليه من تخلف.. ولنواجه مشكلة الأمية.. أولا بتشغيلها ثم نفكر بعد ذلك فى محوها ولنواجه التزايد السكانى.. أولا بالوفاء باحتياجاته

المتواضعة جدا والتى لا تتضمن الكافيار - على حد علمى - لكى يمكننا بعد ذلك ان نأمل فى أن يتجاوب السكان مع نداءاتنا لهم بخفض معدلات الانجاب ولنواجه التخلف.. أولا بأن نبحث عن مواضع التميز عندنا لكى نركز عليها. وثانيا أن نعتمد فى التنمية على اكثر الموارد وفرة وليس على اكثر الموارد ندرة.

ولنسأل أنفسنا باستمرار: كيف يعجز الفدان فى مصر عن اعالة سبعة اشخاص.. أقول إعالة ولا أقول إعاشة.. ولا إطعاما..

# ٣ – ١٠ السكان جزء وكل

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠١٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٣ صفحة ٩١)

ليس فى العالم دولة واحدة.. تشذ عن القاعدة التالية هذه القاعدة هي..

إن جزءا من السكان فقط.. هو الذى يعول كل السكان ولكن نسبة ذاك الجزء إلى هذا الكل.. تختلف من دولة الى أخرى.

فمثلا يعيش فى مصر خمسون مليونا من البشر. ولكن قوة العمل فيها يتراوح عددها بين اثنى عشر مليونا وثلاثة عشر مليونا من البشر فقط على وجه التقريب وقوة العمل هذه تشمل العاملين والعاطلين.

أى أن العاملين والعاطلين فى مصر يمثلون ربع مجموع السكان تقريبا أو إذا توخينا الدقة فان هذه النسبة قد بلغت فى مصر ٢٧,٣ فى المائة على نحو ما تفصح عنه المصادر الدولية عن عام ١٩٨٢ وحتى لو كان هؤلاء العاملون والعائلون كلهم عاملين متكسبين فإن معنى ذلك أن كل مصرى فى مصر يعول ثلاثة سواه أى أن نسبة الإعالة فى مصر تبلغ أربعة الى واحد أو أربعمائة لكل مائة أو إذا توخينا الدقة فان هذه النسبة قد بلغت بناء على أرقام ١٩٨٢ حوالى ٣٦٦ شخصا لكل مائة.

فإذا نحن نظرنا الى العالم من حولنا فسوف نجد أن نسبة الإعالة كانت على النحو التالي:

ففى افريقيا:

تشير احصاءات عام ١٩٨٢ الى ان هذه النسبة قد بلغت اقصاها فى الجزائر «٤٧٤ معولا لكل مائة عائل» وبلغت أدناها فى بوروندى «١٦٥ معولا لكل مائة عائل».

وفى روسيا:

بلغت هذه النسبة أقصاها فى الأردن «٤٦٩ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٧٩ وبلغت النسبة أدناها فى هونج كونج «١٩٧ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٨٤.

وفى الأمريكتين:

بلغت هذه النسبة اقصاها فى جواتيمالا «٣٦٠ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام

١٩٨١ ويلغت النسبة أدناها في برميودا «١٧٢ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٨٠.

وفي أوروبا:

بلغت هذه النسبة أقصاها في مالطة «٢٧٢ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٨٣ وبلغت النسبة أدناها في الدانمرك «١٨٨ معولا لكل مائة عائل» بناء على احصاءات عام ١٩٨٤.

وفي ضوء كل هذه الأرقام التي استخرجناها من أحدث نشرة احصائية دولية متخصصة يتضح أن هذه النسبة لم تتجاوز ٤٧٤ معولا لكل مائة عائل في أي بلد في العالم ولم تهبط دون ١٦٥ معولا لكل مائة عائل في أي بلد في العالم وإنها في مصر تقع بين هاتين النهايتين «٣٦٦ معولا لكل مائة عائل».

وهبوط هذه النسبة عن هذا الحد الأدنى المبين لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها.لا في مصر.. ولا في غير مصر.

# ٣ - ١١ لابد من تعدد السياسات السكانية

( بقلم المؤلف كما نشرتها مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠١٥ بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٨٨ صفحة ٩١ )

سياستنا السكانية فى حاجة إلى تمصير فالخواجات أنفسهم يقولون:

إنه ليس هناك معنى واحد للسياسات السكانية بل انه لا يمكن أن يكون هناك معنى واحد لكل السياسات السكانية - وغير السكانية - بتعدد الدول.

ومعنى ذلك أن السياسة السكانية فى انجلترا لابد أن تكون سياسة انجليزية والسياسة السكانية فى فرنسا لابد أن تكون سياسة فرنسية ومن ثم فإن السياسة السكانية فى مصر لابد أن تكون سياسة مصرية فالأجانب الذين يحلو لنا أن نسير وراءهم ثم نتهمهم دائما بأنهم يريدون منا أن نسير وراءهم.

هؤلاء الأجانب يقولون - على الاقل فى هذا المجال - إنه لا توجد سياسة سكانية.. موحدة لكل دول العالم وبناء عليه فإن السياسة السكانية.. لكى تكون سياسة مصرية لابد أن تستلهم طباع الناس فى مصر.. وعادات الناس فى مصر.. وسلوكيات الناس فى مصر..

وذلك لكى يتحقق لها النجاح.

اما ألا تكون نابعة من طباع المصريين وعاداتهم وسلوكياتهم فليس هناك محل للغرابة.. أن تفشل هذه السياسات فالسياسات الناجحة أو نجاح السياسات رهن بعدم التعارض بين أهداف الفرد وأهداف الاسرة وأهداف المجتمع وأهداف الدولة وأهداف الحكومة فبالرغم من أن التصريحات الرسمية عن السياسة السكانية تصاغ صياغات توحى بفعالية هذه السياسة وقدرتها على بلوغ مراميها المعلنة وبالرغم من أن أهداف السياسات السكانية تركز تركيزا واضحا وحادا على ضرورة خفض معدل المواليد وتعمل على تيسير الحصول على موانع الحمل أو قد تركز - إذا أرادت - على رفع معدل المواليد بتحريم الاجهاض وصرف الإعانات العائلية.

بل بالرغم من أن هذه السياسات تبدو كما لو كانت نتائجها محسوبة سلفا إلا أن هذه النتائج عادة ما لا تتحقق.. أو قد لا تتحقق.. وذلك على الاقل فى المدة الوجيزة المتاحة لتحقيق هذه النتائج أو بلوغها ومن أجل ذلك يحسن أن تتخفف السياسات السكانية من طموحاتها وذلك مراعاة لعادات الناس وسلوكياتهم وطباعهم واحتياجاتهم ومشاعرهم ويجدر بهذه السياسات أن توائم بين

**أهداف الفرد وأهداف المجتمع وألا تنعى على الناس ما يفعلون لمجرد أنه يختلف عما تريد الدولة منهم أن يفعلوه وأن تفسح المجال كى يتفهم الناس الحكمة مما تراه الدولة لهم من خير وألا تفزع الدولة مما يفعلون وألا تكيل لهم اللوم على ما يفعلون.**

**وهذه هى البداية.. بداية السلام الاجتماعى بين الدولة والمواطنين وبداية التعايش السلمى بين المرء ونفسه وبداية «تبادل التعاطف بين المرء ووطنه.».**

# ٣ ـ١٢ الانتشار السكانى.. بدلا من الانفجار السكانى

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة « الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠٤٥ بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٨٩ صفحة ٩١ )

بلا تمهيد.. ولا لف.. ولا دوران

اسمحوا لى أن أقول

إن سبعين فى المائة من مشاكلنا البشرية.. تتركز فى عشر محافظات هذه المحافظات هى: القاهرة والجيزة والدقهلية والشرقية والبحيرة والاسكندرية والغربية والمنيا والقليوبية وسوهاج.

ففى هذه المحافظات العشر يتركز ٧٠ فى المائة من السكان وفيها يتركز ٧١ فى المائة من قوة العمل وفيها يتركز ٧٣ فى المائة من المتعطلين. وفيها يتركز ٧١ فى المائة من الباحثين عن عمل.. وفيها يتركز ٧٥ فى المائة ممن يتم تعيينهم عن طريق وزارة القوى العاملة.

هذا هو ما تقوله البيانات الرسمية التى تصدرها أجهزة الدولة الرسمية سواء فى ذلك الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أو وزارة القوى العاملة كل جهاز فيما يخصه.

وطبعا تتصدر محافظة القاهرة كل المحافظات فى كل شىء.. تتصدرها فى السكان.. وفى العاملين.. وفى الباحثين عن عمل.. وفى المعينين عن طريق وزارة القوى العاملة.

فالذين يتم تعيينهم من ابناء محافظة القاهرة بواسطة وزارة القوى العاملة يمثلون عشرين فى المائة من جملة من يتم تعيينهم عن طريق مكاتب القوى العاملة من أبناء مصر كلهم.

والذين يتم تعيينهم عن طريق مكاتب القوى العاملة من أبناء محافظة الاسكندرية يأتى ترتيبهم بعد أبناء محافظة القاهرة إذ إنهم يمثلون ١٤ فى المائة من عدد المعينين فى الدولة كلها.

هذا بالرغم من أن نصيب محافظة القاهرة من قوة العمل أو من السكان لا يبلغ عشرين فى المائة.. بل هو حوالى ١٣ فى المائة.

وكذلك بالرغم من أن نصيب محافظة الاسكندرية من قوة العمل أو من السكان لا يبلغ ١٤ فى المائة.. بل هو حوالى ٧ فى المائة.

معنى هذا أن هناك اختلالا جغرافيا فى توزيع فرص التنمية ومن ثم فى توزيع فرص الانتاج.. ومن ثم فى توزيع فرص العمالة.

ومثل هذا الاختلال الجغرافى.. أو الهيكلى.. لا علاج له إلا بالانتشار التنموى.. أو بمزيد من

**الانتشار التنموى ومزيد من الانتشار السكانى.. ومزيد من انتشار قوة العمل.. ومزيد من انتشار فرص العمل.**

**وبغير ذلك لا يمكن ضغط أحجام البطالة.. ولا يمكن بغير ذلك مواجهة التخلف الجغرافى.. أو التباين الواضح فى مستويات التنمية بين محافظات مصر.. ومدنها وحضرها وريفها.. وشوارعها وحواريها.**

**الانتشار السكانى.. هو الحل..أو لعله أحد الحلول.. التى لابد منها لتخفيض حدة الفزع والجزع.. التى تصيب النفوس دائما من جراء ما نسمعه يوميا.. عن مخاطر الانفجار السكانى.. الذى لا مهرب منه.. لسنوات عديدة قادمة.**

# ٣ - ١٣ راجيف غاندى.. عن السكان.. بغير تشنج

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠٨٧ بتاريخ ١٢ / ١١/ ١٩٨٩ صفحة ٧٩ )

فى العالم اتحاد اسمه الاتحاد الدولى للدراسات العلمية السكانية - أنا عضو فيه منذ عام ١٩٥٨ وهناك غيرى من الاعضاء الأحدث من مصر والدول العربية الأخرى.

هذا الاتحاد يجتمع مرة كل ٤ سنوات فى مكان ما فى العالم.. فكان هناك اجتماع عام ١٩٦١ فى نيويورك وفى عام ١٩٦٥ فى بلجراد وفى عام ١٩٦٩ فى لندن وفى عام ١٩٧٣ فى ليبج وفى عام ١٩٧٧ فى المكسيك وفى عام ١٩٨١ فى مانيلا وفى عام ١٩٨٥ فى فلورنسا وفى عام ١٩٨٩ فى نيودلهى..

وهناك فى نيودلهى وقف راجيف غاندى فى حفل افتتاح هذا المؤتمر يتحدث عن السكان فى الهند بغير هلع أو قلق بل فى هدوء وسكينة وبدلا من أن يركز راجيف غاندى حديثه على ضخامة اعداد البشر - والهند ثانى دولة سكانية فى العالم - ركز راجيف على سوء التوزيع السكانى داخل الهند وخارجها.

ونادى راجيف غاندى فى خطابه بأن تكون السياسة السكانية فى الهند سياسة توزيعية تحرص على إزالة التناقض وتحقيق التجانس بين اقاليم الهند المختلفة بمعنى ان يكون لكل اقليم فى الهند أو حتى على مستوى الوحدات الإدارية الاصغر السياسة السكانية الخاصة بهذه الوحدة أو ذاك الاقليم بحيث تكون هذه السياسة نابعة من الأوضاع السائدة داخل الاقليم ومعبرة عن سلوكياته ومتمشية مع اتجاهات أهله وطباع سكانه..

وهذا ما نادينا به مرارا فيما كتبناه من ابحاث علمية تحت عنوان السياسات السكانية فى ظل أحوال التخلف، وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فان من حق القارىء أن يعلم أن بعض الأبحاث العلمية التى تقدمت الى المؤتمر من جانب الهنود أنفسهم قد تندرت على السياسات السكانية الجارية حاليا فى الهند والتى تعمل على تشجيع التعقيم للرجال والنساء مقابل حوافز مالية محسوبة.. وقيل فى بعض هذه الأبحاث فى معرض التندر على هذه السياسات ان هذه الحوافز المالية كانت بمثابة الدافع الاساسى للاقبال على التعقيم ثم اضافوا أن عددا من الناس قد ظهرت أسماؤهم اكثر من مرة واحدة ضمن المتقدمين للتعقيم حرصا على أن يحصلوا على هذه الحوافز المالية اكثر من مرة والعهدة على الراوى.

# ٣ - ١٤ التحدى أمام وزارة السكان

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٤ صفحة ٨ )

لعل أول من نادى فى العالم كله بانشاء وزارة للسكان «ولكن فى فرنسا» هو العالم الفرنسى والمفكر العالمى المبدع الاستاذ الفريد سوفى ALFRED SAUVY الذى نشأ فى كنف علم الاقتصاد ثم اقتحم ساحة علم الاجتماع بكفاءة.. على عكس استاذ فرنسى آخر اسمه فرانسوا بيرو الذى نشأ فى كنف علم الاجتماع ثم اقتحم ساحة علم الاقتصاد بكفاءة ايضا.

وقد جلست مع الفريد سوفى.. ولكننى لم أتتلمذ على يديه. للأسف - إلا من خلال القليل مما قرأت مما كتب وقد كتب مؤلفات عديدة من بينها كتاب اسمه «فرنسيون لفرنسا» اشترك فى تأليفه معه روبير ديبريه Robert Debre عام ١٩٤٦ وطالب فيه سوفى وديبريه بانشاء وزارة للسكان فى فرنسا وقد توصل سوفى الى ضرورة أن تكون لفرنسا سياسة سكانية تعمل على أن يزيد سكان فرنسا بمقدار ٣٢٠ الف نسمة سنويا يأتى نصفها من زيادة عدد المواليد ويأتى ١٣٠ ألفا من الهجرة الوافدة وتحقق باقى الزيادة «٣٠ ألفا» من خفض عدد الوفيات.. سنويا.

وإدراكا منهما بأن لكل شىء تكاليفه وأن مثل هذه السياسة لابد لها من تمويل وميزانية باعتبار أنه لا توجد للمسائل السكانية حلول معروضة فى الأوكازيون «على حد تعبيرهما».

ونظرا لتعدد الجهات التى تعنى بهذا الثلاثى «المواليد والوفيات والهجرة بما فى ذلك التجنس» وحرصا على عدم تفتيت الاعتمادات بين تلك الجهات وعملا على تجميعها وتوحيدها فى جهة واحدة جاءت فكرة إنشاء وزارة للسكان يتلخص اختصاصها فى توجيه ومراقبة عناصر النمو السكانى وانكماشه وهى المواليد والوفيات والهجرة.

وقد جاء الاقتراح بإنشاء هذه الوزارة واختصاصها بهذه العناصر الثلاثة مع استثناء موضوع الهجرة من أن تستقل به وزارة بعينها حتى لو كانت وزارة الزراعة أو وزارة العمل أو الخارجية أو حتى وزارة السكان بل لابد من أن تتكاتف هذه الوزارات الأربع للتعامل مع موضوع الهجرة والعناية بالإحصاءات المتعلقة بهذا الموضوع ولقد يراودنا فى مصر بعد انشاء اول وزارة للسكان ان نتقصى أبعاد المسئولية التى يمكن أن تنهض بها هذه الوزارة الجديدة حرصا على بقائها واستمرارها.

فلا يمكن أن نتصور أننا انشأنا وزارة للسكان لمجرد أن تختص بتوزيع حبوب منع الحمل أو لمنع الولادة أو الاجهاض أو للتوغل فى المسائل العائلية لكل أسرة على حدة أو تهنئة العرسان أو تعنيفهم فالواقع أنها ـ شأنها شأن كل الوزارات الأخرى ـ لابد أن تكون سياستها مستمدة من السياسة العامة للدولة التى لها مقوماتها ومحدداتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولها احتياجاتها والتزاماتها وقيودها المالية والنقدية والقانونية والأدبية. والذى يستمع الى الخطابات الرسمية لرئيس الدولة يدرك أن إنشاء وزارة للسكان فى مصر كان استجابة مباشرة لطموحاته السكانية التى يتعين علينا تجميعها فى أهداف قومية رفيعة لابد لكى تتحقق من أن تصاغ لها سياسة سكانية لكل محافظة وللدولة ككل.. ولابد أن تتضمن هذه السياسة من العناصر ما يلى:

١ـ تصحيح البنية الديموجرافية.

٢ـ ترشيد التوزيع السكانى جغرافيا ومهنيا وحسب النشاط الاقتصادى وحسب الحالة العملية.

٣ـ تصحيح مسار معدلات النمو السكانى وعلاقة ذلك بسياسات الصحة والتعليم.

ووزارة السكان المصرية إذ هى تستهدف بلوغ هذه النتائج لابد انها سوف تتطلع الى تعاون سائر الوزارات المعنية وهذا فى حد ذاته يتطلب أن تتوصل هذه الوزارة الى بروتوكولات للتعاون بينها وبين هذه الوزارات «فى التفاصيل» إذ لا يعقل أن تقوم وزارة السكان وحدها بهذه الأعباء المتشعبة الابعاد رغم انها محكمة التصوير والصياغة.

كما أن الإنصاف يقتضى أن نترك لوزارة السكان فرصة «ولكن وجيزة» لكى تتأقلم مع الاوضاع السائدة.. بمعنى انه الى أن يحين الحين لكى تحقق الوزارة ماهو متوقع منها من تصحيح ما يحتاج الى تصحيح وترشيد ما يحتاج الى ترشيد فإنها لابد أن تتعامل مع الهيكل الديموجرافى أو البنية الديموجرافية السائدة ومع التوزيعات السكانية السائدة ومع معدلات النمو السكانى السائدة.

وليس من قبيل المحاباة للوزارة الجديدة أن ننادى بضرورة انتقال مسئولية المواليد والوفيات والهجرة اليها.. طالما انها هى وزارة السكان.. ومادام أن السكان هم نتاج نمو معين.. وطالما أن هذا النمو السكانى هو نتاج ثلاث مساهمات هى مساهمة المواليد ومساهمة الوفيات ومساهمة الهجرة من الدولة واليها.

وتتوالى التساؤلات على النحو التالى:

١ـ كيف تستطيع وزارة السكان اثبات وجودها فى هذه الاتجاهات الثلاثة.

٢ـ كيف تستطيع وزارة السكان ان تصل بنا الى تصحيح البنية الديموجرافية وترشيد

**التوزيعات السكانية وتصحيح مسار النمو السكانى.**

**٣ـ كيف تستطيع وزارة السكان أن تضع ثم تنتهج سياسة سكانية متكافئة مع السياسة العامة للدولة فى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى آن معا.**

**٤ـ كيف تستطيع وزارة السكان ان تحصل على احتياجاتها وأن تحصن مقوماتها وأن تؤكد التزاماتها الفنية عن التعريف وهى احتياجات ومقومات والتزامات لها ايقاعاتها المالية والنقدية والإدارية والقانونية والأدبية.**

**هذا.. كله.. هو التحدى.. الذى يواجه الوزارة الجديدة.**

## ٣ - ١٥ المؤتمر بين غراميات الشمال وهموم الجنوب

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٨ صفحة ٨ )

كان استعداد القاهرة لاستقبال مؤتمر السكان الحكومى ومنتدى السكان الشعبى استعدادا مشكورا بكل المقاييس الدولية وهذه شهادتى بلا مجاملة بالمقارنة بالاستعدادات التى شهدتها فى مؤتمرات كثيرة مثيلة ومن بينها مؤتمر بوخارست «١٩٧٤» ومؤتمر المكسيك «١٩٨٤» ولكن ربما باستثناء مؤتمر المستوطنات البشرية الذى عقد فى فانكوفر «كندا» عام ١٩٧٦.

هذا من حيث الشكل والمضمون المتعلقين بالإعداد والاستعداد أما عن موضوع المؤتمر والوثيقة السابقة التجهيز التى تمت مناقشتها قبل انعقاد المؤتمر بواسطة وفود الدول المختلفة فى اللجان التحضيرية الثلاث التى انعقدت آخرها فى نيويورك فى ابريل الماضى فان لنا على هذه المناقشات ملاحظات من حيث المبدأ. كان معروفا أن الوثيقة لم تكن كلها محل اجماع الآراء لا فى اللجنة التحضيرية الأولى ولا فى الثانية ولا فى الثالثة فى نيويورك.. إذ اعترضت عليها الجزائر والفاتيكان وحتى فرنسا فى ذلك الاجتماع الثالث بالذات بل اكثر من ذلك فقد كان معروفا أن الأمم المتحدة قد دعت بعد الاجتماع الثالث الذى عقد فى نيويورك الى مناقشة الوثيقة مناقشة غير رسمية فى ثلاثة أيام متتالية هى ١٣، ١٤، ١٥ يوليو ١٩٩٤ فى نيويورك أيضا وأنها عهدت الى مجموعة من منتدى الدول بمهمة القيام بتليين الوثيقة تليينا يحميها من الهجوم الكاسر أثناء انعقاد المؤتمر.

وتشكلت لهذا القصد ثلاث مجموعات أدارت المناقشة فى أولاها كندا وفى الثانية اندونيسيا وفى الثالثة هولندا. وكان اختصاص المجموعة التى تولت أمرها كندا منحصرا فى الفصلين الأول والثانى.. أى فصل المقدمة.. وفصل المبادىء وتبلور النقاش فى نهاية الاجتماع غير الرسمى فى ١٣ يوليو ١٩٩٤ فى ضرورة اعادة النظر فى ترتيب بنود الفصل الاول حسب الأولويات وفى تخفيض عدد المبادىء الخمسة عشر التى يحتويها الفصل الثانى الى عدد اقل «الجزائر باسم مجموعة السبعة والسبعين والذين يبلغ عددهم فى الواقع ١٢٨» وتمخض هذا الرأى عن تطوع الهند بالتقدم بصياغة جديدة بالكامل لهذا الفصل الثانى ولما فيه من مبادىء تأخذ فى اعتبارها رأى كتلة السبعة والسبعين ولست أدرى ان كانت الهند قد تقدمت بالفعل بهذه الصياغة الجديدة أو انها لم تفعل.. كما اننى لا أعلم بتفاصيل ما حدث فى اللجنتين غير الرسميتين الأخريين اللتين أدارت الحوار

فيهما اندونيسيا وهولندا على الترتيب وذلك فى يومى ١٤، ١٥ يوليو ١٩٩٤ على الترتيب.

كل هذا كان معروفا.. فالوثيقة لم تكن أبدا لا قبل المؤتمر ولا حتى بعد المؤتمر (فى صيغتها الجديدة) محل اجماع فقد تحفظت سبع عشرة دولة عليها فى صياغتها الجديدة ناهيك عن النص فى صلبها وربما فى مواقع كثيرة منها لأننى لم أرها بعد على أن للدول حرية اختيار تنفيذ ما وصل اليه المؤتمر من صياغات فى اطار التقاليد وتعاليم السماء والقوانين الوضعية لكل دولة.

ورغم أن ذلك كله كان معروفا فقد أرادوا لمؤتمر القاهرة أن يبدأ بنقاط الخلاف.. وترتب على هذه البداية المعكوسة ان انزلق المؤتمر إلى مناقشة موضوعات لها إلحاحها عند دول الشمال ولا تحتل عند دول الجنوب أولوية محددة.. وضاع الوقت فى نوع من المصارعة الحرة حول مناقشة هذه الموضوعات ولفت نظر الدول المتخلفة الى الاعتناء بها لأنها فى نظر الدول المتقدمة شائعة حتى فى الدول المتخلفة التى لا تراها أو لا تريد أن تراها وأنه لا يمكن لدول الجنوب أن تنكر وجود هذه الشوائب عندها ولا يمكنها التعامى عنها بأى حال.. وكانت هذه هى روح المناقشة التى ساقتها بعض الدول المتقدمة أمام مندوبى الدول المتخلفة اثناء المؤتمر واستمر الجنوب طيلة ايام المؤتمر فى نفيه لأهمية هذه الظواهر عنده وأنها ليست من الظواهر بالغة الشيوع بل انها نادرة الحدوث.. واستمر الشمال فى المصارعة الحرة لكى يجبر الجنوب على ضرورة الالتفات إلى هذه الظواهر.

وبدا للجميع كما لو كان المؤتمر ينزلق بالتدريج فى نقاش طويل عريض عن موضوعات قد يمكن النظر اليها على انها من «غراميات» الدول المتقدمة التى يحلو لها دائما أن تناقشها لا لكى تقاومها ولكن لكى تتفاعل معها وتتجاوب معها وتتعاطف معها.. ثم لكى تدبر لهذه السلوكيات والتصرفات الشاذة والنادرة كل التسهيلات الصحية والعلاجية بدلا من القضاء عليها فى مهدها لكى لا تستشرى ولكى لا تنتشر بمعنى أن دول الشمال كانت ترى أن دول الجنوب ليست بمنجاة عن الاصابة بهذه الآفات التى أصابتها فى الشمال وأن الحكمة كل الحكمة فى أن تتأهب دول الجنوب لاستقبال هذه الأوضاع واحتضانها وتيسير طرق التعايش معها فى اطار من الصحة العامة المؤكدة وبرامج الرعاية السخية.

ولم تكن دول الجنوب مستعدة لأن تقع فى غرام هذه المشاكل.. بل حرصت على أن تنفيها وأن تنفى أنها موجودة فيها وكذلك على أن تتصدى لها إذا حدث واصابها من هذه الممارسات أى وابل وفى زحمة هذه المصارعة الحرة ضاعت قضايا الجنوب الاكثر إلحاحا. فلا هم ناقشوا الفقر ولا الجهل إلا لماما ومن طرحوا منهم موضوع التعليم والصحة.. لم يكن هذا الطرح إلا لخدمة أغراض تنظيم الاسرة خدمة مباشرة رغم ان للتعليم العام بمراحله المختلفة وللصحة العامة بمرافقها المختلفة اثرهما فى تنظيم الاسرة ايضا وحتى إذا لم يكن لهما هذا الاثر فهما حق من حقوق

الانسان وحقوق أخرى كثيرة تم تسخيرها وتجنيدها لغرض واحد ومن ثم لم تكتسب ماهى جديرة به من رحابة واتساع.

ضاعت هموم الجنوب فى زحمة غراميات الشمال كما لو كانت نفس مشاكل الشمال وكما لو كانت المشاكل كلها قد تحوصلت وتمحورت حول الجنس والولادة والوفاة اثناء الحمل واثناء الوضع وبعدهما.

غاب عن المؤتمر ما قاله السيد حسنى مبارك رئيس الجمهورية نفسه من أن ٨٥٪ من خيرات العالم يتمتع بها وقد يقول البعض بل يحتكرها ١٥٪ من سكان العالم وكان جديرا بالمؤتمر أن يستنكر هذا التوزيع الجائر لخيرات العالم كما استنكر ارتفاع معدلات الخصوبة والاجهاض غير الآمن فى دول تبيحه وتعززه وكما استنكر غياب الثقافة الجنسية او الانجابية عند الدول المتخلفة.

أما كان يمكن للمؤتمر ان يستنكر ايضا غياب الغذاء الآمن «أو الأمن الغذائى» فى الدول المتخلفة بمثل ما استنكر به غياب الاجهاض الآمن «أو الأمن الاجهاضى». فى نفس تلك الدول!!

ألم يخطر ببال المؤتمر أن الولادات التى تمت لا تجدى فيها توصيات المؤتمر بتنظيم الاسرة أو بالاجهاض الآمن لأنها تمت بالفعل ولا يمكن ردها الى حيث أتت وأن الامر يستدعى والحال كذلك تدبير الفصول الدراسية الكافية لهؤلاء الذين ولدوا فى عام ١٩٨٩ مثلا حيث سيبلغون سن التعليم فى عام ١٩٩٥م هل أعد المؤتمر لهم الاعتمادات المالية اللازمة للتعليم بدءا من عام ١٩٩٥ فما فوق الى أن يتموا مرحلة الدراسة الجامعية وربما مرحلة الدراسات العليا. هل خصص المؤتمر الاعتمادات الكافية للباقين على قيد الحياة من مواليد عام ١٩٣٥ الذين سيبلغون سن التقاعد فى عام ١٩٩٥ ضمن المليارات التى طالب المؤتمر بتدبيرها لاغراض الصحة الانجابية والجنسية.. أو انها اعتمادات سوف تقتصر على تغطية هذه الاحتياجات الضيقة وحدها وهى التى وقع المؤتمر فى غرامها منذ بدايته وحتى قبل بدايته من واقع الوثيقة.

أما كان يكفى أن يستشعر المؤتمر منذ البداية ومنذ ما قبل البداية ان الاقواس التى تخللت الفصل السابع بالذات هى خير شاهد على تحفظات الكثيرين على لغة الوثيقة فى هذا الفصل حتى فى صياغتها الانجليزية ومادام هذا الفصل السابع كان مزدحما بهذه الاقواس المتواصلة من سطر الى سطر ومن فقرة الى فقرة ومن صفحة الى الصفحة التالية أما كان يجدر بالمؤتمر أن يؤجل مناقشة هذا الفصل الى أن يفرغ من مناقشة فصول اخرى كان يمكن ان يؤدى الاتفاق عليها الى المطالبة بتدعيمها ودعمها ورصد الاعتمادات لها حرصا على مستقبل الدول النامية المتطلعة الى الانماء وبلوغ مستويات أعلى تؤدى فى النهاية الى مزيد من الوعى الاجتماعى والانجابى الذى استقر عند دول الشمال طوعا لا كرها واختيارا وليس بالقسر؟!

ولكن أبدا لم يحدث فقد بدأوا بالفصول الخلافية المتعسرة فجاءت ولادة هذه الفصول وعلى

رأسها الفصل السابع ولادة قيصرية وكانت الدول النامية تود لو ان هذا الفصل قد تم اجهاضه اجهاضا آمنا وألا يتكرر ميلاده من جديد فى مؤتمرات قادمة ولكن هذا الاجهاض لم يصب الفصل السابع وتمت ولادة هذا الفصل كما قلنا ولادة متعسرة.. ولكنه ولد فى نظر الدول المتقدمة لكى يحيا وينمو ويزدهر. اما الفصول الخاصة بالتنمية فقد كتب عليها أن تولد ناقصة النمو ومن هنا طلعت الصحف علينا بأن المؤتمر قد اعتمد الوثيقة وأن سبع عشرة دولة قد تحفظت وحبذا لو وضحوا لنا نصيب كل بند من الموافقة والاعتراض مع تسمية الدول التى اعترضت على كل بند على حده قبل التعديلات وبعدها.

لم يبق أمام الدول النامية إذن إلا أن تتأهب وتستعد استعدادا افضل لمؤتمرات اخرى كثيرة قادمة.وألا توكل امر مناقشة مثل هذه الوثائق فى اللجان التحضيرية لغير المتخصصين ولست استبعد من المتخصصين هنا أولئك المتخصصين فى الموضوع وصلبه.. ولكن مزيجا من الفريقين كان يمكن أن يؤتى ثمارا أطيب ووثيقة اكثر قبولا..

كما ان هناك حاجة الى أن تتشكل الوفود فى اللجان التحضيرية لأى مؤتمر من أعضاء قادرين على التعبير عن أحاسيس الجماهير وليس عن السياسة التى يريدها «المتألقون» الذين يعزلهم تقدمهم الفكرى والمهنى والحرفى والوظيفى عن نبض الشارع الوديع والمتماسك فهناك تراث تراكمى لا يحس به إلا صاحب اصرار على ذلك لا صاحب زهو بغير ذلك.

إذ كيف يستقيم أن تسكت دولة اسلامية عن التصدى للتعريض بمبدأ الإرث فى الاسلام وهل يمكن لمثل هذه الأمور الجارحة أن تمر بدون مساءلة هل نحن نختار ممثلينا فى الوفود الرسمية ووفود المنظمات غير الحكومية ممن تكاملت لديهم عناصر النضج الوطنى والدينى والاقليمى والدولى أو اننا نكتفى باصحاب الأصوات العالية الصارخة!! المتأهبين دائما للحاق بأى ركب.. بدعوى المجاراة ومسايرة ركب الحضارة عن غير فهم والذين لا يدركون.. وقد لا يدركون أبدا - أنه ليس كل ما يلمع ذهبا.

ومن هنا يقع هؤلاء فى غرام كل ما يطرحه الغير من آراء لكى يدفع عن نفسه تهمة التخلف.. ويستنكف هؤلاء المتألقون أن يؤكدوا أهمية احترام القيم التى يزعم البعض أنها متخلفة.. أو أن يعبروا عن مشاعر مجتمعاتهم المتخلفة.. ذلك لأنه ليس من بينهم «غاندى» واحد يجر وراءه عنزته ويدخل بها قصر بكنجهام بغير خجل أو وجل أو استحياء ولذلك فقد تلهى المؤتمر بغراميات الشمال واهتماماته.. بدلا من الانغماس الجاد فى هموم الجنوب ولوعته.

# ٣-١٦ تحجيم الأسرة المصرية

(بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩ صفحة ٩)

أن يكون للأسرة طفل واحد كما أرادوا لها فى الصين.. أو أن يكون لها طفلان كما قد يريدون لها فى مصر.. مسألة تحتاج الى وقفة لكى نتدبر معا بعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع.

ولعل أول ما يتعين علينا أن نقف عنده هو مدى حرص مصر على امكان ان تتحول شعاراتها الى أهداف قومية أو انها قانعة أن تظل شعاراتها مجرد شعارات، فصياغة الأهداف مهمة شاقة.. وبلوغ الهدف مهمة أشق وأصعب.. ولكى تتحول الشعارات الى اهداف قومية محققة أو قابلة للتحقيق لابد أن تتوافر لها بعض الشروط والمواصفات التى قد نذكر منها.

١ـ ان تكون هذه الاهداف منطلقة من واقع مدروس.

٢ـ أن تكون معبرة عن رغبة شعبية حقيقية ونابعة من عزيمة حكومية أكيدة.

٣ـ أن تكون متكافئة مع الامكانات المتاحة

٤ـ ان تتوافر لها من الوسائل والآليات المضافة ما يتناسب مع طموحات هذه الأهداف.

فالأهداف القومية لا تصاغ ـ ولا يصح أن تصاغ ـ لكى تسقط بل ـ إن اطلاق شعارات قد لا تتحقق يترتب عليه ولا شك آثار لا يمكن أن تكون حميدة ولذلك فإنه يتعين مراعاة منتهى الحرص والحذر فى صياغة أهداف مصر.. لكيلا تسقط هذه الاهداف ولكيلا تسقط هيبتها.. ولكيلا تسقط هيبة مصر فى نظر المصريين انفسهم ناهيك عن سقوط هيبة مصر خارج مصر وتاريخنا ملىء بعدد كبير من الشعارات التى تحولت فى عجلة الى أهداف قومية لم يراع فى بلورتها توافر الشروط الأربعة السابق ذكرها اعلاه ثم لم تلبث هذه الشعارات أن سقطت وتكسرت على رؤوس اطفال مصر وشبابها وشيوخها وكهولها.. ومات من مات بحسرته منها وعاش من عاش يؤرقه الاحباط وتقلقه خيبة الأمل وضياع المستقبل من بين أصابعه ولذلك فإن الحرص على تجنيب مصر ويلات خيبة الأمل اصبح فريضة وضريبة على كل وطنى مخلص.. وقد يكون من بين الأمور التى قد تترتب على التعلق بها خيبة أمل محتومة.. تلك المناداة بأن تكتفى كل أسرة مصرية بطفلين فهذا أمر أشك فى امكان تحقيقه لا فى الاجل القصير ولا فى الأجل المتوسط وقد تتحقق فى آجال أطول.

من أجل ذلك.. ولكيلا يتم اهدار أهدافنا القومية واحدا بعد الآخر على مدار سنوات أخرى قادمة.. يتعين علينا أن نناقش هذا الشعار «الوليد» بأن نتناول هنا الجوانب المختلفة التى تؤثر

على اختيارات الناس لحجم الأسرة المناسب لهم من زوجين وطفل واحد أو طفلين أو اكثر أو أقل.

ولسوف نرى فى بعض ما سوف نتناوله من هذه الجوانب أنها تنقسم الى نوعين: الجوانب الفردية «أى الخاصة بالفرد» والجوانب المجتمعية «أى الخاصة بالمجتمع بما يحيط بالفرد من ظروف واعتبارات» وان بعضا من هذه الجوانب يتضمن عوامل واعتبارات مشتركة بين مصر وغيرها من الدول. ولما كان المكان هنا لا يتسع ـ مهما اتسع ـ لشرح كل عامل من هذه العوامل الفردية والمجتمعية فسوف اكتفى هنا باستعراض عناوين هذه القائمة الطويلة من العوامل الفردية الشخصية التى تتمثل فى شدة الشغف بالاطفال إلى شدة الحرص على الزواج والانجاب الى الفقر الى انعدام الهوايات الى مدى شيوع النزعة الى البر والاحسان الى تواضع الطموحات الى مدى شيوع العائلة ذات الحجم الكبير. وكذلك يمكن استعراض عناوين قائمة العوامل المجتمعية التى تتمثل فى درجة الحضرية والريفية وطبيعة الحياة التى يحياها الرجل وتلك التى تحياها المرأة وكذلك معنى العائلة ومفهومها ودور الحوافز المالية ونوع العمل ونوع التعاقد يضاف إلى ذلك مستلزمات الوظيفة وطبيعة المواصلات وطبيعة السكن.. وكل واحد من هذه العوامل يمكن أن يكون موضوع مقال أو عدة مقالات مستقلة ولذلك فسوف نقف عند هذا الاجمال التراكمى الموجز لكى ننتقل من هذا الخضم الى بحث تجربة بلد اسمه «الصين» باعتباره المثل الاعلى وصاحب الدعوة المبكرة بأن تلتزم الأسرة فيه بأدنى حجم عالمى للأسرة أى الاسرة ذات الطفل الواحد.

فبعد مرور السنين «الكافية» على هذه الدعوة الصينية اكتشف الباحثون من واقع المسوح الميدانية والدراسات العلمية المتخصصة وبالأرقام أن الرياح لم تأت بما تشتهى السفن ـ وهذا هو شأن الرياح مع السفن.. دائما.

ولعله من الأفضل والأسرع هنا أن نتجاوز البدايات.. وأن نبدأ قصة الصين فى موضوع هذه التجربة.. من نهايتها.

فقد أدركت الصين بعد التجربة والتطبيق أن رسم السياسات السكانية التى تستهدف الحد من النمو السكانى «أى السياسات الانكماشية» لا يكفى فيه ـ بل لا يصح ـ الاستناد الى الحجم الكلى للأسرة ـ فقط ـ لأن العبرة فى ذلك ليس بالحجم الكلى ولكن العبرة بالتركيب النوعى للأسرة أى بعدد ذكورها وعدد إناثها.

بمعنى أن التوقف عن الانجاب.. وهو أمر وارد ومطروح.. لا يتم إلا بعد انجاب الولد.. اى ان احتمال التوقف عن الانجاب يكون اكبر بعد حصول الأم والأب على الولد.. ويكون أقل عند العائلات التى ليس لديها إلا الإناث.. فمن الأمور المسلم بها «هنا وهناك» ان للمواليد الذكور مذاقا خاصا عند كل ام وعند كل أب وعند كل أسرة.. حتى ولو كانت هذه الأسرة فى الصين فالأبناء

الذكور فى الصين «وفى غير الصين» يعتبرون كما يبدو ثروة.. لأنهم يمثلون لدى الأسرة قوة عمل ومصدر رزق.. كما ان الولد هو الذى يضمن استمرار اسم الأسرة.. وهو الذى يلتصق بأسرته الأصلية الى الأبد.. بينما البنت سوف تنفصل - إن آجلا أو عاجلا - وتنتقل الى بيت الزوجية لتصبح عضوا فى أسرة غير أسرتها الاصلية.

وليس أدل على كل ذلك من النتائج الرقمية الاحصائية التى اسفرت عنها المسوح الميدانية.. فقد تبين فى الصين ان الاولاد الذكور يساهمون بحوالى ١٧ فى المائة من دخل الاسرة فى المدينة وباكثر من ٣٨ فى المائة من دخل الاسرة الريفية بل إن ٤٠ فى المائة من دخل الأمهات المسنات يأتى الى هؤلاء الامهات من أبنائهن الذكور.. ومن ثم يعيش كبار الاسرة مع ذرياتهم بنسبة ٨٢ فى المائة فى المدن وبنسبة ٩٠ فى المائة فى الريف.. وهذه ليست إلا نتائج المسح الميدانى الذى أجرته الصين عام ١٩٨٧.

كما اسفر هذا المسح عن اختلاف فى درجة الرغبة فى الانجاب والاستمرار فيه تبعا لاختلاف تركيب الاسرة «ذكورا وإناثا» وحسب نوع الطفل أو الاطفال السابق انجابهم أو انجابهن.. الى حد التمادى فى الانجاب لما بعد الطفل الاول وربما الثانى والثالث طالما ان ما سبق انجابه كان كله من الاناث.

كما أسفر المسح المذكور عن نتائج رقمية ناطقة حول استخدام موانع الحمل إذ ظهر أن نسبة استخدام هذه الموانع كانت اعلى بين الامهات ذوات الولد الواحد «٦٩,٣ فى المائة» عنها بين الأمهات ذوات البنت الواحدة «٦٣,١ فى المائة».

يضاف الى ذلك إعراض بعض الاسر وعزوفها عن تسلم شهادة انجاب الطفل الاول طالما ان هذا الطفل الاول لم يكن إلا مجرد طفلة.. رغم أن هناك عقوبة على هذا الامتناع أو الاعراض.

بل أن بعض الحوامل قد لجأن الى وضع أطفالهن خارج محل اقامتهن المعتاد تضليلا للسلطات خصوصا إذا جاء المولود انثى وذلك تهربا من تسلم شهادة الاسرة ذات الطفل الواحد اذا كان الطفل طفلة.. سواء كان ترتيبها الاولى أو الثانية فى سلسلة المواليد لهذه الأم.. المهم أن يأتى الولد.

أما بعد

أما بعد فهذه هى تجربة الصين

فماذا ياترى سوف تكون نتائج التجربة المصرية

اعتقد أن النتائج لن تختلف

فالمسألة سوف تتوقف.. كما توقفت فى الصين - على ألا يكون الطفل طفلة.. وألا يكون الطفلان طفلتين.

# ٣ - ١٧ أعمدة الحكمة الخمسة فى سياسات مصر السكانية

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٥ صفحة ٩)

أشهد ويشهد معى كثيرون بأن الأستاذ الدكتور الوزير ماهر مهران يتمتع بمزيج مرموق من الذكاء المتوقد والحماس المتقد.. وأنه يستخدم ذكاءه وحماسه فى تقديم مصر فى صورة أليفة لكل من يلقاهم ويتحدث معهم، سواء من أهل مصر أو غيرهم داخل مصر وخارج مصر.

وقد أدى به هذا الحماس وذاك الذكاء الى تشكيل لجنة منذ شهور فى اعقاب انتهاء أعمال المؤتمر الدولى القاهرى للسكان كلفها «بتمصير» وثيقة ذلك المؤتمر.. فانزل بذلك السكينة والطمأنينة فى قلوب العديدين ممن يشفقون على مصر أن يتصور بعض ناسها أن وثيقة هذا المؤتمر السكانى الدولى القاهرى المشهود وثيقة حتمية ملزمة لكل الدول.. وهى أى هذه الوثيقة - ليست حتمية ولا هى ملزمة.. إلا فيما يتفق تماما ولا يتعارض أبدا مع ظروف كل دولة على حدة.. ومن هنا جاءت صيحة الوزير بضرورة تمصير الوثيقة. مما يستوجب الشكر والتقدير لهذا الوزير المصرى.. الذى صمم على أن ينحو نحو سياسة سكانية من صنع مصر.

ومن هذا المنطلق واستجابة لنداءات الوزير وتكليفاته عكف عدد من المتخصصين المسئولين على وضع سياسة قومية للسكان فى ضوء محتويات الوثيقة الدولية.. سياسة تتفق مع هذه الوثيقة فى اشياء وتختلف عنها فى اشياء أخرى لكى تخرج فى النهاية وثيقة مصرية خالصة.. تساير ركب الحضارة مسايرة الانداد للأنداد وتصون بكل حروفها وسطورها «شخصية مصر» المعتزة بماضيها.. المتمثلة لحاضرها.. المتطلعة الى مستقبل يضاعف قدرها.

ولعل أول ما يجب أن يراعى فى تمصير وثيقة المؤتمر الدولى للسكان هو أن يدرك واضعو السياسة السكانية لمصر أنها ليست السياسة الأولى فى تاريخ مصر وأنها لن تكون السياسة الأخيرة.. بل لقد سبقتها سياسات «قليلة نعم ولكنها كانت موجودة» ولسوف تتلوها سياسات متجددة فى ضوء ما يكون قد تحقق من انجازات.

إذن فان أى سياسة سكانية - شأنها شأن أى سياسة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.. الخ - إن هى فى الواقع إلا مجرد حلقة فى سلسلة من السياسات المتتابعة.. إذ لا يمكن أن تكون مثل هذه السياسة سياسة واحدة لكل الاجيال.

وكذلك فان هذه السياسة لا يمكن أن تكون سياسة موحدة لكل المحافظات.. أو أن تكون سياسة واحدة لكل مواطن.. بل إن مبدأ التعددية لابد أن يراعى حتى فى السياسات السكانية.. زمنيا.. بحيث يصبح لكل جيل سياسته.. وكذلك مكانيا.. بحيث يصبح لكل مكان سياساته المتجددة المتطورة.

كما ان من أهم ما يجب أن يراعيه «التمصيريون» أن تكون للسياسة السكانية أعمدة وأركان.. ولقد يفيد فى هذا الصدد أن أسرد - لمن يهمه الامر - ما أتصور انه أعمدة الحكمة الخمسة للسياسة السكانية المصرية التى هى محل النظر حاليا.

الأول: النمو السكانى

الثانى: الخصائص «الموهوبة والمكتسبة»

الثالث: التوزيع الجغرافى والمهنى والحرفى.

الرابع: الاستقرار العائلى.

الخامس: مقتضيات التنفيذ.

### فالنمو السكانى:

تختلط فى تشكيله المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والهجرة الخارجية ولا يصح - بل لا يمكن - التغاضى عن واحدة أو التركيز على واحدة منها فقط ومن ثم يتعين أن تتآلف هذه العناصر معا لبلوغ معدل النمو السكانى المأمول الذى لا يجدى لبلوغه التأثير فى معدلات المواليد وحدها أو معدلات الوفيات وحدها أو معدلات الهجرة الخارجية الصافية وحدها.. وكذلك الحال بالنسبة للهجرة الداخلية فيما يتعلق بالنمو السكانى لكل محافظة على حدة.

### والخصائص السكانية:

تعكس نفسها فى الأحوال التعليمية والصحية والعملية للسكان.. على الأقل فيما يتعلق بالخصائص المكتسبة.. اما الخصائص السكانية الموهوبة من السماء فاننى أعجز ما أكون عن الخوض فيها وأترك أمرها لعديد من المتخصصين المرموقين الموهوبين من أبناء مصر.. ولا يمكن لأى سياسة سكانية ان تسقط من حسابها خصائص السكان أو أن تغفل التأثير فيها بالنص على عدد من الأدوات اللازمة للارتقاء بمستويات التعليم ونوعياته.. والارتقاء بالأحوال الصحية.. وتصحيح أوضاع العاملين حسب الحالة العملية.

**أما التوزيع الجغرافى والمهنى والحرفى:**

فهو أمر يستمد أهميته من ضرورة مراعاة الاعتبارات الهيكلية فى أى سياسة سكانية أو غير سكانية إذ يعز على أى مواطن واع أن يستقبل ويتقبل سياسة سكانية لا تراعى ايجاد التوازن بين السكان والموارد على مستوى الدولة ككل وعلى مستوى كل محافظة على حدة.. مع الحرص على صيانة البيئة من كل أنواع العبث ويتصل بهذا التوازن المنشود ضرورة تأسيس القاعدة الانتاجية للدولة ولكل محافظة على اساس معالجة الاختلالات فى توزيع القوى العاملة على مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة.. وعلى فئات المهن العريضة والفرعية المتعددة.

**ثم موضوع الاستقرار العائلى:**

الذى اهتزت قواعده وتفككت روابطه وتقطعت أوصاله.. كيف لا يحتل المساحة اللائقة به فى صلب السياسة السكانية لكى يؤكد على عناصر بعينها وبكل إصرار.. لكى لا تنسى السياسة السكانية مثلا كيان الاسرة.. ثم موضوع الأمومة ومكانة المرأة.. ثم موضوع الأبوة ومسئولية الرجل.. ثم موضوع الطفولة ثم موضوع الشباب.. ثم موضوع كبار السن.. ثم موضوع المعوقين.. هذه الموضوعات السبعة هى أساس الاستقرار العائلى الذى لا حياة لشعب إلا به كأساس.. وإلا فان السياسة السكانية كلها سوف تذروها الرياح إذا هى أغفلت موضوع الاستقرار العائلى والموضوعات التى يتأسس عليها هذا الاستقرار.

وأخيرا **يأتى دور التنفيذ** الذى لابد أن ينفرد بجزء خاص به من السياسة السكانية ينص فيه على مقتضيات هذا التنفيذ.. الذى لا يمكن فى ظل تنظيم الجهاز الحكومى حاليا.. ان تنفرد به وزارة واحدة.. فالموضوع متشابك.. والمسئوليات التى تحددها السياسة السكانية لابد أن تضطلع بها عدة جهات وزارية وغير وزارية.. ومن ثم فان هذا القسم لابد أن يتضمن نصوصا صريحة بالمسئوليات التى سوف يتم اسناد تنفيذها لكل جهة بعينها.. هذه بالاضافة الى تأكيد دور البحوث والمعلومات ودور الإعلام السكانى.. ودور التعاون الدولى وما إلى ذلك.. كل ذلك فى صراحة ووضوح.. بحيث لا تكون المسئوليات الواردة فى السياسة السكانية عند نشرها مبنية للمجهول.. وفى النهاية أحسبنى فى غير حاجة إلى أن أؤكد أن ما ذكرته اعلاه ليس إلا مجرد اجتهاد منى.. قد تختلف فيه الآراء والرؤى.. والاختلاف فى الرأى طبعا مطلوب.. ولكن بشرط واحد.. وهو.. ان تكون رؤية المخالفين جادة واعية أمينة.. وهذا ما أزعم اننى دائما أتوخاه.. فيما اكتب وفيما أقول.

# ٣ ـ ١٨ طفل المليار السادس.. من سكان العالم

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٦/١/٣٠ صفحة ١٠)

فى يوم ١٩٨٧/١/٢٨ أعلنت منظمة الأمم المتحدة أن عدد سكان العالم سوف يصل خلال نفس العام الى خمسة آلاف مليون نسمة وبدأت الأمم المتحدة والعالم معها يترقبون ويتربصون بمولد الطفل الذى سيتم به استكمال المليار الخامس لسكان العالم فى ذلك الحين.

وبالمثل سوف تعلن الأمم المتحدة يوما ما ولكن قبل حلول عام ألفين عن قرب بلوغ عدد سكان العالم ستة آلاف مليون نسمة.. ولسوف يتربص العالم ويترقب مولد الطفل الذى سيتم به استكمال المليار السادس المنتظر.

وليس فى كل هذا أى غرابة.. فأهل الصنعة «الاحصائية والديموجرافية» يستطيعون أن يتنبأوا أو يتوقعوا أو يقدروا عدد سكان المستقبل فى مصر وفى غير مصر بحيث اصبح من المعلوم سلفا أن عدد سكان العالم:

- كان مقدرا له أنه سيصل الى خمسة مليارات نسمة فى عام ١٩٨٧.
- وأنه سيصل الى عشرة مليارات نسمة فى عام ٢١٠٠ وهكذا دواليك.

إذن فان بلوغ سكان العالم خمسة مليارات أو ستة أو سبعة فى سنوات معينة.. ليس فى الواقع سرا يذاع.. وليس مفاجأة لأحد.. أما المكان الذى سيتم فيه تفقيل هذه المليارات.. فهذا هو السر الذى لا يعرفه أحد.

إذ إن طفل المليار الخامس كانوا قد تنبأوا بأنه سوف يولد فى كينيا حيث كان عدد السكان ٢١ مليون نسمة وكان معدل نموها السكانى ٤١ فى المائة سنويا وكان معدل وفيات الاطفال فيها ٨٨ لكل ألف مولود وكان توقع الحياة عند الميلاد فى كينيا ٥١ سنة.

وقيل انه سوف يولد فى بوليفيا حيث كان عدد السكان ٦,٣ مليون نسمة وكان معدل نموها السكانى ٢,٦ فى المائة سنويا وكان معدل وفيات الأطفال فيها ١٣٨ لكل الف مولود وكان توقع الحياة عند الميلاد فيها أيضا ٥١ سنة.

وقيل انه سوف يولد فى الهند حيث كان عدد السكان ٧٥٧ مليون نسمة وكان معدل نموها السكانى ١,٩ فى المائة سنويا وكان معدل وفيات أطفالها ١٢٦ من كل الف مولود وكان توقع

الحياة فيها عند الميلاد ٥٣ سنة.

وقالوا انه سيولد فى هولندا حيث كان عدد السكان ١٤,٥ مليون نسمة وكان معدل نموها السكانى نصف فى المائة سنويا وكان معدل وفيات الاطفال فيها ٨ لكل الف مولود وكان فيها توقع الحياة عند الميلاد ٧٥ سنة ومع ذلك لم يولد طفل المليار الخامس لا فى كينيا ولا فى بوليفيا ولا فى الهند ولا فى هولندا بل فاجأ العالم كله.. وولد فى يوغوسلافيا.. بل ولد فى زغرب بالذات وفى يوم ١٩٨٧/٧/١١ على وجه التحديد.

وتسرعت الأمم المتحدة وأعلنت أن هذا التاريخ «١١ يوليو» سوف يصبح هو اليوم العالمى للسكان دون أن تتنبه الى أن اتمام المليارات المتتابعة التالية لن يكون دائما يوم ٧/١١ ولكن هذا الاندفاع كان نتيجة الفرحة.. بميلاد هذا الطفل، الميلاد الذى لم يسبق أن أعلن مثله من قبل أو من بعد لا سكرتير عام الأمم المتحدة «بيريز ديكويار» ولا مدير صندوق السكان للأمم المتحدة ولا حكومة يوغوسلافيا.. مثل ما حدث هذه المرة مشاركة منهم جميعا لأسرة الطفل بمناسبة ميلاد هذا الطفل المليار.

وتناسى العالم فى زحمة هذه البهجة أن أحد هذه المليارات الخمسة بلا مأوى أو يعيشون فى مساكن ليست لائقة وأن مائة مليون من هذه المليارات الخمسة ينامون فى الشوارع أو تحت الكبارى أو فى الأزقة والأحواش.. من بينهم عشرون مليونا فى امريكا اللاتينية.. ومليونان ونصف فى الولايات المتحدة الأمريكية وربع مليون فى بريطانيا.. وما بين ٢٠ و٤٠ ألفا فى كندا وثمانون فى المائة من سكان افريقيا تلك القارة السوداء.

وظل السكان يتزايدون منذ ذلك التاريخ لكى يضيفوا الى سكان الحضر فى أمريكا اللاتينية حوالى ١٤٠ مليون نسمة والى سكان الحضر فى افريقيا حوالى ١٩٣ مليون نسمة والى سكان الحضر فى آسيا حوالى ٤٧٠ مليون نسمة وهؤلاء وأولئك ربما سوف يضافون الى سكان الشوارع والأزقة والأحواش وتحت الكبارى.

وطبقا للساعة السكانية التى وزعها صندوق الأمم المتحدة للسكان بمناسبة مؤتمر القاهرة العالمى للسكان فقد وصل سكان العالم الى اكثر من ٥,٧ مليار نسمة مساء الثلاثاء ١٩٩٥/٩/٢٦ وهذا العدد فى طريقه الى بلوغ ستة مليارات فى عام ٢٠٠٠ أو ربما قبلها أو بعدها ولكننا لا ندرى أين سيولد الطفل الذى سيحقق هذه المليارات الستة ولا نحبذ أن تتعدد التكهنات فتخيب كل التوقعات كما خابت توقعات الناس للمكان الذى ولد فيه الطفل الذى أكمل المليارات الخمسة للسكان فى عام ١٩٨٧.

ولكن الأهم أن يدرك الناس جميعا حكاما ومحكومين فى العالم كله أن العالم فى طريقه الى بلوغ ستة مليارات نسمة.. (عند طباعة هذا الكتاب كان قد تم إعلان ميلاد طفل المليار السادس فى ١٢/١٠/١٩٩٩ فى البوسنة). وانه لا عذر للعالم ولا لأى دولة أن تتجاهل التوقعات المسبقة. فقد كان معروفا مثلا فى عام ١٩٩٠ أى منذ خمس سنوات أن الخصوبة سوف تزداد فى ليبيريا وتنزانيا وغينيا بيساو ومالى ومدغشقر وبينين وليسوتو والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وملاوى وبوروندى.. قيل هذا كله فى دراسة تم نشرها فى عام ١٩٩٠ بواسطة لجنة الأزمة السكانية Population Crisis Committee.

وقد كان معروفا أيضا - ولم يكن سرا - أن الاقبال ضعيف على وسائل منع الحمل فى دول العالم الثالث.. بل كان هذا الاقبال اضعف ما يمكن فى ٦٤ دولة من بين ٩٥ دولة شملها المسح وأن مجرد توافر وسائل منع الحمل لا يكفى لأنه بالفعل لم يكن وازعا فى حد ذاته لجماهير هذه الشعوب لاستخدام هذه الوسائل.

إذن فالأمر قد جاوز مرحلة السياسات السكانية التقليدية التى تركز على تحديد النسل فقط حيث لم يعد الآن مجال للندم على ما فات وما قد حصل.. ولن يجدى البكاء على لبن مسكوب.. هذا اللبن المسكوب هو عبارة عن ستة مليارات نسمة نحن بالغوها بغير شق الأنفس.

ولكن المؤسف حقا أن كل الأبعاد والجوانب المتنوعة والمتعددة لمصطلح السياسات السكانية قد تقلص وانكمش الى حد انها تبدو وكأنما لا تتسع لاكثر من تحديد النسل.. وهو هدف مرغوب.. إلا انه لا يصح أن يستولى على كل الأفكار بحيث تصاب باقى الابعاد العديدة الأخرى للسياسات السكانية بالشلل والضمور إذ يكفى أن تنشغل بموضوع تحديد النسل مكاتب الصحة والمستوصفات ومراكز رعاية الطفل وهذا يكفى فالسياسات السكانية إذن لا يصح أن تبقى سجينة هذا المفهوم الضيق القاصر الذى حوصرت فيه هذه السياسات بفعل جماعات لم يفهموا أقوال المتخصصين وآراءهم بما فى ذلك الاجانب منهم.

والمتخصصون الاجانب لم يكونوا يتوقعون أن نسىء فهم ما يقولون أو أن تختلط فى أذهان العالم الثالث شتى المعانى والمضامين التى تحملها كلمة السياسات السكانية التى تعنى فى نظر المفكرين الاجانب انها لابد أن تتعامل لا مع المأمول والمنشود فقط ولكن مع الموجود ايضا وأن تتعامل لا مع الجوانب البيولوجية للسكان فقط ولكن لابد أن تتعامل ايضا مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى آن معا.. فهؤلاء الاجانب يدركون تمام الإدراك أكثر مما ندرك نحن للأسف.. أن معالم السياسات السكانية وأهدافها لابد أن تتلاءم وتتواءم مع ما يكون قد حدث

بالفعل وأن تتلاقى مع طباع الناس وظروف مجتمعاتهم.

هؤلاء الاجانب الذين يضعون ويصفون السياسات السكانية يدركون ايضا انه لابد لهذه السياسات أن تعتنى بما قد يكون هناك من تناقضات بين أهداف الاسرة وأهداف المجتمع وماهو كائن بالفعل من تعارض بين النمو السكانى فى جانب والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة فى جانب آخر..

يضاف الى ذلك أن هناك نقصا فى الدراية والمعرفة بكيفية ربط الهدف المختار أو المنشود.. بالإدارة المختارة لتحقيق السياسة السكانية وتنفيذها وكذلك هناك نقص فى معرفة كيفية علاج الآثار العكسية التى تترتب عادة على اتخاذ كثير من الاجراءات التى يتم اتخاذها فى هذا الصدد ومن هنا يصبح من الاهمية بمكان، الا تنصرف الجهود الى تحديد حجم الانجازات المبتغاة سلفا من وراء تنفيذ أى سياسة سكانية يضعونها.. بل الأجدر بهم أن يراعوا أن هذه السياسات السكانية تتوخى وتستهدف التوفيق بين الأهداف التى يرى البعض انها متعارضة بين الفرد فى جانب والأسرة فى جانب آخر.. والمجتمع أو الدولة.. فى جانب ثالث.

ورغم أن كل الجهود الموجهة لتحديد النسل مبنية ـ فرضا ـ على أساس معرفة اتجاهات وأفضليات الممارسين وغير الممارسين لتحديد النسل.. وأن هذه الجهود لا تتجاهل ـ فرضا ايضا ـ مشاعر الراغبين وغير الراغبين فى الاستجابة لهذه الجهود إلا أن الدوافع التى تموج بها المشاعر الانسانية وتعددها وتنوعها على مستوى الفرد وعلى مستوى العائلة لا يمكن أن تستوعبها هذه الجهود مهما اشتد حرصها على تحقيق هذا الاستيعاب.

# ٣ – ١٩ أمريكا وتنظيم الأسرة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٧ صفحة ١٩)

استمرت أمريكا على مدار ثلاثين عاما ملتزمة التزاما يكاد يكون مقدسا بتأييد وتأكيد وتدعيم برامج تنظيم الأسرة على مستوى العالم، وفى العالم الثالث المتخلف بالذات.

وفجأة قررت أن تنفض يدها من هذه المسئولية، وأن تنسحب من ساحة التمويل السخى العريض الذى اعتادته هذه الدول منها فى هذا المجال بحيث صار معتادا أنه كلما لوحت أمريكا لأى دولة من هذه الدول بحفنة من الدولارات لاحت فى سماء هذه الدول نجوم تنظيم الأسرة وبرامجها.

فهل ستتأثر هذه البرامج من جراء الاتجاه الأمريكى الجديد أو أن هذه الدول كانت واعية أن النعمة لا تدوم وأن المعونة الأمريكية لابد أنها سوف تتوقف يوما ما بعد كل ما أغدقته على هذه الدول بقطاعيها الرسمى والأهلى فى مجال تنظيم الأسرة منذ أكثر من ربع قرن ما بين دراسات وأبحاث وسيارات وناقلات ووحدات متنقلة وأجهزة وأدوات. هل كل ذلك سوف تذروه الرياح، أو أن هذه الدول قد أرست قواعد تنظيم الأسرة فيها على قواعد سليمة متينة، وأن فى امكانها أن تجعل هذه الخدمة تستمر.

وكان الكونجرس الأمريكى قد قرر فى العام الماضى تخفيض المعونة لدول العالم الثالث فى مجال تنظيم الأسرة بنسبة ٣٥ فى المائة.

إلا أن الحكومة الأمريكية لم تفرج فى العام نفسه إلا عن ١٣ فى المائة فقط من الاعتمادات التى كان قد تم تخصيصها لهذا الغرض.

ويبدو ـ والله أعلم ـ أن أمريكا ربما يئست من امكان خفض معدلات النمو السكانى فى كثير من الدول النامية.

وربما أن أمريكا قنعت واكتفت بما تم تخفيضه بالفعل أو ربما انها اعتبرت ما تعطيه الدول المانحة الأخرى لهذه الدول المتخلفة فى مجال تنتظيم الأسرة يكفى.

كل هذه احتمالات أو لعلها مجرد تخمينات نطرحها فى غياب تفسير أمريكى واضح.

ولعل أرجحها هو الاحتمال الأخير، أى الاكتفاء بما تعطيه الدول المانحة الأخرى للدول المتخلفة

فى مجال تنظيم الأسرة.

فقد تسابقت ست عشرة دولة لامداد دولة واحدة بالدعم اللازم لبرنامج تنظيم الأسرة.

وكانت أمريكا على رأس كل هذه الدول الست عشرة قاطبة. إذ كانت مساهمة أمريكا وحدها حوالى ٧٥ فى المائة من جملة المنح التى تلقتها هذه الدولة فى مجال السكان وتنظيم الأسرة بالذات.

وكانت جملة ما تلقته هذه الدولة من أمريكا خلال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٩٥ حوالى ١٧٠ مليون دولار أى بمعدل عشرة ملايين دولار سنويا.

ومع ذلك فإن هذا المبلغ الضخم لم يكن يعنى فى حالة تلك الدولة بالذات سوى دولار واحد سنويا لكل أسرة فى المتوسط.

وكان مطلب أمريكا من هذه الدولة أن توزع هذه الملايين الدولارية «القليلة» على خمسة مجالات محددة هى وضع سياسة سكانية والتوسع فى خدمات تنظيم الأسرة، وتحسين هذه الخدمات وتوزيع وسائل منع الحمل والاعلام والتعليم والاتصال.

وتعزو التقارير الأمريكية الفضل - كل الفضل - الى هذه المعونة «المتواضعة» فى ارتفاع نسبة استخدام وسائل منع الحمل من ١٠ فى المائة خلال الستينات الى اكثر من ٥٠ فى المائة خلال التسعينات.

ورتبوا على هذا الانتشار افضالا اخرى تتمثل فى نقص عدد الوفيات التى تصيب الأمهات اثناء الولادة أو بسبب الاجهاض وزيادة قدرة الأسرة على اطعام الاطفال وكفايتهم وتعليمهم وابطاء معدل النمو السكانى بحيث اصبح من المتوقع ان يصل عدد سكان العالم فى عام ٢٠٥٠ الى أقل من العدد الذى كان مقدرا له من قبل بحوالى نصف مليار نسمة.

ورغم ضآلة هذه المعونات كمتوسط على مدار الزمن، وكمتوسط لنصيب كل اسرة منها، إلا أن مؤسسة روكفلر تنعى على الحكومة الأمريكية قرارها بسحب الدعم الذى كانت تتلقاه الدول المتخلفة منها.

وتوقعت فى تقريرها أن يؤدى ذلك الى بعض الآثار التى لا مفر منها مثل زيادة عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه وزيادة وفيات الأمهات من جراء هذا الحمل، وزيادة وفيات الأطفال وتباطؤ سرعة معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى كنتيجة لكل هذه الاثار مجتمعة.

ولا أدرى ما إذا كان تقرير مؤسسة روكفلر عن هذا التصرف الأمريكى ونتائجه وما اذا كانت هذه النتائج السلبية يقصد بها ترويع أمريكا أو ترويع الدول المتخلفة التى كانت تتلقى هذه

المعونات.

فأمريكا ليس من مصلحتها ان تعم الدول المتخلفة كل هذه الآثار، وكذلك فهى ايضا ليست من مصلحة الدول المتخلفة ذاتها.

وبغض النظر عن آرائنا فى هذه السياسة السكانية أو تلك أو فى هذا الموقف أو ذاك من دولة أو أخرى فإن أهم ما يطرحه هذا التصرف من جانب أمريكا أو أى دولة مانحة - هو ضرورة أن تدرك الدول المتخلفة انها لابد أن تعتمد على نفسها - لا على المعونات - فى تحقيق أهدافها.

وألا تعول فى جهودها على وصول هذه المعونات بل لابد لكل دولة متخلفة أن تتبنى سياساتها الخاصة بها بغض النظر عما إذا كانت قابلة للدعم أو العون الاجنبى وإلا سيتوقف كل شىء إذا قررت الدولة المانحة سحب البساط من تحت اقدام الدولة المتلقية.

وحين يتوقف العون الخارجى يتوقف عادة النشاط المدعوم وهذا وضع غير طبيعى ولا معقول ولعلنا اذا ادركنا ذلك فسوف نحصن انفسنا ضد الاتجاه نحو المؤشر أو البوصلة التى تحدد الدولة المانحة اتجاهها، فلا نرسم سياساتنا الداخلية «والخارجية» فى ضوء لائحة الممنوحات والممنوعات.

أما إذا كان كل شىء نابعا من اعتقادنا واقتناعنا واعتناقنا لسياسات نابعة من ظروفنا بغض النظر عن توافر أو عدم توافر العون الاجنبى لنا فسوف نضمن أن تستمر سياساتنا بغض النظر عن رضا أو عدم رضا دولة كبرى أو دول كبرى عدة.

# ٣ - ٢٠ نحن فى عام المسنين العالمى

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢١ صفحة ١٩)

العام ١٩٩٨ هو عام المسنين فى العالم كله بقرار من منظمة الأمم المتحدة. والمسنون فى عالم اليوم يبلغ عددهم حوالى ٥٠٠ مليون نسمة وسوف يصل هذا العدد الى بليون فى العام ٢٠٢٠ فأعداد المسنين فى معظم دول العالم تتزايد بمعدلات اسرع من معدلات تزايد السكان فى مجملهم.

ويتركز نصف عدد المسنين فى أربع دول فى العالم هى الصين والهند والاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة الامريكية. وتستحوذ الصين وحدها على عشرين فى المائة من مسنى العالم علما بأن الدول النامية تستحوذ على ٥٧ فى المائة منهم ويتوقع أن تصل فيها هذه النسبة إلى ٦٩ فى المائة فى العام ٢٠٢٠.

وتقاس الشيخوخة إحصائيا ابتداء من سن الستين وهو سن التقاعد فى معظم الأحوال وتبلغ نسبة المسنين فى هذا السن وما بعده حوالى ١٥ فى المائة فى حوالى ثلاثين دولة من الدول الصناعية فى أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية مجتمعة.

ولكن العجيب أن ظاهرة الشيخوخة تبدو واضحة ايضا فى معظم الدول النامية رغم ماهو معروف عن هذه الدول من ارتفاع معدلات الوفيات فيها. والأدهى من ذلك أن هذه الشريحة العمرية تتزايد فى هذه الدول النامية بمعدلات أسرع مما تتزايد به فى الدول المتقدمة. ومحصلة كل ذلك أن تكون هذه الشريحة فى تزايد فى العالم وعلى مستوى العالم كله بأكثر من مليون نسمة فى كل عام وأن تختص الدول النامية من هذه الزيادة بحوالى سبعين فى المائة.

أما الشريحة الأعلى عمرا أى أولئك الذين يبلغون الثمانين من العمر وأكثر فإن أعدادهم تبلغ خمسين مليون نسمة أى عشرة فى المائة من حجم كل المسنين من سن الستين وأكثر.

إلا أن اصحاب الثمانين يتزايدون بسرعة تفوق سرعة نمو الأقل عمرا من المسنين وذلك فى عدد غير قليل من الدول وهؤلاء الثمانينيون يتوزعون بين الدول النامية والدول المتقدمة بنسبة ٤٦ فى المائة فى الأولى و٥٤ فى المائة فى الثانية وإن كان من المتوقع أن تنعكس هذه الصورة قبل نهاية القرن الجارى أى فى نهاية العام ١٩٩٩.

وتعيش نسبة معينة من المسنين في وحدة وعزلة وبلا عائلة وهذه النسبة تتراوح بين تسعة فى المائة فى اليابان وأربعين فى المائة فى السويد والدانمارك والمانيا الغربية السابقة.

والمفروض أن تكون هذه النسبة اقل فى الدول النامية باعتبار ما فيها من ترابط عائلى يفوق مثله فى الدول المتقدمة. وفعلا نجد أن هذه النسبة تمتد من ٢ الى ٨ فى المائة فى جنوب شرقى أسيا، ولكنها تمتد من ٢٠ الى ٣٢ فى المائة من كبار السن فى منطقة الكاريبى. وتقع أمريكا اللاتينية بين بين وإن كانت هذه النسبة لا تزيد كثيرا على واحد فى المائة فى كل من بنجلاديش وباكستان ولا تزيد كثيرا على اثنين فى المائة فى كل من فيجى وكوريا الجنوبية وسنغافورة ولا تزيد كثيرا على ثلاثة فى المائة فى كل من الصين والفلبين.

ويرجع سبب وحدة المسنين أو عزلتهم فى معظم الأحوال إما إلى الترمل أو وفاة الأبناء ونسبة هذه الوحدة هى اعلى بين النساء عنها بين الرجال ايضا وفى معظم الاحوال بسبب الترمل أو وفاة الابناء فالمعروف أن النساء يتجاوزن أزواجهن فى البقاء على قيد الحياة لمدد أطول على الأقل باعتبار أنهن عادة ما يكن اصغر عمرا من الأزواج.

هذه الأعداد من المسنين هى أحد شواغل عام المسنين وكذلك نسبتهم الى جملة السكان فى كل بلد وكذلك معدلات نموهم بالمقارنة بمعدلات نمو السكان فى كل بلد من هذه البلدان فى مجموعهم. وكذلك نسبة الذين جاوزوا الثمانين من اجمالى المسنين ممن جاوزوا سن الستين ومعدلات النمو السنوية لهؤلاء وأولئك.

كل هذا من شواغل عام المسنين، ولكن الأخطر من هذا وذاك أن العمر الذى أضيف الى الحياة لم تقابله إضافة الحياة إلى سنوات الحياة وهكذا أصبح المسنون يعيشون حياة أطول ولكنها فارغة من الحياة.

إذن لقد اصبحت المشكلة التى يواجهها العالم الآن فيما يتعلق بالمسنين هى كيف نستطيع أن نملأ حياتهم بالحياة وليس لهذا الهدف مدخل واحد بل لا شك أن هناك مداخل عدة إذ لابد أن تتعدد المداخل.

ولكن فلنتفق بادىء ذى بدء على انه ليس من السهل - بل ربما كان من الخطأ - معالجة موضوع المسنين كما لو كانوا فئة واحدة اسمها المسنون علما بأنهم فى الواقع ليسوا كذلك لأنهم أولا ذكور وإناث ولابد أن يكون لكل فريق ما يلائمه لملء حياته بعد سن الستين ولأنهم ثانيا شرائح عمرية مختلفة يكفينا أن نتصورهم فى ثلاث ولو بصفة مبدئية لكي ندرك أن لكل شريحة منها ما يستوجب معاملتها معاملة خاصة. وهذه الشرائح هى: من ٦٠ الى ٦٩ ومن ٧٠ الى ٧٩ ومن ٨٠

فأكثر ومن يدرى بعد النظرة الأولى قد تكون هناك ضرورة الى المزيد من تفتيت هذه الفئات.

ويكفينا أن نذكر أن كل فئة من هذه الفئات سواء من حيث حجمها أو من حيث طبيعتها لها ولا شك خصوصيتها من حيث:

أ - الرعاية الصحية.

ب - العجز والإعاقة.

ج - نوع الايواء «ملجأ - أو منزل العائلة - أو بيت المسنين».

د - النشاط الاقتصادى.

هـ - القدرة المالية

و - الحاجات.

وإذا نحن علمنا أن غالبية المسنين تقع بين حدى العمر ٦٠ـ ٦٩ عاما فإن هناك حاجة لدراسة توقعات الحياة حتى داخل فئة العمر الواحدة وبين هذه الفئات بحيث تتضح لنا توقعات الحياة النشيطة أو شبه النشيطة وتوقعات الحياة ايضا بعد سن الستين داخل الملاجىء أو داخل بيوت المسنين. وقد نكتشف ان هناك ايضا ضرورة للتفرقة بين الإعاقة الجسيمة والإعاقة الخفيفة فى حالة المعاقين. وهكذا.

كل هذا وغيره له أهميته في مواجهة مشاكل المسنين وتخفيف آلام الوحدة عنهم وآلام الفراغ ذكورا كانوا أو إناثا عاجزين أو قادرين فى هذه الفئة العمرية أو تلك بعد سن الستين فلكل شيء أثره فى حساب الكلفة الاجتماعية سواء فى مجال الصحة أو فى مجال المعاشات أو فى مجال الإعانات الاجتماعية وكلها مقتضيات وفروض لهذه المجموعة الطيبة من الآباء والأمهات والأجداد.

## ٣-٢١ المعمرون قادمون.. فماذا أعدت لهم الدول والمجتمعات؟

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الحياة» اللندنية بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٩ صفحة ١ ملحق المجتمع )

المعمرون فى العالم بدأوا يدقون أبواب المستقبل ليحتلوا فيه مساحة أوسع باعتبار ما طرأ على أعدادهم من زيادة فى السنوات المتتالية بسبب التقدم المذهل فى رعاية الانسان والعناية به خصوصا فى مجال الصحة العامة والصحة الشخصية على مستوى العالم كله. فالموت الذى لا ينهزم ضاقت حدوده بعد تضييق الخناق على سلطانه، فلم يعد يحصد من الرقاب بالنسب نفسها التى كان يمارس بها اختصاصاته فى الماضى فأصبح الناس أطول عمرا وترتب على ذلك أن العالم أصبح يتوقع أن يبلغ عدد المعمرين بعد سن الستين فى العام ٢٠٢٥ ستة أمثال ما كان عليه عدد نظرائهم فى العام ١٩٥٠ حين لم تكن اعدادهم تتجاوز مائتى مليون نسمة بينما عدد الذين يتجاوزون الثمانين من العمر سوف يتضاعف عشر مرات.

والأمر على ما فيه من بشرى للأقارب، إلا أنه لا يخلو من تحذيرات وتخوفات كثيرة أهمها أن العالم سيصبح اكثر شيخوخة عما كان بسبب زيادة عدد المسنين فيه فبينما لم تكن نسبة المسنين تتجاوز ثمانية فى المائة فى عام ١٩٥٠ فإن هذه النسبة ستصل الى ١٤ فى المائة فى عام ٢٠٢٥.

وشاعت ظاهرة المعمرين فى الدول المتقدمة يصاحبها انخفاض فى معدلات المواليد وتحسن فى مستويات المعيشة.

ولعلنا نستطيع بشىء من القياس أن نتخيل أن هذا الوضع سوف يبدأ فى الظهور فى الدول المتخلفة بسبب انخفاض معدلات الوفيات فى معظم الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية. اما فيما يتعلق بأفريقيا - حيث معدلات وفيات المواليد لاتزال عالية نوعا - فإنه من المنتظر ألا تظهر للمعمرين مشكلة قبل بداية العقد الثانى من القرن المقبل.

ويذكر أن عدد المسنين فى العالم فى العام ١٩٥٠ كان نصفه من نصيب المجتمعات المتقدمة ونصفه الآخر من نصيب المجتمعات المتخلفة وظل الحال كذلك حتى العام ١٩٧٥. ولكن المتوقع مستقبلا أن يكون نصيب الدول المتخلفة بحدود العام ٢٠٠٠ قريبا من ٦٢ فى المائة مع اقتراب حلول العام ٢٠٢٥ من اجمالى عدد المسنين فى العالم (١,٤ بليون نسمة).

ولعل من ابرز آثار زيادة اعداد المعمرين على مر السنين اضطرار العاملين من السكان الى

تخصيص اجزاء اكبر من دخولهم لإعالة هؤلاء المعمرين من ذوى القربى ما قد يترتب عليه نوع من التوتر الاجتماعى داخل العائلات ذاتها. ومن هنا تبدو اهمية ما يجب أن يطرأ على نظم التامينات الاجتماعية من تغيرات. ومن ثم فإن الأمل معقود على تقهقر أعداد ذوى الأعمار الصغيرة المستحقين للإعالة شأنهم فى ذلك شأن كبار السن وبالتالى يمكن أن يحدث نوع من التوازن بين نقص اعداد من هم دون الخامسة عشرة من العمر وزيادة اعداد من هم فوق الستين. وبذلك يعوض احدهما الآخر. ومن المتوقع أن متوسط عدد العاملين لكل متقاعد سوف يهبط فى الدول المتقدمة من خمسة أشخاص الى ثلاثة.

إلا أن نسبة المسنين الى جملة السكان ليست إلا عاملا واحدا فى تكييف وتهيئة برامج التامينات الاجتماعية وإنجاحها فمن بين العوامل الأخرى بخلاف ذلك يمكننا أن نذكر:

أ ـ حجم المعاشات.

ب ـ العمر الذى يحل التقاعد عنده ويستحق المعاش.

جـ ـ معدلات المساهمة فى سوق العمل.

د ـ مستويات الأجور.

هـ ـ معدلات البطالة.

و ـ معدلات التضخم.

ز ـ معدلات النمو الكلى للاقتصاد القومى.

أى أن مستويات المعيشة للمسنين لا تتحدد بالعوامل الديموجرافية وحدها وإنما هناك عوامل اخرى. ومن ثم فليس المعمرون ولا زيادة اعداد المعمرين عذرا كافيا للتقتير فى المعاشات.

والمسألة عموما لا يمكن تجاهلها لا اليوم ولا غدا ليس بسبب أعداد المسنين فقط ولا بسبب أحجام المعاشات فقط وإنما أيضا بسبب الانخفاض الملحوظ فى نسبة مساهمة المسنين فى سوق العمل، ويساعد الكساد العام على تفعيل هذا الانخفاض ومضاعفته. وفى ضوء هذه الظروف لم تعد فكرة اعتزال الخدمة مبكرا فكرة حكيمة. وثبت ذلك بعد أن لوحظ انخفاض عمر الإحالة الى التقاعد عند المسنين فى بعض الدول الأوروبية «فنلندا ـ المانيا ـ هولندا» ست سنوات كاملة دون السن المقررة للتقاعد قانونا وانخفض معدل المساهمة فى سوق العمل بين المسنين من ٨١ فى المائة الى ٢٣ فى المائة فى هولندا بين ١٩٦٠ و١٩٩٠.

وكانت هذه الظاهرة مكلفة من زاويتين لأن المسنين لم تنخفض فقط مساهمتهم الاقتصادية، بل اصبح من حقهم ايضا أن يحصلوا على معاشات مبكرة.

كما أن تقرير منظمة العمل الدولية عن العام ١٩٩٥ يشير الى ان هذا الاعتزال المبكر أثار شكوكا كثيرة حول ما كان يقال تقليديا وتلقائيا من أن كبار السن أقل انتاجية وأكثر كلفة من صغارهم وذلك بافتراض أن تقدمهم فى السن يساهم فى تقادم مهاراتهم وانخفاض انتاجيتهم بينما هم يتقاضون أجورا عالية تتناسب مع مكانتهم ومقاماتهم.

وثبت أن هذا ليس بالضرورة صحيحا لأنه وان كانت أجورهم عالية فهذه الاجور لا تواصل ارتفاعها الى نهاية حياتهم العملية. أما موضوع انخفاض انتاجيتهم فهو أمر ليس مقطوعا به بالضرورة فى كل الأحوال.

ويستمر القلق حول موضوع المعمرين فالناس يعيشون سنوات أطول، إذ زادت توقعات الحياة بين ١٩٥٠ و١٩٩٠ من ٤٦ عاما الى ٦٣ عاما وانخفضت معدلات الخصوبة بين هذين العامين من ٣٨ فى الألف الى ٢٧ وإعالة العاملين لغير العاملين من السكان «نسبة الإعالة» آخذة فى الانخفاض. إذ يتوقع لهذه النسبة أن تصل بحلول العام ٢٠٢٥ الى ١,٥ شخص من السكان لكل عامل فى غرب أوروبا وإلى ٢,٤ شخص فى شرق آسيا. ويعتبر الوضع جديرا بالاهتمام فى الدول الصناعية الاقدم وان كانت الدول غير الصناعية ليست فى وضع افضل.

يبقى أن نتذكر أن مجتمعات الرفاهة انما تنشأ عموما تحت مظلة التأمينات الاجتماعية فقد أحرزت اليابان أعلى معدل للبقاء على قيد الحياة فى العالم كله إذ بلغ فيها هذا المتوسط ٨٢,٥ سنة للاناث و٧٦,٢ سنة للذكور.

وتشهد اليابان انخفاضا سريعا فى معدلات المواليد، ومن المتوقع أن تنتقل الدول الصناعية من وضع كانت فيه نسبة المسنين (٦٥ عاما من العمر) واحدا لكل أحد عشر شخصا من جملة السكان فى العام ١٩٩٠ الى واحد لكل أربعة بحلول العام ٢٠٢٥.

أما فى الدول المتخلفة فإن نظام التأمين على كبار السن عادة ما يقتصر على من يعملون فى القطاع الرسمى بأجر وعلى الباقين السلام. هذه هى بعض المعالم السريعة لحزمة المشاكل التى تواجه الدول المتقدمة وغير المتقدمة من جراء زيادة عدد المعمرين فيما يمكن أن يسمى فى الأدبيات ذات العلاقة: (اقتصاديات المعمرين).

# ٣ -٢٢ دور المدن الجديدة..فى إعادة توطين السكان

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١٩٩٩/١/١٨ صفحة ٤٨ ، ٤٩)

كلنا لا شك قد سمع.. وبعضنا لابد قد رأى المدن الجديدة التى تحيط بالقاهرة المدينة وتقع داخلها كمحافظة.. ولكن الكثيرين أو ربما القليلين لا يعلمون أن المدن الجديدة ليست هى تلك التى تحيط بالقاهرة فقط لأن المدن الجديدة فى الواقع تمتد شرقا وغربا وشمالا بل وجنوبا الى بنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وأسوان.

هذه المدن الجديدة يبلغ عددها تسع عشرة مدينة ويبلغ نصيب محافظة القاهرة منها خمس مدن هى مدينة بدر ومدينة ١٥ مايو ومدينة الشروق ومدينة السلام ثم مدينة الأمل والقطامية والتجمعات.

أما محافظة الاسكندرية ففيها مدينة برج العرب الجديدة فقط ومحافظة البحيرة فيها مدينة غرب النوبارية ومحافظة دمياط بها مدينة دمياط الجديدة ومحافظة الشرقية بها مدينة الصالحية الجديدة بالاضافة الى مدينة العاشر من رمضان ومحافظة القليوبية بها مدينة العبور وهى تشمل ايضا جمعية أحمد عرابى اما محافظة المنوفية ففيها مدينة السادات السكنية ومدينة السادات المزارع.

وفى محافظات الصعيد نجد مدينة ٦ اكتوبر فى محافظة الجيزة ثم هناك مدن جديدة تحمل اسم المحافظات القديمة فى كل من محافظة بنى سويف ومحافظة المنيا ومحافظة اسيوط ومحافظة سوهاج ومحافظة أسوان والمدن الثلاث الأخيرة فى تلك المحافظات الثلاث الأخيرة لاتزال تحت الإنشاء طبقا للمصادر الرسمية.

وأظن أن هذه المدن التسع عشرة تختلف فيما بينها من حيث المساحة وتختلف فيما بينها من حيث الأنماط الهندسية وتختلف فيما بينها من حيث تكاليف الإنشاء ومن حيث تكاليف الصيانة والتشغيل.

ولست أشك فى أن إنشاء هذه المدن الجديدة يعتبر عنوانا ناطقا على جهود الحكومة فى مجال التعمير إلا أننى لا أملك المعلومات ولا الوسيلة اللازمة لتقييم اقتصاديات هذه المشروعات من حيث التكلفة والعائد واعتقد أن الوزارة المعنية والجهات والمؤسسات البحثية المتخصصة بل والمتخصصين الأفراد من أهل الهندسة والمعمار لابد أن لديهم معلومات مستفيضة ولعلها كافية

لتغطية هذه الجوانب التى لا أملك معلوماتها.

من أجل هذا ـ أو بالرغم من هذا ـ فإننى سأحاول تقييم التجربة من منظور سكانى بحت.. من حيث ما أسهمت به تلك المدن من اجل فك الضغوط السكانية على المدن المزدحمة وما قدمته من أياد بيضاء لإعادة توطين سكان مصر وامتصاص الفوائض البشرية بين المحافظات وداخل كل محافظة نشأت فيها مدينة جديدة.

أوضح التعداد العام لسكان مصر لعام ١٩٨٦ أن المدن الجديدة الى كان قد تم انشاؤها حتى ذلك التاريخ كانت تحتضن حوالى مائتى ألف نسمة.. ويقول تعداد عام ١٩٩٦ إن عدد سكان المدن الجديدة الموجودة حتى ذلك التاريخ قد بلغ ٦١٨٦٦٥ نسمة.

ومعنى ذلك ببساطة أن المدن الجديدة فى عام ١٩٨٦ لم تكن تستوعب إلا حوالى ٠,٤ فى المائة من كل سكان مصر البالغ عددهم ٤٨٢٥٤٢٣٨ نسمة وأنها فى عام ١٩٩٦ بعد زيادة عددها من تسع مدن الى أربع عشرة مدينة أصبحت تستوعب ١,٤فى المائة من كل سكان مصر البالغ عددهم ٥٩٢٧٢٣٨٢ نسمة.

وواضح أن نسبة الاستيعاب فى الحالين ضئيلة ضعيفة وأن الأعداد المطلقة التى تسكن هذه المدن قديما (٢٠٠٢١٤ نسمة) وحديثا (٦١٨٦٦٥ نسمة) ايضا ضئيلة وعلى ذلك فإن المسألة فى حاجة الى دراسة وتدقيق لا لمعرفة التكلفة والعائد فحسب ولكن ايضا من حيث مساهمة هذه المدن (التى زادت ويبدو أنها لن تكف عن الزيادة) فى تحقيق السلام الاجتماعى والاستقرار المقصود.

ذلك لأننى لست أظن أنا نبنى هذه المجتمعات الجديدة للتباهى بها بين الأمم.. إذ إنه لو كان التباهى هو الهدف فإن بناة الأهرام فى سالف الدهر كفونا الكلام عند التحدى.

ولكن الهدف الذى لا أظن أنه كان ولايزال فى ذهن الأمة.. هو قطعا نشر العمران وإزاحة القيد الحديدى الذى يحيط بمعصم مصر الفسيحة المترامية الأطراف.. ومثل هذا العمران لابد أن يأتى بشىء من التوطين والايواء لأطفالنا وشبابنا وشيوخنا من الذكور والإناث لكى تصبح عائلات مصر جميعها فى أمن وطمأنينة مما هى فيه من طمأنينة وأكثر سلاما مما هى فيه من سلام (ياسلام).

ولكن المزيد من التدقيق يفصح عن أن المدن الجديدة الأربع الكائنة فى محافظة القاهرة لا يمثل سكانها فى عام ١٩٩٦ إلا حوالى سبعة فى المائة من سكان محافظة القاهرة ككل والحق يقال ان نصيب المدن الجديدة التى كانت قد انشئت فى محافظة القاهرة عام ١٩٨٦ (مدينتان) لم يكن سكانهما يمثلون سوى ٢,٧ فى المائة من جملة سكان المحافظة فى ذلك الوقت كما أن الحق يقال أيضا أن سكان مدينة ١٥ مايو قد زاد من حوالى ٢٤ الف نسمة عام ١٩٨٦ الى حوال ٦٥ الف

نسمة فى عام ١٩٩٦ اما مدينة السلام فقد زاد عدد سكانها من ١٤٠ ألف نسمة فى عام ١٩٨٦ الى ٣٦٦ الف نسمة فى عام ١٩٩٦.

هذا عن محافظة القاهرة اما محافظة الشرقية فمن الملاحظ أن المدن الجديدة (الصالحية والعاشر من رمضان) لا يمثل سكانهما سوى ١,٣ فى المائة من كل سكان محافظة الشرقية.

أما فيما يتعلق بباقى المحافظات فإن سكان أى مدينة جديدة فى أى محافظة منها لا يتجاوز ١٣ فردا لكل ألف من سكان المحافظة بل إن هذه النسبة فى بعض المحافظات لم يتجاوز فردا واحدا لكل عشرة آلاف شخص من سكان المحافظة فى حالة محافظة بنى سويف أو أقل بكثير فى حالة محافظة المنيا.

المهم فى الموضوع اننا امام ظاهرة مستمرة ومتجددة.. ومن ثم كان لابد من التأكيد على أن تحتل المسألة السكانية مقامها المحمود فى برامج التعمير الموجودة والمتوقعة.

وربما اقتضى ذلك مراجعة الاعتبارات التى تستند اليها سياسة التعمير فى مصر ولو لمجرد إضافة الاعتبارات السكانية اليها.. إذ يبدو مما استعرضناه من نسبة وأرقام (فيما هو أعلاه) أن هذه الاعتبارات ربما لم تؤخذ فى الحسبان.. أما إذا لم يكن الأمر كذلك فإنه من الضرورى مضاعفة الجهد لمضاعفة الانجازات دون مضاعفة التكاليف أو ربما كان من الضرورى حث الخطى لكى يصبح ايقاع الانجازات أسرع من ايقاع النمو السكانى بمعدلاته التى لا مفر من قبولها مهما كانت مرتفعة.. دون انتظار لنتائج برامج تحديد النسل أو تنظيم الاسرة التى لن تؤتى أكلها إلا بعد حين.

وعذرنا فى التأكيد على ضرورة توطين السكان أن التعمير هو العمران.. وأنه لا عمران بلا سكان.. وأنه لا سكان بلا إسكان والاسكان يتمثل فى بناء شىء قد يكون عمارة أو فيلا أو بيت ريفى أو كشك أو عشة أو خيمة.. ناهيك عن المبانى الإدارية اللازمة لتوفير الخدمات للمواطنين.. وكل هذا لابد أن يراعى فى تكاليفه أن يكون فى النهاية فى متناول الناس فقرائهم قبل أغنيائهم.. أو فى متناول فقرائهم وأغنيائهم على حد سواء.. وأن يكون السكن متاحا فى مواعيده التى يتعين أن تكون حالة وعاجلة قبل أن يتضاعف ويتفاقم حجم الباحثين عن مسكن يؤويهم.. فالتلكؤ فى بدء التنفيذ يترتب عليه تأجيل مواعيد التسليم وتبديد آمال المتعاقدين وتآكل مدخراتهم بسبب التضخم ناهيك عما يتعين عليهم إعادة إنفاقه لاصلاح الوحدة السكنية وتصحيح أوضاعها التى يتسلمونها بها أى ناقصة التجهيز بكل المعايير.

وكل هذا لا يتحمل تبعاته ولا أثقاله إلا أصحاب الحاجة الذين ينتظرون الفرج دائما والفرج عادة ما يطول انتظاره.. خصوصا على الملهوفين.

الفصل الرابع

# مسألة عـدم العـمل

# ٤-١ تخطيط القوى البشرية

## ☆ التخطيط البشرى قد لا يعنى تحقيق التوظف الكامل

## ☆ يجب الاتفاق على أنواع العمالة الاستراتيجية

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» بتاريخ ١/٦/١٩٦٠ صفحة ١١)

.. القوى البشرية صمام الأمن للدولة. هى عماد الانتاج داخلها، وهى عدة الدفاع على حدودها.. أما خارج حدود الدولة فإنهم مرآتها السياسية والدبلوماسية. ومن هنا كان الاهتمام بتخطيط القوى البشرية تخطيطا يكفل توافر كل الكفاءات حتى لا تضار الدولة داخل حدودها أو على حدودها أو خارج هذه الحدود.

وتخطيط القوى البشرية شأنه شأن تخطيط أى شىء آخر يتلخص فى إجراء عملية موازنة بين الموارد البشرية وما تحتاج اليه الدولة منها، أو بعبارة أخرى بين ماهو موجود من هذه الموارد وماهو منشود. والدولة فى هذا مخيرة فى اتباع احدى سياستين:

احداهما تراعى فيها الدولة أن توفر لكل فرد عملا أى تحقق الدولة بها سياسة الاستخدام الكامل.

والأخرى تراعى فيها الدولة أن تخلق لكل عمل ما يناسبه من العدة البشرية.

فى الحالة الأولى تحاول الدولة أن تخلق العمل نتيجة لوجود فائض بشرى فيها تريد أن تستوعبه، أى انها فى الواقع ترسم خطة التنمية الاقتصادية فى كل القطاعات الزراعى منها والصناعى والتجارى لامتصاص فائض العمالة، وتكون بذلك قد اخضعت خطة التنمية الاقتصادية للدولة لخدمة خطة التنمية البشرية.. باعتبار العمالة هدفا من اهداف الخطة.

أما فى الحالة الأخرى فإن الدولة قد ترسم خطتها الاقتصادية العامة مستهدفة أغراضا اقتصادية أخرى لا تكون العمالة الكاملة بالضرورة احداها، وأن ترتب على هذه الخطة بطريق غير مباشر بعض الاستخدام غير الكامل. ويتعين على الدولة فى هذه الحالة أن تخضع الخطة البشرية لخدمة الخطة الاقتصادية العامة، باعتبار العمالة وسيلة لتحقيق أهداف الخطة.

وسواء اتبعت الدولة هذه السياسة أو تلك فانه يتعين على الدولة أن تحدد على وجه ما من الدقة

نوع التخصصات والمهارات التى يتطلبها أى من السياستين لكى يتيسر إعداد الإداريين من المستخدمين والفنيين والمهرة من العمال وغير المهرة منهم. فهى إن أرادت تحقيق سياسة الاستخدام الكامل مثلا، وجب عليها ان تعرف نوع التخصصات العاطلة لكى تخلق لها ما يناسبها من اعمال، أو أن تعيد توجيههم بشىء من المران والتدريب الى فرص العمل المتاحة بالفعل فى نطاق خطة التنمية العامة ويتم كل هذا فى خطوات متعاقبة.

يبدأ البحث بمعرفة ما فى الدولة من رصيد بشرى على وجه الاجمال، ثم يتفرع الى محاولة معرفة كيفية استخدام هذا الرصيد البشرى فى وجوه الاستخدام المختلفة فاذا كانت الاستخدامات المختلفة قد استوعبت كل الرصيد كان ذلك دليلا على العمالة الكاملة.. وإذا لم يكن الحال كذلك، دل هذا على وجود البطالة السافرة.. وانعدام هذه لا يعنى بالضرورة انعدام نوع آخر من البطالة يدعى بالبطالة المتخفية أو المقنعة Disguised Unemployment. كما لا يعنى هذا اختفاء البطالة الجزئية الناجمة عن استخدام الناس فى الانتاج بعض الوقت بصفة دائمة، أو كل الوقت بصفة متقطعة.

ولكي يمكن قياس البطالة المتخفية أو المقنعة لابد من الاتفاق مقدما على نسب تقديرية تبين مدى احتياج كل نشاط اقتصادى الى الجانب البشرى بمعنى ان يقال ان انتاج قدر معين من منتجات صناعة معينة يتطلب قدرا معينا من العمال والمستخدمين. فاذا كان هذا العدد اقل مما هو مستخدم فعلا فى انتاج هذا القدر، دل ذلك على وجود هذه البطالة المقنعة.

وهذا ما يعمل التخطيط البشرى على تحاشيه قبل حدوثه.

بمعنى انه يعنى المخطط البشرى ان يعرف احتياجات المستقبل من المستويات المختلفة للعمال، وهذا يقتضى معرفة كمية الانتاج المستهدف فى سنوات قادمة..

ولكن معرفة الانتاج فى اجماله لا يفيد المخطط البشرى كثيرا، لأن كل نوع من الانتاج له مستلزماته البشرية.. ويختلط العمال بالآلات فى كل مشروع تبعا لاعتبارات فنية معينة.. كما أن من بين المستلزمات البشرية فى صناعة أو مشروع، تخصصات معينة ومؤهلات خاصة لا تحتاج اليها كل صناعة بالقدر نفسه. ولذلك فانه يتعين معرفة عدد المهندسين مثلا أو الكيميائيين اللازمين لانتاج قدر معين من النسيج ونسبة كل منهم الى العمال.. وهكذا فى الصناعات الأخرى المختلفة، سواء كانت هذه الصناعات خفيفة أو ثقيلة. وبهذا يمكن تقدير ما يجب اعداده فى المستقبل من مختلف التخصصات.

وعلى ضوء هذه التقديرات ـ وهى قد لا تخلو من خطأ ـ يمكن رسم سياسة التعليم والتدريب فى

الدولة، بحيث تستهدف هذه السياسة تحقيق هذا القدر المطلوب من مختلف المستويات التعليمية والتدريبية فى الأجل المحدد لذلك. آخذين فى الاعتبار من غير شك معدلات الوفيات ومعدلات الرسوب.. لكى تفتح ابواب المعاهد والمدارس ومراكز التدريب لعدد اكبر مما تحتاج الدولة اليه فى النهاية احتياطا لما قد يفقد منهم اثناء الدراسة بالوفاة أو الرسوب حتى يفي الخريجون بحاجات الخطة كاملة غير منقوصة.. ومثل هذين الاعتبارين يجب ايضا ان يراعيا لتوفير العدد اللازم للاحلال محل من يتركون سوق العمل بالوفاة أو الاعتزال فى سن معينة.

هذه النسب والأرقام وتلك الدراسات الواسعة لا يمكن أن يطمأن فيها الى جهد فرد بعينه او هيئة بمفردها لأنها تحتاج فى الواقع الى تكاتف جهود الفنيين ورجال الاعمال والاقتصاديين والاحصائيين والمهندسين وغيرهم. إلا أن هؤلاء حتى لو اجتمعوا وصمموا على بحث الأمر من أوله لما استطاعوا أبدا أن يصلوا الى آخره. ولذلك فاننا نرى انه من الاجدر ان يتفق هؤلاء جميعا فى بادىء الأمر وأوله على أنواع معينة من العمالة يمكن أن يطلق عليها «العمالة الاستراتيجية» وهى تلك التى يمكن اعتبارها ذات أهمية خاصة، أو بالأحرى أشد خطرا على مستقبل التنمية الاقتصادية من غيرها.

# ٤ – ٢ كيف يقضى المصريون.. أوقاتهم؟

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ٩٠٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢ صفحة ٣٠ )

محفور فى ذاكرتى منذ عشرين عاما أو أكثر عنوان كتاب صدر باللغة الفرنسية **Les Vingt Quatre Heures des Belges** اراني متـرددا فى ترجمة عنوانه إلى العربية ترجمة حرفية حتى لا يفقد العنوان بريقه.

ولكنه كتاب يضم بين دفتيه نتيجة استفتاء قام به صاحبه عن الكيفية التى يستغل بها الشعب البلجيكى يومه خلال ٢٤ ساعة كاملة وتوزيع هذه الساعات على الانشطة المختلفة التى يقوم بها الشعب البلجيكى.

بما يسفر فى النهاية عما يشبه الميزانية الزمنية للشعب البلجيكى.

وقديما قالوا ان الوقت كالسيف ان لم تقطعه قطعك.

ويبدو أن موضوع الميزانية الزمنية أمر تهتم به بعض الدول فحصا وتحليلا ودراسة .. بنفس المنطق الذى تنظر به الدول إلى أوضاعها المالية من خلال الميزانيات المالية مثلا لكى تطمئن هذه الدول إلى مدى سلامة هذه الأوضاع فيها وما إذا كانت هذه الموارد المالية مثلا تصان أو أنها تتعرض للتبديد والضياع.

وكذلك الحال بالنسبة للزمن !!!

فالزمن .. مورد من موارد كل دولة .. ومورد من موارد كل فرد فى أى دولة .. يمكن أن يخضع لحسن الاستغلال .. ويمكن ان يتعرض للتبديد وسوء الاستغلال والضياع..

فإذا زدنا على ذلك .. أن الزمن .. على خلاف كثير من الموارد الأخرى .. غير قابل للتخزين .. وأن اللحظة التى تمضى لا يمكن استرجاعها.. وان ما يمضى من الزمن لا يمكن اعادة استغلاله.. أو استثماره .. أصبح لهذا التحليل ضرورة خاصة وأهمية قصوى.. فى ادبيات الاقتصاد المعاصر.. الذى يعتنى ببحث معقولية الانتاجية.. ومصداقية الجهد المبذول بواسطة كل

عامل من عوامل الانتاج.

فالزمن ثروة تضيع إذا لم يتم استغلالها لحظة حلولها... واللحظة التى تمر من الزمن لا يمكن ان تعود.. بل تذهب بعيدا عنا بما فيها من حلاوة .. وبما فيها من مرارة.

ولذلك كان لدارسة الميزانية الزمنية أهمية خاصة. هذا ما يدركونه لا فى بلجيكا فقط ولكن فى بلاد أخرى كثيرة.

ففى أمريكا مثلا .. أرادوا.. ولعلهم دائما يريدون ـ معرفة النمط الذى يستغل به الناس أوقاتهم .. وأسفرت نتيجة احدى الدراسات عن النمط التالى لكيفية استغلال الامريكيين لوقتهم مما يمكن عرضه ببساطة فى شكل الجدول التالى :

## أوجه استغلال ساعات الأسبوع عند بعض الامريكيين

| أوجه استغلال الساعات | عدد الساعات الأسبوعية | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| النوم | ٥٣ | ٣١,٥ |
| العمل | ٤٠ | ٢٣,٨ |
| مشاهدة التليفزيون | ٢٦ | ١٥,٥ |
| الاستماع إلى المذياع | ٢١ | ١٢,٤ |
| تناول الطعام | ٨ | ٤,٨ |
| حضور المباريات الرياضية | ٦ | ٣,٦ |
| قراءة الكتب | ٦ | ٣,٦ |
| قراء الجرايد | ٤ | ٢,٤ |
| قراء المجلات | ١,٥ | ٠,٩ |
| حضور العروض السينمائية | ٢ | ١,٢ |
| حضور العروض الثقافية | ٠,٥ | ٠,٣ |
| الجملة | ١٦٤ | ١٠٠,٠ |

ومن هذا نرى أن نمط الحياة فى أمريكا ـ على الأقل فى ضوء هذه الأرقام يستلزم استهلاك ثلث ساعات الأسبوع أو أقل قليلا من النوم واستثمار ربع ساعات الأسبوع أو أقل قليلا فى العمل.. وأن هذين النشاطين يستغرقان من الفرد ٩٣ ساعة أسبوعيا.. ويستقطعان ٥٥ فى المائة من وقته.

كما يبدو أن الشخص الامريكى يقضى نصف هذا الوقت أو نصف عدد هذه الساعات المخصصة للنوم والعمل ـ فى مشاهدة التليفزيون والاستماع إلى الردايو .. وأقل من نصف هذا النصف بقليل يقضيه هذا البعض فى الترويح عن أنفسهم بالطرق المختلفة .. ما بين حضور المباريات الرياضية (٦ ساعات فى الأسبوع) وحضور العروض السينمائية (ساعتين) وحضور العروض الثقافية (نصف ساعة) ثم قراءة الكتب والجرايد والمجلات (١١٫٥) ساعة وبذلك وفى هذه الأوجه جميعها يتم استثمار عشرين ساعة من ساعات الأسبوع الأمريكى.

كما يلاحظ أن تناول الطعام لا يستغرق من الشخص الامريكى سوى ثمانى ساعات فى الأسبوع أى حوالى ساعة واحدة وثمانى دقائق ونصف فى اليوم.. يوزعها الشخص الامريكى على ثلاث وجبات فى اليوم ..

فماذا يا ترى يفعل المصرى بوقته وماذا يفعل الزمن بنا نحن المصريين هذا ما اردناه بهذه المقدمة الاستهلاكية فليس المقصود هو الوقوف على طباع البلجيكيين والامريكان وغيرهم.. ولكننى قصدت بكل ما ذكرت اجتذاب الاهتمام.. إلى الميزانية الزمنية المصرية .. أى إلى كيفية استغلالنا ـ كمصريين ـ لساعات الاسبوع أو ساعات اليوم أو ساعات الليل والنهار.. لكى نتدبر ما الذى نفعله بزماننا .. وماذا يفعل الزمان بنا وهل هناك استثمار لهذا الوقت الذى يملكنا ولا نملكه .. أو أن هناك تبديدا .. لوقت المجتمع .. ووقت أفراد المجتمع.

الواقع ـ على حد علمى .. أننى لا أظن أنه قد أجرى فى مصر بحث للميزانية الزمنية للأسرة المصرية .. ومن ثم فليس هناك تحليل لاستخدامات الزمن .. فى مصر وليست هناك دراسة لتوزيع ساعات اليوم أو الأسبوع أو الشهر بين أوجه النشاط المختلفة .. ومن ثم فليست هناك موعظة .. يمكن ان تقال .. وليست هناك عبرة .. يمكن أن تستفاد.

ولكن المشاهد والمعروف والشائع أن مصر تعانى من ظاهرة الفراغ فى أوقات العمل .. ومن ظاهرة العمل غير الرسمى خارج مكان العمل الرسمى فى أوقات العمل الرسمية.

الأمر الذى قد يفسر لنا بعض ما طالعتنا به الصحف فى يوم من الأيام من أن المصرى لا

يعمل إلا ٢٧ دقيقة خلال ساعات العمل الرسمية الثمانية.

والذى قد يعنى بعبارة أخرى أن ما ينتجه المصرى فى ثمانى ساعات يعادل ما يمكن انتاجه نظريا خلال سبع وعشرين دقيقة أو ما لا يستغرق انتاجه إلا سبعا وعشرين دقيقة فى بلاد أخرى أكثر تقدما منا.

وأيا كان التفسير .. فكلاهما مهين ويقضى بضرورة مراجعة الأمور بحيث توضع الأمور فى النهاية فى نصابها..

إذ لا يكفى أن يكون شعارنا أن نستيقظ فى الصباح لكى نذهب إلى فراشنا فى المساء .. أو العكس.

ولا يكفى أن نستغل ما بين موعد مغادرة الفراش وموعد العودة اليه فى السعى إلى مقر العمل لقضاء بضع ساعات (أو دقائق) وتبديد الفترة الباقية من اليوم بين هذا النوع من النشاط وذاك النوع من الكسل.

خصوصا أننا جميعا نعلم أن الفترة الزمنية التى يقضيها كل منا فى محل عمله.. فترة يحددها النظام العام أى يحددها لنا الرؤساء.. وهى فترة لا نقيسها.. بل لا يقيسها أى واحد فينا بمقدار ما ينجزه خلال تلك الساعات من أعمال بمعنى أن ساعات العمل نسميها ساعات العمل لأننا نقضيها فى مكان العمل وليس بالضرورة لأننا نقوم خلالها بأى عمل.

وحتى ولو قمنا بانجاز كمية معينة من العمل خلال فترة العمل الرسمية فإن هذا الالتزام عادة ما يكون موقوتا بمدى الالحاح الذى يمثله هذا العمل والضغط الذى تمارسه الأحداث علينا لإنجازه.. وهذا لا يحدث إلا من قبيل الطوارىء وكاستثناء من القاعدة.. قاعدة التراخى فى العمل والتكاسل عنه.

أى إن جهدنا فى العمل محدود بكمية العمل التى نرى أنفسنا مضطرين إلى انجازها وموقوت بفترة الهيمنة التى نتعرض لها من رؤسائنا لانجازها فى وقت محدد.. فى ظل طوارىء عارضة .. أو فى مواجهة زحام بشرى يتمثل فى الطوابير التى ترابط أمام مكاتبنا .. وتظل تستطيل .. ولا تستقيم..

ومن الغريب أن أحدا منا لا يتصور أن بعض الواقفين فى طوابير الانتظار فى مصالح الحكومة والبنوك كلما طال انتظارهم طالت طوابيرهم التى تنتظرهم عند عودتهم إلى مكاتبهم فى مصالحهم.

مثل هذا الافق الواسع المستنير مفقود فى كثير من مواقع العمل عندنا .. وخصوصا فى المصالح الحكومية والبنوك..

ومع ذلك فإنه حتى فى المصالح والأجهزة التى لا علاقة لها بالجمهور نراها أيضا بموظفيها ناعمين بالفراغ خلال أوقات العمل.

ناهيك عن أن أوقات الفراغ ـ بعد ساعات العمل هى فى حد ذاتها أوقات ضائعة أيضا .. ولست أجازف حين أقول أننى أشك أن من بين الكثرة منا من يحاول أن يخصص من وقت يومه بعيدا عن ساعات العمل (٧٪) أى ساعة ونصف كل يوم أى حوالى أحد عشر ساعة فى الأسبوع للقراءة.. كما يفعل بعض الناس فى أمريكا.. أو أن أحدا منا يحرص على توزيع هذه الفترة القصيرة بين الكتب والجرائد والمجلات.. أيضا كما يفعل بعض الناس فى أمريكا.. بل وقطعا فى غير أمريكا.

ثم إنهم هناك ـ فى أمريكا أو فى غير أمريكا ـ حين يحددون أيام العمل الأسبوعية بخمسة أيام فقط لا يتنازلون عن أن تكون عدد ساعات العمل الأسبوعية أربعين ساعة ولا يتنازلون عن أن يكون انتاج الأيام الخمسة لا يقل عن انتاج الأيام الستة.. ولا يتنازلون عن أن يكون انتاج الساعة تحت هذا النظام أو ذاك ثابتا بل لابد أحيانا أن يزيد.

أما نحن فاننا قد خفضنا أيام العمل .. مسايرة لركب الحضارة فقط دون أن نحرص على أن نحصل على أربعين ساعة عمل فى الأسبوع .. ودون أن نحرص على أن نحصل من كل ساعة عمل على انتاج محدد مسبقا ومعروف.

يضاف إلى ذلك أن الذين أرادوا ـ فى البلاد المتقدمة ـ أن تكون أيام العمل عندهم خمسة أيام بدلا من ستة .. حرصوا على ألا يفقدوا من الانتاج الأصلى شيئا بل زادوا على هذا الانتاج انتاجا جديدا .. أى أنواعا جديدة من الانتاج .. تمثلت هذه الأنواع فيما يسمى بصناعات الفراغ .. تلك الصناعات التى تفى باحتياجات يوم الفراغ الزائد.

إذ إنه حين تطول عطلة نهاية الأسبوع هناك ويصبح طولها يومين بدلا من يوم واحد .. فإن معنى ذلك أن كل العاملين سوف يحرصون على الاستفادة من يوم العطلة الزائد فى الترويح عن النفس والرحلات والسياحة والسباحة والرماية وركوب الخيل والرياضة بوجه عام.. ولذلك لابد أن تنشأ صناعات جديدة لإنتاج هذه الوسائل التى يحتاجها هؤلاء الناس فى أوقات الفراغ .. بما فى ذلك صناعة السيارات والالعاب والأغذية المعلبة والمحفوظة والمراكب الشراعية

والبخارية.. وأدوات الرياضة المختلفة .. إلخ ..

من هذا نرى أن الدول المنتجة حين تزيد من أوقات الفراغ لعامليها تحرص على أن تستمر فى نفس الانتاج بل وتزيد عليه .. رغم تخفيض أيام العمل..

أما نحن .. فالله وحده يعلم كيف تسير بنا الحياة .. وإلى أين .. لأننا جميعا نحرص على الاستفادة من كل الحقوق واستغلالها لصالحنا... ولكننا لا نفكر لحظة في أداء ما يقابل هذه الحقوق من واجبات.

لأننا نأخذ من التقدم مظاهره وقشوره من باب التقليد والمسايرة .. ونترك الجوهر ربما لأننا لا نقوى عليه.

ولأننا جميعا لا نعرف كيف نقضى ـ أو كيف يمكن أن نقضى ـ ساعات الليل وساعات النهار وهذه هى المأساة التى أراها من خلال تأملاتى .. فى موضوع اقتصاديات الزمن .. فى مصر ..

## ٤-٣ من الهجرة إلى تدهور العملة والعمالة

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة الأهرام الاقتصادى العدد ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢ صفحة ٧٢، ٧٣)

تجاوزت تحويلات العاملين فى الخارج الى مصر وفاقت كل ما حصلت عليه مصر من كل صادراتها السلعية.. بحوالى ثلاثة فى المائة وكذلك تجاوزت تحويلات العاملين الأردنيين فى الخارج الى الأردن وفاقت كل ما حصلت عليه الأردن من كل صادراتها السلعية.. بحوالى أربعين فى المائة.

وبذلك اصبح للصادرات البشرية معنى لم يكن معروفا أو مستساغا من قبل كما أصبح لهذه الصادرات البشرية مكان مرموق فى ميزان المدفوعات ليس فى مصر وحدها بل ايضا فى بلد كالأردن إذ إن تحويلات عامليه فى الخارج الى الاردن قد فاقت ما حصلت عليه الأردن من كل صادراتها السلعية بحوالى اربعين فى المائة.

وكانت فكرة الصادرات البشرية من قبل غريبة ومرفوضة فى أوائل الخمسينات وأواخرها إذ انه لم يكن مقبولا فى ذلك الحين أن يكون لمفهوم الصادرات البشرية نفس مفهوم التعامل فى السلع العينية رغم أن مفهوم التعامل فى السلع غير المنظورة كان معروفا ومألوفا عند الاقتصاديين وغير الاقتصاديين.

وقد كانت مجرد الإشارة الى انه يمكن اعتبار العمل الخارجى سلعة بحكم ما يعود من ورائه على الدولة من عائد أو تحويلات أمرا غير مألوف بل أمرا غير محمود.

ولكن هذا الخاطر قد أصبح اليوم أمراً واردا وتأكدت هذه الفكرة فى كل ما نسمع وفى كل ما نقرأ وفى كل ما نفحص من بيانات وأرقام عن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج الى الداخل وقد تجاوزت هذه التحويلات كما سبق أن ذكرنا حجم الصادرات السلعية المصرية كلها كما تأكدت هذه الفكرة بعد أن اصبحت هذه التحويلات تغطى ثلث واردات مصر من الخارج.

ففى عام ١٩٨٣ بلغت تحويلات المصريين من خارج مصر الى داخلها ٣,٢ مليار جنيه استرلينى فى حين بلغت تحويلات الأتراك العاملين فى الخارج الى تركيا ١,٥ مليار جنيه استرلينى وبلغت تحويلات ابناء اليمن الشمالى الى اليمن ١,١ مليار جنيه استرلينى.

وقد كان من المفروض أن تترك هذه التحويلات اثارا اقتصادية حميدة بطبيعتها ولكن العجيب ان هذه الاثار الاقتصادية الحميدة لم تظهر اعراضها فى مصر والدليل على ذلك أنه:

١ـ لم ينخفض ـ كما كان يجب أن ينخفض ـ العجز فى ميزان المدفوعات بل زاد.

٢ـ لم تنقص ـ كما كان يجب ان تنقص ـ حاجة مصر الى المزيد من العملات الأجنبية بل على العكس لاتزال حاجة مصر الى العملات الأجنبية فى ازدياد مستمر عاما بعد عام.

٣ـ لم يحدث ـ كما كان يجب ان يحدث ـ أى تدعيم لقيمة العملة المحلية بل على العكس لقد اصاب الجنيه المصرى ما اصابه من هزال تشهد به حتى الاجراءات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة مؤخرا على حق لتصحيح المسار الاقتصادى.

٤ـ لم تتحقق ـ كما كان يجب أن تتحقق ـ للبنك المركزى مهابته الاقتصادية التى تكفل له ـ كما كان يجب أن تكفل له السيطرة التامة على اسعار الفائدة عموما وعلى أسعار الصرف بوجه خاص.

ومن الواضح أن هذه الآثار الحميدة قد ضلت طريقها ـ فى زحمة مليارات اخرى من العملة الصعبة التى قد اتخذت سبيلها فى أرض مصر دون ان تعرف الى البنوك سبيلا.

فالناس يفضلونها عملة صعبة ويفضلون شراءها وبيعها خارج أسوار البنوك ويبتغون من وراء انفاقها اى شىء. إلا توسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى.

كما ان الاقتصاد القومى ـ بكل أجهزته ـ لا يعرف عن العملة الصعبة إلا أنها صعبة.. والحصول على أى معلومات عنها أصعب فبائعها مجهول.. وشاريها مجهول.. إلا فى بعض الحالات التى تتعمد فيها تلك الاجهزة ان تتربص بالاطراف المتعاملة فى النقد الاجنبى.

إذن فكأن هناك جزءا من العملة الصعبة ـ ومن المرجح انه جزء لو تعلمون كبير ـ يتسلل الى أسواق العملة فى مصر خفية.. ويظل مخزونا أو مدخرا أو يستخدم فى شكل عملة صعبة.. أو يتحول الى عملة محلية يحتاج اليها اصحابها للإعاشة.

وكل هذه الصور من التعامل تتم خفية وتفلت من التسجيل والتوثيق فى الحسابات النظامية الرسمية باعتبار انها مبالغ محمولة على ظهور المسافرين الذين يتعهدون بتوصيل الامانات الى اهلها اى من العاملين فى الخارج الى اقاربهم فى الداخل.

وفى اطار هذا الاقتصاد الخفى Hidden Economy أو الاقتصاد السرى Secret Economy أو اقتصاد تحت الأرض Under ground Economy تتحدد أسعار الصرف.. بعيدا عن كل سلطان.. وتتحالف هذه التصرفات.. مع ضرورة سداد ديون مصر وأقساط خدمة هذه الديون.. تحالفا مركزيا يؤدى الى سقوط هيبة الجنيه المصرى وتدهوره المتصل المستمر.

وكلما ازداد تدهور الجنيه المصرى زادت أرباح المتعاملين فى سوق هذا الاقتصاد الخفى..

يضاف الى ذلك أن الاضطرار الى غمر السوق بالعملة المحلية كمحاولة لامتصاص المعروض المتزايد من العملات الصعبة.. انما يزيد من المعروض من عملة هى أصلا متدهورة.. فى الوقت الذى تسبح فيه كميات أخرى من العملة الصعبة بغير ضابط أو رابط وبدون آليات تكفل اصطياد هذه العملة أو اجتذابها أو التقاطها من أصحابها.. وفى نفس الوقت تظل دخول المستهلكين من العملة المحلية فى ازدياد مستمر.

يتضح مما سبق أن الهجرة الخارجية قد ساهمت ـ بحسن نية طبعا ـ فى خلق هذا الذى يسمونه بالاقتصاد الخفى بما يقوم الناس بتحويله دون تسجيل أو اثبات من عملات أجنبية إما مباشرة أو عن طريق قنطرة مصنوعة من تجار العملة أو غيرهم من الوسطاء الذين قد لا يدركون بادىء ذى بدء أنهم ايضا قد تحولوا هم والمهاجرون أنفسهم الى تجار للعملة. مثل هذه القنوات المتوازية غير المعلنة تضاف الى جانب الخسائر التى لحقت بمصر من وراء هجرة أبنائها للعمل بالخارج.

فقد خسرت مصر.. بهذه الهجرة.. معظم الصف الأول فى معظم المهن وخسرت بفقدان الصف الأول.. صفا ثانيا.. لم يجد من يشرف عليه أو يدربه.. بمثل التدريب الذى لقيه الصف الأول فى زمانه حين كان هذا الصف الاول ضمن الصف الثانى فى ذلك العصر والأوان.

أما العائدون من الخارج.. من بين أفراد هذا الصف الاول.. يوما ما.. فهم عادة ما يعودون متذمرين.. متمردين.. ساخطين على أوضاع هى فى نظرهم ـ وهى فعلا ـ أدنى مقاما ومستوى مما كان عليه حالهم وهم خارج مصر ومن ثم فإنهم عادة ما لا يقبلون العودة الى نفس الاعمال التى كانوا يقومون بها قبل سفرهم.

وعلى كل حال فإنهم سواء عادوا الى نفس العمل أو اقدموا على اعمال اخرى سواها فإنهم لن يبذلوا نفس الجهد ولن يساهموا بنفس الانتاجية التى كانوا يتميزون بها قبل سفرهم لأنهم غالبا يكونون قد اعتادوا فى البلاد التى كانوا فيها على الانتاج بمستويات متراخية.

فهل من الغريب بعد ذلك أن يقال إن هجرة أبناء مصر الى خارج مصر قد جعلت مصر تخسر.. عملتها.. بعد أن خسرت عمالتها.. أو العكس وأن الجنيهات الاسترلينية.. والدولارات الأمريكية.. التى حولها كل هؤلاء الى مصر.. عن طريق رسمى او عن طريق خفى غير رسمى لم تفلح فى إعلاء شأن العملة المحلية.. ولم تفلح فى تصحيح العجز فى ميزان المدفوعات أو علاجه ولم تفلح فى تغطية الخسائر التى لحقت بمهارات مصر.. أو إعادة تكوينها أو تكوين بدائل لها.

والعوض من عند الله.. وحده.

## ٤ ـ ٤ الهجرة الخارجية.. مهرب أم مكسب وتحويلات

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٤١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦ صفحة ٨٥)

هجرة المصريين وغير المصريين «أو انتقالهم لمدد طويلة» خارج بلادهم موضوع غنى وله أبعاده المتعددة المعقدة.. كما أن له أسبابه التى تختلف من فرد الى فرد ومن اسرة الى اخرى ومن مجتمع الى آخر فالناس يتركون بلادهم عادة هربا من شيء أو طمعا فى شيء.. فقد يهربون مثلا من ضغط سياسى.. أو من اضطهاد دينى.. أو من ضيق اقتصادى.. طمعا فى الحرية.. طمعا فى الخلاص أو طمعا فى الانفراج والكسب.. أو هربا من كل ذلك.. وطمعا فى كل ذلك.

وكل هذه الأسباب اسباب مشروعة ولا يمكن أن يلام على التذرع بها أحد وهى كلها أسباب نسبية.. فالشعور بالضغط أو الاضطهاد او الضيق مسألة شخصية.. ومسألة نسبية.. وكثيرا ما لا يجدى فيها الجدل الموضوعى بين المرء وصحبه.

وكما ان الهجرة مهرب للفرد.. فهى ايضا يمكن أن تعتبر مهربا للدولة حين تشعر تلك الدولة أن مواردها عاجزة بالأمس واليوم وغدا عن مواجهة احتياجات رعاياها.. داخل الحدود..

وفى مثل هذه الأحوال.. تتخذ مثل هذه الدول من السياسات ما ييسر للمرء وأهله الرحيل.. فيرحل ولا يبقى بعد ذلك إلا التساؤل عن مدى ما سوف يلقاه المرتحل أو الراحل من ترحيب فى دولة المهجر.

وهنا ينشأ التساؤل حول قضية التوديع الحار.. وهل يقابله فى بلد الهجرة ترحيب حار. وتدخل بذلك درجات الحرارة والبرودة فى التوديع والاستقبال دائرة البحث العلمى عند الباحثين.

أما ما يجنيه الفرد «والدولة» من مكاسب كنتيجة لرحيله.. من حيث ارتفاع مستوى معيشته هناك وما يقوم بتحويله من مدخراته الى البلد الأم فانها مسألة تلقى التهليل لدى الباحثين والمراقبين المتحمسين لسياسات التهجير.. تخفيضا لحدة الأزمات الداخلية المرئية والمتوقعة.

ورغم ان الموضوع أعوص من أن يعالج فى سطور.. إلا أنه يمكننا القول بأنه موضوع له محاسنه وله مثالبه.

فمن بين تيجان المحاسن التى يضعها الناس فوق رأس الهجرة الخارجية تلك التحويلات التى يرسلها الراحلون عن أوطانهم الى أوطانهم من نواتج اعمالهم ومن الفوائض المدخرة من أجورهم أو دخولهم.

هذه المدخرات هى التى يقال عنها أنها بلغت حوالى أربعة مليارات من الدولارات سنويا.. يتولى تحويلها الى مصر «كما يقولون» أربعة ملايين مصرى فى الخارج «ويالیتنا لا نتوقف طويلا امام الأرقام ونتساءل عن صحتها أو دقتها.. لكيلا تتعطل عندنا حاسة التأمل والانطلاق».

معنى ذلك أن كل مهاجر مصرى فى الخارج يحول الى مصر «فى المتوسط» حوالى ألف دولار سنويا وأن متوسط نصيب الفرد المصرى «فى المتوسط» مما يحوله مهاجروه أو هاجروه من الخارج حوالى ثمانين دولارا سنويا.

هذا هو ملخص المليارات التى تأتى الى مصر.

فهل هذه المليارات يمكن أن تغطى خسائر مصر من الهجرة!!؟

سؤال نستهل به لقاءنا فى الاسبوع القادم.

## ٤ – ٥ الهجرة الخارجية.. مهرب أم مكسب وتحويلات

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢)

قلنا إن هناك أربعة ملايين مصرى فى الخارج.. أو هكذا يقولون وأن حجم تحويلاتهم من العملات الصعبة الى مصر تبلغ أربعة مليارات من الدولارات.. أو هكذا يقولون..

وتساءلنا إذا كانت هذه المليارات التى لها ولا شك مزاياها لمصر يمكن أن تعوض مصر عن خسائرها المترتبة على هجرة أبنائها الى الخارج.

الخسارة الأولى هى أن الذين يهاجرون هم افضل العناصر وهم الصف الأول والخسارة الثانية هى ان الذين يتركهم الصف الأول خلفه والذين اصبح من المتعين عليهم ان يحلوا محل الصف الاول بعد رحيله لم يأخذوا القدر الكافى من التدريب والتلمذة على يد الصف الاول قبل رحيله.

وهكذا تتدهور مستويات الأداء تباعا من صف الى صف ومن وقت الى آخر على مر السنين.

اما الخسارة الثالثة والخسارة الرابعة فتحل كل منهما أو كلاهما عندما يعود أولئك الذين اعتادوا الحياة فى الخارج الى أوطانهم بعد حين.

ذلك أن هؤلاء العائدون عادة ما يكونون قد استطابوا طعم الحياة خارج الأوطان وعادة ما لا يجدون للحياة نفس الطعم داخل الأوطان بعد العودة.. فيأسفون على ما كانوا فيه هم وزوجاتهم وذريتهم.. ويترحمون على ما كانوا يستهلكون من هذا الصنف أو ذاك. وما كانوا يحصلون عليه من طيبات الحياة الاستهلاكية هنا وهناك.. فيصابون بالاحباط.. وينقلب الاحباط بالتدريج أو بلا تدريج الى سخط ومن ثم لا يتحقق من وراء عودتهم اى انتاج اضافى.. فضلا عما يتعين على الدولة أن تتصدى له يوما ما من اسباب هذا السخط ومظاهره وما قد يكون له من عواقب سياسية واجتماعية وخيمة.

يضاف الى هذا ان العائدين بعد ان اعتادوا الحياة خارج أوطانهم كثيرا ما يترفعون عن العمل.. بحكم الغنى والاستغناء عن التكسب.. ومن ثم لا يتحقق من وراء عودتهم اى انتاج اضافى.. فضلا عما قد ينشأ فى المجتمع من جراء هذا الترفع من ضغائن وأحقاد بين الزملاء القدامى والانداد.. وداخل العائلات الواحدة.. وأثر كل ذلك على نسيج المجتمع وانسجامه..

بل انهم حتى حين ينتجون إذا قبلوا أن ينتجوا فان مستويات أدائهم لأعمالهم قد لا تكون بالمستوى المرغوب..

فالعمالة المصرية وان كانت تنتقل من مجتمع فقير.. الى مجتمعات غنية إلا أن هذا لا ينفى أن المجتمع الفقير قد يكون هو المجتمع الاكثر تقدما..

والعمالة المصرية عادة ما تكون عند رحيلها أعلى كفاءة وأكثر التزاما منها عند العودة بسبب ضعف الاشراف والمتابعة على انجاز الاعمال التى يؤدونها فى بلد المهجر.

وحتى لو كان الفن الانتاجى اكثر تقدما فى بلد المهجر..

فإن العودة الى المجتمع الافقر.. الذى هو اقل تقدما فى الفن الانتاجى يترتب عليه الاحباط الذى سبق ان اشرنا اليه.

فإذا نحن اخذنا كل هذا فى الاعتبار.. فهل يمكن القول بأن التحويلات التى يأتى بها هؤلاء العاملون فى الخارج تعادل ما أنفقته مصر عليهم.. أو تغطى نفقات تنشئة بديل لهم أو تتوجه الى استثمارات انتاجية..

السؤال مطروح.. لا لكى تمنع مصر هجرة أبنائها فهذا حق مكفول لكل فرد.. ولكن لكى تعالج مصر الآثار المترتبة على هجرة المهاجرين.. وعودة العائدين.

# ٤ - ٦ الباب المفتوح.. أمام البطالة.. فى مصر

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠ صفحة ٩١)

أمامى مجلد يحمل اسم جمهورية مصر العربية صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بعنوان «التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦» مكتوب على يمين غلافه «النتائج الأولية» ومكتوب على يسار غلافه «ابريل ١٩٨٧» وهو أول وآخر ما تم نشره عن تعداد ١٩٨٦ » فى أى صورة من الصور.

وتقول أرقام النشرة إن عدد المتعطلين عن العمل فى مصر (لعام ١٩٨٦ طبعا) اكثر من مليونين من البشر (٢٠١١٣٥٧ فردا).. منهم الذكور ومنهم الإناث.. وبعضهم فى الريف.. وبعضهم فى الحضر.. وموزعون طبعا على محافظات مصر البالغ عددها ٢٦ محافظة.

والذى يعنينا فى هذا الرقم ليس حجمه فقط ولكن يعنينا ايضا تطوره على مدار السنين.

فلقد علمنا من هذه النشرة ايضا ان جملة قوة العمل المصرية قد بلغت اكثر من ١٣,٦ مليون نسمة تضم العاملين والعاطلين المصريين معا لعام ١٩٨٦.

ولما كان حجم قوة العمل فى عام ١٩٧٦ (وقوة العمل كما قلنا تضم العاملين والعاطلين معا) قد بلغ أحد عشر مليونا تقريبا.. فان معنى ذلك أن قوة العمل قد زادت بحوالى ٢,٦ مليون من البشر خلال الأعوام العشرة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٦.

كذلك إذا نحن علمنا أن عدد العاطلين فى ١٩٧٦ قد بلغ حوالى ٨٥٠ ألف نسمة.

ولو افترضنا أن هذه البطالة قد التهمتها العمالة - خلال السنوات العشر وقضت عليها نهائيا..

فإن بطالة مليونين فى عام ١٩٨٦ من بين قوة العمل الاضافية البالغ حجمها ٢,٦ مليون والمستجدة بين عامى ١٩٧٦ و١٩٨٦ يدل على ان العمالة لم تلتهم من هذه العمالة المستجدة سوى ستمائة الف شخص بالاضافة الى ما افترضنا التهامه من البطالة السابقة والتى بلغت ٨٥٠ الف شخص.

أى أن فترة السنوات العشر قد شهدت - على أحسن الفروض - ميلاد ١,٤٥٠ الف فرصة عمل فقط (٨٥٠ + ٦٠٠) بمتوسط ١٤٥ الف فرصة عمل سنويا.

وحرصا على تبسيط العرض يكفينا أن نقول إنه كانت لدينا بطالة فى أول المدة قدرها ٨٥٠ الف

شخص.. واستجدت قوة عمل جديدة خلال عشر سنوات قدرها ٢,٦ مليون شخص وبذلك اصبح لدينا ٣,٤٥ مليون شخص صالحون وقابلون للعمل فى عام ١٩٨٦ تتبقى منهم مليونان من العاطلين وبذلك يتضح اننا نجحنا فقط فى تشغيل ١,٤٥ مليون.. فإذا نحن افترضنا ان هذا العدد كله يمثل فرص عمل جديدة.. وهو افتراض لا ينجو من بعض التجاوز.. لأن بعض هؤلاء لابد أن يكون قد حل محل المحالين الى التقاعد.. وحتي إذا أردنا أن نتجاوز هذه النقاط الفنية ايضا للتبسيط فإننا نتساءل عما اذا كانت هذه الفرص الجديدة كافية لامتصاص قوة العمل الجديدة.. أو أن الباب مفتوح امام المزيد من البطالة.. بالاضافة الى المليونين من العاطلين الذين تعرف عليهم تعداد السكان فى عام ١٩٨٦.

والحديث بقية

# ٤-٧ بطالة مصر.. عام ٢٠٠٠

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٦ ص٧٥)

إذا صح أن الفترة بين عامى ١٩٧٦ و١٩٨٦ قد أوجدت فرصا جديدة للعمل بلغت ١,٤٥ مليون فرصة عمل بمتوسط ١٤٥ الف فرصة عمل فى كل عام.. على نحو ما أوضحنا فيما كتبناه فى المرة السابقة بعنوان «الباب المفتوح امام البطالة فى مصر».

وإذا أمكننا أن نتذكر أن المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد وانفض فى عام ١٩٨٢ قد توصل الى ضرورة ايجاد عدد يتراوح بين ٤٠٠- ٤٥٠ الف فرصة عمل سنويا.. ومن أجل تحقيق هذا الهدف.. حرصوا على إنشاء جهاز جديد للتدريب اطلق عليه اسم المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ولايزال هذا الجهاز يعمل حتى الآن.

فإن معنى ذلك ان هناك فجوة بين المأمول والمنشود فى جانب(والذى يجب أن يبلغ ٤٠٠- ٤٥٠ الف فرصة عمل سنويا) وبين المتحقق الموجود فى جانب آخر والذى لم يبلغ سوى ١٤٥ الف فرصة عمل سنوية وأن هذه الفجوة تبلغ ٢٥٠ ألفاً الى ٣٠٠ الف فرصة عمل سنويا.

فإذا تراكم هذا العجز لعدة سنوات الى أن نصل الى عام ٢٠٠٠ فإن معنى ذلك أن بطالة اليوم سوف تظل باقية حتى الغد وأنه سوف يضاف اليها حوالى ثلاثة ملايين من العاطلين.. أى أن حجم البطالة الكلية فى عام ٢٠٠٠ لن يقل بحال عن خمسة ملايين من العاطلين.

فإذا قدرنا أن قوة العمل فى عام ٢٠٠٠ لن تقل عن ١٨- ٢٠ مليون نسمة وهى التى كانت ١٣,٦ مليون عام ١٩٨٦ فإن نسبة البطالة الى قوة العمل سوف تمثل حوالى ٢٧ فى المائة فى عام ٢٠٠٠ وهى التى كانت ١٤ فى المائة عام ١٩٨٦.

وحتى لو لم ترتفع نسبة البطالة عام ٢٠٠٠ الى ٢٧ فى المائة فإنها سوف تعلو عما كانت عليه عام ١٩٨٦.. وحتى لو بقيت نسبة البطالة على ما كانت عليه فان حجم البطالة عام ٢٠٠٠ لا يمكن أن يقل بحال عن ثلاثة ملايين متعطل..

ليس هذا رجما بالغيب.. ولكنها تنبؤات تحكمها قواعد علمية وموضوعية وتسبقها ويتبعها فى منطق البحث العلمى عبارة معروفة وهى أن هذه التنبؤات لن تتحقق إلا إذا ظل الحال على هذا المنوال.. أى على نفس ما كان عليه الحال فيما سلف.

بمعنى أنه إذا دخلت علي المعادلات والمعدات المستخدمة فى التوصل الى هذه التنبؤات والتقديرات أى عوامل جديدة عفوية.. أو مقصودة.. فإن هذه التقديرات لابد أن تتم مراجعتها وتعديلها.. وبذلك نحصل على تنبؤات وتقديرات جديدة.. تختلف ولا شك عن الملايين الخمسة.. إما بالزيادة أو بالنقص حسب نوع العوامل الطارئة.. والمخالفة.

## ٤ــ٨ مهما كانت الإحصاءات تقول فالمرأة عندنا غير كسول..

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠ صفحة ٦٩ )

المرأة قد لا تكون أقوى من الرجل ولكنها قطعا أقدر على احتوائه.. واحتواؤها له يطول شرحه ومداه فهى تحتويه كأم ثم تحتويه كأخت ثم تحتويه كزوجة ثم تحتويه كابنة وليس للرجل منها فكاك فى أى علاقة من هذه العلاقات.

ويصدق هذا القول على كل امرأة.. مصرية كانت أو غير مصرية.. ولكننا لا يصح أن نتوقع من الاحصاءات أن تقيس لنا هذه الحقيقة.. وإنما يمكن أن نتوقع من الاحصاءات أن تقيس لنا حقائق أخرى متعلقة بالمرأة فالنشاط الاقتصادى للمرأة فى مصر وفى كل الدول التى لهانفس ظروف مصر.. لا يظهر فى احصاءات تلك الدول.. على حقيقته.

ومن هنا تأتى المقولة بأن معدل النشاط الاقتصادى للمرأة المصرية (والشرقية عموما) منخفض ولكن الأمر الذي لا يعرفه الكثيرون أن هذه المقولة المعتمدة والتي تتكرر علي كل لسان نابعة من قراءة احصاءات تجمع فى بلادنا على أساس التعاريف والمصطلحات والمفاهيم التى تسود الدول المتقدمة وتتناسب مع ظروفها ولكنها لا تتناسب مع ظروف الدول النامية.. لأنها لا تقيس عمل الذين يعملون أو يعملن بغير مقابل نقدى.

وبالتالى فان احصاءات الدخل القومى والناتج القومى لا تتضمن من أنواع الانتاج إلا ماله مقابل نقدى أى أن المنتجات التى لا تنزل السوق فلا تباع ولا تشترى لا تعتبر ضمن الناتج القومى..

ومن هنا تثور قضية فنية.. هى فى اساسها قضية حسابية إذ انه من الظلم للمجتمعات المتخلفة أن يبدو دخلها أقل مما هو عليه وأن تبدو مساهمة اهلها.. وخاصة الاناث منهم ـ اقل من حقيقتها.

فالانتاج الريفى.. وانتاج الاسرة.. يجب أن يدخل فى تقدير الناتج القومى الاجمالى رغم انه يستهلك استهلاكها مباشرا بينما انه فى الدول المتقدمة يباع ويشترى.. فعملية طهو الطعام داخل الاسرة وتناول الوجبات داخل الاسرة لا تدخل فى الحساب فى الدول النامية بينما أن نفس الوجبات فى الدول المتقدمة تدخل فى الحساب لمجرد انهم يتناولونها خارج الدار ويدفعون مقابلها نقدا فتدخل فى الانتاج الخدمى للمطاعم والفنادق والكازينوهات.

ولذلك يلزم التصحيح كما يلزم تقييم عمل الأم كمربية وطاهية ومديرة منزل لكى تتوازى تقديراتنا مع تقديرات الدول المتقدمة التى تدخل هذه الأعمال فى حساباتها لمجرد أن الامهات وربات البيوت فى تلك المجتمعات المتقدمة يخرجن من بيوتهن لأعمال اخرى غير الأعمال المنزلية ويدخل البيوت بدلا منهن عاملات البيوت وبذلك تدخل الأعمال المنزلية فى حساباتهم ولا تدخل عندنا لأن ربة البيت تؤدى هذه الاعمال بغير أجر.

أليس من المذهل إذن أن الأم إذا بقيت فى دارها لا يدخل عملها فى الحسابات القومية بينما لو خرجت من دارها لرعاية اطفال الآخرين واستقدمت امرأة اخرى لرعاية اطفالها بدلا منها.. أو لأى مهنة منزلية أخرى لتضاعفت مساهمة المرأة فى سوق العمل لمجرد تبادل أداء المهنة الواحدة أو أداء نفس الخدمة.

أليس عجيبا انه لمجرد أن تبقى امرأتان كل واحدة منهما فى منزلها لا يحسب جهدهما رغم أن جهدهما فى النهاية هو جهد امرأتين يحسب لهما فى الخارج لمجرد انهما تتبادلان مواقع العمل حتى لو كانتا تقومان بنفس المهمة كل واحدة فى بيت الأخرى.

ومن هذا نرى ان المرأة العربية لا تنصفها الاحصاءات العربية ولا يمكن أن تنصفها أبدا مادام أساسها هو الاستفسار عما إذا كانت تعرض خدماتها فى سوق العمل.

# ٤ - ٩ عمالة المصريين.. مأساوية كبطالتهم

(مقال للمؤلف كما نشرته مجلة «الاهرام الاقتصادى» العدد ١٠٦٣ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٩ صفحة ٣٠)

من الطبيعى أن تهتم كل الدول.. وأن يهتم العالم كله.. بالبطالة.. يقيسونها.. ويدرسونها.. ويصنفون أنواعها.. ويتعرفون على آثارها الأصلية وآثارها الجانبية.. ويدركون تبعاتها ومسئولياتها.. ويفكرون فى السياسات اللازمة للحد من آثارها ناهيك عن القضاء عليها.. إذا أمكن ذلك..

وهذا هو الحال فى مصر.. طبعا..

ولكن مصر ربما ضمن دول أخرى وربما دون دول أخرى - لا تعانى من تكدس البطالة ولكنها ايضا تعانى من تكدس العمالة فقد أصبحت العمالة فى مصر حقا مكتسبا.

ولكنها ما لبثت أن سقطت كواجب مقدس..

ثم تحولت - وكأننا لا نحس ولا ندرى - الى صدقة مرسلة

صدقة يحصل عليها المصريون.. فى الداخل أو فى الخارج.

لأنه إذا كان الأجر يدفع مقابل العمل فان العمل لابد أن يؤدى مقابل الأجر فإذا لم يكن هناك عمل يؤدى.. أو كان العمل هناك ولكن لا يؤدى ومع ذلك تستمر الدولة فى دفع الأجور..

فان معنى ذلك أن الأجر يدفع كمجرد صدقة.

وبذلك يصح القول بأن العمل.. قد تحول بالفعل الى صدقة. مرسلة.. كما قلنا..

والوضع بهذه الصورة.. وضع مهين.. لا يصح بل لا يمكن السكوت عليه والواجب أن يتعفف كل واحد منا عن أن تكون وظيفته صدقة مرسلة كما يجب أن تتعفف مصر كدولة عن أن تكون عمالة مواطنيها خارج مصر صدقة مرسلة.. تتصدق بها عليهم تلك الدولة المضيفة.

فلسنا نريد صدقة من أحد

بيوتنا ليست فى حاجة الى عمل أبنائها.. صدقة ومصر ليست فى حاجة الى عمل ابنائها خارجها.. صدقة.

والحل أن يكون العمل فى الداخل والخارج عملا مخلصا.. وإلا خرج هذا العمل من دائرة الحلال الى دائرة الحرام..

ولابد أن يترتب على أداء العمل تحقيق قيمة مضافة.كبرى أو صغرى تتوزع على كل عوامل الانتاج.. وينال عنصر العمل نفسه منها.. أجورا ومرتبات.

فهل يعمل الناس في مصر.. لكى ينتجوا او انهم يعملون.. لكى ينهبوا... وكيف يستحلون أجورهم.. أولئك الذين لا ينتجون.. وإذا أردنا لهم أن ينتجوا.. وأرادوا هم أن ينتجوا.. فماذا ينتجون.. مما لا ينتجون ومما يجب انتاجه.. بالكميات اللازمة وبالنوعيات المرغوبة لكى لا تطول الطوابير.. بسبب نقص الكم ولكى لا تختفى الطوابير.. بسبب رداءة الصنف.

# ٤ - ١٠ الراغبون فى العمل بغير أجر.. هل تهددهم البطالة أيضا

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٤ صفحة ٧٧ )

قوة العمل المدنية فى أى دولة تتكون من فريقين أساسيين فريق يعمل أو يريد العمل مقابل أجر أو مرتب ومنهم من يريد أن يعمل لحسابه.. أى بغير أجر.

وهذا الفريق الأخير هو الذى يمكن أن نطلق على أفراده أنهم يمارسون العمالة الذاتية أو يطلبونها.

معنى ذلك انهم لا يعملون عند أحد ولا يريدون أن يعملوا عند أحد بل يريدون أن يعملوا عند انفسهم ويستخدمون أو لا يستخدمون أولئك الراغبين فى العمل مقابل أجر.

هؤلاء الذين يعملون لحسابهم تظهر اعدادهم فى احصاءات العمل التى تنشرها دول العالم المتقدم أو المتخلف على حد سواء.

أما الذين يريدون أن يعملوا لحسابهم.. ويبحثوا عن هذا النوع من العمل ولا يجدونه أى المتعطلين من بين الراغبين فى العمل لحسابهم (أى المتعطلين لحسابهم إذا صح التعبير) فإن اعدادهم مجهولة.. غير معروفة أى أن حجم البطالة الحقيقى لابد أن يكون أعلى من حجم البطالة المعلن.. لأن هؤلاء الراغبين فى العمل لحسابهم لا يتصورون انهم عاطلون عندما لا يعملون ومن ثم عندما يسألهم الاحصائيون عن بطالتهم.. لا يجيبون رجال الاحصاء بالإيجاب فتذهب بطاقتهم بلا تسجيل ولذلك فان المسوح التقليدية للقوى العاملة لا يمكن أن تفصح عن عدد العاطلين من بين الراغبين فى العمل لحسابهم.

كيف إذن نستطيع أن نعرف عدد هؤلاء العاطلين ومن أين؟ هل نتوجه الى وزارة القوى العاملة؟؟ لا أظن!! هل نتوجه الى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء؟؟ ايضا لا أظن!! إذن الى من نستطيع أن نتجه؟

اعتقد اننا لابد أن نتوجه لمعرفة بطالة العاملين لحسابهم الى الهيئة العامة للاستثمار فهى الهيئة التى يتقدم اليها المستثمرون بمشروعاتهم كراغبين فى العمل لحسابهم الخاص.

ودراسة أحوال هؤلاء لا تقل أهمية عن دراسة أحوال الباحثين عن العمل من بين الاجراء.

إذ إنه يكفيهم.. انهم لا يريدون التزاحم.. أو الضغط على فرص العمل الحكومية ولا على فرص العمل فى القطاع العام... أفلا تشكرون؟

# ٤ – ١١ الكل هايص.. والقطاع العائلى لايص

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١٠٩١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١١ صفحة ٩٢ )

الذين يتحدثون عن الاقتصاد القومى كما لو كان لا يتكون إلا من قطاعين هما القطاع العام والقطاع الخاص.. لا يمكن أن يكونوا غافلين ولكنهم قطعا يتغافلون عن أن هناك قطاعا هاما اسمه القطاع العائلى.

ولكن يبدو انهم جميعا عن هذا القطاع العائلى ساهون.

ولا يجدى فى تبرير هذا التغافل أو السهو أنهم انما يركزون على القطاعات الانتاجية.. وأن القطاع العائلى ليس إلا قطاعا استهلاكيا لأنهم بهذا التبرير يظلمون الاقتصاد القومى ويغالطون أنفسهم.. ويضيعون القطاع العائلى فى المأدبة. خصوصا وأننا تعلمنا فى الصغر أن الاقتصاد القومى ينقسم ـ لأغراض التحليل الاقتصادى ـ الى القطاع الحكومى وقطاع الأعمال والقطاع العائلى.

واغفال القطاع العائلى فى أى تحليل اقتصادى معناه اننا منصرفون الى مجالات الإدارة والانتاج السلعى وغير السلعى فقط.. دون أى عناية بعوامل الاستقرار العائلى التى هى اساس النجاح فى نفس مجالات الادارة ومجالات الانتاج.

ولكن من أين يأتى الاستقرار الى القطاع العائلى إذا هى تراكمت أعباؤه وتبددت جهوده ولاتزال تتبدد جهوده يوما بعد يوم فى البحث عن اسباب الأمن والحياة والعيش الكريم بحيث أصبح فى الواقع هو القطاع الضائع أو القطاع الضحية.

فالسباكون نادرون.. والنجارون نادرون.. والنقاشون نادرون والبناءون نادرون.. وعمال الحدائق نادرون.. والبوابون نادرون.. والطباخون نادرون.. وخدم المنازل نادرون.. والسائقون نادرون.. وغيرهم وغيرهم.. حتى غفير الدرك الذى كان مسئولا فى قديم الزمان عن حراسة المحال التجارية والمنازل والعائلات ليلا.. قد اختفى هو ايضا وأصبح نادرا.

ذلك لأن جهود الإحلال والاستبدال.. لا تتكافأ مع سطوة الموت ورغبات الهجرة والرحيل.. واعداد المتدربين لا تفى إلا باحتياجات القطاعات النظامية Formal Sectors والمؤسسات أما القطاع غير المنظم Informal Sector والذى يتضمن القطاع العائلى فلا تدخل احتياجاته ومتطلباته فى اعتبار القائمين بالتدريب والمسئولين عنه.

كما أن قطاع التدريب نفسه قد اصبح قطاعا نظاميا يتبع هذه الوزارة او تلك المؤسسة أو ذلك المركز المتخصص فى التدريب.. ومعظم الذين يتدربون فى هذا القطاع النظامى يتسربون الى الخارج بلا حساب ويحاول القطاع العائلى أن يستفيد منهم فى أوقات فراغهم واحيانا فى أوقات عملهم داخل المؤسسات الحكومية التى تكفلت المؤسسات التدريبية النظامية بتدريبهم لحساب تلك المؤسسات التى يعملون فيها أو التى ترغب فى توظيفهم عندها.

كل هذا يحدث ومع ذلك لا يستفيد أحد من امكانات التدريب الحرة غير النظامية ولا يتم استغلال وتسخير هذه الامكانات فى زيادة حجم المعروض من كثير من هذه المهن المطلوبة فى الخارج وفى الداخل لسد احتياجات القطاع العائلى.. بجانب سد احتياجات الادارة الحكومية والقطاعين العام والخاص..

وإلا فسوف يظل القطاع الحكومى هو القطاع الهايص والقطاع العام هو الهايص والقطاع الخاص هو الهايص.. ويبقى القطاع العائلى على ما هو عليه الآن هو اللايص.. وينعكس هذا الوضع على انتاجية اعضاء هذا القطاع اللايص.. فيتأثر بهبوطها أي قطاع هايص.

# ٤ – ١٢ المخزون السلعى.. والمخزون الزمنى

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١٠٩٦ بتاريخ ١٩٦٠/١/١٥ صفحة ٧١ )

الزمن هو السلعة الوحيدة التى لا يمكن تخزينها فالزمن سلعة استهلاكية.. تندثر وتنقضى بمجرد حلولها كما أن الزمن سلعة منقرضة.. بغض النظر عن الطلب عليها لأننا إذا تصورنا أن الزمن سلعة معروضة.. فاننا نستطيع أن نتصور أنه سلعة قد لا تكون دائما مطلوبة..

كما نستطيع أيضا أن نتصور أن زيادة المعروض من الزمن قد لا يؤدى بالضرورة الى زيادة الطلب على هذا المعروض وبذلك يمكن للاقتصاديين أن يقولوا إن الزمن سلعة غير مرنة ولا يمكن أن يكون سلعة مرنة إلا عند أولئك الذين يقدرون الوقت ويقدسونه.

وعلى ذلك فاننا إذا أردنا قياس مرونة الطلب على الزمن فاننا نضع الزيادة فى الانتاج فى بسط الكسر ونضع الزيادة فى الوقت فى المقام فنحصل على مقياس لمرونة الطلب على الزمن.

وتختلف قيمة هذا الكسر داخل القطاع الانتاجى الواحد من وقت الى آخر كما تختلف قيمة هذا الكسر بين القطاعات الانتاجية المختلفة وكذلك بين الدول المختلفة ولنفس القطاع الانتاجى.

ورغم انه لا يمكن تخزين الزمن اقتصاديا أو انتاجيا الا انه يمكن تخزين الزمن حضاريا..

ففى حالة مصر بالذات يمكن لمصر أن تعتبر أن مخزونها الزمنى هو ذلك الذى ادخرته مصر فى شكل آثار وانجازات حضارية منذ عهد الفراعنة.. وفى ظل الإغريق والرومان والعرب وغيرهم ممن طالت استضافة مصر لهم.

فتاريخ مصر الطويل هو المخزون الزمنى لمصر الذى جعل لها هذا القدر الشامخ بين الدول.. فى العراقة والأصالة والقدم فإذا نحن استطعنا ان نضيف جديدا الى تاريخ مصر الحضارى سلعيا.. أو حتى أثريا.. أو سلعيا وأثريا معا فاننا بذلك نزيد الطلب على المعروض علينا من الزمن الذى يضيع من بين الأصابع بغير حساب للمرونة.

# ٤ – ١٣ العمالة فى مصر.. أصبحت صدقة مرسلة

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١١٠٧ بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢ صفحة ٧١ )

العمالة فى مصر حق لكل مواطن ولكنها سقطت كواجب مقدس ثم أصبحت بعد ذلك صدقة مرسلة..

والأمر بهذه الصورة لا يصح السكوت عليه فلابد من بداية.. أى بداية.

فلنبدأ مثلا.. بموظف الحكومة.. ذلك الموظف المستهلك المظلوم الذى لا يكاد مرتبه يكفيه الشهر كله إذ إن هذا المرتب ينتهى وينضب بعد اليوم السابع من كل شهر.. كما يعرف ذلك الكثيرون.

وفى الحكومة اناس لا ينتجون.. وفيها أناس لا يريدون أن ينتجوا وذلك فى كل أنواع الوظائف إدارية كانت أو كتابية أو فنية وفى كل المستويات.. مستويات المسئوليات المتدرجة..

والغريب أن هؤلاء الذين لا ينتجون أو لا يريدون أن ينتجوا ليسوا عاجزين بل إنهم يمكنهم أن يقفزوا بمصر الى مرحلة من التقدم لا يستهان بها بدليل انهم حين يعملون لغير الحكومة ينتجون بحماس وكفاءة.. وتفسير ذلك عند البعض ضعف مستويات الأجور.

ولكنى أزعم أنه ليس الأجر.

ذلك لأن ما يتقاضاه الموظف أو الكاتب أو الصانع خارج الحكومة من مرتب أو أجر يقابله حجم إنتاج معين لعدد وحدات محددة قد لا تستطيع دواوين الحكومة كلها أو بعضها أن تكلف به موظفها بمعنى أن مثل هذا الحجم من العمل الذى قد يبرر الأجر العالى ليس له وجود - بهذا الحجم - فى دواوين الحكومة

فنشاط الحكومة قد يكون محدودا بطبيعته ومن ثم فان الأجر الذى تدفعه الحكومة لموظفها يعتبر فى الواقع أعلى معدلات الأجور فى أى قطاع آخر مناظر.

فالذى يعمل فى مطابع الحكومة نجد أن أجره فى الصفحة الواحدة (من بين الصفحات القليلة التى قد ينجزها).. أعلى من أجر العامل فى مطبعة غير حكومية.

والصراف فى الحكومة أجره بالنسبة لأعبائه فى العمل الحكومى أعلى بكثير من أجر نظيره الصراف الذى يعمل فى قطاع آخر.

وكذلك السائق والفراش والساعى والكاتب.

وقس على ذلك حتى استاذ الجامعة ـ وأنا واحد منهم ـ إذا هو ترفع عن أداء واجبه الجامعى بدعوى أن مرتبه أقل مما يمكن أن يتقاضاه من الجامعة الأمريكية مثلا.. أو من أى جامعة أخرى.. هذه فعلا حقيقة ولكن مثل هذا الترفع.. تقصير لابد من رده وردعه.

فليس عسيرا على مثل هؤلاء المترفعين أو المنصرفين عن العمل ان يدركوا أن أجر ساعة العمل فى مصر أعلى بكثير من أجر الساعة المناظر للعمل المناظر للشخص المناظر.. فى خارج الحكومة.. وربما فى بلاد الأثرياء..

فهم اذن لمصر ظالمون.. وما يظلمون إلا أنفسهم.

# ٤ – ١٤ العمالة المصرية فى الخارج.. تباع بالاردب

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١١١٢ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٧ صفحة ٧١)

المصريون فى الخارج.. يصبحون بين الحين والحين.. فاكهة الموسم يختتم الناس بهم الأحاديث وقد يفتحون بهم المجلس ذكرا ونقدا وتحليلا الى أن تعود نفس المجالس وغيرها الى الانعقاد ثم تنفض والحديث هو نفس الحديث والنقد هو نفس النقد والتحليل هو نفس التحليل.

بل إن الحديث عن العمالة المصرية فى الخارج قد أصبح وجبة شهية للشامتين ووجبة غير شهية للمتعاطفين والمشفقين إزاء ما يلابس ويحيط ببعض الحالات من حقوق مهضومة عند من يتناولها من الكتاب أو الناقدين أو الدارسين أو الباحثين أو السياسيين.

وقد لا يكون السبب دائما ـ كما قد يتبادر الى الذهن ـ هو سوء معاملة الخارج أو الأسواق الخارجية للعمالة المصرية فيها وان كان هذا لا يمكن استبعاده على اطلاقه.. وانما قد يكمن السبب ايضا فى سوء تقدير العمالة المصرية لظروف الأسواق الخارجية التى تجتذبهم أخبار فرص العمل المتاحة فيها والتى قد لا تكون بالضرورة متاحة أو قد لا تكون متاحة بالقدر الذى يمتص كل هذه الأعداد المتهافتة من الذين يتمتعون ـ ربما دون غالبية شعوب الأرض ـ بسذاجة فريدة نادرة تجعلهم يصدقون روايات المتخصصين فى أن يجعلوا من البحر طحينة فيتصورون انهم سوف يأكلون الشهد ويشترون السبائك والمصاغات ويبنون البيوت بعد العودة إذا هم عادوا أبدا.

مثل هذا التهافت الساذج على أسواق العمل الخارجية يهبط بسعر المصريين فى الخارج الى ما دون سعر الجملة.. وكثيرا ما لا يجدون أى فرصة عمل حتى عند هذه المستويات الدنيا أو الدنيئة من الأجور نظرا لتشبع هذه الأسواق بما فيها من عمالة محلية أو مستوردة.

ولا سبيل لرفع مثل هذا الهوان عن كاهل المصريين فى الخارج وعن كاهل مصر المكلومة لهم.. إلا بشىء من التنظيم الذى يبدأ أولا بإباحة المعلومة الصادقة عن أسواق العمل العربية التى هى الكعبة الأولى للعمالة المصرية بالذات بحيث يعلم الراغب فى العمل فيها حال هذه الأسواق ومالها وما عليها.

كما يتعين إعادة فحص موضوع التعاقدات الشخصية سواء كانت هذه التعاقدات مع

الحكومة(«وبالذات فى قطاع التعليم) أو مع القطاع العام أو حتى مع القطاع الخاص بحيث لا يقع المصرى الساذج ضحية الروايات التى تجعل من البحر طحينة.

وبحيث إذا أسفر هذا الفحص عن قصر العمل «المحمى» خارج مصر على الإعارات وأن مصر يصح أن تعير كفاءاتها إلا بشروط مجزية كريمة يتحقق فيها للمعار ما يجب وما يستحق.. فان الراغبين فى العمل خارج مصر بالتعاقد الشخصى.. المبرم فى مصر.. أو المبرم محليا بعد القدوم.. لا يصح أن يكون لهم حق الشكوى لغير الله.

# ٤ – ١٥ عندما تحب المرأة.. ألا تعمل

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة الأهرام الاقتصادى العدد ١١١٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ ص ٧٥)

لا غرابة أن يعجز الفيل عن الطيران كما يطير الطير..

ولا غرابة أن يعجز الفاس عن حياكة الملابس..

فهل يعنى ذلك عند الذين يرددون هذه الأقوال أنه لا غرابة أن يأتى على المرأة حين من الدهر تحب فيه أن تنسحب من سوق العمل إذا كانت تعمل..

فهناك شواهد علمية تؤكد أن اقبال المرأة على العمل لا تحدده إلا رغبتها هى نفسها فى العمل.. وأنها لا تقبل أبدا أن تساق الى سوق العمل.. فهى التى تختار أن تذهب الى العمل إذا أحبت أن تذهب.. وهى التى تختار ألا تذهب الى العمل إذا أحبت ألا تذهب.

فهى تحب أن تذهب للعمل إما لمواجهة أعباء الحياة أو لقتل الوقت أو لتحاشى الأزمة النفسية التى قد تصاب بها من جراء الوحدة القاتلة إذا هي لم تعمل أو لإثبات الذات.. أو للاستقلال.. الخ.

وهى تحب ألا تذهب للعمل إذا أجهدها العمل من طول الفترة التى اضطرت للعمل فيها .. ولذلك نراها حتى فى الدول المتقدمة تتوق إلى زيجة تكفل لها الراحة والدعة..

ثم هى ايضا تحب ألا تعمل لرعاية أولادها .. ورعاية الوليد أو الرضيع تزيدها حبا فى عدم العمل وهى قد تحب ألا تعمل إذا لم تكن مطمئنة الى المربيات أو الدادات أو الشغالات فى تربية اطفالها .. أو حرصا على سعادتها الزوجية والعائلية عموما إذا هى احست أن زوجها لا يفتقدها بما يلقاه زوجها من رعاية من الخادم أو من الخادمة فى تنظيم شئون حياته اليومية من مأكل ومشرب وملبس.

وهى قد تحب ألا تعمل إذا أحست أن زوجها قد يطمع فى مرتبها ودليل هذا الوازع عزوف كثير من البنات عن قبول الاقتران برجل أو شاب تشك ولو شكا باهتا فى انه قد يكون طامعا فى مرتبها من عملها أو دخلها وليس راغبا فى الزواج منها لمحاسنها وفضائلها وشخصيتها وما الى ذلك من مزايا أدبية غير مادية.

وهى عموما قد تحب ألا تعمل إذا وجدت نفسها عاجزة عن الوفاء بواجباتها العائلية والمنزلية والوظيفية والاجتماعية فى آن معا. وإذا وجدت أن العمل لا يغطى مطالبها الحياتية والاقتصادية

أو أنه لا يعوض ما تتعرض له من خسائر مادية أو تربوية أو عائلية أو صحية أو اجتماعية بسبب العمل.. أو أن العمل يوقعها في مشاكل ومشاق هي في غنى عنها أو أن رعايتها لمنزلها وأسرتها وزوجها وأولادها وواجباتها عموما رعاية هشة.. بسبب العمل.

فعندها.. وتحاشيا لما قد تراه متعارضا مع ما تحب.. يرى الباحثون أن المرأة من أجل هذا كله وذاك.. قد تحب ألا تعمل.. فلا تعمل.

# ٤ – ١٦ المهن الحاكمة.. والمهن العائمة «١»

(بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادى» العدد ١١٢٣ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٣ صفحة ٧٨)

لكل واحد من المتخصصين نظرته ونظريته فيما يمكن أن نسميه باسم المهن الحاكمة أو المهن المهيمنة أو المهن الاستراتيجية.

فمنهم من يعتبر المهن القيادية ومهن الإدارة العليا هى المهن الحاكمة ومنهم من يعتبر طبقة الإدارة الوسطى هى المهن الحاكمة ومنهم من يعتبر المشتغلين فى المهن الهندسية هم أصحاب المهن الحاكمة ومنهم من يعتبر الحرف الصغيرة هى المهن الحاكمة.

ومثل هذا التعدد فى النظرة الى مجموعة واحدة من المهن.. يترتب عليه اختلاط فى الرؤى وبلبلة فى الفكر وتخبط فى الفهم وفساد فى التخطيط.

فليس هناك مهنة أهم من مهنة أخرى عند تقدير احتياجات أى مشروع من الوظائف والمهن المختلفة ولكن المشروع حين لا يجد ما يريده من مهنة معينة.. يشعر بالأزمة... وقد يتوقف عمل المشروع كله بسبب ندرة المعروض من مهن معينة مهما كان موقع هذه المهنة فى سلم التدرج الوظيفى.

ولذلك فانه من المهم جدا أن يستقر الفكر على منطق موحد يمكن على أساسه تصنيف المهن حسب كونها حاكمة من عدمه.

فمن الواضح أن كل التعاريف قد تفشل فى تحديد المهن الحاكمة ومن ثم فلابد فى تعريف المهن الحاكمة من الاستناد الى معيار الندرة ولابد من ايجاد تصور يربط معيار الندرة بعنصر الزمن.

هذه هى المشكلة التى أريد أن اتصدى لها هنا لأنه إذا تساوت مهنتان فى حدة الندرة فى لحظة معينة أو وقت معين.. فقد لا يتساوى الزمن الذى يستغرقه علاج الندرة لكل من المهنتين.

بمعنى أن ندرة الملايين قد تقل فى خطورتها عن ندرة شخص واحد إذا كان تدريب هذه الملايين النادرة لا يستغرق إلا شهرا واحدا.. بينما أن تدريب هذا الشخص الواحد يتطلب سنوات.

ومن ثم يعتبر هذا الشخص الواحد صاحب مهنة حاكمة قد يقتضى الأمر استيرادها اما الملايين النادرة فإنها لا تدخل ضمن المهن الحاكمة.. إذ إن تدريبها لن يستغرق إلا شهرا.

ويتبقى الحديث عن المهن العائمة.. فى المرة القادمة.

# ٤ – ١٧ المهن الحاكمة.. والمهن العائمة «٢»

( بقلم المؤلف كما نشرته مجلة «الأهرام الاقتصادي» العدد ١١٢٤ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠ صفحة ٥١ )

.. والشكوي من نقص العاملين في بعض الحرف يختلف باختلاف الدول.. ففي بعض الدول يكون سبب العجز انصراف الناس عن بعض الحرف بدعوي أو باعتبارها أنها مهن تتنافي مع المكانة الاجتماعية.

وهذا ما يحدث فعلا في بلاد كالإمارات والسعودية حيث يترفع المواطن عن قبول العمل في مهنة معينة ويرفض أداءها لهذا السبب.

كما أن هذا ما يحدث ايضا في بلد كسويسرا إذ ينصرف الناس عن بعض الحرف ومعظمها يقع في قطاع التشييد والبناء وأيضا في المطاعم إذ قلما تجد في سويسرا اذا وجدت شخصا سويسريا واحدا يعمل في هذه القطاعات وفي هذه المهن، ذلك لأن المستوي التعليمي والتدريبي والثقافي والتكنولوجي للبشر السويسريين أرقي بكثير مما تتطلبه هذه الحرف أو هذه المهنة من مؤهلات ومواهب.

ولكن العجز في حالات أخري ـ غير ما سبق ذكره ـ قد يكون سببه الخلل الذي تعاني منه سياسات التدريب ونظمه.. ونحن هنا لا نتحدث عن اختلال التوازن بين العرض والطلب فهذا وارد طبعا.

ولكن هناك من المهن ما يصلح للاستخدام بنفس الكفاءة لدي عديد من القطاعات..

والتدريب علي هذا النوع من المهن لا يمكن أن يكون كافيا لأنه لا يمكن أن يتم إلا بناء علي تقديرات تقريبية للاحتياجات فحصر الاحتياجات من هذه المهن علي نطاق المؤسسات التي تخدمها مؤسسات التدريب.. يفسده..

إن هؤلاء المتدربين مطلوبون بنفس درجة التدريب وبنفس محتوي التدريب الذي تقدمه لهم هذه المؤسسات.. هؤلاء المتدربون مطلوبون لمؤسسات عديدة في نفس الوقت وهذه المؤسسات لم تدخل احتياجاتهم في اعتبار مؤسسات التدريب من البداية ولا من النهاية.

ونتيجة كل ذلك أن يتسرب المتدربون الي غير المؤسسات التي تم التدريب لصالحها.. علي مهن تصلح لكل المؤسسات والهيئات والشركات.. ولذلك يصدق عليها التعبير بأنها المهنة العائمة.

# ٤ – ١٨ لكى لا يظل المصريون.. ملطشة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣٠ صفحة ٧ )

الذين يغادرون مصر للعمل فى الخارج.. يغادرونها تحت ضغط الإحساس المؤلم بأنهم أصبحوا فى بلادهم «ملطشة».. ولكنهم لم يكونوا يتوقعون أبدا أن يصبحوا أيضا فى خارج مصر «ملطشة». فإذا هم وجدوا أنهم قد أصبحوا أيضا فى الخارج «ملطشة» فان معنى ذلك انهم فى مأزق اقتصادى ونفسى خطير.

لقد أراد هؤلاء المصريون برحيلهم إلى الرزق الحلال أن يرفعوا رؤوسهم فإذا بهم يضطرون الى العودة الى بلادهم مطأطأة رؤوسهم ومنكسة.

حدث هذا للمصريين مرة وأكثر من مرة فى أكثر من بلد أجنبى بل وفى دول عربية لشدة الأسف.

ولست أظن أنه يليق بنا نحن المصريين أن نصبر على هذه الأوضاع المهينة التى تؤدى بنا الى أن نرى أنفسنا ويرانا الناس كما لو كنا قد استمرأنا هذه الأوضاع واستطبناها..

بينما أن الأمر فى الحقيقة لا يمكن أن يكون كذلك.. فالألم لابد يملأ كل النفوس على ما يحدث للمصريين خارج مصر.

ولكن الى متى يظل الأمر كذلك.. ولماذا!! وكيف لا!؟

إن الأمر يتطلب من جانب مصر تنظيما جديدا يحكم وجود المصريين داخل هذه الدول وإلا فلا يجوز لأحد منهم أن يستمر خارج مصر.

ذلك لأن هذا الكرم المصرى الحاتمى فى العمالة من جانب مصر بل ومن جانب كل مصرى فرد «للأسف».. هذا الاغداق على الدول الأخرى بالعمالة المصرية يترتب عليه إغراق لهذه الأسواق بهذه العمالة المصرية الى الحد الذى يهبط «للأسف الشديد» بكرامتهم فى تلك الأسواق ويهبط بأجورهم ويؤدى بهم دائما الى التهافت على أصحاب الأعمال والتزاحم فيما بينهم جموعا على وظيفة واحدة.. فيفقدون بذلك كل حقوقهم ناهيكم عن المزايا الجانبية.

ولقد ناديت قديما فى مؤتمر دولى خارج مصر «عام ١٩٧٥» ومازلت أنادى بأن تراجع مصر موقفها من السماح بتصدير عمالتها الى الخارج بلا ضابط ولا رابط ولا حساب بحيث أصبحت عمالنا فى الخارج كالمستجير من الرمضاء بالنار.

# ٤ – ١٩ بطالة مصر.. وفرص العمل المضيعة

(بقلم المؤلف كما نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٦/٣/٥ صفحة ١٠)

قضية البطالة فى مصر قد احتلت ولاتزال تحتل وستظل تحتل صدر الصحف المصرية ومركز الصدارة من فكر المسئولين وغير المسئولين وتعتمل فى قلوب العاطلين الراغبين فى العمل والباحثين عنه ليل نهار.

هكذا كما لو كانت مشكلة البطالة هى المشكلة الوحيدة أو أن حلها سوف يحقق. كما يقول من يقولون.. ارتفاعا فى الدخل وارتقاء فى مستوى المعيشة واعتقد أن فى هذا مبالغة شديدة ودليلنا على ذلك أن العمالة فى مصر مأساوية كالبطالة وأضل سبيلا فى أغلبها كالبطالة ليست مثمرة وليست منتجة والاستثناء من ذلك لا يصنع القاعدة.

فالغالب الأعم والكثرة الغالبة من العاملين لا تكاد انتاجيتهم تغطى أجورهم.

لذلك فإن مفهوم العمالة عند العاطلين «أو للعاطلين» يجب ألا يقتصر على المناداة بالعمل كمطلب، بل لابد أن يكون للعمل قيمة فى حد ذاته، تتطلب أن تصان وتعلو بحيث لا تعامل من كل جانب على أنها حق مكتسب فإذا بها تسقط كواجب مقدس وتصبح كما هى الآن صدقة مرسلة.

فحماسنا للقضاء على البطالة لا يصح أن يحجب عنا بعض الحقائق التى يحسن بنا أن نرصدها هنا بوضوح وصراحة على النحو التالى:

أ ـ إن هناك من الظواهر ما لا يمكن أن تهبط الى الصفر، أى انها لا تنقرض كما انها لا يمكن أن ترتفع الى المائة بمعنى انها لا تصل الى صفر فى المائة ولا الى مائة فى المائة وإحدى هذه الظواهر هى البطالة شأنها شأن المواليد والوفيات ووفيات الاطفال والزواج والعاملين فى الزراعة والعاملين فى الصناعة والعاملين فى الخدمات وأصحاب كل حرفة على حدة.. الخ فهى لا تنقرض ولا تلتهم ما عداها.

ب ـ أن العمالة ليست هوية يكتسبها صاحبها لمجرد انه يشغل وظيفة أو يتقاضى عليها أجراً بل هى ناتج وثمر محسوب يدل على عمالة صاحبها وكفاءته فى الأداء.

ج ـ ان تخفيف حجم البطالة وحدتها لن يتم إذا نحن توقفنا عند حجمها الكلى الذى يبعث اليأس فى النفوس بما يقتضيه تشغيل هذا الحجم الكلى من استثمارات كبيرة لابد أن تأتى من

قروض إن لم يكن من دخول هى اصلا ضعيفة ولذلك يتجه النظر عادة وحتى فى الدول المتقدمة الى تفتيت حجم البطالة الكلى الى مكوناته وتصنيف العاطلين الى فئات يمكن ان تستنبط منها الأولويات فى مهاجمة البطالة بحيث تتضح لنا الفئات الأولى بالرعاية فى تتابع عادل ومنطقى مادمنا عاجزين عن تشغيل كل العاطلين وسنظل.

د ـ فى الوقت الذى تظل فيه هذه الاعداد البشرية ضائعة «فى شكل بطالة» فإن هناك فى مجتمعنا فرصا للعمل ايضا ضائعة.. هذه الفرص المضاعة لا يملؤها أحد ولا يتم أداء الاعمال التى تطرحها هذه الفرص. إما من قبيل الاستعلاء أو على سبيل الاستهزاء والاستهتار والاستعباط أو بسبب قصور عام فى كل المستويات عن إعطاء مثل هذه الأعمال المضاعة أهميتها وقيمتها والاعتراف بحيويتها وضروريتها للتنمية والإنماء والتقدم.

نعود الى التصنيف الذى ندعو الى اخضاع البطالة بأعدادها الضخمة له فتتداعى الى الذهن اعتبارات كثيرة مادمنا عاجزين عن تشغيل كل العاطلين وتبرز أمامنا بعض الاسس التى يمكن ان نضرب مثلا لها فيما يلى من تساؤلات إذانحن عملنا على ايجاد عدد من فرص العمل التى لا تكفى إلا لتشغيل جزء فقط من العاطلين.. هذه التساؤلات هى:

١ـ أى الناس أولى بهذا القدر القليل أو الجزئى من فرص العمالة، هل هم أولئك الذين يبحثون عن العمل لأول مرة. أم أولئك الذين كان قد سبق لهم العمل وتعطلوا.

٢ـ هل هم المتزوجون «أو المتزوجات» أو غير المتزوجين وغير المتزوجات من العزاب والأرامل والمطلقين ذكورا أو إناثا.

٣ـ وأيا كانت الحالة الزواجية فهل تكون الأولوية فى الحصول على فرص العمالة القليلة لمن يعولون أو لمن يعولون أو لا يعولون على حد سواء.

٤ـ فإذا كان العائلون هم الأولى بالرعاية فهل يستوى اصحاب العائلات الصغيرة وأصحاب العائلات الكبيرة فى الحصول على ما يتاح من فرص العمل رويدا رويدا.

٥ـ وأيا كان حجم العائلة فهل يختلف عبء الإعالة حسبما كان هؤلاء المعولون صغارا أو كبارا. ومن ثم يتعين تصنيف حجم الإعالة «وحق العمالة» حسب أعمار المعولين نظرا لاختلاف العبء باختلاف العمر.

٦ـ وكما يصنعون فى أمريكا.. وهى بلد متقدم فى المستوى لا فى العمر. فإنهم يهتمون فى ترتيب أولويات رعاية العاطلين على معرفة عمر اصغر طفل فى الأسرة باعتباره أشد حاجة لعمالة ذويه من كبار الابناء.

٧ـ ثم قد تتحدد الأولويات ايضا فى ضوء الحالة التعليمية أو التدريبية للعاطل.

٨ـ وقد تتحدد الأولويات على مستوى المكان فيتم التوفيق فى علاج البطالة بنظرة الى القرية مرة والى المدينة مرة اخرى ـ للريف والحضر .. الخ .. الخ.

٩ـ ثم ماذا عن العاطلين من اصحاب المهن المندثرة أو غير المطلوبة.

١٠ـ أو ماذا عن عاطل ليس لتخصصه الدقيق فى البلاد مثيل.

١١ـ وماذا عن طول مدة البطالة.. هل يستوى المتعطل الحديث والمتعطل القديم.

١٢ـ إلخ.. إلخ.. إلخ

١٣ـ إلخ.. إلخ.. إلخ

١٤ـ إلخ.. إلخ.. إلخ

- وقولوا بعد ذلك ما شئتم من اعتبارات متشعبة تجعل حديثنا عن البطالة ككل أو فى حجمها الكلى ضربا من الملهاة والمسلاة والمأساة فى آن معا .. فالبطالة أصناف والعمالة أنواع والمهارات مختلفة والأعباء مختلفة والأنشطة متنوعة والمهن مفقودة وهكذا دواليك.

لابد كذلك من الاعتماد فى تحليل البطالة على بعض التصنيفات الدولية المتاحة، فقد اصدرت منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ تصنيفا دوليا للنشاط الاقتصادى يطلقون عليه اختصارا ISIC.

كما أصدرت منظمة العمل الدولية من جنيف فى عام ١٩٥٨ تصنيفا دوليا آخر ينصب على المهن ويطلقون عليه اختصارا ISCO.

وكل من هذين التصنيفين له جدواه واستخداماته فى حسن وسلامة تسكين العاطلين فيما هم أهل لأدائه من أعمال حرصا على سلامة الأداء وتحقيقا لمستوى انتاجية مقبول فضلا عن احترام ذات المتعطل. فتحصين كرامة الإنسان وصيانتها فيما هو متاح أو ما قد يتاح من فرص العمل هو جزء لا يتجزأ من علاج البطالة حتى بين العاملين بالفعل وبذلك يتولد الإحساس الأدبى والخلقى بأن للعمل قيمة وليس مجرد مطلب اجتماعى أو اقتصادى فحسب كما انه ليس مجرد ضرورة سياسية فحسب ويمكن جنبا الى جنب مع ما سبق أن ذكرناه أن نلتفت الى فرص العمل المضاعة فى مصر والتى تمثل أعمالا لا يتولاها أحد. وحتى إن تولاها أحد فإنه لا يؤديها على الوجه الأكمل وتظل هكذا بلا أداء.. أو يظل أداؤها منقوصا. وتبقى هذه الأعمال معطلة تبحث عمن يؤديها بالإخلاص الكافى وبالجودة الكافية دون أن تجده.

وتتركز معظم الأعمال فى قطاع الخدمات والأشغال العامة **Public Works** والأمثلة التى

يمكن أن نسوقها فى هذا الصدد مخجلة لأنها واضحة لنا جميعا كبيرنا وصغيرنا وفى كل ركن من أركان حياتنا فى الريف والحضر فى القرية والمدينة فى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية داخل المكاتب وفى الطرقات المؤدية اليها وفى الطريق العام العريض وفى الأزقة والحوارى والشوارع وفى الجامعات وفى الفنادق وعلى الأرصفة. إلخ.. إلخ..

فكم من مبنى ينعى من بناه

وكم من حفرة لا تجد من يردمها

وكم من جدار يريد أن ينقض

وكم من رصيف ينتظر الاصلاح

وكم من بالوعة تفتح فاها دون أن يغلقها أحد

وكم من دورات للمياه تطرد كبار الرواد وتستحى منها كرامة مصر التى تريد أن تحبو نحو القرن الحادى والعشرين إلخ.. إلخ..

هذه الأعمال المهملة تستطيع أن تستوعب جزءا غير قليل من العاطلين دون كبير عناء ودون مزيد من الاستثمارات أو المدخرات خصوصا أن بعضا منها كأعمال النظافة مثلا فى الشوارع والمكاتب والبيوت لا يحتاج أداؤه الى تعليم أو تدريب بل يمكن أن يتولاه الأميون الذين من بينهم من هو محسوب ضمن هذا العدد الضخم من المتعطلين وهؤلاء الأميون قادرون على القيام بهذه المهام البسيطة بكفاءة بمجرد مزيد من الاسراف والمحاكاة المخلصة. وكل هذه الأعمال المهملة من النوع كثيف العمالة قليل استخدام رأس المال وهو يرفع عن كاهل الأميين ضريبة البطالة. ويكفيهم أنهم يتحملون ضريبة الأمية. بل إنه حتى لو كانت هذه الأعمال تحتاج الى تدريب فإنه سيكون تدريبا هينا وبسيطا، بل مجرد اشراف محكم على التنفيذ ومحاكاة للأداء الجيد الذى يمكن تدريبهم عليه.

والحديث عن التدريب قد يحتاج الى علاج أوفى في مقال أو مقالات مستقلة فالتدريب قضية تنتظر الانقاذ يستوى فى ذلك التدريب الإدارى والتدريب الحرفى سواء بسواء.

فالتدريب الإدارى لا يصح أن يتم داخل الفصول الدراسية أو التدريبية بل يجب أن يتولاه الرؤساء مع رؤسائهم مباشرة ولتحقيق ذلك بفعالية وجدية يمكن ربط حق الترقية من مستوى الى مستوى أعلى بضرورة اجتياز امتحان يستعد له طالب الترقية من منازلهم. فإذا ما نجح فيه علقنا الترقية على ضرورة نجاح خمسة من مرؤوسيه فى الامتحان المناظر لمستواهم الأدنى أو الأقل وبذلك تتحول مهمة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بعيدا بعيدا عن عقد الدورات التدريبية الى

جهاز للمعايير والأسئلة والامتحانات والتصحيح فى المواد موضوع الامتحانات بحيث تكون خاصة بكل مستوى على حدة ولكل وزارة على حدة وهذا هو المكان اللائق بمثل هذا الجهاز، مع اعداد قوائم المراجع التى تلزم كل راغب فى الامتحان من اجل الترقى. ومثل هذا الترتيب يصلح ايضا للتدريب الحرفى إذ اننا نستطيع أن نعتبر الورش والمصانع القائمة صغيرها وكبيرها بمثابة مراكز التدريب ويتحول دور مصلحة الكفاية الانتاجية من مجال التدريب الحرفى الى جهاز للامتحانات والأسئلة والتصحيح والمعايير والاختبارات العملية والنظرية. ويتصل بكل ما سبق من موضوعات سواء فيما يتعلق بالبطالة أو انتاجية العاملين فى التدريب الإدارى او الحرفى، موضوع آخر فى غاية الأهمية ألا وهو موضوع الإدارة فالإدارة هى حجر الزاوية لتحقيق أى شىء وكل شىء..

كما يتصل بهذه الموضوعات السابق ذكرها ايضا موضوع الانتماء وهو بدوره مرتبط بموضوع التنشئة منذ الصغر وعلى مدار العمر داخل المؤسسات الطبيعية التى يتقلب الانسان فيها بدءا من المنزل الى المعبد الى المعهد الى المشغل أو مقر العمل. وليس أدل على أهمية وخطورة كل مؤسسة من هذه المؤسسات من أن نتمثل المدة التى يقضيها كل فرد فى كل منها كل فى حينه.

ففى المنزل مثلا يقضى الطفل قبل التعليم النظامى ست سنوات من عمره باستثناء مرحلة الحضانة التى قد يدخلها البعض اما النمط العام فإنه يقضى فى المنزل ست سنوات ولا يدخل منهم دور الحضانة على مستوى القطر كله إلا قلة قليلة.

فإذا علمنا أن عدد المواليد فى كل عام حوالى مليون وربع المليون تقريبا فإن معنى بقاء هذا المحصول السنوى فى المنزل ست سنوات اننا فى حاجة الى تحصين حوالى سبعة ملايين سنة تربوية داخل جدران المنزل، ويتكرر هذا المحصول بسنواته كل عام تباعا.

وقديما كان للبيت كبير، كنا نسميه كبير العيلة اما الآن فقد انكمش كبير العيلة وانكمش دوره وأصبح كبير العيلة هو التليفزيون وحده ومن ثم فإن برامج التليفزيون هى الملجأ الوحيد لانقاذ اطفال مصر فى غياب الأم عن هذه المهمة سواء كانت عاملة أو غير عاملة فالعاملة غائبة عن الدور التربوى برغم انها متعلمة والأمية الحاضرة فى المنزل غائبة عن الدور التربوى ايضا ولكن بسبب جهلها ويضيق المقام عن الحديث عن سنوات العمر الضائعة فى المعبد والمعهد والمشغل وقد يكون للحديث بقية أو بداية أخرى.

# ٤ - ٢٠ قيمة الوقت وقيمة الفراغ

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الحياة اللندية طبعة القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٢/٨ صفحة ١٩ )

كالسيف إن لم تقطعه قطعك. ومثل عود الكبريت إذا اشتعل مرة فإنه لن يشتعل مرة اخرى.

ذلك هو الزمن، إذا انقضى وفات فانه أبدا لا يعود. وإذا هو حل فإنه لا يمكن اختزانه. فالزمن يموت فى لحظة ميلاده أو فور ولادته. ومن هذا المنطلق يصبح استثمار الزمن فريضة عاجلة لا يصح لأى فرد أن يضيعه أو يبدده، لان وقت الفرد هو وقت الاسرة ووقت الأسرة هو وقت الأمة الذى لا يدرى احد منا كيف يمر، ولا يفكر احد منا فى جدواه. علي عكس ما يفعله الناس فى بلاد غير بلادنا العربية.

أذكر اننى اطلعت منذ اكثر من ثلاثين عاما على كتاب يحمل عنوانه باللغة الفرنسية معنى استثمار الوقت فى بلجيكا، وهو يضم بين دفتيه نتيجة استفتاء قام به صاحب الكتاب عن الكيفية التى يتصرف بها الشعب البلجيكى فى وقته، وتوزيع ساعات يومه على أوجه النشاط المتعددة المتنوعة.

وليست بلجيكا هى الدولة الوحيدة التى يهتم الباحثون فيها بالميزانية الزمنية للمجتمع اهتمامهم - حكاما ومحكومين - بالميزانية المالية للدولة. فهناك يعلمون ان الزمن سلعة غير قابلة للتخزين، ثروة تضيع إذا لم يتم استغلالها وتشغيلها لحظة حلولها، واللحظة التى تمر لا يمكن ان تعود. لانها تذهب بعيدا عنا بما فيها من حلاوة، وما فيها من مرارة.

ولعله يعنينا ان نعلم ان ثلاثين فى المائة من وقت الامريكيين يستثمرونه فى النوم، ويستثمرون أقل من الربع فى العمل وأكثر من الربع فى مشاهدة التليفزيون والاستماع الى المذياع، وما تبقى من الوقت بعد ذلك وهو أقل من ١٧ فى المائة يتوزع بين كل الأنشطة الاخرى بدءا من تناول الطعام (٤,٨ فى المائة من الوقت) وحضور المباريات الرياضية (٣,٦ فى المائة) وكذلك ٣,٦ فى المائة لقراءة الكتب، ومثلها فى قراءة الجرائد والمجلات وحضور العروض الثقافية وثلث هذه النسبة الاخيرة لحضور العروض السينمائية.

وبينما يعمل الشخص الأمريكى ٤٠ ساعة فى الاسبوع فانه يتناول طعامه فى ثمانى ساعات خلال الاسبوع كله، أى انه لا يضيع فى الاكل الا ساعة وثمانى دقائق ونصف الدقيقة فى اليوم موزعة على الوجبات الثلاث.

فأين نحن من هذا النمط الامريكى لتوزيع الوقت. وماذا يحدث عندنا لساعات الأسبوع وساعات

الليل وساعات النهار. ماذا يفعل المتخلفون بساعاتهم ودقائقهم وثوانيهم، وماذا يفعل الزمان بهم، وهل هم يمتلكون اوقاتهم أو ان الوقت هو الذى يمتلكهم؟.

الأرجح ان الدول «المتخلفة» مملوكة للوقت وليس العكس. ذلك ان هذه الدول تعانى من طول أوقات الفراغ اذا صح أن هناك أوقاتا للعمل ناهيك أن للعمل فى هذه الدول ـ إذا وجد ـ معانى وأنواعا كثيرة. فهناك العمل الرسمى وهناك العمل غير الرسمى (الموازى للعمل الرسمى وفى أوقات العمل الرسمى نفسها)، كما ان هناك العمل الاضافى الذى يتم خارج أوقات العمل الرسمية.

ولعلنا نستطيع ان نعترف ولو على استحياء اننا نسميها ساعات العمل لمجرد اننا نقضيها فى أماكن العمل، وليس لاننا نستثمرها فى العمل نفسه.. فنحن نذهب فى الصباح الى هذه الأماكن ونعود فى نهاية ساعات الدوام الى بيوتنا، ثم نذهب الى فراشنا فى المساء، دون أن نسأل أنفسنا عما انجزناه خلال ساعات العمل أو عن الطريقة التى تتوزع بها أوقاتنا يوميا وأسبوعيا وشهريا بين مختلف أنواع النشاط ومختلف أنواع الكسل.

وكما تضيع أوقات العمل عندنا، تضيع أيضا أوقات الفراغ، فليس بيننا إلا قلة يخصصون من وقتهم نسبة لقراءة الكتب والجرائد والمجلات التى تبلغ فى أمريكا ١١ ساعة ونصف الساعة فى الاسبوع من اجمالى ١٦٨ ساعة أسبوعيا أى حوالى سبعة فى المائة من الوقت.

وعموما فانهم فى الدول المتقدمة (فى أمريكا أو غير أمريكا) يضعون أنفسهم فى خدمة الانتاج، فيختص الانتاج بأربعين ساعة اسبوعيا من وقت الفرد سواء كان عدد أيام العمل الأسبوعيةخمسة أيام أو ستة. كما أن انتاجهم فى تلك الدول لا يقل عن حد معين ولا يهبط عن المستوى المنشود حتى لو انخفض عدد أيام العمل الاسبوعية الى أربعة أيام وحتى لو انخفضت ساعات العمل عن اربعين ساعة اسبوعيا. بل ان نقابات العمال فى الدول المتقدمة لا يمكن ان تصبو الى تحقيق أهدافها فى زيادة الاجور أو خفض ساعات العمل أو أى مزايا اخرى، الا اذا استقرت تقاليد العمل المنضبط واستمر الانتاج فى الثبات أو الزيادة.

ناهيك عن أنه إذا انخفضت ساعات العمل وزادت بذلك ساعات الفراغ، كان لزاما ان تنشأ وتزدهر صناعات اخرى لتغطية حاجات أوقات الفراغ، فتزداد وتتنوع وتتفرع أنشطة السياحة والترويح والرماية والسباحة وركوب الخيل والصيد والرحلات، ما يفرض على المجتمع قيام صناعات وخدمات لمواجهة مقتضيات ومتطلبات القيام بهذه الانشطة، انشطة الفراغ، وبذلك لا يوصف الفراغ عندهم كما نصفه نحن بأنه «فراغ قاتل». بذلك نجحوا فى أن يكون العمل عندهم مثمراً والفراغ عندهم مثمراً أيضا.

فهل نحن راغبون فى أن نكون كذلك، وهل يمكن ان تكون لنا فى خبرات وممارسات هذه الدول أسوة حسنة قبل حلول القرن الحادى والعشرين، وقبل ان نصبح ضحايا لتعاليم «الجات»؟. لعل وعسى.

# ٤ – ٢١ سد العجز.. فى الميزانية الزمنية

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٦ صفحة ١٠ )

قالوها فى الأمثال: الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك وأود أن أضيف: أن الوقت لايمكن اختزانه فالوقت يحترق.. وهو إذا احترق مرة فإنه لا يحترق مرة أخرى تماما كعود الكبريت لا يشتعل ابدا مرتين.

إذن فالزيادة فى المخزون التى نتحدث عنها فى الاقتصاد والتى تحدث فى السلع بين يوم واخر ومن شهر الى اخر ومن عام الى اخر وعلى مدار الاجيال.. لا تنطبق الا على السلع الملموسة المحسوسة أما الوقت فليس له مخزون يزيد فالوقت يموت فى لحظة ميلاده أو فور ولادته وما تحسبه تراكما فى اعمارنا خير دليل على اختزال الزمان لا على اختزانه فما فات من الزمان وإن كان يحمل فى طياته عبق التاريخ وحكمة الزمان الذى فات إلا ان الرصيد الحقيقى يتمثل فيما تبقى من الزمان فهو الذى يمكن التعويل عليه فيما نريد أداءه من مهام.

فالزمان لا يعود أبداً الى الوراء.. واستثمار ماتبقى من الزمان فريضة لا يصح التفريط فيها أو الاستهانة بها.. بل ان وضع ميزانية لاستغلال الساعات الاربع والعشرين فى كل يوم أمر ضرورى ناهيك عن وضع ميزانية استغلال ماتبقى من سنوات العمر وشهوره واسابيعه.

هل منا من يتوقف لحظة لكى يفكر فى نسبة مايقضيه كل واحد منا من الوقت فى النوم وما نقضيه فى العمل ونقضيه فى القراءة والكتابة ومشاهدة التليفزيون وارتياد الندوات والمحاضرات وسائر الأنشطة الثقافية الاخرى.

هل نحن ندرك مثلا ان دولا اخرى تجرى من البحوث مايكفل لها ان تعلم ان حوالى ٥ فى المائة من وقت الناس فيها يضيع فى تناول الطعام بينما ٤ فى المائة من الوقت يخصص لمشاهدة المباريات الرياضية ومثلها فى قراءة الكتب ومثلها فى قراءة الجرايد والمجلات وانشطة ثقافية اخرى بينما ان واحدا فى المائة يستنفد وقته فى الذهاب الى السينما.

وهل نحن توقفنا مرة لكى نفكر فى عدد الساعات التى نعمل فيها (علما بأن الشخص الأمريكى يعمل ٤٠ ساعة فى الأسبوع).. أو لكى نفكر فى عدد الساعات التى ننامها (علما بأن الشخص الأمريكى ينام ٣٠ ساعة فى الأسبوع) وعلما بأن الوقت الذى يخصصه الشخص الأمريكى لتناول

طعامه لايزيد على ثمانى ساعات فى الأسبوع للوجبات الثلاث أى ان متوسط الوقت الذى يخصصه الشخص الأمريكى لتناول الوجبة الواحدة لايزيد بحال على ثلث ساعة.

فالناس فى الدول المتقدمة يضعون انفسهم فى خدمة الزمن.. ثم يضعون الزمن فى خدمة العملية الانتاجية فنصيب الانتاج من العامل ٤٠ ساعة فى الاسبوع (من كل عامل) والانتاج فى الساعة الواحدة له مستوياته ومعاييره التى لايقل عنها ولا ينخفض.

والناس فى الدول المتقدمة بعد ان يعملوا.. يتمتعون أيضا بأوقات الفراغ فيختارون من أسباب الرياضة واللهو والسياحة ما يحلو لهم ولكن بعد تحقيق الانجازات التى تكفلوا بها وبعد ان أنشأوا من الصناعات والأنشطة ما يملأون به ساعات الفراغ.. فقد صنعوا لأوقات فراغهم (فى أوقات عملهم) وسائل الرياضة واللهو والسباحة وركوب الخيل والصيد والرحلات.. أيضا يصنعونها داخل المصانع فى غير أوقات اللهو.. أى فى أوقات العمل أى أن الناس هناك فى تلك الدول قد وطنوا النفس وسخروا أنفسهم لخدمة الانتاج فى أوقات العمل.. وسخروا الانتاج لخدمة أنفسهم فى أوقات الفراغ.. فلم يعد لديهم ما نسميه نحن «عملا مملا» ولم يعد لديهم ما نسميه نحن «فراغا قاتلا» والعهدة على الراوى.

# ٤ – ٢٢ هؤلاء خرجوا من مصر.. ولم يعودوا

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام الدولى باريخ ١٩٩٧/٨/١٣ صفحة ١٣)

الفرحة العارمة التى ظلت تجتاح النفوس بتحويلات المصريين العاملين فى الخارج التى لايزال البعض يتغنى بها.. فرحة لم تكن فى محلها فمن بين الذين قاموا بهذه التحويلات الى مصر الوطن نجارون ونقاشون وسباكون وغيرهم من الحرفين الذين وجدوا خارج مصر ملجأ لهم ومآلا وملاذا فهجروا بيوتهم وأولادهم أو اصطحبوهم الى بلاد أجزلوا لها العطاء ولكن بغير حساب واجزلت لهم العطاء ولكن بحساب.. فقد حملوا الى هذه البلاد كفاءاتهم وتركوا وراءهم فى مصر أناسا لم تكن كفاءاتهم قد اكتملت.. وظلوا بعد رحيل الصف الأول عطلا من كل أسباب الاتقان والجودة والتجويد فى غياب التدريب الحازم.. ونماذج المحاكاة العملاقة التى رحلت.

وبهذا فقدت مصر لا الصف الأول من الحرفيين فقط ولكنها فقدت بفقدهم الصف الذى يليه.. وظل هذا الصف الثانى يستحل عمارات مصر وبيوتها وشوارعها حقلا لتجاربه الغشيمة الغاشمة ووقفنا جميعا مكتوفى الايدى مهزومين ازاء ظاهرة الاطاحه بروس الاموال الثابته التى سبق ايداعها فى هذه المنشآت .فاذا بالمياه تتساقط من الصنابير والمواسير واذا بالشوارع ترصف ويعاد الرصف مرات .واذا بمعايير الجمال المعمارى داخل المبانى وخارجها تنتهك .واذا بالبنايات الجديده تتشقق من الزلزال واذا بالعمارات تنهار على روس اصحابها بلا زلزال.. ويستمر السيناريو هكذا بلا توقف ولا علاج.. وأحس الناس جميعا بموجات من الاذلال المتواصل من الحرفيين الذين فاتهم قطار الخبرة والتدريب على أيدى معلميهم الذين رحلوا.. كما فاتهم قطار السفر مع الاسطوات أو مثل الاسطوات.. وتحول السباكون بالتدريج الى حملة الحقائب وحرصوا على ألا تقل فى مظهرها عن الحقائب التى يحملها الدبلوماسيون مع فارق الماركات. وان كانوا لايعرفون شيئا عما هو داخلها من مجموعات العدد والأدوات.. وظلوا يؤدون العمل سنين طويلة وياليتهم قد اتقنوه وظلت مستويات الأداء تتدهور فى هذه الحرفة وفى غيرها من الحرف بغير استثناء على أيدى الصف الثالث الذى هو بالضرورة أقل خبرة ودراية ومرانا من الصف الثانى الذى هو أصلا لم يتدرب على أيدى الصف الأول.

ومرت الأيام.. وعاد أفراد الصف الأول.. وياليتهم ما عادوا.. فكأنهم لم يعودوا.. هذا الصف

المتدرب (أو الذى كان عند رحيله عنا متدربا مجيدا متينا) عاد ومستواه الفنى والمعرفى فى الأداء أقل بحكم ما كان يقوم به فى بعض الدول من اعمال فرعية تحت قيادة شركات معظمها أجنبى لم يكن له فيها سوى أجر مرموق.. وأدت وفورات الأجر التى تراكمت عنده وجاءت تحويلاتها منه الى حساباته فى البنوك.. الى اذكاء نزعة الاستعلاء فى بعضهم.. ونزعة الاحباط فى البعض الآخر.

لم يكفهم انهم قد نسوا فى بلاد المهجر معنى الاتقان وحسن الأداء بل اصبحوا يستنكفون أن يقوموا بالعمل الذى كانوا يقومون به من قبل وأصبح مستواهم المعيشى الجديد حاجزا بينهم وبين الصنعة التى كان لها الفضل فيما هم فيه من ترف ورخاء.

وخسارة مصر من وراء ظاهرة الهجرات الحرفية ورحيل الحرفيين عنها ليست خسارة واحدة بل أربع خسائر بالعدد تتفرع عنها خسائر أخرى كثيرة لا يمكن لما استلمناه فى مصارفنا من تحويلات منهم ان تعوض مصر شيئا من هذه الخسائر ولو بعد حين.. وبيانها كالتالى:

**الخسارة الأولى:**

تتمثل فى أن مصر قد خسرت الصف الأول.

**الخسارة الثانية:**

تتمثل فى أن مصر قد خسرت الصف الثانى مباشرة بسبب رحيل الصف الأول فجأة دون أن يكتمل تكوين الصف الثانى بواسطة الصف الأول قبل رحيله فظلت السنون تدفع بهؤلاء المبتدئين (أو غير المكتملين) لكى يحولوا مصر فى أيديهم الى حقول تجارب فاشلة بغير خبرة أو تدريب.. فشب الصف الثانى على ذلك وشاب عليه استهتارا واهمالا واحتقارا لكل عمل يسند اليه.. فكانت الخسارة الثانية لا تقل فداحة عن الخسارة الأولى.

**الخسارة الثالثة:**

تتمثل فى الهجرة العائدة (أو المعاكسة) فقد جاء العائدون من بلاد الهجرة بعد ان استنفدوا مرات البقاء خارج الوطن.. وانذرهم أصحاب الأعمال هناك بضرورة الرحيل.. جاءوا يحملون معهم اسفهم وغضبهم وسخطهم على هذا الحظ العاثر الذى عاد بهم الى بلدهم واضطرهم مكرهين الى مغادرة أرض النعام والنعيم ومن ثم ما كان يمكن أن يرتجى من وراء عودتهم خيرا.. وكأنهم لم يعودوا.

**الخسارة الرابعة:**

تتمثل فى أن من بين هؤلاء العائدين فريقا لا يحمل السخط ولا الغضب بسبب العودة ولكنه يحمل أسباب الأنفة والاستعلاء بعد ان انتقل من مستوى الصنايعى الأجير الى مستوى الشخص

الذى استطاع بمدخراته الواعية ان يكون مالكا أو تاجرا أو مقاولا أو كل ذلك معا.. وهذا عادة ما تتعطل عنده اسلاك الاستقبال.. فلا يقبل فى أدائه لعمله أى ملاحظات أو انتقادات. إذ تحولت إحدى اذنيه الى طين والأذن الاخرى الى عجين ناهيك عن انه لم يعد حتى يتحرك لأداء مهمة الاشراف على من يتولى هو اسناد الاعمال اليهم.. فيقومون بالتخريب بعيدا عن سمعه وبصره وليذهب حجم الاعمال التالفة الباهظة التكاليف الى الجحيم كل واحدة من هذه الخسائر (الرباعية) لها تكلفتها.. المالية بالطبع والتى لا يمكن أن تعوضها مصر من حصيلة المليارات الدولارية الأربعة التى كانت تأتى الى مصر من تحويلات هؤلاء المصريين الى حساباتهم فى بنوك مصر.

إلا أن هناك تكلفة اخرى اخطر وأفدح بكثير من التكلفة المالية.. ألا وهى التكلفة الزمنية.. فكل هؤلاء الذين رحلوا عنا لسنين متتالية رحلت معهم.. ثم رحلت عنهم.. مهارتهم فى الأداء.. واكتساب المهارة ليس رهنا بالتدريب وحده إذ يجب ان تختلط بهذا التدريب صور شتى من الممارسة الدؤوب.. وملكات الابداع.. والموهبة.

فكأن قائمة التضحيات التى قدمتها مصر.. طويلة.. لا فى ساحات القتال فقط.. ولكن أيضا فى ساحات العمل.. طاقات من الحب والمودة وحب الخير للغير.. لا تريد مصر من ورائها من أحد لا جزاء ولا شكورا. فإذا ما امتدت الايدى اليها بالعون احيانا.. فإنه عون واجب.. وحق معلوم بلا توسل ولا تسول ولا استجداء.. ولا خضوع... فرأس مصر دائما يجب ان تكون مرفوعة لصالح كل الرؤوس.

ذلك ان الذين خرجوا منها لخدمة الغير.. حتى وان عادوا الى مصر فإنهم فى الواقع خرجوا ولم يعودوا.. واستعواضهم بكل ما جلبوه معهم من مال أو حولوه أمر جد عسير.

# ٤-٢٣ الهندرة

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٧/٩/٢٩ صفحة ١٢ )

الهندرة .. كلمة يستخدمها المتخصصون للإشارة إلى هندسة الإدارة أو الهندسة الإدارية .. فالإدارة لازمة للمهندسين .. ولكنهم لا يسمونها إدارة هندسية .. خشية أن تنصرف الأذهان إلى تلك الإدارات الهندسية التى تتزين بها بعض الهياكل التنظيمية حتى داخل الوزارات والجامعات والهيئات والمؤسسات .. إلخ وإنما يسمونها هندسة إدارية .. إشارة إلى أنها نوع من الادارة يتولاه المهندسون .. يعملون على تطبيعه ومواءمته مع ما تقتضيه طبيعة المشروع الهندسى موضوع الإدارة.

والهندرة .. أو الهندسة الإدارية لا يتعلمها طلاب الهندسة فى كليات الهندسة ذلك لأنها لا تتوازى مع أنواع الهندسة الأخرى التى يدرسها طلاب الهندسة كالهندسة الميكانيكية والهندسة المدنية .. والهندسة المعمارية وما إلى ذلك.

تلك هى أنواع المعرفة الهندسية التى يختار طلاب الهندسة فرعا منها للتخرج، أما الهندرة فإنها ليست من متطلبات التخرج أو فلنقل إنها ليست فرعا من فروع التخرج .. والمهندس يمكنه ألا يطلبها أبدا حتى بعد تخرجه إلا إذا اضطر إلى ذلك أو رغب فيه .. مثلا حين يضطلع أو يرغب فى الاضطلاع بالمهام الادارية فى صلب المشروعات الهندسية.

عندئذ فقط تتصدر الهندرة اهتمام المهندسين المكلفين بالاضطلاع بهذه المهام وتصبح فى مقدمة الموضوعات التى لابد أن يتزود بها المهندس المرشح للإدارة لإعداده لتحمل المسئوليات والأعباء الإدارية التى لابد أنه سوف يصادفها فى مسار حياته العملية الجديدة والمتجددة فى المشروعات الهندسية المختلفة.

الهندسة الإدارية إذن هى جرعة اضافية يتلقاها - حين يطلبها - المهندسون طوعا أو اضطرارا إذا هم حرصوا على الوفاء بمقتضيات ومستلزمات المواقع الإدارية التى تصادفهم أو تفرض عليهم أو يسعون للحصول عليها اختيارا .. وذلك حرصا منهم على استيعاب متطلبات إدارة المشروعات الهندسية كما وكيفا.

فالتساند بين الهندسة والادارة ليس محاولة عارضة لتوصيف الهندسة إداريا أو لتوصيف الادارة هندسيا .. كما أنها ليست مجرد مفهوم إتفاقى أو عفوى أو اعتباطى، ولكنها تطرح نفسها كقضية تؤكد أهمية التبادل والتكافل والتساند بين الادارة والهندسة بهدف مقصود ومغزى مفهوم ومردود أكيد بغض النظر عن تنوع مجالات التطبيق .. وبغض النظر عن تفاوت مستويات الممارسة ودرجات المسئولية الهندسية أو الادارية.

مثل هذا التشابك يفترض ويحتم اقتران مهارتين معا، ولكن بنسب محسوبة سواء على مستوى الفرد (الراغب أو المضطر) أو على مستوى المؤسسة (الراغبة أو المضطرة) .. إلا أن تحقيق مثل هذا الاقتران تصادفه ـ ولابد أن تصادفه ـ بعض المشكلات وهى مشكلات تنشأ أصلا عن وجود فروق جوهرية بين الهندسة والادارة نذكر من بينها ما يلى:

١ ـ أن العلوم الهندسية تعتمد اعتمادا كليا وجزئيا على الملامسة الحسية .. بمعنى أنها تتعامل مع الملموس .. بينما العلوم الإدارية لا تتعامل دائما مع أى ملموس أو منظور بل على العكس فإن عديدا من القرارات الإدارية قد تستند إلى مزيج أو خليط من الحقائق والاعتبارات والآمال والطموحات والترغيب والردع والتحفيز والتشجيع والالهام والتقدير والتخمين والتفاوض والحكمة والتحكمية.

٢ ـ إن الهندسة تستند إلى القوانين الطبيعية .. فهى علم يتصف بالدقة ويستند بالضرورة إلى نظريات يمكن اختبارها ويسفر بالضرورة عن نتائج ملموسة يمكن تجربتها ويمكن بعد ذلك الحكم على مدى وفائها بالغرض المقصود حكما دقيقا.. أو على الأقل حكما مقبولا .. بينما تستند الإدارة إلى خليط من الأشياء ليست بالضرورة نابعة من القوانين الطبيعية ولكنها تكون غالبا نابعة من القوانين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقد تنطلق من مجموعات متناثرة ومتنافرة من التقديرات والتكهنات والأحكام العامة والشخصية فى آن معا.

٣ ـ أن الهندسة تصنع نماذجها من الجماد .. بينما تصنع الإدارة نماذجها من البشر .. ذلك لأنها تتعامل أولا وآخرا مع الناس .. والناس لهم مشاعرهم وطموحاتهم ودوافعهم وحوافزهم ونواقصهم وأخلاقهم وسلوكياتهم وتميزهم وتخلفهم ... إلخ.

٤ ـ إن الهندسة قادرة دائما على السيطرة على العناصر والعوامل التى تتعامل معها .. بينما لا تستطيع الإدارة أن تسيطر ـ أو على الأقل ليس بنفس درجة الكفاءة ـ على البشر الذين تصدر عنهم ومنهم تصرفات عادة مالا تكون متوقعة .. وعادة مالا تكون فى الحسبان.

٥ ـ إن النشاط الهندسى له خصوصيته .. بينما أن النشاط الإدارى تغلب عليه صفة العمومية .. فالإدارة لا تصدر قرارها استنادا إلى حالة واحدة بعينها كما أنها لا تقتصر على المرئى من هذه العناصر، بل تغوص فى خضم العناصر الكامنة فى صدور البشر رغم طول المسافة الفاصلة بين المدير والمدار .. ذلك لأن المسافات فى عرف الإدارة ورجالها لا تمثل عائقا يحول بينهم وبين التأثير فى مجريات الأمور.

٦ ـ بينما يعتمد القرار الهندسى على عنصر التأكد .. فإن القرار الادارى ـ على العكس من ذلك تماما ـ يعتمد على عنصر عدم التأكد .. ومن ثم فإن ظروفا كثيرة قد تحتم اصدار القرار الإدارى باستخدام معلومات محدودة.

٧ ـ المعاينة عند المهندسين تمثل أولى لزوميات حسن الأداء، بينما قد يستغنى الاداريون عن المعاينة .. اكتفاء بمحاكاة ما يكون قد سبق اتخاذه من قرارات إدارية فى ظروف مماثلة.

٨ ـ المهندس يستطيع أن يتطلع إلى أن يكون إداريا، أما الادارى فإنه لا يستطيع أن يتطلع ولو من بعيد ـ إلى أن يصبح مهندسا. بل إن خبراء الادارة لا يشعرون أنهم بحاجة إلى المعرفة الهندسية كسبيل للنجاح فى ادارتهم .. أو على الأقل ليس بالقدر الذى يستشعر فيه المهندسون بحاجتهم إلى المعرفة الإدارية.

٩ ـ العمليات الهندسية لها مدخلاتها المحددة .. ولها معاييرها ونماذجها وتستهدف بل تتوخى الجودة الشاملة أو الكلية Total Quality بينما تنصب العمليات الإدارية على مواقف متغيرة ومتجددة أو أنها قلما تتكرر طبق الأصل فهى عمليات تعكس شخصية صاحبها على عكس القرار الهندسى الذى يصدر عادة فى ضوء مواصفات محددة سلفا.

ومع ذلك ورغم كل هذه الفروق .. فإن الهندسة والادارة كلتيهما علم له أصوله وفن له إبداعاته .. وامتزاجهما معا لا ينتقص بل يدعم العلم والفن فى كل منهما .. أو على الأقل هكذا يجب أن تكون الهندسة الإدارية .. علما مزدوجا .. وفناً مزدوجا .. من أجل القرار المزدوج.

## ٤ – ٢٤ عمالة أطفال.. هل هي مأزق عربي (١)

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٣/١٠/١٩٩٩ صفحة ٢٤)

عدد الأطفال الذين يعملون فى عالمنا المعاصر هو ربع مليار طفل. هكذا قال الخبراء فيما قالوه وما كتبوه وما قدموه الى مؤتمر العمل الدولى الذى انعقدت وانقضت دورته السابعة والثمانون على مدار الفترة من ١ـ ١٨ يونيو ١٩٩٩ فى مدينة جنيف السويسرية التى تقع على ضفاف بحيرة يسميها السويسريون بحيرة جنيف ويسميها الفرنسيون بحيرة ليمان ويأبى كل طرف أن يتزحزح عن موقفه من هذه التسمية لصالح الآخر مهما كان.

وفى يوم ١٦ يونيو ١٩٩٩ أى قبل أن ينفض المؤتمر بيومين اثنين فقط استمعنا مع المستمعين الى كلمة مستر بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذى جاء خصيصا الى جنيف لكى يلقيها امام اعضاء المؤتمر وبعدها بيوم واحد وقبل أن ينفض المؤتمر بيوم واحد تجاوب اعضاء المؤتمر مع ما قاله بيل كلينتون لهم فوافقوا فى ١٧/٦/١٩٩٩ على اتفاقية «حظر أسوأ أشكال عمل الاطفال» وصدرت هذه الاتفاقية تحت رقم ١٨٢ فى سجل الاتفاقات التى سبق أن اصدرتها مؤتمرات العمل الدولية المتتالية منذ نشأة المنظمة فى عام ١٩١٩.

ثم رحل اعضاء المؤتمر عن جنيف كل فريق فى طريق وكان قد رحل عنها قبلهم بيل كلينتون لكى يبدأ رحلته الأوروبية التى سمع العالم عنها.. وكان قد وعد أعضاء المؤتمر فى كلمته التى ألقاها أمامهم بأنه سوف يطلب من الكونجرس «هكذا» أن يصادق على الاتفاقية التى سيصدرونها فى اليوم التالى.. وكانت هذه هى المناشدة.

وبدا لى وللعديدين ممن سمعوا ورأوا وشاهدوا أن حماس أمريكا لهذه الاتفاقية غير مسبوق.. هذا بالاضافة الى أن تاريخ أمريكا مع المنظمة غير مرموق.. باعتبار أن أمريكا لم تكن من بين الدول الأوائل التى انضمت لعضوية منظمة العمل الدولية ربما بسبب عزلتها التاريخية التقليدية وعزوفها فى بداية نشأتها عن كل ماهو دولى.. وأيا كانت الأسباب.. فإنه من الثابت أن أمريكا لم تنضم الى منظمة العمل الدولية إلا بعد أن بلغت هذه المنظمة من العمر خمسة عشر عاما وذلك فى عام ١٩٣٤.

يضاف الى ذلك أن أمريكا بعد انضمامها ظلت مستمرة فى العضوية ثلاثة وأربعين عاما ثم هددت ونفذت انسحابها منها فى عام ١٩٧٧ ثم عادت الى العضوية مرة أخرى فى عام ١٩٨٠.. بمعنى أن عمر أمريكا فى المنظمة يناهز الخامسة والستين باستثناء السنوات الثلاث التى انقطعت خلالها عن العضوية ومع ذلك وفى خلال هذه السنوات التى جاوزت الستين عاما لم تصادق أمريكا على اكثر من اثنتى عشرة اتفاقية من اتفاقيات العمل البالغ عددها ١٨١ اتفاقية ولم تنفذ من هذه الاتفاقات التى صادقت عليها إلا عشرة.

هذا فى الوقت الذى صادقت فيه اسبانيا على ١٠٤ من هذه الاتفاقات وفرنسا على ٩٦ اتفاقية والنرويج على ٨٦ وهولنده والبرتغال والبرازيل والسويد وبلجيكا كل منها قد وافق على اكثر من سبعين اتفاقية. بل انه حتى على المستوى العربى نجد ان جيبوتى مثلا قد وافقت على ٦٢ اتفاقية ومصر والعراق وتونس كل منها على اكثر من خمسين اتفاقية والجزائر وسورية والمغرب كل منها على اكثر من أربعين اتفاقية وهكذا.

إذن فان امريكا لم تكن متعجلة فى انضمامها للمنظمة ولم تكن بعد انضمامها الى هذه العضوية متعجلة فى المصادقة على كل ما صدر من اتفاقات بل اقتصرت من بينها على اثنتى عشرة اتفاقية حتى الآن ثم انها حين صادقت على هذه الاتفاقيات كانت تتهادى نحو المصادقة بخطوات وئيدة.. وبينما لم يستغرق تفكيرها للموافقة على بعض هذه الاتفاقيات الاثنتى عشرة إلا عامين فإن تفكيرها قد طال فى الموافقة على البعض الآخر الى خمس سنوات وسبع سنوات واثنتى عشرة سنة بل انها لم تصادق على اتفاقية إلغاء العمل الجبرى «رقم ١٠٥» إلا بعد مضى أربعة وثلاثين عاما كاملة إذ اصدر المؤتمر هذه الاتفاقية فى عام ١٩٥٧ وصادقت عليها أمريكا فى ١٩٩١/٩/٢٥ بينما وافقت المملكة المتحدة على هذه الاتفاقية فى نفس عام صدورها عن المؤتمر ثم صادقت عليها فى عام ١٩٥٨ عديد من الدول من بينها سويسرة والسويد والنرويج وغانا ومصر وغيرها.. ثم توالت المصادقات عليها من الدول واحدة بعد الأخرى تباعا إلا أمريكا فقد ظلت تنتظر وصادقت عليها كما قلنا فى عام ١٩٩١ كما لو كانت أمريكا مغرمة بالعمل الجبرى ولا تريد إلغاءه.

وفضلا عن الابطاء والتلكؤ فإن أمريكا ـ كما يبدو ـ لم تكن متحمسة ويبدو أنه لايزال ينقصها الحماس فى التصديق على اتفاقات «قديمة» تغطى عمالة الطفل التى اصبحت امريكا متحمسة لها فجأة وبلا نظير فى الحماس لما سبقها من اتفاقات قريبة من نفس هذا الغرض.. فالاتفاقية

رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣ التى صادقت عليها ثلاث وسبعون دولة لم تصادق عليها أمريكا رغم انها تنصب على الحد الأدنى لسن العمل والاتفاقية رقم ١٣١ لعام ١٩٧٠ عن تحديد المستويات الدنيا للأجور صادقت عليها حتى الآن ٤١ دولة ليس من بينها أمريكا والاتفاقية رقم ١٣٢ لعام ١٩٧٠ عن الاجازات مدفوعة الأجر صادقت عليها ثلاثون دولة ليس من بينها أمريكا.

ماهو إذن سر هذه الانتفاضة الأمريكية حول عمالة الطفل المشمولة أصلا برعاية عدد من الاتفاقات السابقة على صدور الاتفاقية الأخيرة رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩. وكيف يمكن أن تقع أمريكا فجأة فى غرام ربع مليار طفل دون الرابعة عشرة من العمر وتذرف الدمع (وهى دائما عصية الدمع وليس الصبر شيمتها) على هؤلاء الأطفال المساكين الذين تسخرهم الدول النامية لكى يعملوا.

السر فى رأيى - وقد أكون مخطئا - أن أمريكا تعلم ربما علم اليقين أن هذه الدول النامية يعمل فيها الاطفال بغير أجر أو بأجور بالغة الانخفاض ومن ثم فإنهم ينتجون ما ينتجونه بتكلفة رخيصة ومادام مستوى الجودة مقبولا عالميا فان اختراق هذه المنتجات لحدود الدول الأخرى بمثل هذه التكلفة الرخيصة والجودة المقبولة سوف يصبح ممكنا.. وهذا فى نظر امريكا عبث من جانب الدول الدول المتخلفة لا يمكن السكوت عليه.

وما كانت أمريكا لتذرف مثل هذا الدمع الغزير فيما لو كان هؤلاء الاطفال يعملون بأجور عالية.. إذن لارتفعت التكلفة وارتفعت أسعار الصادرات.. وأعرضت الدول الأخرى عن الاستيراد منها.. بل ولغمرت الواردات من الخارج أسواقها.. ولعجزت عن دفع تكاليف هذه الواردات.. ولساء ميزانها التجارى وميزان المدفوعات..

ولكن هذا لا يفسر لماذا لم تنضم أمريكا حتى الآن الى قائمة المصادقين على الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨/ لعام ١٩٧٣ وهى التى نصت على أن تكون لكل دولة سياسة وطنية تستهدف محو عمالة الاطفال والقضاء عليها ورفع الحد الأدنى لسن العمل الى ١٤ أو ١٥ سنة حتى يمكن اتمام مرحلة التعليم الملائمة لهذه السن بل انها كانت تحث على أن يكون الحد الأدنى ١٨ سنة وبشرط ألا يتعرض الشخص فيها لممارسة أى من الأعمال التى يترتب عليها الإضرار بصحة الفرد أو أخلاقه أو أمنه أو أمانه مع ضرورة التأكد قبل ممارسة أى من هذه الأعمال وبعد بلوغه السن المقررة من أن الشخص قد حصل على التدريب اللازم لتمكينه من القيام بها بكفاءة.

كما أن هذا لا يفسر ايضا عدم مصادقة أمريكا حتى الآن على حوالى ١٧٠_ اتفاقية دولية

صدرت عن مؤتمر العمل الدولى فى سنوات متتالية وصادقت دول عديدة عليها منها ما يتعلق بالأجور «كاتفاقيات ٩٤، ٩٥، ١٣١ ومنها ما يتصل بساعات العمل كاتفاقيات ١، ٣٠، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٦٧، ١١٦، ١٥٣.. الخ.

أما وقد وعدت أمريكا ـ بلسان رئيسها ـ بأنه سيطلب من الكونجرس المصادقة على الاتفاقية الجديدة «رقم ١٨٢» بشأن «حظر أسوأ اشكال عمل الاطفال والاجراءات الفورية للقضاء عليها» فلابد أن لهذه الاتفاقية حسناتها..

فالاتفاقية الجديدة أمسكت بتلابيب «عمالة الأطفال» واحاطتها بما يشبه السياج حول «أسوأ أشكال العمل» وأوجزت هذه الأشكال فى مادتها الثالثة على النحو التالي:

أـ كافة اشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق كبيع الاطفال والاتجار بهم وعبودية الديون والنخاسة والعمل القسرى أو الاجبارى بما فى ذلك التجنيد القسرى أو الاجبارى للأطفال لاستخدامهم فى صراعات مسلحة.

ب ـ استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لانتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.

جـ ـ استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، ولا سيما انتاج المخدرات بالشكل الذى حددت فيه فى هذه المعاهدات الدولية ذات الصلة والاتجار بها.

د ـ الأعمال التى يرجح أن تؤدى بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التى تزاول فيها الى الاضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقى.

ومن الواضح أن التوجه العام لهذه الاتفاقية يكاد ينصب على سد الأبواب أمام أى اتجاه لاستغلال الأطفال.. وكما سبق أن ذكرنا فإن عمالة الاطفال فضلا عن استغلالهم كانت محل عناية اتفاقات سابقة كثيرة.. إما كفئة مستقلة أو ضمن فئات المجتمع الذى يتناوله والتى يتناولها مضمون الاتفاقية عموما.

يكفينا أن نعلم مثلا أن هناك اتفاقية تحريم النخاسة الصادرة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٦ وتحريم العمالة القهرية الصادرة فى ٢٨ يونيو ١٩٣٠ والإعلان العام لحقوق الانسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٧.. فضلا عن اعلان حقوق الطفل الصادر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩ ثم اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ والتى نصت المادة ٣٢ منها على حق الطفل فى الحماية من الاستغلال الاقتصادى أو ممارسة اى عمل يحول بينه وبين

التعليم أو يؤثر على صحته الجسمية أو العقلية أو الروحية أو الاخلاقية أو يؤثر حتى على تقدمه الاجتماعى.

كل هذا سبق أن ورد وسبق أن قيل.. ولكن الجديد فى الاتفاقية الجديدة هو الاستهجان والاستنكار لأعمال بعينها يمارسها الاطفال تحت سمع وبصر الحكومات والكبار والصغار من المسئولين وغير المسئولين فى شتى أوجه النشاط.. وأنه اذا كان هناك من الانشطة ما يمكن أن يقوم به الكبار إلا أنه لا يصح لأى طفل أن يمارسها.. فهناك اعمال خطرة فى المناجم والمحاجر مثلا وفى صناعة السجاد وفى قطاع الزراعة اذا ترتب عليها التعرض للكيماويات الزراعية.. وهناك ايضا ضرب الطوب وعمل السجاد اليدوى والدباغة وأعمال المبانى والغطس فى أعماق الماء للصيد و صناعة الزجاج والكبريت وحمل الأوزان الثقيلة والخدمة المنزلية.. أو أى عمل آخر يترتب على ممارسته إذلال صاحبه أو استعباده.

بل ان هناك من الاعمال ما لو صح العزم لوجب تحريمه لا على الأطفال فقط ولكن ايضا على الكبار كالدعارة وتجارة الاطفال وتجارة الجسد عموما.

ولكى تتخذ هذه الاتفاقية سبيلها التنفيذى لابد من مسارين:

أولهما المسار القانونى أو الاجرائى

ثانيهما المسار الفنى أو الموضوعى

فالمسار القانونى أو الاجرائى يبدأ بعرض الاتفاقية على الاجهزة التشريعية فى كل دولة مصحوبة ببعض الرؤى الفنية للمشكلة فالمشكلة سوف تختلف فى طبيعتها وأبعادها ومتطلباتها فى كل دولة عن سواها.

ومن المعروف ان هذه الاتفاقية لا تصبح سارية المفعول إلا إذا صادقت عليها دولتان ووصول هاتين المصادقتين الى مدير عام المنظمة ثم مرور اثنى عشر شهرا على هذا الوصول.

ويتحتم على الدولة التى تصادق على الاتفاقية ـ بعد المناقشات الفنية والجدل والأخذ والعطاء ـ ان تلتزم بتنفيذ هذه الاتفاقية عشر سنوات متواصلة، لا تتراجع عنها ولا تنسحب. فإذا لم تعترض ولم تنسحب خلال العام الحادى عشر لابد ان تستمر فيها عشر سنوات أخرى.. وهكذا دواليك.

ومن المعروف ان تنفيذ الاتفاقية امر ملزم لأى دولة يصادق جهازها التشريعى على نصوصها.. اما التباطؤ فى التنفيذ او اغفال النص او اهماله او تجاهله فى التطبيق.. فان كل

ذلك لابد أن يخضع للمساءلة.. والمساءلة فى مثل هذه الأمور القانونية على مثل هذا المستوى الدولى تتولاها المنظمات لدولية بطرق شتى من بينها لجان تقصى الحقائق.. ولجان التحقيق.. ولجان التفتيش وغيرها من الوسائل والطرق.

ولكى يكون الالتزام جادا من جانب الدولة الراغبة فى التنفيذ لابد أن يصاحب المصادقة على الاتفاقية جهد مخلص لوضع السياسات والبرامج اللازمة لمواجهة المشكلة.. وهذا يستلزم بالضرورة:

أ ـ فهما عميقا لطبيعة المشكلة

ب ـ وصف المشكلة وصفا دقيقا محايدا

جـ ـ تحديد ابعاد المشكلة وعناصرها وروافدها والمجالات المستهدفة.

د ـ تأصيل الظاهرة ووصف العلاج واقتراح البدائل.

هـ ـ توقع هدف واضح محدد سلفا.

ومن المعلوم انه فى حالة منظمة العمل الدولية بالذات فان هذه المقتضيات والمستلزمات تتطلب تضافرا فى الجهود وتعاونا بين الحكومة وفريق اصحاب الاعمال ونقابات العمال وذلك بحكم الثلاثية المشهورة عن هذه المنظمة بطبيعتها التكوينية منذ نشأتها فى عام ١٩١٩.

ومن البديهى أن هذه الثلاثية.. وأن الأجهزة التشريعية فى كل دولة لابد أن يحدوها الحرص على التدقيق فى قراءة النصوص قبل قبولها للتصديق أو عدمه.. حتى لا تصبح المصادقة على المرفوض سيفا فوق رقبة الدولة.. تدان به بحسن النية فى غابات الدهاء الدولي.

# ٤ – ٢٥ عمالة أطفال..هل هى مأزق عربى (٢)

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٩ صفحة ١٠ )

أمانة العرض - على الأجهزة التشريعية فى الدول - هى صمام الأمن فى مصادقتها أو عدم مصادقتها على اتفاقية «حظر أسوأ اشكال عمل الاطفال» أو أى اتفاقية أخرى.

ولذلك يصبح من الضرورى أن تتولى الاجهزة المعنية قبل عرض الاتفاقية على الاجهزة التشريعية إعداد دراسة متأنية جادة يمكن فى النهاية عرضها بإيجاز فى شكل رءوس اقلام وشروح سريعة على هذه الاجهزة التشريعية عند فحص الاتفاقية للمصادقة عليها أو عدمه.

وحتى قبل إعداد هذه الدراسات فإنه من المؤكد أننا جميعا نعلم أن عمالة الاطفال قد لاتكون على قدر واحد من الخطورة فى كل الدول .. فالكل يعلم أن هناك حدودا لسن العمل .. وأنه كما قد تختلف الدول فيما بينها فى تحديد سن التقاعد فإن نوعا من الاختلاف يمكن أن يوجد بين الدول فيما يمكن أن ينص عليه قانون كل دولة كبداية لسن العمل بحد أدنى يوازن بين تشغيل الاطفال وتشريد الأطفال ويحدد أنواع العمل الكريم التى يمكن اعتبارها واعتمادها كوسيلة لحماية الطفل من احتمالات التشرد والانحراف .. وكضمان له على التعود على الحياة السوية: حياة الجد والعمل الجاد التى يمكن للطفل من خلالها أن يدرك أن جودة الحياة فى جدواها والعكس بالعكس.

فليس الهدف إدانة كل طفل يعمل .. أو إدانة كل مجالات العمل التى قد تستهوى الطفل وأهله أو قد تصلح مستقرا ومأوى ومستودعاً لنشاطه وحيويته .. ومن ثم فإنه من اللازم ومن الضرورى تصنيف كل مجالات الاعمال فى المجتمع وجردها وسردها، بحيث يمكن لاصحاب الشأن من الحكومة واصحاب الأعمال ونقابات العمال فى النهاية أن يقرروا مايمكن أن يتاح من بين هذه الاعمال للاطفال بما لايضيرهم القيام به لاصحيا ولاتعليميا ولا نفسيا .. مع تحريم مايضير الطفل أداؤه وما يضر من الاعمال إذا ماقام الطفل به بحيث يمكن للطفل (بعد سن معينة) أن يؤدى العمل الذى يناسبه ويتناسب معه دون أن يفسد الطفل أو أن يفسد العمل .. وبهذا ينفتح مجال العمل الكريم والعلم الكريم للأطفال ولو على سبيل التدريب والتلمذ وتعويض دخل الاسرة المفقود أو استكماله دون أن يتأثر بهذا العمل حق الطفل فى التعليم وحقه فى الاستمتاع بالحياة.

ومادامت قائمة الأعمال المستهجنة التى يمارسها الاطفال فى بعض الدول طويلة – أو هكذا قال

المتخصصون والمهتمون - فإنه من المنطقى أن نتصور أن لكل دولة طابعها الخاص فى ممارسة أطفالها لهذه الأعمال إذ لايعقل أن القائمة موحدة فى كل الدول لأن أسوأ اشكال العمل التى يمارسها الطفل لايمكن ان تكون واحدة فى كل دولة.

نعم قد تكون هناك مجالات مشتركة بين عدد من الدول، ولكن قد تكون هناك مجالات تطغى على أخرى فى دولة أو عدة دول عنها فى دولة أو عدة دول أخرى، فمثلا قد يكون أسوأ اشكال العمل الاكثر شيوعا بين أطفال دولة معينة هو الدعارة ، بينما قد يكون أسوأ أشكال العمل الأكثر شيوعا بين أطفال دولة أخرى هو العمل فى المناجم والمحاجر أو فى صناعة الكبريت أو الزجاج أو السكر أو الخدمة المنزلية أو الغطس العميق تحت الماء لصيد اللؤلؤ أو ربما تكون الأعمال الجبرية أو القهرية .. الخ

هنا – إذا ضاق الجهد عن القضاء على كل الاشكال السائدة فى دولة بعينها – فإن موضوع تحديد أولويات المقاومة هو الذى سوف يطفو على السطح وهنا قد تختلف أمزجة الدول فيما قد تعتبره أولوياتها ولذلك فقد تركت الاتفاقية لكل دولة حرية تبادل الرأى داخل الدولة ذاتها بين الحكومة واصحاب الأعمال ونقابات العمال لكى يتشاوروا فى شأن تصنيف هذه الأعمال المستهجنة من الأسوأ الى الأقل سوءا حسب رؤية هؤلاء الشركاء لكل عمل منها إذا عجزت الدولة عن القضاء على كل الصور والأشكال.

فقد لايمكن مكافحة الظاهرة فى كل صورها دفعة واحدة .. بل لابد من أن يكون التصدى على دفعات ومراحل .. وهنا تنشأ قائمتان للأولويات: أولويات الاشخاص الأولى بالتصدى أو بالرعاية ثم قائمة أولويات المجالات الأولى بالتصدى أو بالرعاية ، ويأتى بعد ذلك تحديد طرق التدخل للمكافحة أو التحجيم أو المنع والردع ، ثم تحديد الهيئات المسئولة عن هذا التدخل .. وتحديد مسئولية كل منها.

بهذا وبهذا وحده يصبح من المنطقى أن تختلف سياسات التصدى للظاهرة ومقاومتها من دولة الى أخرى .. فهى فى نيبال تختلف عنها فى الفلبين تختلف عنها فى تايلاند وبين الهند وكينيا واندونيسيا .. فقد ظهر أن لكل دولة من هذه الدول طابعها فى أسوأ أشكال عمالة أطفالها .. ولكن هذا لاينفى دائما أن تكون هناك من أشكال العمالة السيئة أو الأسوأ ما قد يكون مشتركا بين نيبال مثلا وتايلاند والفلبين فى مجال معين أو مشتركا بين الفلبين واندونيسيا فى مجال آخر، وهكذا على أن رسم السياسات لابد أن يصاحبه أو يتلوه وضع البرامج المحددة لمكافحة أسوأ أشكال عمل الاطفال ، بعيدا عن الاعتباطية والعشوائية والمصادفة والعجلة والهرولة. وهنا لابد من

الالتزام عند وضع هذه البرامج بخطوات محددة فى تسلسل يمكن إيجازه على النحو التالى:

(أ) جمع الحقائق والمعلومات

(ب) تحليل هذه الحقائق والمعلومات،

(ج) تقديرا مكانات النجاح والفشل فى مكافحة الظاهرة أو منعها.

(د) تحديد دور التشريع والقانون .. واثارة الوعى والرأى العام،

(هـ) تقييم امكانات تنفيذ القانون وتطبيق القواعد.

(و) دور التعليم والتدريب والاعلام،

(د) دور الاجهزة الشعبية والمنظمات غير الحكومية.

إلا أننا لايصح أن ننسى فى غمار كل هذا الحماس أننا إنما نستهدف فى النهاية حماية المجتمع من خلال حماية الاطفال ورعايتهم الاجتماعية فى مجالات الرفاهية العامة المختلفة وفى مجالات كفالة وضمان الصحة الشخصية والعائلية وصحة المجتمع عضويا ونفسيا واجتماعيا وأن تحقيق كل هذا رهن فى النهاية بمكافحة الفقر وتوليد الدخل.

## ٤ – ٢٦ عمالة الأطفال.. هل هي مأزق عربي (٣)

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٧ صفحة ١١ )

لا يجدى فى معالجة هذه المشكلة أن ننظر إليها على أنها كارثة قومية ولاعلى أنها مسألة تافهة لا تستدعى العناية أو الالتفات. ولكيلا نضل الطريق بين هاتين النهايتين لابد أن نتوخى استيعاب المشكلة فى جوانبها الآتية: أ. الحجم والخصائص، ب. مجالات النشاط، ج. التوفيق بين البدائل.

فمن حيث الحجم قلنا إن العالم فيه ربع مليار طفل يعملون وأن أوضح خصائص هؤلاء الأطفال أنهم من مجال عمرى يمتد بين الخامسة والرابعة عشرة وأنهم يعملون بغير أجر أو بأجور بالغة الانخفاض وأن من بين هؤلاء الأطفال من يوزع وقته بين الدراسة والعمل.

أما الحجم على مستوى القارات.. فان ربع المليار هذا يتوزع بنسبة ٦١٪ فى آسيا تليها قارة افريقيا ٣٢٪ تليها أمريكا اللاتينية (٧ فى المائة).

هذه الاحجام الجغرافية العاملة تمثل داخل أفريقيا ٤١ فى المائة من الأطفال الأفريقيين فى هذا العمر بينما تمثل ٢٢ فى المائة من أطفال هذا العمر داخل أسيا و١٧ فى المائة من الأطفال داخل أمريكا اللاتينية ومعظم الأطفال العاملين فى أسوأ أشكال العمل هم من الذكور اللهم إلا فى قطاع الخدمة المنزلية الذى يشيع فيه الأطفال الاناث بسبب اعتيادهن خدمة أنفسهن وخدمة الأهل وغير الأهل بما فى ذلك رعاية المرضى فى البيوت.. وتذهب بعض التقارير الرسمية الى اعتبار الخدمة المنزلية هى السبب الحقيقى فى انصراف البنات عن الدراسة.

كذلك نجد معظم الأطفال العاملين يتركزون فى الريف فهم ضعف نسبة الأطفال العاملين فى الحضر أما عمالة الأطفال دون العاشرة من العمر بالذات فإن نسبتها تبلغ فى الريف أربعة أمثال النسبة فى الحضر (٢٠ فى المائة فى الريف مقابل ٥ فى المائة فى الحضر).

أما على المستوى العربى فان الواضح من الاحصاءات الدولية المنشورة – وإن كان عدم النشر لا يعنى انتفاء الظاهرة – أن عمالة الأطفال تحت سن الرابعة عشرة غير مرصودة إلا لثلاث دول عربية فقط هى : مصر والسودان والمغرب وبياناتها المتاحة عن عام ١٩٩٥ فقط.

والظاهرة فى مصر لا تمثل سوى ٢,٦ فى المائة بين الذكور ونصف فى المائة فقط بين الاناث.. بينما هى فى المغرب ٢.٧ فى المائة بين الذكور ونحو ٢,٦ فى المئة بين الاناث، أما السودان

فالظاهرة تمثل ٦.٢ فى المائة سواء بين الذكور أو الاناث.. وهى للجنسين معا ١.٦ فى المائة فى مصر وحوالى ٢.٧ فى المائة فى المغرب و٦.٢ فى المائة فى السودان وكل هذا نقلا عن الكتاب السنوى لاحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية فى جنيف لعام ١٩٩٨.

وواضح ان هذه الأرقام لا يمكن أن تجعل من ظاهرة عمل الأطفال فى أى من هذه الدول الثلاث مصدر إزعاج لا فى مصر ولا فى المغرب ولا فى السودان باعتبار ما سبق أن سردناه من أرقام عن افريقيا (٤١ فى المائة) وآسيا (٢٢ فى المائة) وأمريكا اللاتينية (١٧ فى المائة).

وكلنا ندرك طبعا أن هذه النسب على مستوى القارات ليست إلا متوسطات لعدة دول.. بمعنى أن من بين هذه الدول ما قد تكون النسبة فيها أعلى ومنها ما قد تكون أقل من هذا المتوسط المذكور للقارة ككل ولكن هذه المتوسطات العالية لا يمكن أن تسمح بأن تكون النسبة فى أى دولة من دول أى قارة من هذه القارات أقل من ٦.٢ فى المائة (وهى النسبة فى السودان) أو ٢.٧ فى المائة (وهى النسبة فى المغرب) وطبعا لا يمكن أن تكون أقل من ١.٦ فى المائة (وهى النسبة فى مصر).

والخلاصة أن المشكلة كما تجسدت أمام مؤتمر العمل الدولى تبدو غير ذات موضوع عند هذه الدول العربية الثلاث ومن ثم لا يصح تضخيم عمالة الطفل فيها كمشكلة بمعنى أنه من المستبعد أن تكون عمالة الأطفال فيها عمالة غير ضئيلة ناهيك عن أن تكون هذه العمالة الضئيلة فى مجالات مستهجنة فهذه بطبيعتها إن وجدت فسوف تكون عمالة أقل من الضئيلة.

ولكن إذا ما ثبت أن هذه الظاهرة المشينة موجودة فى أى دولة فان المكافحة والمقاومة والمحو والالغاء والقضاء عليها لابد أن يكون أمرا محققا ولا أظن أن هذا يمكن أن يكون أمرا صعبا أو مستحيلا بحكم ضآلة الظاهرة فى مجموعها أصلا على الأقل فى الدول العربية الثلاث المذكورة.

ولكن ضآلة الظاهرة لا تبرر إهمالها.. فالتهوين من شأن مثل هذه الأمور لا يقل خطورة عن التهويل. فنحن لا يصح أن نستنكر استنكار المستنكرين لوجود هذه الظاهرة ولو فى بعض الدول دون غيرها بل يجب علينا مواجهة الظاهرة على ضآلتها ومعرفة حجمها وطبيعتها وأسبابها وابعاد وجودها وآثار هذه الجهود وإمكان القضاء على هذه الظاهرة أو إمكان القضاء على آثارها اذا استمرت هذه الظاهرة.

فمن المهم أن نعرف مثلا ما اذا كانت الظاهرة نتيجة العرض والطلب أو نتيجة توريط الاطفال أو تهافتهم وتهافت أهاليهم على إلحاقهم بعمل يرتزقون منه أو على الأقل يشغلهم عن أوجه الفساد والانحراف عن الجادة.. أو ربما أن هذه الظاهرة ليست إلا نتيجة اصطياد أصحاب الأعمال للأطفال والضغط عليهم وتشغيلهم جبرا وقسرا.

فمن الثابت أن قيام الطفل ببعض الأعمال المعروضة عليه أهون وأكرم بكثير من ممارسة أعمال خطيرة أو مشينة وهذا ما يفعله الأطفال بالفعل فى وقت العطلات (بعد استئذان الأهل بالطبع) حين يقومون ببعض الأعمال الخفيفة السريعة أو الموسمية كجمع ثمار فاكهة كالفراولة مثلا أو أى أعمال أخرى أو قد يقومون بأعمال أخرى خلال العطلة الدراسية مما يمكن اعتمادها فى الدوائر العائلية ودوائر الدراسة والعمل كما لو كانت تدريبا مباشرا على ما يكون هؤلاء الأطفال قد درسوه نظريا فى مدارسهم.

# ٤ – ٢٧ عمالة الأطفال.. هل هي مأزق عربي (٤)

( بقلم المؤلف كما نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٨ صفحة ١٠).

فى ضوء ما سبق شرحه عن اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال وما ذكرناه عن حجم هذه المشكلة وأبعادها فى مصر والمغرب والسودان.. ربما يمكننا أن نتصور أن الدول العربية بالنسبة لعمالة الطفل ليست فى مأزق.. خصوصا إذا نحن اعترفنا ـ ولا يصعب أن نعترف ـ بأن عمالة الطفل «بعد بلوغ سن معينة طبعا» يمكن أن تمثل مدرسة تدريبية من أرقى مدارس التدريب فى ظل أحوال التخلف وندرة الموارد اللازمة للتدريب النظامى وأجهزته وآلاته ومعداته.. يضاف الى ذلك كل ما يلى.. وهذا الكل هو بعض من كل:

١ـ أن جهاز التعليم فى هذه الدول المتخلفة اعجز من أن يستوعب كل الأطفال فى سن الإلزام.

٢ـ أن استخدام هؤلاء الأطفال فى أداء بعض الأعمال الخفيفة يعتبر فى حد ذاته وقاية لهم من التشرد وارتكاب الجرائم والتسول وجمع أعقاب السجاير والتفتيش فى صناديق القمامة والتسكع فى الشوارع ومحاولة تنظيف زجاج السيارات فى أماكن الانتظار أو عند مفارق الطرق ناهيك عن النشل والسرقة والنزعات العدوانية على الغير من الاطفال وغير الاطفال واكتساب شتى الموبقات بما فى ذلك إدعاء المرض واليتم استدرارا للعطف والحسنة والصدقات.

٣ـ أن استخدام هؤلاء الأطفال فى سن مبكرة يعتبر تدريبا لهم على الأعمال التى يكلفون بها «فى مجالات العمل الكريمة» وتدفع بهم قطعا إلى سلم الارتقاء فى الأداء والارتفاع الى مستويات المهارة التى تؤهلهم لأن يصبحوا اسطوات ومعلمين فى المهن المختلفة.

٤ـ يعزز من هذا الاتجاه أن الدول المتخلفة فيها من الاعمال الخفيفة المهملة ما لا يستحق أن يقوم به الكبار انما يحتاج الى معاونة الاطفال للكبار فى أدائه وذلك بتحضير متطلبات العملية مسبقا أو بمناولة العدد والأدوات لهؤلاء الكبار توفيرا للوقت من جهة ومعاونة للكبار على التفرغ للأهم مع مداومة الاتقان.

٥ـ أن اقتباس الدول المختلفة ومحاكاتها واتباعها للنظم والبرامج التدريبية التى نشأت فى الدول المتقدمة يعتبر عبئا على هذه الدول المتخلفة من حيث التكلفة ومن حيث قدرة وسرعة

**المتدربين علي الاستيعاب.**

**٦ـ ان الاعتراف بالقطاع غير المنظم المتمثل فى كل هذه الورش والدكاكين ووحدات الاصلاح والصيانة الموزعة والمبعثرة فى الطرقات وعلى الأرصفة فى دول كثيرة فى العالم يمكن اعتبارها نقطة البداية لاعتمادها رسميا كمراكز تلقائية وغير مكلفة لتدريب ونشر المعرفة الحرفية والمهنية فى اولى حلقات هذا التدريب على الاقل.. وأستطيع أن أجزم بأن هذا الأمر قد اصبح ضروريا لحل اشكالية التدريب العبثى الذى أدى فى كثير من الأحوال الى فساد الكثير من الاجهزة الغالية وعطبها وتعطيلها والخلاص منها قبل الأوان واستبدالها بالجديد.. وكل هذا يمثل تكاليفا مضاعفة وضائعة دوريا.. وبعد كل حين.**

**نحن إذن مهما بلغ حماسنا ضد عمالة الاطفال وتشغيلهم فإنه لابد أولا من توفير البديل.. فإذا عز البديل وجب علينا أن نصبر على هذه العمالة.. ولكيلا يكون الصبر مرا أو على مضض فإننا لابد أن نفكر فى وسائل أخرى موازية لعمل الطفل (الذى غالبا ما يكون من اسرة محرومة أو محتاجة أو غير راغب أو هى غير راغبة فى مواصلة التعليم النظامى نظرا لما فيه من مكاره العجز عن التمويل فى جانب والعجز عن التحصيل فى الجانب الآخر) ومن ثم فإن عمل الطفل (سواء كان راغبا فى العمل أو مضطرا اليه) لابد أن يواكبه برنامج للتعليم يضمن للطفل حصوله على قسط «محسوب» من التعليم اثناء تدربه على المهنة وأثناء هذه الممارسة.**

**أما عن ضمان كفاءة التدريب داخل هذه الورش والمحلات العامة والخاصة عند أهل الصنعة.. فلنقل لأهل الصنعة أو أصحاب الحرف ولكل صاحب صنعة، لو شئت لاتخذت على تدريب هذا الطفل أجرا ثم نعمل على وضع نظام لاكتساب الدرجات أو النقط يضمن للطفل أن يتدرج فى مراتب التدريب من الورشة الى المصنع الصغير أو الكبير الى أن يحصل على شهادة بأنه قد بلغ المستوى المطلوب «عند فلاسفة التدريب» فى المراحل المختلفة التى يلتزمون بها فى مراكز التدريب «التماسيحية».**

**ومن هنا يمكننا أن نحدد اختصاص الهيئات المعنية بالتدريب كمصلحة الكفاية الانتاجية مثلا «والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يتعلق بالوظائف البيضاء» بأن يتوقفوا عن التدريب وأن ينصرفوا بكل جهودهم للانشغال بالإجابة عما يلي:**

**١ـ ماهى المعايير اللازمة لاعتماد الورش ووحدات الصيانة والتصليح على الأرصفة كمدارس تلقائية للتدريب.**

٢ـ ماهى المعايير التى تحقق للمتدرب اكتساب اللقب الحرفى «أو الوظيفى» على مدار حياته العملية.

٣ـ ماهى المعايير التى يمكن بمقتضاها اختبار قدرات هؤلاء المتدربين فى كل مراحل تدريبهم وفى كل مراحل العمل ضمانا لاتقان الصنعة بعد أن هانت حتى على اصحابها وفقدت كل صنعة قيمتها وكفاءتها بفقدان الضمير وفقدان أسباب أهمية المعرفة.

٤ـ ماهى المعايير التى يمكن بمقتضاها السماح للمتدرب أن يمارس المهنة ولكن بعد أن يستوفى كل ما يسبق الممارسة من شروط.

وهنا لابد أن تدخل النقابات العمالية فى الصورة.. إذ لا يصح لأى نقابة أن تعطى رخصة لأى فرد لممارسة أى مهنة إلا بعد الاطمئنان من واقع ما يكون قد حصله الشخص نفسه من شهادات أو درجات أو نقاط موصوفة سلفا.

ومن واقع اعتراف أهل الصنعة الذين قاموا بتدريبه على الأرصفة أو فى الورش أو داخل المصانع الصغيرة أو الكبيرة.. هكذا بالتدريج.. على أنه قد بلغ «بكل ما أوتى من تدريب متدرج» مستوى القدرة على ممارسة المهنة.. ولكن بأمانة وشرف.

وبهذا.. يمكن أن يتحول تشغيل الاطفال من نشاط عبثى الى نشاط تدريبى جاد وجدى وذى جدوى.. حتى لا يضيع الوقت فى البكاء.. على عمالة الاطفال.

وبهذا ايضا يمكننا أن نقول للمسئولين عندنا: «انتبهوا ايها السادة فالدول العربية ليست من عمالة الطفل فى مأزق» ومن يدرى فلعل الدول المتخلفة جميعا أو على الاقل بعضها ليسوا كذلك ايضا وأنه لاداعى لقلق أمريكا علينا.

تم بحمد الله الكتاب الأول
والى لقاء مع الكتاب الثانى

المؤلف

**الدكتور / عبد المجيد فراج**

- عميد معهد الإحصاء بجامعة القاهرة ( سابقا ) وأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ( حاليا ) .

- عمل مستشارا لعدد من المنظمات والهيئات بالداخل والخارج كأجهزة التخطيط ومعاهده فى مصر والدول العربية ورئاسة مجلس الوزراء فى مصر ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل الدولية ومعهدها بسويسرا ومنظمة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولى .

- شارك بأبحاثه العلمية فى عدد من المؤتمرات العربية والأفريقية والدوليه وتم انتخابه فى مجالس إدارة بعض الجمعيات العلمية الدولية ومكاتبها التنفيذية ولجانها الفنية .

- حاصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى .

- حائز على جائزة السكان عن عام ١٩٩٥ .

- حائز على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية عن عام ١٩٩٧ .

- من مواليد مدينة ملوى محافظة المنيا عام ١٩٢٨ .

20.00

